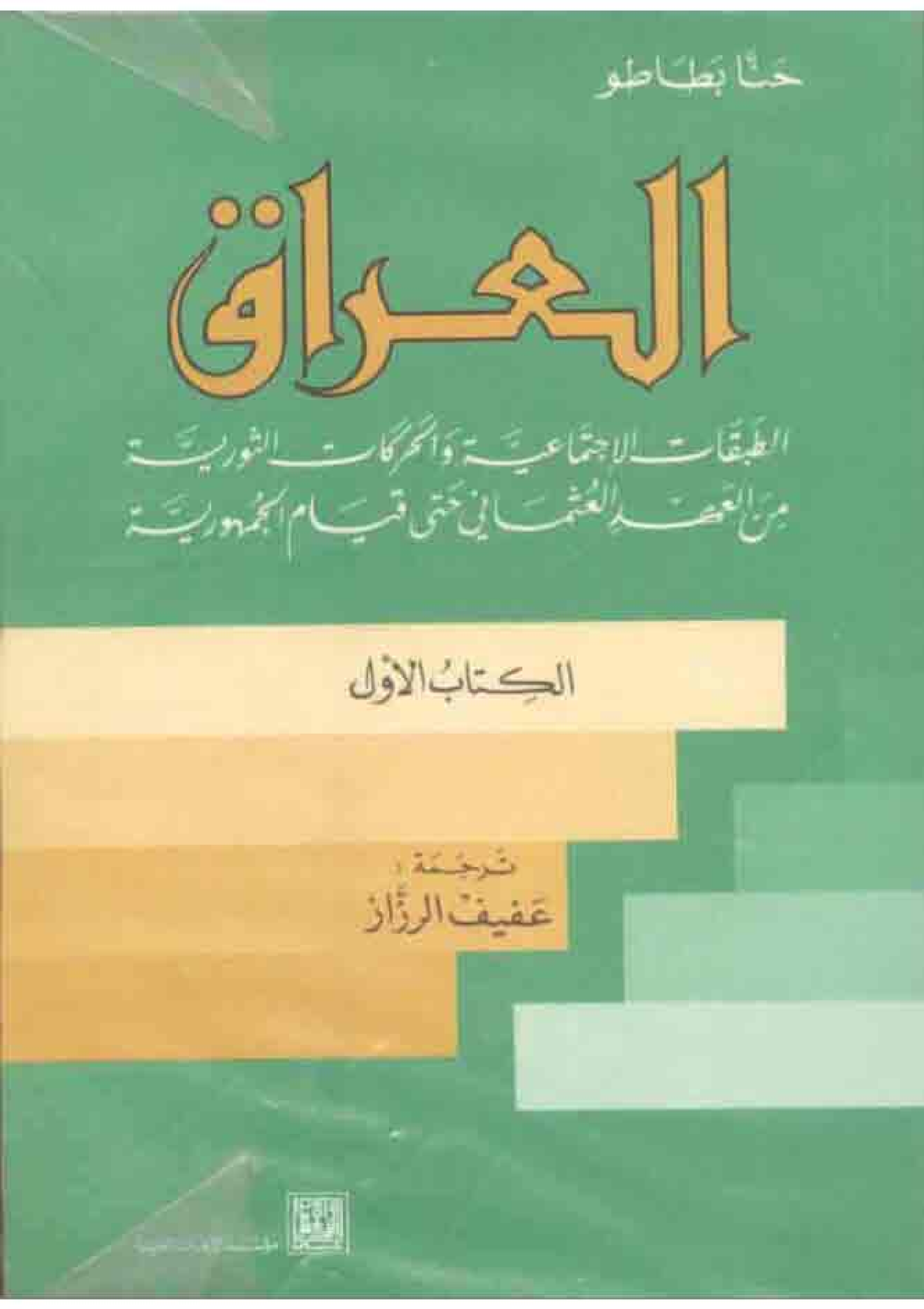
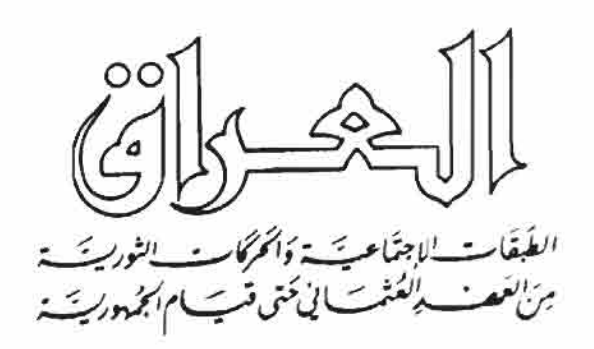
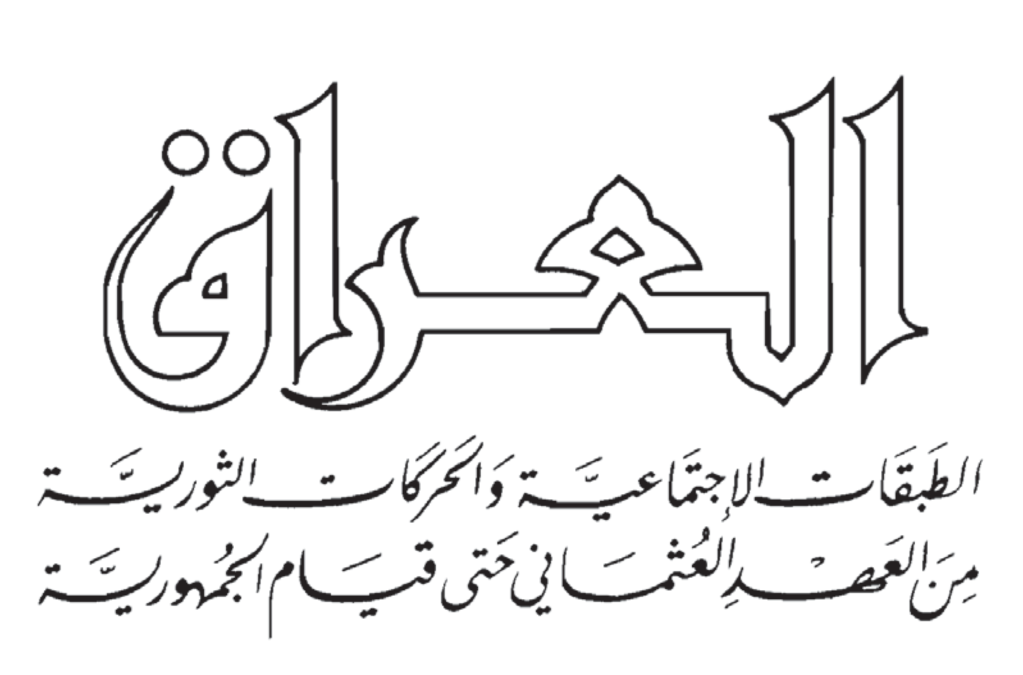


حنا بطاطو
العراق
الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية
من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية
الكتاب الأول
ترجمة :
عفيف الرزاز


العراق
الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية
من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية

حنّا بطاطو



الكتاب الأول

ترجمة :
عفيف الرزّاز



حنا بطاطو: العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول: من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية

الطبعة العربية الأولى ـ بيروت ١٩٩٠ ـ الطبعة العربية الثانية ١٩٩٥

مؤسسة الأبحاث العربية

ص.ب. ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران)، بيروت ـ لبنان

هاتف ٨١٠٠٥٥/٦، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا ـ لبنان

العنوان الأصلي للكتاب بالانكليزية:

The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, New Jersey: Princeton University Press, 1978.

http://alexandra.ahlamontada.com/forum

الإهـداء

إلى شعب العراق..

http://alexandra.ahlamontada.com/forum

المحتويات

منتدى علي المولا
منتدى مكتبة الاسكندرية
http://alexandra.ahlamontada.com/forum

منتدى علي المولا
منتدى مكتبة الاسكندرية
http://alexandra.ahlamontada.com/forum

قائمة الجداول

تـصـديـر

يُقسم هذا المؤلّف الى ثلاثة كتب: يضمّ الأول دراسة عن ملاّك الأراضي ورجال المال والتجارة في عراق ما قبل الجمهورية. ولقد تمّ تركيز البحث على الشرائح الأغنى أو الأكثر نفوذاً من هذه الطبقات خلال العهد الملكي، أي في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٥٨. وعلى العموم، ونظراً لأن بعض ملامح البنية الاجتماعية لأيام الملكية يعود بجذوره إلى ماضٍ أبعد، فإن التحليل يمتد أحياناً إلى الوراء ليتناول أيام العثمانيين.

إضافة إلى إلقاء بعض الضوء على ملاّك الأراضي والتجار ورجال المال وسلطتهم وطرق تفكيرهم وسلوكهم السياسي وموقعهم الاجتماعي وجذور منزلتهم أو ثرواتهم، فإن هدف هذا القسم من الدراسة هو اكتشاف ما إذا كانت المعالجة الطبقية تفتح منفذاً لرؤية علاقات تاريخية أو ملامح اجتماعية كانت ستبقى لولا ذلك بعيدة عن النظر، أو، وبشكل أكثر عمومية، ما إذا كانت هذه المعالجة قادرة على اعطاء رؤى جديدة أو نتائج ذات قيمة عند تطبيقها على مجتمع عربي ما في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ومهما كان الأمر، فالأمل هو أن يؤدي الكتاب الأول الى فهم أسهل للكتابين الثاني والثالث اللذين يتعاملان مع الشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار، أي مع الحركات التي شكلت بشرائحها الأساسية التعبير الأول عن الطبقات الوسطى في العراق، على اعتبار أنه لم تكن للعمال أهمية حقيقية إلا في صفوف الشيوعيين وفقط في بعض المناطق أو في لحظات معينة من الماضي. وكان الهمّ الرئيسي للكتابين الثاني والثالث هو تتبّع أصول هذه الحركات، واستنباط جذور الأفكار والعواطف التي كانت تسيّرها، ووصف صيغها التنظيمية وبناها الاجتماعية، وإعادة بناء حياتها الداخلية في اللحظات ذات المغزى وتتبعها في حالات الانحسار والمدّ في مقدّراتها، وتقييم التأثير الذي كان على البلاد وتاريخها.

ومع أنّ حزب البعث ومجموعة الضباط الأحرار خُصّا باعتبار ملائم في هذه

الصفحات، فقد قدم تاريخ الشيوعيين في نطاق واسع. وأحد الأسباب في ذلك هو أن هذا التاريخ يشكل النواة الأصلية التي ولدت منها هذه الكتب. ولكن أيضاً لأن الشيوعيين كانوا أسبق من القوى الأخرى وكان لهم تأثير أعمق على الأنتلجنسيا وعلى المستوى الجماهيري للمجتمع.

وربما يكون العرض قد انزلق هنا أو هنالك إلى تفاصيل أو تخوم منهكة للبحث العلمي. وهذا ما حصل خصوصاً في الفصول المتعلقة بالمراحل المبكرة للشيوعية، عندما كان الحزب مؤلفاً من عدد صغير من الأشخاص المعزولين، حيث تم توجيه انتباه شديد للسمات الفردية، ولكن القارىء الصّبور سيكتشف أن الكثير كان يعتمد في تلك الأيام ـ فترة الثلاثينات ـ على العوامل الشخصية أو عوامل الصدفة، وأن الحركة لم تقم بشكل ملموس إلا في العقد التالي. وعلى العموم، فحتى في تلك الفصول جرى الانتباه إلى عدم إبعاد الإطار الأوسع عن مرمى النظر، وإلى ألاّ تطفو على السطح إلا التفاصيل الخاصة التي بإمكانها إلقاء الضوء أيضاً، وفي الوقت نفسه، على أوضاع المجتمع، إلا حيث استدعى الأمر غير ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن المقدمات التي استند إليها البحث على الدوام كانت عبارة عن شيوعيين ـ أو بعثيين أو ضباط أحرار ـ حقيقيين يعيشون ظروفهم وتفاعلاتهم الحقيقية الملموسة.

ويعتمد هذا المؤلَّف في بعضه على السجلات السرية للمديرية العامة للأمن العام، أي، بين أشياء أخرى، على: (أ) ملفات الشرطة السياسية العراقية عن مختلف الأحزاب وعن كل شخصية سياسية ناشطة في البلاد في العهد الملكي، (ب) أوراق ومدوَّنات صادرتها الشرطة وكانت تخص اللجان القيادية للشيوعيين والبعثيين، (ج) مخطوطات شيوعية عثر عليها في سجنَي الكوت وبعقوبة، (د) مدونات حرفية لاستجوابات أجريت لأعضاء مهمِّين من الكادر الشيوعي اعتقلهم البعثيون في العام ١٩٦٣، (هـ) تقارير الاستخبارات السرية البريطانية و«خلاصات الاستخبارات» و«ملاحق خلاصات الاستخبارات» المتعلقة بالفترة ١٩١٧ ـ ١٩٣١، (و) الملفات السرية للرائد ج. ف. ويلكنز الذي كان لفترة رئيساً لـ «إدارة التحقيق الجنائي» ولـ «الفرع الخاص» و«مستشاراً فنياً» للحكومة العراقية.

وكذلك فقد اعتمد هذا العمل على السجلات البريطانية العامة، والمصادر العربية المطبوعة، والمذكرات المفصَّلة وغير المنشورة للعقيد المهندس رجب عبد المجيد، سكرتير حركة الضباط الأحرار، وعلى جملة من المقابلات التي أجريت مع عراقيين من مختلف الألوان وفي مجالات حياتية، بمن فيهم شخصيات ناشطة وقيادية.

لقد كان جزء من الكميات الكبيرة من البيانات الموجودة في سجلات الشرطة مجدباً وغير مثير للخيال. وكان الكثير مما تبقّى غير عملي ولا يتفق مع سياق له مغزى، ولا كان قابلاً للدخول في صلب مثل هذا السياق. والمؤكد أني استعملت هذه السجلات بحذر ولم آخذ في الاعتبار إلاّ الدليل الذي بدا غير قابل للجدل أو الذي كان أقل إثارة للشك. وكذلك فإني دققت وأعدت التدقيق في الأمور عبر شهود العيان، والمشاركين في الأحداث

الأكثر اطلاعاً، وركّزت عناية فائقة على تجنّب ارتكاب الأخطاء أو الجور. ولكني مدرك لحدودي وآمل في أن ينبهني العراقيون العارفون إلى الأخطاء أو النواقص التي لم أستطع تجنبها.

عندما قابلت في سجن بعقوبة، أثناء بحثي، قيادياً شيوعياً، بدأت ـ كما كانت عادتي عند اجراء مقابلات مع مساجين سياسيين ـ بإيضاح أني كنت قد قرأت ملفه الشخصي لدى الشرطة، وأني كنت أريد فقط الاطلاع على روايته هو لتاريخه الشخصي. وأكدت له كذلك أني في قيامي بدراسة الحزب الذي ينتمي إليه، لا أفعل ذلك إلّا بدافع الرغبة في فهمه، وأني سأكون مخلصاً للحقائق بقدر ما تسمح به رؤيتي المحدودة، وأني سأنشر النتائج التي أتوصل إليها سواء كانت في مصلحة الشيوعيين أم ضدهم. وتساءل القيادي الشيوعي عما إذا كان التجرد ممكناً على الاطلاق في موضوع كموضوع الشيوعية، نظراً لارتباطي بإحدى الجامعات الأميركية!

وإني إذ استعيد ذكرى هذه الحادثة هنا لأشدد على وجهة النظر التي كتب بموجبها هذا المؤلَّف، إذ لم يكن في نيتي أن أجعل من نفسي نصيراً منحازاً إلى طرف أو أن أقدم مساهمة مثيرة للجدل، أو أن أضيف إلى الخلافات التي تعذب العراق. وربما استحالت كتابة تاريخ حزب شيوعي ما من دون أن يكون المكتوب إما موالياً للشيوعية أو معادياً لها. ولكن هذا ما حاولت أن أفعل على كل حال. وكان هذا أيضاً هو خطي الموجِّه في ما يتعلق بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى. طبعاً، هذا لا يعني أن طريقتي في النظر إلى الأمور ليست موجودة في هذه الصفحات. فهنالك التاريخ في أي عمل تاريخي يقوم به كائناً من كان، ولكن هنالك أيضاً شيء من ذات المؤلِّف في هذا العمل دوماً. وهو أمر لا يمكن تجنبه. والإنسان يكشف، وإن عن غير قصد، ضيق خبرة الإنسان وعدم اكتماله الفكري والطبعي.

قبل سنوات كثيرة، عندما كنت طالباً في الولايات المتحدة، اضطررت إلى التوقف عن عملي حول العراق نظراً لقلة الموارد المادية، فعرض صديق من بغداد، هو عبد الحميد الدامرجي أن يسلفني كلفة الرحلة إلى بلده. وهذا القرض الكريم الذي لم أسدده إلّا بعد مضي أربع سنوات طويلة، وما تبع ذلك من زمالات أبحاث أو منح من المركز الروسي ومركز الشرق الأوسط في جامعة هارفرد ومركز الدراسات الدولية في «معهد ماساشوستس للتكنولوجيا» (إم. آي. تي.)، ومن إقامة على مدى تسعة أشهر كزميل باحث رئيسي في برنستون، مكّنني من إنهاء هذه الدراسة التي أقدمها الآن.

وعند نقطة أو أخرى من تسلسل هذا العمل تلقيت تشجيعاً لطيفاً من الأستاذين الراحلين ميرل فينسود وهـ. أ. ر. جيب ومن الأساتذة آدم أولام وشارل عيساوي وإيلي سالم وجورج كيرك ول. كارل براون وروبرت أ. فيرني ونداف سافران. وكنت محظوظاً بشكل خاص بالصبر الذي لا ينضب للأستاذ وليم ي. غريفيث واهتمامه، والتفهم المتعاطف للأستاذ أ. ج. ماير، والدعم المستمر للفرع الذي أنتمي إليه في الجامعة الأميركية في بيروت. وكان من بين ما سهّل نشر المخطوطة التلطف المقدر كثيراً للأستاذ أبرام يودوفيتش وسانفورد ج.

تاتشر والمعونـة الكريمـة التي قدمتهـا «مؤسسة ايـرهارت» والتي تم الحصـول عليها من خـلال المساعدة التي تُقدَّر التي قدمها الأساتذة وليم ي. غريفيث وأ.ج. ماير وهارولد هانهام. وأني مدين بالشكر للأساتذة جيل غندرسون وسمير خلف وجيرالد أوبرماير لملاحظاتهم التي أبدوها على الفصل الأول، ولمارغريت كيس على العنايـة والطريقـة العلمية التي أعـدت بها الكتـاب للطبع. وأود كذلك أن أشكر لوري ايغان على تصميم اخراج الكتـاب، وترودي غـلاكسبرغ على تجهيز الخرائط والأعمال الفنية، وهيلين مان على طباعة جداول المخطوطة.

ولقد تمّ الحصول على الصور من قسم الأمن العام في وزارة الداخلية العراقيـة، أو من أشخـاص جرى تصـويرهم أو من عـائلاتهم، أو من خـلال تلطف ميشيل أبـو جودة، رئيس تحـرير جـريدة «النهـار» (بيروت)، والـدكتور أحمـد چلبي من العراق، أو عـبر إعادة تصـوير مطبوعات الحكومة العراقية، أو من المصادر التالية:

Pierre Ponafidine (Tsarist consul general in Istanbul), *Life in the Moslem East* (London, 1911); Sir Arnold T. Wilson (one-time civil commissioner of Iraq), *Mesopotamia, 2 vols.* (Oxford, 1930-1931); and Great Britain, Naval Intelligance Division, *Iraq and the Persian Gulf* (London, 1944).

واعتمدت الخرائط على «أطلس العراق الإداري» للدكتور أحمد سوسة (بغـداد ١٩٥٢) مع اضافة المؤلِّف للمعلومات المتعلقة بهذا الكتاب.

وإني عظيم المديونية أيضاً لأولئك العـراقيين الكثـيرين في صفوف الحكـومة والمعـارضة والجيش والجـامعات والأعـمال وفي عـالم العشـائـر وفي السجـون، وفي عـالم العمـل السري، الذين استشهدت بإفاداتهم في الهوامش أو في النص، أو الذين بقيت أسماؤهم مغفلة، والذين لم يبخلوا عليّ أبداً بمد يد المساعدة، وبالمساهمة كثيراً في فهمي لبلادهم ولشعبهم.

الكتاب الأول
الطبقات الاجتماعية القديمة

القسم الأول: مـدخل

الفصل الأول

الطبقات الاجتماعية القديمة: توضيحات عملية ونظرية - ملاءمة المفاهيم - صعوبات التحليل

كثيراً ما قيل بعدم امكانية تطبيق التحليل الطبقي الاجتماعي الكلاسيكي - وهو تحليل يعتمد أساساً على آراء كارل ماركس وماكس ويبر - على المجتمعات العربية، وكثيراً ما قيل أيضاً بأن ليس في المجتمعات العربية «طبقات». وفي هذا تعميم يفتقر إلى البرهان، على الأقل في ما يتعلق بالمجتمعات العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ومن الواضح أنه لا يمكن اتخاذ موقف إلى جانب هذا الرأي أو ذاك في غياب دراسات واقعية متخصصة حول البنى الاجتماعية العربية الحديثة. ورفض التحليل الطبقي لاحتمال توافقه مع ايديولوجيات معينة فحسب أمر غير مقبول بتاتاً من وجهة نظر البحث العلمي.

ولا بدّ هنا من التركيز فوراً على طبيعة المحاولة في هذا الاستطلاع. إن التحليل الجدي للطبقات مهمة في غاية الصعوبة، إذ انه يستلزم - من ناحية - فهم الاتجاهات والمعيقات الموضوعية للبنية أو البنى الاجتماعية التي تشكل الطبقات جزءاً لا يتجزأ منها، ويستلزم - من ناحية أخرى - الضلوع في معرفة كمية هائلة من التفاصيل، وخصوصاً تلك المتعلقة بالأفراد والعائلات الذين لهم تأثير اقتصادي وسياسي فعلي وبالعلاقات المتبادلة فيما بينهم، وهي تفاصيل نادراً ماتكون في متناول اليد.

وأكثر من هذا، فإن الطبقات التي هي قيد الدراسة - أي كبار ملاّك الأراضي وكبار رجال المال والتجارة في عهد الملكية (١٩٢١ - ١٩٥٨) - كانت طبقات غير ثابتة نسبياً، على الأقل بالنسبة لفترة طويلة من ذلك العهد. طبعاً، أن البنية الطبقية لا تتسم بالاستقرار من ناحية المبدأ، ومع ذلك، ونتيجة لعدد من العوامل، فقد كانت هنالك حركات سريعة نسبياً للدخول إلى الطبقات المذكورة والخروج منها. ومن بين هذه العوامل: التشكل السريع لمؤسسات الدولة الملكية، والكساد الاقتصادي العالمي في العام ١٩٢٩، وسياسات تسوية الأراضي بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٨، وحالات النقص الشديد في التزويد السلعي والتضخم اللولبي خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها مباشرة، والهجرة الجماعية لليهود في

أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، والتدفق المفاجىء لأموال النفط بعد العام ١٩٥٢، وتضاعف عدد سكان بغداد أربع مرات بين عامي ١٩٢٢ و١٩٥٧. وكذلك فقد كانت هنالك تحولات مفاجئة جرت داخل هذه الطبقات صعوداً وانحداراً. ولم تكن هذه الحركات والتحولات تطال الأفراد والعائلات فحسب بل إنها كانت تطال مجموعات اجتماعية بكاملها، مثل بروز العنصر الشيعي في طبقة التجار بعد هجرة التجار اليهود. وفي الوقت نفسه، فإن بعض العناصر الطبقية كانت تتقدم في ناحية وتتراجع في أخرى. والمثال على ذلك إثراء الكثير من شيوخ العشائر أصحاب الأراضي على حساب رجال عشائرهم الذي أدى إلى اضعاف الروابط العشائرية وبالتالي اضعاف مواقعهم الاجتماعية، وبكلمات أخرى، فإن هؤلاء المشايخ كانوا في طريقهم إلى البروز كطبقة، وإلى التحلل كمجموعة اجتماعية ذات منزلة تقليدية.

وقبل هذا كله والأهم منه، كما لُمّح في العرض السابق، هو أن الطبقات المذكورة كانت تتألف من عناصر مختلفة. ولم يكن من الممكن التمييز بين هذه العناصر فقط من الناحية الإثنية (العرقية) ـ عرب وأكراد وتركمان وآراميون وأرمن ـ أو من ناحية الطائفة أو الدين ـ سنّة وشيعة ومسيحيون ويهود ـ أو بحسب حجم أراضيها أو مستوى دخلها أو رأسمالها، أو درجة نفوذها السياسي أو هيبتها الاجتماعية، أو توافق أو تنافر مصالحها مع التغلغل الاقتصادي البريطاني. . بل أيضاً باتجاهٍ هام آخر، ألا وهو العناصر المختلفة أو المجموعات ذات المكانة الاجتماعية المختلفة داخل كل طبقة بذاتها ـ مثل: ملاّك الأراضي من أغوات وشيوخ العشائر، ملاّك الأراضي من رجال العشائر أو «السادة»[*] الحضريين، ملاك الأراضي من «العلماء»، ملاك الأراضي من رؤساء المذاهب الدينية المختلفة، ملاك الأراضي من رجال الدولة «الأرستقراطيين»، ملاّك الأراضي من المضاربين والتجار والصيارفة والصناعيين، ملاّك الأراضي من الضباط الشريفيين السابقين[1] ـ التي تحمل معها بصمات الأشكال الاجتماعية المختلفة أو الفترات الزمنية المختلفة. وكان هذا يعود بشكل خاص، إلى أن العراق كان يتألف في ظل الحكم العثماني ـ وإلى حدّ غير ضئيل ـ من مجتمعات متمايزة، مهتمة بذاتها، وذات روابط متبادلة واهنة، ويعود بشكل آخر جزئي، إلى التداخل بين صيغة اجتماعية تتجه باتجاه تكديس المال وتوسيع نطاق الملكية الخاصة، وهي صيغة تكونت أساساً من خلال روابط العراق الجديدة نسبياً مع السوق العالمية المعتمدة على الصناعة الكبيرة، والصيغ الاجتماعية الأقدم التي تربط قيمة الإنسان بعراقة النسب أو بالعلم بالدين أو بالورع أو بالبسالة القتالية في الغزوات القبلية، كما يعود إلى أن هذه المجتمعات كانت خاضعة ـ إلى حد كبير ـ لسيطرة الروابط المحلية والنظرات المستقبلية المحلية، وسيطرة الحرف اليدوية الصغيرة أو إنتاج زراعة الكفاف وخاضعة خارج المدن لصيغ ملكية الدولة والملكية العشائرية المُشاعة.

(*) حيث ترد كلمة «السادة» بين هلالين في هذا الكتاب فهي تعني مدّعي التحدر من بيت الرسول، وحيث ترد كلمة «علماء» بين هلالين فإنها تعني علماء الدين (المترجم).

(١) هذه العناصر المؤلفة لطبقة ملاّك الأراضي جرى تحديدها في القسم الثاني من الكتاب الأول.

هل يعني هذا، انطلاقاً من تباين العناصر المكونة للطبقات العراقية ومن اختلاف أوضاع هذه العناصر، أنه ـ بالكلام الدقيق ـ لم تكن هنالك طبقات عراقية؟ إن الجواب على هذا السؤال يستدعي بالضرورة اجراء محاولة أولية للتوصل إلى تحديد دقيق للطبيعة الأساسية للظاهرة.

ما هي الطبقة؟ وما هي سماتها المميزة؟ مع المخاطرة بالاغراق في ما هو ابتدائي، ولكن بأمل الوصول إلى الوضوح، أبدأ بإعلان انتمائي إلى وجهة النظر الاجتماعية الكلاسيكية القائلة بأن «الطبقة» ـ في الجوهر ـ عبارة عن تكوين اقتصادي في أساسه بالرغم من أنه يشير في النهاية إلى الموقع الاجتماعي للأفراد والعائلات المكونين له في مظاهره المختلفة. ونتيجة للسهو فإني قد استعمل في هذا المؤلف، وبين الحين والآخر، التعبير نفسه فضفاضاً بغير هذا المعنى الأوّلي، ولكن هذا سيكون واضحاً من النص. ثانياً، ومن المنطلق نفسه، فإن فكرة «الطبقة» تتطلب أو تفترض مسبقاً وجود فكرة «اللامساواة»، وبالتالي فإنها تتضمن وجود طبقة أخرى على الأقل، أو، وفي النظرة الثنائية، وجود مجرد طبقة أخرى رئيسية إلى جانب فئات أخرى أصغر، على اعتبار أن «اللامساواة» تعتمد أساساً على «الملكية». ولكي أكون أكثر وضوحاً أقول إني وجدت من الصعب عليّ ألا أوافق جيمس ماديسون[٢] وكارل ماركس[٣] وماكس ويبر[٤] على أن «الملكية» و«الافتقار إلى الملكية» يشكّلان العنصرين الأساسيين لوضع

---

(٢) «. . . كان العنصر الأكثر شيوعاً وثباتاً لوضعية الفئات هو التوزيع المختلف وغير المتكافىء للملكية. فقد شكل دوماً أولئك الذين يملكون وأولئك الذين يفتقرون الى الملكية مصالح متمايزة في المجتمع. . . فمصالح مالكي الأرض وأصحاب الصناعة والتجارة والمال مع مصالح كثيرة أخرى أقل أهمية تنمو بمقتضى الضرورة في البلدان المتمدنة وتقسم أصحابها الى طبقات مختلفة بفعل مشاعر وآراء متباينة».

(James Madison, "The Federalist No. 10," November 23, 1787, *The Federalist. A Commentary on the Constitution of the United States* [New York: The Modern Library, 1937)], p. 56).

(٣) "[The subsuming of individuals under classes] is the same phenomenon as the subjection of the separate individuals to the division of labor". (Marx and Engels, *Collected Works* [Moscow, 1976], vol. 5, p. 77).

إن تقسيم العمل يفترض التوزيع غير المتكافىء كمّاً ونوعاً، للعمل وناتجه، وبالتالي الملكية. . . إن تقسيم العمل والملكية الخاصة هما في النهاية تعبيران متطابقان: يؤكد واحدهما ما يتعلق بالنشاط فيما الثاني بمنتوج هذا النشاط. (المصدر نفسه، ص ٤٦). «إن النظرية المضادة بين «الملكية» و«الافتقار إلى الملكية»، ما دامت لا تفهم كنظرية مضادة للعمل ورأس المال، تبقى نظرية لا تأثير لها، غير مفهومة في الاتصال الحيوي، وفي علاقتها الداخلية، وبالتالي غير مفهومة كنقيض». (المصدر نفسه، موسكو، ١٩٧٥، المجلد الثالث، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٤) الواقع الاقتصادي المبدئي يعرّف أن الوسيلة التي يتم بها توزيع الملكية المادّية على مجموعة من البشر، والتي تلاقي تنافساً على التبادل في السوق، هي التي تعمل على ايجاد فرص محددة للحياة. وبموجب قانون المنفعة الحدّية فإن هذا النمط من التوزيع. . . هو في مصلحة المُلّاك، وفي الواقع، ولمنحهم فرصة لاحتكار البضائع الثمينة. وهو ما يزيد سلطتهم في حرب الأسعار ضد الذين لا ملكية لهم ولا يقدرون إلّا على تقديم خدمات أو منتوجات صنعوها بأنفسهم، وهم مُلزمون على التخلص منها =

الطبقة (أو «التحزب» بلغة ماديسون)، وأن هذا التضاد يحتوي على بذور العلاقة التنافرية. وقبول هذه الفكرة لا يعني بالضرورة القبول بالسلاسل المختلفة للمفاهيم التي أرفقها بها كل من هؤلاء المفكرين الثلاثة أو إفتراضاتهم أو مضامينهم الكامنة وراءها[٥]. اللهم إلا إذا كانت قابلة للاثبات تجريبياً أو قابلة للتطبيق على الحالة قيد الدراسة.

= ليتمكنوا من العيش. إن هذا النمط من التوزيع يمنح الملاكين حق المبادرة وكل الفرص للمشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في عائدات رأس المال... الملكية وعدمها هما بالتالي الفئتان الأساسيتان للوضع الطبقي.

("Class, Status, Party," in *From Max Weber: Essays in Sociology*. eds. H.H. Gerth and C. Wright Mills [New York: Oxford University Press, 1958], pp. 181-182).

(٥) لا ريب في أن هناك اختلافاً عميقاً بين ماديسون وماركس وويبر، لا في المقدمات المنطقية (الفذلكات) الأساسية فحسب، بل في القيم والمشاعر كذلك. ومن غير الممكن البحث في هذه الاختلافات بشكل شامل في هذه الورقة، لكننا سنشير إلى بعض العناصر الأكثر بروزاً فقط. ففي المقام الأول نجد، من وجهة نظر ماديسون الذي لا يأخذ دور الإرث في الحسبان، إن التوزيع غير المتكافىء للملكية يعود أصلاً إلى «التنوع في الاستعداد الطبيعي للبشر... وأن المسببات الكامنة وراء الانقسام الطبقي إنما هي... مغروسة في طبيعة الإنسان». *(The Federalist, p.55)*. أما بالنسبة إلى ماركس فإن «الملكية الخاصة هي (من المنطلق)... الحاصل، والنتيجة، والعاقبة الحتمية لاستغلال عمالة... وتصبح هذه العلاقة فيما بعد متبادلة. *(Collected Works, vol.3, PP. 279-80)*. ويؤكد ماركس، بشكل أشد، في سياق نظام الملكية الرأسمالي أن «الرأسمالي يملك (سلطة على العمل وناتجه) بوصفه مالكاً لرأس المال دون اعتبار لصفاته الشخصية أو الإنسانية». (المصدر نفسه، ص ٢٤٧). وهو يشرح هذه الملكية وتراكم رأس المال بمصطلحات مادية تاريخية وبنيوية. (See Parts VII and VIII of *Capital*, vol.1) نظرية ويبر كذلك تاريخية ولكنها تعددية المسبِّبات، مفسحة المجال في ذلك أمام تأثير الأفكار، - الأخلاقية البيوريتانية - ودور المقاولين «الملهمين» (الكاريزميين) أو «رجال الاقتصاد العمالقة» في ظهور النظام البرجوازي الحديث.

.(*From Max Weber: Essays in Sociology*, PP. 67 and 321)

أضف إلى ذلك أن ماديسون، وكان مالكاً، اعتبر أن «الحق الشخصي بالتملك» هو «حق طبيعي»، وأن قيام الحكومة بحماية الممتلكات هو «حق اجتماعي».

(James Madison. *A Biography in his Own Words* [New York: Newsweek Inc., 1974], vol. 2, P. 390).

أما ماركس فنادى بالاطاحة «القسرية» بالملكية الخاصة وبـ «كل الظروف الاجتماعية القائمة»، كما دعا إلى اتحاد حرّ للمنتجين يعمل على استثمار القوى المنتجة بصورة مشتركة وعلى قاعدة مخططة. *(Collected Works*, vol.6, PP. 354, 498, 506 and 519). وأعرب ويبر من ناحيته عن اعتقاد بأن نسخ الملكية الخاصة من قبل الاشتراكية سيؤدي حتماً إلى بيروقراطية أكبر وإلى قنانة. *(From Max Weber*, PP. 49-50).

مرة أخرى نجد أن كلا من ماديسون وويبر كانا في أساسهما قوميين وفكّرا بمفهوم الصالح القومي، بينما كان ماركس ملتزماً بالأممية.

وأكثر من ذلك فإن نظرة ماركس للطبقة كانت مرتبطة بإحكام بسلسلة كاملة من مفاهيم مترابطة: السلطة السياسية كسلطة منظمة من طبقة لاضطهاد طبقة أخرى؛ الكفاح الطبقي كقوة محركة مركزية في التاريخ؛ الطابع الطبقي الضروري للقيم والأفكار الاجتماعية؛ تضارب العداء الطبقي؛ لا مفرّ =

وفي الوقت نفسه، فإن ما لا جدال فيه هو كون «الملكية» تختلف في السمة والمغزى في ظل الظروف المختلفة، ولذلك فإنه لا يمكن فهمها بالشكل الملائم إلا في إطارها التاريخي المحدد. ومما لا يقبل الجدل أيضاً كون الطبقة ذات أشكال متعددة وظواهر متباينة. وكما قال ماكس ويبر فإنه يمكن للطبقة أن توجد بشكل مميز خاص بها أو كعنصر داخل مجموعة ذات منزلة معينة (كقسم يضم أصحاب الأراضي داخل مجموعة من شيوخ العشائر)، أو أن تضم مجموعات مختلفة من منزلة معينة، كما لاحظنا سابقاً. ويمكن للطبقة أن تضم «نخبة» (مثل «أرستقراطية عمالية») و«جمهوراً» (مثل أكثرية العمال). وبهذا المعنى فإنّ «النخبة» و«الطبقة» لا تشكلّان بالتبادل مفهومين مقصورين. ويمكن للطبقة أيضاً أن تتضمن طبقات فرعية عليا ووسطى ودنيا قد تكون روابط إحداها بالأخرى كروابط طبقات مختلفة، كما أظهر كل من ماركس و ويبر. وفي العراق مثلاً وقف كل من كبار ملاك الأراضي وصغارهم في جهتين متقابلتين ومتعارضتين، أو كانت لهما ولاءات سياسية متنازعة، في سنتي الثورة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. وبالتالي فإن من غير الملائم تحديد الطبقة بأنها تجمّع لأشخاص يتميزون بعلاقات مشتركة أو متشابهة مع وسائل الإنتاج، أو يلعبون دوراً متماثلاً تماماً أو متشابهاً في عملية الإنتاج، نظراً لأن الاختلاف في درجة أو مدى ملكية وسائل الإنتاج أو السيطرة عليها يمكنه أن يكون كبيراً إلى حدّ أن يشكل ـ بمفهوم نتائجه الاجتماعية ـ اختلافاً نوعياً أيضاً وليس مجرد اختلاف كمي.

وأكثر من هذا، فإنّ الكاتب يقبل النظرة القائلة بأن ليس للطبقة أن تتصرف أو تشعر كوحدة واحدة في كل مراحل وجودها التاريخي، وهي لا تفعل ذلك في الواقع، وبكلمات أخرى، فإنه ليس للطبقة أن تكون مجموعة منظمة وواعية لذاتها. ولكن هذا لا يعني أنها ـ لذلك ـ مجرد فئة فكرية، أي مجرد شيء يفرضه الذهن على الواقع. وقد لا يكون أعضاء طبقة

= هناك، في محيط أوروبا الغربية على الأقل، من دكتاتورية البروليتاريا الانتقالية، ومن المجتمع غير الطبقي في النهاية. هذه المفاهيم كانت غريبة عن طريقة ماديسون في التفكير. وكذلك ويبر لم يشترك فيها، على الرغم من أنه اعترف بأهمية المصالح المادية والكفاح الطبقي وكان يدين فكرياً إلى ماركس أكثر مما يعترف به بوجه عام.

تبقى نقطتان يتوجب التأكيد عليهما. أولاً، من وجهة نظر ماركس، فإن أعضاء الطبقة يشكلون مجموعة عندما يعون شروطهم المشتركة (وهوية مصالحهم ويتم تنظيمهم سياسياً. *(Selected Works* [Moscow, 1969], vol.1, P. 479)، (ما ويبر فقد أشار بأن الطبقات هي «مجرد أسس ممكنة للعمل الجماعي». *(From Max Weber,* P. 181). ثانياً، فإن ويبر قد ربط ظاهرة «الطبقة» بالسلعة أو أسواق العمل. وهو يؤكد أن «وضعية الطبقة، هي.. حتماً وضع السوق». (المصدر نفسه، ص ١٨٢). بينما استخدم ماركس كلمة «الطبقة» للإشارة إلى تشكيلات في العصر الرأسمالي. وبالتالي فقد ميز في الايديولوجية الألمانية بين أربع مراحل في تطور تقسيم العمل: «البطريركية، النظام الأبوي، الاستعباد، الممتلكات، والطبقات». *(Collected Works,* vol. 5, P. 32)، وأشار ضمناً إلى «بروز الطبقة بأنه بحد ذاته ناتج عن البرجوازية». (المصدر نفسه، ص ٧٨). وبالمقالة ذاتها وفي «Reflections» *(Collected Works* [Moscow, 1978], vol. 10, PP. 590-91) أشار ماركس إلى تناقضات واضحة بين «نظام الممتلكات» و«نظام الطبقات».

ما من ذوي الوعي الطبقي في سلوكهم، ولكن يمكن لسلوكهم، مع ذلك، أن يتأثر بالطبقة. ومن الواضح أن تشابهات معينة في الوضع الاقتصادي لمجموعة ما يمكنها أن تؤدي ـ وبالرغم من الاختلافات بين أعضائها في مظاهر أخرى ـ إلى تشابه معيّن في المصالح والميول، وإن كان يمكن لهذا أن يبقى غائباً عن رؤيتهم. وأكثر من هذا فإن من الضروري التمييز بين الشعور أو الوعي الطبقي الديناميكي وذاك السلبي. ففي ظل العهد الملكي في العراق كان الفلاح الذي لا يملك الأرض، يدرك المسافة الاقتصادية والاجتماعية التي تفصله عن شيخه الذي يملك الأرض، ويعرف ـ مثلاً ـ أنه لا يمكنه أن يطمح إلى اتخاذ ابنة الشيخ زوجة له، وإن كان أبعد ما يكون عن التأثيرات الايديولوجية الجديدة. وهكذا، وعلى الرغم من أنه ربما لم يكن على وعي بوجود رابط بينه وبين فلاحين مثله موجودين في اقطاعية أخرى أو إقليم آخر، فقد كان يعيش حقيقة أن الفلاحين الذين يعملون معه يشاركونه فقره. ولكن هذا الفلاح كان يذعن في أغلب الأحيان لهذا الوضع على أنه قَدَرُه، ولم تكن لديه أية رغبة في تغييره.

عند هذه النقطة قد يبدو وكأني لم أحدد مفهوم الطبقة بل حددت كيفية الابتعاد عنه. والواقع أني كنت أبرز مجرد حقيقة المظهر الموضوعي ـ المميز عن المظهر الذاتي ـ للطبقة، أي حقيقة ما سماه ماركس ـ بلغة هيغل ـ «الطبقة بذاتها». أما عملية تبلور طبقة ما في كيان اجتماعي مستقر نسبياً، ومحدد بدقة، وواعٍ سياسياً، أي في «طبقة لذاتها»، فهي عملية شديدة التعقيد بالطبع وتعتمد على توافق ملموس في الظروف.

في ضوء التوضيحات السابقة لا بد من التشديد على أن طبقات العراق الملكي، وليس كل عناصرها المكونة بالضرورة، كانت طبقات «قديمة» (والإشارة هنا إلى الوصف الوارد في عنوان هذا المؤلَّف) فقط بمنظور فترة ما بعد ١٩٥٨، بقدر ما أنها كانت، إلى مدى بعيد، نتاجاً لارتباط البلاد التدريجي، عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، بالسوق الامبراطورية البريطانية المعتمدة على الصناعة الضخمة. قبل ذلك كانت الملكية الخاصة، بمعنى ملكية حصة من وسائل الانتاج، غير موجودة خارج المدن العراقية وأراضيها التابعة لها مباشرة، وحتى الملكية في المدن كانت تقوم على أسس هشة. وباستثناء ملكية «الوقف الذري»، كانت الملكيات معرّضة لمصادرات متكررة. ففي بغداد المملوكية في العهد العثماني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت مراكمة الملكية أو الثروات ـ وربما باستثناء ما يخص العائلات المنسوبة إلى مواقع دينية ـ أمراً غير آمن من حيث إمكانية التعرض لحسد أو جشع وطمع الباشوات الحاكمين. ولهذا، لم تكن «الملكية» في ذلك الوقت هي الأساس المسيطر في التراتب الاجتماعي. والمؤكد أن «الطبقات» كانت موجودة في المناطق الحضرية ولكن بشكل بدائي وفي بنى متوازية مع المجتمعات الدينية المعترف بها. وكذلك فقد بقيت هذه الطبقات ذات طابع اقتصادي بحت ولم تكتسب مظهراً سياسياً. وأكثر من هذا، ولأنّ عراق القرن الثامن عشر كان مؤلفاً من جملة من «المدن ـ الدول» المعزولة نسبياً التي غالباً ما كانت مستقلة ذاتياً من الناحية العملية، ومن أحلاف عشائرية، فقد اتجهت الروابط «الطبقية» الحضرية إلى أن تكون في جوهرها روابط محلية أكثر من كونها روابط على مستوى البلاد برمّتها، إلاّ في حالة

المتعاملين بالمال أو التجار ـ وخصوصاً تجار المرور أو الترانزيت ـ الذين كانوا يعملون في اطار أوسع وكانت لهم اتصالات طبقية حضرية ـ عشائرية وعربية ـ عربية، بل وحتى دولية.

وإذا كانت «الملكية»، أو «الطبقات»، ظاهرة ثانوية، فماذا كانت الأسس والصيغ الأكثر أهمية في التراتب الاجتماعي في العراق المملوكي؟ بسبب تعددية مجتمعات ذلك العراق، والعزلة الجغرافية النسبية لتلك المجتمعات، فإن ملامحه البنيوية كانت معقّدة بعض الشيء.

وبالدرجة الأولى، كانت البنى الاجتماعية للمدن أو الأقاليم المختلفة تتباين في ما بينها على أساس الاختلافات في وظائفها التاريخية أو في ظروفها الطبيعية بالرغم من امتلاكها لملامح مشتركة. ومن الواضح أن السمة الاجتماعية لبلدة ـ سوق عشائرية بحتة، مثل سوق الشيوخ، كانت تختلف بوضوح عن مدينة شيعية مقدسة ومركز للحج مثل النجف، أو عن بغداد التي كانت لردح طويل من الزمن مقراً رئيسياً للحكم ومركزاً تجارياً كبيراً له مكانة دولية. ومرة أخرى نعود إلى القول بأنه ما كان يمكن للبنى الاجتماعية المحلية أو الإقليمية إلّا أن تحمل آثار وقائع طبيعية مثل تكرار الطوفانات المدمرة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق، في مقابل نجاة الشمالية من الطوفان. وفي رأيي أن لهذا علاقة ما بالارتخاء والانفتاح النسبيين لأشكال الحياة الاجتماعية في بغداد والتصلب الأكبر لهذه الأشكال في الموصل. ولا بد أن هذا العامل نفسه، مضافاً إلى حركية العدد الأكبر من الزراع العرب العشائريين، لعب دوراً في انقاذهم من حالة شبه العبودية لفلاحي كردستان التقليديين، الذين هم من «المساكين» غير العشائريين.

وعلى كل حال، كانت مبادىء عدة للتراتب الاجتماعي تقوم بعملها في آنٍ معاً في بغداد نفسها. إضافة إلى هرمية الثروة كانت هنالك هرميات الدين، حيث كان المسلمون فوق المسيحيين واليهود والصابئة، ، وهرميات الطائفة، حيث السنّة فوق المسيحيين واليهود والصابئة، وهرميات الطائفة، حيث السنّة فوق الشيعة، وهرميات المجموعات الإثنية (العِرقية)، حيث المماليك (الكرج) والأتراك فوق العرب والأكراد والفارسيين، وهرميات السلطة، حيث كان المماليك (المعتقون) فوق الجميع. وكانت هنالك أيضاً هرمية المنزلة، حيث كانت المجموعات المسيطرة اجتماعياً تشمل باشوات المماليك وكبار ضباطهم العسكريين ومساعديهم المدنيين، و«السادة» الذين يدّعون التحدر من سلالة الرسول، ورؤساء المذاهب الصوفية، وكبار العلماء السنّة ـ الذين غالباً ما كانوا «سادة» أيضاً ـ و«الجلبيين» الذين كانوا تجاراً من مراكز اجتماعية مرموقة. وكان وضع الجلبيين يعتمد أساساً على الثروة، أما وضع المماليك فيعتمد على احتكارهم شبه المطلق لوسائل العنف، وعصبية الجماعة كعبيد سابقين، وتدريبهم العسكري والاداري المميز والمعمق، ومعرفتهم الحميمة بالشؤون المحلية، وتحالفهم المعتاد مع «السادة» ورؤساء الطرق الباطنية وكبار العلماء، الذين كان موقفهم يكسب شروعيته من الدين ويعتمد على عراقة المولد (من خلال ادّعاء الانتساب الى النبي محمد أو لى أحد الأولياء) أو على الضلوع بالشريعة. وطبيعي أنه كانت هنالك درجة كبيرة من التطابق بين كل هذه الهرميات، بمعنى أن من كان يقف، مثلاً، في قمة سلّم السلطة كان

يميل أيضاً إلى أن يقف في القمة في ما يتعلق بالثروة أو النواحي الدينية أو الطائفية أو من ناحية الانتماء إلى المنزلة الاجتماعية. واستكمالاً للموضوع لا بد من إضافة القول بأنه، نتيجة للنزاعات الدائمة بين بغداد وواحد أو أكثر من الأحلاف العشائرية المحيطة بها وللعلاقات الهشة بين المماليك وسلاطين آل عثمان، فقد كانت السلطة السياسية مثل الملكية (الخاصة) غير مستقرة. ومن أصل تسعة من الباشوات المماليك أطيح بواحد وقتل ستة[6]. ولهذا، يبدو أن الوضع الاجتماعي الأقل قابلية للزوال بسرعة كان يتحدد بالمنزلة الدينية الخاصة.

وإذا عدنا إلى الريف نجد أن البنية العشائرية كانت تتحدد أساساً بالدور العسكري للعشيرة، وتحكمت هذه الحقيقة إلى حد كبير بالهرمية العشائرية القائمة، حيث كان موقع أهل الإبل الرحل المحاربين في السهول العربية أعلى من موقع أهل الغنم أو الأهوار أو أهل الزراعة. وكانت مجموعات المنزلة المسيطرة، التي يأتي أفرادها من المجموعة الأولى، تشمل شيوخ المشايخ (رؤساء الأحلاف العشائرية) والمشايخ (زعماء العشائر المحاربة المؤلفة لهذه الأحلاف). أما الموازي لهؤلاء منزلة في كردستان الجبلية فكان البكوات أو الأغوات العشائريون، الذين كانوا يؤخذون من الرحّل الجبليين ويوكلون بالسيادة على الفلاحين غير العشائريين. وكان موقع كل هذه الشرائح القائدة يعتمد أساساً على التفوق في القوة أو على البراعة العسكرية، وعلى الأصل أو النسب، ثم، ومن وجهة نظر أفراد العشيرة ولكن ليس بالضرورة من وجهة نظر العشائر التابعة لهم، على تقاليد عشائرية عريقة في القدم.

وكان التراتب الاجتماعي، في ذلك الحين وبعده، قد وجد تكريسه الايديولوجي في القرآن الكريم، حيث يقول: ﴿**نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً**﴾ (سورة الزخرف، الآية ٣٢). وإلى هذا، يضيف القرآن الكريم: ﴿**والله فضّل بعضكم على بعض في الرزق**﴾ (سورة النحل، الآية ٧١). ويمكن الاستدلال على الأهمية التي توليها الشريعة لـ «الملكية» أو «الرزق» أو «المال» من حقيقة كون «المال»، كما أظهر ابن خلدون، واحداً من خمسة فرضت الشريعة الحفاظ عليها (والأربع الأخرى هي: الدين والنفس والعقل والنسل)[7]. وكان مبدأ «الكفاءة» الشرعي قد ساهم في تقوية التراتب الاجتماعي من حيث فرضه ألا يكون مستوى الزوج - كقاعدة - إدنى من مستوى الزوجة بالولادة أو المنصب أو الثروة، وذلك لتجنب الحط من الموقع الاجتماعي لوالد الزوجة أو عائلتها. ومما له علاقة بموضوع التراتب حقيقة كون العرب، أو كونهم في الماضي على الأقل، من الشعوب المتعلقة بالأنساب. وكان لأصالة أو قدسية النسب أهمية كبرى بالنسبة لأهل المدن العرب بصورة خاصة. ومن هنا توق الكثير من عائلاتهم الكبيرة لربط أنفسها إما ببيت الرسول أو بقائد بارز من قادة عهد الفتوحات

(٦) انظر الجدول (٨ - ٢).

(٧) ابن خلدون، «المقدمة» (القاهرة، مطبعة مصطفى محمد) الكتاب الأول، القسم الثالث، الفصل ٤٣، ص ٢٨٨.

العربية، مثل خالد بن الوليد، أو بواحد من الأولياء المعروفين، أو بقبيلة مهيبة أو عريقة.

إن الآثار البعيدة المدى على القواعد والبنى التي كانت موجودة مسبقاً، وهي آثار نجمت عن التحول التدريجي للعراق إلى ملحق بالنظام الرأسمالي الصناعي ـ وهو عامل تقريري جداً في استطلاعنا هذا ـ بحثت بالتفصيل في عدة نقاط محددة من هذا العمل، وكذلك الأمر بالنسبة للوقائع والتحولات الملازمة لها أو المتعلقة بها. وفي ما يلي سنناقش كل هذه النقاط بخطوطها العريضة جداً، وفقط من ناحية تأثيرها على تشكل أو ظهور الطبقات، أو، وبدقة أكبر، الطبقات قيد الدراسة.

كان التغير الأهم من هذه الناحية هو استقرار وتوسع الملكية الخاصة، وتمركزها الشديد في النهاية[8]. وكان لهذا علاقة كبيرة بمصادرة عدد صغير نسبياً من المشايخ والأغوات للأراضي العشائرية الجماعية، وبالدور الأكبر للمال، وبظهور المضاربة بالعقارات، وبتزامن وضع الملكية في إطار أسس قانونية أكثر ثباتاً، وبشكل خاص من خلال قوانين الأراضي التي صدرت في العامين ١٨٥٨ و١٩٣٢. وأدت هذه الأمور، بدورها، إلى زيادة تماسك سلطة الدولة ومركزتها، كما أدت، إلى جانب ذلك، إلى انتشار الاتصالات، ونمو المدن، وسريان الأفكار والتقنيات الأوروبية، وتقدم ما له علاقة بالأرض في الريف على علاقة القربى والنسب، وانهيار اقتصاد الكفاف والاكتفاء الذاتي لدى العشائر، والتواصل الأكبر بين مختلف أجزاء المجتمع. ومع هذا كله، كان لا بد للعلاقات بين العراقيين من أن تكون محكومة أقل فأقل بالقربى والنسب أو الموقع الديني أو اعتبارات المولد، وأن تصبح محكومة أكثر فأكثر بالممتلكات المادية. وكذلك فقد أصبح للملكية مغزى أكبر كقاعدة للتراتب الاجتماعي وفي سلّم السلطة بالرغم من أنها لم تستكمل لعبتها أبداً نتيجة لوضع العراق التابع ولنفوذ البريطانيين المفروض على الوضع البنيوي. وطبيعي أن عناصر البنى الاجتماعية التقليدية، والقيم وصنوف الفهم الملازمة لها، لم تختفِ، بل تابعت بقاءها، وإن بصيغة مخففة، إلى جانب العقليات الجديدة والعناصر والمباديء البنيوية الجديدة. والواقع أنه كثيراً ما كانت المجموعات نفسها تحمل بصمات البنيتين في صيغة خليطة. وهكذا فقد أصبح المشايخ ملّاك الأراضي و«السادة» ملّاك الأراضي الآن مجموعة ذات منزلة اجتماعية قائمة على الأساس التقليدي أو مكرسة دينياً من ناحية، وأصبحوا ـ من ناحية أخرى ـ طبقة. وكان تحولهم من مجموعة ذات منزلة اجتماعية إلى طبقة بطيئاً وهادئاً. ولكن، وبحلول الخمسينات من القرن الحالي، أصبحت ملكياتهم ـ وبوضوح ـ عامل تحديد لموقعهم الاجتماعي أهم بكثير من منزلتهم التقليدية.

وثمة نقطة أخرى متعلقة بالموضوع تحمل أهمية خاصة، ففي العقود المبكرة من العهد الملكي ـ في العشرينات والثلاثينات ـ كانت العناصر المختلفة لطبقة ملاك الأراضي المسيطرة اجتماعياً ـ المشايخ والأغوات العشائريون و«السادة» العشائريون والحضريون والمسؤولون «الأرستقراطيون» والضباط الشريفيون السابقون ـ تتنافس في ما بينها على السلطة والجاه

(٨) حول هذا التمركز انظر الجدولين ٥ ـ ١ و٥ ـ ٣.

والملكية. ولكن في العقدين الأخيرين من العهد الملكي ـ في الأربعينات والخمسينات ـ رصت هذه العناصر صفوفها مبينة مصالحها المشتركة في المواضيع الهامة، أي في أمور مثل اعفاء طبقتهم من الضرائب والاستبعاد الفعلي للطبقات عن المناصب المهمة في الدولة[9]، ثم، وقبل أي شيء آخر، في الدفاع عن النظام الاجتماعي الذي كانوا يجنون الفائدة منه جميعاً. وتمثلت الآليات التي كانت تنسّق عملهم بمجلس الوزراء والبرلمان، اللذين كانت لهم عليهما السيطرة المطلقة[10]، كما تمثلت لمرحلة من الزمن بحزب الاتحاد الدستوري الذي شكل أوضح تعبير تنظيمي عن مصالحهم في تلك الأيام. وكان العامل الحافز لوحدتهم هو التهديد المتزايد لموقعهم الاجتماعي من قبل المجموعات الأقل تميزاً، التي وعت التأثيرات المؤذية لها والناجمة عن التوزيع السائد لموارد وقوى الحياة. والحديث الذي أجراه عامل غير شيوعي خلال «أيام آذار/مارس» في الموصل ١٩٥٩ مع وزير خارجية العراق السابق عبد الجبار جومرد يكشف مدى كثافة المشاعر الطبقية العفوية لدى بعض هذه المجموعات، قال العامل للوزير السابق: «في هذه الليلة ستطفأ الأنوار في المدينة، ونتحسس أيدي الناس، وسيذبح كل من ليست يداه خشنتين».

من الواضح أن كبار ملاك الأراضي كانوا في العشرينات والثلاثينات ما زالوا لا يشكلون أكثر من جنين طبقة، أو «طبقة بذاتها»، أو مجرد «قاعدة محتملة لعمل مشترك» كما جاء على لسان ماكس ويبر، أما في الأربعينات والخمسينات فقد تحول هؤلاء، وبشكل لا يدعو إلى الشك، إلى «طبقة لذاتها»، أي إلى مجموعة مميزة وواعية لذاتها سياسياً.

كل هذه النقاط ستزداد وضوحاً عند وضعها في اطارها الملائم لدى طرحها على بساط البحث كلما تقدمنا في تحليلنا الواقعي المفصل.

أما الآن، فيجب أن يكون قد اتضح من الملاحظات السابقة مدى تعقيد الصورة الطبقية في العراق وتعدد أوجهها، والسبب الذي سيجعل من الصعب ـ في الصفحات التالية ـ الدخول في مناقشة أي أمر يتعدى المستوى المنخفض للعمومية.

(٩) انظر الجدولين ٧ ـ ٢ و١٠ ـ ٤.
(١٠) المصدر السابق، والجداول ٥ ـ ٤ و٦ ـ ١ و٧ ـ ٣.

الفصل الثاني

حول تباين العراقيين وتخلخل مجتمعهم وتقدمهم في العهد الملكي، باتجاه بنية سياسية متماسكة

في مطلع القرن الحالي، لم يكن العراقيون شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة. وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الأقليات العِرقية والدينية في العراق، كالأكراد والتركمان والفرس والآشوريين والأرمن والكلدانيين واليهود واليزيديين والصابئة وآخرين. فالعرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يتشكلون، إلى حد بعيد، من جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها والمنغلقة على الذات، بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة.

وبدءاً، كانت هناك هوة واسعة تفصل المدن عن المناطق العشائرية. وكان العرب الحضريون وعرب العشائر ينتمون إلى عالمين يكادان يكونان منفصلين، باستثناء سكان المدن الواقعة في عمق المناطق العشائرية أو رجال العشائر الذين يقطنون قرب المدن. ولقد كانت الروابط بين الطرفين اقتصادية بالدرجة الأولى. ولكن، حتى من هذه الناحية لا يمكن القول بأن العلاقة بينهما كانت نشيطة إلا بصعوبة. وحتى وقت متأخر كالسبعينات من القرن التاسع عشر، وفي المناطق التي كانت بعيدة عن المدن الرئيسية أو عن شط العرب ودجلة (وهما النهران اللذان كانت تبحر فيهما السفن التجارية في حين كان الفرات يصعب فيه الأبحار)، كان القمح يتعفن في مخازنه أو كان يستخدم وقوداً إذ لم تكن هنالك وسيلة أخرى للاستفادة منه، بينما كان الناس في بغداد يعانون بين الحين والآخر من شح الحنطة. ومع أن العقود الزمنية التالية شهدت تزايداً، وإن بطيئاً، في التقدم نحو الاعتماد المتبادل فقد بقي البَوْن الاقتصادي واقعاً قائماً وحقيقياً. واستمرت قطاعات العالم العشائري التي لم تكن تصلها السفن التجارية في الاعتماد على الذات إلى حد كبير، حتى إنه كان لهذه القطاعات بلداتها ـ الأسواق الخاصة بها. وبشكل مشابه، فقد كان للمدن ريفها الخاص بها الذي كانت تحتضنه بقربها أو كان في اطار حمايتها. وكانت أراضي هذا الريف التي يعتمد عليها سكان المدن مباشرة يزرعها الفلاحون الذين، بالرغم من أصولهم العشائرية، صارت تجمعهم الآن صلة

اقليمية، ولكن معظم الأراضي الزراعية والمراعي في العراق كانت ما زالت تحت سيطرة العشائر.

ولا يقلّ أهمية عن هذا ما كان هنالك من تباعد اجتماعي ونفسي بين العرب الحضريين والعرب العشائريين. وكان هؤلاء وأولئك يختلفون بعضهم عن بعض بطرق كثيرة. فقد كانت حياة العرب الحضريين تخضع بشكل عام للقوانين الإسلامية والعثمانية، أما حياة العرب العشائريين فكانت تخضع للعادات والتقاليد العشائرية القديمة المصبوغة بصبغة إسلامية. وكان بعض العرب الحضريين، وخصوصاً شريحة المتعلمين منهم، قد خضع لتأثير الثقافة التركية ـ ولتأثير الثقافة الفارسية في المدن الشيعية ـ أمّا العرب العشائريون فقد نجوا من هذه التأثيرات كلياً. وكانت المواقع الطبقية قد تطورت بقوة، إلى حد ما، بين العرب الحضريين، أما بين الأعرق من رجال العشائر فكانت العلاقات ما زالت أبوية الطابع. وجاء على لسان مؤرخ عراقي من القرن التاسع عشر قوله إن الكثير من أبناء المدن «أصبحوا معتادين على الخنوع والذل»[1]. وعلى العكس من ذلك، فقد كان من المتعذر كبح أكثر رجال العشائر حرية. وكانت الحكومة بالنسبة لهم أمراً يستحق الازدراء والعصيان. وقد عبّرت عن ذلك هوسة هجائية فراتية تقول: ملدية وما من سم بها تينا وتشانت مهيوبة[2].

ومرة أخرى، نعود إلى القول بأن عرب المدن كانوا على وعي كبير بإسلامهم، بينما لم يكن شعور عرب العشائر تجاه الإسلام بهذه الكثافة. ولست أغفل هنا عن السلطة التي كانت لرجال الدين الشيعة على عشائر الفرات الشيعية، ولكن حتى هذه الأخيرة لم تمتلك من هوى الدين ما كان لدى مسلمي المدن الحضرية. ومن الأمور ذات المغزى أنه عندما كانت العشائر تنهض حشداً في المناسبات كانت لأهازيجها في العادة شعارات علمانية ـ عشائرية كانت أمْ عربية ـ كالحافز العربي القديم المتمثل بـ «المروءة»، في حين أن جماهير المدن كانت تنشدّ بصورة طبيعية أكثر وراء صيحات الدين. وكان أحد الشعارات الأكثر شيوعاً بين عامة بغداد هو: «الدين.. يا محمد»[3][4]. طبعاً، لقد كان كل من عرب العشائر وعرب المدن واعياً لكونه عربياً، وخصوصاً عندما كان يقف في مواجهة تركي أو فارسي، مثلاً، ولكنّ وعيهم العربي لم يكن مماثلاً لوعي القوميين العرب اللاّحقين. وكونهم عرباً كان واقعاً طبيعياً بالنسبة لهم، وكان واقعاً يمكنهم أن يفخروا به، ولكنهم لم يشعروا أبداً كونهم مدفوعين إلى

---

(١) سليمان فائق (حاكم ولاية عثماني ووالد رئيس وزراء العراق السابق حكمت سليمان)، «تاريخ بغداد». ترجمةُ عن التركية موسى كاظم نورس (بغداد ١٩٦٢)، ص ١٧٤.

(٢) إسماعيل حقّي بك بابان زاده، «من استامبول إلى بغداد» (١٩١٠). هذا الكتاب ترجمه *Revue du Monde Musulman* XIV:5 (أيار (مايو) ١٩١١).

(٣) بمعنى «لينتصرن الدين يا محمد».

(٤) هذا شعار سُنّي واضح وكان يستخدمه ـ مثلاً ـ المتظاهرون يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١١ ضد الغزو الإيطالي لطرابلس. «لغة العرب»، ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١١، *Revue du Monde Musulman*, 6th Year, XVIII (February-March 1912), 223-224.

عمل شيء بشأنه. وبكلمات أخرى، فإنّ عروبتهم لم تكن عروبة دينامية، ولا شكلت الأمة كأمة مركز استقطاب لمشاعرهم أو لولائهم.

من المهم عدم التشديد على التناقض الذي رسمناه بين العرب الحضريين والعشائريين. فإنه لا يمكننا أن ننسى أن الكثير من سكان المدن كانوا حتى وقت قريب من أصل عشائري نسبياً. وحتى اليوم ما زال عدد كبير من سكان بغداد، بغضّ النظر عن القبليين الذين هاجروا إليها خلال العقود الأربعة الأخيرة، يتذكر اسم القبيلة التي تحدر منها. وتكفي نظرة سريعة تلقى على الجدول رقم (٢ ـ ١) للإيحاء بأنه كان هنالك خلال القرون الماضية تغيير متكرر في سكان المدن، حتى ان المرء يميل إلى القول، عند ملاحظة تتابع الأوبئة والمجاعات والفيضانات والكوارث الأخرى التي حلت ببغداد، أن المدينة كانت أشبه بشرك للموت، وأنها كانت «مفترسة» الناس، وأن مناطق العشائر كانت مصدراً للتعويض وخزاناً للسكان بالنسبة للمدينة، مع أنه يُحتمل أن كانت هنالك مصادر أخرى لتدفق السكان إلى المدينة. وفي الواقع، فإنّه يبدو أن عملية «عشرنة» المدن (تحويلها بالاتجاه العشائري ـ المترجم) كانت قائمة في القرون السابقة لتلك التي نعيش، عندما كانت نار المدن النهرية ذات لهيب خافت وكانت سلطة العشيرة وقوتها في عنفوانها. وعلى كل حال، فقد كان المهاجرون العشائريون يشكّلون، بطريقة ما، صلة وصل بين المجتمعين المنفصلين. وعلى العموم، فإن هؤلاء المهاجرين كانوا ما إن يصلوا إلى المدينة حتى يبدأوا بالخضوع طبيعياً وتدريجياً لتأثيرات الحضر.

ولم يقم الانقسام الاجتماعي فقط بين المدن والمناطق العشائرية، فالمناطق العشائرية نفسها كانت مشتتة، وقد انقسمت فيها الأحلاف العشائرية القديمة. وكان في ولاية بغداد[٥] وحدها ١١٠ عشائر. وبالرغم من أن هذه العشائر كانت تخضع لقواعد متشابهة ولها مؤسسات متشابهة فإن الغزوات والغارات المتبادلة كانت هي السائدة الى حد غير قليل في العلاقات فيما بينها. وكانت العشائر تقسم كذلك إلى «فلح» (فلاحون) و«معدان» (سكان الأهوار) و«شاوية» (رعاة الغنم) و«أهل الإبل». وهذه الفئة الأخيرة كانت تشكل الأرستقراطية العشائرية. وكان هؤلاء يزدرون بتعجرف كل العشائر الأخرى ويرفضون التآخي أو التزاوج معها. وبشكل مشابه، فإن رجال عشائر الفرات المتسمين بالجرأة والنشاط، والذين يعيشون على تماس وثيق مع صحارى الأجداد الكبار، كانوا يحتقرون رجال عشائر دجلة الأدنى، الأكثر خنوعاً والأكثر هدوءاً. وفي وقت لاحق أكد شيخ فراتي معروف أن «رجال القبائل العراقية يقسمون إلى مجموعتين»، وقال:

«ينقسم أبناء العشائر العراقية إلى قسمين، أبناء القسم الأول وهم الذين بقوا محافظين لحد الآن على كل ما كان يتحلى به آباؤهم وأجدادهم رجالاً ونساء من الأخلاق السامية

(٥) كانت «الولاية» من التقسيمات الادارية العثمانية.

الجدول رقم (٢ - ١)
الكوارث التي حلت ببغداد خلال القرون ١٧ و١٨ و١٩
التي نملك سجلاً بها

١٦٢١	مجاعة.
١٦٢٣	الفرس يذبحون «مئات الألوف» من السنّة ويبيعون «آلافاً» منهم عبيداً.
١٦٣٣	فيضان.
١٦٣٥	وباء.
١٦٣٨	مجزرة عامة نفّذها الأتراك راح ضحيتها ٣٠ ألف شخص معظمهم من الفرس.
١٦٥٦	فيضان.
١٦٨٩	مجاعة ووباء.
١٧٣٣	حصار فارسي: «أكثر من ١٠٠ ألف ماتوا جوعاً» - طاعون.
١٧٧٧ - ١٧٧٨	حرب أهلية في بغداد.
١٧٨٦	فيضان - محصول فاشل - مجاعة - اضطرابات مدنية.
١٨٠٢ - ١٨٠٣	وباء - فناء «معظم سكان العراق (؟!)».
١٨٢٢	وباء - فيضان.
١٨٣١	وباء - فيضان - حصار - مجاعة - هبط عدد سكان بغداد من ٨٠ ألف نسمة إلى ٢٧ ألفاً.
١٨٧٧ - ١٨٧٨	وباء مجاعة.
١٨٩٢	فيضان.
١٨٩٥	فيضان.

المصدر: ابن سند البصري الوائلي (١٧٦٦ - ١٨٤٣)، «مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داوود» كما اختصره في العام ١٨٧٣ أمين ب. حسن الحلواني المدني (القاهرة ١٩٥١)، ص ٣٩ و٨٧.
وأيضاً:

Anthony N. Groves, *Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831* (London, 1832), PP. 114, 135, and 236; S.H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925), PP. 53, 57, 68, 73-74, 93, 143, 184-185, 203, 212, and 265;

وكذلك: أحمد سوسة، «أطلس بغداد» (بغداد ١٩٥٢)، ص ٣١ - ٣٢.

كحب الحرية والتضحية في سبيلها وإباء الضيم وعزّة النفس والايثار والحميّة... وهؤلاء هم الذين يقطنون الفرات وشمالي بغداد.

أمّا القسم الثاني فهم عرب بعناصرهم ولكنهم بسبب إتصالاتهم مع الحكومات المتعاقبة العربية وغير العربية طيلة القرون الماضية، وترددهم الكثير على المدن وإمتزاجهم مع الخليط، انحرفوا عن بعض السجايا العربية ونسوا أوْ تناسَوْا عاداتِهم ومزاياهم الكريمة القديمة...

وهؤلاء هم الذين قطنوا بعض مناطق ضفاف دجلة جنوبي بغداد»[٦].

وعندما نعود إلى المدن نجد أن الروابط المادية في ما بينها كانت ضعيفة وغير وثيقة. وباستثناء الخدمات البرقية المضطربة والسفن التجارية الحديدية التي تبحر في الدجلة في رحلات غير منتظمة، كانت المواصلات بدائية وغير موثوقة. وكانت الرحلة من بغداد إلى البصرة تستغرق أسبوعاً، وكان السفر، بحد ذاته، بمثابة مغامرة. ونتيجة لذلك، جزئياً، فقد اختلفت المدن في توجهها الاقتصادي، فكانت روابط الموصل مع سوريا وتركيا، وروابط بغداد والمدن الشيعية المقدّسة مع بلاد فارس والصحارى الغربية والجنوبية الغربية. أما البصرة فكانت تتطلع بشكل رئيسي الى البحر والهند. وكانت الأنظمة المختلفة للأوزان والمقاييس في مدن العراق المختلفة[٧]، والتباين الواسع في أسعار السلعة الواحدة نتيجة للظروف غير المتشابهة للأسواق[٨]، والاستخدام الكثيف لعملات مختلفة[٩]، كلها أمور تشهد على التفتّت الاقتصادي الكامن. وأدى هذا كله إلى تشجيع نمو روحية محلية قوية. ويروي أحد أبناء الموصل في مذكراته أنه عندما عيّنه أحد حكام حكومة تركيا الفتاة الجديدة[١٠] في منصب قضائي في البصرة عام ١٩٠٩ قام عدد كبير من أعيانها بتوقيع عريضة احتجاج على

---

(٦) فريق المزهر آل فرعون، «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها» (بغداد ١٩٥٢)، ج ١، ص ٢٢.

(٧) على سبيل المثال، كانت أوزان بغداد: الطغار (٢٠٠٠ كيلوغرام) والوزنة (١٠٠ كيلوغرام) والمنّ الكبير (٢٤ كيلوغراماً) والمنّ الصغير (١٢ كيلوغراماً) والأوقية (٢ كيلوغرام). وفي حين كانت أوزان المدن الأخرى تحمل الأسماء نفسها فقد كانت تختلف عنها في الكمية. وهكذا فإن وزنة الحلة كانت تساوي ١٠٢,٥٦٥ كيلوغراماً، ووزنة الديوانية تساوي ١٠٨,٨٣٥ كيلوغراماً، وليس ١٠٠ كيلوغرام كما في بغداد. وكذلك فإن طغار البصرة كان يساوي ١٥٣٨ كيلوغراماً وليس ٢٠٠٠ كما في بغداد. انظر: «دليل المملكة العراقية» (بغداد ١٩٣٥)، ص ٥٩ - ٦٠.

(٨) على سبيل المثال، حتى في العامين ١٩٢١ - ١٩٢٢ كانت أسعار تحويل ضرائب القمح، أي تحويل سعر ضريبة القمح المفروضة عيناً إلى قيمة نقدية، التي تعكس الأسعار السائدة للقمح، تساوي ٢٥٠ و٣٨٤ و٤٠٠ روبية للطن على التوالي في مراكز ألوية بغداد والموصل والبصرة. انظر:

Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq for April 1922-March 1923* (London, 1924), P. 102.

(٩) وهكذا بدت العملة الفارسية قبل الحرب العالمية الأولى هي الأكثر استعمالاً من العملة التركية، في المناطق الكردية من العراق، انظر: Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie* (Paris, 1894), III, 38-39. وكانت العملتان الهندية والفارسية هما الأكثر انتشاراً واستعمالاً في البصرة، انظر:

Great Britain, Foreign Office, Historical Section, *Arabia, Mesopotamia...* (London, 1919), PP. 119-120.

وكانت العملة الرسمية هي تلك التركية طبعاً.

(١٠) هذه الحكومة وصلت إلى السلطة بعد ثورة ١٩٠٨ التركية.

هذا التعيين على أساس أنه لم يكن «بصرياً ولا من أشراف[11] البصرة أو ملاكيها»[12][13].

طبعاً، كان الأكثر وعياً من سكان المدن يعتبرون أنفسهم جزءاً من عالم الإسلام. وكانت الأفكار الاسلامية، بالرغم من تجريدها من الكثير من فاعليتها القديمة، تميل إلى انقاذهم إلى حدّ ما من محليتهم وتربطهم بإخوانهم المسلمين داخل حدود الامبراطورية العثمانية وخارجها. ولكن الإسلام في العراق كان قوة فصل أكثر منه قوة دمج، إذ إنه أقام انشقاقاً حاداً بين العرب الشيعة والسنّة. ونادراً ما اختلط هؤلاء وأولئك اجتماعياً، وكقاعدة عامة لم يكن هنالك أي تزاوج بينهما. وكانوا، حتى في المدن المختلطة، يعيشون في أحياء منفصلة حيث لكلٍ منهم حياته. وكانت حكومة تلك الأيام، حكومة السلطان العثماني التي تقود المسلمين السنّة، تعتبر بالنسبة للشيعة المتشدّدين ـ في الجوهر ـ حكومة مغتصبة للسلطة. وفي رأي هؤلاء لم تكن هذه الحكومة تملك حتى مؤهلات تطبيق قوانين الإسلام. ولذلك فقد كانوا يشعرون بالاغتراب عنها، وكان قليل منهم يبالي بخدمتها أو الذهاب إلى مدارسها.

واتخذ الانقسام الشيعي ـ السني شكلاً أكثر حدة عندما ترافق مع نوع آخر من الانقسام الاجتماعي: ألا وهو الانقسام الطبقي. ولقد بحثت الصلات المتبادلة بين الانقسامات الطائفية وتلك الطبقية في مكان آخر بتطويل أكبر[14]. أما هنا فتكفي الإشارة إلى التأثير الذي يزيد من حدة المشاعر بين الطائفتين والقول، بين قوسين، ان وجود هذا العامل يوحي بأنه إذا كان التنافر المتبادل قد وجد لنفسه تعبيراً دينياً. فقد كانت أصوله، جزئياً على الأقل، ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية.

من جهة أخرى، وجدت كل الانشقاقات الحضرية لنفسها تعبيراً في ظاهرة أخرى هي ظاهرة «المحلة» أو الحي المديني. وبكلمات أخرى، فإنّ المجموعات التي كانت تنتمي في مدن العراق إلى عقائد دينية أو طوائف أو طبقات مختلفة، أو كانت من أصول إثنية (عرقية) أو عشائرية مختلفة كانت تميل إلى أن تعيش في «محلات» منفصلة. وعلى سبيل المثال، ففي الضفة الرئيسية لبغداد، وهي الضفة الشرقية، عاش الشيعة في الدهانة وصبابيغ الآل والقشل[15] وسوق العطارين وأحياء أخرى. وعاش معظم اليهود في التوراة وتحت التكية وأبو سيفين وسوق حنّون. وعاش المسيحيون في عقد النصارى ورأس القرية[16]. وكان السنة

---

(١١) ذرية الرسول.

(١٢) أصحاب الأراضي.

(١٣) سليمان فيضي، «في غمرة النضال» (بغداد ١٩٥٢)، ص ٧٨. وواضح أن العريضة تظهر أيضاً وعياً طبقياً.

(١٤) انظر الفصل ٤.

(١٥) كان اليهود يسكنون قسماً من هذا الحي.

(١٦) عاشت بعض العائلات المسلمة في هذه الأحياء. وعلى سبيل المثال فقد كان الباجحيون يسكنون في رأس القرية.

يشغلون جزءاً كبيراً من بقية أحياء القسم الشرقي من المدينة، ولكن هذا الجزء كان مقسّماً على أسس أخرى، فكان الميدان موطناً للعسكريين الأتراك، والحيدرخانة موطناً للعائلات «الأرستقراطية» وكبار المسؤولين ودكان شناوة موطناً للموظفين الأدنى مرتبة، والقسم الداخلي من باب الشيخ موطناً للحرفيين[١٧]، وكانت الأطراف الخارجية من باب الشيخ موطناً لصغار الضباط البغداديين من ذوي الأصول المتواضعة ولعناصر أخرى. وعاشت شريحة كبيرة من الكسبة[١٨] أيضاً في باب الشيخ ودكان شناوة، كما عاش هؤلاء في مناطق أخرى كذلك[١٩]. والظاهرة نفسها ميزت ضواحي بغداد، فالكاظمية، التي تضم ضريحي الإمامين الشيعيين السابع والتاسع[٢٠]، لم تكن مسكونة إلّا بالشيعة وكان فيها تمركز كبير للفرس، في حين أن الأعظمية، التي تستمد وجودها من وجود ضريح «أبو حنيفة»، المشرِّع السني وعالم الدين الكبير، وتقع على الضفة المقابلة من دجلة مع ما فيها ذلك من رمزية، كانت تقتصر في سكانها على السنة، وكان يقطن معظمها المتحدرون من عشيرة عبيد العربية[٢١].

وكذلك فقد كان أعضاء كل من الحرف المختلفة التي توزع عليها أصحاب المهن اليدوية، الذين كانوا منظمين بشكل ضعيف نسبياً ضمن تجمعات مهنية، أو «أصناف»، يميلون أيضاً إلى السكن معاً في شوارع مفردة لكل حرفة، وفي بعض المدن يبدو وكأن هذا كان في الأصل امتداداً لسكن عائلة واحدة أو تجمعات لقلة من العائلات[٢٢].

وكقاعدة عامة، كان سكان «المحلة» يعيشون في عالم خاص بهم. وباستثناء عدد صغير جداً من المتعلمين كان هؤلاء السكان يغرقون في ضيق حياتهم، ونادراً ما كانوا يفكرون - هذا إن فعلوا أبداً - بالجماعة بشكل واسع أو بمصالحها ككل، أو كان لديهم أي فهم حقيقي لمفهوم مثل هذه الجماعة. وأكثر من ذلك، فإن الذين كانوا يشكلون جزءاً من «ملة»[٢٣] ما،

---

(١٧) هنا كان يسكن عدد من العائلات الدينية المشهورة، مثل آل الكيلاني، الذين سكنوا باب الشيخ لأن مقام القادرية الذي بني تخليداً لذكرى جدهم الشيخ عبد القادر الكيلاني كان موجوداً في هذا الحي.

(١٨) «الكَسَبَة» تعبير يطلق عموماً على أناس ليس لهم عمل منتظم ويكسبون عيشهم بالقيام بأعمال مختلفة طارئة.

(١٩) من أحاديث أجريت مع كامل الجادرجي وقاسم حسن وجميل كبة وبغداديين آخرين في مناسبات مختلفة.

(٢٠) موسى بن جعفر الكاظم ومحمد بن علي الجواد. وكان الأئمة يعتبرون في نظر الشيعة الحكام الشرعيون الوحيدون وأصحاب المقامات الدينية الأعلى في الإسلام.

(٢١) حول هذه النقطة الأخيرة انظر: محمود شكري الألوسي، «تاريخ مساجد بغداد وآثارها» (بغداد ١٩٢٧)، ص ٢٦ هامش.

(٢٢) كانت هنالك حالات كهذه ما زالت قائمة حتى الثلاثينات من القرن الحالي في النجف. فعائلة البهّاش الكبيرة، مثلاً، كان لها شارع خاص بها في حي المشراق في تلك المدينة، وكان معظم أعضاء هذه العائلة من الصاغة والصيارفة. انظر: جعفر بن شيخ باقر آل محبوبة النجفي، «ماضي النجف وحاضرها» (صيدا ١٩٣٤)، الجزء الأول، ص ٢٠١.

(٢٣) «المِلّة» عبارة عن جماعة دينية كانت تحظى باعتراف رسمي بها.

كالمسيحيين واليهود، كانوا يتمتعون باستقلالية ذاتية في شؤونهم الشخصية والملية.

ولا تفتقر مصادرنا إلى الأدلة حول قوة عقلية «المحلة» في تلك الأيام. وعلى سبيل المثال، عندما انتفض سكان النجف في نيسان (ابريل) ١٩١٥ ضد الأتراك وطردوهم من المدينة، أصبح كل من أحياء النجف الأربعة مستقلاً بذاته واستمر في التمتع بهذا الوضع حتى مجيء الانكليز في آب/ اغسطس ١٩١٧[٢٤]. وقد حفظ دستور أحد هذه الأحياء، وهو حي البراق. ونظراً لمغزى هذا الدستور وما يعكس من مستوى التفكير السياسي لبعض سكان المدن العراقية في تلك الأيام فإنه يجدر بنا ايراد عدد من فقراته كما هي (وسيلاحظ القارىء كيف كان التنظيم الاجتماعي للحي في تلك المدينة ما زال يعتمد إلى حد كبير على العشيرة. وهو ما يؤيد النقطة التي وردت سابقاً والمتعلقة بعملية «عشرنة» المدن. ولكن، وفي الوقت نفسه، لا بد من التذكير بأنه كان للنجف علاقات أوثق مع المناطق العشائرية منها مع المدن الرئيسية):

«دستور ١٩١٥ لمحلة البراق في النجف».

«باسم الله الرحمن الرحيم وعونه،

اننا نكتب هذه الوثيقة لضمان الوحدة والتماسك فيما بيننا نحن سكان محلة البراق، وقد دونت أسماؤنا في ذيل هذه الوثيقة.

لقد جمعنا أنفسنا وأصبحنا موحدين ومن دم واحد، وأجمعنا على أن يتبع واحدنا الآخر إذا حصل لحيّنا شيء من الأحياء الأخرى. سوف نهبّ معاً ضد الغريب الذي ليس منا سواء كانت النتيجة معنا أو ضدنا. وشروط وحدتنا هي التالية:

(١) إذا قتل غريب فعلى القاتل أن يدفع ٥ ليرات (حوالي ٥ جنيهات استرلينية) وتدفع العشيرة باقي الفصل[٢٥].

(٢) إذا قتل أحد من اتحادنا يذهب نصف الفصل الى عائلة القتيل والنصف الآخر إلى الاتحاد.

(٣) إذا قتل رجل رجلاً من عشيرته وليس للعشيرة رأس مسؤول، فعلى القاتل أن يغادر المكان لمدة سبع سنوات ويُطرَد كلّ من يساعده لمدة مماثلة. ويكون الفصل ٣٠ ليرة ذهبية... يذهب ثلثها إلى الاتحاد وثلثاها للأقارب...

....

(٢٤) Great Britaine, *Reports of Administration for 1918 of Divisions and districts of the Occupied Territories of Mesopotamia* (1919), I, 68.

(٢٥) «الفصل» هنا هو الدية، أو القيمة النقدية للدم المسفوك.

(٧) إذا ما حل أذىً بواحد منّا، وهو يسرق أو يسلب أو يسطو أو يزني، فلن نكون غير مسؤولين فقط بل إنه لن يكون صديقاً لنا.

(٨) إذا قبض على أحدنا من قبل الحكومة أو سجن بسبب أفعالنا يكون علينا دفع كل نفقاته.

ما ورد أعلاه ينطبق علينا جميعاً. إننا متحدون مع كاظم[٢٦] سواء كان في المدينة أو خارجها، وعلى هذا نوقّع... وليكن الله شاهداً»[٢٧].

ولم يكن الميل إلى الانقسام «محلات» خاصاً بالنجف. فخلال الحرب العالمية الأولى وقف الحيّ الشرقي في مدينة السماوة الفراتية الصغيرة إلى جانب البريطانيين بينما حافظ الحي الغربي على حياد مكشوف[٢٨]. وكان الحيّان، ولكل منهما شيخه المستقل، يشنّان حروباً مستمرة أحدهما ضد الآخر على مدى السنوات العشرين السابقة[٢٩]. وفي الموصل، لاحظ نائب قنصل بريطاني في العام ١٩٠٩ أن «المشاعر بين الأحياء المختلفة كثيراً ما كانت حادة ومريرة، ولم يكن من غير المعتاد أن تتطور إلى حالات شجار... وتقام المتاريس وتكون الأسلحة المستخدمة عبارة عن هراوات وقضبان شائكة ومسدسات وسكاكين وأحجار. ولم يحصل مثل هذا الاشتباك في السنة الماضية إلاّ مرة واحدة فقتل رجل وجرح عديدون»[٣٠]. وحتى في بغداد كان الولاء للمحلة قادراً على الاعلان عن نفسه بوسائل جريئة. ويبدو من رواية متوفرة لدينا عن مظاهرة جرت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١١ يبدو أن السلطات التركية نظمتها احتجاجاً على الغزو الايطالي لطرابلس، أن الناس تجمعوا بحسب «المحلات» وأن شجاراً عنيفاً قد اندلع بين وفد حي باب الشيخ ووفد حي الحيدرخانة حول مسألة الأسبقية ومن له أن يسير على رأس المظاهرة[٣١].

حتى الآن نظرنا إلى الولاءات المختلفة في عراق ما قبل الحرب العالمية الأولى كما لو كانت هذه الولاءات سلبية وانقسامية فقط. في الواقع، ومن وجهة نظر الإنسان الفرد المنغمس في هذه الولاءات، وبمقدار ما أن هذه الولاءات لم تكن متحجرة أو مفرغة من

---

(٢٦) كاظم صبحي كان شيخ الحيّ أو زعيمه.

(٢٧) من أجل نص «الدستور» انظر: Great Britain, *Reports of Administration for 1918, I, 111.*

(٢٨) Great Britain, (Confidential) *Personalities. Iraq (Exclusive of Baghdad and Kādhimain)* (1920) P. 121.

(٢٩) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٣٠) Great Britain, Foreign Office, FO 195/2308, Report by H.E. Wilkie Young, Mosul, accompanying dispatch of 28 January 1909.

ومن أجل نص التقرير انظر أيضاً: *Middle Eastern Studies,* VII, No 2, (May 1971), 229 ff.

(٣١) «لغة العرب»، ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١١، وارد في:

Revue du Monde Musulman, 6th year, XVIII (February-March 1912).

في قسم مراجعة الصحافة العربية، ص ٢٢٣ الهامش.

مادتها، فإنها كانت تفي بحاجة ايجابية. فالعشائر والمحلات والأصناف كانت تشكل تعبيراً جزئياً عن النزعة الفطرية للحصول على الحماية من خلال الوحدة، وهي حماية لم تكن الحكومة العثمانية تؤمنها بانتظام نتيجة لضعفها. وفي العام ١٩١٠ كان أحد نواب بغداد في البرلمان العثماني قد كتب يقول: «أسلم للمرء ألف مرة أن يعتمد على العشيرة من أن يعتمد على الحكومة، ففي حين أن هذه الأخيرة تؤجل أو تتجاهل الاخضاع، نجد أن العشيرة، ومهما كانت ضعيفة، ما ان تعلم بأن ظلماً قد وقع ضد أحد أعضائها حتى تعد نفسها للأخذ بثأره»[٣٢]. وكون المحلة قد خدمت وظيفة مماثلة يظهر من دستور حي البراق في النجف الذي أشير إليه سابقاً. وكانت «الأصناف» كذلك - بطريقة ما - تنظيمات للدعم المتبادل. وكان أحد واجباتها، كما ورد في أنظمتها التي تعود بتاريخها إلى العام ١٩١٠، أن تقدم المساعدة إلى أعضائها «المرضى أو المحتاجين»[٣٣]. وكانت الروابط داخل العشيرة حميمة جداً، وكانت تساعد في تنمية مشاعر قوية وخاصة. وكان الفردالذي ينتمي إلى عشيرة ما يعرف أنه ليس وحيداً، وكان، بوجود ما يعتمد عليه في وقت الشدة، نادراً ما يشعر بكآبة العجز.

قد يكون من المفيد الآن أن نغيّر وجهة نظرنا مرة أخرى. لقد عوملت الولاءات المختلفة التي تحدثنا عنها، وحتى الآن، كما لو كانت حالة ساكنة. ولكن الواقع هو أنها كانت منغمسة، بدرجة أو بأخرى، في عملية تآكل، وخصوصاً في بغداد ومحيطها، وفي البصرة، وفي الأقاليم العشائرية من شط العرب ودجلة الأدنى. وكانت هذه العملية نتيجة للتأثير التراكمي لإدخال الإبحار البخاري النهري (١٨٥٩)، وظهور البرق الكهربائي (١٨٦١)، والتعمق المرافق للتسلل الاقتصادي الانكليزي وربط العراق بالعالم الرأسمالي، وفتح المدارس الحكومية (منذ ١٨٦٩)، وتطور الصحافة (وخصوصاً بعد ١٩٠٨)، والمحاولات المتكررة للسلطة التركية الحاكمة بين عامي ١٨٣١ و١٩١٤ لجمع كل وسائل السلطة في قبضتها وكسر تماسك العشائر وعثمنة سكان المدن.

وكان للانتشار التالي للنقود ولفكرة الربح بين بعض العشائر، ولانتقال تلك العشائر من اقتصاد الكفاف إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، ولتحول مشايخهم من آباء إلى ملّاك أراضٍ ساعين إلى الكسب، وللسياسة التركية الهادفة لاستعداء رؤساء العشائر بعضهم ضد البعضِ الآخر، ولتنافس الأكبر من هؤلاء الزعماء في ما بينهم على الفلاحين، وما تبع ذلك من اختلاط وتداخل بين العشائر. . . كان أن أدى، هذا كله، إلى تغيير شروط الحياة في

---

(٣٢) بابان، «من إستامبول إلى بغداد»، ص ٢٥٦.

(٣٣) هذه الرسوم أُجملت في:

Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the 1926 (London, 1927), P. 37.

وكانت الأنظمة قد صدرت عن الحكومة العثمانية التي ربما تكون قد حددت هي نفسها مقدار الرسوم. ومن ناحية أخرى، فربما تكون هذه الأنظمة قد عكست فحسب الممارسات السابقة المعتادة لدى «الأصناف».

المناطق المتأثرة بهذه العوامل، بحيث خفّت هذه الولاءات العشائرية القديمة أو هي أصبحت غير فاعلة تقريباً.

أمّا في المدن والبلدات فقد أثّر دخول البضائع والسلع الانكليزية سلباً على ما كان قد استمر في البقاء من حرف قديمة، وخصوصاً منها حياكة الثياب، وهو ما أضعف الانتماء إلى «الأصناف». ولكن لا بد من الربط بين الكثير من أسباب تراجع الصناعة في بغداد نفسها بالخراب الناجم عن وباء وفيضان العام ١٨٣١.

وكانت إحدى النتائج الجانبية لهذه التطورات الجديدة ولادة قوة اجتماعية جديدة وإن كانت ما زالت جنينية، ألا وهي الأنتلجنسيا الجديدة، وهو ما عنى عملياً ولادة الولاء الجديد للقومية.

ولكن القومية لم تُزِح الولاءات القديمة عن مواقعها. وبالرغم من أنها نمت على حسابها فهي تعايشت معها جنباً إلى جنب. وصحيح أنها أخذت من الولاءات القديمة بعض قوتها ولكنها - في الوقت نفسه - تشربت بعض عناصرها النفسية وعبّرت عن نفسها من ضمن اطار النماذج العاطفية والمفاهيمية للدين الإسلامي.

وساهم كثير من الوقائع والتأثيرات، بشكل مباشر أو غير مباشر، في نشر الشعور القومي الجديد. ومن بين هذا الكثير: تزايد عدد الشباب العراقيين الملتحقين بمدارس التعليم العالي التركية وخصوصاً بالأكاديمية العسكرية في استامبول، وزيادة التعرض لطرق التفكير الأوروبية، ونمو التركية الجامعة، وتسارع ايقاع التتريك، وعدم التجاوب التركي نسبياً مع الاحتياجات المحلية، وانتشار الكتب والصحف، وتكاثر الاتصالات العربية - العربية وظهور النوادي والجمعيات العروبية، والاهتمام الأكبر بالتاريخ العربي وبانجازات الماضي والتحسس بفقر وكآبة الأوضاع القائمة. وتلا ذلك طبعاً استنهاض اللغة المشتركة والأصول الإثنية (العرقية) المشتركة لمعظم العراقيين. ولكن ما ساهم أكثر من أي شيء آخر في تقدم الشعور الجديد كان الغزو الانكليزي ١٩١٤ - ١٩١٨، أو بالأحرى المقاومة التي أثارها هذا الغزو ووصلت نقطة الذروة في انتفاضة العام ١٩٢٠. وللمرة الأولى منذ قرون عديدة انضم الشيعة سياسياً إلى السنّة وضمت عشائر من الفرات جهودها إلى جهود سكان مدينة بغداد. وأقيمت احتفالات شيعية - سنّية مشتركة لا سابق لها. وكانت هذه الاحتفالات دينية في ظاهرها وسياسية في الواقع حيث أقيمت في كل مساجد الشيعة والسنّة بالتناوب، فكانت «موالد» خاصة في ذكرى مولد الرسول، وهي احتفالات سنية، تتبع بمجالس تعزية لذكرى استشهاد الحسين[٣٤]، وهي احتفالات شيعية. وكانت الطقوس تبلغ ذروتها بخطابات وأشعار سياسية تهدد الانكليز وتتوعدهم[٣٥]. ولا يمكن القول بأن الثورة المسلحة التي انتهى إليها هذا

---

(٣٤) حفيد الرسول وابن الامام علي بن أبي طالب. استشهد في كربلاء.

(٣٥) علي آل بازركان، «الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية» (بغداد ١٩٥٤)، ص ٩٠ و٩٤.
وأيضاً: Great Britain, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (London, 1920), P. 140.

الغليان كانت ثورة قومية فعلاً، سواء في هواها أم في آمالها، بل هي كانت أساساً شأناً عشائرياً حرّكه الكثير من الأهواء والمصالح المحلية، ولكنها أصبحت جزءاً من الميثولوجيا القومية، وبالتالي عاملاً هاماً في انتشار الوعي القومي. وفي الواقع، فإنّ المرء لن يذهب أبعد من اللازم في القول إن أحداث ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، وبشكل أخص الترابط الذي نشأ بين السنّة والشيعة ـ مهما كان رقيقاً ـ قد أطلقت عملية جديدة، ألا وهي النمو الصعب، الذي كان تدريجياً أحياناً ولاهثاً أحياناً أخرى، لمجتمع وطني عراقي.

في ظل الملكية، التي تأسست في العام ١٩٢١، اتضح تدريجياً أن تقدم هذه العملية لم يكن متوقفاً فقط على اندماج الشيعة في الجسم السياسي أو عبر إحكام الترابط بين الشيعة والسنة في الاتجاهين والتوحيد الطوعي لإرادة الطرفين ـ وحتى التزاوج في ما بينهما ـ بل أيضاً بحل ناجح لنزاع تاريخي آخر كان كامناً في أساس الكثير من الانقسامات المثيرة للاضطرابات في المجتمع العراقي، ألا وهو النزاع المزدوج بين العشائر والمدن النهرية من جهة، وفي ما بين العشائر نفسها من جهة ثانية، حول الأراضي السهلية المنتجة للغذاء على ضفتي دجلة والفرات.

من الممكن فهم الكثير من تاريخ ما قبل الملكية في العراق في إطار هذا النزاع. وبطريقة ما، فإن مبادىء حياة المدن والعشائر في وديان انهار العراق كانت متناقضة في ما بينها. وبشكل أكثر وضوحاً، فإن وجود عشائر قوية كان يعني، في القاعدة، وجود مدن ضعيفة بالتلازم. وعلى العكس، فإنّ نمو المدن كان يعني تراجع العشائر. وهكذا، ففي الفترة بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر، وهي الفترة التي شهدت أفول الخلافة العباسية، وغزوات السلب التي قام بها الخانات المغول، والتخريب الكلي تقريباً لسدود الري القديمة، وغزوات تركمان الجيلار وجماعات الأغنام السوداء والأغنام البيضاء (قرة قويللو وآق قويللو)، والمغول التيموريين، والصفويين، والعثمانيين، ثم الحروب التركية ـ الفارسية الطويلة المتقطعة، كانت هنالك حقيقة واحدة أكدت نفسها تكراراً، ألا وهي الضعف الشديد الذي أصاب المدن. وكان الأمر الملازم بالضرورة هو تقدم سلطة العشيرة. ولكن الحياة الجديدة والأفكار الجديدة التي تغلغلت في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ عبر اندفاعة الاتصالات الجديدة والروابط الجديدة مع العالم الرأسمالي وعوامل أخرى أشير إليها سابقاً ـ قلبت هذا الاتجاه التاريخي وأدت إلى نهوض المدن مجدداً وبداية تحلل النظام العشائري.

وفي هذا النزاع، يمكن القول ان السلاطين العثمانيين الاصلاحيين الذين عرفهم القرن التاسع عشر وجماعة تركيا الفتاة التي أوصلتها ثورة ١٩٠٨ الى السلطة السياسية، قد ساعدوا قضية المدن بطرقهم الخاصة. ومن ناحية أخرى، فإن الانكليز، الذين كانوا يتوقون الى تجنب الكلفة الباهظة للإبقاء على قوّات احتلال كبيرة في البلاد، رأوا في موازنة العشائر ضد أهل المدن ضماناً أكيداً لاستمرار سلطتهم. وهكذا فإنهم لم يحاولوا فقط وقف العملية المبتدئة للانحلال العشائري أو صون سلطة رؤساء العشائر وتبريرها أو المحافظة على الحد الأدنى

فحسب من التفاعل بين أهل المدن والعشائر، بل إنهم عملوا أيضاً على تدعيم الانشقاق القائم بتقوية العادات العشائرية والاعتراف بها رسمياً، وأنظمة النزاعات العشائرية التي أصدرها الانكليز في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩١٨ بصيغة بلاغات لها قوة القانون، التي صارت بناءً على اصرار الانكليز، قانوناً للبلاد في العهد الملكي بموجب المادتين ١١٣ و١١٤ من الدستور العراقي للعام ١٩٢٥، استثنت الريف من سريان القانون الوطني عليه. وهكذا فقد بقي العراق من الناحية القانونية، وحتى ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨، يخضع لنظامين، واحد خاص بالمدن وآخر خاص بالريف العشائري.

وفي الوقت نفسه، فإن المساهمات التي قدمها الانكليز على شكل أفكار أو خبرات في مجالات الإدارة والري والزراعة وفي مجالات الحياة الأخرى، وبالرغم من أنها وضعت لتحقيق المصالح الأساسية للامبراطورية، ساهمت بلا شك في تقدم العراقيين باتجاه إقامة دولة قابلة للحياة، وربما كان الوجود الانكليزي في العراق قد لعب خلال العشرينات دوراً حاسماً أيضاً في المحافظة على وحدة العراقيين. وفي ذلك العقد، كتب المفوض السامي البريطاني هنري دوبس يقول إنه لو انسحبت القوات الجوية البريطانية والتحالف البريطاني معها «فإني أعتقد أن الحكومة العراقية كانت إما تلاشت كلياً خلال أشهر قليلة أو بقيت ملتصقة بشكل يائس بشريط من الأرض، على امتداد دجلة بين سامراء والكوت فقط، بينما انشقت بقية البلاد»[٣٦]. ونظراً لأن الملكية كانت لا تزال هشّة، وجيشها يفتقر إلى القوة، ولأن مناطق العشائر كانت «محشوّة بالسلاح»، فإن من الصعب على المرء ألا يتفق مع دوبس. ومن ناحية أخرى، فقد فعل الانكليز كل ما باستطاعتهم ـ وهو ما اشتكى منه الوطنيون العراقيون ـ للتغافل عن احتياجات الجيش الملكي ولتأخير إقرار التجنيد الإلزامي ما أمكنهم، وكان المؤيدون للملكية يفترضون أن التجنيد ـ خلافاً للخدمة التطوعية التي كانت سائدة يومذاك ـ سيقوي الملكية عسكرياً ويخفف في الوقت نفسه من أعبائها المالية.

وعلى الرغم من أن الملكية الهاشمية كانت من صنع الانكليز فقد كانت خلال العقدين الأوّلين من عمرها مفعمة بروحية مناقضة أساساً لروحيتهم. ونظراً للتداخل الحميم الذي كان قائماً في البداية بين مصالح الأسرة الهاشمية ومصير حركة العروبة الجامعة، فإن التوجه العفوي الأساسي لهذه الملكية في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٩ كان باتجاه الذهاب ـ إلى المدى الممكن في ظروف تبعيتها للانكليز ـ في عملية بناء الأمة ـ الدولة في العراق. وفي اطار تحقيق هذا الهدف، ولمواجهة احتياجاتها الادارية أيضاً من ناحية أخرى، فقد أضافت الملكية الكثير إلى ما هو موجود من مرافق تعليمية[٣٧]، مضيفة بذلك ـ في النهاية ـ أعداداً جديدة إلى

---

(٣٦) Great Britain, Foreign Office, FO 406/63 E 862/6/93, Letter of 4 December 1928 from Sir H. Dobbs, Baghdad, to Mr. Amery, London.

(٣٧) ازداد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية من ٨٠٠١ في العام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ إلى ٨٩٤٨٢ في العام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠، وازداد عدد طلاب المدارس الثانوية الحكومية من ١١٠ إلى ١٣٩٥٩ في الفترة نفسها: العراق، وزارة التعليم، «التقرير السنوي عن سير المعارف» (بغداد، ١٩٥٧)، ص ٤٣ و٥٤.

صفوف أنتلجنسيا الطبقة المتوسطة الجديدة، الحاملة الطبيعية للمشاعر الوطنية (القومية). وبثبات ملحوظ، بذلت الملكية خلال هذه السنوات ما في وسعها لتغذية حب الوطن والتعاطف الحي مع الأفكار العروبية في المدارس. وعلى العموم، ففي أيام الملك فيصل الأول (١٩٢١ ـ ١٩٣٣) كان التشديد الرئيسي للسياسة الملكية يتركز على المهمة العاجلة والبالغة الصعوبة لإقامة روابط ثابتة من المشاعر المشتركة والأهداف المشتركة بين عناصر العراق المختلفة. وكان الملك فيصل قد كتب في مذكرة سرية له يقول إنه:

«[أقول] وقلبي ملآن أسى أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت، نحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضاً عِظَمْ الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين، وهذا التشكيل»[٣٨].

ولأن الملك فيصل كان يعرف إلى أي مدى يعتمد الأمر على استرضاء الشيعة، ولأنه شعر بالضيق من نصف الحقيقة الذي يقول ان «الضرائب للشيعة، والموت للشيعة، والمناصب للسنة» ـ وهو نصف الحقيقة الذي يقول انه سمعه «آلاف المرات» ـ فقد خرج عن مساره ليشركَ الشيعة في الدولة الجديدة وليسهّل دخولهم إلى الدوائر الحكومية. وبين أشياء أخرى، أدخل الشباب الواعدين من أبناء هذه الطائفة في دورات تدريبية مكثّفة ومنحهم فرصة الارتقاء بسرعة إلى مواقع المسؤولية[٣٩]. ونظر أيضاً في أن يحصل الأكراد على حصة ملائمة من التعيينات. وفي الوقت نفسه شعر الملك أنه لن يكون هنالك تقدم صلب باتجاه دولة أصيلة من دون تقوية الجيش. ونظراً لأن الحكومة كانت «أضعف بكثير من الشعب» ـ كان هنالك في البلاد عام ١٩٣٣ حوالى «أكثر من ١٠٠ ألف بندقية بينما كانت الحكومة لا تملك غير ١٥ ألفاً فقط»[٤٠] ـ فقد شك فيصل بقدرته على التعامل مع ثورتين مسلحتين تقومان في آن واحد في منطقتين متباعدتين[٤١]. وفكر في أنه «من الغباء» القيام باصلاحات هامة أو بمشاريع تطوير وتنمية من دون تأمين قوة حماية مناسبة. ولهذا كله فقد رأى فيصل في الجيش «العمود الفقري لتكوين الدولة»[٤٢]. واستناداً إلى هذا، رفع فيصل في العام ١٩٣٣ ـ

---

(٣٨) من أجل نص المذكرة، التي كتبت في آذار (مارس) ١٩٣٣ انظر: عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية» (صيدا، ١٩٥٣) الجزء الثالث، ص ٢٨٦ ـ ٢٩٣.

(٣٩) أنا مدين بهذه النقطة إلى كامل الجادرجي من الحزب الوطني الديموقراطي: محادثة جرت في شباط/فبراير ١٩٦٢.

(٤٠) مذكرة الملك فيصل الأول السرية في آذار/مارس ١٩٣٣: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثالث، ص ٢٨٨.

(٤١) المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٢٩٠.

وهو العام الذي حصل فيه العراق على سيطرة كاملة لا تتجزأ على شؤونه الداخلية ـ قوة المؤسسة العسكرية إلى ١١٥٠٠ رجل(٤٣) بعد أن كان التعداد قد بقي ثابتاً على ٧٥٠٠ رجل منذ العام ١٩٢٥(٤٤).

ومن خلال جهوده لإعادة تكوين العراق على أسس قومية تابع الملك فيصل مسيرته بعناية، مركزاً اهتمامه لا على ما هو مرغوب فحسب بل على ما يمكن انجازه عملياً في الواقع. ومن الطبيعي أن الملك فيصل، في عمله هذا، كما في الخطوط السياسية الأخرى، لم يكن مدفوعاً بالتكريس البحت للذات من أجل مصالح شعبه، إذ انه كان يرسي أيضاً أسس السلطة لعائلته، وإن كان في ذلك يرسي أيضاً أسس دولة متماسكة.

ومع أن البلاد سقطت في أيام الملك غازي، الشاب غير المجرَّب (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩)، فريسة لحالات العصيان العشائرية والانقلابات العسكرية، فإنه لم يكن هنالك أي انحراف أساسي عن الاتجاه السابق للسياسة الملكية. وباستثناء فترة قصيرة بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٧، فقد أصبح الطابع العروبي للدولة أكثر بروزاً. وارتفعت قوة الجيش الى ٨٠٠ ضابط و١٩٥٠٠ رجل في العام ١٩٣٦(٤٥)، وإلى ١٤٢٦ ضابطاً و٢٦٣٤٥ رجلاً في العام ١٩٣٩(٤٦). وكان هنالك ضباط طيارون عراقيون قلائل في العام ١٩٣٣، ولكن عدد هؤلاء وصل إلى ٣٧ ضابطاً طياراً في العام ١٩٣٦ وكان يتوقع لهذا العدد أن يرتفع إلى ١٢٧ في نهاية السنة التالية(٤٧). وأكثر من ذلك، فإنّ خط السكة الحديد المعياري العرض الممتد من بغداد إلى بيجي، الذي كان قد أنشيء كجزء من خط برلين ـ بغداد الاستراتيجي ثم توقف بناؤه من دون أن ينجز في نهاية الحرب العالمية الأولى، امتد الآن إلى تل كوجك على الحدود السورية(٤٨)، وهو ما جعل النقل المباشر من الموصل وحتى الخليج ممكناً، وهو ما لم يَعنِ فقط تقدم سيطرة السلطة المركزية بل عنى أيضاً التقدم باتجاه تحويل العراق إلى وحدة اقتصادية منظمة بشكل منطقي. والأهم من هذا كله أن العناصر التي التصقت بفيصل الأول، أي الضباط الشريفيين السابقين(٤٩)، والذين قاتلوا بالأسنان والأظافر من أجل جيش يعتمد أساساً

---

(٤٣) Stephen H. Longrigg, *Iraq 1900 to 1950. A Political, Social, and Economic History* (Oxford, 1953), P. 246.

(٤٤) المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٤٥) Great Brigain, Foreign Office, FO 371/20013/E 6797/1419/93, Minutes by J.G. Ward of 30 October 1936.

(٤٦) Great Brigain, Foreign Office, FO 371/23217/E 2372/72/93, Quarterly Report No. 26 by British Military Mission of the Iraqi Army and Royal Iraqi Air Force for the Quarter Ending 28 February 1939.

(٤٧) Great Brigain, Foreign Office, FO 371/20796/E 44/14/93, Letter of 22 December 1936 from Sir A. Clark Kerr, Baghdad, to Anthony Eden, London.

(٤٨) Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf* (1944), PP. 581 ahd 583.

(٤٩) كان الضباط الشريفيون السابقون هم الضباط العراقيون في الجيش العثماني الذين تخلوا في القضية =

على التجنيد الاجباري، حققوا هدفهم في العام ١٩٣٤، مما سهل احتمال تحويل القوات المسلحة إلى وسيلة فاعلة في الدمج بين أبناء العشائر وأبناء المدن وكسر الخط القاسي والثابت الفاصل بين العشائر، وهو شرط مسبق ضروري لدمجها في الحياة الوطنية.

وباختصار: خلال كل الفترة الممتدة من ١٩٢١ وحتى ١٩٣٩ كان للملك، المتمركز في بغداد، مغزى اجتماعي متعارض، عملياً، مع أوضاع مشايخ العشائر، الذين كانوا لا يزالون هم الحكام الفعليون لجزء كبير من الريف. فقد كان الشيخ يمثل مبدأ المجتمع المفكك أو لتعددي (كثير من العشائر) وكان الملك يمثل فكرة المجتمع الموحد (شعب عراقي واحد، أمة عربية واحدة). أو، وللتعبير عن العلاقة بشكل مختلف، يمكن القول أن المشايخ كانوا حماة «العرق» العشائري التقسيمي، وكان الملك ممثل القانون الوطني الموحِّد. ونظراً لوجود أقليات كبيرة غير عربية في البلاد فقد كان هنالك ـ بالتأكيد ـ بعض التناقض الضمني بين فكرة الشعب العراقي الواحد وفكرة الأمة العربية الواحدة. ولكن عنصر التناقض وجد له ما يخفف منه في حقيقة أن هدف الوحدة العربية الجامعة ـ المختلف عن التعاون العربي المشترك ـ لم يجد أبداً سعياً جدياً لتحقيقه.

ولقد تغيّر المعنى الاجتماعي للملكية في عهد الأمير عبد الإله، الذي حكم كَوَصي على العرش طيلة الفترة التي كان فيها ابن أخته فيصل الثاني قاصراً، أي منذ ١٩٣٩ وحتى ١٩٥٣، ثم بقي، بعد بلوغ الملك الشاب سن الرشد وتتويجه، متشبثاً بقوة بمقاليد الحكم حتى هلاكه على يد ثوار ١٩٥٨.

وتعود أصول التغيير المذكور إلى الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤١. ففي تلك السنوات رأى كبار الضباط الشريفيين السابقين ـ ومن بينهم نوري السعيد الذي كان سيصبح سياسي الملكية الأكبر ـ أسلحة الجيش الذي كانوا قد ساعدوا في تكوينه والذي شكل القاعدة الأساسية للسياسة الملكية، تنقلب ضدهم. وبطريقة ما، فإن سلسلة الانقلابات العسكرية التي وقعوا في شراكها ارتدت عليهم نتيجة لمحاولاتهم استخدام الجيش لخدمة أغراض فئوية[٥٠]. وبمعنى آخر، فإن الانقلابات مثلت اختراقاً ناجحاً، وإن كان قصير العمر، من قبل الشرعية العسكرية من الطبقة الوسطى[٥١] للدائرة الضيقة للنظام الحاكم: فقبل ١٩٣٦ كانت السلطة

= التركية خلال الحرب العالمية الأولى والتزموا بخدمة عائلة الشريف حسين، شريف مكة، وخصوصاً ابنه فيصل الأول، ثم قاموا بثورة فعلية ضد الأتراك.

(٥٠) كان لنوري السعيد وصهره جعفر العسكري، الذي كان هو أيضاً من الضباط الشريفيين السابقين، أتباع في الجيش منذ العشرينات، وقد استخدم هؤلاء موقعهم لمحاربة نفوذ ياسين الهاشمي ـ وهو عسكري ـ سياسي آخر ـ بين العسكريين.

(٥١) تعبير «الطبقة الوسطى»، كما هو مستخدم في هذه الصفحات، يشير إلى ذلك الجزء المركب والمتعدد الوظائف من المجتمع، والذي يشترك ـ في الوقت نفسه ـ في الدخل المتوسط والمنزلة المتوسطة، وهو يضم التجار والحرفيين وملّاك الأراضي وضباط الجيش والطلاب والمهنيين والموظفين لدى الحكومة أو في الشركات الخاصة. ومن الخطأ إقامة تمييز حادّ بين قسم وآخر من هذه الطبقة، كالتمييز بين ضباط =

تتركز إلى حد كبير في أيدي الانكليز والملك وكبار الضباط الشريفيين السابقين[٥٢] والشريحة العليا من طبقات الملاكين. ويجب ألا يستنتج من هذا أن الانقلابات كانت ـ بضيّق الكلام ـ أفعالاً طبقية، أو أنه كانت هنالك في حالة كل ضابط اشترك في الانقلاب علاقة مباشرة أو واعية بين أصوله الاجتماعية وسلوكه السياسي. طبعاً، كانت الانقلابات قد نفذت بمبادرة من عدد صغير من الأفراد، ومن الممكن تفسيرها بالدوافع الشخصية للضباط الذين قادوها، أو بتآمر سياسيين طموحين، أو باستلهام مثال الأنظمة العسكرية المجاورة ـ في ايران وتركيا ـ ولكن الانقلابات نجحت ولو لفترة قصيرة، لأنها كانت استجابة لمشاعر أو لميول معبر عنها ـ الاصلاح أو الوحدة العربية أو الحياد أو المعارضة العميقة للنفوذ الانكليزي أو مجرد الاستياء من استبعاد الأكثرية عن أي دور فاعل في الحياة السياسية للبلاد ـ وهي مشاعر وميول شاركت فيها أجزاء أساسية من سلك الضباط ومن الطبقة الوسطى التي خرج منها هؤلاء الضباط في معظمهم.

وكذلك فقد كانت الانقلابات مدعاة كبيرة للمعرفة، وأوضح تكرارها أن سلك الضباط كان مصاباً بالانقسامات. وبغضّ النظر عن الزمر الساعية إلى المصالح الذاتية التي يميل أي جيش مسّيس الى توليدها، فإنّ ثلاثة عناصر أساسية أصبحت مميزة تماماً: واحد كردي، وآخر عروبي، وثالث عراقي بحت. فانقلاب ١٩٣٦ قاده الأكراد والعراقيون، أما في انقلابي ١٩٣٧ و١٩٣٨ وفي حركة ١٩٤١ فقد لعب العروبيون الدور الأساسي. وكان الوزن المتفوّق للاتجاه القومي العربي ناجماً ـ في بعضه ـ عن الميل الأولي للملكية نفسها إلى العروبة، وفي بعضه الآخر عن حقيقة أن عدداً كبيراً من الضباط الأكثر شباباً كان آتياً من المحافظات الشمالية العربية، التي كانت تميل بقوة إلى العروبة باعتبار أنها كانت ترتبط اقتصادياً بسورية وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى وعانت من تقسيم المناطق العربية في الامبراطورية العثمانية ومن عراقيل الحدود الجديدة.

وأكثر من ذلك، فقد أوضحت الانقلابات مدى هشاشة الخيوط التي تمسك بحياة الملكية ومدى سهولة قطعها. ومن بين الأوراق التي يقال إن الفريق بكر صدقي، وهو

= الجيش، مثلاً، والحرفيين وملاّك الأراضي، لأنه يجب ألا ننسى أن الوحدة الحقيقية للطبقة هي العائلة وليس الفرد، وأن أفراد العائلة من الطبقة المتوسطة يتوزعون على مهن مختلفة. وهكذا فإننا نلاحظ أن من بين ١٥ عضواً في اللجنة العليا للضباط الأحرار والأعضاء التسعة في لجنة الاحتياط للضباط الأحرار، الذين حضروا لانقلاب ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وكان هنالك في اللجنتين، على التوالي، سبعة وستة من أبناء التجار أو السماسرة أو صغار أو متوسطي ملاك الأراضي. وكان العقيد صلاح الدين الصباغ، الروح المحركة للعنصر العسكري المسيَّس في السنوات ١٩٣٨ ـ ١٩٤١، هو أيضاً ابن تاجر وملاّك. انظر كتابه «فرسان العروبة في العراق» (دمشق ١٩٥٦)، ص ٢١.

(٥٢) كان الضباط الشريفيون السابقون في الأصل من أصول حياتية متوسطة أو وضيعة، ولكن الكثيرين منهم أصبحوا في الثلاثينات من هذا القرن من أصحاب الأملاك، ولكنهم كانوا وما زالوا غير مقبولين كلياً من الناحية الاجتماعية لدى العائلات العريقة، ومع ذلك فقد شكلوا جزءاً من النخبة السياسية.

الشخصية الرئيسية في انقلاب ١٩٣٦، خلفها وراءه ورقة تحمل مشروع اقامة دكتاتورية تطيح بالملك[٥٣]. أما قادة حركة ١٩٤١ فلم يترددوا ـ من جهتهم ـ في إقالة عبد الإله الذي فضّل، بدلاً من القبول بالخط المستقل الذي كانوا يسيرون فيه، الانضمام إلى الانكليز في الحرب العالمية الثانية والهرب إلى قاعدتهم في الحبانية عندما رأى خطورة موقفه، ثم الهرب إلى إقطاعية عمه في شرق الأردن.

ولكن الأمر الأهم في كل مرحلة الانقلابات العسكرية كان أوجها وسلسلة الأحداث التي أنهتها، أي حرب الثلاثين يوماً في العام ١٩٤١، واستخدام الانكليز للجيش العربي في شرق الأردن ضد العراقيين، وإعادة تنصيب عبد الإله وصياً على العرش بقوة السلاح.

ولم يمحُ الزمن من ذاكرة العراقيين أبداً أن البيت الهاشمي وقف في ساعة الشدة إلى جانب أعدائهم. وشكلت حرب الـ ١٩٤١ حافزاً كبيراً لمشاعرهم القومية. ولم يكن العراقيون مُوحَّدي الرأي حول تدخل الجيش في شؤون الدولة أو حول الاتجاهات السياسية لكبار الضباط. ولكنهم ما إن اندلعت الحرب حتى نسوا خلافاتهم، إلا بعضهم القليل. واختلطت واندمجت مشاعر الشيعة والسنة والعرب والأكراد في بغداد والمدن الأخرى في تلك اللحظة وعلى امتداد أيام القتال. وسادت بين ذوي الحياة المتواضعة خصوصاً روحية لم يكونوا قد عرفوها منذ انتفاضة ١٩٢٠. وفي هذه الأجواء بدا كل تصرف يقوم به عبد الإله خيانة. وعلى كل حال، فمنذ هذه اللحظة وما بعد تحرّكَ القوميون والهاشميون في خطين مختلفين في الأفكار والمشاعر. وفقدت الملكية ملامحها القومية، وامتلأت قلوب القوميين بكراهية الملكية ومعارضتها.

وفي السنوات التي تلت، تغيّر كل توجّه السياسة الملكية. وفي المكان الأول، فإن الجيش، الذي كان محلّ الاهتمام الأول للملكية، والذي ارتفع تعداده في سنة ١٩٤١ إلى ١٧٤٥ ضابطاً و٤٤٢١٧ رجلاً[٥٤]، تحلل إلى حد كبير. وفي العام ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ وحده تمت إحالة ٣٢٤ ضابطاً على التقاعد[٥٥]. وفي العام ١٩٤٨ أخرج ١٠٩٥ ضابطاً من الخدمة قبل بلوغهم سن التقاعد[٥٦]. وأصبح الجيش ككل في حالة يرثى لها. وقد عبّر عن ذلك الكولونيل البريطاني جيرالد دي غوري بالقول:

«كانت أحذيته (في نهاية الحرب العالمية الثانية) لا تصلح للانتعال أثناء المسيرات، وإمداداته بالثياب قليلة، وإجازاته طويلة جداً، ورواتبه ضئيلة، بينما خفضت وجبات طعامه

---

(٥٣) محادثة جرت بين الملك غازي والسفير البريطاني:
Great Britain, Foreign Office, FO 371/21846/E 172/45/93, Letter of 25 Devember 1937 from Sir A. Clark Kerr, Baghdad, to Anthony Eden, London.

(٥٤) من أجل هذه الأرقام انظر: الرائد الركن المتقاعد محمود الدُرّة، «الحرب العراقية ـ البريطانية» (بيروت ١٩٦٩)، ص ٢٤٣.

(٥٥) العراق، وزارة الاقتصاد، «المجموعة الاحصائية ١٩٤٣» (بغداد ١٩٤٥)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٥٦) الدرّة، «الحرب...»، ص ٤٢٠.

إلى ما يقل بألف حريرة عن الحد الأدنى المعتبر ضرورياً للقوات الشرقية لدى رجال الطب الغربيين. وأوقف تمويل اصلاح البرّاكات والمعسكرات. وكانت الشرطة ممنوعة من المساعدة في ملاحقة أو اعتقال الفارّين من الخدمة العسكرية. وفي صيف ١٩٤٣ كان هنالك ٢٠ ألف جنديّ فارّ من الخدمة من أصل قوة اسمية تصل إلى ٣٠ ألف رجل»[٥٧].

وبالرغم من أن الاضطرابات في كردستان استدعت تحولاً جزئياً عن هذا السلوك الانتقامي والمؤذي، فقد كان الجيش لا يزال في وضع سيء عندما كان عليه - بعد أربع سنوات - أن يخوض حرباً في فلسطين[٥٨]. ولم يستطع هذا الجيش القيام بمهمته لأنه كان سيء الأعداد، رديء القيادة، ليس مسلحاً بالشكل الملائم، ويعاني من نقص في الخبرات، ونقص في الإمداد، نتيجة للسياسة التي كان يتبعها الانكليز. ووفرت الهزيمة حافزاً لحصول تغييرات باتجاه فاعلية أكبر. ولكن عدم ثقة الملكية بالعسكريين لم تَخْفَ. ومرة واحدة - في العام ١٩٥٢ - غامرت الملكية، وبعد تردد شديد، باستخدام الجيش كقوة قمعية داخل بغداد. أما في ما عدا ذلك فإنها كانت تبقي الوحدات الضاربة بلا ذخيرة وفي مواقع بعيدة عن العاصمة. وعلى العموم، فبعد تسلّم الجيش للسلطة في سورية في العام ١٩٤٩، ثم في مصر في العام ١٩٥٢، بذلت الحكومة العراقية جهدها لربط العنصر العسكري بالعرش عن طريق المصالح المادية، فحسّنت أوضاع خدمة الضباط وأغدقت عليهم منحاً كثيرة، مثل تعويضات اللباس والمسكن والمنح السخية والهبات لشراء الأرض بين أشياء أخرى. ولكن الهوّة التي تفصل بين العسكريين والهاشميين كانت قد أصبحت شديدة الاتساع. وفي الواقع، فإنّ قلائل كانوا سيقفون إلى جانب العائلة المالكة عندما تحين ساعة السقوط.

وكان الفشل في استعادة ولاء الضباط يعود إلى مظهر آخر من مظاهر السياسة الملكية في فترة ما بعد ١٩٤١. فقد كان التاج، المعزول عن القوميين، يزيد من ربط مصائره أكثر فأكثر بالانكليز ومشايخ العشائر، وهو ما ولّد مصلحة حيوية لا في استمرار الارتباط بالانكليز فحسب بل أيضاً في المحافظة على النظام العشائري. ومما أدى إلى اندفاع التاج أكثر فأكثر باتجاه تعميق هذا التحالف هو حصول سلسلة من الانتفاضات الشعبية المدينية الضارية («الوثبة» عام ١٩٤٨ و«انتفاضتا» العامين ١٩٥٢ و١٩٥٦) وما تبع ذلك من انجراف أجزاء كبيرة من الطبقات الوسطى والعمالية في المدن نحو اليسار. وكانت الحياة اليومية لهؤلاء الناس قد تأثرت بعمق نتيجة لارتفاع الأسعار وقلة توفر السلع بسبب الحرب العالمية الثانية، ولتيارات التضخم التي انفلتت في أعقاب الازدهار الانفجاري النفطي في الخمسينات، وللانتقال الواسع النطاق للفلاحين إلى العاصمة نتيجة لجاذبيات الحياة فيها وضعف ارتباط الفلاحين العشائريين، الذين كانوا رحّلاً قبلاً، بالأرض، ولجور نظام المشيخة، ولجفاف

---

(٥٧) Colonel Gerald de Gaury, *Three Kings in Baghdad, 1921-1958* (London, 1961), P. 146..

(٥٨) اللواء الركن المتقاعد صالح صائب الجبوري (رئيس أركان الجيش العراقي السابق)، «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» (بيروت ١٩٧٠)، ص ١٤٢ - ١٤٤.

فروع الأنهر في دجلة الأدنى نتيجة لسرعة نمو نظام الري بالمضخات في محافظتي الكوت وبغداد.

ووجد التحالف مع الانكليز تعبيره الأخير في «حلف بغداد» عام ١٩٥٥، وهو التزام جاء خارجاً تماماً عن المشاعر العامة في البلاد وفي بلدان عربية أخرى وسبقته اجراءات قاسية جداً ضد كل حركة للمعارضة أو لحرية الكلمة، مما أضاف الكثير إلى درجة غير قليلة أصلاً، من الطابع اللاشعبي واللاقومي للملكية.

وكان الارتباط الوثيق مع المشايخ، الذي وجد له رمزاً في زواج الأمير عبد الإله عام ١٩٥٣ من هيام، ابنة محمد الحبيب الأمير زعيم عشيرة ربيعة، قد انعكس في العناية الفائقة التي أولتها الملكية خلال السنوات السبع عشرة الأخيرة لمصالح المشايخ، وخصوصاً في تكثيف ممارسة تطبيق قانون تسوية الأراضي بما فيه فائدتهم. وبهذه الطريقة تحولت إلى الملكية الخاصة للمشايخ مساحات واسعة من الأراضي التي كانت أراضيَ للعشائر في العادة ومن أحسن أراضي الدولة. وهذا مما زاد في فرض قبضتهم، غير المنتجة أساساً، على الزراعة وفي الإبقاء على قراهم ـ في الوقت نفسه ـ بعيدة عن سيطرة الحكومة. وقد مكّنتهم الملكية من أن يُثقِلوا بقوة متزايدة على كاهل الفلاحين الذين تدنّت أوضاعهم في أقاليم عدة إلى منزلة مماثلة لمنزلة الأقنان. وأصبح المشايخ كابوساً اقتصادياً، وبدأوا يصيرون رمزاً للتباين الاقتصادي الهائل الذي أخذ في هذا الوقت يعيق، وحتى أكثر من العشائرية ـ التي صارت هي نفسها مهددة بهذا التباين ـ اندماج المجتمع وادخال الفلاحين في نطاق الحياة الوطنية.

وبكلمات أخرى، فإن الملكية، بتحالفها مع المشايخ، توقفت في الواقع عن لعب الدور الساعي إلى التوحيد الاجتماعي. وأكثر من ذلك، فإنها بالتزامها ببنية اجتماعية ريفية حكمت على أكثرية سكان البلاد بالعيش في أوضاع هابطة، وشكلت بالتالي مانعاً لتقدم الاقتصاد العراقي ككل، جعل الملكية نفسها تصبح، بالمعنى الدقيق، عامل تخلف اجتماعي.

ومن ناحية أخرى، وسواء جاء الأمر اختياراً، أم جاء نتيجة لضغوط ممارسة من الأسفل، أو للحاجة إلى مواجهة الاحتياجات الأمنية، أو استجابة لمشكلات طارئة سريعة، أو إرضاء لتوقعات المصالح المميزة، أو منافسة للموجة الناصرية الصاعدة في بلدان مجاورة، أو عبر التورط في نتائج التقدم البطيء للاقتصاد من حالة الكفاف إلى وضع السوق، أو في سلاسل أخرى من الأحداث التي تحركت سابقاً أو حركت من الخارج... فإن الملكية أضافت، بمواقفها، إلى العوامل المادية العاملة من أجل دولة أكثر تماسكاً وقوة.

وتكفي هنا الإشارة إلى أن أطوال الطرقات المعبدة أو المسفلتة ازداد من حوالي ٥٠٠ ميل ربما في العام ١٩٤٤[٥٩] إلى حوالي ١٦٠٠ ميل في العام ١٩٥٥[٦٠]. وكان معظم هذه

---

(٥٩) Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persion Gulf*, P. 562.

(٦٠) Lord Salter, *The Development of Iraq. A Plan of Action* (Baghdad, 1955), P. 61.

الطرقات يوجد في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلاد، وكانت تنطلق من بغداد ومراكز أخرى مثل الموصل وكركوك. أما الجنوب فاستمر يرتبط إلى حد كبير بواسطة طرق ترابية كانت معرّضة لأن تغرق في الوحل وتحفر فيها الأخاديد بعد الفيضان أو هطول المطر. وكذلك فقد بقيت مناطق الانتاج الزراعي أيضاً، وبشكل عام، غير مربوطة بخطوط مواصلات فرعية تصل إلى شبكة الطرق الرئيسية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ آلة الادارة وجهاز أمن الدولة تضخما هما أيضاً. وبينما كان تعداد موظفي الحكومة، باستثناء موظفي الموانىء والسكك الحديد، في العام ١٩٢٠، ٣١٤٣ موظفاً فقط، ارتفع العدد إلى ٩٧٤٠ في العام ١٩٣٨، وإلى ٢٠٠٣١ في العام ١٩٥٨[٦١]. وكان عدد موظفي السكك الحديد وعمالها التقنيين ١٦٣٩ في العام ١٩٢٧، و١٧٣٨ في العام ١٩٣٧، و٣٨٧٢ في العام ١٩٥٧[٦٢]، وكذلك فقد ازداد عدد رجال الشرطة من ٢٤٧٠ في العام ١٩٢٠ إلى ١٢٢٦٦ في ١٩٤١، وإلى ٢٣٣٨٣ في ١٩٥٨[٦٣]. وكان هذا الرقم الأخير يشمل ٨٣٦٨ ضابطاً ورجلاً من «القوة المتحركة» التي أصبحت الآن أداة القمع الملكية الرئيسية.

وأيضاً: لحماية بغداد وجنوب العراق من الفيضانات المدمرة، ولتوفير تزويد أفضل بمياه الري، بنيت السدود والخزانات المائية في الخمسينات على نهر ديالى والزاب الصغير والفرات الأعلى قرب الرمادي ودجلة الأعلى قرب سامراء. من الواضح أن الاستفادة من السيطرة على البيئة كانت عامة، ولكن هذه المشاريع قدمت أيضاً توقعات مداخيل أكبر للمتميزين من المشايخ وشرائح أخرى من ملاك الأراضي. وفي الوقت نفسه، فإن تقوية سيطرة الدولة على الأنهار وتوسيع رقعة الأراضي القابلة للزراعة زاد ـ وإلى درجة كبيرة ـ قدرة الحكومة على تنفيذ إرادتها.

---

(٦١) من أجل أرقام ١٩٢٠ انظر: Great Britain, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (1920), P. 122.

وللأرقام الأخرى انظر: Iraq, Ministry of Finance, *Budget of the Iraq Government for the Financial Year 1938,* Consolidated Statement Q, P. 14.

وأيضاً: «الوقائع العراقية»، العدد ١٤١٢٢ تاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٨، الملحق Q من قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٨. وكل الأرقام تشمل أعداد المعلمين ولكنها تغفل الموظفين الأجانب و«المستخدمين» العراقيين، أي الذين يشغلون وظائف بلا تقاعدية (خارج الكادر).

(٦٢) هذه الأرقام تشمل الموظفين الأجانب ولكنها تغفل الموظفين غير التقنيين، الذين كان عددهم ٤٦٣٣ في ١٩٢٧، و٦٨٠٠ في ١٩٣٧، و١١٧٩٨ في ١٩٥٧. وكان عدد ضباط ومسؤولي وموظفي المرفأ، عراقيين وأجانب، ٤٢٧ في ١٩٢٠ و٤٠٢ في ١٩٣٠، ولا أرقام متوفرة للسنوات التالية.

Great Britain, *Review of the Civil Administration,* P. 122; Great Britain, *Special Report... on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931* (London, 1931), PP. 168 and 176; Iraq, Ministry of Economics, *Statistical Abstract... for the Years 1927/28-1937/38,* P. 111; and Iraq, Ministry of Planning, *Statistical Abstract,* 1959, P. 317.

(٦٣) Great Britain, *Review of the Administration,* P. 122; and Iraq, Ministry of Economics, *Statistical Abstract, 1943,* P. 24, and *1958*, P. 170.

وكان بناء السدود والخزانات قد أصبح ممكناً بتدفق للأموال لا سابق له إلى خزينة البلاد. وكانت شركات النفط قد زادت إنتاجها بشكل حاد، مدفوعة إلى ذلك في البداية بالرغبة في معاقبة ايران على قانون التأميم الذي أصدرته في العام ١٩٥١، ثم بعدئذ بالأمل في دعم النظام الملكي العراقي. وارتفعت ايرادات الدولة من النفط من ١,٥ مليون جنيه استرليني في العام ١٩٤١ إلى ٥,٢ ملايين جنيه في العام ١٩٥٠، وإلى ٥٨,٣ مليوناً في العام ١٩٥٣، و٧٩,٨ مليوناً في العام ١٩٥٨[٦٤]. هذا التدفق في رأس المال، الذي جاء أيضاً نتيجة لشروط أفضل لدفع قيمة النفط، أضاف كثيراً الى القوة المالية للدولة. وبالتالي، ونتيجة للطابع الخاص لشركات النفط (ملكيتها الأجنبية، وغربتها عن الاقتصاد المحلي، وتوظيفها لعدد ضئيل جداً من العمال المحليين) أصبحت الدولة مستقلة اقتصادياً عن المجتمع إلى حد كبير، وهو ما زاد من قدرتها - كما يمكن للمرء أن يتصور - على ممارسة الحكم الاستبدادي المطلق. وفي الوقت نفسه، فإن تدفق قيمة الحصص النفطية جعل الدولة معتمدة إلى حد خطير، من الناحية الاقتصادية، على شركات النفط. وفي العام ١٩٥٤ شكلت ايراداتها من النفط نسبة ٦٥,٧ بالمئة من إجمالي دخلها، ووصلت هذه النسبة إلى ٦١,٧ بالمئة في العام ١٩٥٨[٦٥].

ولكن نمو القوة المادية للدولة لم يساعد الملكية في النهاية. وطلاقها الوجداني من جماهير الشريحة الواعية سياسياً من الشعب كان قاتلاً، ولم يعد باستطاعتها ضمان ولاء العناصر التي من خلالها فرضت إرادتها على البلاد، كالضباط والجيش، وحتى الشرطة.

والأمر الذي يدعو إلى السخرية هو أن الملكية استمرت في إضافة أعداد جديدة الى صفوف الشريحة التي أصبحت الأكثر عداء لوجودها، أي إلى صفوف الطبقة التي تضم المتعلمين وأشباه المتعلمين. ولم يكن أمامها أكثر من خيار ضئيل، فعملية التوسع في النظام المدرسي التي بدأت في العشرينات لم تكن عملية قابلة لأن تقلب الى عكسها. ولم تكن الهيبة التي أضفيت في المجتمع على حملة الشهادة الجامعية بشكل خاص قليلة. وما أن حصل بعض العراقيين على التدريب العالي حتى راح آخرون، وبأعداد متزايدة باستمرار، يضغطون باتجاه الحصول على فرص مماثلة. ولم يكن باستطاعة الحكومة الآن أن تزعم افتقارها إلى المال، وكان لا بد من تلبية حاجات مجتمع متحرك أيضاً. وعلى كل حال، فقد ازداد عدد طلاب الكليات الحكومية من ٩٩ في العام ١٩٢١ - ١٩٢٢ إلى ١٢١٨ في العام ١٩٤٠ - ١٩٤١ وإلى ٨٥٦٨ في العام ١٩٥٨ - ١٩٥٩. وارتفع عدد طلاب المدارس الثانوية الحكومية من ٢٢٩ الى ١٣٩٦٩ ثم إلى ٧٣٩١١ في السنوات نفسها[٦٦]. وحقق التعليم الابتدائي تقدماً

---

(٦٤) انظر الجدول ٦ - ٢.

(٦٥) المصدر السابق.

(٦٦) وكذلك فقد ارتفع عدد العراقيين المرسلين إلى الخارج من أجل التعليم الجامعي من ٩ في العام ١٩٢١ - ١٩٢٢ إلى ٦٦ في العام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وإلى ٨٥٩ في العام ١٩٥٨ - ١٩٥٩. ومن أجل كل الأرقام =

مماثلاً. ومن ناحية أخرى، لم يكن التقدم النوعي بهذه الإثارة نفسها على كل المستويات. وأكثر من ذلك، ففي العام ١٩٥٨ كان أكثر من ستة أسباع السكان لا يزال أمياً. وهناك عامل آخر لا بد من التشديد عليه، ألا وهو أن الملكية، بتمييزها عدداً أكبر فأكبر من العراقيين عن الكتلة غير المتعلمة، كانت تمنح هؤلاء منزلة الطبقة الوسطى من دون أن تضمن لهم ـ على العموم ـ دخل الطبقة نفسها. وهنا يكمن أحد مصادر الاضطرابات التي كانت من المظاهر المتكررة في المدن والبلدات خلال العقد الأخير من العهد الملكي.

ومن الواضح أن التوسع المستمر للطبقة المتعلمة أدى إلى استمرار تآكل الولاءات التقليدية، ولكنه لم يؤدِّ الآن بالضرورة إلى استمرار نمو المشاعر القومية. وهذا راجع إلى بزوغ تيارات ايديولوجية جديدة، كما ألمح سابقاً، ومن بينها التيار الشيوعي بشكل خاص.

وهناك عملية أخرى لم تكن أقل مدعاة لتآكل الولاءات القديمة وإنتاج روابط جديدة، وهي عملية كانت قائمة في أيام الملكية، ألا وهي التقدم السريع للحياة الحضرية. واستناداً إلى سجلات الاحصاء الرسمية (انظر الجدول ٢ ـ ٢) فإن عدد سكان بغداد الكبرى، الذي كان مقدراً تقريبياً بحوالى ٢٠٠٠٠٠ في العام ١٩٢٢، ارتفع إلى ٥١٥٤٥٩ في العام ١٩٤٧، وإلى ٧٩٣١٨٣ في العام ١٩٥٧. ويبدو أن البصرة شهدت تغيرات ديموغرافية مشابهة، ولكن معدّل تزايد سكان الموصل كان أقل بشكل واضح. وقد تكون الحسابات التي أجرتها الحكومة، دقيقة ومجراة من قبل أناس أكفاء، أو لا تكون، ولكن النمو السريع لعدد السكان في العاصمة وفي الميناء العراقي لا شك فيه. وكما لاحظنا في مكان آخر، فإن هذا النمو يفسر الى حد كبير بهجرة لا سابق لها للفلاحين من رجال العشائر من الريف. وأدت هذه التحركات الداخلية الضخمة ـ بالتأكيد ـ الى ظهور توترات ونزاعات وحالات خلل في التوازنات، ولكنها أدت ـ في الوقت نفسه ـ إلى جرّ أعداد متزايدة من العراقيين إلى علاقات أقرب في ما بينهم.

وكذلك فإنّ روابط لا تحصى، ملموسة وغير ملموسة، قامت بين العراقيين نتيجة لتطور الاتصالات، ومن بينها مقاسم الهاتف الآلي في بغداد والبصرة، ومحطة اذاعة لاسلكية قوية في أبو غريب، ومحطة تلفزيون حديثة في العاصمة، ناهيك عن «الأصوات» التي تبثّ من خارج العراق.

من كل ما سبق يتضح أن الملكية أعاقت جزئياً، في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٥٨، التحام العراقيين بعضهم بالبعض الآخر، ولكنها فعلت الكثير في الوقت نفسه لتحضيرهم لحمل الصفة القومية، سواء جاء ذلك اختياراً أم للضرورة، بصورة مباشرة أم غير مباشرة، عبر عمليات بدأتها هي أم عبر عمليات وقعت في شركها.

= ما عدا أرقام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ انظر: العراق ـ وزارة التعليم، «التقرير السنوي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦»، ص ٥٤ و٦٨ و٦٩ و٧٥ و١٧٥.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
سكان بغداد والموصل والبصرة (١٩٠٨ ـ ١٩٧٧)

السنة	بغداد(*)	الزيادة المئوية	الموصل	الزيادة المئوية	البصرة	الزيادة المئوية
١٩٠٨(أ)	١٥٠٠٠٠					
١٩٢٢(ب)	٢٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠		٥٥٠٠٠	
١٩٣٥(ج)	٣٥٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	
١٩٤٧(د)	٥١٥٤٥٩		١٣٣٦٢٥		١٠١٥٣٥	
١٩٥٧(هـ)	٧٩٣١٨٣	٥٣,٩	١٧٨٢٢٢	٣٣,٤	١٦٤٩٠٥	٦٢,٤
١٩٦٥(و)	١٤٩٠٧٥٦	٨٧,٩	٢٦٤١٤٦	٤٨,٢	٣١٠٩٥٠	٨٨,٦
١٩٧٧(ز)	٢٦٠٠٠٠٠		٤٥٠٠٠٠		٥٥٠٠٠٠	

(*) ضمن حدود سلطات متصرف العاصمة.

المصادر:

(أ) حسب تقدير حبيب ك. شيحا: Habib K. Chiha, *La Province de Bagdad* (1908) p. 165.

(ب) تقدير رسمي: «العراق ـ الكتاب السنوي» (١٩٢٢)، ص ٤٤.

(ج) تقديرات «دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦»، ص ٩٧.

(د) الاحصاء الرسمي ١٩٤٧، أرقام حصل المؤلف عليها من الدكتور فؤاد مسي من الادارة العامة للاحصاء.

(هـ) الاحصاء الرسمي ١٩٥٧. العراق ـ وزارة الداخلية، الادارة العامة للاحصاء، «المجموعة الاحصائية لتسجيل العام ١٩٥٧». لواءا بغداد والرمادي (بالعربية)، ص ١٦٨، ولواءا العمارة والبصرة، ص ١١٢، ولواءا الموصل وأربيل، ص ١٦٧.

(و) الإحصاء العام الرسمي ١٩٦٥. العراق ـ وزارة التخطيط، «المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٦٩»، ص ٤٤ و٥٢ و٥٩.

(ز) تقدير تقريبي.

وعلى العموم، فلا بدّ أن نتذكر أيضاً أنّ ما هو قيد أن يصبح المجتمع العراقي كان قد ترعرع في خضمّ الأزمات، وفي لحظات خطر كبير ومعاناة مشتركة، وفي ظل ارتعاشات الجماهير الهائجة وانفجاراتها الغاضبة. وإذا كان لهذا المجتمع الجنيني أن يبقى متماسكاً في المستقبل وأن يحافظ على هوية مستقلة، فإنه سيُنظر إلى انتفاضة ١٩٢٠ وحرب ١٩٤١ ووثبة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ وثورة ١٩٥٨ على أنها مراحل في تقدم العراق باتجاه الانسجام القومي، بالرغم من أن هذه المراحل لم تكن خالية من المظاهر الانقسامية.

طبعاً، لقد كانت الفكرة القومية أو الوطنية لا تزال ضعيفة جداً في العام ١٩٥٨. وهي لا تزال حتى الآن أبعد من فهم جماهير الفلاحين. وأكثر من ذلك، فإنه إذا كان نفوذ

المعايير القديمة قد انخفض بشكل ملحوظ في المدن فإنه ما زال موجوداً. ومن المثير للاهتمام أن بعض العشائر الفلاحية التي قطعت علاقاتها بمشايخها وهاجرت الى بغداد لبدء حياة جديدة تجاهلت القوانين الحضرية ودخلت في مواثيق مكتوبة تربط في ما بينها لضبط سلوكها وحل نزاعاتها بالاعتماد على عاداتها العشائرية القديمة. ومن الواضح أن نفسية وطرق النظام القديم، التي هي من نتاج قرون طويلة، ما زالت مغروسة في حياة شرائح واسعة من الناس، وأنها لن تذوي وتزول بسهولة. ولكن الأهم هو حقيقة أن الولاء القومي الجديد، بالرغم من كونه يتعامل مع شروط جديدة، لا يزال ضبابياً، غير واثق من اتجاهه (قومية عراقية أم قومية عربية جامعة؟)، وغير مقبول لدى الأكراد، وضعيف الامتصاص للشيعة، ويفتقر إلى أخلاقيات معيارية، وإلى حميمية دافئة، وإلى الدعم العاطفي القوي والثابت الذي كان ذات يوم ملازماً للولاءات القديمة.

الفصل الثالث

التوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية ـ الدينية الأساسية والعوامل المسببة له

يمكن القول بأن العراق كان يقسم في أيام العهد الملكي، وبصورة تقريبية، إلى ثلاث مناطق دينية رئيسية (الخريطة رقم ١).

إحدى هذه المناطق، وأكثرها ازدحاماً بالسكان، كانت وتبقى موطن الشيعة. وبالامتداد تغطي هذه المنطقة كل ألوية جنوب بغداد(١). ومن ناحية الجغرافيا الطبيعية هي عبارة عن اقليم مؤلف من سهول مرويّة، ومن مستنقعات وأهوار بالقرب من نقطة التقاء نهري دجلة والفرات. وهي في تكوينها الإثني (العِرقي) عربية باستثناء تمركزات للإيرانيين في البصرة وفي مدينتي النجف وكربلاء المقدستين. ولكن شيعية هذه المنطقة ليست صافية تماماً، إذ تتناثر هنا وهنالك فيها جزر سنيّة ذات طبيعة حضرية، وإن كانت صغيرة في حجمها، باستثناء تلك الموجودة في البصرة والناصرية، حيث توجد أقليات سنية قوية، وفي بلدة الزبير، إلى الجنوب الغربي من البصرة، وهي بلدة سنية بأكملها(٢).

والمنطقة الدينية الثانية تضم وديان الفرات التي يسكنها العرب شمال بغداد، ووديان دجلة بين بغداد والموصل، وهي كلها سنية، وتوجد فيها أقليات شيعية صغيرة تخرق الاستمرارية السنية في الدجيل وبلد وسامراء. وعلى أطراف هذه المنطقة أو ليس بعيداً عنها، وفي ما بينها وبين المنطقة الثالثة، التي سنحددها في ما يلي، هنالك على امتداد طريق البريد

---

(١) أي ألوية الكوت (هي الآن واسط) والحلّة (هي الآن بابل) والديوانية (هي الآن القادسية) والناصرية (هي الآن ذي قار) والعمارة (هي الآن ميسان).

(٢) هذه البلدة نمت حول قبر الزبير، وهو من صحابة الرسول، توفي في العام ٦٥٦ م وهو يقاتل علياً حول مسألة الخلافة. ولا بد هنا من التذكير بأن «الشيعة» هم «شيعة عليّ»، أي أنصاره أو حزبه. وتاريخ بناء بلدة الزبير لا يعود إلّا إلى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر. والقسم الأكبر من سكانها هاجر إليها حديثاً من نجد.

الخريطة رقم (١)
خريطة العراق الدينية



القديمة بغداد ـ الموصل ـ استامبول شريط من المستوطنات التركمانية، منها: تلّعفر[٣] وداقوق وطوزخورماتو وقره تبه[٤]، وهي شيعية، وألتون كوبري وكركوك وكفري، وهي سنية.

---

(٣) بلدة غرب الموصل.

(٤) هذه البلدات الثلاث تقع جنوب كركوك.

أما المنطقة الدينية الثالثة فتتطابق مع الهلال الجبلي الكردي الذي تغذيه الأمطار في شمال وشمال شرق العراق. وهذه المنطقة سنية أيضاً ولكن لا بد من التفريق بينها وبين المنطقة السنية العربية لأنها ـ خلافاً لهذه الأخيرة ـ كانت خلال العهد الملكي مخترقة بقوة بالمذاهب الباطنية وممارسيها: الصوفيون. وهذا لا يعني أنه لم تكن هنالك آثار للصوفية بين العرب. وفي الواقع، فإن البغداديين قاموا بمظاهراتهم أو عصيانهم وتمردهم في القرن التاسع عشر تحت لواء الشيخ الصوفي عبد القادر الكيلاني[٥]. وعلى العموم، فإن الصوفية العربية[٦] لم يكن لها في العهد الملكي ذلك النشاط والحيوية الظاهرة التي ميّزت باطنية الأكراد، إلاّ في أماكن قليلة مثل سامراء، مع أنها استمرت في اعطاء المؤشرات على استمرار وجودها على قيد الحياة.

وتلتقي هذه المناطق الدينية الثلاث وتتداخل في بغداد الكبرى وفي محافظة ديالى شرق بغداد. وهنا ينتمي بعض الأكراد، وخصوصاً في منطقة خانقين وفي حي عقد الأكراد في بغداد، إلى الطائفة الشيعية، ويعرف هؤلاء محلياً باسم الأكراد الفَيليَّة.

وهناك في المناطق الثلاث كلها جماعات غير مسلمة لا تشكل كلها معاً أكثر من ٣ بالمئة من مجموع سكان العراق. أما في العام ١٩٤٧، وقبل هجرة اليهود، فقد كانت تشكل ـ استناداً إلى احصاء رسمي ـ حوالى ٦,٧ بالمئة من مجموع السكان (انظر الجدول ٣ ـ ١).

ما هو التفسير الذي يمكن اعطاؤه لهذا التكوين الديني للعراق، أي وجود الشيعة في الجنوب الغربي، والسنة في الشمال العربي، والنفوذ الكبير الذي كان للصوفية على الحزام الكردي؟

قبل قرابة ألف سنة خلت، كان أبو بكر الخوارزمي (توفي سنة ٩٩٣ أو ١٠٠٢ ميلادية) قد حسد شعب العراق لأنه ـ كما قال ـ «يوجد بينهم مقاما أمير المؤمنين[٧]... والحسين[٨]، سيد الشهداء... ولأن الشيعية (بين أشياء أخرى) عراقية»[٩]. وفي تلك الأيام لم يكن اسم العراق يشير إلى حدود عراق اليوم، بل فقط إلى ذلك الجزء منه الذي يقع جنوب الخط الذي يصل بين الأنبار[١٠] (أو الحديثة، استناداً إلى رأي آخر) على الفرات وتكريت على دجلة. أي أن عراق تلك الأيام ـ باستثناء بغداد والمناطق الواقعة إلى شمالها ـ

---

(٥) انظر مثلاً: ابن سند البصري الوائلي (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤)، «مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داوود»، كما ورد مختصراً في العام ١٨٧٣ لدى أمين بن حسن الحلواني المدني (القاهرة ١٩٥١)، ص ٣٩.

(٦) يبدو أن المذهب الصوفي الذي يملك أكبر عدد من التكيات في المناطق العربية هو الرفاعية، ولكن هنالك أيضاً التكيات القادرية والنقشبندية العربية. وكان المذهب الرفاعي قد أسس على يد الشيخ أحمد الرفاعي (١١١٨ ـ ١١٨٣) الذي يوجد ضريحه شرق بلدة الحيّ.

(٧) أي علي بن أبي طالب ابن عم الرسول وصهره.

(٨) ابن علي.

(٩) أبو بكر الخوارزمي، «الرسائل» (بومباي ١٣٠١ هـ أو ١٨٨٥ م)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٠) قرب موقع الرمادي الحديثة.

الجدول رقم (٣ - ١)
التكوين الديني والإثني (العرقي)
لسكان العراق في سنة ١٩٤٧
تقدير تقريبي[أ] (بالآلاف)

الطائفة	حضر	٪	ريفيون	٪	المجموع	٪
المسلمون						
عرب شيعة	٦٧٣	٤١,٩	١٦٧١	٥٦,٥	٢٣٤٤	٥١,٤
عرب سنّة	٤٢٨	٢٦,٧	٤٧٢	١٦,٠	٩٠٠	١٩,٧
أكراد سنّة	١٧٦	١٠,٩	٦٦٢	٢٢,٤	٨٤٠	١٨,٤
فارسيون شيعة	٤٩	٣,١	٣	٠,١	٥٢	١,٢
تركمان سنّة	٣٩	٢,٥	١١	٠,٣	٥٠	١,١
تركمان شيعة	١١	٠,٧	٣١	١,١	٤٢	٠,٩
أكراد شيعة فيلية	١٤	٠,٩	١٦	٠,٥	٣٠	٠,٦
غير المسلمين						
مسيحيون[ب]	٩٤	٥,٩	٥٥	١,٨	١٤٩	٣,١
يهود	١١٣	٧,٠	٤	٠,٢	١١٧	٢,٦
يزيديون وشبكيون[ج]	٢	٠,١	٣١	١,٠	٣٣	٠,٨
صابئة[د]	٥	٠,٣	٢	٠,١	٧	٠,٢
المجموع	١٦٠٤	١٠٠,٠	٢٩٦٠	١٠٠,٠	٤٥٦٤	١٠٠,٠

(أ) باستثناء رجال القبائل الرحّل المقدر عددهم في ١٩٤٧ بـ ١٧٠٠٠٠ نسمة ومعظمهم من المسلمين.

(ب) كان المسيحيون في أكثريتهم كلدانيين وأرمن وآشوريين.

(ج) دين اليزيديين، وهم شعب من أصل كردي، هو في الأساس دين مركّب ويشتمل على الزرادشتية والمانوية (أحد الأديان الفارسية) والنسطورية والإسلام وعناصر أخرى. ومركز الحياة الدينية لليزيديين هو مقام وليّهم الشيخ عديّ قرب عين سفني شمالي شرق الموصل. أما دين الشبكيين، الذين يتكلمون الكردية هم أيضاً، فيحتوي على سمات اليزيدية والشيعية.

(د) دين الصابئة يشتمل على ملامح زرادشتية ومانوية وبابلية. وممارستهم الدينية الرئيسية هي الغطس في النهر، الذي يعتبر بالنسبة لهم، بتدفق مياهه، القوة المولدة للحياة في العالم.

المصدر: تقدير يستند إلى أرقام واردة في: العراق ـ وزارة الشؤون الاجتماعية، «احصاء العراق ١٩٤٧» (بغداد ١٩٥٤).

كان يتطابق مع ما هو اليوم موطن الشيعة. وكان قلب الطائفة يومها ـ كما هو اليوم ـ في الفرات الأوسط. وفي كربلاء سفك في العام ٦٨٠ م دم الحسين، البذرة الحقيقية للشيعية الدينية. ولا شك في أن حكم البويهيين ـ وهم عائلة فارسية شيعية ـ لبغداد (٩٤٥ ـ ١٠٥٥ ميلادية) وللحلة، وصولاً إلى حكم آل مَزْيَدْ ـ وهم عائلة شيعية من بني أسد ـ للبصرة

(١٠١٢ ـ ١١٥٠ للميلاد)، قد ساعد أو ثبت تقدم المبادىء الشيعية. وهو ما فعلته أيضاً السلطة التي فرضتها عائلة مشعشع العربية الشيعية من «السادة» امتداداً من محيط بغداد وحتى الخليج في منتصف القرن الخامس عشر[١١]. ولكن، قبل ذلك العهد وبعده مرت البلاد بتتابع من الفتوحات، وغيّر الفرات ودجلة مجراهما الرئيسيان. واختفت مدن من العصور الوسطى مثل واسط[١٢] والمدائن[١٣]، وظهرت إلى الحياة مدن جديدة مثل العمارة والناصرية، وتشتّتت أو أخضعت عشائر قديمة وانتقلت عشائر جديدة من شبه الجزيرة العربية إلى الوديان النهرية. ومع هذا، وفي وسط كل هذه التقلبات وعدم الاستقرار، كان هنالك مظهر حافظ على وجوده، ألا وهو طغيان السمة الشيعية على هذه المنطقة.

كيف يمكن للمرء أن يعلل هذه الاستمرارية الشيعية، وخصوصاً في مواجهة قرون طويلة من السيطرة السنّية الظاهرة، التي تمثلت في سيطرة الأتراك العثمانيين (١٥٣٤ ـ ١٦٢٢/١٦٣٨ ـ ١٩١٧) واقطاعييهم التابعين: المماليك الموالي (١٧٤٩ ـ ١٨٣١)؟

إضافة إلى قوة الاستمرارية التي هي من طبيعة الأديان، وخصوصاً الطوائف المضطهدة، فإن أحد العوامل الواضحة التي ضمنت ديمومة النفوذ الشيعي كان وجود المقامات الشيعية في النجف وكربلاء، والمدارس الشيعية في النجف والحلة. وكان العامل الآخر هو العلاقات التجارية والدينية المتبادلة التي حافظ عليها شيعة العراق، وإن بشكل متقطع، مع شيعة بلاد فارس. وكذلك فقد كان هنالك قَيدَ العمل ما يمكن تسميته بعدوى البيئة. إذ يبدو أن القبائل البدوية التي كانت تنتقل إلى المنطقة الشيعية ـ وكان أثر الإسلام خفيفاً على البدو ـ كانت تميل بمرور الزمن إلى التكيف مع معتقدات المنطقة وممارساتها. ويبدو أن الأمر نفسه صحيح بالنسبة للمنطقة السنّية. ومما يثير الاهتمام، مثلاً، أن عشيرة شمَّر جربة، الذين كانت ديرتهم (أي مواطنهم) في العهد الملكي في محافظة الموصل وفي الجزيرة بين الفرات ودجلة، وعشيرة شمَّر طوقة الذين كانت ديرتهم على دجلة جنوب بغداد، كلاهما فرعان من القبيلة الأمّ نفسها: شمّر جبل شمر في نجد، في شبه الجزيرة العربية. ومع ذلك فقد كانت

---

(١١) انتماء الشعب الذي يقطن دجلة جنوب بغداد الى الطائفة الشيعية لاحظه الجغرافيان ياقوت (١١٧٩ ـ ١٢٢٩ م) والقزويني (١٢٠٣ ـ ١٢٨٣ م)، وانتماء سكان الأهوار في الفرات الأدنى لاحظه الرحالة ابن بطوطة (١٣٠٤ ـ ١٣٧٧ م). انظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، «كتاب معجم البلدان» (ليبزيغ، ١٨٦٩) الجزء الرابع، ص ٤٦٨، وزكريا بن محمد بن محمود القزويني، «آثار البلاد وأخبار العباد» (غوتنجن، ١٨٤٧)، *القسم الأول*، ص ٣٠٣ و٣١٠، وابن بطوطة، «*تحفة النظار في غرائب الأمصار*» (القاهرة، ١٨٨٤)، ص ١٣٤. وفي أيام «سادة» المشعشع كان كل جنوب ما هو عراق اليوم، باستثناء مدينة البصرة، شيعياً بشكل رئيسي. انظر:

Von W. Caskel, "Ein Mahdi des 15. Jahrhunderts Saijid Muhammad ibn falah und Seine Nachkommen," *Islamica,* IV, Fasc. 1 (1929), 58.

(١٢) تقع واسط قرب موقع بلدة الحي على دجلة، الذي كان يومها يمر في مجراه الغربي، الذي هو الغرّاف اليوم.

(١٣) كانت المدائن تقع جنوب شرق بغداد.

واحدة سنّيّة والأخرى شيعية. ويشكل مشابه، فإن آل فتلة، الذين شكّلوا العمود الفقري للانتفاضة العراقية عام ١٩٢٠، هم فرع من الدليم، ولكنهم شيعة يعيشون على الفرات الأوسط، بينما تعيش الدليم نفسها على الفرات فوق بغداد، وهي سنية. وأيضاً، فإن أقسام الجبور التي تعيش على فرع الحلّة من الفرات هي شيعية، في حين أن أقسام الجبور التي تعيش في الشرقاط جنوب غرب الموصل هي سنية. وكان مما ساعد عملية التكيف هذه في منطقة الشيعة الحماسة التبشيرية لـ «المؤمنين»، وهم رجال دين جّوالون. وهكذا فإنّ ابن سند، مؤرخ المماليك، نسب في العام ١٨٢٦ أو حول ذلك إلى مبادرة هؤلاء الدعاة الشيعة الجوّالون تحول مشايخ تحالف الزبيد العشائري إلى «روافض»، أي شيعة[١٤]. وكذلك، وفي العام ١٨٦٩، لامَ إبراهيم الحيدري، وهو عالم[١٥] سني بارز، «أبالسة الروافض» على تبني «بنو تميم» للمذهب الشيعي قبل ذلك بستين سنة[١٦].

وقد يثير الاستغراب كيف أن التحولات إلى المذهب الشيعي كانت تتم في ما يبدو تحت سمع الحكومة السنية وبصرها. والتفسير بسيط. فخلال الجزء الأكبر من العهد العثماني كانت أوامر السلطات لا تكاد تصل إلى خارج المدن الرئيسية، وهكذا فإن الأحلاف العشائرية المتحركة في الريف كانت تشكّل في أغلب الأحيان السلطة الوحيدة على نفسها. وربما تكون التحولات قد حصلت على حساب الحكومة. فعدم قبول العشائر بالحكومة ـ أية حكومة ـ وربطهم بين الحكومة والاضطهاد والظلم، إضافة إلى حقيقة أن الحكومة كانت سنية، قد يكون سهّل مهمة «المؤمنين» [أو «الموامنة» كما يسمون باللهجة العراقية ـ المترجم] والتحول إلى الشيعية.

ولا بد من الإضافة ـ بين قوسين ـ أن الحكومة منحت الشيعة حرية كاملة في القيام بعباداتهم بطرقهم الخاصة في كل الأمكنة التي كانوا يعتبرونها مقدسة، ويبدو أن السبب في هذا كان الربح المتحقق من تدفق الحجاج إلى العراق. أما في كل الأماكن الأخرى، وتحديداً في البصرة أو بغداد، فقد كانوا ممنوعين من ممارسة شعائرهم بحرّية[١٧]. هذه القاعدة التي كانت سارية ـ على الأقل ـ في أيام الحكم المملوكي (١٧٤٩ ـ ١٨٣١)، غدت أقل حدة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، ثم خفّت أكثر بعد ثورة الأتراك الشباب في العام ١٩٠٨. أما خلال العهد الملكي فكانت الحرية الدينية للشيعة مطلقة وكاملة.

وبالعودة إلى المنطقة الشمالية العربية السنية واجراء مراجعة سريعة لتاريخها، يبدو الأمر الذي يثير انتباهنا هو أن الشيعة لم يخترقوها أبداً بقوة. صحيح أن عائلة الحمدانيين الشيعية

---

(١٤) ابن سند، «مطالع السعود...»، ص ١٦٩.

(١٥) بمعنى عالم في الدين.

(١٦) ابراهيم فصيح صبغة الله الحيدري، «عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد» (كتب عام ١٨٦٩ م) (بغداد، بلا تاريخ)، ص ١١١.

(١٧) Carsten Niebuhr, *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins* (Amsterdam, 1780), II, 180, 220, and 247.

فرضت سلطتها على الموصل بين عامي ٩٠٥ و٩٧٩، ولكنها لم تحدث أي خدش في الولاء السني للسكان[١٨]. والمحاولة التي قام بها بدر الدين لؤلؤ، وهو عبدٌ حكم الموصل لحوالي أربعين سنة في النصف الأول من القرن الثالث عشر، لتشجيع الشيعية، فشلت في إثارة أية استجابة بين الموصليين[١٩]. وباستثناءات قليلة، فقد بقيت المنطقة بأسرها وفيّة لالتزامها بالمذهب السني حتى يومنا هذا. وربما كان التفسير الأكثر دقة لهذا يكمن في حقيقة أن أقاليم الموصل والفرات الأعلى كانت تتّجه - في علاقاتها الاقتصادية - باتّجاه سورية السنية، وإلى حد أقلّ باتجاه تركيا السنية. وفي الواقع فإن المرء لا يبالغ في الذهاب بعيداً بالقول إن سكان الموصل كانوا في أيام العهد الملكي أقرب، في تطلعاتهم وأمزجتهم، إلى عرب سورية، وخصوصاً إلى حلب، منهم إلى عرب وسط العراق وجنوبه.

ويبقى أن نأخذ في الحساب خصوصية النفوذ الصوفي القوي في الحزام الكردي. ولا أعرف إن كان صحيحاً ما سمعته يروى من أن الأكراد أكثر ميلاً من عرب العراق إلى العادات والأفكار والمشاعر المميّزة للصوفيين، أو أن تأثّر الأكراد بالصوفية نابع من تناغمها مع معتقداتهم قبل اعتناقهم الإسلام. وربما أمكن تفسير هذه الظاهرة - جزئياً على الأقل - بالتحول الحديث نسبياً للعديد من العشائر الكردية إلى الطرق الباطنية. والواقع أن الطريقة النقشبندية تأسست للمرة الأولى في كردستان العراقية فقط في مطلع القرن التاسع عشر عبر جهود مولانا خالد (توفي عام ١٨٢٦ م)، وهو من أفراد عشيرة الجاف الكردية. وفي الوقت نفسه تقريباً وصلت الطريقة القادرية الأقدم[٢٠] إلى ذروة قوتها في ذلك الإقليم[٢١]. ويتبع النقشبنديون تعاليم محمد بهاء الدين البخاري (١٣١٧ - ١٣٨٩ م) ويتبع القادريون تعاليم الشيخ عبد القادر الكيلاني (١٠٧٧ - ١١٦٦ م). وقد سيطرت الطريقتان في ما بينهما، وإلى درجة ساحقة، على الحياة الدينية الكردية في العهد الملكي. ولكنهما بدأتا بالانحسار منذ الثلاثينات، إن لم يكن قبل ذلك، نتيجة لتراجع دور الدين وعلماء الدين بشكل عام.

(١٨) دليلنا على هذا هو تأكيد المُقَدَّسي في حوالى العام ٩٨٥ م أن كل اقليم أقور (أو آثور) الذي يضم الموصل والكثير من الفرات الأعلى ودجلة الأعلى، مع بعض الاستثناءات، كان للسنة: شمس الدين أبو عبد الله المُقَدَّسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، (ليدن، ١٨٧٧)، ص ١٤٢.

(١٩) انظر: سعيد الديوجي، «الموصل في العهد الأتابكي» (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٧٦ - ٧٨.

(٢٠) يجب أن تكون هذه الطريقة قد أدخلت إلى كردستان العراقية في القرن الثاني عشر أو القرن الثالث عشر للميلاد. وهذا يمكن استنتاجه من حقيقة أن قبر الشيخ عبد العزيز (توفي سنة ١٢٠٥ - ١٢٠٦ م)، وهو ابن للشيخ عبد القادر الذي سميت الطريقة باسمه، موجود في بلدة عقرة الكردية شمال شرق الموصل. حديث جرى مع يوسف الكيلاني، مدير الأوقاف القادرية، بغداد، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧١.

(٢١) حديث جرى مع بابا علي الشيخ محمود البرزنجي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧١. و: صِدّيق الدملوجي، «إمارة بهدنان» (الموصل، ١٩٥٢)، ص ٦١ وما يلي. و: محمد أمين زكي، «تاريخ السليمانية وأنحائها» (بغداد، ١٩٥١)، ص ٢١٧ - ٢١٩ و٢٢٥. و: C.J. Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs* (London, 1957), PP. 59 ff.

الفصل الرابع

العلاقات الدينية ـ الطبقية والاثنية ـ الطبقية المتبادلة

إحدى الحقائق المثيرة للاهتمام، والنابعة من تجاور الملامح الدينية والاجتماعية للعراق الملكي في العشرينات من هذا القرن كانت درجة القربى القائمة بين الولاء الطائفي والموقع الاجتماعي في أجزاء مختلفة من جنوب البلاد ووسطها. وهكذا فقد كان الملاكون الأكثر نفوذاً في لواء البصرة في تلك الأيام، وباستثناء واحد فقط، من السنّة، بينما كان مزارعو بساتين نخيلهم، في أكثريتهم الساحقة، من الشيعة. وكان الاستثناء هو شيخ المحمرة الذي كان يحوز «كثيراً من الأملاك» في اللواء. وكان زعماء المجتمع العربي في مدينة البصرة نفسها من السنّة أيضاً، بينما كانت أكثرية سكان المدينة من الشيعة. ولكن رجال الدين الشيعة كانوا يشغلون موقعاً ليس قليل الأهمية[1]. وفي مدن أخرى عديدة في الجنوب ـ ولكن ليس في المدن الشيعية المقدسة ـ كان العنصر السنّي، الذي شكل أقلية دوماً، متفوقاً اجتماعياً وكان يتألف إلى حد كبير من التجار وملاكي الأراضي الأغنياء. وكانت الأسواق الصغيرة على الأقنية في المنطقة الشيعية، وأسواق الصحراء المجاورة، تقع أيضاً تحت سيطرة التجار السنّة الدهاة القادمين من نجد في شبه الجزيرة العربية[2]. وأيضاً في لواء المنتفق كان كل الفلاحين بلا استثناء من الشيعة في حين أن الكثير من أسيادهم ملاك الأراضي كان من عائلة عشائرية سنية واحدة، هي عائلة السعدون[3]. وكذلك كان الأمر في منطقة الحلة، حيث كان هزاع بن محيمد، الشيخ الكبير للمعامرة، وهي فرع من التحالف الزبيدي، سنياً، مع أن مزارعيه

---

(١) لوحظت هذه الحالة في العام ١٩١٨، ولكنها استمرت واقعاً خلال العقود القليلة التالية. انظر:
(1918 Administrative Report of the Basrah Division in *Reports of Administration for 1918 of Divisions and Districts of the Occupied Territories of Mesopotamia* [1919], 240).

(٢) انظر: Great Britain, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (London, 1920), P. 27.

(٣) Arab Bureau, Basrah Branch, (Confidential) *The Muntafiq* (1917), PP. 3-4; and Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Divison for the Year 1919*, PP. 1-2.

العشائريين كانوا شيعة في أكثريتهم[٤]. وفي بغداد أيضاً، حيث تمتعت الطائفتان بالمساواة العددية تقريباً، كانت العائلات المسيطرة اجتماعياً سُنّية، مع بعض الاستثناءات[٥]. وأكثر من ذلك، في الجيش العراقي في الثلاثينات، كان الضباط سنّة، أمّا الأفراد الذين يقودهم هؤلاء الضباط فكانوا يؤخذون، في أكثريتهم، من العشائر الزراعية الشيعية في الجنوب[٦]. وباختصار، فإن ثنائية السنّة ـ الشيعة توافقت إلى درجة غير ضئيلة مع الانشقاق الاجتماعي الاقتصادي العميق الجذور. وفي ضوء الدليل الواقعي المتوفر لا يمكن تأكيد أو انكار أن التباينات الطبقية هنا كانت هي الأصل، وكانت التباينات الدينية هي الفرع. طبعاً، إن للسيطرة الاجتماعية للسنة جذورها المباشرة في الحالة التاريخية السابقة. وفي بعض المناطق الريفية، كما في ريف المنتفق، نجمت هذه الحالة عن سيطرة عشائر «أهل الإبل» السنّية على عشائر الفلاحين الشيعية أو سكان الأهوار أو أهل الغنم الشيعة. أمّا في المدن، فإنها نبعت من السيطرة السياسية العثمانية السنية. ويجب أن يكون من الواضح أن هذا العامل السياسي الأخير لا يوفر أكثر من تفسير تقريبي، إذ إنه نظراً لوضع العراق التابع فإن الأسباب التقريرية لسياسته توجد خارج حدوده، وليس هدف هذه الدراسة البحث عنها هناك. وفي الوقت نفسه يجب الاشارة إلى أن الشيعية، كايديولوجيا وفي صيغتها العملية، لها جاذبية طبيعية عند ضحايا الظلم والاضطهاد، وهذه الجاذبية تنبع من اهتمامها بالمعاناة ومن مركزية موضوع الانفعال المتألم في إسلاميتها.

وإذا كانت الانقسامات الدينية والطبقية قد تطابقت في جنوب العراق إلى حدّ ما، فقد كان التمييز بين الطبقات في الشمال، في مناطق مختلطة إثنياً (عرقياً)، يقوم في أحيان كثيرة بشكل ملازم للتمييز بين الأصول العرقية. وهكذا فإن منطقة أربيل كانت تضم ٦٥ قرية يسكنها الأكراد، ولكن لا أقل من ٤٥ من تلك القرى كانت مملوكة لواحد أو آخر من أعيان أربيل، الذين كانوا في معظمهم من أصل تركماني من ناحية العرق. وفي مدينة أربيل نفسها، كان التركمان ينتمون بالتأكيد إلى الشريحة الثرية، وكانت مقرّات سكنهم تقوم على قمة رابية مستديرة ترتفع حوالى ١٥٠ قدماً (حوالى ٥٠ متراً)، بينما كان الأكراد، الذين كانوا يشكلون ثلاثة أرباع السكان ويشكلون ـ كقاعدة ـ القسم الأفقر من السكان، يعيشون بشكل عام في

---

(٤) Great Britain, (Confidential) *Personalities. Iraq (Exclusive of Baghdad and Kādhimain)* (1920), P. 45.

(٥) بغضّ النظر عن البيت الملكي فإن العائلات الأبرز في بغداد كانت: الكيلاني، الجميل، السويدي، الحيدري، السنوي، الطبقجلي، الشاوي، الشواف، الداوود، الزهاوي، الربيعي، بابان، الجادرجي، سليمان بيك، الخضيري، الباجه جي، الدفتري، الأورفلي، كُبّة، عطّار، الحيدري (غير العائلة المذكورة آنفاً)، الخاصكي، جلال، الشرشفجي. وكل هذه العائلات، ما عدا الست الأخيرة، عائلات سنية. أما عائلتا الخالصي والصدر فهما من علماء الشيعة من الكاظمية، وكانتا تشغلان أيضاً مركزاً مرموقاً.

(٦) Great Britain, Foreign Office, FO 371/20013, E 6797/1419/93, Minute by J.G. Ward of 30 October 1936.

منازل تحيط بسفح الرابية من شرقها وجنوبها. ولكن كان هنالك بالطبع تركمان أيضاً ليسوا في أحسن حال يقطنون، هم أيضاً، هذا الجزء من المدينة(٧). وأيضاً، كان ملاّك الأراضي الكركوكيّون، الذين كان أكثرهم ثراء من التركمان أو الأكراد الذين يصنفون أنفسهم تركماناً(٨)، يملكون الكثير من الأراضي الزراعية في منطقة المالحة، على امتداد الزاب الصغير، وفي الضواحي الغربية لكركوك، ولكن العرب هم الذين كانوا يعنون بأراضيهم المزروعة وأغنامهم(٩). وفي الموصل كان أسياد الأرض الكبار من العرب المسلمين بشكل رئيسي، بينما كان عدد غير قليل من فلاحيهم في القرى المحيطة من الآراميين المسيحيين.

وحتى في المناطق الكردية التي يفترض فيها الانسجام الإثني (العرقي)، كان الفلاحون غير العشائريين، الذين يسمّون «رعية» أو «مساكين»، يبدون من أصل عرقي مختلف عن الأغوات(١٠) الملاّك ووكلائهم ومحاربيهم العشائريين(١١). وفي الواقع كان يمكن تمييز هؤلاء الفلاحين بسهولة، بملامحهم ولهجتهم الخاصة، عن المزارعين العشائريين الأحدث استيطاناً وعن أفراد العشائر الأخرى وأغواتهم الذين كانوا يمارسون، بشكل عرضي وفي بعض المناطق على الأقل، سلطات حقّ تقرير الحياة والموت بالنسبة للمساكين، وبكل ما في الكلمة من معنى(١٢). وقد ذكر سي. ج. ريتش، مندوب شركة الهند الشرقية المقيم في بغداد، في العام ١٨٢٠، أن بعض الخبراء أكّد له أن فلاحي كردستان في أيامه كانوا «عرقاً متميزاً تماماً» عن الأكراد العشائريين(١٣)، مما جعله يتساءل إن لم يكونوا هم السكان الأصليين لهذه المناطق، وعما إذا لم يكونوا قد أخضعوا ذات يوم من قبل عشائر رحّل جبلية(١٤). وهناك حتى اليوم من ينضم إلى رأي ريتش هذا، ولكن الأكراد أنفسهم يعتقدون أن رجال العشائر و«المساكين» ينتمون إلى العرق نفسه، وأن الاختلاف في التغذية وفي طرق الحياة يمكنه أن يكون السبب في اختلاف الملامح والسمات الأخرى، إذ إن رجال العشائر الرحل، أو الذين كانوا كذلك أصلاً، والذين هم أطول قامة وأصلب عوداً، كانوا يأكلون بشكل أفضل ويعيشون حياة صحية أكثر(١٥).

لقد تغيرت اتجاهات علاقة الطوائف أو المجموعات الإثنية (العرقية) بالطبقات، التي

---

(٧) Great Britain, *Administration Report of the Arbil Division for the Year 1919,* PP. 2-3.

(٨) من أجل هذه النقطة انظر: C.J. Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs* (London, 1957). P. 266.

(٩) Great Britain, Administrative Report, Kirkūk District, *Reports of Administration for 1918,* I, 430-431.

(١٠) الأغوات هم زعماء العشائر عند الأكراد.

(١١) انظر، مثلاً: Great Britain, *Administration Report of the Arbil Division for 1919,*

(١٢) Great Britain, *Administration Report of the Mosul Division for 1919,* P. 12.P. 4.

(١٣) C.J. Rich, Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh (London, 1836), I, 88.

(١٤) المصدر السابق، ص ١٥٣.

(١٥) حديث جرى مع بابا علي الشيخ محمود البرزنجي بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٧١.

ميزت عقد العشرينات، بدرجة ما، خلال العقد الأخير من العهد الملكي، وبشكل ذي مغزى أحياناً.

ولقد ضعف التفوق الاجتماعي التركماني في الشمال، في مدن مثل أربيل أو كركوك تدريجياً، وهو ما كان له أن يحصل بعد انهيار السيادة السياسية للأتراك العثمانيين، الذين كان التركمان على علاقة وطيدة بهم. ومن ناحية أخرى، فقد تدعمت سلطة الأغوات الأكراد العشائريين على حياة «المساكين» مع تقوية وتوسيع سلطتهم على الأرض. ففي العام ١٩٥٨، كانت العائلة الحاكمة لعشيرة جاف، وهي عائلة جاف بيكزاده، تملك وحدها ما مساحته ٥٣٩٣٣٣ دونماً[١٦] من الأراضي في محافظات السليمانية وكركوك وديالى (انظر الجدول ٥ ـ ٣). وما من اجراءات عززت المواقع الاجتماعية للأغوات العشائريين وأمثالهم من العرب، أي مشايخ العشائر، مثل قانوني تسوية الأراضي الصادرين في العامين ١٩٣٢ و١٩٣٨، واللذين سهّلا انتقال مساحات واسعة من أراضي الدولة وأراضي العشائر المشاع إلى أيدي هؤلاء الأغوات والمشايخ.

وفي الأجزاء الجنوبية والوسطى من العراق تغيرت الأوضاع الاجتماعية النسبية للشيعة بشكل ملحوظ. ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المجال أنه في الأربعينات بدأت الدوائر السنّية ذات الدخل الأعلى تقبل بزواج بناتها من الشيعة، في حين أن موانع أمثال هذه الزيجات قبل عقود قليلة كانت تبدو غير قابلة لأي تجاوز. وكانت هنالك مؤشرات أخرى. فقبل سنة ١٩٤٧ لم يكن شيعي واحد قد وصل إلى منصب رئاسة الوزراء، وبين سنتي ١٩٤٧ و١٩٥٨ وصل أربعة من الشيعة إلى هذا المنصب (انظر الجدول ٧ ـ ٤). ومع ذلك، فلم يكن للشيعة أبداً وزن تقريري على المستوى الحكومي. ومن ناحية أخرى، فإن العائلات الشيعية في مستويات الدخل الأعلى راكمت نفوذاً اقتصادياً ملحوظاً. والواقع أن ارتفاع موقعهم الاقتصادي هو ما يفسّر إلى حد كبير التغير الذي حصل في منزلتهم الاجتماعية بين الطوائف، وهو ما دفع في الوقت نفسه باتجاه زيادة حصتهم في سلطة الدولة. وكان تقدّم الشيعة في المجال الاقتصادي قد لاقى ـ بشكل عام ـ تشجيعاً سياسياً لا عراقيل، لأنه كان يلائم توازن قوى المصالح، لا بالنسبة للانكليز فحسب بل أيضاً ـ ومنذ الأربعينات ـ بالنسبة للنظام الملكي أيضاً، الذي كان يشكل، مثل الانكليز، عاملاً سياسياً خارجياً على اعتبار أن الملوك لم يكونوا من أصل عراقي. وعلى العموم، فإنّ النموّ الاقتصادي الذي عرفته العائلات الشيعية ليس مجالاً للشك. وفي العام ١٩٥٨، كان ستة من أصل سبعة من كبار ملاكي الأراضي في العراق (أي يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم من الأرض) من الشيعة (انظر الجدول ٤ ـ ٢)[١٧]. وفي السنة نفسها كان هنالك من أصل ٤٩ عائلة تملك كل منها

---

(١٦) الدونم يساوي: ٠,٦١٨ آكر (أو حوالى ٢٥٠٠ متر مربع).

(١٧) لا آخذ هنا في الحساب موحان الخير الله، وهو شيعي عربي من محافظة المنتفق وشيخ عشيرة الشويلات، نظراً لأن ملكيته للعقارات الواقعة تحت سيطرته كانت لا تزال موضع نزاع قانوني في العام ١٩٥٨. وكذلك فإني لم آخذ طبعاً في الحساب المستأجرين الدائمين عملياً (وهم شيعة) لمساحات كبيرة =

الجدول رقم (٤ ـ ١)
المناصب الوزارية الشيعية
في العهد الملكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)
باستثناء منصب رئاسة الوزراء

السنة	مجموع عدد المناصب	عدد مناصب الشيعة	النسبة المئوية
ـ ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ (مرحلة «الانتداب»)	١١٣	٢٠	١٧,٧
ـ ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦	٥٧	٩	١٥,٨
ـ ١٩٣٦ ـ ١٩٤١ (مرحلة الانقلابات العسكرية)	٦٥	١٨	٢٧,٧
ـ ١٩٤١ ـ ١٩٤٦ (مرحلة «الاحتلال البريطاني الثاني»)	٨٩	٢٥	٢٨,١
ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٥٨	٢٥١	٨٧	٣٤,٧[أ]
المجموع	**٥٧٥**	**١٥٩**	**٢٧,٧**

(أ) النسبة المئوية المقدرة للشيعة العرب من أصل مجموع السكان عام ١٩٤٧ : ٥١,٤ .

أكثر من ٣٠٠٠ دونم، أو ما مجموعه الاجمالي ٥٤٥٧٣٥٤ دونماً، ٢٣ عائلة شيعية عربية، و١٤ عائلة سنية عربية، و١١ عائلة كردية، وعائلة واحدة يهودية. وكانت العائلات الشيعية وحدها تملك ٤٤,٣ بالمئة من مجموع المساحة، أما الآخرون فكانوا يملكون نسباً تصل على التوالي إلى ٣٠,٨ بالمئة و٢٤,١ بالمئة و٠,٨ بالمئة (انظر الجدولين ٥ـ ٣ و٥ ـ ٤). ومن الطبيعي أن الملكيات الأوسع لم تكن تدرّ بالضرورة مداخيل أكبر. ومن ناحية أخرى لا بد من أن نذكر أنه مع اتمام مشروعي وادي الثرثار والحبانية للسيطرة على المياه في العام ١٩٥٦ ارتفعت قيمة الأراضي في الأقاليم المروية بتدفق هذه المياه، حيث كانت توجد ملكيات العائلات الشيعية. وأكثر من هذا، فقد ارتقى التجار الشيعة ليحتلوا المكان الأول في التجارة في بغداد بعد هجرة اليهود في العام ١٩٤٩ . ونظراً لأن الوصول إلى المناصب الحكومية كان أكثر صعوبة بالنسبة للشيعة منه بالنسبة للسنّة ـ ولم يكن هذا ينجم الآن عن أحكام مسبقة محسوبة بل كان في الواقع نتيجة عملية لضعف فرصهم في الأيام السابقة ـ فقد حوّل الشيعة كل طاقاتهم باتجاه التجارة، وهكذا فقد برعوا في نشاطهم هذا. وعلى العموم، فقد كانت الصناعة العراقية الخاصة الفتية، منذ البداية، وبشكل عام، بيد السنة، وبقيت كذلك. وقد يكون لهذا علاقة بحقيقة أن الصناعة كانت تعتمد إلى حد غير قليل، وفي بداياتها، على مساعدة الحكومة ودعمها.

= من أراضي الدولة في لواء العمارة. وحول هذه النقطة الأخيرة راجع الجدول ٦ ـ ١٣ .

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
أكبر ملاك الأراضي في العراق سنة ١٩٥٨
أو المالكين لأكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم من الأرض[أ]

الاسم	الشريحة أو الطبقة بغض النظر عن ملكية الأرض	العشيرة	الطائفة والأصل الإثني (العِرقي)	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
أحمد عجيل الياور	شيخ أعلى	شَمَّر	سني عربي	٢٥٩٥٠٩	الموصل وبغداد
محمد الحبيب الأمير[ب]	شيخ أعلى	ربيعة	شيعي عربي	٢٠٦٤٧٣	الكوت
بلاسم محمد الياسين	شيخ	مياح[ج]	شيعي عربي	١٩٩٨٢٦	الكوت
علي الحبيب الأمير[د]	شيخ	ربيعة	شيعي عربي	١٩٦٠٢٠	الكوت
حسن الخيون القصاب	شيخ	السراي	شيعي عربي	١٤٦١٩٥	الكوت
نايف الجِريان[د]	شيخ	البوسلطان	شيعي عربي	١٠٨٠٧٤	الحلة
عبد الهادي الچلبي	تاجر	ـ	شيعي عربي	١٠٤١٥٨	بغداد

(أ) هذا الجدول لا يشمل موحان الخير الله، وهو شيعي عربي من لـواء المنتفق وشيخ عشـيرة الشويـلات، نظراً لأن ملكيته للعقارات الواقعة تحت سيطرته كانت ما زالت موضـع نزاع قـانوني في العـام ١٩٥٨. وكذلك فإن الجدول يستثني أيضاً المستأجرين الدائمين عملياً لمساحات كبـيرة من أراضي الدولـة في لواء العمارة. وحول هذه النقطة الأخيرة راجع الجدول ٦ ـ ١٣.

(ب) والد زوجة الوصي على العرش وولي العهد الأمـير عبد الإلـه، وشقيق علي الحبيب الأمـير الوارد اسمـه أعلاه.

(ج) فرع من عشيرة ربيعة.

(د) توفي قبل ثورة ١٩٥٨ ولكن أملاكه لم توزع على الورثة.

المصدر: تم الحصول على الأرقام من سجلات وزارة الاصلاح الزراعي، شباط/فبراير ١٩٦٤.

وإذا كـان أغنى الأغنياء في العـام ١٩٥٨ هم ـ في الأغلب ـ من الشيعة فكـذلك كـان أيضاً أفقر الفقـراء، وخصوصـاً أولئك المئـة ألف، أو ما يقـرب من ذلك، من «الشروقيـين» ـ أي الشرقيـين ـ المهاجـرين من لـواء العـمارة العشـائـري، والـذين كـانت «صرائفهم»، أو أكواخهم الطينية، تتداخل مع المنظر الطبيعي لبغداد الكبرى. وكان بؤس هؤلاء المفجع، بلا شـك، عامـلاً من عوامـل المرارة الكثيفـة التي أدت إلى الهيجان الجـماهيري الـذي أطبق على العاصمة العراقية يوم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

ولا بـد أن تكون المـلاحظة الأخـيرة هنا للتحـذير من المبـالغة في التنـاقضات التي ورد ذكرها، إذ إن من الضروري أن نتذكر أن التماثل بين الانقسامـات الطائفيـة والطبقيـة لم يكن كـاملاً أبـداً، وأنه كـان هنالـك سنّة فقـراء جداً، وأن هؤلاء وفقـراء الشيعة كـانوا إخـوة في الشـدة. كما يجب أن نتـذكر، مـع اجراء التقيـيم الضروري، أن بغـداد كانت في أيـام العهد

الملكي، كسائر أنحاء العراق، بشيعتها وسنتها، كما كانت في العصور الوسطى:

«داراً لأهل المال واسعة
وللصعاليك دار الضنك والضيق»[18]

(١٨) صاحب هذا البيت الذي أورده ابن بطوطة في كتابه «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، ص ١٦٥، كان القاضي المسلم أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي البغدادي.

القسم الثاني
الطبقات ومجموعات المكانة الاجتماعية الرئيسية

الفصل الخامس

الملاكون أو.. أصحاب الأراضي

في عراق ١٩٥٨، الذي كان يقطنه حوالى ستة ملايين ونصف المليون نسمة، كان هنالك ٢٥٣٢٥٤ من أصحاب الأراضي (انظر الجدول ٥ ـ ١) بدرجات مختلفة من الحقوق القانونية على ٣٢,١ مليون دونم زراعي، منها ٢٣,٣ مليون دونم مستثمرة فعلاً. وكان هؤلاء يحوزون على الأراضي بموجب أنواع مختلفة من السيطرة عليها وبنسب مبينة في ما يلي[1]:

	المساحة بملايين الدونمات	النسبة المئوية
الطابو	١٢,٤٨	٣٨,٨
اللزمة	١٠,٥٩	٣٢,٩
الملك	٠,٢٦	٠,٨
الوقف	٠,٤٤	١,٤
أرض «ميري صرف» مستأجرة	٤,٦٨	١٤,٦
حيازات لم تحدد ملكيتها بعد	٣,٧٠	١١,٥
المجموع	٣٢,١٥	١٠٠,٠

(١) مصدر الأرقام التالية هو: العراق ـ وزارة التخطيط، «تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠»، منسوخ على الآلة الكاتبة، (بغداد ـ د. ت)، الجزء الثاني، ص ٢٦.

الجدول رقم (٥ ـ ١)
توزع حيازات الأراضي الزراعية الخاصة قبل ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨

فئة المساحة	الحائزون		المساحة		وسطي المساحة
(بالدونم)[أ]	العدد	٪	(بالدونم)	٪	(بالدونم)
أقل من ١	٢٣٠٨٩	٩,١٢	٨٥٩٩	٠,٠٣	٠,٧٣
١ ـ أقل من ٤	٥٠٠٢١	١٩,٧٥	٩٣٧٢٢	٠,٢٩	١,٨٧
٤ ـ أقل من ١٠	٤٠٤٧٥	١٥,٩٨	٢٤٣٠٠٤	٠,٧٦	٦,٠٠
١٠ ـ أقل من ٥٠	٧١٠٤٩	٢٨,٠٥	١٦٧١٤٨٤	٥,٢٠	٢٣,٥٢
٥٠ ـ أقل من ١٠٠	٢٩٨٨٤	١١,٨٠	٢٠٥٥٨٥٦	٦,٤٠	٦٨,٧٩
١٠٠ ـ أقل من ٥٠٠	٣١٥٠٨	١٢,٤٤	٥٧٩٩٠١٢	١٨,٠٣	١٨٤,٠٤
٥٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠	٢٩١٦	١,١٥	١٩٩٢٤٣١	٦,٢٠	٦٨٣,٢٧
١٠٠٠ ـ أقل من ٢٠٠٠	١٨٣٢	٠,٧٢	٢٥٦٠١٩٠	٧,٩٦	١٣٩٧,٤٨
٢٠٠٠ـ أقل من ١٠٠٠٠	٢١٢٨	٠,٨٤	٨٥٥٠٣٢٢	٢٦,٥٩	٤٠١٨,٠١
١٠٠٠٠ ـ أقل من ٢٠٠٠٠	٢٢٤	٠,٠٩	٣٠٣٠٧٧٣	٩,٤٢	١٣٥٣٠,٢٤
٢٠٠٠٠ ـ أقل من ٥٠٠٠٠	٩٥	٠,٠٤	٢٩٩٨٦٠٧	٩,٣٢	٣١٥٦٤,٢٨
٥٠٠٠٠ ـ أقل من ١٠٠٠٠٠	٢٥	٠,٠١	١٧٢٥٩٨٨	٥,٣٧	٦٩٠٣٩,٥٢
أكثر من ١٠٠٠٠٠	٨	٠,٠٠٣	١٤٢٤٨٢٥	٤,٤٣	١٧٨١٠٣,١٢
المجموع	٢٥٣٢٥٤	١٠٠,٠٠[ب]	٣٢١٥٤٨١٣	١٠٠,٠٠	

(أ) الدونم يساوي: ٠,٦١٨ أكر (أو حوالي ٢٥٠٠ متر مربع).

(ب) الخلل يعود إلى تدوير الأرقام.

المصدر: العراق ـ وزارة الاصلاح الزراعي، شباط (فبراير) ١٩٦٤.

ومن الواضح أنه لا يمكن وصف من يحوز هذه الأراضي من دون أن يكون ذلك مقراً قانونياً بأنه «ملاك»، أي صاحب أرض. كما أن هذا التصنيف لا ينطبق على مستأجري الـ «ميري صرف»، أي أراضي الدولة الصرفة، بالرغم من أن هذه الإيجارات كانت عملياً، وفي كثير من الحالات، دائمة وقابلة للتوريث. وبشكل دقيق، فإن حائزي «الملك» هم الملاكون، أما عملياً فإن الوصف كان يشير أيضاً إلى حائزي الأراضي بواسطة «الطابو» و«اللزمة»[٢]. وكان «الملك»، المحصور بالمدن ومحيطها القريب المباشر فقط، هو الملكية الخاصة المطلقة، وهو شكل قديم جداً من أشكال الحيازة. وعلى سبيل المثال، فإن هناك

(٢) حفظت مناقشة أراضي الوقف أو الأوقاف لما بعد.

عائلة كان جدّها الأكبر قد لعب دوراً أساسياً مساعداً في بناء كربلاء في حوالى سنة ١٢٠٠ م بعد أن كانت البلدة في حينه، على ما يبدو، ليست أكثر من قرية فيها مقام غير ذي مغزى، وهذه العائلة لديها صكوك ملكية بأراض وهبت لها منذ حوالى ستة قرون ونصف قرن خلت[٣]. أما الملكية عن طريق «الطابو» أو «اللزمة» فهي أحدث عهداً بكثير، إذ ان «الطابو» من نتاج قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨، و«اللزمة» من نتاج «قانون اللّزمة» الصادر في العام ١٩٣٢. ويتعلق كل من «الطابو» و«اللزمة» بتحويل مشروط لملكية أراضي الدولة إلى الأفراد، ويبقى حق الملكية النهائية محفوظ نظرياً للدولة، إذ تعود الأرض إليها إذا لم تستعمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل في حالة «الطابو»، ولمدة أربع سنوات على الأقل في حالة «اللزمة». وعلى العموم، فإنّ الحيازة كانت قابلة، في الحالتين، للتوريث، وقابلة كذلك للبيع لأفراد آخرين، وبلا شروط في حالة «الطابو»، وشرط موافقة الحكومة في حالة «اللزمة». وبهذا، فإنّ هذه الحيازات لم تكن تختلف كثيراً، من الناحية العملية، عن الملكية الخاصة، وقد ثبت هذا الوضع نتيجة عدم ممارسة الحكومة أبداً حقّها النظري في استعادة الأرض.

وكان معظم الملاّكين من الملاكين الصغار جداً، وهو ما يمكن استنتاجه من حقيقة أن ٧٢,٩ بالمئة من كل أصحاب الأراضي كانوا يملكون أقل من ٥٠ دونماً للواحد منهم، و٦,٢ بالمئة فقط من مجموع المساحة. وطبعاً، كانت أربعة أخماس العائلات العراقية لا تملك أية أرض على الاطلاق. وفي الوقت نفسه، فإن أقلّ من ١ بالمئة من الحائزين على الأرض والملاّك كانوا يسيطرون على ٥٥,١ بالمئة من كل الأراضي ذات الملكية الخاصة.

وكان صغار الملاكين موجودين في معظمهم في مناطق كانت تزرع زراعة مكثفة منذ زمن طويل، مثل اقليم الدواليب المائية (النواعير، أو «الكرد»، وتلفظ «شرد» في اللهجة العراقية ـ المترجم) في الجزء الأعلى من الفرات الأوسط حول بلدات هيت وحديثة وعنة، ووادي الخالص وديالى الأدنى حيث لا يزال يُوجد بعض أقنية الري القديمة، والقطاعات الخصبة بين كركوك وأربيل والموصل التي كانت على اتصال بطريق البريد القديمة المحروسة المتجهة إلى استامبول، ومنطقة أبو الخصيب، موقع حدائق البصرة الشهيرة التي تحدّث عنها التاريخ العربي، وأخيراً أقاليم شط الهندية وشط الشامية عند الفرات الأوسط التي كانت ـ خلافاً للجزء الجنوبي من دجلة ـ مأهولة بكثافة نتيجة لواقع أنه كان يمكن دوماً توزيع مياه الفرات بسهولة أكثر من توزيع مياه دجلة بسبب انحدار مستويات الأرض.

وكانت ظاهرة الملاّك الصغير جداً ناجمة عن التأثير المباشر لقانون الإرث الإسلامي الذي أدّى عرَضاً، وبتشتيته المتكرر للملكيات الكبيرة، إلى العمل الدائم على الأضعاف

(٣) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٤٤.

السياسي للطبقة «الأرستقراطية» في تاريخ العراق[٤]. ولم يكن تحويل بعض العائلات عقاراتها الى أوقاف لصالح ذريتها، مع المحافظة على وحدة العقار، يساهم بالضرورة في قوة هذه العائلات الاقتصادية نظراً لأن العائدات كانت تبقى موضوعاً لعمليات التقسيم حسب القانون.

وكقاعدة عامة، فقد كان كبار الملاكين يسيطرون في المناطق التي وضعت قيد الحراثة والزراعة حديثاً عبر إدخال المضخّات إليها وبناء السدود والخزانات بقربها، وحيث كان النفوذ العشائري، في الوقت نفسه، لا يزال، قوياً، كما في منطقة سنجار أو أقاليم شط الغراف أو شط الحلة.

وكان تمركز الملكية في حده الأقصى في الكوت. وكما يتضح من الجدول (٥ ـ ٢) فقد كان هنالك، في العام ١٩٥٨، ٢٢ شخصاً في حيازتهم ٨٢ بالمئة من كل أراضي «الطابو» في هذا اللواء و٤٩ شخصاً في حيازتهم ٧٣ بالمئة من كل أراضي «اللزمة». وأكثر من ذلك، لم يكن نادراً أن تكون للشخص نفسه أراض في «الطابو» و«اللزمة» في آنٍ معاً.

وكان لبعض الملاكين عقارات هائلة المساحة، وعلى سبيل المثال، فقد كان أحمد عجيل الياور، الشيخ الأعلى لشمَّر، يملك ٢٥٩٥٠٩ دونمات، وكان محمد الحبيب الأمير، الشيخ الأعلى لربيعة، يملك ٢٠٦٤٧٣ دونماً، وبلاسم محمد الياسين، أحد مشايخ المياح، يملك ١٩٩٨٢٦ دونماً. وهذا إشارة إلى أمثلة قليلة فحسب. أما من أجل الآخرين من كبار الملاكين فراجع الجدول (٤ ـ ٢).

ولم تكن أكبر العقارات أغناها بالضرورة. فسعر الأرض يختلف ـ طبعاً ـ بحسب موقعها والعوامل المناخيّة وخصوبة التربة وظروف أخرى. وبشكل عام، فإن حقلاً مروياً كان يساوي أكثر بكثير من حقل موجود في منطقة الأمطار ويعتمد عليها. وكان معدل ثمن دونم الأرض الجيدة المروية بالأمطار يساوي حوالى دينارين في العام ١٩٥٨ أما دونم الأرض المروية بالسّقاية فيساوي حوالى ١٠ دنانير. وعلى العموم، فقد كانت الأراضي الجيدة بشكل استثنائي أغلى من ذلك بكثير، وفي العام ١٩٥٧ باع عبد الهادي الچلبي، وكان أغنى تجار بغداد، قطعة صغيرة من أراضيه، هي اللطيفية الكثيفة التطوير ـ التي كانت خلال الثلاثينات والأربعينات بيد شركة «أندرو واير آند كومباني» البريطانية ـ بخمسين ديناراً للدونم[٥].

---

(٤) في المناطق العشائرية كانت عادات الإرث وتقاليده تختلف بعض الشيء عن القانون الرسمي المعترف به في أن تأثيرها أقل بشأن المساواة في الحصص. وعلى سبيل المثال، فعندما توفي في العام ١٩٥٢ شعلان السلمان الظاهر، رئيس الخزاعل، ذهب ثلث أراضيه، بموافقة العائلة، إلى خليفته في زعامة العشيرة علي الشعلان، ابنه الثالث ولادة، ووزعت بقية الأراضي على بقية الورثة حسب القانون. حديث جرى مع علي الشعلان في شباط/فبراير ١٩٦٢.

(٥) حديث مع أحد أفراد عائلة الچلبي في ٣ آذار/مارس ١٩٧١.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
توزع حيازات الأراضي في لواء الكوت عام ١٩٥٨

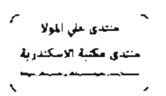
مجموع أراضي «الملك»	٨٦ دونماً
مجموع أراضي «الطابو»	٧٤٦٤٧٧ دونماً، منها ٦١٨٩٧٣ دونماً مزروعة
مجموع أراضي «اللزمة»	١٧٧٠٨٩٧ دونماً، منها ١٦١٢١٥٣ دونماً مزروعة

مساحات الحيازات	مجموع مساحة حيازات الأراضي بالدونم	عدد أصحاب الحيازات
أراضي «الطابو»		
بين ٢٠٠٠١ و٧٠٠٠٠ دونم	٤٧٩٨٠٠	١١
بين ١٠٠٠١ و٢٠٠٠٠ دونم	١١٤٩٠٠	٧
بين ٣٠٠٠ و١٠٠٠٠ دونم	٢٢٤٤٥	٤
المجموع	٦١٧١٤٥(أ)	٢٢
أراضي «اللزمة»		
بين ٨٠٠٠٠ و٢٠٠٠٠٠ دونم	٧١٦٣٣٣	٥
بين ٢٠٠٠١ و٧٠٠٠٠ دونم	١٩٣٧٢٣	٨
بين ١٠٠٠١ و٢٠٠٠٠ دونم	٢٣٩٨٦٧	١٧
بين ٦٠٠٠ و١٠٠٠٠ دونم	١٤٢٣٤٣	١٩
المجموع	١٢٩٢٢٦٦(ب)	٤٩

(أ) تساوي ٨٢٪ من كل أراضي «الطابو».
(ب) تساوي ٧٣٪ من كل أراضي «اللزمة».
المصدر: رسالة غير منشورة، رقم ١١٠١ بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ موجهة من مكي جميل، المدير العام لتسوية الأراضي، إلى وزير العدل.

وهكذا فإن الأراضي التي كان يملكها عشية ثورة تموز (يوليو)[٦] والتي كانت مساحتها ١٠٤١٥٨ دونماً، كانت ربما تساوي في قيمتها أكثر من الـ ٢٥٩٥٠٩ دونمات التي كان يملكها الشيخ الأعلى لشمَّر.

(٦) انظر الجدول (٤ ـ ٢).



ويحتوي الجدول ٥ ـ ٣ على أسماء العائلات التي كانت تملك في السنة الأخيرة من العهد الملكي أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم، والتي كانت تشكل عملياً النواة الحية لملاك الأراضي العراقيين. وكان عدد هذه العائلات ٤٩ عائلة تملك في ما بينها مجتمعة ٥٤٥٧٣٥٤ دونماً[٧] أو ١٦,٨ بالمئة من كل الحيازات الخاصة للأراضي الزراعية. وكانت ٢٢ عائلة من هذه العائلات تنتمي إلى نظام المشيخة العشائرية، و١٢ منها إلى شريحة «السادة»، أي الذين يدّعون تحدرهم من سلالة الرسول، و١١ الى طبقة التجار، وكانت هذه المجموعات من العائلات تملك، على التوالي، ٥١ بالمئة و٣١ بالمئة و١٢,٣ بالمئة من إجمالي المساحة المذكورة. ومن أجل خصائص أخرى لتكوين هذه العائلات والعائلات الأربع الأخرى راجع الجدول ٥ ـ ٤.

ومن الواضح أن ملاّك الأراضي الرئيسيين في العراق لم يكونوا يمثلون كلاً متجانساً. صحيح أن علاقتهم بالأرض كانت توحّد في ما بينهم، وأن هذا خلق ـ بلا شك ـ تشابهاً معيناً، إن لم يكن تماثلاً، في المصالح والأهداف في ما بينهم. ولكنهم لم يكونوا متشابهين في أصول مواقعهم الطبقية، وفي مكانتهم الاجتماعية، وفي قوتهم، وفي عقليتهم، وفي قيمهم، وفي وظائفهم الاجتماعية. وهذا أمر ليس قليل الشأن. وسنلقي بعض الضوء على هذه المسألة في الصفحات التالية.

http://alexandra.ahlamontada.com/forum

(٧) يجب الملاحظة، على العموم، أن الجدول ٥ ـ ٣ لا يشمل عائلة الخير الله، التي كانت تقدم زعماء عشيرة الشويلات نظراً لأن ملكيتها لعقاراتها في لواء المنتفق لم تكن قد سويت قانونياً في العام ١٩٥٨. وإضافة إلى هذا، فإن الجدول لا يشمل الأراضي التي يملكها آل السعدون في هذا اللواء للسبب نفسه.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

العائلات الرئيسية المالكة للأراضي في العراق عام ١٩٥٨

أو العائلات التي تملك أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم[أ]

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة[ب]	الطائفة والأصل الاثني	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
جاف بيكزاده	رؤساء عشائر و«سادة»[ج]، نواب	جاف	سنة أكراد	٥٣٩٣٣٣[د]	السليمانية وديالى وكركوك
الأمير[هـ]	مشايخ عشائر، وزير واحد، وعين واحد، ارتبطوا بالزواج مع ولي العهد عبد الاله.	ربيعة	شيعة عرب	٤٤٢٠٦٦	الكوت
الياور	مشايخ عشائر، نائب واحد.	شمّر	سنة عرب	٣٤٦ ٧٤٧	الموصل
الياسين	مشايخ عشائر، نائب واحد.	مياح[و]	شيعة عرب	٣٤٤١٦٨	الكوت
الفرحان[ز]	مشايخ عشائر، نائب واحد	شمّر	سنة عرب	٣١٠٣١٤	الموصل وبغداد والدليم
القصاب	مشايخ عشائر.	الـسراي[ح]	شيعة عرب	٢٦١٩٢٤	الكوت
السعدون	مشايخ عشائر سابقون[ج] و«سادة»، رئيس وزراء واحد، نواب وأعيان، ارتبطوا بالزواج مع رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي.	ـ	سنّة عرب	٢١٩٧٦٥[ط]	الكوت والبصرة والحلّة والموصل
السيد رستم السيد محمد كاكاي	«سادة» من طائفة الكاكائي الدينية	ـ	كاكائي أكراد	١٩١٠٣٩	كركوك

تابع الجدول رقم (٥ - ٣)

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة[ب]	الطائفة والأصل الاثني	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
الجريان[ي]	مشايخ عشائر، نواب، ارتبطوا بالزواج مع رئيس الوزراء السابق صالح جبر	البو سلطان، فرع من الزبيد	شيعة عرب	١٨٣٧٢٢	الحلة والكوت
العائلة المالكة	«سادة».	–	سنة عرب	١٧٧٠٠٠	بغداد والكوت
الطالباني	مشايخ الطريقة القادرية الباطنية، نواب	أقارب زنكنة	سنة أكراد	١٣٧١٦٣	كركوك وديالى
سهيل النجم	مشايخ عشائر، نائب واحد	بنو تميم	شيعة عرب	١٢٥٥٠٢	بغداد وديالى
أبو طبيخ	«سادة» عشائريون، نائب واحد وعين واحد	–	شيعة عرب	١٢٤٤٩٦	الديوانية
آل (مگوطر)	سادة عشائريون، نواب	–	شيعة عرب	١١٧٨٣٩	الديوانية
الجلبي	تجار، وزراء، نواب	–	شيعة عرب	١٠٨٨١٠	بغداد وديالى
الخضيري	تجار، أصحاب سفن بخارية نهرية، نواب، موظفون كبار	–	سنة عرب	١٠٠١٥٩	الكوت وبغداد وديالى
آل جميل	«سادة» وعلماء دين[ك]، وزير واحد، عين واحد، نواب	–	سنة عرب	٩٢١٦٦	ديالى وبغداد
خضير	مشايخ عشائر.	جحيش	سنة عرب	٨٤٥٩٢	الموصل وبغداد

تابع الجدول رقم (٥ - ٣)

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة[ب]	الطائفة والأصل الاثني	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
بابان	حكام سابقون للسليمانية، رئيس وزراء واحد، وزراء، نواب	—	سنة أكراد مستعربون	٨١٣٥٣	كركوك وديالى والحلة
الحفيد البرزنجي	«سادة» ومشايخ طريقة القادرية الباطنية، وزير واحد	—	سنة أكراد	٧١٧١٦	السليمانية
الصكب	مشايخ عشائر، نائب واحد	السعيد، فرع من البوسلطان	شيعة عرب	٧٠٢٩٦	الديوانية
الشلال	مشايخ عشائر، نائب واحد	شمَّر	سنة عرب	٦٢٣٦٣	الموصل وبغداد
الدامرجي	تجار، نائب واحد	—	شيعة عرب	٦١٠٦٨	ديالى
الجادر	تجار، نائب واحد	—	سنة أكراد مستعربون	٥٩٣٤٠	الموصل وبغداد
المرجان	مقاولون، أصحاب مطاحن وملاك عقارات، رئيس وزراء سابق وعين واحد.		شيعة عرب	٥٨٧٦٤	الحلة والديوانية
عطية، الغضبان	مشايخ عشائر، نواب	الحميدات	شيعة عرب	٥٦٤٤٧	الديوانية
الخيزران	مشايخ عشائر، نائب واحد	عزة	سنة عرب	٥٥٧٢٧	ديالى

تابع الجدول رقم (٥ - ٣)

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة(ب)	الطائفة والأصل الاثني	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
الدهوي	تجار، نائب واحد	–	شيعة عرب	٥٤٨٣٩	ديالى وبغداد والكوت
الباچه چي	تجار أصلاً، وزراء، رئيسا وزراء، نواب	–	سنة عرب	٥٤٥٨٨	بغداد
شمدين أغا	زعماء شبه عشائريين، نواب، وزير واحد	سليفاني	سنة أكراد	٥٣٠٤٠	الموصل
صابونجي	تجار، نواب	–	سنة عرب	٥٢٩٤٥	الموصل
أحمد باشا	زعماء عشائريون، نواب	دزاعي	سنة أكراد	٥٢٣٥٠	أربيل
الشهد	مشايخ عشائر، نائب واحد	بدير	شيعة عرب	٤٩٥٦٠	الديوانية
ناصر ميرزا	مشايخ يزيديون	–	يزيديون أكراد	٤٧٣٥٨	الموصل
الشعلان السلمان	مشايخ عشائر، نواب	خزاعل	شيعة عرب	٤٦٩٥٩	الديوانية
غلام رضا خان	«سادة»، عائلة حاكم بشت إي كوه الفارسية السابق	ينتمون إلى ربيعة	شيعة عرب	٤٣٧٤١	العمارة
دانييل (ساسون)	ملتزمو جباية ضرائب في الأصل، نواب	–	يهود	٤٣٤٩٠	الحلة والديوانية
الزريجي	مشايخ عشائر.	ربيعة	شيعة عرب	٤٢٨٠٦	الكوت والمنتفق

تابع الجدول رقم (٥ - ٣)

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة(ب)	الطائفة والأصل الاثني	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
أحمدي خانقة	«سادة» ومشايخ للطريقة النقشبندية الباطنية، نائب واحد	ـ	سنة أكراد	٤٢٣٥١	كركوك
كشمولة	تجار أغنام، موظفون، حكام فعليون لحي منقوشة في الموصل، نائب واحد	ـ	سنة عرب	٤٢١٧٨	الموصل
ميران بن قادر	زعماء عشائريون، نواب	مير محملي، فرع من خوشناو	سنة أكراد	٤١٥٨٤	أربيل
آل عبد العباس	مشايخ عشائر، نائب واحد	بنو زريج	شيعة عرب	٤٠٥٥٥	الديوانية
آل هيمص	مشايخ عشائر، نائب واحد	البوسلطان	شيعة عرب	٤٠٤٣٩	الحلة
حديد	تجار، وزير واحد، نواب	ـ	سنة عرب	٣٩٩٦٦	الموصل
أغوات	تجار أغنام وقمح، الحكام الفعليون لحي باب البيض في الموصل، نائب واحد	ـ	سنة عرب	٣٩٥٠٩	الموصل
آل حسن	مشايخ عشائر، نائب واحد	بنو زريج	شيعة عرب	٣٨٧٤٥	الديوانية
السيد عبد العزيز عبد الحسن	«سادة» عشائريون	ـ	شيعة عرب	٣٧٨٢١	الديوانية

تابع الجدول رقم (٥ - ٣)

اسم العائلة	الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض	العشيرة(ب)	الطائفة والأصل الاثني	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
البرّاك	مشايخ عشائر، وزراء، نواب	البوسلطان	شيعة عرب	٣٥٢٩٩	الحلة
الشرفاء	«سادة» عشائريون	–	شيعة عرب	٣٣٣٥٢	الحلة
المجموع				٥٤٥٧٣٥٤	

(أ) باستثناء عائلات من كبار الملاك في لواء المنتفق، وعلى رأسها آل خير الله والسعدون، اللتان تملكان في ما بينهما أكثر من ٣٠٠٠٠٠ دونم. الدونم يساوي: ٠,٦١٨ آكر (أو حوالى ٢٥٠٠ متر مربع).

(ب) حول المواقع الجغرافية للعشائر انظر الخريطة رقم (٣).

(ج) الذين يدّعون التحدر من سلالة الرسول.

(د) الكثير من أراضيهم كان من الأراضي المروية بالأمطار (بعل) وهي ليست بغنى الأراضي المروية اصطناعياً كأراضي الأمير، مثلاً، في الجنوب.

(هـ) كان رأس العائلة والد زوجة ولي العهد عبد الإله.

(و) المياح جزء من عشيرة ربيعة، وكذلك السراي.

(ز) الفرحان هم أبناء عم الياور.

(ح) السعدون كانوا في القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته زعماء تحالف المنتفق.

(ط) لا يشمل حيازاتهم الكبيرة جداً في لواء المنتفق.

(ي) كان رأس العائلة والد زوجة رئيس الوزراء السابق صالح جبر.

(ك) الضالعون في علوم الدين.

(ل) تساوي ١٦,٨٪ من مجموع الحيازات الخاصة من الأراضي الزراعية.

المصدر: أرقام تمّ الحصول عليها من سجلات وزارة الإصلاح الزراعي، شباط/فبراير ١٩٦٤.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)
إجمال الجدول ٥ ـ ٣

	عدد العائلات	٪	المساحة المملوكة بالدونم[أ]	٪
الطبقة أو الشريحة بغضّ النظر عن ملكية الأرض				
«السادة»[ب]	١٢	٢٤,٥	١٦٩٠٦١٩	٣١,٠
«سادة» ملكيون	١		١٧٧٠٠٠	
«سادة» و«علماء»[ج]	١		٩٢١٦٦	
«سادة» ومشايخ طرق باطنية	٢		١١٤٠٦٧	
«سادة» عشائريون	٦		١٠٧٢٦٠٦	
«سادة» آخرون	٢		٢٣٤٧٨٠	
مشايخ دينيون ليسوا «سادة»	٢	٤,١	١٨٤٥٢١	٣,٤
مشايخ طرق باطنية	١		١٣٧١٦٣	
مشايخ دينيون	١		٤٧٣٥٨	
مشايخ عشائر غير «سادة»	٢٢	١٤٤,٩	٢٧٨٥٢٠٥	٥١,٠
تجار	١١	١٢٢,٤	٦٧٢١٦٦	١٢,٣
آخرون	٢[د]	٤,١	١٢٤٨٤٣	٢,٣
المجموع	٤٩	١٠٠,٠	٥٤٥٧٣٥٤	١٠٠,٠
العائلات الرئيسية المالكة للأراضي وعلاقتها بالدولة				
العائلة المالكة	١	٢,١	١٧٧٠٠٠	٣,٢
عائلة مرتبطة بالزواج بالعائلة الملكية (الأمير)	١	٢,١	٤٤٢٠٦٦	٨,١
عائلات قدمت رؤساء للوزارات	٤	٨,١	٤١٤٤٧٠	٧,٦
عائلة مرتبطة بالزواج برئيس للوزراء	١	٢,١	١٨٣٧٢٢	٣,٤
عائلات قدمت وزراء غير رؤساء الوزارات	٦	١٢,٢	٤٠٠٩٩٧	٧,٤
عائلة قدمت مسؤولين حكوميين دون مرتبة وزير	١	٢,١	١٠٠١٥٩	١,٨
عائلات لم تقدم سوى نواب أو أعيان	٢٧	٥٥,١	٢٩٩٦٣٠٧	٥٤,٩
عائلات أخرى	٨	١٦,٢	٧٤٢٦٣٣	١٣,٦
المجموع	٤٩	١٠٠,٠	٥٤٥٧٣٥٤	١٠٠,٠
الطائفة والأصل الاثني للعائلات				
شيعة عرب	٢٣	٤٦,٩	٢٤١٩٢١٨	٤٤,٣
سنة عرب	١٤	٢٨,٦	١٦٧٨٠١٩	٣٠,٨
سنة أكراد	٩	١٨,٢	١٠٧٨٢٣٠	١٩,٧

	عدد العائلات	٪	المساحة المملوكة بالدونم(أ)	٪
كاكاي أكراد	١	٢,١	١٩١٠٣٩	٣,٥
يزيديون أكراد	١	٢,١	٤٧٣٥٨	٠,٩
يهود	١	٢,١	٤٣٤٩٠	٠,٨
المجموع	٤٩	١٠٠,٠	٥٤٥٧٣٥٤	١٠٠,٠

(أ) الدونم يساوي: ٠,٦١٨ آكر (أو حوالى ٢٥٠٠ متر مربع).

(ب) الذين يدّعون التحدر من سلالة الرسول.

(جـ) الضالعون في علوم الدين.

(د) عائلة واحدة ملتزمة جباية الضرائب وعائلة واحدة من الحكام السابقين لإمارة شبه مستقلة.

الفصل السادس

المشايخ والأغوات والفلاحون

المشايخ العشائريون العرب والبكوات والأغوات الأكراد[1]، الذين شكلوا خلال العهد الملكي الشريحة الأهم من طبقة ملاك الأراضي، الذين سيطروا حتى العام ١٩٥٨ على العدد الأكبر من فلاحي العراق، كانوا تاريخياً من نتاج الحياة التي تميزت بالغزوات المتكررة وبالتغيير السريع نسبياً التي اتسمت بها سهول دجلة والفرات والحزام الجبلي الكردي في القرن التاسع عشر وما قبله. وفي تلك الأيام كان وضع الوجود العشائري يشدد على الشجاعة والجرأة في اتخاذ القراروالحركة. ومن هنا تنبع أصول البكوات والأغوات والمشايخ[2] كمجموعة محاربة، وينبع ميلهم إلى البروز من بين العشائر الأكثر ترحالاً أو، وبتحديد أكثر، من بين رحّل الجبال في كردستان، والرحّل من «أهل الإبل» في العراق العربي. ومن الطبيعي ألاّ يكون تطور شريحة المشايخ قد تبع أي نمط متسق على الاطلاق. وفي بعض الأحيان كانت سلطة هؤلاء تتمثل في البداية بسيطرة عشيرة واحدة من رحّل الإبل، ليست هي نفسها أكثر من امتداد لجماعة عائلية واحدة، على الكثير من العشائر شبه الزراعية أو عشائر الأهوار أو عشائر رعاة الأغنام، أو بسيطرة رحّل العشائر الجبلية على المزارعين غير العشائريين. وكانت هذه السيطرة تأخذ لنفسها شكل السيطرة الطبقية أكثر فأكثر نتيجة لثلاثة عوامل: أولها الازدراء الذي كان يشعر به أهل الإبل تجاه العشائر الأخرى أو الذي كان يشعر به الرحّل الجبليون تجاه الفلاحين غير العشائريين واحتقار التزاوج معهم. وثانيها تحويل العثمانيين للكثير من المشايخ والبكوات والأغوات المسيطرين عن مواقعهم الأصلية كزعماء يأخذون الضرائب أو وكلاء

---

(١) كان زعماء العشائر الكردية يحملون لقب «أغا» أو «بيك». وعلى سبيل المثال، فإن زعيمي البشدر والهماوند، وهما من أقوى العشائر الكردية، كانا يحملان لقب «أغا»، في حين أن أعضاء العائلة المسيطرة في عشيرة «جاف» الهامة كانوا يستخدمون لقب «بيك». ولا بد من ملاحظة أن هذا اللقب الأخير كان يوحي أحياناً بأن لحامله منزلة أعلى أو أنه بسبيل عائلة أعرق أو أهم من عائلة «الأغا».

(٢) تعبير «مشايخ» سوف يستعمل في هذا الفصل كنعت لرؤساء العشائر العربية والكردية على حد سواء.

لهؤلاء الـزعماء إلى جباة ضرائب. أمّا العـامل الثـالث والأخير فهـو تحولهم إلى مـلاك أراضٍ عاديين بعد ادخال «الطابو» في القرن التاسع عشر و«اللزمة» في القـرن العشرين بما فيهـما من نـظام للملكية شبـه الخاصـة. وفي حالات أخـرى لم تكن زعامـة المشيخة تتحقق عن طـريق عشيرة غريبة أخرى بـل تولـد في القبيلة نفسها، وكـانت مكانـة الشيخ أو السيـد العشائـري الكردي ترتبط في الأصل بوظيفة حماية العشيرة وكـانت تفترض وجـود الصفات الـطبيعية التي تتطلبها هذه الوظيفة. وبكلمات أخرى، فـإنّ زعامـة المشيخة كـانت زعامـة عسكريـة متميزة بوضوح ومتوارثة بشكل متزايد، ولكنها كانت في مراحلها الأولى أبوية في جوهرها وليس فيهـا إلاّ القليل من صفات الموقع الطبقي، وهي لم تأخذ شكلها الـطبقي هذا إلاّ عنـدما أصبحت العشيرة، التي كانت تعيش حـرة قبلاً، أكـثر ارتباطـاً بالأرض. وازداد المـظهر الـطبقي لموقـع المشيخة صلابة في تمايزه مع ظهـور المقاطعـات الكبيرة، ومـع تأجـير أو تسجيل الأتـراك لهذه المقاطعات، أو لقرى بكاملها، باسم رئيس أو زعيم العشيرة. وتبلور هذا المـظهر أكـثر فأكـثر مع توقف الغزوات العشائرية وتنامي التجارة الزراعية واغتراب قرى أكثر واقطاعـات متزايـدة الاتساع معطاة «بـاللزمة» للبكـوات والأغوات والمشايخ. ولكن، لا بـد هنا من النـزول إلى مستوى التفاصيل.

* * *

بالرغم من أن الشيخ الحديث لا يحمل إلا القليل من أوجه التشابـه مع شيـوخ القرون الأبكر، فقد كان في الجوهر من نتاج تقدم سلطة الرحّل المقترن بشكل لا ينفصل عن الانهيار التدريجي للري المنظم منذ القرن العاشر وما بعد، وعن تزايد ضعف المدن، وخصـوصـاً بعـد زوال الخلافة العباسية ونهب المغول (التتر) لبغداد وسلبها في العام ١٢٥٨.

وبفضـل تراجـع النفوذ المـديني ـ وهي ظـاهـرة استمـرت طـويـلاً نتيجـة لسلسلة من الغزوات التي جاءت من وسط آسيا ثم نتيجة للحروب العثمانية ـ الفارسية بعد الفتح العثماني في القرن السادس عشر ـ وتحـوّل مسارات الأنهر، وامتـلاء الأقنية القـديمة بـالطمي، واهمـال الصرف، وانتشـار الملوحة، صـار هناك نمط ثـلاثي الأوجه للحيـاة يميّـز المنـاطق السهليـة في العراق. وكانت المناطق الصغيرة لـلاستيطان الـدائم، والمدن النهـرية والبلدات ذات المـزارع وبساتين النخيل المحيطة بها، تقود فجـأة إلى عامـل المجتمع الـوسيط الأكبر، شبـه المستوطن وغير المستقر، للشيخ النهري ورجال عشيرتـه. وكان عـالم الصحراء القلق، والبـدوي تمامـاً، يضغط على هاتين المنطقتين كلتيهما. وفي الشمال الشرقي، في جبال كردستان ووديـانها، حيث كانت الزراعة تعتمد على مياه الأمـطار الضئيلة وغير المنـتظمة وليس عـلى الري كـما في وادي دجلة ووادي الفـرات، وحيث كان القلق هـو السائـد أيضـاً، ظهـر النمط نفسـه من تـوزع المناطق إلى مناطق استيطان دائم وشبه استيطان وبداوة، حيث كـان الضغط ينطلق من رحّـل الجبال.

وكان الطابع المميز لهـذا النمط ـ وخصوصـاً في السهول ـ هـو طابـع عدم الاستقـرار. وكان من الصعب على عشيرة ما أن تبقى في مكان واحد مدة طويلة من الـزمن. وكان تكـرّر

الغزوات والغزوات المضادة أحد الأسباب في ذلك. ومن حين إلى آخر كانت تحصل تفجرات مفاجئة للطاقة البدوية المنطلقة من داخل الصحراء تحرك كل العشائر آخذة إياها في طريقها. مما يؤدي إلى توزع عشائري جديد في وديان الأنهار. ثم كان هنالك تحول مسارات الأنهر التائهة، إذ كان جفاف أحد فروع النهر، مثلاً، يؤدي إلى اقتلاع وتفتيت وتشريد عشائر بكاملها.

وأدت هذه الحالة السائدة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، إلى التشكل الإثني (العرقي) العشائري الذي تحدد الخريطة المرفقة معالمه بشكل تقريبي[٣] (الخريطة ٢).

وكما يتضح من الخريطة فإن مناطق الحياة المستوطنة والزراعة الكثيفة كانت تقتصر على اقليم الدواليب المائية (الكرد) على الفرات حول بلدات هيت وحديثة وعنة ووادي الخالص وديالى الأدنى وشط الحلة[٤] والأراضي الخصبة الممتدة بين كركوك وأربيل والموصل والمجاورة لطريق البريد المحمية إلى استامبول، وأخيراً شاطىء شط العرب في منطقة البصرة. وإلى هذه المناطق وحدها امتدت، وليس بشكل متواصل دوماً، السلطة الحقيقية للحكام الموجودين في المدن الرئيسية، أي الباشوات المماليك في بغداد «ومتسلميهم»[٥] في البصرة وكركوك، وعائلة الجليلي في الموصل التي كان ولاؤها الرسمي هو للباب العالي العثماني. وكانت كل المناطق الأخرى حكراً للعشائر المستقلة ذاتياً إلى حد كبير أو للسلطة القائمة على العشائرية. وفي الجبال الكردية، إلى الشرق من طريق البريد، كان البابانيون المتمركزون في السليمانية يحكمون المناطق الواقعة بين ديالى والزاب الصغير أو الأدنى[٦]، وكان السورانيون يحكمون المناطق الواقعة بين الزاب الصغير والزاب الكبير أو الأعلى[٧]، وكان البهدنانيون يحكمون الجبال إلى الشمال والشمال الشرقي من الموصل[٨]. وفي السهول العربية كان نفوذ بني لام يمتد

---

(٣) إذا لم يذكر ما يخالف ذلك فإن هذا التوزيع يستند إلى:
Carsten Niebuhr, *La Description de L'Arabie* (Amsterdam, 1774), PP. 276-277 and 334-338; J. B. Louis Jacques Rousseau, *Description du Pachalik de Baghdād* (Paris, 1809), PP. 113-114; S. H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925), *Passim;* Sālih Haidar, "Land Problems of Iraq," Ph. D. Dissertation, University of London, 1942, PP. 70-72; and Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf* (1944), P. 261.

(٤) في حوالى سنة ١٨٠٠ كان الفرات الأوسط الرئيسي هو شط الحلة وليس شط الهندية كما أصبح بعد سنة ١٨٨٠.

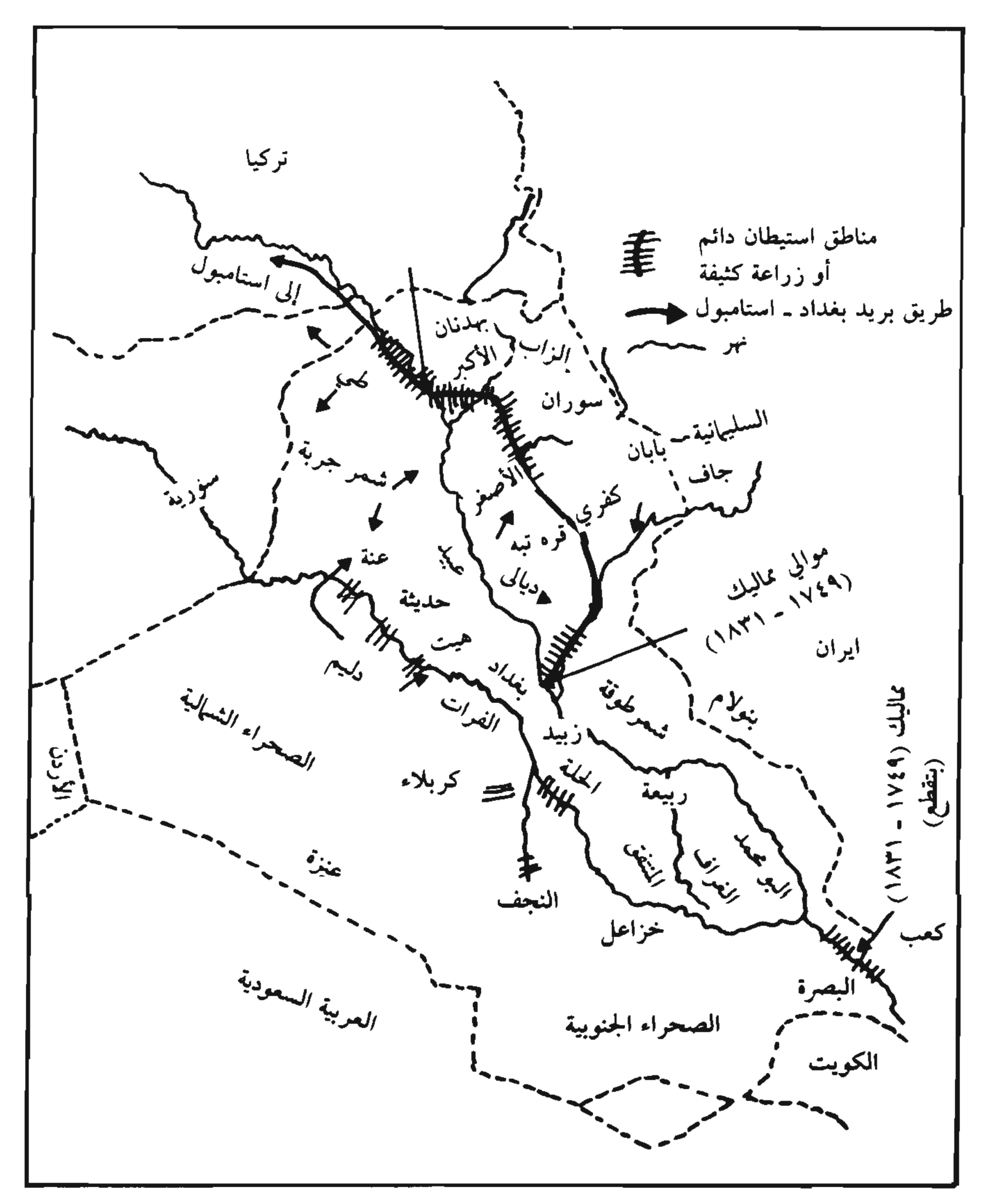
(٥) نوّاب حكام.

(٦) من أجل تحديد أكثر دقة لحدود إمارتهم انظر:
C. J. Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs* (London, 1957), PP. 53-54.

(٧) أفل نجم السورانيين مؤقتاً في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ولكنهم استعادوا نفوذهم بعد ١٨١٠.

(٨) Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs,* P. 9.

الخريطة رقم (٢)
صورة للاتحادات والإمارات العشائرية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر



من القرنة إلى الضفة الشرقية لنهر ديالى[٩]، وكانت مضارب خيام شمّر طوقة تقوم على دجلة جنوب بغداد، بينما كانت الخزاعل تسيطر على الفرات الأوسط[١٠] والمنتفق والغراف والفرات

(٩) عباس العزاوي، «عشائر العراق»، (بغداد، ١٩٥٥)، الجزء الثالث، ص ٢١١.

(١٠) من أجل تحديد أدق لمنطقتهم انظر: =

الأدنى[11]، واحتلت الزبيد الضفة اليمنى لدجلة إلى الجنوب من ديالى والضفة اليسرى للفرات شمال الحلة وجنوبها[12]، وتراوحت الدليم بين جانبي القسم الأعلى من الفرات الأوسط[13]، وكانت العبيد في القسم الأعلى من الدجلة الأوسط[14]، وسكنت طي إلى الشمال من الموصل، وتجولت شمّر جربة حول هذه المدينة وفي الجزيرة[15].

* * *

ما هي السمات الرئيسية التي كانت لهذه الأحلاف العشائرية في البداية، لا بد من الإشارة إلى أن الروابط بين عناصرها المكونة كانت ضعيفة، وأن الاحساس بالتحالف لم يكن ثابتاً. وعلى سبيل المثال، فإن المنتفق، التي كانت احدى أقوى التجمعات العشائرية شبه المستوطنة، كانت تتألف من ثلاثة أقسام ـ هي: بنو مالك والأجود وبنو سعيد ـ ولم تكن هذه الأقسام عشائر بل كانت مجموعات عشائرية، وكانت، هي نفسها، تحتوي على أحلاف أصغر، مثل بني خَيكان والمجرَّح ضمن مجموعة بني مالك العشائرية[16]. وتشير النزاعات التي لم تهدأ أبداً بين هذين التحالفين[17] إلى مدى الهشاشة الذي كانت عليه وحدة المنتفق. وكذلك فقد كانت هنالك مواجهات دموية مماثلة بين أطراف مجموعة بني لام العشائرية، غير المستقرة هي أيضاً[18]. وكانت الخلافات الداخلية تمزق أيضاً عشيرة طي[19]. وكانت الأجنحة الكبرى داخل شمَّر تتجمع معاً تحت اسم الصايح[20]، وكانت بشكل عام على نزاع مع جربة المسيطرة[21]. وكانت عشيرتا مير يوسفي ومير محملي، من روافد البابانيين، تغزو إحداهما الأخرى تكراراً[22]، وكان سبب انقسامات هذه الإمارة، البالغة هذا الحد من التفشي، هو أن أحد أكبر زعمائها نُحي عن مركزه لا أقل من خمس مرات خلال الفترة بين ١٧٨٩ و١٨١٣[23].

= Great Britain, *Reports of Administration for 1918 of Division and Districts of the Occupied Territories of Mesopotamia* (1919), I. 72.

(١١) Great Britain, Arab Bureau, Basrah. *The Muntafiq* (1917), P. 1.

(١٢) Great Britain, Arab Bureau, Baghdād, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyat* (Calculta, 1919), P. 263.

(١٣) المصدر السابق، ص ٥٨.

(١٤) المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(١٥) المصدر السابق، ص ١٩٤.

(١٦) Arab Bureau, *The Muntafiq*, PP. 1-2.

(١٧) المصدر السابق، ص ٦٤.

(١٨) عباس العزاوي، «تاريخ العراق بين احتلالين»، الجزء الخامس، ص ١٩٦.

(١٩) Niebuhr, *La Description de l'Arabie*, P. 3.

(٢٠) معناها الحرفي: من يزاول الصراخ.

(٢١) Arab Bureau, *Arab Tribes of Baghdād Wilāyat*, P. 194.

(٢٢) C. J. Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh* (London, 1836), I, 101.

(٢٣) Edmonds, **Kurds, Turks, and Arabs**, P. 52.

ولم تكن التحالفات تتناغم وتتجانس في ما بينها إلا تحت تأثير تهديد خارجي أو عندما تتراءى في الأفق ملامح غزوة مشتركة. وفي هذا ما يشير إلى طبيعتها الأساسية ووظيفتها، فقد كانت هذه التحالفات «تحالفات من أجل الحرب». وكانت الحرب والدفاع عن الذات سبب وجودها. وقد لاحظ دنيس دي ريفوار، الذي زار المنتفق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن كل شيء لدى العشائر كان «يقام ويعمل من أجل الحرب، وكان التنظيم الاجتماعي تنظيماً عسكرياً بالدرجة الأولى»(٢٤).

ومن الطبيعي جداً، في هذه الحالة، أنه كانت للبسالة العسكرية داخل الأحلاف قيمة كبرى، وكان المقاتلون من رجال العشائر يحتلون مرتبة مميزة. وكذلك فقد كانت الزعامة السياسية أيضاً تميل إلى أن تنتقل إلى شرعية امتلكت القدرة على ممارسة الحرب. وفي حالات كثيرة كانت هذه الشريحة تبدو وكأنها تتحدر في الأصل من مجموعة معينة وخاصة من رجال العشائر. ولا بد هنا من التذكير بأن عشائر العراق العربية كانت تقسم إلى أهل إبل، وشاويّة (أهل غنم)، وزرّاعين «حرّاثة» أو فلاحين، ومربي جواميس يقطنون الأهوار أو «معدان». ولم تكن هذه التقسيمات واضحة دوماً نظراً لأن العاملين في الزراعة قد يقومون أيضاً بتربية الأغنام أو الجواميس. وعلى كل حال، فإن أهل الإبل كانوا ينظرون إلى كل المجموعات الأخرى بالازدراء نفسه الذي لا يميّز بين واحدة وأخرى، وكانوا يرفضون تزويج بناتهم حتى للعائلات الزعيمة منها(٢٥). ومن وجهة نظرهم، فإن أي طريقة للحياة غير حمل السلاح كانت تعتبر حقيرة ومخجلة. ولأنّهم كانوا أكثر ترحالاً ويتمتّعون بصفات قتالية متفوقة فإنهم كثيراً ما استطاعوا تأكيد سيطرتهم في عالم العشائر. وهكذا فإنّ الإمارة، القسم القائد من ربيعة، كان يتحدر من عنِزة(٢٦)، التي كانت تنتمي إلى أهل الإبل وكانت معروفة ببسالتها العسكرية. وكان السعدون، الذين حكموا المنتفق، من أهل الإبل أيضاً مثل عنِزة، وكانوا يتميزون عسكرياً. وحتى وقت متأخر يصل إلى العام ١٩١٩ لم يكن هؤلاء يظهرون في الوديان النهرية إلّا لتحصيل الإيجارات، ثم كانوا يعودون إلى الصحراء للتجول مع إبلهم في الصيد وتربية الصقور(٢٧). وكانوا يفعلون الأمر نفسه تماماً في العام ١٧٦٥، ولكنهم كانوا يفعلونه يومئذ

---

(٢٤) Denis de Rivoyre, *Les Vrais Arabes et leur pays* ("The True Arabs and Their Country") (Paris, 1884), P. 175.

(٢٥) انظر مثلاً: Arab Bureau, *The Muntafiq*, P. 2. من أجل موقفهم من رعاة الأغنام والعاملين في الزراعة، وأيضاً: Arab Bureau, *Tribes Round the Junction of the Euphrates and Tigris* (Calcutta, 1917), P. 3. من أجل موقفهم من رجال الأهوار. وانظر كذلك: Niebuhr, *Description de l'Arabie*, P. 334.

(٢٦) حديث مع يوسف الكيلاني، مدير الأوقاف القادرية في بغداد، بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٧١.

(٢٧) Arab Bureau, *The Muntafiq*, PP. 2-3; and Great Britain, (Regime of Occupation), *Administration Report of the Muntafiq Division for the Year 1919*, P. 124.

ولا بد أن يستثنى من هذه الملاحظة أعلاه أبناء السعدون القلائل الذين تلقوا تعليمهم العالي في استامبول، مثل عبد المحسن السعدون الذي أصبح في ما بعد رئيساً لوزراء العراق.

لجمع «الاتاوات»، وهو ما كان يتم «بنشاط وفاعلية كبيرين»[٢٨]. وصحيح أن الكثير من العشائر نصف المستوطنة التي سيطر عليها هؤلاء كانت ـ مثلهم ـ من العشائر المهاجرة من شبه الجزيرة العربية، ولكنها هاجرت في تاريخ أسبق، وأصبحت ترتبط بشكل حميمي أكبر بالتقاليد النهرية. ومرة أخرى، فإنّ عشيرتي شمّر جربة وبني لام، اللتين كانتا تعتاشان من فرض الخوّات على مربي الأغنام والعشائر النهرية الأخرى، أو من الأتاوات المفروضة على القوافل، كانتا من أهل الإبل[٢٩]. وكذلك كانت الأقسام الحاكمة من الخزاعل والزبيد، الذين كانت لهم السيادة على الرعاة والفلاحين العشائريين في الفرات الأوسط ودجلة الأوسط[٣٠].

وواضح أن مزارعي مجتمع تلك الأيام العشائري ـ الذين كانوا يعيشون في «أكواخ مزرية» ويدفعون «الأتاوة» لسادة الصحراء المالكين للإبل[٣١] ـ كانوا أعضاء في عشائر أضعف أو مُخضعة. حتى إنه لوحظ في العام ١٩١٨ أن الخزاعل نفسها كانت تتألف من أفخاذ عائلة واحدة، وكان لكل فخذ منها، إضافة إلى الخدم والتابعين، مجموعة من الزراع الذين كان كثير منهم لا يرجع في أصوله إلى الخزاعل[٣٢]. وبشكل مشابه، فإن عشيرة البومحمد، التي يتحدر رؤساؤها من الزبيد، كانت توظف في العام ١٩١٧ أعضاء من عشائر أضعف[٣٣] في مناطقها المزروعة قمحاً ومن أجل الأعمال الأكثر مشقة في جني محصول حقول الرز ودرسه[٣٤]. وفي السنة نفسها، كانت عشيرة بني مالك، التي اعتادت أن تعتاش من صيد السمك أو فلاحة الأرض أو تربية الجواميس أو حياكة الحصر من القصب، قد توزعت في كل الأنحاء، فقد عمل أفرادها على الفرات لحساب السعدون، وزرعوا المحاصيل الشتوية في أراضي مشايخ البومحمد في دجلة الأدنى، وكانت أعداد كبيرة منهم موجودة في الحويزة قرب الحدود الفارسية[٣٥]. وكان هذا التشتت، الذي ربما نجم جزئياً عن مزاجية الأنهر، شاهداً أيضاً على ضعف بني مالك.

---

(٢٨) Carsten Niebuhr, *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins* (Amsterdam, 1780), II, 201.

(٢٩) Carsten Niebuhr, *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins* (Amsterdam, 1780), II, 201; and Niebuhr, *Description de l'Arabie,* PP. 335-336; Arab Bureau, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyat,*, P. 194, and *Administration Report of the Mosul Division for 1919,* P. 9.

(٣٠) حديث مع علي الشعلان، شيخ الخزاعل، أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢. واستناداً إلى الشيخ الشعلان فإن عشيرته كانت تسيطر في القرن التاسع عشر، بين آخرين، على آل الشبل، من الزراعيين، وعلى الغزالات وشبشة وخفاجة، من أهل الأغنام.

(٣١) Niebuhr, *Description de l'Arabie,* PP. 328 and 334.

(٣٢) حديث مع الشيخ علي الشعلان، و: Arab Bureau, *Arab Tribes of Baghdād Wilāyat,* P. 147.

(٣٣) مثلاً: السراج وبني مالك وسودان والسواعد.

(٣٤) Great Britain, Arab Bureau, *Tribes of the Tigris. Al-Azairij,... Albū Muhammad,* etc. (Calcutta, 1917), P. 9.

(٣٥) المصدر السابق، و: Arab Bureau, *The Muntafiq,* P. 2, and *Tribes Round the Junction of the Euphrates and Tigris,* P. 2.

وكان الفلاحون يعرّفون بأسماء العشائر المسيطرة في بعض المناطق، فيقال انهم «ردّ» أو «موالي» هذه العشيرة أو تلك، وكانوا يخضعون لإشراف «الزلم»، وهم الأتباع المسلّحون للشيخ الحاكم(٣٦). ومما لا يخلو من إثارة للاهتمام في هذا المجال أن رؤساء البومحمد أوجدوا لأنفسهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر قوة مسلحة ثابتة وأنهم زودوا هذه القوة، بمساعدة اثنين من حدادي بغداد، بواحد وعشرين مدفعاً، ومنعوا الفلاحين ورجال العشائر الأخرى الخاضعة لسيطرتهم من حمل السلاح(٣٧).

وفي ضوء الملاحظات السابقة يمكن القول إنه بالرغم من أن الأحلاف العشائرية كانت في أوج قوتها، منظمة أساساً حسب مقتضيات الحرب والدفاع، ومن أنه كان لحالات الطوارىء أن تتسبب في هبّات جماعية، فإنه ـ مع ذلك ـ لا يبدو من الصحيح دوماً القول بأن «كل فرد كان جندياً» في العشائر(٣٨)، كما كان الأمر بين فروع المنتفق التي زارها دنيس دي ريفوار.

ويبدو أن سيطرة المحاربين على الزراع قد طبعت أيضاً بطابعها مجتمعات الحزام الجبلي الكردي. واستناداً إلى سي. جي. ريتش، من شركة الهند الشرقية، الذي جال في المنطقة في العام ١٨٢٠ ـ ١٨٢١، فإن أهل كردستان كانوا ينقسمون إلى رجال عشائر محاربين وطبقة من الفلاحين غير العشائريين الأدنى منزلة تسمّى «غوران» أو «رعية» أو «كيلوسپي» (أصحاب القلنسوات البيضاء). وكان أفراد العشائر نادراً ما يلمسون المحراث، هذا إن فعلوا أبداً. ومن جهتهم، كان الفلاحون، الذين كانت أوضاعهم «تشبه إلى حد بعيد أوضاع العبيد الزنوج في جزر الهند الغربية»، لا يصبحون جنوداً أبداً. وبالرغم من أنهم كانوا يتكلمون لهجة كردية، فقد كان يُعتقد ـ كما أشير في مكان آخر ـ أنهم يختلفون عرقياً عن رجال العشائر(٣٩).

ومن نافل القول هنا ذكر أن العائلة الحاكمة لإمارة سوران كانت تتحدر من أكراد عشائريين، وكانت تنتمي إلى عشيرة بشدر(٤٠) الجبلية، التي كانت من العشائر الرحّل في الأساس، وهي إحدى أقوى العشائر الكردية. ويبدو أن البابانيين كانوا يمتّون بصلة القرابة أيضاً إلى البشدر إذ إن أصولهم كانت ـ من ناحية ـ في بلاد البشدر، وقبل ارتقائهم إلى الباشوية كانوا «زعماء اقطاعيين» لهذه العشيرة تحت حكم السورانيين(٤١)، ومن ناحية أخرى،

---

(٣٦) حديث مع فيصل حبيب الخيزران، ابن شيخ عشيرة العزّة، في شباط/فبراير ١٩٦٣.

(٣٧) حول تاريخ عشيرة البومحمد وعشائر أخرى في لواء العمارة، انظر سلسلة المقالات التي بدأت بعدد ٤ تموز/يوليو ١٩٣٤ من «الأهالي». ومن أجل النقطة المذكورة هنا انظر عدد «الأهالي» الصادر في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٤.

(٣٨) De Rivoyre, *Les Vrais Arabes*, P. 175.

(٣٩) Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan*, I, 80, 88-89, and 152-153.

(٤٠) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, P. 80.

(٤١) Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan*, I, 157.

فإن العائلات المسيطرة في البشدر تدّعي الانتهاء إلى الجَد نفسه الذي ينتمي إليه البابانيون، وهو أحمد الفقيه(٤٢)، الذي يقال انه بنى مجده وسلطته في القرن السابع عشر كقائد عسكري، وان الأتراك كافأوه على مساعدته لهم في الحرب بأن أقطعوه عدداً من القرى(٤٣).

أمّا أصل عائلة البهدِنان فغامض. وكان الأكراد ينظرون إليه نظرتهم إلى شيء مقدس، وتُرجع التقاليد المحلية أصولهم إلى خلفاء بغداد. وقد تأثر أمراؤهم بسلوك أواخر العباسيين، إذ كان بعضهم يجلس وحيداً دوماً ولا يخرج إلا وقد حجب وجهه. غير أنه لم تكن لهم كلمة مسموعة سياسياً، على الأقل في العام ١٨٢٠(٤٤). ويبدو أن السلطة الحقيقية كانت لرؤساء عشائر المحاربين أو المولعين بالحرب ـ مثل البرواري والميزوري والدوشكي والرايكان ـ الذين كانوا يقدمون للامارة جنودها وكانوا يسيطرون على الفلاحين في هذا الاقليم الذين كانوا، آشوريين أو نسطوريين(٤٥). ولم تكن حالة هؤلاء الفلاحين تختلف كثيراً عن حالة الآخرين من أبناء طبقتهم في بقية أنحاء كردستان.

وعلى العموم، فإن الزارع العشائري العربي، خلافاً للفلاح الكردي، لم يكن في هذا الوقت يتحدر إلى وضع شبيه بالقنانة. فقد أفضى تغير مسارات الأنهار أو امتلاء مجاريها بالطمي، وغرق الأراضي بالمياه أو تملحها، إضافة إلى الغزوات العشائرية، إلى تشتيت العشائر العربية أو الإخلال بتوازنها بتكرار أكبر، مّما منح الزراعيين حركية ملحوظة. وهذا، إلى جانب ضآلة عدد الزارعين قياساً بمساحات الأرض القابلة للزراعة، أنقذهم من القنانة ولكن ليس من المعيشة في منزلة اجتماعية متدنية، طبعاً.

وقد يمكننا الآن أن نضع يدنا على نقطة جوهرية، ألا وهي أن الشريحة الحاكمة من الأمراء والأغوات الأكراد، ومن شيوخ المشايخ العرب، أي رؤساء الأحلاف العشائرية ومن مشايخ العشائر القوية المكونة لهذه الأحلاف. تنحدر من جماعة المحاربين الرحل الذين لم تكن تربطهم في أحوال كثيرة ـ رابطة الدم بهذا المقاتل وأنه يمكننا أن نعزو، جزئياً، بدايات الانشقاق الاجتماعي داخل عالم العشيرة كما نراه في العهد الملكي إلى التمييز بين المقاتل من الرحّل والزراع.

* * *

---

(٤٢) Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs*, P. 217.
وعلى العموم، يجب ملاحظة أن E.B. Soane نسب تحدّر أحمد الفقيه إلى فرع نور الديني، الذي تنتمي إليه عامة البشدر. انظر مؤلفه: *Through Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (London, 1912), P. 184.

(٤٣) Soane, *Through Mesopotamia and Kurdistan.*
وأيضاً: محمد أمين زكي، «تاريخ السليمانية» (ترجمه عن الكردية الملاّ جميل الملاّ أحمد الروزبياني) (بغداد، ١٩٥١)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٤٤) Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan,* I, 153-154.

(٤٥) صديق الدملوجي، «إمارة بهدنان»، (الموصل، ١٩٥٢)، ص ١٩.

لقد آن الأوان للعودة إلى مظهر آخر من مظاهر المجتمعات العشائرية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ألا وهو «الديرة» ومبدأ الملكية الجماعية الكامن وراءها.

في السهول العراقية، كان لكل عشيرة من العشائر المكونة للاتحاد ما يسمى بـ «الديرة»، التي هي مساحة من الأرض تشغلها عادة أو كانت تابعة لها ولاستعمالها الخاص طالما تمكنت من الدفاع عنها. وإذا كانت العشيرة ضعيفة، فإنها لن تستطيع بالطبع منع شيخ قوي من الرعي في ديرتها بحرّية[٤٦]. وأما بشكل عام، فإن حقها في الأراضي القابلة للزراعة والرعي والحياة، التي اعتادت أن تكون لها، كان أمراً مكتسباً بالتقادم ومعترفاً به بموجب التقاليد العشائرية.

وكانت الديرة، المملوكة جماعياً، تتألف إلى حد كبير من أراضٍ تستخدم كمراع، وكانت تقسم بين الفروع المختلفة للعشيرة[٤٧]. وكان القسم المزروع إما أن يبقى ملكيةً عامة، أو يحتفظ الشيخ لنفسه منه بنصفه، أو حتى خمسه، بينما يخصص الباقي لمختلف رؤساء العائلات. ولم تكن الأرض تعتبر ملكاً لرؤساء العائلات هؤلاء بالمعنى المفهوم اليوم للملكية، بل هي كانت توضع في عهدتهم - إن صح القول - لخير العشيرة بأسرها. وبشكل مشابه، فإن حيازة الشيخ لم تكن ترتبط بشخصه بل بوظيفته، وكانت هذه عملياً هي حصة «المضيف»[٤٨] (التي تعني هنا «بيت الضيافة»)[٤٩] الذي كان يشكل المركز السياسي والاجتماعي للعشيرة[٥٠]. وكانت ملكية هذه الحصة تعود عملياً إلى ما سماه ريفوار «Le fond Commun»[٥١]، أو الصندوق العام للعشيرة. ولم يكن لرئيس التحالف، أو شيخ المشايخ، أية علاقة مباشرة بالأرض المزروعة، ولكنه كان يتلقى حصة من ناتجها كأتاوة، أو أنه كان يقوم بوظيفة «الملتزم»، أو جابي الضرائب، حيث لم يكن يستطيع التهرب كلياً من سلطة الباشوات المماليك.

وفي كردستان، كانت للعشائر الرحّل أراضي رعي مكتسبة لها بالتقادم، أما أراضي القرى فكانت إما بأيدي الأغوات العشائريين، الذين كانوا أسياد أنفسهم[٥٢]، أو أنها كانت

---

(٤٦) انظر، مثلاً: Great Britain, *Administration Report of the 'Amārah Division for 1920-21*, P. 4.

(٤٧) كان القسم من العشيرة يعرف باسم «الفرقة» أو «الفخذ»: حديث مع فيصل حبيب الخيزران، ابن شيخ العزة، شباط/فبراير ١٩٦٣.

(٤٨) وبشكل أدق، وبلهجة العشائر العراقية، كانت الكلمة تلفظ «المظيف».

(٤٩) في المضيف كان مشايخ العشيرة وكبار السن فيها يعقدون مجلسهم ويستقبلون الضيوف ويتفاوضون مع مبعوثي أو سفراء العشائر الأخرى والحكومة.

(٥٠) Haidar, *Land Problems of Iraq*, PP. 85-89.

(٥١) De Rivoyre, *Les Vrais Arabes*, P. 174.

(٥٢) فارس آغا، رئيس عشيرة دزه ئي في قرية كوشتبه هو أحد الأمثلة. انظر: Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan*, II, 13-14.

لمدى الحياة ـ ونظرياً ـ في حيازة العائلات الكردية على أساس ذلك النوع من الحيازة الاقطاعية الموروثة، وكانت هذه الحيازة مشروطة ـ نظرياً أيضاً ـ بتقديم هذه العائلات لعدد معين من الرجال إلى العثمانيين أو إلى الباشوات المماليك للقيام بالخدمة العسكرية عندما يدعون إليها(٥٣). وكانت هذه العائلات، بدورها، تقسم أفضل الأراضي بين أتباعها الموثوقين أو، وبشكل أكثر تحديداً، بين الأغوات أو الـ«بيكزاده»، أي «كرام الأصل من الدرجة الأولى»(٥٤).

عملياً، ونظراً للظروف السياسية غير المستقرة بشكل عام في تلك الأيام، لم تكن تتوفر هنالك أية ضمانة حقيقية لحيازة الأرض، سواء في المنطقة الكردية أم في المناطق العربية، وهو عامل أدى إلى انتشار زراعة الكفاف. وكما قال أحد الأغوات العشائريين من أتباع البابانيين، في العام ١٨٢٠:

«لماذا عليّ. . . أن أرمي طغارين(٥٥) في الأرض عندما لا أكون واثقاً من أن سيدي سيبقى في حكمه، وأنا سأبقى في أرضي، حتى موسم الحصاد المقبل؟ بدلاً من هذا، فإني أسمح للفلاحين بأن يزرعوا أرضي كما يروق لهم وآخذ حصتي منهم، وهي الزكاة، أو عشر الكل، وكل ما أستطيع أن أبتز منهم بأية وسيلة وبأية حجة»(٥٦). ولكن طابع الكفاف للاقتصاد الزراعي لتلك الأيام كان ناجماً أيضاً عن ضعف الاتصالات وعن حقيقة أن فكرة الربح كانت أساساً غريبة عن العشائر.

ويبقى أن نبرز أنه في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كان الشيخ في وديان الأنهر، والأغا في الحزام الجبلي، يقوم بوظيفة اجتماعية. وكانت هنالك حاجة إلى هذا وذاك. وإلى حد ما فإن هؤلاء المشايخ والأغوات كانوا قد خلقوا هذه الحاجة بأنفسهم، ولكنهم، ونتيجة لضعف المدن، كانوا الوحيدين القادرين على تأمين الحماية في تلك الفترة غير المستقرة. وبكلمات أخرى، فقد كانت العشيرة في الريف هي الجماعة الوحيدة المنظمة اجتماعياً التي كان يمكنها أن تقي من الأذى، وكان باستطاعتها، إن وقع الأذى، أن تنتزع التعويض عنه. وحتى سكان البلدات الريفية الصغيرة كانوا يدرجون أنفسهم كأعضاء في أقرب عشيرة إليهم بالرغم من أنهم لا قرابة لهم بها(٥٧). وكانت العشيرة والشيخ من

---

(٥٣) من أجل تفاصيل عن النظام الإقطاعي التركي، الذي كان سائداً في أيالة الموصل (الأيالة تقسيم اداري) ـ التي كانت تضم المنطقة الكردية يومها ـ ارجع إلى:
H.A.R. Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West* (London, 1950), I, Part I, 46 ff. and 258 ff.

(٥٤) Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan,* I, 87.

(٥٥) الطغار مقياس وزن يساوي طنين أو ٢٠٠٠ كيلوغرام.

(٥٦) Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan,* I, 96.

(٥٧) انظر، مثلاً: Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Division for the Year 1919,* P. 109.

الضرورات بالنسبة إلى الفلاح العشائري طبعاً. ولم يكن باستطاعة الفلاح أن يستمر في الحياة من دونها، ولكنه، عندما بدأت المدن تقف على أرجلها مرة أخرى، وبدأت توفر الأمن لنفسها بنفسها، وعندما أصبح الشيخ عبئاً اقتصادياً بعد أن كان حامياً، بدأ التساؤل عما إذا لم تكن هذه البقية من الماضي، التي هي من عصر مختلف، قد أصبحت جزءاً من التاريخ لا علاقة له بالحاضر. ولكي نرى كيف حدث هذا، لننتقل الآن إلى صفحة جديدة من صفحات تاريخ المشايخ.

* * *

في القرن التاسع عشر ظهرت قوى جديدة تزعج المشايخ، وتبدد عزلتهم، وتفكّك عصباتهم العسكرية، وتنسف ممالكهم المشاعية المتصفة بالاكتفاء الذاتي.

وكان المصدر الأخير للقوى الجديدة يكمن في تزايد انغماس الامبراطورية العثمانية في شراك العالم الرأسمالي، ولكنه كان يكمن بشكل أكثر مباشرة في روحية السعي إلى التغيير التي استولت على استامبول والتي جلبت في أعقابها زوال الانكشارية[٥٨] في العام ١٨٢٦، وإنشاء جيش مجند جديد، ونهاية العائلة الحاكمة للمماليك الموالي في بغداد في العام ١٨٣١، وإعادة ضم ولاية العراق إلى الامبراطورية الأم، وصدور القوانين الجديدة للأراضي في العام ١٨٥٨، وظهور الملاحة البخارية في نهر دجلة، والاتصالات البرقية، ونظام «الولاية»[٥٩] المركزي، وتسلم الوالي الديناميكي والمبادر مدحت باشا لبغداد (١٨٦٩ ـ ١٨٧١)، وثورة «تركيا الفتاة» في العام ١٩٠٨.

وشعر المشايخ بهذا كله من خلال الضغط المباشر الذي مارسته عليهم الحكومة التركية لتحطم مواقعهم وتدمّر تماسك عشائرهم وتلاحمها، ومن خلال النفوذ غير المباشر، والأكثر قوة بكثير، لقوى أبعد ـ هي قوى السوق العالمية ـ اقترنت منهم بواسطة الاتصالات النهرية الجديدة.

وكانت السياسة التركية تجاه العشائر تقوم على مبدأ ايجاد ونشر الانقسامات، إذ كانت تشجع النزاعات داخل البيت الحاكم لشيخ المشايخ، محرضة مشايخ العشائر المكونة للتحالف ضده، وأحدهم ضد الآخر وضد عشائر أخرى غريبة، متجاهلة المشايخ كلياً ومتعاملة مباشرة مع رؤساء الفروع[٦٠] العشائرية. وفي سعيهم إلى تنفيذ هذه السياسة استخدم الأتراك سلاحاً غاية في الفاعلية هو سلاح الأرض.

واستناداً إلى المفهوم العثماني، فإن كل الأراضي، باستثناء بعض حيازات الـ «مُلك»[٦١]

(٥٨) جسم من قوات المشاة شكل الجزء الرئيسي من الجيش العامل في الامبراطورية العثمانية.
(٥٩) كانت «الولاية» أكبر الوحدات الادارية العثمانية.
(٦٠) أو زعماء الأفخاذ الصغيرة.
(٦١) هو الملكية الخاصة المطلقة.

والأوقاف[٦٢]، كانت أراضي «ميري»، أي أنها ملك للدولة. وكان من يشغل هذه الأراضي يحوز عليها، نظرياً، باستئجارها من السلطة الحاكمة. وفي العام ١٨٥٨ صدر قانون جديد للأراضي يتضمن هذا المفهوم، ولكنه أدخل في الوقت نفسه حيازة من نوع جديد عرفت باسم الـ «طابو»، تحافظ على حق ملكية الأرض الأخير للدولة، ولكنها تعطي ممنوحها حقاً قانونياً وموروثاً بالانتفاع المملوك لأفراد.

وانطلق القانون الجديد من التصميم نفسه الذي ميّز السياسة تجاه العشائر في العراق، والذي سعى إلى عثمنة العالم العشائري، أي إلى تقوية الادارة المركزية العثمانية على حساب سلطة المشايخ. ولهذا الغرض أوجد القانون وسائل جديدة، من بينها خلق عدد كبير من صغار ملاك الأراضي من بين رجال العشائر أنفسهم. ولكن الأمور جاءت مختلفة في الممارسة العملية، مع أن الأتراك ذهبوا بعيداً في نسف العشائرية.

وهكذا، فمنذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر، نجح الأتراك في فرض قبضتهم على حلف المنتفق القوي بأن وضعوا أبناء السعدون المسيطرين أحدهم ضد الآخر وسعوا إلى منح بلاد المنتفق لمن يدفع أكثر من بينهم. وفي لحظة معينة حاولوا وضع قطع كبيرة من الأراضي تحت سيطرتهم، ولكنهم اضطروا إلى التخلي عن هذا السبيل. وأخيراً، وفي العام ١٨٧١، أقنع الوالي الكبير مدحت باشا عدداً من رؤساء السعدون بالقبول بالسياسة العثمانية الجديدة. وكان الطُعم الذي وضع أمامهم هو تحويلهم من مجرد مشايخ متلقين للأتاوات إلى حائزين نظاميين لـ «طابو» أراضي عشائر المنتفق[٦٣]. وهذا ما شق عائلة السعدون إلى «متعثمِنين» من جهة، وممثّلين للمباديء العشائرية القديمة ومدافعين عنها من جهة أخرى. ولكن الأمر الأكثر جدية كان الانتزاع الضمني لأراضي رجال العشائر العاديين، وهي أراضٍ كانت لهم فيها حقوق عشائرية مشاعية، وتحويلهم إلى مجرد نزلاء أو مستأجرين. وبهذا فإنّ مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تؤمّن معيشة الكثير من العشائر أصبحت عملياً إقطاعات خاصة بأبناء السعدون الذين أصبحوا، مع تقدم الزراعة، غاية في الثراء من وراء ايجاراتهم حتى نهاية القرن، عندما حصل رجال عشائرهم على أعداد كبيرة من البنادق الحديثة ورفضوا تدريجياً دفع أي شيء. وشق أبناء السعدون الآن العشائر، إذ صاروا يؤجرون الأرض لكل رئيس فخذ صغير على حدة من دون العودة إلى الشيخ الرئيس. وبهذه الطريقة أصبحوا قادرين على جمع جزء من ايجاراتهم حتى سنوات قليلة سبقت الحرب العالمية الأولى، عندما رفض الكثيرون من رجال العشائر دفع أي شيء على الأطلاق[٦٤]. وكانت النتيجة التي أدى إليها فعل كل هذه.القوى هي تفتيت حلف المنتفق إلى عدة عشائر متعادية في ما بينها،

(٦٢) هو الوقف أو الأرض المخصصة لعمل خير أو لصالح ذرية المالك الأصلي.

(٦٣) Arab Bureau, *The Muntafiq*, PP. 3-6.

(٦٤) Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Divison for 1919*, PP. 123-124.

وكانت هذه العشائر نفسها في طريقها إلى الانقسام إلى عديد من الفروع والأقسام الفرعية (أو الأفخاذ والأفخاذ الفرعية).

وأدت المبادرة العثمانية أيضاً إلى تحطيم سلطة الخزاعل، «ملوك الفرات الأوسط»، مع أن جفاف شط الحلة في الثمانينات من القرن التاسع عشر ساهم في تراجعهم إذ إنهم كانوا يعتمدون عليه في الكثير من زراعتهم. وبأمر من العثمانيين جرى تسميم أشهر رئيس للخزاعل، وهو الشيخ ذرب، في النجف، وتسميم حفيده الأصغر، متعب، في الموصل[٦٥]، وأكثر من هذا فإن العثمانيين فصلوا الكثير من المجموعات العشائرية المحلية عن ولائهم لأسيادهم القدامى، وجلبوا «سادة» غرباء[٦٦] وعشائر دخيلة - من بينها عشيرة الفتلة - ووطنوهم في أراضي الخزاعل. وكما يمكن للمرء أن يتصور فقد أدى هذا إلى نزاعات متكررة بين العشائر[٦٧]. ومن جهتهم، كان «السادة» يشدّون إليهم الفلاحين من أية عشيرة كانت ليعملوا بشكل دائم في عقاراتهم الجديدة، ويفصلونهم بذلك عن وحداتهم الأم[٦٨]. ويبدو أنه لم تتم أية محاولة من قبل الأتراك لإدخال نظام «الطابو» إلى هذا الإقليم. من الناحية القانونية، بقيت الأراضي أراضي «ميري» في حيازة المشايخ و«السادة»، مؤجرة نظرياً لهم. ولكن بالنظر إلى أن الأتراك لم يكونوا يتمتعون بقوة كافية للمحافظة على وجود مستمر لهم في منطقة بهذا البعد عن بغداد، فإنهم نادراً ما استطاعوا جمع حصة الميري المعتادة[٦٩]. ولهذا، فقد كانت نتيجة جهودهم تتلخص في الأغلب بتشتيت حلف الخزاعل القديم من خلال حائزين كبار للأراضي ومشايخ و«سادة» مستقلين فعلاً. وعلى العموم، عندما رأى بعض رؤساء العشائر في منطقة الشامية أنهم غير قادرين على الاهتمام بمساحات كبيرة من الأرض، وفهموا أن الحكومة قد تمنح الأقسام غير المزروعة من الأرض لآخرين، قاموا بتوزيع الأرض على رؤساء الفروع المختلفة في عشائرهم. وبحصول هذا، فإن كثيرين من رؤساء الفروع العشائرية هؤلاء أصبحوا، أو أصبح أبناؤهم بمرور الزمن مزارعين يعملون لحسابهم في أراضيهم الخاصة بهم[٧٠]. ومن هنا نشأ في هذه المنطقة ما كان عبارة عن ظاهرة جديدة بالنسبة للعراق، استمرت حتى العام ١٩٥٨، وهي ظاهرة الفلاح مالك الأرض.

وكان مصير بني لام أخف من مصير الخزاعل، ولكنّ بني لام فقدوا نفوذهم على البو محمد وقبائل أخرى في منطقة العمارة. وبعد العام ١٨٨٣، أصبحت الأراضي الزراعية، التي كانت تعاني في السابق من ابتزازهم، أراضيَ «سَنِيَّة»، أي أنها أصبحت ملكية خاصة

---

(٦٥) Arab Bureau, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyat,* P. 147.

(٦٦) من أجل «السادة»، انظر الفصل السابع.

(٦٧) Arab Bureau, *Arab Tribes of Baghdād Wilāyat,* P. 83.

(٦٨) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 66.

(٦٩) كانت حصة «الميري» في هذا الاقليم تبلغ نسبة ٤٠ بالمئة من الانتاج السنوي.

(٧٠) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 72-73.

للسلطان العثماني[٧١]، الذي وجد من غير العملي، على العموم، أن يؤجرها لغير شريحة المشايخ. ومن ناحية أخرى، فإنّ سلطة هذه الشريحة كانت قد ضعفت لكثرة إعادة توزيع العقارات بين الأعضاء المختلفين للعائلات العشائرية المسيطرة. وأثار هذا غيرة مريرة في الأنفس، وأحبط ائتلافات المشايخ، ولكنه أدى أيضاً إلى اضطرابات لا نهاية لها[٧٢].

وسيطرت الانقسامات أيضاً على الزبيد والدليم، وعلى حلف شمّر إلى حد أقل. ومالت العشائر الأساسية وفروعها الرئيسية إلى أن تصبح مستقلة فعلاً[٧٣].

وفي الحزام الكردي، كانت إمارات بهدنان وسوران وبابان قد دمرت بين عامي ١٨٣٧ و١٨٥٢[٧٤]، ولكن الحكم العثماني بقي هشاً، وانتقلت السلطة الفعلية إلى أيدي الأغوات والبكوات في العشائر الأساسية وإلى أيدي رؤساء الطرق الباطنية. وانتقلت إلى الأيدي نفسها أيضاً جملة أراضي هذه المنطقة[٧٥]. وكما ذكر مسؤول سياسي بريطاني، فإن سجلات «الطابو» كان يملأها في أغلب الأحيان «مأمورون[٧٦] مرتشون نادراً ما غادروا مكاتبهم، وحسب ما يمليه عليهم الأغوات الذين جاوز طمعهم كل الاعتبارات الأخرى»[٧٧].

ولكن تأثير استخدام السفن التجارية في دجلة على المشايخ وعصباتهم كان أعمق وأبعد مدى من تأثير أفعال الأتراك. وكانت العشائر التي تأثرت أكثر من غيرها، وخصوصاً بعد افتتاح قناة السويس في العام ١٨٦٩، هي تلك المقيمة في القسم الأدنى من النهر وعند شط العرب. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كان اقتصاد الكفاف لدى هذه العشائر قد أخذ في التراجع لإفساح المجال بدرجة غير قليلة أمام اقتصاد السوق. والشيخ، الذي لم تكن حتى الآن قد سنحت له أكثر من فرص محدودة لاستغلال رجال عشيرته، بدأ، في وضعه الجديد كحائز للأرض بالإيجار أو «الطابو»، ينظر إليهم بطريقة جديدة، هي كونهم مصدراً للربح. وأصبحت للفلاح العشائري قيمة أكبر لدى الشيخ من قيمة رجل العشيرة المحارب. ولحسن حظ الفلاح، فإنه لم يكن موثقاً بالأرض. وكان عندما لا يشعر بالسعادة ينتقل إلى خدمة شيخ آخر أو إلى أراضي مالكين غير مقيمين من البصرة، أو كان يبحث عن عمل في بلدة العمارة الجديدة[٧٨] أو في مدينة البصرة نفسها، ومن هنا تطورت ظاهرة غير معتادة هي ظاهرة

---

(٧١) نتيجة للاطاحة بالسلطان عبد الحميد في العام ١٩٠٩ نقلت ملكية كل الأراضي السَّنِيَّة إلى الدولة وصارت تعرف باسم «مُدَوَّرة».

(٧٢) Arab Bureau, *Tribes of the Tigris. Al-Azairij.,,, AlbūMuhammad, etc.*, PP. 9-12.

(٧٣) Arab Bureau, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyat,* PP. 58, 194-195, and 263.

(٧٤) Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs,* P. 8.

(٧٥) Great Britain, *Reports of Administration for 1918*, I, 417-418; *Report of Administration of the Mosul Division for 1919*, PP. 21-22; and *Report of Administration of Arbīl Division for 1919*, PP. 15-16.

(٧٦) الموظفون الحكوميون.

(٧٧) Great Britain, *Report of Administration of Arbīl Division for 1919*, P. 15.

(٧٨) أنشئت بلدة العمارة في العام ١٨٦١.

كبار المشايخ المتنافسين في ما بينهم على الفلاحين. وهذا ما أدى إلى التداخل بين العشائر وإلى زيادة حالات المشايخ الذين يسودون عشائر غريبة عنهم. وصار من الممكن الآن للفلاحين الأفراد، وخصوصاً في لواء البصرة، أن يبيعوا حصتهم من الإنتاج ويشتروا احتياجاتهم من السوق المحلية، في حين أن مبادلة الانتاج العشائري كانت لا تتم في السابق إلا عن طريق الشيخ. وظهرت عمليات مماثلة في مناطق البلاد المجاورة لبغداد ولعدد من البلدان الأخرى، حيث أصبح الفلاح النهري هنا، كما في أجزاء من لواء البصرة، لا يكنّ الولاء لأي شيخ، وأصبح الرابط المحلي وليس الرابط مع العشيرة هو السائد(٧٩).

ولهذا، كان ما خلفه الأتراك وراءهم عبارة عن نظام عشائري أصبح ضعيفاً وصار، عند شط العرب وفي مناطق مجاورة للمدن، في حالة متقدمة من التحلل. ولم يكن لأحد أن يخطيء في تلمس تراجع السلطة السياسية والعسكرية للمشايخ والأغوات والبكوات، فقد دمرت الأحلاف والإمارات العسكرية وظهر محلها الكثير من العشائر والفروع العشائرية المتنازعة في ما بينها. وفي ولاية بغداد وحدها ـ وهي واحدة من ثلاث ولايات كان يتألف منها العراق ـ كان هنالك في العام ١٩١٨ ما لا يقل عن ١١٠ عشائر مستقلة تضم ١١٨٦ فرعاً عشائرياً(٨٠). وكان الكثير من هذه الفروع متحرراً عملياً من سلطة العشيرة الأم. ومن ناحية أخرى، كانت قد أرسيت القاعدة الأساسية للنمو الاقتصادي للمشايخ والأغوات عن طريق منحهم أو تأجيرهم، أو حتى التسجيل بأسمائهم بواسطة الاحتيال والرشوة، عقارات واسعة توفر العيش لعشائر عديدة أو لجملة من القرى، سواء كانت عشائرية أو غير عشائرية، بغضّ النظر المطلق عن الحق المكتسب لعامة رجال العشائر أو للزراعين غير العشائريين. وعلى العموم، فقد كانت هذه القوة الاقتصادية الجديدة للمشايخ والأغوات تشكّل، في جوهرها، تهديداً مبطّناً لوجودهم التاريخي نفسه، لأنها كانت تبعدهم وتغرّبهم عن المصدر الوحيد لقوتهم الذي هو العشيرة. وكانت هذه القوة الاقتصادية الجديدة تستبدل التجديد الحياتي للعلاقات الأبوية وروابط الدم ـ حيث توجد هذه الروابط ـ بعلاقات انتاج جديدة هدامة. وكانت هذه العلاقات الأخيرة هي التي ستؤدي إلى تحلل المشايخ والأغوات.

* * *

ويكشف تاريخ المشايخ، كما ورد حتى هنا، كيف أن وجود المشايخ الأقوياء ـ وهذا

---

(٧٩) Great Britain, *Tribes Round the Junction of the Euphrates and Tigris*, PP. 1-3; *Administration Report of the Baghdād Wilāyat, 1917*. P. 26; and *Reports of Administration for 1918*, I, 1320.

وأنا مدين أيضاً بالمعلومات التي استندت إليها هذه الفقرة لمخطوطة تثقيفية غير منشورة وضعت في أواخر الأربعينات لصالح الكوادر الشيوعية من قبل عضو في فرع الحزب الشيوعي العراقي في العمارة بعنوان «معلومات عن ريف العمارة»، ص ٦ ـ ٧. وهذه المخطوطة صادرها النظام الملكي في سجن بعقوبة.

(٨٠) هذه الأرقام تستند إلى حساب العشائر وأقسامها المدرج في: Arab Bureau, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyat.*

ينطبق أيضاً وبشكل موازٍ على الأغوات والبكوات ـ كان يتلازم مع وجود مدن ضعيفة. وأن نموّ المدن كان ـ على العكس من ذلك ـ يستوجب التراجع السياسي للمشايخ. وفي ظل بغداد منهوبة لا تجد من يساعدها، وشبكات ريّ في خراب، ونقل يعتمد على الدوابّ أو على قوارب تجر بالحبل، وتجارة مترنّحة وغير ناشطة، وطبقة متوسطة تواجه الانقراض، كان لأوضاع الشيخ أن تزدهر، ولمرعاه أن يتسع، ولقوانينه وغياب القانون أن يسيطرا. ولكن استعادات بغداد الأولى لنشاطها وحياتها، وإصرار وتصميم قليل من الحكام العثمانيين وذوي الارادة. إضافة إلى عدد قليل من البواخر الحديد ـ التي غالباً ما كان أبحارها غير منتظم ـ وإلى خطوط برقية تتقطع باستمرار، وتجارة عائدة إلى الحياة وإن بشكل محدود بعد، كانت كلها أموراً كافية في السنوات الأولى من القرن العشرين للإخلال بتوازن الشيخ، ولتفريق وتحلل عشيرته في المناطق التي يسهل الوصول إليها. ولكن، عندما نأتي إلى الفترة ١٩١٧ ـ ١٩٥٨ (والفترة ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ بشكل أخص) نواجه ظاهرة غير معتادة: بغداد نابضة بنشاط لم تعرفه منذ أمد بعيد، طبقة متوسطة في نموّ مستمر وقوية في قدرتها على التعبير عن آرائها، تعليم حديث ما زال ضئيل المحتوى ولكنه ينتشر بسرعة، طرق معبدة، وسكك حديد، وخدمات جوية تجتاح البلاد تدريجياً أكثر فأكثر، تجارة ما زالت مترددة ولكن بمزاج حي... وكان هذا كله يتعايش مع بنية حديثة الولادة، معزولة اصطناعياً، لملكيات شبه اقطاعية في طبيعتها، حيث صار الشيخ الذي أضعف قبل عقود قليلة خلت يحكم الآن عملياً ـ ولا من يتحداه ـ كمالك للأرض، ينتج من أجل سوق، وكسيد مطلق لفلاحين انحدروا بحلول هذا الوقت إلى أوضاع تشبه القنانة. وبكلمات أخرى، فإن الظروف التي من المفروض أن تعجّل بطبيعة الأمر، في سقوط الشيخ (تطور المدن والحكم المركزي والتجارة والاتصالات) تلازمت على العكس مع نمو مشيخة جديدة تجارية شبه إقطاعية. فما الذي كان السبب في هذه النتيجة غير الطبيعية التي كانت في جوهرها عكساً لمسار التاريخ؟ قبل تقديم التفسير قد يكون من الملائم استعراض عدد من التمايزات المتعلقة بشريحة المشايخ والأغوات، وإلقاء نظرة على بنية حكمهم

يمكن تمييز الرؤساء العشائريين للفترة ١٩١٧ ـ ١٩٥٨ من عدّة وجوه. ففي المقام الأول كان هنالك أولئك الذين كان لزعامتهم معنى ديني والذين، بالرغم من قيادتهم لعشائر معينة، لم تكن تربطهم ـ كقاعدة ـ رابطة دم بهذه العشائر. وكان هؤلاء إما «سادة» أو «مرشدين» لطرق باطنية، أو أنهم يجمعون بين الصفتين. وكان «السادة» العشائريون يكثرون في المناطق العربية الشيعية، وخصوصاً في الفرات الأوسط، وقد وُجّه الاهتمام إليهم في مكان آخر[٨١]. أما رؤساء الطرق الباطنية الذين كانوا يتمتعون بسلطة على عشائر معيّنة فكانوا يقتصرون على الوجود في الحزام الكردي. وإلى هذه الفئة انتمى مثلاً الشيخ أحمد البرزاني والشيخ محمود البرزنجي. وكان الشيخ أحمد، شقيق الملاّ مصطفى البرزاني قائد الثورة الكردية في الستينات

(٨١) انظر الفصل السابع.

والسبعينات من القرن الحالي، يدين بنفوذه العشائري إلى الهيمنة التي مارستها عائلته لأكثر من قرن على المنتمين إلى الطريقة النقشبندية الباطنية[٨٢] في القرى الجبلية فوق الضفة الشرقية للزاب الكبير. أما الشيخ محمود، الذي كان ينظر إليه هو أيضاً نظرة تبجيل ديني كبير، فيتحدر من عائلة من «السادة» طالما قدمت الزعماء لجماعة دراويش القادرية في السليمانية، وكان ـ في الوقت نفسه ـ أكبر ملاك الأراضي في السليمانية، كما كان في الفترة ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ولفترة من العشرينات أيضاً الرئيس الأكبر لعشائرها. ولكنه فقد، على العموم، الكثير من سلطته العشائرية في ما بعد[٨٣].

وفي المقام الثاني، كان الرؤساء العشائريون أصحاب الأراضي يتمايزون ويقسمون إلى عدد من الأنواع، ليست بالضرورة منفصلة كلياً بعضها عن البعض، وهي: (أ) زعماء لمزارعين عشائريين لديهم حيازات حرة، (ب) مالكو مقاطعات أو أراضي قرى يعمل فيها فلاحون مشاركون في المحصول ينتمون إلى عشائرهم نفسها، (جـ) مشايخ يملكون مقاطعات يفلح بعضَها أو أكثرها «الموالي» أو «الردّ»، أي الأتباع أو رجال عشائر غريبة، (د) أغوات يملكون أراضي قرى يزرعها «مساكين» أشباه عبيد غير عشائريين. وكان النوع الأول من الرئاسة، وهو نوع قليل الوجود، يعتمد على القرابة ويقارب فكرة الأبوية، وكانت سلطة النوع الثالث من الرؤساء العشائريين، التي نبعت من روابط الرعاية أو من روابط اقتصادية الطابع أساساً، اعتباطية إلى حد كبير. أما الأكثر اضطهاداً فكانت سلطة أغا قرى «المساكين» التي شبهها مسؤول سياسي بريطاني بسلطة «بارونات الإقطاع الانكليز في أيام ستيفن»[٨٤]. وبالرغم من أن الرؤساء العشائريين الآخرين كانوا يستفيدون من اليد العاملة الرخيصة، فإنهم كانوا أقل بلوى. ولكن الاتجاه العام الأساسي كان تطور المشيخة، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى شكل شبه اقطاعي. وكما لاحظت الحكومة البريطانية في تقرير قدمته إلى عصبة الأمم في العام ١٩٣١ فإن «الحكومة العشائرية الأبوية تميل، بعدهجر حياة البداوة، إلى أن تصبح دولة

---

(٨٢) من أجل الطريقتين النقشبندية والقادرية انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٨٣) Great Britain, Office of the Civil Commissioner, Baghdād, *Personalities in Kurdistan* (1919), PP. 4 and 42; and *Personalities, Mosul, Arbîl, Kirkūk, and Sulaimāniyyah. 1922-1923*, PP. 12 and 57.

ونسخة هذا الكتاب الأخير التي راجعتها في مكتبة ادارة الأمن في العراق كانت نسخة الميجر ج. ف. ويلكنز، وفيها اضافات مكتوبة بخط اليد يعود تاريخ آخرها إلى العام ١٩٤٤.

(٨٤) Great Britain, *Report of Administration of the Mosul Division for 1919*, PP. 13-14.

هذا الوصف لأغا قرى «المساكين» لم يكن صحيحاً وينطبق على فترة الاحتلال البريطاني فحسب، فحتى العقد الأخير من العهد الملكي كانت سلطة الأغا لا تزال تشبه السلطة الاقطاعية، وكانت قد أصبحت غير محتملة على الاطلاق نظراً للانقطاع الذي أصبح واضحاً الآن في العلاقة الاقتصادية ولزوال وظيفة الأغا المفترضة كحام نتيجة لتحسن أوضاع الأمن. انظر:

Fredrik Barth, *Principles of Social organization in Southern Kurdistan* (Oslo, 1953), PP. 53 ff. and 57 ff.

اقطاعية لا يستفيد من هذا التغيير فيها إلا كبار الملاك»[٨٥].

وفي المقام الثالث، يمكن العثور على تمييز ذي مغزى بين رؤساء العشائر من حيث حجم المقاطعات أو العقارات التي يسودون عليها. ومن وجهة النظر هذه، فإن الأكبر كانوا رؤساء عائلات: الياور في قبيلة شمّر الجربة، والأمير في بني ربيعة، والياسين في المياح، والقصاب في السّراي[٨٦]، والجريان في البوسلطان[٨٧]، وكل من هذه العائلات كان يملك في العام ١٩٥٨ أكثر من ١٠٠ ألف دونم من الأرض (انظر الجدول ٤ ـ ٢). وكان من بين العائلات المهمة أيضاً كل من: البيكزاده في قبيلة جاف[٨٨]، والفرحان في شمّر الجربة، والسعدون رؤساء المنتفق السابقون. ولمعرفة مساحات الأراضي التي كانت تملكها هذه العائلات راجع الجدول ٥ ـ ٣. ولم تكن أقل أهمية تلك الشريحة الأخرى من كبار المشايخ الذين لم يكونوا من ملّاك الأراضي بل كانوا يحوزون مساحات واسعة من أراضي الدولة بالايجار. وإلى هذه الشريحة كان ينتمي المشايخ الرئيسيون للبومحمد والأزيرج وبني لام. ولمعرفة مساحات حيازات هؤلاء راجع الجدول ٦ ـ ١٣.

وكما هو واضح من المواقع الجغرافية للعشائر التي كانت تخضع لسلطتهم (انظر الخريطة ٣)، فقد اتسمت بطابع المشيخات الكبرى مناطق دجلة الأدنى، والغراف، وفرع الحلة من الفرات الأوسط، ومنطقة سنجار في لواء الموصل، أي تلك الأقاليم التي كانت قد أعيدت إلى الزراعة في زمن حديث نسبياً[٨٩]، أو التي لم تكن قريبة جداً من تمركز الأهالي المستوطنين.

ويجدر بالملاحظة هنا تلك العلاقة المتبادلة بين الهدوء السياسي والمشيخات الكبرى: فباستثناءات قليلة، نجد أن كبار ملاك الأراضي من المشايخ والبكوات، أو ـ وللدقة التاريخية ـ المشايخ والبكوات الذين أصبحوا من كبار ملاك الأراضي خلال العهد الملكي، أوجدوا «مرتكزاً مشيخياً» للسياسة البريطانية خلال سنوات الاحتلال البريطاني وبعدها، وذلك بعدم مشاركتهم في انتفاضة ١٩٢٠ أو في التحرك التالي ضد «الانتداب». وكذلك فإنهم لم يشاركوا في حالات العصيان العشائرية بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٧. وهذا على النقيض تماماً من موقف أكثرية المشايخ الأصغر[٩٠] لفروع الهندية والشامية للفرات الأوسط والفروع الأدنى للنهر،

---

(٨٥) Great Britain, *Special Report... on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931* (London, 1931), P. 237.

(٨٦) المياح والسراي عبارة عن قسمين من بني ربيعة.

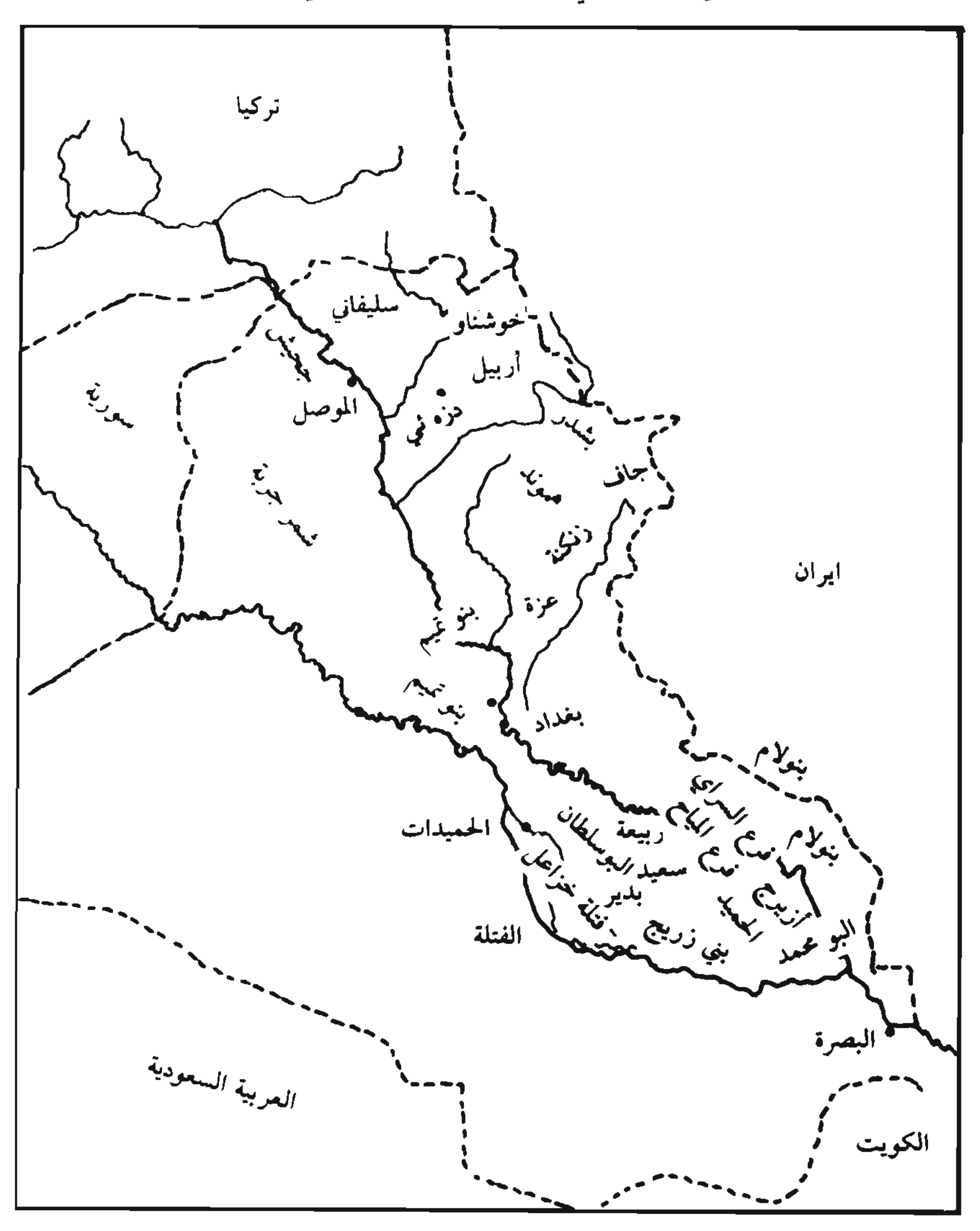
(٨٧) البوسلطان عبارة عن قسم من الزبيد.

(٨٨) يجب أن نذكر هنا أنه بالرغم من أن بيكزاده الجاف كانت تملك في العام ١٩٥٨ ما مجموعه ٥٣٩٣٣٣ دونماً من الأرض في ألوية مختلفة، فإن أكبر مالك مفرد للأراضي في العائلة، وهو حسن علي محمود الجاف، من السليمانية، كان لا يملك غير ٥٦٧٦٤ دونماً. وهذه المعلومات مأخوذة من وزارة الإصلاح الزراعي، شباط/فبراير ١٩٦٤.

(٨٩) كان ري منطقة الغراف قد تأمن بإنشاء سد الكوت في الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩، وري شط الحلة قد تأمن بإقامة سد الهندية في الفترة ١٩١١ ـ ١٩١٣ وتحديثه في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٢٥.

(٩٠) وصف «الأصغر» استعمل هنا للإشارة إلى الحجم الأصغر لعقارات الشيوخ المذكورين.

الخريطة رقم (٣)
العشائر المذكورة في الجدول ٥ ـ ٦ والفصل السادس



الذين شكلوا العمود الفقري للتحرك المعادي للبريطانيين وللانتفاضات في الثلاثينات. وعلى العموم، فإن بعض مشايخ شط الحلة الذين أصبحوا في ما بعد من كبار حائزي الأراضي اشترك في أحداث ١٩٢٠، ولكنهم كانوا ـ كما كشف موظف بريطاني مدني ـ قد «تبعوا رجال عشائرهم ولم يقودوهم»(٩١).

(٩١) Sir Arnold Wilson, *Loyalties, Mesopotamia, 1914-1917* (London, 1930), P. 311; and =

ويجب البحث عن تفسير لهذه الحقيقة في عنصر آخر أيضاً أدى إلى التمييز بين رؤساء العشائر، ألا وهو النفوذ القوي الذي مارسه علماء الشيعة في النجف وكربلاء، وخصوصاً في العشرينات، على عامة أفراد العشائر في الفراتين الأوسط والأدنى، والذي جعل من الصعب على مشايخ هذين الاقليمين ـ بغضّ النظر عن وضعهم ـ تجاهل نصائح علماء الدين. وكان مشايخ المناطق العربية الأخرى، بمن فيهم المشايخ الشيعة في منطقتي دجلة والغراف، أقل تأثراً بالضغوط المهارسة من قبل الفئة الدينية.

وكانت إحدى السمات المشتركة بين عدد كبير من مشايخ الشامية والهندية الأصغر ومشايخ البومحمد الكبار على دجلة هي زراعة الرز وما يبدو أنه رافق هذه الزراعة من ممارسة لسلطة أوتوقراطية متطرفة على فلاحيهم. وربما كان السبب في هذا التطرف يعود إلى الحياة الشاقة التي تفرضها زراعة الرز وما تتطلبه من عمل منظم وانتباه دائم.

وأحد الأمور التي كانت مشتركة بين كبار مشايخ الغراف وصغار مشايخ الفرات الأدنى هو أن قسماً كبيراً من الأراضي التي شغلتها العشائر كان حيازة بالطابو لعائلة السعدون الغائبة عن الأرض، متوارثاً ـ كما رأينا ـ من أيام الأتراك. وقد أصبح المشايخ الآن مجبرين، وبموجب أوامر الحكومة، على تسليم السعدون حصة من إنتاج الأرض كإيجار لها[٩٢]. وكان هذا الأمر أقل مضايقة لمشايخ الغراف الكبار باعتبار أنهم حصلوا على مساحات واسعة من الأرض بأسمائهم وتعدوا على أراضي الدولة من دون أن يقف أحد في سبيلهم.

والنقطة ذات المغزى الباقية هي الاحتمال الأكبر لمعرفة رؤساء عشائر شط الشامية وشط الهندية القراءة والكتابة منه بين أمثالهم في المناطق الأخرى. وهناك احتمال كبير بأن هذا كان ناجماً عن قرب الأولين إلى مدينة النجف المقدسة التي كانت لأمد طويل مركز التعليم الشيعي. وهناك واحد على الأقل من رؤساء الشامية كتب كتاباً[٩٣]، وهو أداء غير عادي أبداً بالنسبة لشيخ عشائري.

* * *

كيف كانت مقاطعة الشيخ العربي[٩٤]، منظمة؟ في البداية، تجب الاشارة إلى أنه كانت

= Great Britain, Cab. 24/111, Letter of 5 August 1920, from Civil Commissioner, Baghdād, to Foreign Office.

(٩٢) في ظل البريطانيين كان الايجار يساوي ٢٠ بالمئة من الانتاج، ثم خفض إلى ١٥ بالمئة منه، انظر: Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Division for 1919,* P. 3.
ثم خفض الايجار في ما بعد إلى ٧,٥ بالمئة، انظر: عبد الله الفياض، «مشكلة الأراضي في لواء المنتفق» (بغداد، ١٩٥٦)، ص ٧٦ ـ ٧٨.

(٩٣) الشيخ المذكور هو فريق المزهر الفرعون.

(٩٤) كانت العقارات تسمى مقاطعات فقط في الكوت والعمارة والمنتفق والحلة، وفي هذه الألوية كانت توجد أوسع العقارات مساحة.

هنالك اختلافات في التنظيم بين اقليم وآخر، ولكن هذه الاختلافات لم تكن كبيرة. وأكثر من ذلك، فإن المشايخ الأكبر كانوا يملكون أو يحوزون عقارات عديدة، ولكن هذه العقارات كانت على العموم، متجاورة مكانياً. وكانت «المقاطعة» تقوم على أساس عشائري وكان الشيخ هو السلطة الأولى فيها. وكان لقبه ومنصبه قابلين للانتقال إلى الورثة، ولكن ليس بالضرورة إلى الولد الأول، أو البكر، إذ كانت العائلة الحاكمة تختار في العادة من بين أعضائها الرجل الذي يعتبر أكثر أهلية للقيادة(٩٥). ومع مرور الزمن، أصبح منصب الشيخ محدداً، بدرجة أو بأخرى، بالتقليد العشائري. ولكن، عندما ضعفت الروابط بينه وبين رجال عشيرته وتحولت من روابط أبوية إلى روابط اقتصادية، تراجعت التقاليد العشائرية أكثر فأكثر أمام رغبته أو إرادته الاعتباطية. وفي الوقت نفسه، بدأ الشيخ يعتمد بشكل متزايد على «حوشيته»(٩٦)، أي على حرسه الخاص المسلّح. واختلف هذا التطور في حدّته بين محافظة وأخرى، واتجه إلى أن يكون أكثر بروزاً في «المقاطعات» التي كان يسند فيها كثير من العمل الزراعي إلى اغراب أو إلى عشائر أو أجزاء من عشائر تابعة أو عميلة. وفي العام ١٩٢١ كتب المسؤول السياسي البريطاني لمنطقة العمارة يقول: «أخبرني المشايخ في أكثر من مناسبة أن المحافظة على القانون والنظام تتطلب منهم تخويف رجال عشائرهم بشدة، مع تلطيف هذه المعاملة بمكافآت تعطى بين حين وآخر»(٩٧). ومن الأمور ذات المغزى أنه عند اندلاع ثورة ١٩٢٠ هجر البريطانيون المنتفق، وهجرها معهم مشايخ اللواء الكبار. ولم يعد المشايخ، الذين كانوا حتى ذلك الوقت «مسنودين بالذهب البريطاني وبالحراب البريطانية»(٩٨) ـ على حد تعبير مستشار فرقة بريطاني ـ إلّا بعد أن زحفت القوات البريطانية ثانية إلى أراضيهم. وبشكل مشابه، فإنه عندما اضطرت سلطة حكومة بغداد في العام ١٩٢٢ إلى الانسحاب مؤقتاً من بعض مناطق الديوانية، وترك رؤساء العشائر لحالهم يعتمدون على وسائلهم الخاصة، لم يعد هؤلاء يستطيعون السيطرة على رجال عشائرهم(٩٩). وأمثال هذه الحالات عززت قيمة «الحوشية» في عيني الشيخ الذي اتجه إلى اعطاء هذه المؤسسة طابعاً قمعياً واضحاً.

وكانت وظيفة «الحوشية» هي حراسة الشيخ وتنفيذ إرادته والاشراف على فلاحيه وحماية ممتلكاته. وكثيراً ما كان أعضاء هذا الحرس يجندون من خارج عشيرة الشيخ، الذي كان ينظر إليهم كعبيد له(١٠٠). وفي بعض الحالات، كان هؤلاء من القتلة أو مرتكبي الجرائم الأخرى

---

(٩٥) وعلى سبيل المثال، عندما توفي شعلان سلمان الظاهر، من الخزاعل، في العام ١٩٥٢، انتقلت المشيخة بموافقة العائلة إلى ثالث أبنائه ولادة، علي الشعلان: حديث مع هذا الأخير، شباط/فبراير ١٩٦٢.

(٩٦) كانت تسمية هذا الحرس تختلف من منطقة إلى أخرى، فكان يعرف أيضاً بأسماء مثل: «فَدوِيّة» أو «فديويّة»، و«رَشّاقة» (قاف تلفظ كالجيم المصرية) و«زلم».

(٩٧) Great Britain, *Administration Report of the ʿAmârah Division for 1920-21*, P. 7.

(٩٨) Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq.. for 1921*, P. 4.

(٩٩) Great Britain, Secretary of the High Commissioner of Iraq, (Secret) *Intelligence Report No 19 of 1 October 1922*, para, 939.

(١٠٠) حديث مع علي الشعلان، وهو شيخ من الخزاعل، شباط/فبراير ١٩٦٢.

الهاربين من العدالة، الذين لجأوا إلى العشيرة وربطوا أنفسهم بالشيخ[١٠١]. وكانت قوة «الحوشية» تختلف بحسب موارد الشيخ وطبيعة علاقاته مع رجال عشيرته أو الفلاحين. وفي العام ١٩١٧ كان لأمير ربيعة، الذي كانت عشيرته تعدّ بين ٢٢٠٠ و٣٠٠٠ رجل، «حوشية» مؤلفة من ٢٥٠ خيّالاً[١٠٢]. وفي العام ١٩٤٤ كانت «حوشية» محمد العريبي، شيخ البومحمد، تعد ٥٥٢ رجلاً، وكان تعداد رجال عشيرته لا يزيد إلّا قليلاً عن ٥٠٠٠[١٠٣]. وفي العام ١٩٥٨ كان علي الشعلان، من الخزاعل، يقود «حوشية» تعد ٩٨ رجلاً وعشيرة من حوالى ٤٠٠٠ رجل[١٠٤]. وكانت هناك مراتب داخل «الحوشية». وكان بعض أعضائها يعلو على الآخرين في حظوته لدى الشيخ، وكان هؤلاء يعرفون بولائهم الشديد لشخص الشيخ. ولهذا فقد كانوا يتلقون مكافآت أعلى، وكانوا يعتبرون في الواقع نخبة «الحوشية». وكان عددهم محدوداً بالضرورة. وليست لدينا فكرة صحيحة عن مستويات دخلهم. واستناداً إلى تقرير وَضعه في العام ١٩٤٤ متصرف[١٠٥] لواء العمارة فإن «حوشية» الشيخ العريبي البالغ تعدادها ٥٥٢ رجلاً كانت تتلقى الأجر على خدماتها بطريقتين: ٣٠٨ من رجالها كانوا يتلقون ما مجموعه ٦٠٣ أطنان من الرز، أما بقية الرجال فكانت تمنح أرضاً مساحتها ٢١٧٥ دونماً، وكان كل منهم يحوز قطعة توازي مرتبته. ولم يكونوا يفلحون هذه الأراضي بأنفسهم بل كان يفلحها لهم فلاحو الشيخ، ولم يكونوا خاضعين لأية مصاريف أو ضرائب «اقطاعية». وكانت الفئة الثانية تكافأ طبعاً بأفضل من مكافأة الفئة الأولى، ولكنها هي نفسها كانت تضم في داخلها طبقة صغيرة أكثر حظوة[١٠٦]. وكانت «الحوشية» تختلف أيضاً من ناحية الوظيفة. فقد كانَ بعض أعضائها، مثلاً، يقوم بمهمة انزال العقاب الجسدي المقيتة، وكان آخرون، هم الدوافيع، يكلفون بزوارق الشيخ وعائلته، وكانت فئة ثالثة منهم، هم «الشحنية»، تقوم بحراسة المحصول خلال موسم الحصاد وتتلقى مكافأة إضافية على يقظتها[١٠٧]. وفي بعض العشائر، مثل العزة التي عاشت في بلاد ديالى على قنال الخالص، كان «الشحنية»، أو «الشحنة» كما كانوا يسمون أيضاً، حراس مشاة مؤقتين يؤخذون من بين الفلاحين، ويختلفون عن حرس الشيخ الدائمين الراكبين، والمعروفين في هذا الإقليم باسم «شرخجية»[١٠٨].

---

(١٠١) حديث مع فيصل حبيب الخيزران، من العزة، شباط/فبراير ١٩٦٣.

(١٠٢) Great Britain, Arab Bureau, *Tribes of the Tigris. The Bani Rabiah* (Calcutta, 1917), P. 1.

(١٠٣) تقرير غير منشور لمتصرف العمارة (سعد صالح)، «طريقة العقود المباشرة وتأثيرها السيء على لواء العمارة»، بتاريخ ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٢٤. ورقم الصفحة هنا مأخوذ عن نسخة من هذا التقرير بشكل مخطوطة محفوظة في مكتبة ادارة الأمن في بغداد.

(١٠٤) حديث مع علي الشعلان، شباط/فبراير ١٩٦٢.

(١٠٥) محافظ.

(١٠٦) تقرير متصرف العمارة غير المنشور، بتاريخ ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٢٤.

(١٠٧) مخطوطة غير منشورة، «معلومات عن ريف العمارة»، ص ١٢.

(١٠٨) حديث مع فيصل حبيب الخيزران، ابن شيخ العزة، شباط/فبراير ١٩٦٣.

وأحد الرجال الدين لا يمكن تجنبهم في حاشية الشيخ، والذي يكون عادة موضع الثقة الأكبر من بين كل أتباعه، هو «القهوجي»، أو صانع القهوة، وهو المسؤول عن «المضيف» الذي لم يكن مجرد بيت ضيافة عشائري بل كان أيضاً المركز الذي يدير منه الشيخ شؤون مقاطعته.

وفي بعض المناطق، كان ثاني أهم شخصية في القبيلة بعد الشيخ هو «الفريضة العارفة»، وهو رجل روحي يُلمّ بتقاليد العشيرة يساعد الشيخ في فضّ النزاعات. وكان هذا الرجل يعامل باحترام خاص وتغدق عليه هدايا الشيخ وعطاياته. وكان الشيخ يحاول أن يحقق من خلاله ما يعجز عن تأمينه من خلال «حوشيّته»، أي اذعان رجال العشيرة التلقائي لحكمه.

وكان هنالك في قرى عشائرية معينة في بلاد الشيعة شخصية دينية ذات سلطة نظامية بدرجة أو بأخرى تسمى «المومن»، وهو رجل يكون في العادة متخرجاً من مدرسة دينية ويعمل وكيلاً للمجتهد الأكبر في النجف، الذي هو الرئيس الديني الأعلى للطائفة الشيعية(١٠٩). ولكن كان بعض «المومنين»، وخصوصاً الجوالين منهم، مخادعين يعيشون على حساب الفلاحين.

ويبقى أن نذكر أن مقاطعة الشيخ كانت تقسم إلى عدد من الوحدات التي تسمى الواحدة منها «شَبَّه»، وتختلف مساحتها بين منطقة وأخرى، وكان لكل «شَبَّه» «سِركال»(١١٠)، والكلمة تحريف عن الفارسية سِر ـ كار (التي تعني حرفياً «مشرف على العمل»). وكانت مهمة «السركال» هي الاشراف على الزراعة، ولكنه كان أحياناً يعمل في الأرض جنباً إلى جنب مع الفلاحين. وكان هؤلاء في العادة رؤساء فروع عشائرية إما أن يستأجروا الأرض من الشيخ ويشغلوها بشكل مستقل نوعاً ما، أو كانوا يعملون لمجرد وكلاء للشيخ مقابل حصة من الانتاج.

وإذا كانت الوحدة الفعلية في الريف العشائري العربي هي المقاطعة القائمة على الأساس العشائري، فإنها في الحزام الكردي كانت القرية، أو الـ «قند»، التي كانت تتجمع في العادة حول أحد مصادر المياه. ومن نافل القول الإشارة إلى أن البكوات أو الأغوات العشائريين الأكثر ثراء كانوا يملكون عدة قرى. وكما في حالة المشايخ العرب، فإن مناصبهم لم تكن تنتقل دوماً إلى الابن الأول، أو البكر، بالرغم من أنها كانت وراثية. ومرة أخرى نقول ان البكوات والأغوات، مثلهم مثل أكبر المشايخ العرب، كانت لديهم بيوت ضيافة تسمى الـ «ديوان خانة»، وصانع قهوة هو الـ «قهوجي»، وأتباعهم الذين يسمون «پيشتمالا» (وتعني

(١٠٩) شاكر م. سليم، «الچبايش: دراسة أنتروبولوجية لقرية في أهوار العراق» (بغداد، ١٩٥٦)، الجزء الأول، ص ١٥٤. ولكن، يجب التذكير بأن «الچبايش» أخضعت في العشرينات للسلطة المباشرة للحكومة، ومن هذه الناحية فإنها لم تكن تعتبر قرية عشائرية نموذجية.

(١١٠) حديث مع فيصل حبيب الخيزران، من العزة، شباط/فبراير ١٩٦٣.

حرفياً «دعامة البيت»). وفي بعض الحالات، كان بيت رئيس العشيرة الكردي يضم خدماً يسمى الواحد منهم «خلام»[111] يتميزون عن الخدم العاديين الذين يرافقونه عندما يخرج راكباً والذي يُسمّى الواحد منهم «ظلام»[112]. ولم تكن قرى البكوات والأغوات تفتقر إلى «الملاّ»، وهو رئيس أو مدير الجامع المحلي، والدراويش أو الباطنيين. وهنا أيضاً، كما في مقاطعات المشايخ العرب، كان الرجال المسؤولون مباشرة عن الزراعة (الـ «سركار» أو الـ «كوخا»، أي رؤساء أقسام عشائر الفلاحين، أو رؤساء «المساكين»)، والفلاحون بدرجة أكبر، هم المنتجون الحقيقيون، وهم الممثلون الحقيقيون للمصالح الزراعية[113].

* * *

آن الأوان للعودة الآن إلى السؤال الذي بقي بلا جواب: كيف استطاع المشايخ والأغوات المضعفون في العقود الأخيرة من العهد التركي أن يوسعوا ويدعموا في ظل الملكية سيطرتهم شبه الاقطاعية على الفلاحين، أو أن يحولوا رجال عشائرهم الذين كانوا يعيشون يوماً حياة حرّة إلى أشباه عبيد مشاركين في المحصول في ظل حياة مدينية تزداد نمواً وحكومة مركزية صاعدة؟

التفسير الأساسي، وإن كان تفسيراً غير كامل، هو أن قوة جديدة وغريبة ـ البريطانيون ـ دخلت في العام ١٩١٤ في النزاع القائم بين المدن ورؤساء العشائر، والذي رسمنا صورة له في الصفحات السابقة، ورمت هذه القوة بثقل نفوذها إلى جانب المشايخ والأغوات.

إن السبب في أن يكون البريطانيون رغبوا في وقف، أو حتى عكس، عملية التحلل العشائري، وفي المحافظة على زعماء العشائر ودعمهم، قد يمكن أن ينسب بشكل ثانوي فقط إلى قدر معين من الأحكام المسبقة لدى بعض المسؤولين البريطانيين ضد أهل المدن، أو إلى ميل أكثر تميزاً باتجاه إضفاء رومانطيقية معيّنة على شريحة المشايخ. وقد لاحظ مسؤول سياسي بريطاني في العام ١٩١٨، أن «الحفاظ على النظام القبلي لأطول ما يمكن هو الأفضل، وعندما يسقط هذا النظام في النهاية لأسباب طبيعية، يؤمل أن... لا يسمح لأي بغدادي وضيع الولادة بالرقص على قبره قبل الأوان وبلا لياقة»[114]. أما السيدة جيرترود بيل، السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي، فكتبت تقول عن المشايخ في العام ١٩٢٢: «أنهم الناس الذين

---

(١١١) يبدو أنها مأخوذة عن العربية «غلام».

(١١٢) عن العربية «ظلم».

(١١٣) حديث مع بابا علي الشيخ محمود البرزنجي، شباط/فبراير ١٩٧١، ومع قيدار شمدين أغا، آذار (مارس) ١٩٧١، ومع نجيار شمدين أغا، آذار (مارس) ١٩٧٢، و:
Great Britain, *Iraq and the Persian Gulf,* PP. 341-344; W. R. Hay, *Two Years in Kurdistan. Experience of a Political Office 1918-1920* (London, 1921), PP. 46-49 and 52; Barth, *Principles of Social Organization in Southern Kurdistan,* PP. 42, 47, and 92; and Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs,* P. 146.

(١١٤) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 134.

أحب، وإني أعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول العراق وعرضه، وأعتقد أنهم العمود الفقري للبلاد»(١١٥). أما الانكليز الذين كانوا موجودين في الموقع، والأقل تحيزاً، فكانت لديهم أشياء أخرى يقولونها. وقد كتب المسؤول السياسي لقطاع العمارة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ يقول:

«إننا نميل إلى أن ننظر إلى الشيخ، كشيخ، على أنه ذو أهمية كبيرة في حفظ النظام في مقاطعته، في حين أن الحقيقة هي أنه يكاد يكون رئيساً صورياً فحسب، ليس له سوى قوة قليلة تضاف إلى ما يحصل عليه من دعم من الحكومة. وليس لشخصية الشيخ في هذا القطاع أكثر من حساب ضئيل جداً. لقد وقعنا في خطأ المبالغة في تقدير قيمته واستشارته أكثر من اللزوم، وإلى درجة استبعاد رجال متعلمين وبعيدي النظر من طبقات أخرى... لقد فقدنا القدرة على رؤية حقيقة أن الشيخ لا يمثّل المصالح الزراعية، لا من وجهة نظر «السركال»(١١٦) ولا من وجهة نظر الفلاحين الآخرين»(١١٧).

أما المسؤول السياسي في الحلة، والذي كتب في العام ١٩١٧ بالروحية نفسها، فقد كشف مدى الصعوبة، في منطقته، في «إجبار فروع (العشائر) على إيلاء بعض الأهمية لمشايخهم»(١١٨). ومن وجهة نظر مسؤول السليمانية في العام ١٩١٩، فإن إعادة إحياء العشائرية كانت «خطوة تراجعية». وقال المسؤول نفسه: «يمكن الإنسان أن يتذكر أن اسكتلندة لم تكن تنتج شيئاً وبقيت عالة قومية طيلة مدة بقائها عشائرية»(١١٩). ومن ناحيته، لاحظ مسؤول الشامية أن الوحدة العشائرية الكبيرة في قطاعه كانت آخذة في التفكك، وأن هذا «يعكس رغبات الأهالي أنفسهم، الذين يعلنون كراهيتهم للاستبداد» لأنه «يضع سلطة كبيرة بين يدي رئيس نادراً ما يرونه، وهي سلطة يسخرها الرئيس في العادة لملء جيوبه بما يعرفون أنه لا يستطيع امتلاكه إلّا بدعم من الحكومة»(١٢٠). وفي الإفادة عن حادثة قتل فيها رجال العشائر ثلاثة من مشايخهم في العام ١٩٢١ ذكر المستشار القطاعي للمنتفق أن العشائر في منطقته تبدو متعطشة «للإطاحة بكل آثار السيطرة التي للشيخ»(١٢١).

وإذا كانت سلطة المشيخة في كثير من الأقاليم لم تكن مرغوبة لدى رجال العشائر ولا كانت مفيدة لهم في حسن المعيشة، كما هو واضح، فلماذا تابع الانكليز إعادة بناء هذه المشيخة وتقويتها؟

(١١٥) Lady Bell, *The Letters of Gertrude Bell* (New York, 1928), II, 647.

(١١٦) كان «السركال» في العمارة عادة هم رؤساء فروع العشائر. وكانوا يعيدون استئجار الأرض من المشايخ ويؤجرونها بدورهم إلى الفلاحين مقابل حصة من الانتاج.

(١١٧) Great Britain, *Administration Report of the 'Amārah Division for 1920-21*, P. 25.

(١١٨) Great Britain, *Administration Report of the Baghdād Wilāyat,, 1917*, P. 106.

(١١٩) Great Britain, *Administration Report of Sulaimāniyyah Division for 1919*, P. 3.

(١٢٠) Great Britain, *Reports of Administration for 1919*, I, 72.

(١٢١) Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Division for 1921*, PP. 2-4.

ربما كانت فائدة الشيخ للانكليز مجرد وسيلة نفعية في البداية. فقد كان الشيخ هو الوسيط الأكثر جاهزية في متناول اليد والذي يمكن أن تمارس من خلاله ادارة الريف. وكانت البدائل الأخرى ـ كموظفي الحكومة التركية السابقة غير الموثوقين، أو «شباب المدن أشباه المتعلمين»[122] الذين كانوا «بعبع» المسؤولين البريطانيين ـ غير مستساغة. وسيكون هنالك دوماً سبب للتساؤل عما إذا كان الشيخ الذي بدا أنه ـ في بعض المناطق على الأقل ـ كان، كما وصفه ضابط بريطاني، «جاهلاً، ضيّق الأفق، وغير تقدمي في العادة»، ومن غير المحتمل أن «يوصي بأي مشروع، مهما كانت فائدته بالنسبة لبقية المجتمع، إذا كان هذا المشروع يمس جيبه أو كرامته بأقل حد ممكن»[123]، هو الأكثر ملاءمة للحكم في الألوية. وعلى كل حال، فإن ما بدأ كوسيلة نفعية في البداية انتهى إلى أن يصبح ضرورة سياسية.

وهذه الضرورة نبعت من أن السياسة الانكليزية في العشرينات كانت تخضع لتأثيرين لا يتماشى أحدهما مع الآخر إلى حد ما. فمن ناحية، ونظراً لظروفهم الاقتصادية العامة، كان على الأنكليز أن يوفروا في انفاقهم (وقد صدر في العام ١٩٢٠ تحذير عن سكرتير الدولة (البريطاني) لشؤون الهند جاء فيه: «ليست لدينا أموال للانفاق في بلاد ما بين النهرين»)[124]، وهو ما أدى خلال فترة وجيزة إلى خفض القوات العسكرية البريطانية[125]. ومن ناحية

(١٢٢) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 134.

(١٢٣) Great Britain, *Administration Report of the 'Amārah Division for 1920-21,* P. 25.

(١٢٤) Great Britain, Cab, 24/112, Secretary's Note of 9 October 1920 entitled "The Mesopotamian Mandate."

كانت النفقات السنوية لجيش الاحتلال قبل منتصف ١٩٢٠ تصل إلى ٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني، وكان يتوقع لها أن ترتفع بعد ذلك التاريخ، وبسبب الحاجة إلى التعزيزات، إلى ٢٨٢٥٠٠٠٠ جنيه استرليني.

Great Britain, Cab. 24/110, Sir Percy Cox's Note of 24 July 1920 on the Mesopotamia-Persia Situation.

وكان الضغط الاقتصادي هو أحد الأسباب الرئيسية لعقد «مؤتمر القاهرة للمستعمرات» في آذار (مارس) ١٩٢١، الذي كان «كسب القرعة» فيه لفيصل الذي أصبح ملك العراق في المستقبل. انظر تصريحات كوكس في: Lady Bell, *The Letters of Gertrude Bell,* II, 531-32.

(١٢٥) كانت القوات البريطانية في العراق تعد في آذار (مارس) ١٩٢١: ٣٣ كتيبة و٦ أفواج خيالة و١٦ بطارية (مدفعية) و٦ سرايا هندسة وألغام و٤ سرايا عربات مدرعة و٤ أسراب من سلاح الجو الملكي. وخفض هذا العديد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٦ إلى: ٣ كتائب وسرية هندسة وألغام و٣ سرايا عربات مدرعة و٨ أسراب من سلاح الجو الملكي، ثم خفض في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩ إلى: $\frac{1}{2}$ ١ سرية عربات مدرعة و٤ أسراب من سلاح الجو الملكي فحسب:

Great Britain, Colonial Office, *Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom... to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931,* PP. 47-48.

ويجب هنا ملاحظة الاعتماد الأكبر على سلاح الجو في العشرينات.

أخرى، فقد كان الانكليز يكرهون التخلي عن المقاليد الرئيسية للسلطة في العراق. وهذا ما وجد انعكاساً له في معاهدتي ١٩٢٢ و١٩٢٦ والاتفاقيات الملحقة العسكرية والقضائية والمالية والخاصة بالموظفين البريطانيين للعام ١٩٢٤[١٢٦]. ولهذا، فإن مشكلة السياسة البريطانية كانت في كيفية الإبقاء على السيطرة في حالة ضعف عسكري نسبي. ونظراً لأنه لم يكن من الممكن الحصول على القوة من انكلترا المشغولة ذهنياً باقتصادها، فقد كان لا بد من البحث عن هذه القوة في العراق نفسه، وبشكل رئيسي من خلال موازنة ملائمة للقوى السياسية الداخلية.

ولتحاشي الاحتياج إلى تشكيلات كبيرة ومكلفة من الرجال المحاربين، كان من الطبيعي أن تكون السيادة البريطانية أقل ما تكون بروزاً. ولهذا فقد أعطي العراق ملكاً وجيشاً. والملك، الذي كان يدين للانكليز بالكثير (لاحظ كلام جيرترود بيل: «لن أشارك أبداً مرة أخرى في صنع الملوك، ففي هذا جهد كبير جداً» [٨ تموز (يوليو) ١٩٢١] و«جعلنا ملكنا يتوج» [٢٨ آب (أغسطس) ١٩٢١])[١٢٧]، لم يكن يتوقع منه، على العموم، أن يحكم ببساطة من أجلهم فقط، فقد كانت لديه أفكار ومصالح خاصة به[١٢٨]. ولهذا، فإنه لم يكن يعاق، هو وجيشه، قانونياً فقط بموجب شروط المعاهدات المشار إليها سابقاً[١٢٩]، بل أيضاً بوسائل ملموسة أكثر.

فمن ناحية، جرى الابقاء على الجيش دون القوة المطلوبة، ومؤلفاً على أساس تطوعي بحت، بحيث لم يكن فاعلاً إلا جزئياً مع أنه كان يقصم الظهر من الناحية المالية[١٣٠]. ومن

---

(١٢٦) من أجل نصوص المعاهدات والاتفاقيات انظر: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الأول، ص ٩٤ ـ ٩٨ و٢٢٣ ـ ٢٥٨، والجزء الثاني، ص ٣٧ ـ ٣٩. وأهم الشروط التي وردت فيها هي التالية: المادة ٤ من معاهدة ١٩٢٢ تلزم ملك العراق بقبول «مشورة» المندوب السامي البريطاني في كل «الشؤون الهامة التي تؤثر على المصالح البريطانية الدولية والمالية. المادة ١ من اتفاقية الموظفين البريطانيين أجبرت العراق على تعيين موظفين بريطانيين في مناصب أساسية في جهاز الدولة. وبناءً عليه، فإن مناصب مستشاري وزارات الداخلية والمالية والعدل والدفاع والأشغال والاتصالات، وكذلك مناصب المدير العام أو المفتش العام للري والأشغال والزراعة والطابو والمساحة والبريد والبرق والشرطة والصحة والتعليم والجمارك كانت مخصصة لمسؤولين بريطانيين. المادة ٢ من الاتفاقية العسكرية نصت على استمرار وجود القوات البريطانية وسمحت لها بتجنيد قوات محلية. وأخيراً، فإن المادة ٧ من الاتفاقية نفسها اشترطت منح اعتبار كامل لرغبات المندوب السامي في الشؤون المتعلقة بعمليات وتوزيع الجيش العراقي ومنحت القائد العام البريطاني في العراق حق تفتيش هذا الجيش متى رأى ذلك ضرورياً.

(١٢٧) Lady Bell, *The Letters of Gertrude Bell,* II, 610.

(١٢٨) انظر الفصول الثاني والسادس والعاشر.

(١٢٩) انظر الهامش (١٢٦) أعلاه.

(١٣٠) كان الجيش العراقي يعد ٣٦١٨ رجلاً في العام ١٩٢٢: (Great Britain, [Secret] *Intelligence Report No. 20 of 1922.* para. 987)، و٥٧٧٢ رجلاً في العام ١٩٢٤: (Great Britain, [Secret] *Intelligence Report No 10 of 1924,* para. 378)، و٧٥٠٠ رجل في العام ١٩٢٥، وبقي بعد ذلك في حوالى المستوى نفسه حتى العام ١٩٣٣. وكانت نسبة نفقات الجيش إلى اجمالي الانفاق =

ناحية أخرى، فقد تم توسيع عدد المرتزقة المجندين محلياً «مجندي العراق» بقيادة ضباط بريطانيين ـ وهم أرخص كلفة بكثير من استقدام قوات بريطانية أو هندية ـ وصار هؤلاء لا يؤخذون الآن إلا من الأقلية العرقية والدينية الصغيرة غير المندمجة، أي من الآشوريين[١٣١]. وأخيراً ـ وهنا دخل المشايخ والأغوات في اللعبة ـ بينما سمح للملك بأن يكون أقوى عسكرياً من أي رئيس عشيرة مفرد، فقد أبقي عليه أضعف من بعض أو كل رؤساء العشائر مجتمعين. وفي وقت متأخر نسبياً، في آذار (مارس) ١٩٣٣، اشتكى الملك فيصل، في مذكرة وزعت على عدد قليل من الذين يثق بهم، من أن «في هذه المملكة أكثر من ١٠٠٠٠٠ بندقية في حين أن الحكومة لا تملك غير ١٥٠٠٠»، كما لوحظ في مكان آخر.

وفي ظل هذه الظروف كان باستطاعة الانكليز دوماً أن يستخدموا مجموعة أو أخرى من كبار رؤساء العشائر لكبح أي انحراف محتمل للملك عن الخط الذي ركزوا فيه إرادتهم. وعلى سبيل المثال، فعندما أخذ فيصل على نفسه في العام ١٩٢٢ أن يعمل من أجل هزيمة مشروع «الانتداب» البريطاني على العراق، قام الشيخ عداي الجريان من البوسلطان، ومعه خمسة عشر شيخاً آخر من شط الحلة، بالاحتجاج بشدة في برقية أرسلت إلى المندوب السامي تعلن «الدعم لمشروعه المفيد الذي من دونه لا يمكن للعراق وأبنائه أن يحققوا التقدم»[١٣٢]. ومن ناحيتهم، أعلن مشايخ بني ربيعة أنهم ينظرون «باشمئزاز حقيقي إلى احتمال سحب الإشراف البريطاني»[١٣٣]. وأكثر من ذلك، فإن علي سليمان، من الدليم، ومعه أربعون رئيس عشيرة آخرون، ذكروا الملك فيصل في لقاء معه، ومن دون خجل، «بأنهم أقسموا على الولاء له شرط أن يقبل بالتوجيه البريطاني»[١٣٤].

والمؤكد هو أن التوازن الذي أقامه الانكليز بهذه الطريقة لم يكن موجهاً دوماً ضد الملك. ولم يكن الانكليز ليترددوا، إذا ما تمرد شيخ ما أو أغا، أو إذا ما أصبح قوياً إلى درجة غير مريحة، أو إذا ما تحدى سلطة الملك في وقت غير مناسب، في إعادة هذا الشيخ أو الأغا إلى حجمه الحقيقي أو في إزاحته كلياً، أو حتى قصف قراه واحراق محاصيله وتشتيت عشيرته[١٣٥].

= الوطني في الأعوام ١٩٢٢ و١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٧ تبلغ ١٧٪ و٢٣٪ و٢٦٪ و٢٣٪ على التوالي:
Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq for the Year 1928*, P. 98.

(١٣١) بقي «مجندو العراق» (Iraq Levies) أقوى من الجيش العراقي بالعدد حتى العام ١٩٢٥.

(١٣٢) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 12* of 15 June 1922, para. 517.

(١٣٣) المصدر السابق، فقرة ٥١٦.

(١٣٤) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 9* of May, para. 263.

(١٣٥) وإحدى هاتين الطريقتين أو الأخرى استعملت في سنوات مختلفة مع مشايخ عشائر المدينة في اقليم البصرة، ورؤساء عشيرة الحسن من سوق الشيوخ، والشيخين سليم وغضبان الخيون من بني أسد، بين آخرين:
Great Britain, (Secret) *Intelligence Reports No 2, 3, and 6* of 15 January, 1 February, and 15 March 1922, respectively; Great Britain, *Report on the Administration of Iraq* =

ولم تكن تتم المحافظة على حالة التوازن بين الملك ورؤساء العشائر فحسب، بل أيضاً بين شيخ وشيخ، وبين أغا وأغا. وهكذا فإن الانكليز رتبوا الأمور في منطقة رانية الكردية بحيث يستطيعون، عند الضرورة، أن يلعبوا أغوات عشيرة آكو ضد أغا پيران، وأغا پيران ضد أغا بشدر[١٣٦]. وبهدف حفظ التوازن، وجد الانكليز مبدأ ملكية الدولة للأرض مبدأ ملائماً. وعلى سبيل المثال، فإن المقاطعة الأغنى في لواء العمارة، وهي المقاطعة المسمّاة الشهالة، والتي كانت بحوزة الشيخ محمد العريبي من البومحمد بالايجار، قسمت في العام ١٩٢٢ بينه وبين رئيس آخر من العشيرة نفسها هو الشيخ فالح الصهيود، لأن هذا التقسيم كان يضمن، بين أمور أخرى، وبكلمات تقرير بريطاني رسمي، «توازناً للقوى أفضل وأسلم من ذلك القائم بين مشايخ البومحمد»[١٣٧].

وهكذا، فقد وجد الانكليز دعماً لهم في كثرة القوى المحلية المتنافسة وفي التوازن الذي أقاموه بين هذه القوى. ومن الأمور المثيرة للسخرية أن الانكليز جعلوا من أنفسهم، بهذه الطريقة، شيئاً لا يمكن لفيصل الاستغناء عنه، على الأقل خلال العشرينات، إذ بينما كانوا هم يمسكون بكل الأزِمَّة، لم يكن باستطاعته أن يصحح الوضع العسكري المحزن جذرياً، ولكنه، وللسبب نفسه، لم يكن ليستطيع أن يواجه انتفاضتين عشائريتين في آنٍ معاً فيما لو انسحب البريطانيون فجأة من البلاد. وفي هذه اللعبة لم يكن رؤساء العشائر، وخصوصاً الكبار منهم، مجرد دمى. فهؤلاء، وكما قال فيصل نفسه في العام ١٩٢٧، حاولوا «الاستفادة من أية خلافات . . . بين البريطانيين والحكومة العراقية لإضعاف كلا الطرفين وبالتالي تقوية موقعهم وتجنب دفع الضرائب»[١٣٨]. ولكن الواضح أن فيصلاً، في تلويحه بهذه الحقيقة في وجه الانكليز، كان يلعب لعبته الخاصة به هو أيضاً.

ويمكن معرفة مدى غيرة الانكليز على حماية معادلة القوة القائمة من خلال تجميع ردود أفعالهم على أية محاولة للإخلال بهذه المعادلة. فعلى مدى العشرينات كانت الفكرة المعششة أكثر من غيرها في ذهن الملك فيصل وضباطه هي فكرة التجنيد الاجباري[١٣٩]. وتطبيق مبدأ التجنيد لم يكن ليخفف بشكل أساسي من كلفة جيش الملك ويسمح بزيادة ملموسة في

= *for 1925*, P. 34;

و: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثاني، ص ١٦١.

(١٣٦) Great Britain, *Personalities, Mosul, Arbīl, Kirkūk, and Sulaimāniyyah. 1922-1923*, PP. 8 and 92.

(١٣٧) Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq. April 1922- March 1923* (London. 1924), PP. 67-68.

(١٣٨) Great Britain, Foreign Office, FO 371/12260 E 4529/86/65, "Memorandum of a Conversation [between King Faisal, the High Commissioner Sir Henry Dobbs, and Sir John Shuckburg of the Colonial Office] at the Hyde Park Hotel on the 28th October 1927"

(١٣٩) طرق الضباط هذا الموضوع مع الآنسة بيل في وقت مبكر، ومنذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠: *The Letters of Gertrude Bell*, II, 578.

أعداده فحسب، بل كان سيهدد أيضاً المشايخ والأغوات بحرمانهم من بعض أفضل رجالهم ويزيل الخطوط الحادة التي تفصل بين العشائر. وكما يمكن أن يكون متوقعاً، فقد عارض الانكليز هذه الفكرة بقوة. وحتى عندما تعهد ضباط الملك بقصر التجنيد على أبناء المدن رفض الانكليز السماح بأية إشارة إلى هذا الموضوع في «برنامج توسيع الجيش العراقي» المرفق بالاتفاقية العسكرية للعام ١٩٢٤ «لأن هذا قد يؤدي إلى تخوفات لا أساس لها في المناطق العشائرية»[١٤٠]. وعندما وضعت الحكومة مشروع قانون التجنيد بعد زمن، في العام ١٩٢٧ بالرغم من المقاومة التي أبداها الانكليز، قرر المندوب السامي البريطاني منع تمرير هذا القانون، وأصرّ على أن يعلن رئيس الوزراء العراقي بوضوح، وفي تصريح خاص أمام البرلمان، أن الحكومة البريطانية لن توافق على استخدام القوات البريطانية لدعم هذا الاجراء إذا ما رفضه بعض عناصر الشعب (العراقي)[١٤١]. ومما له مغزى أنه في العام ١٩٢٨، عندما أعيد إحياء الكلام عن مشروع قانون التجنيد، أعلن أحد رؤساء العشائر، وهو عبد العباس الفرهود من بني ربيعة، خلال اجتماع حضره النواب المشايخ أن رجاله يَعدّون ثلاثة آلاف وأنه يفضل «الذهاب إلى ابن سعود عن ارسالهم للتجنيد». وقال شيخ آخر، هو منشد الحبيِّب من الغزّي، أنه سيفعل الشيء نفسه[١٤٢].

واهتم الانكليز كذلك بألاّ يسمحوا بأي اخلال بميزان القوى عبر إضعاف سيطرة المشايخ العشائريين على الأرض. فمثلاً، عندما سعى وزير المالية العراقي، في العام ١٩٢٦، إلى «تدمير. . . النظام الذي بموجبه كانت تؤجر قطع واسعة من البلاد إلى رؤساء عشائر أشباه اقطاعيين» في العمارة، استخدم المندوب السامي حقه في الرفض - «الڤيتو» -[١٤٣] وسادت إرادته في مؤتمر كان يحضره رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والمالية ومستشاروهم البريطانيون، وذلك بتبني «القرار البالغ الأهمية. . . بأنه يجب ألاّ تكون هناك سياسة متعمّدة تهدف إلى تدمير موقع المشايخ الأكبر»[١٤٤].

وفي دعمهم لرؤساء العشائر، لم يكن الانكليز يفكرون بمجرد توازن مضاد موجه ضد الملك ورجاله بل موجّه أيضاً ضد المدن والبلدات، التي كانت هي المراكز الحقيقية لمعارضة الحكم البريطاني. وكان الانقسام القديم بين أبناء العشائر وأبناء المدن قد تحوّل إلى ميزة، بل وجرت تقويته بدرجة غير قليلة. واستثنى قانون خاص، هو «قانون النزاعات الجنائية والمدنية

---

(١٤٠) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 6* of 20 March 1924, para. 178.

(١٤١) انظر الرسالة رقم ٢٠٥٨ بتاريخ ٢٥ أيار (مايو) ١٩٢٧ الموجهة من رئيس الوزراء إلى المندوب السامي البريطاني في: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثاني، ص ٩٢ - ٩٤.

(١٤٢) تقرير سري خاص بتاريخ ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٢٨ في ملف الشرطة العراقية (الميجر ويلكنز) تحت عنوان «الحزب الوطني».

(١٤٣) Great Britain, Foreign Office, FO 406/63 E 862/6/93, Letter of 4 December 1928 from Sir Henry Dobbs, Baghdād, to Mr. Amery, London.

(١٤٤) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 19* of 15 September 1926, para. 578.

العشائرية»، رجال العشائر من نطاق سلطة المحاكم الوطنية ومنح أعرافهم وتقاليدهم قوة الالزام[١٤٥]. واهتم المندوب السامي بأن يعطي الحكومة العراقية الانطباع بأن هذا القانون كان «القانون الطبيعي للبلاد»[١٤٦]، وأن (اصداره) «يمنع» الحكومات العراقية التالية من إلغائه[١٤٧]. وبموجب أحد فصول هذا القانون، وهو الفصل ٤٠، يمكن نقل أي ابن مدينة غير مرغوب فيه من الأراضي العشائرية أو حتى ـ وهذا بموجب تفسير للقانون وضع في العام ١٩٢٥ ـ من مناطق غير عشائرية وأن يجبر على العيش في أي مكان داخل العراق يحدده أمر إداري[١٤٨]. وكان من نتيجة هذا التفسير أن امتدت إلى المدن قوة ما كان في الجوهر عبارة عن نظام اداري اعتباطي.

ووصل تنفيذ سياسة فصل أبناء العشائر عن أبناء المدن إلى حد التخطيط لايجاد مدرسة داخلية خاصة لأبناء مشايخ العشائر على طراز «غوردون كوليدج» في الخرطوم أو كليات الرؤساء (العشائريين) في الهند. وجاء في تقرير بريطاني يعود إلى العام ١٩١٨: «يجب عدم إرسال أولاد هذه الطبقة إلى المدارس الحضرية ليختلطوا بأبناء المدن فتفسدهم الرذائل المتنوعة للمدينة العراقية، وألا يرافقوا أولئك الذين ينظر آباؤهم إليهم على أنهم أدنى منزلة»[١٤٩]. وقد خصصت الأموال لمدرسة المشايخ في كل ميزانية خلال السنوات ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤، ثم قطعت عنها[١٥٠]. وفي النهاية نظر إلى المشروع على أنه كبير التكاليف.

* * *

إلى أيّ حد ذهب الانكليز في إعادة إحياء وتقوية سلطة الشيخ والأغا؟

في المقام الأول، عُكست عملية التحلل العشائري، وأوقف تقدم القرى باتجاه الاستقلال عن العشائر المحيطة بها قدر الإمكان، ومنع تمازج العشائر المختلفة في ما بينها، وجرى تحاشي هرب الفلاحين من رجال العشائر من أراضي المشايخ[١٥١]. وفي كردستان، وكما

---

(١٤٥) من أجل نص القانون، انظر: Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq* for 1925, PP. 144-156.

(١٤٦) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No* 7 of 2 April 1925, para. 142.

(١٤٧) Great Britain, Foreign Office, FO 406/63 E 862/6/93, Letter from Sir Henry Dobbs, Baghdād, to Mr. Amery, London. dated 4 December 1928.

(١٤٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No* 7 of 2 April 1925, para.

(١٤٩) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 145, and "Department of Education Annual Report for 1918," II, 5.

(١٥٠) Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq, April 1923- December 1924,* P. 214.

(١٥١) انظر: Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 132 and 136; *Administration Report of the Baghdād Wilāyat,* 1917, P. 106; *Report of Administration of the Kirkūk Division for 1919,* P. 3; and *Administration Report of Muntafiq for 1919,* P. 110 and for 1921, P. 2.

جاء على لسان مسؤول سياسي بريطانيٍ في السليمانية، «ألحق كـل رجل يمكن وصفـه بأنـه من رجال العشائربزعيم عشائري، . . . ونبِش رؤساء القرى الصغـيرة واكتشف أنهم كانـوا زعماء لعشائر اندثرت منذ زمن طويل، وأمرت العشائر المقيمة (من غير الرحّل) والمفككة بأن تتوحد وتتذكر أنها كانت ذات يوم عشائر»[١٥٢]. وحيث كان ذلك ممكناً وحسناً رُكـزت السلطة داخل كـل عشيرة في رجـل واحد، هـو رئيس فرع رقي إلى درجـة عليا. ومضى الانكليـز بعيـداً في الـدفـاع عن سلطة هـذا الـرجـل. وعـلى سبيـل المثـال، عنـدمـا انغمس فخـذ فـرعيّ من البوسلطان، في العام ١٩١٨، في نزاع دموي نتيجة لتحديـه للشيخ الأعـلى المختار (من قبـل البريطانيين) عداي الجريان، خرج الضابط السياسي (البريـطاني) المختص على رأس قـوة من المجندين فدمر قرية فخذ العشيرة الفرعي، وحرمه - جزاء له - من ماشية قيمتها ٦٠٠٠ روبية أو أكـثر[١٥٣]. وأيضاً، في العـام ١٩٢٦، استخدم الانكليـز العـربـات المسلحـة والـطائـرات ليخضعوا عشائـر فرعيـة ثائـرة ضد الشيـخ عجيل اليـاور من شمَّر[١٥٤]. ولم يكن كـل رؤساء العشائر يطمحون إلى هذه السيادة المطلقة التي كانت أحياناً غير مريحة. وفي احدى الحالات. جلس أحـد المـرشحـين للمشيخـة «أيـامـاً عـديـدة. . . عنـد عتبـة بـاب المسؤول السيـاسي (البريطاني) يستجدي السماح له بأن يعيش بهـدوء من دون اهتمام بـالعشيرة بحجـة كبر السن ومئة حجة وحجة أخرى»[١٥٥]. وفي حالة أخرى، حرر الشيخ المعين نفسـه من عبء المشيخة بأن توجه إلى مكة للحج[١٥٦]. وكذلك فإن المشايخ الأصغر، أو مساعدي المشايخ، لم يرحبـوا بالسلطة المطلقة على العشيرة. وفي احدى المناطق، كلف زعماء أربعة فروع عشائريـة أنفسهم مشقةِ جمع كل الشخصيات المحلية الهامة لاقناع المسؤول السياسي بأن فروعهم لم تكن تشكل عشيرة واحدة، بل أربعاً[١٥٧].

وفي المقام الثاني، أصبح الرئيس العشائري الأعلى مسؤولاً عن تطبيق القانون على أفراد عشيرته. وكان، في الواقع، يحسم كل النزاعات بينهم، مع أن النتائج التي كان يتوصل إليهـا في الحـالات الهامـة كانت تحتـاج، نظريـاً، وبموجب الفصـل ٨ (١٠) من قانـون النـزاعـات العشائرية، إلى موافقة المسؤول السياسي. وكان مكلفاً كذلك بجبـاية الـدخل الحكـومي. ولم تكن هنـالك أيـة ضمانـة ضد استغـلاله السيء لأي من هـذه السلطات. ولم يكن من السهل تطبيق الشرط القائل بأن على الشيخ أو الأغا أن يتصرف تجاه رجال عشيرتـه «بطريقـة تتوافق مع الأفكار البريطانية عن العدالة»[١٥٨] لأنه كان «من الصعب جداً» أحياناً، إن لم يكن غالباً،

---

(١٥٢) Great Britain, *Administration Report of the Sulaimāniyyah Division for 1919,* P. 3.

(١٥٣) Great Britain, *Administration Report of the Hillah Division for 1919,* P. 2.

(١٥٤) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 8* of 15 April 1926, para. 232.

(١٥٥) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 383.

(١٥٦) Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Division for 1921,* P. 7.

(١٥٧) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 383.

(١٥٨) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 119.

«على أي كان من خارج (مقاطعات المشايخ) أن يصل إلى الحقيقة الفعلية للأمور»، كما جاء في شكوى أحد الضباط البريطانيين[١٥٩].

وفي المقام الثالث، تعززت منزلة موقع رؤساء العشائر بـ «انتخابهم» لعضوية البرلمان. ولم يكن هؤلاء قد حصلوا على شرف الجلوس في «مجلس المبعوثان»[١٦٠] في العهد العثماني. ومن أصل ٣٤ نائباً كانوا يمثلون العراق في المجلس التركي لم يكن هنالك غير نائب واحد يتحدر من عائلة مشايخ، ولكن حتى هذا النائب كان من أبناء المدن ولادة وأفكاراً[١٦١]. وعلى العكس من هذا، فمن أصل ٩٩ عضواً كانوا يشكّلون الجمعية التأسيسية العراقية في العام ١٩٢٤، كان هنالك لا أقل من ٣٤ من المشايخ والأغوات[١٦٢]. وتخصيص مثل هذا العدد الكبير من المقاعد لهذه الطبقة كان قد برر على أساس أن «المضيف[١٦٣] العشائري هو مكان تدريب للمواطنين أفضل من المقاهي (في المدينة)»[١٦٤]. ومما يحمل أكثر من مغزى، أن ٣٤ من رؤساء العشائر أقسموا على أنفسهم، قبل انعقاد الجمعية، أن «يدعموا المعاهدة [الانكلو ـ عراقية للعام ١٩٢٢] وألا يقوموا بأي عمل من دون اتفاق مشترك». وأعلن هؤلاء كذلك أنهم يؤيدون ادخال فقرات في «القانون الأساسي» (الدستور) تؤمن «استعمالاً كاملاً وحتى أكثر كثافة» لـ «قانون النزاعات العشائرية» وتؤمن «عدم نقل ملكية» الأراضي الحكومية التي كانت في حوزتهم[١٦٥]. ولكن هؤلاء لم يبقوا على اتفاقهم لمدة طويلة، كما كان الانكليز يأملون. ولكن عند اللحظة الحاسمة تمت إعادة ترتيب صف هؤلاء مما ضمن تمرير الموافقة على المعاهدة.

وكذلك فقد دعم موقع رؤساء العشائر بالوسائل الاقتصادية أيضاً. فسياسة حيازة الأراضي ـ التي بحثت في مكان آخر ـ كانت قد أخضعت إلى حد كبير لهذا الهدف. وكذلك فقد تأثرت بشكل مشابه مصالح مداخيل الدولة. ولم تكن جباية ضرائب الأراضي فعالة في أيام الأتراك. وكثيراً ما كان الاجراء يتلخص في أن يقوم الموظفون بتقدير المحصول بالنظر أو

(١٥٩) المصدر السابق، ص ٧٠.
(١٦٠) مجلس النواب التركي.
(١٦١) وكان هذا النائب هو عبد المجيد الشاوي من العائلة الحاكمة في عشيرة العبيد. وكان هنالك في المجلس نائبان آخران هما عبد المحسن السعدون وشقيقه عبد الكريم، وهما ابنان لعائلة من «السادة» العشائريين كانت تسيطر على تحالف المنتفق، ولكن الشقيقين كانا قد أصبحا حضريين تماماً بتعلمهما في استامبول. ومن أجل لائحة بالنواب العراقيين في «مجلس المبعوثان»، انظر: فيضي، «في غمرة النضال»، ص ١٤٠.
(١٦٢) هذا العدد لا يضم رؤساء العشائر الذين كانوا «سادة» وقادة طرق باطنية في الوقت نفسه. ومن أجل لائحة بأعضاء الجمعية التأسيسية انظر: Great Britain, *Intelligence Report No 7* of 3 April 1924, PP. 7-9.
(١٦٣) بيت الضيافة.
(١٦٤) Great Britain, *Intelligence Report No 4* of 21 February 1924, para. 125.
(١٦٥) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 7* of 3 April 1924, para. 229.

بالتوصل إلى تحديد كميته أمام فنجان من القهوة في «مضيف» الشيخ أو في «ديوان خانة» الأغا. وكان بعض رؤساء العشائر يرفضون الدفع أو يتهربون منه. وبين الحين والآخر كانت تخرج إليهم قوة عسكرية. وفي إحدى الحالات، تم اعدام شيخ متمرد والبعض من أقاربه علناً وجباية الدخل المطلوب كاملاً[١٦٦]. أما عندما كان يستحيل نشر القوة العسكرية فكانت الضرائب تتناقص أو تتلاشى. ولكن وحتى في مثل هذه الظروف، تمكن الأتراك في العام ١٩١١ من تحصيل ما يساوي مجموعه ٧٣١٠٠٠ دينار[١٦٧] من الدخل من الأراضي، و١٧٩٠٠٠ دينار من الـ «كودة» أو ضريبة رؤوس المواشي. وبالأرقام المطلقة كانت مداخيل هذه المصادر أكبر من ذلك في سنوات الاحتلال البريطاني ثم الانتداب البريطاني (راجع الجدول ٦ ـ ٢)، ولكن، وكما أبرز مسؤول بريطاني كبير في الدخل، في العام ١٩٢٤، فإن الزيادة الفعلية كانت ضئيلة، وكانت الأرقام الأعلى «تفسر إلى حد كبير بالمستوى الأعلى للأسعار»[١٦٨]. ومهما كان الأمر، فإنه يصعب القول بأن الزراعة، التي كانت تشكل المصدر الأول لثروة العراق، قد قدمت فعلاً حصتها المفترضة إلى ميزانية الدولة. وفي العام ١٩١٨ وحده قاربت هذه الحصة النسبة التركية في العام ١٩١١. وفي ما عدا ذلك، فإنّه بينما قدم دخل الأراضي ٤٤,٣ بالمئة من مجموع مداخيل الدولة في العام ١٩١١، لم يقدم هذا الدخل نفسه في العام ١٩١٩ إلا حوالى ٣٠ بالمئة، ووصلت هذه النسبة في العام ١٩٢١ إلى ٢٧,٦ بالمئة، وفي العام ١٩٢٦ إلى ٢٣ بالمئة، وفي العام ١٩٣٠ إلى ١١,٧ بالمئة. وعلى العكس من ذلك، وكما يتضح من الجدول نفسه، فإن ما كان يتحقق من الجمارك والرسوم والضرائب غير المباشرة ارتفع بشكل ملحوظ. ويمكن لانخفاض دخل الأراضي نسبياً في تلك الفترة أن ينسب، جزئياً، إلى عدم توفر موظفي دخل مدربين، وإلى غياب المعرفة الدقيقة، وصعوبات الجباية، ولكنه يفسر أيضاً بطغيان الاعتبار السياسي الهادف إلى تدعيم سلطة المشايخ. ولم تمتد هذه المحسوبية الضريبية إلى كل رؤساء العشائر. وكان المستفيدون الرئيسيون منها هم المشايخ الكبار «الموالون» في لوائي العمارة والكوت. وقد كتب مسؤول سياسي في العمارة في العام ١٩١٨ يقول: «من المعروف جيداً أن المشايخ صاروا اليوم غارقين في الثروة نتيجة لرخص ايجارات مزارعهم في ظل ادارتنا... لقد اتبعنا حتى الآن سياسة كرم يحتمل أنها قد سددت ثمنها من خلال دفعها المشايخ إلى مساعدتنا بأفضل ما يستطيعون. ولكن المشايخ لا يخفضون دوماً (الايجارات) لأتباعهم من «السركال» والفلاحين عندما نخفض نحن»[١٦٩]. وينتهي إلى القول: «هناك شيء واحد يبدو واضحاً: إن سياسة مساومة كبار المشايخ لا تتفق مع مبدأ التبديد الواسع للثروة والازدهار»[١٧٠]. ومع أن العمارة كانت في ذلك الوقت أحد

---

(١٦٦) Great Britain, *Reports of Administration for 1918*, I, 201.

(١٦٧) كان الدينار يساوي جنيهاً استرلينياً.

(١٦٨) Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq, April 1923-December 1924*, P. 136.

(١٦٩) Great Britain, *Reports of Administration for 1918*, I, 335.

(١٧٠) المصدر السابق، ص ٣٣٦.

أغنى ألوية العراق وكانت كل أراضيها تقريباً «ميري»، أي من أملاك الدولة، فإنّ المطالبة بالعائدات لم تتعزز إلاّ بشكل معتدل، واستمرت مصالح الدخل في افساح المجال أمام «الهدف السياسي الذي يتلخص في الحفاظ على مشايخ أقوياء وأصدقاء كفئة من كبار حائزي الأراضي»(١٧١)، حتى العام ١٩٢٢، عندما أفاد مسؤول بريطاني منتدب خصيصاً، وبعد استطلاع دقيق، بأن باستطاعة المشايخ أن يتحملوا بسهولة زيادة نسبتها ٥٠ بالمئة على ايجاراتهم. ولكن هذه النسبة خفضت إلى النصف، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى انخفاض الأسعار. ولهذا، فقد رفع المطلوب من المحافظة من ٢١,٤٠ «لَكّ» (مئة ألف، وحدة مقياس عددية هندية) من الروبيات (١٦٠٥٠٠ دينار) في العام ١٩٢٢ إلى ٢٦,٧٢ «لكّ» (٢٠٠٧٠٠ دينار) في العام ١٩٢٣. ومع ذلك، فقد تمت جباية ٢٢,٢٦ «لكّ» (١٦٦٩٥٠ ديناراً) فقط لأن «أصوات بعض المشايخ الأكثر نفوذاً ارتفعت بشكاوى صاخبة ومستمرة» ولأن تكرار الشكوى جاء «في لحظة صعبة إلى حد ما بالنسبة لتمرير المعاهدة». ولهذا السبب، ومن أجل تخصيص علاوة لـ «الطرق التبذيرية» لرؤساء العشائر، فقد أعيد النظر في التقديرات، والزيادة التي أدخلت في العام ١٩٢٣ قسمت على مدى خمس سنوات(١٧٢). وعلى العموم، ففي العام ١٩٢٦ سمح المندوب السامي بزيادة سنوية تبلغ حوالى ٣ «لكّات»(١٧٣). وعلى هذا الأساس، فقد قدم لواء العمارة ٢٥,٧٩ «لك»، أو ١٩٣٤٢٥ ديناراً، في العام ١٩٢٨(١٧٤). وكان عبء الضرائب الذي تحمّله كبار مشايخ الكوت أقلّ. وفي الواقع، فإن دفعات لوائهم انخفضت من ٤,٧١ «لكات» (٣٥٣٢٥ ديناراً) في العام ١٩١٨(١٧٥) إلى ٣,٤٨ «لكات» (٢٦١٠٠ دينار) في العام ١٩٢٨(١٧٦). وعارض الانكليز محاولة قامت بها حكومة الملك في العام ١٩٢٢ لرفع معدل الدخل المطلوب من أراضي المشايخ بهدف تحقيق «الانسجام»، على أساس أنه «لا يمكن لمثل هذه الخطوة إلاّ أن تتسبب في عواقب خطيرة في مناطق عشائرية حساسة». وأضاف الانكليز أن «فرض تغييرات قاسية من قبل حكومة أكاديمية(*) من دون استشارة السلطات المحلية [أي المفتش الاداري البريطاني] هو أمر مستنكر»(١٧٧).

---

(١٧١) Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq, April 1923-December 1924,* P. 139.

(١٧٢) المصدر السابق، و: Great Britain, *Administration Report of the Revenue Department for 1924,* PP. 25-26; and (Secret) *Intelligence Report No 20 of 2 October 1924*, para. 617.

(١٧٣) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 19 of 15 September 1926,* para. 578.

(١٧٤) Iraq, Ministry of Finance, *Annual Report on the Operations of the Revenue Department for the Financial Year 1928-1929* (Baghdād, 1929), PP. 30-31.

(١٧٥) Britain, *Report of Administration for 1918,* I, 346-347.

(١٧٦) Iraq, *Annual Report on the Operation of the Revenue Department... for the Financial Year 1928-1929,* PP. 30-31.

(١٧٧) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 15* of 1 August 1922, para. 699.

(*) يقصد بها حكومة لا تتعامل مع الواقع بقدر ما تمارس العمل النظري ـ المترجم.

وكان أحد الامتيازات التي تمتع بها كل رؤساء العشائر الحائزين للأراضي، وحتى العام ١٩٢٧، هو أعفاؤهم من ضريبة الأملاك. وكان مجلس الوزراء العراقي قد حاول قبل ذلك بسنتين مدّ نطاق فعالية هذه الضريبة، التي كانت تفرض على أبناء المدن فحسب، لتطال الأملاك في القرى التي لا تقل عن خمسين بناءً، ولكن المندوب السامي طلب من الملك وقف هذا الاجراء على أساس أنه «سيفتح باباً واسعاً للاضطهاد»[١٧٨].

وكانت احدى السبل الأخرى التي دعم بها رؤساء العشائر هي نظام المعونات والهدايا النقدية. وقد طبق هذا النظام بشكل خاص على زعماء العشائر الرحّل. وعلى سبيل المثال، ففي ١٩٢٦، تلقى عجيل الياور، الشيخ الأعلى لشمّر، ١,٦٨ «لك» (١٢٦٠٠ دينار) وتلقى فهد بن حظّل، من العنزة، ١,٤٤ «لك» (١٠٨٠٠ دينار) مقابل «خدمات مقدمة» وكمكافأة على «حمايتهما» لطرق برية كانا، هما نفساهما، يهددانها ويجعلانها خطرة. وقرر البرلمان العراقي في بداية العام ١٩٢٦ الغاء هذه البدلات المقدمة للمشايخ، ولكن القرار أبطل بناء على إصرار المندوب السامي، الذي قال بأن ليست هنالك أجهزة أو آلية أخرى قادرة على ضبط الحدود الغربية والشمالية الغربية[١٧٩]. وكذلك فقد سمح المندوب السامي للشيخين بأن يجبيا رسماً محدداً من أعضاء عشيرتيهما الراغبين بشراء أشياء من المدينة. وأكثر من ذلك، فقد سمح بشكل مؤقت لأحد مشايخ شمّر باستيفاء «الخوّة» من القوافل والسيارات غير المحروسة التي تمر على الطريق المتجهة إلى سورية[١٨٠]. وفوق ذلك كله، فإنه قدم للحكومة العراقية في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٢٥ النصيحة «المزعجة جداً» القاضية بالسماح بالغارات بين شمّر وعنِزة لأن مشايخهما احتجوا لديه بأنه «إذا لم يسمح للعشيرتين بشن غاراتها التقليدية فإنهم لن يستطيعوا الإبقاء على تماسكهما تحت سلطتهم، وسيهجر الجميع العراق إلى الأراضي السورية»، حيث لم يكن هناك من يحاول احباط هذه الحروب[١٨١]. وتبعت ذلك حملة من «الغارات المرخصة» التي سرعان ما اعتدت على الأقاليم المزروعة وغير العشائرية، والتي جذبت إليها رجال العشائر شبه المستوطنين، وأدت إلى سيل من النزاعات الدموية الشرسة وإلى اصابات «غاية في الارتفاع»[١٨٢].

ولا بد أنه اتضح من الملاحظات السالفة أن بنية المشيخة شبه الاقطاعية في عهد «الانتداب» لم تستمد قوتها من أية حيوية داخلية، بل كانت الحياة تضخ فيها اصطناعياً من قبل قوة خارجية لها مصلحة في ديمومتها. وبكلمات أخرى، فإن المشايخ والأغوات، أو القسم

(١٧٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 12* of 11 June 1925, para. 261.

(١٧٩) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 2* of 21 January 1926. para. 41; *No 7* of April 1926, para. 186; and No 11 of 27 May 1926, para. 328.

(١٨٠) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 15* of 1 August 1922, para. 710; *No 16* of 15 August 1922, para. 808; and *No 21* of 1 November 1922, para. 1060.

(١٨١) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 18* of 3 September 1925, para. 475.

(١٨٢) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 20* of 1 october 1925, para. 575; and *No 16* of 3 August 1926, para. 487-491.

الأكبر منهم على الأقل، لم يكونوا يحكمون بفضل قوتهم أو بفضل رغبة واخلاص فلاحيهم، بل بفضل رغبة الانكليز وسماحهم.

ولكن إذا كان الانكليز، يبنون الزعيم العشائري فإنهم في الوقت نفسه ساعدوا في تقويضه بشكل غير متعمد، لأن مجرد وجودهم كان يعني ضمناً مزيداً من النظام وأمناً أكبر واتصالات أفضل، وكل هذه الأمور، إلى جانب عوامل أخرى، جعلت الشيخ غير ضروري، في أعين الفلاحين.

إذا كانت قوة رؤساء العشائر قد اعتمدت إلى هذ الحد على الوجود الانكليزي، فلماذا لم تتراجع هذه القوة بعد انسحاب الانكليز من السيطرة الداخلية المباشرة في العام ١٩٣٢؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بد من القاء نظرة على سياسة الحكومة الملكية العراقية.

* * *

في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، كان الملك ورؤساء العشائر متنافسين في الأساس. وكان الأول قد مثّل فكرة المجتمع الموحد، ومثّل الآخرون رفض هذه الفكرة ونقيضها. ولهذا، فإن نمو سلطة الملك كان يقضي بضعف موقع المشايخ والأغوات.

ونظراً لحداثتها، وأصولها غير العراقية، وتبعيتها، فإن الملكية لم تكن توحي في سنواتها المبكرة لا بالرهبة ولا بالمحبة. وكثير من أكبر زعماء العشائر كان قد أقسم يمين الولاء للملك لمجرد الشكل وإرضاء للإنكليز. وعندما قام الملك بزيارة مشايخ الدليم وعنزة على الفرات في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢١، قال هؤلاء له: «يا فيصل، إننا نقسم على الأخلاص لك لأنك مقبول للحكومة البريطانية»[١٨٣]. وكان مثل هذا التحديد للعلاقات السياسية أمراً لا يطاق بالنسبة لملك مصمم على تدعيم حكمه في كل أرجاء العراق. ومنذ البداية، كان يبدو أن فيصلاً ينوي توجيه ضربة إلى مراكز القوى المنافسة هذه. ولهذا، فإن أول متصرف[١٨٤] ملكي للمنتفق وصل إلى اللواء في العام ١٩٢١ متسلحاً بـ «أوامر خاصة من الملك. . . لاخضاع المشايخ [المدعومين من البريطانيين]»[١٨٥]، وسرعان ما وضع في الواقع حداً لتقديم المعونات اليهم ورفض التصديق على تعيينهم جباةً للضرائب. ولكن عداء المشايخ، والعقبات التي وضعها مستشار اللواء البريطاني في وجهه، دفعاه إلى تقديم استقالته والعودة إلى بغداد. ولكن الملك أمر المتصرف بالعودة إلى موقعه، مما أدى بالمندوب السامي إلى أن «يلح بقوة» على فيصل بـ «عدم الرغبة» في الابقاء عليه في المنصب نظراً لـ «لا شعبيته» و«عواطفه غير المستترة المعادية لبريطانيا»، واضطر الملك إلى التسليم[١٨٦]. وإذ كُبح سير فيصل في طريق معينة

(١٨٣) Lady Bell, *The Letters of Gertrude Bell*, II, 165.

(١٨٤) محافظ.

(١٨٥) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 16* of 15 August 1922, para. 785.

(١٨٦) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 10* of 15 May 1922, para. 408.

للعمل فإنه سعى إلى تحقيق هدفه بوسائل أخرى. لقد رأينا قبلاً كيف أن وزراءه حاولوا وضع حد للمعاملة التفضيلية التي خص بها مشايخ الكوت في شؤون الضرائب، وتقسيم المقاطعات الهائلة المؤجرة لمشايخ العمارة، وحرف الميزان العسكري ضد رؤساء العشائر بمساعدة مشروع لإنشاء جيش مجنّد، وكيف أن هذه المحاولات ذهبت هباء في مواجهة الإصرار الانكليزي على حماية شريحة المشايخ. ولكن، الملك لجأ إلى تكتيكات أكثر مداورة ومكراً. ولهذا فقد عمل بعناية على تنمية ولاء أعداء المشايخ المسيطرين الموالين للبريطانيين[١٨٧]. وأكثر من ذلك، فإن صديق الملك وممثله، متصرف الحلة علي جودت الأيوبي، وضع بالاشتراك مع عبد الواحد الحاج سكر، رئيس الفتلة، وآخرين معروفين بمقاومتهم للحكم البريطاني، خطة سرية تهدف إلى وضع شيخ معادٍ للشيخ الذي يعترف به البريطانيون على رأس كل عشيرة في الفرات الأوسط، وإلى تنظيم حملة عرائض لدعم مرشحيهم[١٨٨]. وفي الوقت نفسه، حاول الملك استخدام بعض زعماء العشائر لتحسين موقعه في مواجهة البريطانيين. وعلى سبيل المثال، ففي السنة المشار إليها اعتقد مشايخ السليمانية الموالون للبريطانيين أن الدعاية المضادة للانتداب التي كان يقودها منافسوهم، والتي استهدفت تقوية موقع فيصل في المفاوضات الجارية مع الحكومة البريطانية، قد أطلقت «بأمر مباشر» من الملك، وأن الأموال التي أنفقت فيها جاءت منه شخصياً[١٨٩]. ومرة أخرى، في العام ١٩٢٧، أعطى فيصل، الذي كان منكبّاً على تأمين الحصول على شروط أفضل من البريطانيين، تعليمات في ما يبدو إلى جميل المدفعي، متصرفه في الديوانية، لدفع مشايخ اللواء «للتحرك» ضد الاتفاقيات العسكرية والمالية الأنكلو-عراقية ومن أجل استقلال كامل. وفي مقابل ذلك، كان لبعض قضايا الأراضي المعلقة أن تحل في مصلحتهم[١٩٠]. وبفضل دورهم المعروف في انتفاضة ١٩٢٠ المعادية للبريطانيين فقد كان مشايخ الديوانية أكثر قابلية من غيرهم للقبول بمثل هذا التحرك الملكي. طبعاً، ومن وجهة نظر الملك نفسه، فإن أي تحسين لموقعه في مواجهة البريطانيين كان يعني تحسيناً لموقعه في مواجهة المشايخ أنفسهم.

إذا كان الملك ورؤساء العشائر مُتنافسين سياسياً بشكل عام، بغض النظر عن التلاقي المؤقت لمصالح فيصل ومصالح المشايخ المعادين لبريطانيا وغير المتمتعين بالامتيازات، فكيف يمكن فهم استمرار نفوذ شريحة المشايخ بعد العام ١٩٣٢؟

في العام ١٩٣٢ كانت حكومة الملك في بغداد لا تزال لا تملك قدرة قتالية ملائمة،

---

(١٨٧) وعلى سبيل المثال فإنه عمل على اظهار الاعتبار لنجرس القعود، الذي كان معارضاً صريحاً للشيخ علي سليمان رئيس الدليم الموالي للبريطانيين:

Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 15* of 1 August 1922, para. 700.

(١٨٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 10* of 15 May 1922, para. 413.

(١٨٩) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 15* of 1 August 1922, para. 697.

(١٩٠) Diwāniyyah's British inspector of police, Report of 14 June 1927? Iraqi Police (Major Wilkins') File No. 796, entitled "Jamīl al-Midfa'ī," has reference.

وبالتالي فإنها لم تكن تستطيع التصرف بطريقة حاسمة. ولكن، في النصف الثاني من الثلاثينات، ومع الزيادة الكبيرة في القوة العددية للقوات المسلحة وفي قوتها النارية الجوية والمدفعية(١٩١)، انحطت القوة العسكرية للمشايخ في السهول وللأغوات في الأراضي المبسطة، ولكن ليس في المعاقل الجبلية. ومع ذلك، فإن موقع هؤلاء الاقتصادي بقي على ما هو عليه من دون أن يمسّ، بل إنه تقوى بشكل ملموس خلال العقدين التاليين. وكذلك فقد تعزز وزنهم السياسي. وليست الأسباب بعيدة عن متناول اليد.

فمن ناحية، وعلى الرغم من أن فيصلاً كان تواقاً للقضاء على القوة العسكرية لرؤساء العشائر ولإخضاعهم لسلطته، فإنه لم يفكر أبداً في تدميرهم كمجموعة. وقد كتب فيصل في العام ١٩٣٣ إلى مساعديه الأقرب إليه يقول: «يجب أن لا يحسّ الشيوخ والأغوات بأن قصد الحكومة محوهم بل، بقدر ما تسمح لنا الظروف، يجب أن نطمئنهم على معيشتهم ورفاههم»(١٩٢).

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من اشمئزاز «السادة الملاكين» الحضريين من القوة العشائرية فإن البيروقراطيين ـ الملاكين والضباط الشريفيين السابقين الذين أصبحوا ملاكين، والذين ملأوا المناصب العليا في الدولة ـ كانت لهم ـ باعتبارهم ملاكين ـ بعض المصالح المشتركة مع مصالح شريحة أكبر من حائزي الأراضي، أي المشايخ والأغوات، الذين أفادوهم بقوانين وضعت بالدرجة الأولى لصالحهم.

ولكن أكثر مما أدى إلى استمرارية شريحة المشايخ كان اختلال التوازن في الحكومة الملكية، أولاً نتيجة لوفاة فيصل في العام ١٩٣٣ وتبوُّؤ غازي غير المؤهل، وثانياً نتيجة لارتقاء ضباط الجيش من الطبقتين المتوسطة والمتوسطة الدنيا، في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤١ إلى موقع الاستقلالية السياسية. وهذا الاختلال في التوازن الملكي عاد لمصلحة الشيخ والأغا بطريقتين: أولاً، بأنه أزعج ـ وبجدية كبيرة ـ توزع القوة الداخلي الذي كان في ذهن البريطانيين للعراق، وذلك في مرحلة شديدة الحرج من صراع القوى الدولي، مما عجّل في عودة الحلفاء القدماء لرؤساء العشائر. وخلال الفترة القصيرة التالية من عودة الاحتلال البريطاني (١٩٤١ ـ ١٩٤٦) كان من الطبيعي، وخصوصاً نظراً لحقيقة أن الوطنية العسكرية للعام ١٩٤١ استمدت دعمها من عناصر حضرية، أن يعود البريطانيون إلى تبني سياسة تقوية الريف العشائري. ولهذا، فإن ضباط الارتباط البريطانيين الجدد لعبوا في الألوية الدور نفسه الذي كان قد لعبه المسؤولون السياسيون ومفتشو «الانتداب» الاداريون خلال الاحتلال

---

(١٩١) ازدادت القوة الجوية من بضع طائرات قليلة إلى ثلاثة أسراب حتى ١٩٣٦ (S.H. Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950*, P. 246) وإلى سبعة أسراب أو ما مجموعه ٦٩ طائرة في أيار (مايو) ١٩٤١ (محمود الدرة، «الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، ص ٢٤٤).

(١٩٢) مذكرة فيصل السرية في آذار (مارس) ١٩٣٣: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثالث، ص ٢٩١.

الأول. واستفاد رؤساء العشائر من اختلال التوازن بطريقة أخرى. فالوصيّ عبد الاله ـ الذي تسلم إدارة الدفة الملكية منذ وفاة غازي في العام ١٩٣٩ وهرب ناجياً بحياته في ذروة أزمة ١٩٤١ ثم أعيدت اليه السلطة بواسطة البنادق البريطانية ـ فهم الآن، كما فعل أهم رجل في المملكة: نوري السعيد، أن العائلة الهاشمية ورؤساء العشائر أصبحا في الحالة الجديدة بحاجة أحدهما إلى الآخر، وأن الجيش، الذي شكل الدعامة الأساسية للحكومة الملكية في الماضي، لم يعد أهلاً للثقة، بالرغم من حملات التطهير الكثيرة فيه. وبهذا، فإن تراصف القوى السياسية الداخلية في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ كان يقوم على تناقض واضح مع مثيله في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٣. ففي العقد الأول للملكية، كان الملك ورؤساء العشائر والأكثر نفوذاً من ملاكي المدن منقسمين على بعضهم بالتنافس وفقدان الثقة في ما بينهم، وكان الملك في مرات كثيرة يموّل الحركة الوطنية ويتعاون معها. أما في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، فإن عبد الإله ونوري السعيد وأكبر المشايخ الأغوات وملاّكي المدن توحدوا في ما بينهم إذ صار يتهددهم جميعاً نموّ أنتلجنسيا مغرقة في اليسارية أو مغرقة في الوطنية متحالفة مع الجماهير الحضرية وتملك ـ كما ظهر في ما بعد ـ موطىء قدم ثابت لها في الجيش نفسه. وكانت هذه العوامل كلها هي التي أعطت رؤساء العشائر دفعة اضافية من الحياة، وإن مؤقتة.

وأحد المؤشرات على تغير اتجاه السياسة الملكية تجاه المشايخ والأغوات هو الزيادة الكبيرة في عدد المقاعد البرلمانية التي خصصت لهم في أيام عبد الاله (انظر الجدول ٦ ـ ١). وبالشكل الرسمي، فإنه لا يصح الكلام عن «منح» مقاعد لرؤساء العشائر، نظراً لأنه تمت المحافظة دوماً على زعم إجراء «انتخابات حرة». ولكن التقارير الرسمية السرية تلقي ضوءاً منيراً على الطرق الفعلية لاختيار النواب في المناطق العشائرية. وفي العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٠، كتب مفتش اداري بريطاني إلى مستشار وزارة الداخلية يقول:

«يمكن تقسيم الانتخابات عموماً إلى ثلاث مراحل. أولاً، يضع القائمقام نفسه في موقع قوي ما أمكنه باختيار الرجال المناسبين للاقتراع عليهم كأعضاء للجنة التفتيش. ثانياً، يجب على القائمقام أن يرتب إرسال رجل ذكي من اللجنة إلى المراكز (المحطات) الخارجية لضمان ألا يصبح الشيخ فائق القوة بانتخاب كل أقربائه، إضافة إلى القهوجي وكل الطفيليين الآخرين المرتبطين «بالمضيف»، كناخبين ثانويين. لقد عُرفت حالات لمشايخ تلاعبوا بالانتخابات بحيث سيطروا هم على كل الأصوات الثانوية في العشيرة وكانوا بذلك في موقع بيع ثلاثين صوتاً أو أكثر بالمزاد لمن يدفع السعر الأعلى. بعد أن يتم ترتيب المرحلة الثانية كما يجب، يصبح الوضع عندها جاهزاً للمرحلة الثالثة والأخيرة، أي لانتخاب النواب، الذي يتم، كما يعرف كل إنسان، بشكل غير رسمي قبل الحدث من قبل المتصرف في خصوصية مكتبه ومكتب القائمقام صاحب العلاقة»[١٩٣]. ولم تتحسن طرق الحكومة في السنوات

(١٩٣) تقرير اداري غير منشور للواءي الديوانية وكربلاء للفترة المنتهية في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٣٠، ص ٢.

الجدول رقم (٦ - ١)
تمثيل المشايخ والأغوات
في البرلمان في سنوات مختارة
(الأرقام لا تشمل الرؤساء العشائريين
الذين كانوا في الوقت نفسه «سادة» أو زعماء طرق باطنية)

	عدد النواب المشايخ والأغوات	مجموع عدد النواب	النسبة المئوية
- مجلس المبعوثان التركي ١٩١٤	١ (أ)	٣٤ (ب)	٢,٩
- الجمعية التأسيسية المتبناة بريطانياً ١٩٢٤	٣٤	٩٩	٣٤,٣
- برلمانات فيصل الأول			
١٩٢٥	١٧	٨٨	١٩,٣
١٩٢٨	١٣	٨٨	١٤,٨
١٩٣٠	١٤	٨٨	١٥,٩
١٩٣٣	١٨	٨٨	٢٠,٥
- البرلمان الذي تبناه العسكريون ١٩٣٧	٢١	١١١	١٨,٩
- برلمانات عبد الاله أو نوري السعيد			
١٩٤٣	٣٧	١١٦	٣١,٩
١٩٤٧	٤٥	١٣٥	٣٣,٣
١٩٤٨	٤٦	١٣٥	٣٤,١
١٩٥٣	٤٩	١٣٥	٣٦,٣
١٩٥٤ (حزيران - يونيو)	٤٩	١٣٥	٣٦,٣
١٩٥٤ (أيلول - سبتمبر)	٥١	١٣٥	٣٧,٨
١٩٥٨	٥٢	١٤٥	٣٥,٩

(أ) هذا النائب ابن لعائلة مشايخ في الأصل، ولكنه لم يكن شيخاً هو نفسه.
(ب) هذا عدد العراقيين فقط في المجلس، وليس عدد كل النواب العثمانيين.

المصدر: أسماء نواب ١٩١٤ و١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٥٨ أخذت من: سليمان فيضي: «في غمرة النضال»، ص ١٤٠، و: Britain, *Intelligence Reports No 7 of 3 April 1924*, PP. 7-9 and No 13 of 25 June 1925, PP. 4-7، و«الحرية» (بغداد) عدد ٦ أيار (مايو) ١٩٥٨، على التوالي. وأسماء نواب السنوات الأخرى من «محاضر مجلس النواب» و: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء التاسع، ص ٢٤١ وما يليها.

اللاحقة إلّا قليلاً بالرغم من انهاء اجراءات الانتخابات غير المباشرة بموجب المرسوم رقم ٦ للعام ١٩٥٢[194]. وباستثناء بعض المقاعد في بعض البلدات الأكبر، وفي بعض المناسبات،

(١٩٤) من أجل هذا المرسوم، انظر: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثاني، ص ٣٣١.

فإن البرلمانات الملكية استمرت في أن تكون مختارة بدلاً من أن تكون منتخبة، ولم تكن في النهاية تملك لا قوة أخلاقية ولا ثقة شعبية.

وكان التحول في موقف التاج باتجاه عائلات المشايخ في أيام عبد الاله قد وجد تعبيره الواضح أيضاً في محاولة تعزيز دورهم في الفرع التنفيذي من الدولة. وكان أحد معيقات هذه المحاولة هو المستوى المتدنّي جداً للقدرة على القراءة والكتابة في ما بينهم. ومع ذلك، فإن حصتهم في التعيينات الوزارية، التي كانت ١,٨ بالمئة فقط في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٢، وتراجعت إلى الصفر في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٤١، ارتفعت إلى ٣,٤ بالمئة في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٦، وإلى ٦ بالمئة في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٨ (انظر الجدول ٧ ـ ٣). ونظراً لكرههم للانضباط وافتقارهم إلى المؤهلات المطلوبة، فلم يكن بالاستطاعة جذب الكثير من رجال شريحة المشايخ إلى سلك الضباط. وفي الواقع فإنّ اثنين فقط بلغ كل منهما مركزاً قيادياً في القوات المسلحة في العقد الأخير من العهد الملكي: اللواء الركن مزهر الشاوي، الذي أصبح قائد فرقة، والعميد الجوي كاظم العبادي، قائد القوات الجوية. بالرغم من أنّ الأول بغدادي وابن عائلة مشايخ حاكمة في العبيد، والآخر من العائلة الحاكمة في الفتلة.

وكان من إحدى علامات تلك الأيام أيضاً انضمام معظم كبار رؤساء العشائر إلى حزب الاتحاد الدستوري، الذي أنشىء في العام ١٩٤٩ بزعامة نوري السعيد نفسه. وبين آخرين، كان كل من عبد الله آل ياسين من المياح، ومحمد حبيب الأمير من ربيعة، وموحان الخير الله من الشويلات، وعبد المحسن الجريان من البوسلطان، ومجيد الخليفة من البومحمد، وحميد بيك من الجاف، أعضاء في «الادارة العليا» للحزب. وكان مجموع المشايخ والأغوات في هذا الجسم الحزبي يبلغ ١٧ عضواً من أصل مجموع أعضائه البالغ ٤٦ عضواً[١٩٥]. وكان نوري السعيد قد أضمر لزمن فكرة تنظيم القوى المهيمنة اقتصادياً، وهذا ما دعاه إلى ايجاد حزب الاتحاد الدستوري. ولكنه، ولأنه كان قليل الايمان بالحياة الحزبية ولديه استعداد مسبق قوي لسياسات الكواليس، فإنه سرعان ما سمح للحزب بأن يسقط في حالة غيبوبة دائمة. وفي الوقت نفسه، منع النظام تنظيم الطبقات الأخرى في الريف. وكان من بين المواقف النموذجية للنظام هذا التعليق التالي الذي كتبه رئيس شرطة اللواء على طلب قدمه الوطنيون الديموقراطيون لفتح فرع لحزبهم في الديوانية: «نظراً لواقع أن الديوانية هي إحدى أهم الألوية العشائرية، وأن أكثرية سكانها هم من الناس البسطاء، فإن الموافقة على الطلب قد تؤدي إلى الاخلال بالسلامة العامة»[١٩٦].

وكان الانحياز إلى جانب رؤساء العشائر وطبقة ملاك الأراضي عموماً قد انعكس أيضاً في السياسة الضريبية في حينه. وبشكل عام، وكما هو واضح من الجدول ٦ ـ ٢، فإن الدخل

---

(١٩٥) ملف أمن في بغداد معنون: «حزب الاتحاد الدستوري». انظر أيضاً الجدول ١٠ ـ ١.

(١٩٦) رسالة بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ موجهة من رئيس شرطة الديوانية إلى متصرف الديوانية ملف أمن في بغداد معنون: «الحزب الوطني الديمقراطي»، الجزء الأول، وله أسناد.

من الأراضي يشير إلى التوكيد على المصالح المشتركة بين ملاكي المدن والمشايخ والأغوات، حيث أنتج دخل الأراضي في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٠ ما بين ١١,٧ و٢٧,٦ بالمئة من مجموع دخل الدولة، وفي الفترة ١٩٣١ ـ ١٩٤٠ لم يعطِ إلّا ما بين ٧ و١٠,٥ بالمئة، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية (فترة عودة الاحتلال البريطاني) وصل إلى ١٧,٧ بالمئة، أما في فترة الازدهار النفطي (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) فانخفض إلى مستوى ١,٧ بالمئة. وفي السنوات الأخيرة المشار إليها فقط فسرت مداخيل الدولة من النفط النسبة المنخفضة لدخل الأراضي. ومن ناحية أخرى، فبعد العام ١٩٥٠ انخفض حتى الرقم المطلق لمساهمة الأراضي في الخزينة العامة. وكان الدخل المطلق للأراضي للفترة ١٩٣١ ـ ١٩٤٠ أكثر انخفاضاً أيضاً من دخل ١٩٢١ ـ ١٩٢٩، ولكن هذا كان يعود جزئياً إلى انخفاض الأسعار الزراعية في ذلك الوقت. وعلى العموم، فإن هذه المقارنات التي أشرنا إليها هنا قد تكون مضللة إلى حد ما. وهذا لأن الضريبة على الانتاج الزراعي أصبحت، بفضل القانونين رقم ٨٣ للعام ١٩٣١ ورقم ٥٩ للعام ١٩٣٣، ضريبة استهلاك، غير مباشرة. وأصبحت منتجات الأراضي التي تنقل إلى الأسواق فقط خاضعة للضريبة، وبمعدل يختلف باختلاف السنوات، ولكنه لم يزد أبداً عن ١٢ $\frac{1}{2}$ بالمئة في ما يتعلق بمحاصيل المزارع الرئيسية في البلاد، مثل الشعير والقمح والرز والتمور[١٩٧]. ولكن النقطة المهمة حقاً هي أنه بهذا التغيير الضريبي صارت طبقة ملاك الأراضي، منذ العام ١٩٣١ وحتى نهاية العهد الملكي، لا تدفع إلا ضرائب قليلة جداً، على اعتبار أن عبء ضريبة الاستهلاك كان يقع بدرجة أكبر على كاهل المستهلك من خلال تأثير هذه الضريبة على الأسعار[١٩٨]. ولكن، وكما لاحظ خبير مالي دانماركي في الخمسينات فإن «من الصعب. . . رؤية أن انتقالاً كلياً إلى كاهل المستهلك كان ممكناً في حالة ترافق ضريبة الاستهلاك مع الضريبة على التصدير كما هي الحالة الآن في العراق»[١٩٩]. ويجب عدم الظن بأن التغيير في طبيعة الضريبة خفف بطريقة ما حصة الفلاحين، لأن الشيخ والأغا وملاك المدينة تابعوا جباية الأجزاء القديمة نفسها من الانتاج الزراعي من فالح الأرض.

والآن، وقبل الانتهاء من مسألة الدخل هذه، لنمعن النظر لحظة بالجمارك والرسوم غير المباشرة التي تحول إليها ـ كما هو واضح في الجدول ٦ ـ ٢ ـ الاهتمام الأساسي لسلطة الضرائب. وتكشف دراسة عن مكوس الجمارك، التي كانت أكثر من ضعف ضرائب الرسوم، أن المكوس كانت مركزة على سلع قليلة. وهكذا، ففي العام ١٩٥٠ بلغت المكوس على السكر المستورد حوالى ٢٥ بالمئة من مجموع دخل الجمارك، وكان للمكوس على

---

(١٩٧) من أجل عرض للقوانين العراقية المؤثرة على الأراضي، انظر:
Food and Agriculture Organization of the United Nations Center on Land Problems in the Near East, Salāhuddîn, Iraq, October 1955, *Country Information Report: Iraq No. CI 9*, PP. 15 ff.

(١٩٨) ولكن يجب ملاحظة أنه بفضل قانون ضريبة الدخل رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٦، فإن الدخل الناتج عن تأجير الأرض الزراعية أصبح يخضع لضريبة نسبتها ١٠ بالمئة.

(١٩٩) Carl Iversen, *A Report on Monetary Policy in Iraq* (Copenhagen, 1954), P. 61.

الجدول رقم (٦ ـ ٢)
دخل الأراضي مقارناً مع مصادر دخل أخرى في العام ١٩١١ والفترة ١٩١٨ ـ ١٩٥٨
(بألوف الدنانير)

السنة	مجموع الدخل(أ)	دخل الأراضي(ب)	النسبة المئوية	ضريبة الحيوانات(ج)	النسبة المئوية	عائد النفط	النسبة المئوية	الجمارك والرسوم	النسبة المئوية
الفترة التركية									
١٩١١	١٦٥٠	٧٣١	٤٤,٣	١٧٩	١٠,٨			٤١٠	٢٤,٨
الفترة البريطانية									
الاحتلال									
١٩١٨	٢١٩٨		(د)١١٨١		(د)٥٣,٧			٤٨٧	٢٢,١
١٩١٩	٣٧١٥		(د)١٣٦٧		(د)٣٦,٧			١٦٥٢	٤٤,٤
(هـ)١٩٢٠	٥١٩٩		(د)١٢٩٧		(د)٢٤,٩			٢٠٣٢	٣٩,١
١٩٢١	٣٩٦٢	١٠٩٦	٢٧,٦	٢٠٤	٥,٢			١٧٣٥	٤٣,٧
الانتداب									
١٩٢٢	٣٥٦٠	٨٢٦	٢٣,٢	٢٠١	٥,٦			١٦٠٤	٤٥,٠
١٩٢٣	٣٨٢١	٨١٦	٢١,٣	٢٣٠	٦,٠			١٨١٤	٤٧,٤
١٩٢٤	٣٩٥٥	٨٤٧	٢١,٤	٢٤٧	٦,٢			١٨٦٧	٤٧,٢
١٩٢٥	٤٣٥٨	١١١٤	٢٥,٥	٢١٥	٤,٩			١٩٠٣	٤٣,٦
١٩٢٦	٤٢٥٢	٩٨٢	٢٣,٠	٢٥٣	٥,٩			١٨٩٥	٤٤,٥
١٩٢٧	٤٤٣٢	٩٨٤	٢٢,٢	٢٧٢	٦,١	٨	٠,١	٢٠٦٣	٤٦,٥
١٩٢٨	٤٤٥٨	١٠١٦	٢٢,٧	٣١٥	٧,٠	١٢	٠,٢	٢٠٦٤	٤٦,٢
١٩٢٩	٤٣١٠	٨٦٦	٢٠,٠	٢٩٧	٦,٨	١٤	٠,٣	٢٠٦٠	٤٧,٧
(و)١٩٣٠	٣٤٨٤	٤١٠	١١,٧	٢٩٩	٨,٥	١٥	٠,٤	١٧٦٥	٥٠,٦
١٩٣١	٤٢١٩	٤٠١	٩,٥	٢٦٢	٦,٢	٨٦٩	٢٠,٥	٢٠٣٣	٤٨,٢

تابع الجدول رقم (٦ - ٢)

السنة	مجموع الدخل[أ]	دخل الأراضي[ب]	النسبة المئوية	ضريبة الحيوانات[ج]	النسبة المئوية	عائد النفط	النسبة المئوية	الجمارك والرسوم	النسبة المئوية
١٩٣٢	٤٢١٥	٣٩٦[د]	٩,٤[د]	٢١١	٥,٠	٥٢٤	١٢,٤	١٩٣١	٤٥,٨
فترة الاستقلال المشروط									
١٩٣٣	٤١٤٩	٤١١	٩,٩	١٩٢	٤,٦	٥٣٦	١٢,٩	٢٠٤٧	٤٩,٣
١٩٣٤	٥٠٢٣	٤٥٧	٩,٠	٢٠٥	٤,٠	٩٨٩	١٩,٦	٢٣٠٥	٤٥,٨
١٩٣٥	٥٣٥٧	٤٤٣	٨,٢	٢١٦	٤,٠	٥٩٨	١١,١	٢٥٠٣	٤٦,٧
١٩٣٦	٦٠٢٧	٦٣٦	١٠,٥	٢٧٨	٤,٦	٦٠٠	٩,٩	٢٨٢٣	٤٦,٨
١٩٣٧	٦٩١٧	٦٤٤	٩,٣	٢٤٢	٣,٤	٧٣١	١٠,٥	٣٣١١	٤٧,٨
١٩٣٨	٧٨٣٨	٦٠١	٧,٦	٢٥١	٣,٢	١٩٧٧	٢٥,٢	٣٢٦٠	٤١,٥
١٩٣٩	٩٢٠٨	٦٥٢	٧,٠	١٩٠	٢,٠	٢٠١٤	٢١,٨	٣٣٨٨	٣٦,٧
١٩٤٠	٩٧١٨	٧٥٢	٧,٧	٣٠٩	٣,١	١٥٧٦	١٦,٢	٣١٣٦	٣٢,٢
فترة عودة الاحتلال البريطاني									
١٩٤١[هـ]	١٠١٥٥	٨٠٢	٧,٨	٣٠٤	٢,٩	١٥٣٤	١٥,١	٣٢٧٣	٣٢,٢
١٩٤٢	١٣٨٢٧	١٧١٤	١٢,٤	٤١٥	٣,٠	١٥٧٦	١١,٤	٤٥٠٥	٣٢,٥
١٩٤٣	١٨١٠٥	٣٢١٤	١٧,٧	٦٦٦	٣,٦	١٨٨٠	١٠,٣	٤٣٢١	٢٣,٨
١٩٤٤	١٨٨٩٧	٣٣٣٤	١٧,٧	٧٦٨	٤,٠	٢٢٢٥	١١,٧	٥٦١٩	٢٩,٧
١٩٤٥	٢٠٢٢١	٢٨١٣	١٣,٩	٨٦١	٤,٢	٢٣١٦	١١,٤	٤٦٦٤	٢٣,٠
١٩٤٦	٢٥٠٩٧	٣٥٤٦	١٤,١	٨٠٣	٣,١	٢٣٢٧	٩,٣	٧١٨٠	٢٨,٦
فترة استعادة الاستقلال المشروط									
١٩٤٧	٢٦٠١٢	٢٨٣٥	١٠,٨	٧١٠	٢,٧	٢٣٤٦	٩,٠	٨٨٥١	٣٤,٠
١٩٤٨	٢٦٧٢٢	٣٠٣٧	١١,٣	٧٩٩	٢,٧	٢٠١٢	٧,٥	٩٨٠٠	٣٦,٦
١٩٤٩	٢٨٦٣٣	٣٢٣٦	١١,٣	٨٠٠	٢,٧	٣٢٣٨	١١,٣	١١٢٩٥	٣٩,٤
١٩٥٠	٣٣٤٩٤	٣٩٦٣	١١,٥	١٠٢٣	٣,٠	٥٢٨٦	١٥,٧	١٣٤٦٨	٤٠,٢
١٩٥١	٤٥٠٠١	٣٦٦٥	٨,١	٩٠٤	٢,٠	١٣٢٩٥	٢٩,٥	١٥٦٤٢	٣٤,٧

تابع الجدول رقم (٦ - ٢)

السنة	مجموع الدخل(أ)	دخل الأراضي(ب)	النسبة المئوية	ضريبة الحيوانات(ج)	النسبة المئوية	عائد النفط	النسبة المئوية	الجمارك والرسوم	النسبة المئوية
١٩٥٢	٧٩٥٤٢	٣٠٥١	٣,٨	٨٠٥	١,٠	٣٧٤٠٥	٤٧,٠	١٥٥٠٤	١٩,٥
١٩٥٣	٩١٤٧٤	٢٨٦٦	٣,١	٦٢٥	٠,٧	٥٨٣٤٣	٦٣,٨	١٨٧٨٤	٢٠,٥
١٩٥٤	١٠٤٠٨٠	٢٩١٩	٢,٨	٤٤٧	٠,٤	٦٨٣٧١	٦٥,٧	٢١٧٢٤	٢٠,٩
١٩٥٥	١١٥٣٩٥	٢١٦٣	١,٩	٣٨٨	٠,٣	٧٣٧٤٨	٦٣,٩	٢٥٣١٩	٢١,٩
١٩٥٦	١١٠٩٢٠	٢١٩٠	٢,٠	٢٧٠	٠,٢	٦٨٨٥٩	٦٢,١	٢٥٥٠٦	٢٣,٠
١٩٥٧	٩٦٠٥٤	٢٥٢٧	٢,٦	٢٤٧	٠,٣	٤٨٨٥٨	٥٠,٩	٢٩١٤٣	٣٠,٣
١٩٥٨	١٢٩٣٩٣	٢٢٢٩	١,٧	٢١٦	٠,٢	٧٩٨٨٨	٦١,٧	٢٧٦٩٥	٢١,٤

(أ) مجموع الدخل يتضمن أرقام إجمالي عائد النفط.

(ب) دخل الأراضي يمثل الدخل من الانتاج الزراعي والطبيعي.

(ج) الضريبة على رؤوس المواشي المعروفة باسم «كودة».

(د) هذه الأرقام تمثل الدخل من الأراضي ومن ضريبة رؤوس الماشية.

(هـ) ينبغي التذكير بأن العام ١٩٢٠ كان عام «الثورة» العراقية.

(و) بدىء بالشعور بتأثيرات الكساد العالمي.

(ز) كانت ضرائب الأراضي والحيوانات تجبى مباشرة حتى العام ١٩٣١ وبعد ذلك التاريخ أصبحت ضرائب استهلاك غير مباشرة.

(ح) بدأت فترة التضخم الملازمة لسنوات الحرب العالمية الثانية.

المصادر:

Bulletin Annuel de Statistique (for 1911), quoted in Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq, April 1923- December 1924*, PP. 133-135; Great Britain, *Review of the Civil Administration, 1914-1920*, P. 119; Philip Ireland, *Iraq. A Study of Political Development*, P. 126; Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq, April 1922- March 1923*, PP. 100 and 102; *April 1923- December 1924*, P. 126; P. 89; *1926*, PP. 87 and 91, *1927*, P. 94; *1928*, P. 93; *1929*, P. 71, *1930*, P. 86 and 1931; *1931*, PP. 48 - 49;

و: أحمد عبد الباقي، «ميزانية الدولة العراقية»، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص ٦٢ و٦٥ و٧٥. العراق - إدارة الحسابات العامة، «التقرير السنوي عن حسابات الدولة العراقية» للعام ١٩٥٠، ص ٥٨ و٦٠، وللعام ١٩٥٤، ص ٦٣. وأيضاً:

National Bank of Iraq, *Quarterly Bulletin No 15 of 1955*, PP. 33-35 and *No 23 of 1957*, PP. 33-35; K. Haseeb, *The National Income of Iraq, 1953-1961* (London, 1964), P. 83; and Iraq, Ministry of Economics, *Statistical Abstracts for 1956*, P. 239- for 1958, P. 343; and for 1959, P. 301.

المنسوجات مغزى مماثل، بينما المكوس على الشاي حوالى ١٠ بالمئة[٢٠٠] ويتضح على كاهل من كان يقع عبء اثنين من هذه المكوس من نتائج دراسة (موجزة في الجدول ٦ ـ ٣) أجراها الدكتور أ. كريتشلي عن عادات الطعام عند سكان بغداد[٢٠١].

وكان الإجراء الأكثر حسماً الذي اتخذه النظام الملكي في تدعيم رؤساء العشائر هو سياسته في تسوية الأراضي، أو، وبشكل أكثر دقة، التطبيق العملي في الأربعينات والخمسينات لقانون «اللزمة» رقم ٥١ للعام ١٩٣٢ كما هو معدل بالقانون رقم ٣٦ للعام ١٩٥٢[٢٠٢]. هذه التشريعات خلقت نوعاً جديداً من حيازة الأراضي، هو «اللزمة»، ونظمت القواعد الموجودة فعلاً، بما في ذلك حقوق «الطابو» التي بقيت في العام ١٩٣٢ غير مؤكدة نتيجة لوجود صكوك ملكية تركية مشكوك فيها أو غير نظامية. وباختصار، فإن الملكية النهائية لمعظم الأراضي الزراعية كانت تخص الدولة نظرياً. وبكلمات أخرى، ومن وجهة نظر القانون، فإن هذه الأراضي كانت أراضيَ «ميري»، أو أراضيَ دولة. ولكنها ستكون منذ الآن فصاعداً قيد الحيازة بموجب واحد من ثلاثة أنواع من حيازة «الميري»: «الطابو» و«اللزمة» و«الميري الصرف». وبقي حق التصرف بالأراضي «الميري الصرف» في يد الدولة، ولكن جزءاً كبيراً من هذه الفئة من الأراضي كان مؤجراً لأفراد، هم في العادة مشايخ، إما بالمزاد العلني أو بعقد تأجير مباشر لمدة زمنية لم تكن لتتجاوز نظرياً ثلاث سنوات. وفي الواقع، فإن الأراضي المؤجرة إلى كبار المشايخ كان يعاد تأجيرها لهم، وإلى ذريتهم بعد موتهم، وكانت حقوق «اللزمة» مشابهة لحقوق «الطابو»، وكما أشير في مكان آخر، فإن كلا النوعين من الحقوق كان، بالممارسة، غير قابل للتفريق كثيراً عن حقوق الملكية الخاصة. وعلى العموم، فإن حقوق «الطابو» كانت تكتسب على أساس تقادم عشر سنوات من استعمال الأرض، في حين أنه قبل صدور تعديل دمج في صلب القانون رقم ٣٦ للعام ١٩٥٢، كان «الاستعمال المنتج» للأرض خلال السنوات الخمس عشرة السابقة لإعلان تسوية الأراضي في منطقة معينة، كافياً ليشكل قاعدة لتخويل حق «اللزمة». وكان هذا يعني في الواقع أنه حتى لو كان أحد حائزي الأراضي قد وسّع فلاحته إلى أرض للدولة مجاورة عذراء قبل سنة واحدة من

---

(٢٠٠) المصدر السابق، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٢٠١) A. Critchley (a one-time professor at the Baghdād Medical School), "Observations on a Socio-Medical Survey in Iraq," *Journal of the Iraqi Medical professions,* IV:2 (June 1956), 70.78.

والجدول موجود في الصفحة ٧٨ من الدراسة.

(٢٠٢) من أجل هذه القوانين وتطبيقاتها وتوضيحات محتوياتها، انظر: كامل السامرائي، «قوانين التسوية واللزمة والعقر. . .» (بغداد ١٩٤٨). الإدارة العامة لتسوية الأراضي، «دراسات عن أعمال تسوية حقوق الأراضي في العراق» (بغداد ١٩٥٥). و:

Food and Agriculture Organization of the United Nations Center on Land Problems in the Near East, Salāhudîn, Iraq, October 1955, *Round Table Report R-3* (a paper by Sâleh Haidar entitled "Public Limitations on Privately Used Land"), and *Country Information Report: Iraq No CI 9.*

الجدول رقم (٦ - ٣)
على كاهل من يقع العبء الأكبر
من واجبات الشاي والسكر
(انفاق سكان بغداد الأسبوعي على الشاي والسكر
كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الطعام)

السكان الأفقر القاطنون في «صرائف»(*)	٪٢٦
عمال السكك الحديد المسلمون الفقراء	٪١٦
موظفو السكك الحديد المسيحيون ذوو الرواتب الأفضل	٪١٠
عراقيون ذوو دخل يتراوح بين ١٠٠٠ وأكثر بكثير من ١٠٠٠٠ دينار	غير محدد (غير جدير بالذكر)

(*) سنتناول الصرائف وسكانها في موضع آخر من هذا الفصل.

أعلان صاحب العلاقة، أو لو أقام شيخ أو أغا أو واحد من أثرياء المدن مضخات واستثمر مساحات واسعة من أمثال هذه الأراضي، فقد كان هذا كافياً لمنحه حقوق «اللزمة». واقتصر تعديل العام ١٩٥٢ على ربط منح هذه الحقوق بإقامة الدليل على استمرارية مدتها ثلاث سنوات من الاستعمال المتواصل.

ولا بد هنا من التشديد على أربع نقاط أخرى تخص التسوية الجديدة للأراضي:

أولاً، ان المستفيدين الحقيقيين من هذه التسوية لم يكونوا فلاحي العراق، بل مشايخه وأغواته ورأسماليي مدنه وكبار مسؤوليه.

ثانياً، إضافة إلى القلة النسبية لعدد الحالات التي نبعت فيها الحقوق من الاستعمال طويل الأمد أو من صكوك أصلية قديمة، فإن التسوية الجديدة تضمنت تمليكاً مجانياً لأراضي الدولة. وبفضل القانون رقم ٧٣ للعام ١٩٣٦، فإن منح «اللزمة» و«الطابو» لم يكن يستجلب إلاّ رسوم حقوق المياه[٢٠٣]. وأكثر من ذلك، فإن القانون رقم ٢٠ للعام ١٩٣٩ ألغى هذه الرسوم في مقابل دفع مبلغ إجمالي على مدى فترة محددة، وخفض تعديل ١٩٤١ لهذا القانون المبلغ بنسبة ٢٠ بالمائة إذا دفع قبل مرور عشر سنوات. وكان باستطاعة الكثيرين من الممنوحين أن يستفيدوا من الشرط الذي هو في مصلحتهم بفضل الأسعار الزراعية التي

---

(٢٠٣) كان حائزو «الطابو» يدفعون ١ - ٢ بالمئة من قيمة المحصول عن الأراضي المروية بالمضخات و٥ - ١٠ بالمئة على الأراضي المروية بالتدفق حسب ما إذا كان الري غير منتظم أو دائماً. وفي حالة أصحاب حيازات «اللزمة» كانت الضرائب عبارة عن ١ - ٢ و١٠ - ١٥ على التوالي. وواضح أن أصحاب المضخات كانوا يتمتعون بالمعاملة الأفضل.

عانت من التضخم خلال الحرب العالمية الثانية، وارتفاع هذه الأسعار بأسرع من ارتفاع الأسعار الأخرى(٢٠٤).

ثالثاً، عندما يتذكر الإنسان أنه في العام ١٩٥٨ كان هنالك ما لا يقل عن ٣٢ مليون دونم من الأراضي في الأيدي الخاصة(٢٠٥)، وأن أقل من ربع الأراضي المحروثة في تلك السنة كان مزروعاً قبل الحرب العالمية الأولى، وأن قسماً ضئيلاً جداً من ذلك الربع كان يعود إلى الملكية الخاصة، يتضح أن ظاهرة الملكية الخاصة أو شبه الخاصة في العراق كانت، إلى حد كبير، نتيجة لسياسة الأراضي التي بدأت في العام ١٩٣٢.

وأخيراً، فإن هذه السياسة، بنتيجتها العملية في ما يتعلق بشريحة المشايخ، كانت بمثابة اعتراف قانوني بعملية كانت جارية في الريف العراقي لعقود عدة، ألا وهي اغتصاب المشايخ والأغوات للملكية الجماعية (المشاع) للعشيرة، وسلب ملكية الجيران الأضعف، والتعدي التدريجي على الأراضي البكر للدولة. ولا بد هنا من قول شيء بهذا الخصوص، أي بخصوص الحيازات الخاصة التي امتلكها المشايخ، وهو ما يقودنا إلى الأخذ في الاعتبار للعنصر الثالث الذي استند إليه موقع شريحة المشايخ في ظل الملكية، أي الأرض، باعتبار أن العنصرين الآخرين اللذين بحثا قبلاً هما سياسات الحكومة البريطانية والعهد الملكي العراقي.

* * *

مع الانفتاح التدريجي للأسواق العالمية أمام منتجات العراق في القسم الأخير من القرن التاسع عشر أصبحت الأرض، وبشكل متزايد، هي النقطة الأساسية بالنسبة للمشيخة. وكان وجود شيخ بلا أرض في وديان الأنهار يعني في الواقع أنه شيخ بلا عشيرة. فالشيخ الذي لا أرض له كان ينتهي إلى العجز عن كسب احترام وطاعة رجال عشيرته. والأمر نفسه كان صحيحاً بالنسبة للأغوات. بالتالي، فقد أصبح امتلاك المزيد والمزيد من الأرض هو القيمة الاجتماعية الأعلى بالنسبة للرئيس العشائري. ومن هنا جاء ـ كما لاحظنا سابقاً ـ تحويله للأراضي العشائرية الجماعية (المشاع) إلى ملكية خاصة له من خلال ممارسته لإرادته. ومن هنا أيضاً جاء ميله المتنامي إلى اغتصاب الأرض. وخلّف أحد المسؤولين البريطانيين وراءه وصفاً غاية في الحيوية لهذه التسلية المفضلة عند المشايخ، إذ قال:

«لقد كانت الصيغة السائدة لاغتصاب الأرض تتلخص في بناء أبراج في مواقع استراتيجية من الأرض المشتهاة. وهناك من أخبرني بأن هذه الأبراج كانت تقام خلال الليل، وكانت الاستعدادات التامة توضع مسبقاً في متناول اليد، وتنقل المواد كلها إلى الموقع. وفي

---

(٢٠٤) Food and Agriculture Organization, *Country information Report: Iraq No CI.9*, PP. 16-18.

(٢٠٥) انظر الجدول ٥ ـ ١.

الصباح كان المالك المؤقت للأرض التي أقيم عليها البرج يجد نفسه ضحية لجار عدواني. أما الخطوه التالية فتكون إما محاولة طرد الغازي، وهي محاولة قد تنتهي إلى استجلاب كل العشائر الموجودة في المنطقة وحولها إلى القتال، أو الانسحاب من الحيازة حتى تحين ظروف ملائمة لصد الغازي واستعادة الأرض»[٢٠٦].

وكانت أمثال هذه الأوضاع ممكنة لأنه لم يكن هنالك أي قانون سارٍ في الكثير من المناطق العشائرية في أيام العثمانيين غير:

«القانون القديم... الخطة البسيطة:
يأخذ من يملك القوة، ويحتفظ من استطاع»[٢٠٧].

واستمرت ممارسة اغتصاب الأراضي بشكل أو بآخر عبر القرن العشرين، وبقيت تشكل مظهراً واضحاً في أجزاء من الريف في العهد الملكي.

وكان أحد المشايخ الذين كرسوا الكثير من طاقاتهم للتعدي على أراضي جيرانه وأراضي الدولة هو الشيخ موحان الخير الله، من الشويلات، الذي بقي طويلاً عضواً في البرلمان عن لواء المنتفق. وكانت عشيرة هذا الشيخ تزرع في العام ١٩١٩، على الغراف، مساحة طولها عشرة أميال بعرض ستة[٢٠٨]، أي حوالي ٦٠٠٠٠ دونم. وحسب قول ضابط منطقة قلعة سكر، فإن الشيخ موحان الخير الله «وضع يده» في العام ١٩٤٩ على «أكثر من مليون دونم» من الأراضي[٢٠٩]. وكان متصرف اللواء قد ذكر أن عبور الأرض التي يملكها الشيخ، والتي لم يكن يزيح إلّا بعضها القليل، استغرق منه لا أقل من ست ساعات، وحث المتصرف على تبني اجراءات مناسبة لمنع الشيخ من الاعتداء على ممتلكات الدولة[٢١٠]. ومن ناحيتهم، فإن ٢٢ شيخاً من المشايخ الأصغر من عشائر عبودة وبني زيد وكنانة وأبو سعد وبني ركاب وقراغول والشويلات ـ قبيلة موحان الخير الله نفسه ـ اشتكوا إلى الوصي على العرش في العام ١٩٤٩ من أن موحان استولى على مقاطعات الحميرية والجِطَمان وعلى أراضي العُقيل من أصحابها بالقوة، وأنه توصل إلى تنفيذ هدفه بالتحالف مع سيد عبد المهدي، الذي كان لمرات وزيراً للاقتصاد وللأشغال العامة، وصكبان العلي، وهو شيخ من الخفاجة، وبإثارة الأفخاذ الفرعية للعشائر المختلفة بعضها ضد البعض الآخر، مما تسبب بإراقة الكثير من الدم، إذ قتل ما لا يقل عن خمسة عشر رجلاً من عشيرة الكنانة و«أكثر من مئة» من

---

(٢٠٦) Great Britain, *Report of Administration for 1918,* I, 362.

(٢٠٧) Thomas Hobbes (1588-1679), quoted in a British official report in another connection. *Ibid.*, I, 317.

(٢٠٨) Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Division for 1919.*

(٢٠٩) الرسالة رقم ٦ بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٩ الموجهة من ضابط منطقة قلعة سكر الى قائمقام الرفاعي. عبد الله الفياض، «مشكلات الأراضي في لواء المنتفق» (بغداد ١٩٥٦)، ص ١٩٤.

(٢١٠) الرسالة رقم ٥٢٢/س بتاريخ ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ الموجهة من متصرف المنتفق الى وزير الداخلية. المصدر السابق.

البوسعد، ناهيك عن احراق عدد كبير من القرى[٢١١]. ويبدو أن الحكومة لم تتخذ أي اجراء بهذا الشأن.

ولم يكن موحان الخير الله استثناء. ولكن، مشايخ آخرين نجحوا، من خلال مجرد قيام فلاحيهم بفلاحة التربة، في الحصول على حقوق شرعية في معظم قطع أراضي الدولة التي احتلوها. وكان رؤساء ربيعة والمياح من الأمثلة الواضحة. وفي العام ١٩١٧، كان محمد الحبيب الأمير، الشيخ الأعلى لربيعة، مستأجراً لأربع مقاطعات حكومية[٢١٢] تغطي مساحة تبلغ ٤٨٢٩٣ دونماً[٢١٣]. وبعد ذلك بأربعة عقود كان الشيخ نفسه، الذي أصبح الآن حمو ولي العهد عبد الإله، يملك بحيازة «اللزمة» باسمه لا أقل من ست عشرة من مقاطعات «الميري الصرف» السابقة، تصل مساحتها إلى ٢٠٦٤٧٣ دونماً[٢١٤]. وبشكل مشابه، فإن محمد الياسين، من المياح، كان لا يحوز في العام ١٩١٧ غير ثلاث مقاطعات ـ نصف مقاطعة «بالطابو» والبقية بالاستئجار[٢١٥] ـ ولكن ذريته كانت تحوز في العام ١٩٥٨، «بالطابو» أو «باللزمة»، إحدى عشرة مقاطعة، أو ما مجموعه ٣٤٤١٦٨ دونماً[٢١٦].

وكان دعم العائلات المسيطرة في ربيعة والمياح للحصان الرابح سياسياً، أو، وبدقة أكثر، كان دعمها الثابت لسياسات الانكليز ونوري السعيد، قد سهل أيضاً وضع خاتم القانون على ما استولوا عليه. وكان السبب نفسه يكمن وراء وصول مشايخ وأغوات آخرين إلى عقارات واسعة جداً. ولإعطاء مثال واحد، فإن آل الجريان، رؤساء البوسلطان، وهي فخذ من عشيرة الزبيد، بدأوا مما يقرب من اللاشيء. وفي العام ١٩١٠ لم يكونوا يملكون «حتى قطعة مفروشات باسمهم وكانوا ينامون في الأكياس»[٢١٧]. أما في العام ١٩٥٨ فكانوا قد راكموا ١٨٣٧٢٢ دونماً من الأرض في لوائي الحلة والكوت[٢١٨]، وكان الفضل في هذا يعود ـ إلى حد كبير ـ إلى المساعدة التي قدموها للانكليز خلال احتلالهم للبلاد والرعاية

---

(٢١١) هذه العريضة كانت موضوعة بين أوراق مبعثرة في ملف يحتوي على مواد منوعة في مكتبة أمن بغداد.

(٢١٢) هي: الحسينية وأبو زوفر وأبو حمار والأحدب. انظر:

Arab Bureau, *Triges of the Tigris, Bani Rabiah*, P. 14.

(٢١٣) من أجل مساحات هذه العقارات، انظر: «الوقائع العراقية»، ملحق العدد ١٦٦٧ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، بعد ص ٤، والعدد ١٦٧٥ بتاريخ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، بعد ص ١٢، والعدد ١٦٩٨ بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٣٩، بعد ص ١٧.

(٢١٤) انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(٢١٥) Arab Bureau, *Tribes of the Tigris. Banī Rabiah*, P. 17.

(٢١٦) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٢١٧) حديث مع كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي، شباط (فبراير) ١٩٦٤. وكان الجادرجي يعرف أوضاع الجريان السابقة بفضل أن أكثر أملاك والده كانت في الحلة، لوائهم الأصلي.

(٢١٨) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

الرسمية التي تمتعوا بها نتيجة لذلك[٢١٩]. وكما كان الأمر مع الجريان، كان أيضاً مع آل سهيل النجم، رؤساء «بنو تميمْ»، الذين كانوا في العام ١٩٥٨ يملكون ١٢٥٥٠٢ دونماً في لوائي بغداد وديالى[٢٢٠]، وكانوا قد ساعدوا الانكليز في الحرب العالمية الأولى وخلال أحداث ١٩٤١ عندما خصص حسن السهيل أشرطة أرضية من عقاراته لاستخدام الطيران البريطاني[٢٢١]. وكان عامل مشابه يكمن وراء وصول الشيخ حبيب الخيزران، من العزة، إلى الأرض، ذلك أن الجزء الأكبر من الدونمات الـ ٥٥٧٢٧ التي كان يملكها في العام ١٩٥٨[٢٢٢] كانت تتألف من الأراضي البعل (التي تغذيها الأمطار) على امتداد نهر الخالص، التي منحته إياها حكومة ياسين الهاشمي «باللزمة» في العام ١٩٣٦ كثمن لتعاونه للاطاحة، قبل ذلك بسنة، بوزارة علي جودت الأيوبي[٢٢٣].

وكان أحد الأغوات، وهو أحمد باشا، رئيس عشيرة دزه ئي الكردية، الذي كانت عائلته تملك حوالى ١٨ قرية في العام ١٩١٨ في منطقة قوش تيّه[٢٢٤]، فصار لديها في العام ١٩٥٨ حقوق شرعية في ٥٢٣٥٠ دونماً من الأرض في لواء أربيل[٢٢٥]، قد كدس ثروته بطرق يأنف منها عادة زعماء العشائر. وقد كتب مسؤول سياسي بريطاني في أربيل في العام ١٩١٩ يقول:

«في سنواته الأولى، لم يكن أحمد باشا يملك فلساً وكان يحتال على العيش بإدارته لطاولات اللعب في مقاهي أربيل. وذات يوم سرق بغلين وذهب بهما إلى كندناوة حيث بدأ يزرع. وتدبر أمر الحصول على سلفة زراعية من الحكومة التركية بالتملّق، وبهذه السلفة بدأ حياته مرابياً. وهو يملك الآن أكثر من ٥٠٠٠٠ ل.ت.[٢٢٦]. قيد التشغيل بفائدة سنوية قدرها ٣٣٪ ويقال إنه يملك ٢٠٠٠٠٠ ل.ت. ذهباً في بيته. أما أعماله الزراعية فقد ازدهرت وكان غاصب أرض ناجحاً»[٢٢٧].

وغالباً ما كان تاريخ طويل من العنف يكمن وراء قسم من الملكية أو «الحلال»،

---

(٢١٩) عداي الجريان، الشيخ الأعلى للبوسلطان، ولإعطاء مثال عن المحسوبية التي أظهرت لعائلته تمكن الإشارة الى أن شقيقه منح عقار الظليمية على الفرات لأنه كان «مؤيداً عنيداً لحكومة الاحتلال». انظر:

Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 20 of 15 October 1922*, para. 1000.

(٢٢٠) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٢٢١) الصباغ، «فرسان العروبة في العراق»، ص ١٦٧.

(٢٢٢) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٢٢٣) حديث مع فيصل الحبيب الخيزران، ابن شيخ العزة، شباط (فبراير) ١٩٦٣.

(٢٢٤) Great Britain, *Personalities, Mosul Arbīl, Kirkūk, and Sulaimāniyyah, 1922-1923*, P. 13.

(٢٢٥) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٢٢٦) ل. ت.: ليرة تركية.

(٢٢٧) Great Britain, *Administration Report of the Arbīl Division for 1919*, P. 5.

استعمالاً للهجة العشائرية نفسها، الذي لعائلات المشايخ الهامة، مثل عائلات الجاف وشمّر. وفي أيام العثمانيين، كان رؤساء الجاف، وهي العشيرة الأكبر عدداً في جنوب كردستان، «يلاحقون بلا هوادة» السكان المقيمين في أراضي شهرزور المنبسطة، منتزعين مبالغ سنوية من سكان القرى، و«مغتصبين» ما يحلو لهم من الأشياء. وجاء في تقرير دبلوماسي من تلك الأيام أنه «كلما قلّ الكلام عنهم كان ذلك أفضل، فنزواتهم وفضائحهم ليست ذات أهمية، ولكن بقاء هذه المنطقة الكبيرة فريسة لأمثال هؤلاء الناس هو أمر يُرثى له»(٢٢٨). وكذلك فإن الملفات الرسمية تزدحم هي أيضاً بالروايات عن أعمال السلب التي كان يقوم بها مشايخ شمّر. وعلى سبيل المثال، ففي آب (أغسطس) ١٨٧١ اغتصب هؤلاء حوالى مئتي قرية بالقرب من نَصيبين، وقتلوا الكثير من الفلاحين، وحملوا معهم «الحبوب والمواشي وكل ما استطاعوا حمله»(٢٢٩). وفي شباط (فبراير) ١٩١٠، كنس هؤلاء، في إقليمي الموصل وتلعفر، حوالى ١٨٠٠٠ رأس غنم يملكها قرويون وتجار متجولون عديدون(٢٣٠). وفي العام ١٩١٩ كان ينظر إليهم على أنهم «وباء عام». وكان بعضهم يعيش على حساب عشائر رعوية أصغر في الجزيرة، إذ كان يجمع منها «أتاوات» على أسس ثابتة: «خروفان ونعجتان وأربعة حملان وستة مجيديات(٢٣١) نقداً يتم تقاضيها عن كل قطيع»(٢٣٢). طبعاً، من وجهة نظر شمّر نفسها لم يكن بالإمكان وصف هذه الأعمال بأنها «سطو» أو «اغتصاب». وبالنسبة إليهم، كانت السرقة لا تعني إلا أخذ شيء ما من إحدى خيام عشيرتهم فحسب. وأكثر من ذلك، وبالرغم من أن أعمال النهب والسلب ساهمت في تراكم ثروات مشايخ شمّر، فإن القسم الأكبر من الحصة البالغة ٣٤٦٧٤٧ دونماً التي كانت تملكها عائلة الياور، وهي العائلة الرئيسية في شمّر، في العام ١٩٥٨(٢٣٣)، إن لم تكن كلها، كانت قد منحت لهم قانوناً من قبل الحكومة الملكية مقابل مبالغ اسمية أو مقابل لا شيء على الاطلاق. واستناداً إلى تقرير صادر عن السفارة البريطانية في العام ١٩٢٢، فإن الشيخ الأعلى لشمّر، الشيخ عجيل الياور، «كانت له صداقات نافذة في المناصب العليا حصل عبرها على كثير من الأرض. وكانت هذه الأراضي قد أعطيت له بأمل توطين عشيرته واقناعها بالتخلي عن عادات الغزو والسلب القديمة. ولكن ما فعله كان أنه راح يزرع الأرض لمصلحته واستأجر يداً عاملة من دون

---

(٢٢٨) Great Britain, Foreign Office, enclosure to letter of 29 January 1910 from Wilkie Young, vice consul at Mosul, to Sir G. Lowther, *Fourther Correspondence on Asiatic Turkey, April - June 1910*, PP. 23-24.

(٢٢٩) Great Britain, Foreign Office, letter of 30 August, 1871 from Lieutenant colonel Herbert, consul general, Baghdād, to Sir Henry Elliot, ambassador, Constantinople.

(٢٣٠) Great Britain, Foreign Office, *Further Correspondence of Asiatic Turkey, April-June 1910*, P. 33.

(٢٣١) قطعة نقد فضية تركية تساوي خمس ليرة تركية.

(٢٣٢) Great Britain, *Administration Report of the Mosul Division for 1919*, PP. 10-11.

(٢٣٣) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

محاولة توطين بدو شمّر»[٢٣٤]. وكانت عائلة الفرحان، وهم أبناء عم الياور، قد حصلت على الـ ٣١٠٣١٤ دونماً التي تملكها[٢٣٥]، أو على الجزء الأفضل منها، بالطريقة نفسها تقريباً. وكان الأمر نفسه ينطبق على مجمل الـ ٥٣٩٣٣٣ دونماً التي حصل عليها رؤساء عشائر الجاف والجاف بيكزاده في العام نفسه[٢٣٦].

* * *

وفي العهد الملكي، كانت الأرض، التي تشكل دعماً مركزياً لمركز رئيس العشيرة، قد شكلت أيضاً، وهذا يتبع منطقياً، مفتاحاً للكثير من التفكير السياسي ومن سلوك هذا العهد. ففي الأيام السابقة التي عرفت الأحلاف (العشائرية) العسكرية، كانت الفكرة الرئيسية التي تدور حولها ثقافة المشيخة هي القيم القتالية، وكانت الأسس الطبيعية للقيادة والزعامة تتلخص في الرجولة والشجاعة والتفوق في القوة. أما الآن فقد أصبح الأهم هو امتلاك المقاطعات الواسعة الامتداد والغنية. وهذا ما ترافق بشكل متزايد مع تمايز وتبجيل المشيخة.

ولأن المشايخ والأغوات كانوا يشكّلون طبقة أمية، فإنهم لم يخلفوا وراءهم إلّا القليل جداً من الكتابات. وإذا كان من المؤكد أنهم ذيلوا بأسمائهم الكثير من العرائض، فإن هذه العرائض كانت تعكس مغالاة في الحماسة من قبل المسؤول السياسي البريطاني، أو من قبل متصرف ملكي، أو ممثل للمجتهد الأكبر في النجف، أكثر مما كانت تعكس مواقفهم. ولكننا نعثر هنا وهنالك على تلميحات إلى أفكارهم وقيمهم. وفي اجتماع غير رسمي للجمعية التأسيسية العراقية في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٢٤، وبعد الاستماع إلى طلب قدمه رئيس الوزراء جعفر العسكري من أجل القبول بالمعاهدة الانكلو ـ عراقية، أصرّ الشيخ سالم الخيون، من بني أسد، الذي كان يقود المعارضة العشائرية في الفرات، على «أننا لن نقبل أبداً هذه المعاهدة الثقيلة»، وعلى أن «جعفر العسكري. . . **ليس ملاكاً للأراضي مثلنا**»[٢٣٧]. ومن الواضح أن مضمون هذا الكلام كان يعني أن من يملك الأرض يملك حق الربط والحلّ في البلاد. وكان زعماء العشائر المؤيدون للسياسات الانكليزية ميّالين إلى التفكير بموجب خطوط مشابهة. وفي العام ١٩٢٢، في التماس قدم إلى الملك، وفي إشارة لا تقبل الخطأ إلى تعيين الضباط الوطنيين الشريفيين السابقين كمتصرفين وإلى تعيين الزعيم الوطني والتاجر جعفر أبو التِمّنْ وزيراً للتجارة، طلب أربعون شيخاً وآغا من المؤيدين للانكليز، وعلى أساس «**أننا نحن مصدر الدخل. . .** وأن مصالح الدولة تخصنا نحن وعشائرنا بالدرجة الأولى»، أن يهتم الملك بنصيحتهم وأن يختار «للحكومة فقط أصحاب العراقة في العرق والمولد من أبناء

---

(٢٣٤) Great Britain, Foreign Office, E 6356/204/93, Report of 14 October 1942 from Mr. Thompson to Mr.

(٢٣٥) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٢٣٦) المصدر السابق.

(٢٣٧) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 11 of 29 May 1924*, para. 365. والتشديد مضاف.

البلاد». وإذا لم يكن هذا الالتماس ليعكس حقاً معتقدات الزعماء العشائريين أنفسهم، بل معتقد بعض المسؤولين السياسيين من ذوي العقلية الفكتورية، فإنه يوحي على الأقل بالأفكار التي كانت تصدَّر الى هؤلاء الزعماء، وهي أفكار تبنوها في آخر الأمر وكأنها من ذواتهم.

وكان العالم الادراكي للشيخ والأغا محدوداً جداً. وكان عالماً ضيقاً غير موحٍ لِملّاك أرض ريفي أمي، هاجسه الوحيد هو انتزاع أكثر ما يمكن من كيلات[٢٣٩] القمح من الفلاحين. ومن هذا العالم لدينا لمحات قليلة وصلت إلينا من خلال المساهمات النادرة للمشايخ في مناقشات البرلمان. وكان الشيخ أو الأغا يجلس هناك دون أن ينبس ببنت شفة، وغالباً ما كان لا يفهم حتى ما يدور حوله. وعلى العموم، فإنه ما إن كان نائب شاب ومتحمس يرمي في وجه الشيخ، أحياناً، تحدياً معتدلاً لامتيازاته، حتى كان هذا الشيخ ينتصب على قدميه فوراً. وفي العام ١٩٣٣ قدم إلى البرلمان مشروع قانون لمنع الفلاحين المدينين لأصحاب الأراضي التي يعملون فيها من ترك المزارع ولانكار أي توظيف آخر عليهم إلا إذا كانوا يملكون وثيقة من صاحب الأرض تشهد بأنهم أحرار من الدين[٢٤٠]. وخلال مناقشة مشروع القانون هذا، أعلن أحد النواب أنه نظراً لوجود نقص في اليد العاملة الزراعية، فإن من مصلحة صاحب الأرض أن يحجب وثيقة الـ «حر من الدين»، وأن على القانون بالتالي أن يضمن للفلاح - على الأقل - حقه في تعويض يدفعه صاحب الأرض في حالة تأخره في إعطائه هذه الوثيقة بلا سبب موجب. وأزعج هذا الاقتراح الشيخ سلمان البرّاك من البوسلطان، الذي لم يستطع أن يفهم كيف يمكن «تقييد صاحب الأرض بهذه الطريقة، وإجباره على تعويض الفلاح في حين أن هذا لا يقع في أي من أراضي الله!». أما الشيخ حسن السهيل، من بني تميم، فقد انتصب لدعمه وعبر عن رأي مثير يقول بأن «فرض دفع تعويض للفلاح على صاحب الأرض يعتبر ظلماً!». وأما الشيخ زامل المنّاع، من الأجود، فكان ساخطاً، وقد اعترض قائلاً: «لم أسمع أبداً بمثل هذا، وما من بلد في العالم يتوقع فيه من صاحب الأرض أن يعوض الفلاح»[٢٤١].

ونادراً ما يكون السلوك السياسي محركاً بحافز واحد. ولكن مطواعية رؤساء العشائر للسياسات البريطانية، أو خضوعهم للملك أو الوصي على العرش، أو مشاركتهم في المساعي الوطنية، غالباً ما كان في الأساس قياساً بمراهناتهم على دعم طموحاتهم الخاصة بالأرض، أي بالمحافظة على حيازاتهم أو الإضافة إليها، أو الانتقاص من أراضي المنافسين أو قلب قرارات

---

(٢٣٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No* 9 of May 1922, para. 263، والتشديد مضاف.

(٢٣٩) مقياس سعة أو إناء للسعة كان يستخدم لقياس الحبوب.

(٢٤٠) انظر المواد ١٤ - ١٦ من القانون رقم ٢٨ للعام ١٩٣٣ التي تحكم حقوق وواجبات الزراع. «الوقائع العراقية»، رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١ تموز (يوليو) ١٩٣٣.

(٢٤١) انظر المواد ١٤ - ١٦ من القانون رقم ٢٨ للعام ١٩٣٣ الذي ينظم حقوق وواجبات الزراع، «الوقائع العراقية»، رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١ تموز (يوليو) ١٩٣٣.

خاصة بالأراضي ليست في صالحهم رأساً على عقب، أو ضمان معاملة تفضيلية بالنسبة للضرائب المفروضة على الأراضي، أو التهرب كلياً من دفع هذه الضرائب. ان مشايخ دجلة في محافظتي الكوت والعمارة عزلوا أنفسهم عن انتفاضة ١٩٢٠، ودعموا الانتداب الانكليزي، وصوتوا لمعاهدة ١٩٣٠ الأنكلو-عراقية، ووقفوا موقف اللامبالاة من حركة العسكريين في العام ١٩٤١ لأن الحكومة البريطانية ثبتت لهم حيازاتهم الواسعة من الأراضي ومنحتهم امتيازات خاصة في مسألة ضرائب الأراضي، وضمنت لهم استقلالية فعلية في ممارسة سلطتهم على فلاحيهم العشائريين. وكذلك فإن التهديدات الضمنية أو الصريحة لهذه الحيازات أو الامتيازات تفسر دعمهم للنظام الملكي في الأربعينات والخمسينات، ومعارضتهم لـ «وثبة» العام ١٩٤٨ وثورة العام ١٩٥٨. ويمكن لسلوك رؤساء العشائر الوطنيين أن يفسَّر إلى حد بعيد بالشكل نفسه. وتكفي الإشارة، في هذا الشأن، إلى تاريخ الشيخ عبد الواحد الحاج سِكَر من الفتلة، الذي قاد انتفاضة الشامية العشائرية المناهضة للانكليز في العام ١٩٢٠ ودعم «حركة رشيد عالي» في العام ١٩٤١. ولا شك أن الشعور الغريزي بكراهية الحكم الغريب عن البلاد، وحضّ علماء الدين الشيعة، والاحساس الحقيقي بالحريات العشائرية القديمة ساهمت في قرار عبد الواحد الذي اتخذه في العام ١٩٢٠ بطرد الانكليز، ولكنه عانى أيضاً، وكثيراً، مثله مثل بقية ملاك الأراضي من الشامية، من سوء إدارة البريطانيين لمياه الفرات. وأكثر من ذلك، كانت محاصيله الشخصية قد أغرقت في العام ١٩١٩ نتيجة لفتح المسؤول السياسي البريطاني المحلي لقنال الكليبي لأسباب ما زالت مجهولة[٢٤٢]. ومن الأمور الموحية بدوافع عبد الواحد وأتباع مشيخته شكواهم المتكررة من أنهم حاربوا الحكومة البريطانية «من دون الحصول على أية فائدة»، في حين أن الرجال الذين نظرت إليهم الحكومة بعين العطف «قطفوا الثمار... والتكريم، وقطع واسعة من الأرض»[٢٤٣]. وعملياً، كان الشيخ عبد الواحد، قد خسر، لمصلحة منافسين له من عشيرته نفسها، المقاطعة القيمة راك الحصوة، والتي اضطر هو نفسه بعدئذٍ إلى عرض خدماته لاستعادتها. وعندما أدرك أن الفرصة أصبحت سانحة لتحقيق هدفه، إلى جانب أشياء أخرى، انضم في العام ١٩٣٠ إلى سياسيَّيْ بغداد ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني اللذين كانت أذرعهما مفتوحة لاستقباله. وفي الواقع، فإنه أصبح أداتهما الرئيسية في بلاد العشائر. وقد ساعدهما في العام ١٩٣٥، ومن خلال التحريض على التحرك في الفرات الأوسط، على الاطاحة بمناوئيهم السياسيين من السلطة[٢٤٤]. وكمكافأة له ضمن استعادة

(٢٤٢) Iraqi Police File No. 31 entitled "Abd-ul-Wāhid a-Hājj Sikar," entry by Major J.F. Wilkins, dated May 1920.

(٢٤٣) *Ibid.*, entries of June 1921, 17 September 1927, and 11 March 1928.

و: الفرعون (شيخ من الفتلة)، «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية»، الجزء الأول، ص ٨.

(٢٤٤) Iraqi Police File No. 31, entries dated February and April 1935; and Great Britain, Foreign Office, FO 406/73E 623/278/93 and E 2563/278/93, letter of 17 January 1935 from Sir F. Humphrys to Sir john Simon, and letter of 11 April 1935 from Sir A. Clark Kerr to Sir John Simon.

عقاره المشتهى راك الحصوة، الذي عاد فخسره بعد سنتين على يد نظام الفريق بكر صدقي[٢٤٥]. وهذا ما دفعه مرة أخرى إلى عقلية العصيان والتمرد. وسرعان ما راح يشتري السلاح لأبناء عشيرته، وفي أيار (مايو) ١٩٣٧ أفيد عن تقربه من ممثلي السلطة البريطانية للحصول على مباركتهم للقيام بعمل (مسلح) ضد الحكومة، ولكنه لم يتلقَّ أي تشجيع من هؤلاء[٢٤٦]. واعتقل في أعقاب ذلك، ولكن سقوط بكر صدقي في شهر آب (أغسطس) ضَمِن له الافراج عنه. وهذه الخلفية من مشاعر الاستياء وخيبات الأمل، والمنافع التي بدا أن إعادة توثيق الروابط مع رشيد عالي تؤمّنها، كانت ـ أكثر من الارتباط بالطموحات الوطنية ـ هي التي دفعت الشيخ عبد الواحد ليلعب دوره وأن يقوم بحصته في حركة ١٩٤١، التي كانت آخر أعماله «الوطنية». وكان عليه ـ بالطبع ـ أن يتحمل النتائج. ولكنه، وبعد أن قضى بضع سنوات في السجن، انتهى إلى أن يصبح من المؤيدين غير البارزين لسياسات نوري السعيد.

وكانت الأرض أيضاً وراء سياسات مشايخ المنتفق المتململين أبداً. وكان النزاع التاريخي بينهم وبين أصحاب أراضيهم الغائبين من آل السعدون، من أبناء العائلة الحاكمة لهم سابقاً، قد استمر على مدى العقود الأربعة للنظام الملكي العراقي. وكان هذا النزاع واحداً من القواسم القليلة المشتركة التي لولاها لكان كل ما حدث لا يزيد عن كونه جملة من الأحداث الشخصية التي لا رابط في ما بينها. لقد كان مشايخ المنتفق كثيري العدد، تسودهم الفرقة إلى حد يدعو لليأس. ونادراً ما كانوا يجتمعون. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم كانوا أحياناً يتصرفون بشكل موحد في الأمور التي للسعدون علاقة بها. وهكذا، فإنه في العام ١٩٢٢، عندما قامت حركة هدفها فصل لوائي البصرة والمنتفق عن سلطة بغداد، في ما بدا رداً ظاهراً على مقاومة الملك فيصل قصيرة الأمد لمشروع الانتداب البريطاني، انضم كبار آل السعدون إلى هذه الحركة، وانضم عدد كبير من مشايخ المنتفق إلى الملك، ودان هؤلاء «المحاولة الموحى بها من الخارج التي قام بها الخونة لتقسيم العراق الحبيب»[٢٤٧]. ولا حاجة هنا إلى التأكيد بأن هؤلاء المشايخ لم يكونوا يشعرون بقلق كبير على مصير المملكة العراقية ووحدتها، بقدر ما كانوا على تعطّش الى ما ظنوه الفرصة السانحة لتحقيق الآمال التي دغدغت مشاعرهم طويلاً للتخلص من أسيادهم آل السعدون. وكان هنالك أمر آخر بإمكانه أيضاً أن يدعوهم إلى الوقوف موقفاً واحداً، الا وهو مسألة حصولهم على حقوق السيادة على أراضي الحكومة المؤجرة لهم. وكان طلب بهذا الشأن قُدِّم الى الجمعية التأسيسية للعام ١٩٢٤، قد حظي بدعم كل المشايخ النواب عن لواء المنتفق[٢٤٨]. ومما له مغزى أن

---

(٢٤٥) Iraqi Police File No. 31, entry dated February 1937.

(٢٤٦) *Ibid.*, entries of May 1937.

(٢٤٧) عريضة قدمها في ٧ شوال ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) مشايخ الحُميد وبني ركاب وخفاجة وبني سعيد وآخرون. وهنالك إشارة إليها في:
Iraqi Police File No. entitled "Movement of Separation of Basrah from Iraq".

(٢٤٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 9* of 1 May 1924, para. 302.

رؤساء الغراف الذين حصلوا في نهاية الأمر على هذه الحقوق لم يكن لهم دور في انتفاضات ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، في حين أن المشايخ الأصغر من الفرات الأدنى، الذين كانت حصتهم أضأل دوماً، لم يترددوا في وضع أنفسهم في خدمة أغراض السياسيين المتآمرين آنئذٍ.

وقد يكون غاب عن الملاحظة أن الأمثلة التي أُوردت قبلاً لتوضيح تأثير مسألة الأرض على السلوك السياسي لرؤساء العشائر كانت مأخوذة كلها من مرحلة العشرينات والثلاثينات. والسبب في هذا يعود إلى أن محاور السياسة في العراق كانت قد انتقلت في العقود التالية إلى بغداد بشكل نهائي. والسهولة، والسرعة الرهيبة التي قضى بها جنود بكر صدقي وطائراته على الانتفاضات العشائرية في العامين ١٩٣٥ و١٩٣٦ كانت نذيراً بانتهاء عصر المشايخ. وقبل ذلك، كان تاريخ العراق، إلى حد كبير، هو تاريخ مشايخه وعشائره. وكانت مشاكل العراق، واضطراباته، وسياساته، مشاكل واضطرابات وسياسات عشائرية في الأساس. وحتى ثورة ١٩٢٠ «الوطنية» كانت في جذورها شأناً يخص المشايخ، ولم تساهم بغداد فيها إلا بالمنشورات والمظاهرات وبعض المراسلات السرية. ولم تكن هنالك أية مسحات أو ملامح وطنية تعقّد انتفاضات منتصف الثلاثينات التي قام بها المشايخ «الذين كانوا يفتقرون إلى الامتيازات». وفي هذه الانتفاضات لم تكن هناك سوى البصمات الواضحة جداً لسياسيّي بغداد الطموحين، أو بالأحرى، «للسياسيين العشائريين» في بغداد، وهي ظاهرة لم يكن لـ «العصر العشائري» إلا أن يولّدها. ولم يكن هؤلاء السياسيون عشائريين في أصولهم، بل بمعنى أنهم يفكرون ويكيدون ويخادعون كمشايخ وكعشائر. وكان الشيخ وسيلتهم إلى السلطة، وكانت وسيلتهم إلى الشيخ هي الأرض بالدرجة الأولى، أي إرضاء شهية الشيخ إلى الأرض. وكان وطنيو هذه الفترة «وطنيين عشائريين»، هم أيضاً، بطريقة ما، إذ ماذا كان في ثورة ١٩٢٠ من «وطنية» باستثناء محاولة الوطنيين الذين لا يكاد عددهم يذكر لاستخدام العشائر من أجل أهداف وطنية؟ بعد الثلاثينات، استعادت المدن ذواتها بشكل نهائي. وأصبح تاريخ العراق، منذ ذلك الحين وما بعد، هو تاريخ بغداد إلى حدّ كبير، وكان ملمحهُ اللافت للنظر هو السيادة العابرة، والمتكررة، لجماهير العاصمة. وكانت هذه الجماهير الحضرية، وليست العشائر، هي التي أصبحت تتسبب الآن في سقوط الوزارات، كما حصل في «وثبة» ١٩٤٨ وفي «انتفاضة» ١٩٥٢. أما في الريف العشائري فلم تعد هنالك إلا انتفاضات صغيرة تقوم بين الحين والآخر لتخرق السكون الصعب السائد، ولم تكن هذه الانتفاضات تقوم تحت قيادة المشايخ، كما في العقود السالفة، بل ضدهم. ومن خلال هذا الاضطراب الشعبي الحضري والريفي اكتشفت الملكية، واكتشف المشايخ، مصلحتهما المشتركة، فالتحم الطرفان معاً بأمل الصمود في وجه التهديد المتعارم لمواقعهما وامتيازاتهما. وتحالفهما الوثيق هذا جعل من الأكيد تماماً أن ثورة ١٩٥٨ كانت، بتدميرها للملكية، ستكون قد كتبت مصير المشيخة.

إن هذا العرض الإجمالي لا يفترض تقديم تاريخ للسلوك السياسي للمشايخ. والغرض

منه لا يتعدّى جذب الانتباه إلى مصلحة المشايخ العميقة، في إطار ذلك التاريخ، في تدعيم وتكثيف حيازتهم للأرض.

* * *

ولأنّ كبار المشايخ والأغوات وعائلاتهم ملّاكون من مستوى كبير جداً يمكن أن يتضح من الجداول ذات الأرقام ٤ ـ ٢ و٥ ـ ٣ و٥ ـ ٤. وعلى العموم، فإن هذه الجداول تترك خارج الحساب مساحات كبيرة من الأراضي الحكومية التي كان الرؤساء العشائريون يحوزونها قانوناً بالإيجار، وهي صيغة حيازة كانت قبل عام ١٩٣٢ واسعة الانتشار في البلاد العشائرية، أما في العام ١٩٥٨ فكانت سائدة بشكل رئيسي في العمارة. وكان هذا اللواء حتى الأربعينات واحداً من أغنى ألوية العراق. وكان كذلك يوفر قاعدة استناد رئيسية للمشيخة الكبيرة خلال عهد النظام الملكي. وأكثر من ذلك، ونتيجة، جزئياً، لخصوصيته الزراعية، فإنّ فلاحي هذا اللواء العشائريين لعبوا دوراً له مغزى في تاريخ العراق الحديث. ولهذه الأسباب، فإن من المفيد دراسة ملامح بارزة معينة من نظام الأراضي فيه بشيء من التفصيل.

إن تمركز أراضي العمارة في أيدٍ قليلة نسبياً أمر يعود بتاريخه إلى ما قبل الاحتلال البريطاني [انظر الجدول ٦ ـ ٤]. وفي العام ١٩٠٦ كان هنالك ١٩ حائزاً للأرض فقط في هذا اللواء، منهم ١٧ شيخاً، و٥ من هؤلاء كانوا يقدمون ٦٤ بالمئة من مجموع قيمة الإيجار الذي تتقاضاه السلطات العثمانية (انظر الجدولين ٦ ـ ٥ و٦ ـ ٦). وكان ثلاثة من هؤلاء الخمسة بينهم قرابة دم: فالشيخ صيهود بن منشد كان عماً للشيخ عريبي بن وادي، وأبو فالح بن صيهود. وإلى عشيرتهم، عشيرة البومحمد، كان ينتمي أيضاً ثلاثة من حائزي الأراضي المتوسطين.

ومع ذلك، فإن سياسة حيازة الأراضي التي كان يتبعها الأتراك كانت تختلف بشكل أساسيّ عن تلك التي اتبعها الانكليز. وخلافاً للإنكليز، كان الأتراك يعيدون تكراراً توزيع الأراضي بين مختلف أعضاء العائلات العشائرية الحاكمة، وعلى سبيل المثال، فبين العامين ١٨٦٥ و١٩١٥ كان قد أعيد تخصيص المجر الكبير، وهو أحد أكبر وأغنى مقاطعات العمارة، تسع مرات، وأعيد تخصيص الشهالة، وهي مقاطعة هامة أخرى، سبع مرات. ومن ناحية أخرى، فبين العامين ١٩١٦ و١٩٥٨، بقي المجر الكبير في يدي شيخ واحد لم يتغير، هو مجيد الخليفة(٢٥٠)، وكانت التغيرات الوحيدة التي طرأت على الشهالة هي: أولاً تقسيمها في

---

(٢٤٩) Great Britain, Arab Bureau, Basrah Branch, *Tribes of the Tigris, al- Azairij,... Albū Darrāj, Albū Muhammad*, etc., P. 10.

(٢٥٠) المصدر السابق، و: Great Britain, *Reports of Administration for 1918*, I, 315، وتقرير غير منشور وضعه المفتش الاداري للعمارة في شهر آب (أغسطس) ١٩٢٩، وتقرير غير منشور لمتصرف العمارة مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤ بعنوان «طريقة العقود المباشرة وتأثيرها السيء على لواء العمارة»، وتقرير غير منشور من العام ١٩٥٢ حول حيازة الأراضي في العمارة موجود في مكتبة الأمن الداخلي في بغداد.

الجدول رقم (٦ - ٤)
عدد وفئات حائزي الأراضي
في لواء العمارة للفترة ١٩٠٦ - ١٩٥١

مجموع سكان اللواء في العام ١٩٤٧[أ]	٣٠٧٠٢١
المجموع المقدر للمساحة المزروعة في العام ١٩٣٠[ب]	٢٦٧٢٠٠٠ دونم[*]
مجموع مساحة حيازات الأرض في العام ١٩٤٤[ج]	٣٦٤٧٧٩٢ دونم
مجموع مساحة حيازات الأرض في العام ١٩٥١[د]	٣٤٢٢٧٣٣ دونم

السنة	مجموع عدد حائزي الأراضي	مشايخ	«سادة»	أبناء مدن	ملا[+]
١٩٠٦[هـ]	١٩	١٧		١	١
١٩١٨[و]	٣٣	٢٩	٣	١	
١٩٢١[ز]	٤٣	٣٧	٥	١	
١٩٢٩[ح]	٨١	٥٥	٧	١٨	١
١٩٤٤[ج]	١٨١	١٤٨[□]			
١٩٥١[د]	١٧٧	١٤٤[□]			

(*) الدونم يساوي ٠,٦١٨ آكراً (أو حوالي ٢٥٠٠ متر مربع).

(+) متعلمون مختصون بشؤون الدين.

(□) هذا العدد يشمل المشايخ و«السادة».

المصادر:

(أ) الاحصاء الرسمي للعام ١٩٤٧.

(ب) Sir Ernest Dowson, *An Inquiry into Land Tenure and Related Questions* (Letchworth, 1931), P. 11.

(ج) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤: «طريقة العقود المباشرة وتأثيرها السيىء على لواء العمارة» (بالعربية).

(د) تقرير غير منشور يعود إلى العام ١٩٥٢ حول حيازات الأراضي في العمارة، مكتبة الأمن الداخلي في بغداد.

(هـ) Great Britain, Foreign Office, Letter of 9 June 1908, from Consul General Ramsay, Baghdad, to Mr. G. Barclay, *Further Correspondence Respecting Affairs of Asiatic Turkey and Arabia, July-September 1908*, PP. 51-52.

(و) Great Britain, Arab Bureau, *Tribes of the Tigris,* PP. 1, 4, 10-11, 19, and 24; and *Reports of Administration for 1918*, I, 315-316.

(ز) Great Britain, *Administration Report of 'Amarah for 1920-21*, PP. 5 and 19-24.

(ح) تقرير غير منشور وضعه المفتش الاداري للعمارة في شهر آب (أغسطس) ١٩٢٩.

الجدول رقم (٦ ـ ٥)
الايجارات التي دفعها كبار مشايخ العمارة
في العام ١٩٠٦ لأراضي الحكومة أو التاج

العشيرة	الشيخ	الايجار بالليرات التركية(أ)	الايجار بالروبية(ب)
البومحمد	عريبي بن وادي	٣٧٠٠٠	٤٣٨٥١٨
البومحمد	صيهود بن منشد	٢٤٠٠٠	٢٨٤٤٤٤
بني لام	غضبان بن بنية	١٠٣٠٠	١٢٢٠٧٤
سواعد	بداي بن مشيسر	١٠٠٠٠	١١٨٥١٩
البومحمد	فالح بن صيهود	٩٥٠٠	١١٢٥٩٣
المجموع		٩٠٨٠٠	١٠٧٦١٤٨
مجموع الايجارات التي دفعها كل حائزي الأراضي في لواء العمارة		١٤١٣٠٠	١٦٧٤٦٦٦
النسبة المئوية		٦٤٪	

(أ) جمعت هذه الأرقام، التي هي «صحيحة تقريباً»، من «مصادر خاصة». وكانت الليرة التركية تساوي ١٠٠ قرش، وكان سعر الجنيه الاسترليني في سوق الصرف العراقية في أواخر القرن الماضي ١١٢,٥ قرشاً تركياً.

(ب) كانت الروبية تساوي جنيهاً استرلينياً و٦ بنسات.

المصدر:

Great Britain, Foreign Office, Letter Of 9 June 1908 from Consul General Ramsay, Baghdad, to Mr. G. Barclay, *Further Correspondence Respecting Affairs of Asiatic Turkey and Arabia, July-September 1908,* PP. 51-52.

العام ١٩٢٣ بين الشيخ محمد العريبي، المستأجر الأصلي، والشيخ فالح الصيهود[٢٥١]، وثانياً، خلافة ابن الشيخ فالح له، بعد موته، في حيازة حصته من الأرض. وأمثال هذه الممارسات توضح التناقض بين ميل الأتراك إلى إضعاف كبار رؤساء العشائر وإصرار الانكليز على دعمهم وإسنادهم.

(٢٥١) كان غرض الانكليز من وراء تقسيم الشهالة، جزئياً، هو ايجاد توازن أكثر ملاءمة في سلطة المشايخ، وجزئياً، لأنه كان للشيخ محمد العريبي «مقاطعة (عقار) أكبر مما يستحق»، وجزئياً، أيضاً وأيضاً، لمكافأة فالح الصيهود «الذي كان دوماً مساعداً للحكومة ومخلصاً لها، وإن كان من غير المؤكد أن اخلاصه سيستمر إلى الأبد على الرغم من التضييق المفروض عليه بحيازته لمقاطعة صغيرة لا تلائم =

صحيح أن طبقة حائزي الأراضي توسعت خلال الفترة الانكليزية، وأن عدد المستأجرين ازداد من ٣٣ في العام ١٩١٨ إلى ٨١ في العام ١٩٢٩ (انظر الجدول ٦ ـ ٤)، ولكن بعض هذا التوسع يُفسَّر بإعادة توزيع بعض المقاطعات لإفساح المجال أمام عدد من «المشايخ الذين ليست لهم أراضٍ»، الذين فقدوا ما كانوا يستأجرون نتيجة لانضمامهم إلى الأتراك في الحرب العالمية الأولى، ثم نجحوا بعد ذلك في الحصول على الحظوة وترميم أنفسهم[٢٥٢]. وأكثر من ذلك، وكما ذكر أحد المسؤولين السياسيين البريطانيين في العمارة فإنّ «أهل المدن والسراكيل (جمع سركال)... يشعرون ـ وهم على حق في ما أعتقد ـ أن المشايخ في ظلّ حكمنا... يسيطرون على أراضٍ أكثر بكثير مما كان في حيازتهم في أيام الأتراك»[٢٥٣]. وإضافة إلى ذلك، فإن درجة تمركز الأراضي، أو الدخل، في النهاية العليا لسلّم التدرج قد تكثفت. ففي العام ١٩٠٦ كان هنالك شيخ واحد دفع ايجاراً يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ روبية، وفي العام ١٩٢١ كان هنالك شيخان، وفي العام ١٩٢٩، كان هنالك خمسة (انظر الجداول ٦ ـ ٦ و٦ ـ ٧ و٦ ـ ٨). أو، ولقول الكلام نفسه بكلمات أخرى، فبينما كان ٥ بالمئة من حائزي الأراضي يساوون في العام ١٩٠٦ نسبة ٢٦ بالمئة من مجموع المدفوعات المستحقة للحكومة، فإن ٤٣ بالمئة من هذه المستحقات جاءت في العام ١٩٢١ من ٤ بالمئة من حائزي الأراضي، و٦١ بالمئة منها جاءت في العام ١٩٢٩ من ٦ بالمئة منهم.

وليست هنالك معلومات كاملة متوفرة عن كيفية حساب قيمة الايجار الذي كان على كل شيخ أن يدفعه. ومن الناحية النظرية، كان يفترض بحصة الحكومة السنوية أن تمثل، في السنوات الأولى من الاحتلال الانكليزي، ربع المحصول الشتوي ونصف المحصول الصيفي[٢٥٤]. وكان القمح والشعير، اللذان كانا يزرعان كقاعدة في المناطق الشمالية من العمارة، وعلى يد عشيرة بني لام بشكل رئيسي، يشكّلان الجزء الأكبر من محصول الشتاء. وكان الرز، وهو محصول الحبوب الغذائية الرئيسي في الصيف، يزرع في المناطق الجنوبية الأغنى، وبشكل رئيسي على يد عشيرتي أزيرج والبومحمد. عملياً، ومن ناحية دخل الحكومة، فإن المشايخ لم يكونوا يحظون بتقديرات قليلة فحسب، بل كانوا يعاملون بطريقة لا تساوي في ما بينهم، فالأبرز منهم كانوا يحصلون على مغالاة في المعاملة الحسنة لأسباب سياسية[٢٥٥].

= مكانته وطبيعته:

Great Britain, *Report on Iraq Administration, April 1922-March 1923*, PP. 68-69.

(٢٥٢) Great Britain, *Administration Report of the 'Amārah Division for the Year 1920-21*, PP. 1 and 25.

(٢٥٣) Great Britain, Foreign Office, *Administration Report of the 'Amārah Division for the Year 1920-21*, P. 23.

(٢٥٤) Great Britain, *Administration Report of the Revenue Department for 1918*, P. 8.

(٢٥٥) Great Britain, *Report of Administration for 1918*, I, 335-336; *Administration Report of the 'Amārah Division for the Year 1920-21*, P. 26; *Report on Iraq Administration*, =

الجدول رقم (٦ ـ ٦)
توزع الايجارات التي دفعها حائزو أراضي العمارة في العام ١٩٠٦ لأراضي الحكومة والتاج

فئة الايجار	عدد حائزي الأراضي	الشريحة: مشايخ	«سادة»	أبناء مدن	ملاّ(أ)	النسبة المئوية من مجموع ايجارات حائزي الأراضي
أقل من ١٠٠٠٠ روبية(ب)	٠٠					
من ١٠٠٠١ إلى ٢٠٠٠٠ روبية	٣	٣				
من ٢٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠ روبية	٤	٣			١	٪١٠
من ٣٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠٠ روبية	١	١				
من ٤٠٠٠١ إلى ٦٠٠٠٠ روبية	٤	٤				٪٢٦
من ٦٠٠٠١ إلى ٩٠٠٠٠ روبية	١			١		
من ٩٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠ روبية	١	١				
من ١٠٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠٠ روبية	٤	٤				٪٣٨
من ٣٠٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠٠٠ روبية	١	١				٪٢٦
المجموع	١٩	١٧	٠	١	١	٪١٠٠

(أ) متعلم مختص بشؤون الدين.

(ب) هذا المبلغ، الوارد في اللائحة الأصلية لدافعي الايجار بالليرات التركية، حول إلى روبيات بسعر ١١ روبية و١٣ آنّا لكل ليرة، وهو سعر الصرف الذي كان سائداً في أواخر القرن الماضي.

المصدر:

List of 'Amarah rent payers enclosed with letter of 9 June 1908, from Consul General Ramsay, Baghdad, to Mr. G. Barclay, Great Britain, Foreign Office, *Further Correspondence Respecting Affairs of Asiatic Tyrkey and Arabia, July-September 1908,* PP. 51-52.

ومثال واحد على ذلك يمكن أن يكون كافياً هنا. ففي عقار الشهالة، الذي كان قد أُجِّر للشيخ محمد العريبي من البومحمد، كانت حوالي ١٨٠٠٠ آكر تستخدم في زراعة الرز، وذلك استناداً إلى تقديرات قدمها في العام ١٩١٨ نائب مدير الري في دجلة. وفي الوقت نفسه، كان معدل انتاج الآكر من الرز يقدر بتحفظ بـ ١٤٠٠ رطل انكليزي، أو خمسة أثمان الطن(٢٥٦). ومع افتراض محصول طبيعي في العام ١٩١٩، فإن مجموع انتاج الشهالة كان يجب أن يكون، بهذا المعدل، حوالى ١١٢٥٠ طناً في تلك السنة. أما في الواقع، فقد كان محصول

= *April 1922-March 1923,* P. 70; and *Administration report of the Revenue Department for 1924,* PP. 25-26.

(٢٥٦) Great Britain, *Report of Administration for 1918,* I, 321.

صيف تلك السنة في العمارة «أحسن من المعتاد»[٢٥٧]. وعلى كل حال، فقد بيع الرز في ذلك اللواء، في السنة نفسها، بأسعار تراوحت بين ٢٦٦ و٤٣٩ روبية للطن[٢٥٨]. وبهذا فقد حققت الشهالة دخلاً أقله ٢٩٩٢٥٠٠ روبية، ولكنها لم تدفع ايجاراً للحكومة إلا ٣٥٦٠٠٠ روبية، أو نسبة تصل في حدها الأقصى إلى ١٢ بالمئة. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، وفي حالة مقاطعة أبو حلاّنة التي قسمت إلى ثلاثة وأجرِّت إلى رؤساء عشائر من مرتبة أدنى، اتبع مبدأ ذهاب ثلثي الدخل القائم للمزرعة إلى الحكومة والثلث إلى الشيخ[٢٥٩]. وبالرغم من أنه منذ العام ١٩٢١ وما بعد زيدت التقديرات الخاصة بأكبر حائزي الأرض العشائريين تدريجياً (راجع الجدولين ٦ ـ ٧ و٦ ـ ٩)، فقد استمر هؤلاء في تلقّي معاملة تفضيلية حتى العام ١٩٢٧[٢٦٠] على الأقل، أو ربما حتى العام ١٩٢٩. وكان قرار سري تمّ تبنّيه في العام ١٩٢٦، بناءً على مبادرة من المندوب السامي وهو صالح للتطبيق لمدة ثلاث سنوات، قد ضمّن حساب المبلغ الذي يتوجب دفعه للدولة من قبل مشايخ العمارة الذين ينتجون الرز على أساس طلب صاف لـ ٧ روبيات و١٠ آنات لدونم الرز[٢٦١]. ونظراً لأن وسطي إنتاج الرز في هذه المحافظة كان حوالى ٤٠٠ كيلوغرام للدونم[٢٦٢]، ولأن سعر الجملة للطن من الرز كان، في العام ١٩٢٨ يتراوح بين ١١٠ و١٨٠ روبية، وكان لدونم الرز أن ينتج، بافتراض الأحوال العادية، حداً أدنى من الدخل يصل إلى ٤٤ روبية. وبكلمات أخرى، فإنّ حصة الحكومة ما كانت لتتجاوز ١٥ بالمئة في السنة نفسها المشار إليها لو بقي القرار المشار إليه فاعلاً. ولكن القرار ربما كان قد بطل بصدور قانون الأراضي الزراعية (قيم عائدات الحكومة) رقم ٤٢ لعام ١٩٢٧. الذي حدد الحصة المترتبة للحكومة بالنسبة لأراضيها بحدّ أقصى يبلغ ٣٠ بالمئة وحدّ أدنى يبلغ ١١ بالمئة، بحسب وسائل الري المستخدمة، وفاعلية التغذية بالمياه، وخصوبة التربة، والبعد عن السوق، حيث كانت أراضي الرز المروية بالتدفق تخضع لنسبة ٣٠ بالمئة[٢٦٣]. وكائناً ما كان ذلك، فإن المبالغ التي توجبت على أكبر خمسة مشايخ من زارعي الرز في العمارة عام ١٩٢٩ أثبتت في الجدول ٦ ـ ١٠. ويمكن استنتاج مدى ضخامة دخل هؤلاء المشايخ من حقيقة أن مجموع العائد المطلوب منهم بلغ ١٧٥٦٩٨٠ روبية، أي ما يكاد يساوي عائدات الأراضي التي قدمتها إلى الخزينة، في العام ١٩٢٨،

---

(٢٥٧) Great Britain, *Administration Report of... 'Amārah.... for... 1920-21*, P. 12.

(٢٥٨) Great Britain, *Administration Report of the Revenue Department for 1919*, P. 61.

(٢٥٩) Great Britain, *Administration Report of the 'Amārah Division for 1920-21*, P. 24.

(٢٦٠) Great Britain, *Administration Report of the Revenue Department for 1924*, PP. 25-26.

(٢٦١) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 19* of 15 September 1926, para. 578.

(٢٦٢) كان هذا تقديراً متحفّظاً. وفي لواء آخر منتج للرز، هو لواء الديوانية، كان وسطي انتاج الدونم، في العام ١٩٢٥، يبلغ ٥٥٠ كيلوغراماً، حسب تقديرات مسؤولي العائدات، و٦٣٠ كيلوغراماً، حسب تقدير خبير زراعي. انظر: أحمد فهمي، المدير العام للحسابات، «تقرير حول العراق»، (بغداد، ١٩٢٦)، ص ٨٢.

(٢٦٣) انظر المادتين ٣ و٤ من القانون، «الوقائع العراقية»، العدد ٥٣٧ الصادر في أيار (مايو) ١٩٢٧.

الجدول رقم (٦ ـ ٧)
عائدات الأراضي المطلوبة من كبار مشايخ
لواء العمارة في عامي ١٩٢٠ و١٩٢١
(بالروبيات)[أ]

القبيلة	الشيخ	عائدات الأرض المطلوبة عام ١٩٢٠	عائدات الأرض المطلوبة عام ١٩٢١
البوحمد	محمد العربي	٣٥٦٠٠٠	٤١٢٠٠٠
البوحمد	مجيد الخليفة	٣١٣٢٢	٣٦٣٢٢٠
أزيرج	سلمان المنشد	١٥٣٤٠٤	١٨٨٤٠٤
أزيرج	شوّاي الفهد	١٥٣٤٠٤	١٨٨٤٠٤
البوحمد	عثمان الياسر	١٢١١٢٥	(ب)
المجموع		١٠٩٧١٥٣	١١٥٢٠٢٨
مجموع عائدات الأراضي المطلوبة من لواء العمارة		١٥٩١٧٣١	١٧٧٢٦٠٦
النسبة المئوية		٦٨٪	٦٥٪

(أ) الروبية تساوي جنيهاً استرلينياً و٧ بنسات.
(ب) عقار هذا الشيخ قسم مناصفة في العام ١٩٢١ وكانت عائداته المطلوبة لتلك السنة ٥٦٠٠٠ روبية فقط.

المصدر:

Great Britain, *Administration Report of the 'Amarah Division for the Year 1920-21*, PP. 13 and 28.

خمسة من ألوية العراق الأربعة عشر، التي وصل مجموع ما دفعته ـ كما يتضح في الجدول ٦ ـ ١٠ إلى ١٨٢٣٠٥٤ روبية.

وبالمقارنة مع المشايخ فإنّ أهل المدن و«السادة» العشائريين في العمارة كانوا من صغار أصحاب الأراضي كما يتضح من الجدول ٦ ـ ٨. وكان أصحاب الأراضي من أهل المدن، بالدرجة الأولى، من طبقة رأسماليّي الحضر، الذين كان يشار إليهم في هذا اللواء باسم «كبانية». وتطفّل هؤلاء على حيازة الأرض، كما يشير الجدول ٦ ـ ١١، وإلى حد كبير، من خلال الاستثمار في مضخات الضغط، مستفيدين من رخص أسعار الوقود النفطي ومن الامتيازات الضريبية، بما فيها الاستثناء من دفع حصة الحكومة لأربعة مواسم متوالية، بموجب قانون تم إقراره في العام ١٩٢٦، في ما يتعلق بكل الانتاج الذي يتحقق بواسطة

الجدول رقم (٦ ـ ٨)
توزع عائدات الأراضي المطلوبة من حائزي أراضي العمارة في العام ١٩٢٩

فئة العائدات المطلوبة	عدد حائزي الأراضي	الشريحة				النسبة المئوية من مجموع
		مشايخ	«سادة»	أبناء مدن	ملا[أ]	العائدات المطلوبة
أقل من ١٠٠٠ روبية [ب]	٨	٣		٥		
من ١٠٠١ إلى ٢٠٠٠ روبية	٣	٢		١		
من ٢٠٠١ إلى ٥٠٠٠ روبية	١٣	٦	١	٦		٢٢٪
من ٥٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ روبية	١٤	٦	٥	٣		
من ١٠٠٠١ إلى ٢٠٠٠٠ روبية	٢١	١٧	١	٢	١	
من ٢٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠ روبية	٧	٦		١		
من ٣٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠٠ روبية	٦	٦				١٧٪
من ٦٠٠٠١ إلى ٩٠٠٠٠ روبية	٤	٤				
من ٣٠٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠٠٠ روبية	٥	٥				٦١٪
المجموع	٨١	٥٥	٧	١٨	١	١٠٠٪

(أ) متعلم مختص بشؤون الدين.
(ب) الروبية تساوي جنيهاً استرلينياً و٦ بنسات.
المصدر: لائحة بدافعي العائدات ملحقة بتقرير غير منشور للمفتش الاداري للعمارة في آب (أغسطس) ١٩٢٩.

استعمال المضخّات في الأراضي العذراء، أو زيادة الانتاج من خلال مثل هذا الاستعمال بالنسبة للأراضي التي كانت قيد الفلاحة فعلاً قبل ذلك[٢٦٤].

وإذا كان مشايخ العمارة قد حظوا خلال العهد الانكليزي بتقديرات منخفضة، في مجال العائدات، فإنهم مالوا بعد العام ١٩٣٢ إلى اعتبار أنفسهم، وبشكل متزايد، كمجموعة متضررة، فالحكومة استمرت في مطالبتهم بالإيجارات، بينما هي منحت حقوق «اللزمة» و«الطابو» في الألوية الأخرى في أراضي الدولة، وهكذا فإنها غيّرت عملياً طريقة فرض الضرائب بحيث حررت أصحاب هذه الحقوق ما عدا أكثر المطالبات الضريبية

(٢٦٤) انظر المادة ٣ من القانون رقم ١١ الصادر في (١٣) شباط (فبراير) ١٩٢٦، «تشويق الزراع لاستعمال المضخات».

الجدول رقم (٦ ـ ٩)
عائدات الأراضي المطلوبة من كبار ومتوسطي
المشايخ في لواء العمارة في العام ١٩٢٩
(مجموع عدد أصحاب الحيازات: ٨١)

العشيرة	الشيخ	العائد المطلوب بالروبية[أ]	النسبة المئوية من مجموع العائد المطلوب
كبار المشايخ			
البوعمد	مجيد الخليفة	٣٩٢٧٠٠	
أزيرج	سلمان المنشد	٣٦٩١٨٥	
أزيرج	شواي الفهد	٣٦٩١٨٥	
البوعمد	محمد العريبي	٣١٧٦٦٠	
البوعمد	فالح الصيهود	٣٠٨٢٥٠	
المجموع		١٧٥٦٩٨٠	٦١٪
المشايخ المتوسطون			
بني لام	كمندار الفهد	٨٥٠٠٠	
البوعمد	حمود الخليفة	٧٤٠٠٠	
البوعمد	حاتم الصيهود	٦٨٠٠٠	
البوعمد	طاهر الحاتم	٦٠٠٠٠	
بني لام	جويّ اللازم	٣٨٠٠٠	
بني لام	غضبان البنية	٣٨٠٠٠	
البوعمد	چلوب الزبون	٣٧٨٠٠	
سودان	شموخ الفارس	٣٤٤٥٠	
بني لام	شبيب المزبان	٣١٠٠٠	
البودراج	مطشر الفيصل	٣٠٨٠٠	
المجموع		٤٩٧٦١٠	١٧٪

(أ) الروبية تساوي جنيهاً استرلينياً و٦ بنسات.

المصدر: لائحة بدافعي العائدات ملحقة بتقرير غير منشور للمفتش الاداري للعمارة في آب (أغسطس) ١٩٢٩.

انخفاضاً. ولكن التمييز ضد مستأجري أراضي الدولة في العمارة ومناطق أخرى أصبح شكلياً فقط بعد منتصف الأربعينات. وكان هذا نتيجة لأن الكثير منهم فشل، ببساطة، في تسديد ما هو مطالب به. وهكذا فإنّه في العام ١٩٤٩ كان المبلغ الإجمالي المستحق كإيجارات لأراضي

الجدول رقم (٦ ـ ١٠)
عائدات الأراضي المطلوبة من أكبر خمسة مشايخ في العمارة مقارنة مع مدفوعات عائدات الأراضي في خمسة من ألوية العراق الاثني عشر ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩

مجموع عائدات الأراضي المطلوبة من أكبر خمسة مشايخ في لواء العمارة(أ) في العام ١٩٢٩	١٧٥٦٩٨٠ روبية(ب)
مدفوعات عائدات الأراضي للعام ١٩٢٨ في ألوية:	
أربيل	٥٠٣٦٣٣ روبية
كركوك	٤٨٤٥٢٥ روبية
السليمانية	٣٥٩٩٦٩ روبية
الدليم	٢٧٣٣٤٨ روبية
كربلاء	٢٠١٥٧٩ روبية
مجموع الألوية الخمسة	١٨٢٣٠٥٤ روبية

(أ) انظر الجدول ٦ ـ ٩.
(ب) الروبية تساوي جنيهاً استرلينياً و٦ بنسات.
المصدر:

Iraq, *Annual Report of the Operations of the Revenue Department of the Ministry of Finance for the Financial Year 1928-1929,* PP. 30-31.

الدولة يصل إلى ٨٧٤٥٥٢ ديناراً. ولكن الحكومة لم تتسلم أكثر من ٢١ بالمئة من أصل هذا المبلغ، وكان مستأجرو العمارة مسؤولين عن ٦٦٩٠٠٠ دينار من المتأخرات(٢٦٥).

في ما عدا هذا، لم يكن هنالك أي تغيير في الأوضاع الزراعية. وبالرغم من أن عدد حائزي الأراضي ازداد في العام ١٩٤٤ إلى ١٨١، وارتفع عدد أبناء المدن الحائزين للأراضي إلى ٣٣ (انظر الجدول ٦ ـ ٤)، فإنّ الدرجة العالية لتمركز الأراضي في أيدي كبار المشايخ بقيت كما هي، لم تُمسّ. وفي تلك السنة كان هنالك سبعة مشايخ يحوز كل منهم ما يتراوح بين ١٠٠٠٠١ و٤٠٠٠٠٠ دونم، وتسعة آخرون يحوز كل منهم ما يتراوح بين ٥٠٠٠١ و١٠٠٠٠٠ دونم (انظر الجدول ٦ ـ ١٢). وأيضاً، كان هنالك في سنة ١٩٥١ ثماني عائلات مشايخ تحوز ٥٣ بالمئة من مجموع مساحة الحيازات وثمانية عشر شيخاً آخرين يحوزون ١٩ بالمئة أخرى من هذا المجموع. ولكن، وكما يتضح من الجدول ٦ ـ ١٣، فإن المشايخ

(٢٦٥) انظر: International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Iraq* (Baltimore, 1952), P. 176.

الجدول رقم (٦ ـ ١١)
ملكية المضخات في لواء العمارة
في العام ١٩٢٩

مجموع عدد المضخات	١٠٥
عدد المضخات التي يمكلها المشايخ	٦١
عدد المضخات التي يشترك المشايخ و«السادة» في ملكيتها	٢
عدد المضخات التي يملكها «السادة»	٩
عدد المضخات التي يشترك المشايخ وأبناء المدن في ملكيتها	٣
عدد المضخات التي يملكها أبناء المدن	٣٠

المصدر: استناداً إلى لائحة بملكية المضخات ملحقة بتقرير غير منشور للمفتش الاداري للعمارة في شهر آب (أغسطس).

الجدول رقم (٦ ـ ١٢)
توزّع حيازات الأراضي في
لواء العمارة في العام ١٩٤٤
(مجموع مساحة حيازات الأراضي: ٣٦٤٧٧٩٢ دونماً)

مساحات حيازات الأراضي	عدد حائزي الأراضي
من ١٢ إلى ١٠٠ دونم	٩
من ١٠١ إلى ١٠٠٠ دونم	٢٩
من ١٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ دونم	٩٣
من ١٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠ دونم	٣٢
من ٣٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠٠ دونم	٢
من ٥٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠ دونم	٩
من ١٠٠٠٠١ الى ٤٠٠٠٠٠ دونم	٧
المجموع	١٨١

المصدر: تقرير غير منشور لمتصرف العمارة مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤ بعنوان «طريقة العقود المباشرة وتأثيرها السيىء على لواء العمارة»، ص ٥.

والعائلات الذين كانوا يحوزون المقاطعات الأكبر في السنة المذكورة آنفاً لم يكونوا المشايخ والعائلات أنفسهم الذين دفعوا الايجارات الأعلى في العام ١٩٢٩. وواضح أن إنتاجية

المقاطعة، وليس مساحتها، هي التي كانت تحدد الدخل، وبالتالي أهمية صاحبها أو من يحوزها، وكان من المسائل المعروفة للجميع أن مقاطعات رؤساء البومحمد وأزيرج كانت أغنى مقاطعات العمارة، أو هي كانت كذلك على الأقل حتى هجرة الكثير من رجال عشائرهم إلى بغداد أو مدن أخرى. وهناك نقطة أخرى تستحق الذكر، وهي أن العدد الأكبر من المقاطعات الكبيرة (المقاطعات المشار إليها بنجمة في الجدول ٦ ـ ١٣) كانت قد بقيت، منذ بداية الاحتلال البريطاني، في أيدي الشيخ نفسه أو هي انتقلت، بعد وفاته، إلى أبنائه[٢٦٦]، بالرغم من أنها شهدت تغيرات في مساحات بعضها، وأن البعض الآخر خضع فقط لتغيير في اسمه. وهكذا فإنّ حيازات كبار المشايخ كانت تميل في الواقع، حتى وإن كانت مصنفة قانوناً كأراضي دولة مؤجَّرة، إلى أن تكتسب صفة الملكية شبه الخاصة. وكان الأبناء يرثون، إن صح التعبير، استئجار الأرض عن آبائهم. وهناك أمر آخر لا بد من الإشارة إليه، وهو أنه لم تكن هناك مسافات كبيرة تفصل أراضي الشيخ نفسه أو تفرّق بينها، بل كانت هذه الأراضي مترابطة وفي المنطقة نفسها بلا استثناء.

ويبقى أن نذكر أن قانوناً صدر في العام ١٩٥٢ سعى إلى تحويل أراضي الدولة في العمارة إلى حيازات «لزمة» خاصة. ولكن نظراً لأنّ هذا القانون كان يميل بقوة لمصلحة طبقة المشايخ فقد استثار مقاومة من جانب أفراد العشائر العاديين في منطقة الأزيرج، مما أدى إلى الغائه في العام ١٩٥٤. وفي العام ١٩٥٥ صدر قانون جديد نصّ على توزيع نصف الأرض المزروعة على الفلاحين[٢٦٧]، ولكنه لم يكن له سوى تأثير ضئيل حتى اندلاع ثورة ١٩٥٨.

* * *

ماذا كانت مضامين نظام الأرض واستمرار وجود المشايخ والأغوات بالنسبة للمجتمع؟

سمتان متناقضتان في ما بينهما ميزتا التاريخ الزراعي للعقدين الأخيرين من العهد الملكي: وفرة في الأراضي غير المطورة القابلة للزراعة[٢٦٨] من ناحية، وهجر أعداد كبيرة من الفلاحين للريف من ناحية أخرى. ومن الطبيعي أنه لا يمكن القول بأن هذا التناقض كان

---

(٢٦٦) يمكن الحصول على هذا من مقارنة معلومات الجدول ٦ ـ ١٣ بالمعلومات الواردة في:
Arab Bureau, *Tribes of the Tigris. Al-Azairij, etc.*, PP. 1, 4, 10, 11, 19, and 24; *Reports of Administration for 1918,* I, 315-316; and *Administration Report of the 'Amārah Division for 1920-21*, PP. 19-23.

(٢٦٧) من أجل تفاصيل قانوني العمارة الصادرين في السنتين ١٩٥٢ و١٩٥٥، انظر:
Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East* (London, 1957), PP. 152-154.

(٢٦٨) استناداً إلى الأرقام الرسمية التي نشرت في منتصف الخمسينات فقد كان هنالك في العراق ٤٩١٧٠٧٢٩ دونماً من الأراضي القابلة للزراعة، وكان نصفها تقريباً غير مطوّر. انظر: الادارة العامة لتسوية الأراضي، «دراسات عن أعمال تسوية حقوق الأراضي في العراق» (بغداد١٩٥٥)، ص ٣٤.

الجدول رقم (٦ ـ ١٣)
كبار ومتوسطي مشايخ
لواء العمارة في العام ١٩٥١

إجمالي أوضاع حيازة الأرض في العمارة ١٩٥١	
مجموع مساحة حيازات الأراضي	٣٤٢٢٧٣٣ دونماً(أ)
مجموع عدد حائزي الأراضي	١٧٧
كان ثلاثة مشايخ وأبناء أربعة مشايخ آخرين يحوزون	١٨٢٤٨٤١ دونماً أو ٥٣٪ من مجموع المساحة
كان عشرة مشايخ آخرين يحوزون	٦٨٩٥٦١ دونماً أو ١٩٪ من مجموع المساحة

العشيرة	الشيخ	مساحة المقاطعة بالدونم	اسم المقاطعة	المنطقة	العائد المطلوب عام ١٩٢٩(ب)
البومحمد	مجيد الخليفة وأولاده	١٣٦٢٢٩	المجر الكبير(*)	المجر الكبير	٤٩٥٧٠٠(ج)
البومحمد	محمد العريبي	٦٦٢٣٦	الكحلاء(د)(*)	الكحلاء	٣١٧٦٦٠
البومحمد	طاهر الحاتم	٤٤٥٩٩	كسرة وجمشة	قلعة صالح	٦٠٠٦٠
البومحمد	حاتم الصيهود	٣٣٨١٧	بحاثة(*)	الكحلاء	٦٨٠٠٠
أزيرج	أبناء شواي الفهد	١٤٨٤٥٠	المجر الصغير(*)	المجر الصغير	٣٦٩١٨٥
أزيرج	مطلق السلمان بن سلمان المنشد	٧٢٦٨٨	المجر الصغير(*)	المجر الصغير	٣٦٩١٨٥
بني لام	أبناء علوان الجنديل	١٣٨٣١٢	أم الحنا وأم البرم(*)	شيخ سعد	٢٠١٢٥
بني لام	حاتم الغضبان	٩٠٧٥٩	ـ	الكميت	٣٨٠٠٠
بني لام	يعقوب اليوسف	٩٦٢٤٢	الغربية الغربية(*)	شيخ سعد	١٥٥٠٠
بني لام	دياب الجنب سعيد	٦٦٨٦٨	الغربية الشرقية(*)	شيخ سعد	١٣٠٠٠
بني لام	شبيب المزبان	٥١٦٢١	المجزرة(*)	العمارة	٣١٠٠٠
بني لام	كمندار الفهد	٦٥٦٠٢	الفهدية(*)	علي الغربي	٨٥٥٠٠
بني لام	أبناء كنفذ الموزان	١٢٩١٤٠	الكريمة(*)	علي الغربي	١٣٢٥٠
بني لام	مناتي الفعل	٧٩٧٠٤	الحرقانية(*)	علي الغربي	١٣٢٥٠
البودراج	أبناء محمد الحطاب	٣٧٥٦٠٣	بغيلات وجفجافة	الكميت	١٨٠٣٠
البودراج	أبناء الفيصل	٢٣٨٦٧٨	الكميت(*)	الكميت	٣٠٨٠٠
بني سعيد	مزيد الحمدان السِكَر	٣٩٩٧٢٦	رويدة وشطانية	المجر الصغير	٢١٤٠٠
بني سعيد	فالح أبو عوجة	٢٥٨٧٠٣	جزيرة سيد أحمد الرفاعي(*)	المجر الصغير	٦٦٥٠

تابع الجدول رقم (٦ - ١٣)

(*) عقارات بقيت في أيدي الشيخ نفسه، أو أولاده، منذ بداية الاحتلال البريطاني.

(أ) الدونم يساوي ٦١٨,٠ آكر (أو حوالى ٢٥٠٠ متر مربع).

(ب) العائد المطلوب للعام ١٩٢٩ كان ذاك الذي يخص الشيخ نفسه أو والده أو أحد أقاربه، وكان يطبق عادة. ولكن ليس دوماً بالضرورة، على العقار نفسه.

(ج) يتضمن العائد المطلوب من مجيد وحمود ومشطط الخليفة.

(د) هذا العقاركان جزءاً من الشوالة القديمة.

المصدر: تقرير غير منشور عن حيازات أراضي العمارة يعود بتاريخه إلى ١٩٥٢، وقد عثر عليه المؤلف في مكتبة أمن بغداد.

يعود فقط إلى أفعال مؤسسات المشيخة. فمن ناحية، استمر التحرك باتجاه المدن حتى بعد ثورة ١٩٥٨. ومن ناحية ثانية، لم تكن علاقة عدد كبير من الفلاحين بالأرض أبداً قوية وثابتة نظراً لأصولهم الحديثة نسبياً كبدو رحّل. وكذلك فقد ساهم تكرار وتتابع الفيضانات وحالات الجفاف، وملوحة التربة، وجفاف فروع الأنهر في بعض المناطق، في عدم ثبات الزراعة. وإضافة إلى هذا، وكما في مجتمعات أخرى، فإن حياة المدن لم تكن بلا جاذبية بالنسبة لأهل الريف. ومع ذلك، فإنّ تفسيراً أساسياً لحجم وسرعة هذا التحرك في العقدين المذكورين هو أن علاقات انتاج الأرض والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها كانت تقوم بإفقار الزراعة، وفي المناطق الأكثر تأثراً، لم تعد تؤدي إلى حياة محتملة بالنسبة للفلاح.

واستناداً إلى الاحصاء الرسمي للعام ١٩٥٧، فإنّ عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في تلك السنة في لواء بغداد ولكنهم كانوا قد ولدوا خارجه بلغ ٣٧٨٩٩٦ شخصاً. وشكّل هؤلاء نسبة ٢٩ بالمئة من سكان اللواء. وكان الرقم المماثل للواء البصرة هو ٨٨٨١٩ شخصاً والنسبة المماثلة هي ١٨ بالمئة، ومن أصل الـ ٣٧٨٩٩٦ غير البغداديين كان هنالك ١١٤٧٠٨، أو ٣٠ بالمئة، قد انتقلوا من بلاد العمارة، و٤١٣٤٠، أو ١٠ بالمئة، انتقلوا من الكوت. وكان تيّار المهاجرين من الألوية الأخرى إلى المناطق المتروبولية أقلّ غزارة. فمن أصل ٨٨٨١٩ من غير البصريين كانت نسبة ٤٨ بالمئة قد قدمت من العمارة، و٢١ بالمئة من المنتفق[٢٦٩]. ومن الواضح أن الألوية التي فقدت سكاناً أكثر من غيرها، على الأقل من التحرك باتجاه مدينة العراق الرئيسية ومرفئه البحري، كانت هي الألوية التي كان فيها تمركز حيازات المشيخة هو الأكثر حدة. ولكن الهجرة الريفية ـ الحضرية كانت عامة، ونمت كل مدينة عاصمة لواء على حساب القرى، ناهيك عن هجرة العمّال إلى الكويت.

ويتّضح أن التحرك من الريف كان يعتبر مشكلة جدّية منذ وقت مبكر يعود إلى سنة

(٢٦٩) انظر: العراق، وزارة الداخلية، المديرية العامة للاحصاء، «المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ (بغداد ١٩٦١): «لوائي بغداد والرمادي»، ص ١٦٩ ـ ١٧١، «ولواء البصرة»، ص ١١٣ ـ ١١٥.

١٩٣٣، من المحاولة التي جرت في تلك السنة لربط الفلاحين بالأرض، والتي وجدت تعبيرها في قانون «حقوق وواجبات الزراع» ذي الرقم ٢٨. والمادة الأساسية لهذا النص التشريعي ضمنت تجميد اليد العاملة في الزراعة والتي كانت مدينة لصاحب الأرض. ولكن، وكما ورد في تقرير رسمي بريطاني يعود إلى العام ١٩٣١، فإنه:

«لم يكن هنالك في العراق إلاّ فلاحون قلائل غير مدنيين. ويكمن أصل الدين في حقيقة أن الفلاح عندما كان يبدأ العمل للمرة الأولى يحتاج إلى شيء يعتاش منه حتى وقت الحصاد. وعندما كانت تجري قسمة الحصاد كان يفترض به أن يعيد ما استدان، ولكنه لم يكن يستطيع ذلك نتيجة لفشل المحصول أحياناً بينما كان يؤجل الدفع، أحياناً أخرى، بموافقة المزارع (صاحب الأرض أو حائزها)»[٢٧٠]. ومن الواضح أن القانون رقم ٢٨ للعام ١٩٣٣ وعد الفلاحين بعبودية حقيقية. ولكن، ولحسن حظ الفلاح نفسه، لم تكن هناك في العراق عادة تنفيذ القوانين بإخلاص، وعلى كل حال فإنه لم يكن لهذه التشريعات القانونية أن تسيطر، على المدى الطويل، على تحرك فرضته الحقيقة الاجتماعية بنفسها.

وخلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات (١٩٤٧ - ١٩٥٧) هاجر إلى لواء بغداد وحده ما لا يقل عن ٢٠٥٧٦٥[٢٧١] نسمة. ويمكن تصور تأثير حركة بهذا الحجم وبهذه السرعة على بلد مثل العراق. والواقع أنها أحدثت خللاً في الاقتصاد، واستنزفت قوة العديد من المناطق الريفية، وأثقلت كاهل المدينة العاصمة بالسكان والمشاكل.

في مكان سابق من هذا المؤلّف أشير بشكل عابر إلى أن العمارة لعبت دوراً هاماً في تاريخ العراق الحديث. ولا بدّ من أن تكون أسس هذه الملاحظة قد اتضحت الآن جزئياً، إذ إن حصة العمارة كانت حاسمة في التطور الذي تم وصفه. وبفضل مهاجريها، أو بفضل «الشروقيين» (القاف ملفوظة كالجيم المصرية)، أو «الشرقاويين» - بمعنى الشرقيين - كما كان يسميهم البغداديون، كان هنالك بعض «العمرنة» لبغداد - إن صح القول - وللبصرة إلى حد أقل. وأثّرت هذه العملية على الكثير من مظاهر الحياة في العاصمة.

في المقام الأول، نقل «الشروقيون» إلى العاصمة بعضاً من مناظر موطنهم الأصلي، حيث كان هنالك في بغداد الكبرى، في العام ١٩٥٦، ١٦٤١٣ «صريفة» مجمعة في تسع مناطق. وكانت هذه الصرائف عبارة عن أكواخ يتألف كل منها من غرفة واحدة بنيت بالقصب والحصير، وكانت تغطى بالطين خلال فصل الشتاء. وكانت كل صريفة تؤوي ما

---

(٢٧٠) Great Britain, Colonial Office, *Special Report... on the Progress of Iraq During the Period 1920-1931*, P. 240.

(٢٧١) تم الحصول على الرقم من ناتج طرح ١٧٣٣٢١ (وهو عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في العام ١٩٤٧ في اللواء ولكنهم كانوا قد ولدوا خارجه) من ٣٧٨٩٩٦، وهو العدد المماثل للعام ١٩٥٧. وتم الحصول على الرقم الأول من الدكتور فؤاد مسّي، مدير المديرية العامة للاحصاء في بغداد.

متوسطه ٥,٦ أشخاص، أي أن الصرائف كلها كانت تؤوي ما مجموعه ٩٢١٧٣[٢٧٢] نسمة. ولم يكن يعيش في هذه الصرائف إلّا جزء من المهاجرين. وكان الآخرون يكدسون أنفسهم في مناطق المدينة الداخلية المزدحمة، أو كانوا يجدون لهم سقفاً في أنواع أخرى من المساكن الطينية[٢٧٣]. وكقاعدة عامة، كان «الشروقيون» يقيمون «صرائفهم» في أراضٍ قاحلة غير زراعية، وإلّا كان عليهم أن يدفعوا ايجاراً لا يستطيعونه. وكانت مجموعة من أكواخهم، مسحها في العام ١٩٥٢ الدكتور أ. كريتشلي من كلية طب بغداد، قد أقيمت في موقع كانت بلدية بغداد تستخدمه كمدفن للفضلات البشرية والحيوانية وللنفايات، وكذلك كان يفعل الناس العاديون. وكانت بعض مياه مصارف سطح أرض المدينة تضخ أيضاً إلى المنطقة بحيث كان السائل الملوث يتدفق عبر تجمع «الصرائف». وقد وجد الدكتور كريتشلي الأكواخ «سيئة التهوئة، مزدحمة، ليس فيها ما هو خاص، وكثيراً ما كانت تؤوي الحيوانات المنزلية إلى جانب العائلة». ويضيف الدكتور كريتشلي: «لم تكن هنالك في «الصرائف» أو في المنطقة أية ترتيبات صحية (بمعنى المجاري والمراحيض).. وكان السكان يتغوطون ـ ببساطة ـ أينما كان... ولم يكن هناك كذلك أي تزويد بمياه نقية للشرب وكان يتوجب نقل هذه المياه من خارج المنطقة وتخزينها في «حِبّ». وكان الأثاث المعتاد عبارة عن صندوق فج وبعض أدوات الطبخ وفراش واحد تكوم فوقه بطانيات نوم بقية أفراد العائلة الذين كانوا ينامون على الأرض. ويعتقد أن كل لقمة طعام كان يتناولها هؤلاء الناس كانت ملوثة، ووجد أن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ حالة حمل كان ٣٤١[٢٧٤]. ومن الواضح أن أوضاعاً معيشية كهذه لم تكن مؤذية بالنسبة لصحة سكان «الصرائف» فحسب، بل كانت تهدد سكان بغداد أيضاً.

ولم تتخذ في أيام العهد الملكي أية اجراءات ملموسة للتخفيف من معاناة سكان «الصرائف» وحتى وقت ومتأخر امتد إلى شباط (فبراير) ١٩٥٨ لم يكن باستطاعة وزير الشؤون الاجتماعية أكثر من أن يعلن أن الحكومة توصلت إلى «الحل الأفضل» لمشاكلهم، وكان هذا الحل يتلخص في تقسيمهم إلى ثلاث فئات: عائلات الجنود، وعائلات رجال الشرطة، وآخرين. «والفئتان الأولى والثانية تخدمان الحكومة وسيكون لأفرادهما بيوتهم الخاصة بهم. أما الآخرون فسينقلون بعيداً عن المدينة حسب ما تتطلب قواعد الصحة العامة»[٢٧٥].

وهذا التمييز يجلب إلى دائرة الضوء مظهراً آخر من مظاهر تحرك العمارة. ولقد كان

---

(٢٧٢) العراق، وزارة الاقتصاد، المكتب الرئيسي للاحصاء، «تقرير حول احصاء المساكن في العراق لسنة ١٩٥٦»، ص ١٠ و١٥.

(٢٧٣) في السنة المذكورة كان هنالك، إضافة إلى «الصرائف»، ٢٧٤٩١ بيتاً طينياً في بغداد الكبرى، المصدر السابق، ص ٩.

(٢٧٤) Dr. A. Critchley, "observations on a Socio-Medical Survey in Iraq," *Journal of the Iraqi Medical Professions*, IV: 2 (June 1956), 71/72 and Table 4 after P. 78.

(٢٧٥) *Iraq Times* (Baghdad), February 20, 1958.

دوماً من الأمور المثيرة للحيرة والارتباك كيف أنه في بلد تفصل فيه هوة عميقة بين الحكومة والشعب يمكن للطبقة الحاكمة أن تستمر في فرض الطاعة على شرطتها وعلى القوات المسلحة الأخرى، وخصوصاً عندما تصدر أوامرها بإطلاق النار على الناس في حالات الانتفاضات الجماهيرية، كما حدث في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، أليس رجال الشرطة العاديون أنفسهم، بعضاً من هؤلاء الناس ويقتسمون معهم معاناتهم واستياءهم؟ هذه الصورة للحكم غير ذي الشعبية ربما لن تجد لها أبداً أي تفسير كامل، ومحاولة سبر الأسباب العديدة لهذا، هنا، لن يؤدي إلّا إلى انحراف الحديث بعيداً عن مرماه. والاهتمام الوحيد يتوجّه، عند هذه النقطة، إلى الدور الذي كان لرجال عشائر العمارة في النشاط القمعي للنظام الملكي. وباختصار، كانت قوة شرطة بغداد قد «تعمرنت» إلى درجة غير بسيطة، مما أعطى سمة خاصة لما أصبح في المرحلة الأخيرة من مراحل النظام الملكي أداة قمع كلاسيكية. ولم يكن هنالك أبداً مقدار وافر من التعاطف بين أبناء العشائر وأبناء المدن، ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى قلة الاتصال أو التماسّ الحقيقي بين الجماعتين. وكان أبناء المدن الوحيدون الذين عرفهم ابن العشيرة المتوسط هم التجار والمرابون (وكلا النوعين لم يكن يمثل الصورة الحقيقية لابن المدينة)، ولهذا فإنّ الصورة التي نمت عنده وترافقت مع ابن المدينة هي صورة الجشع المغلّف بالاحتيال. وعندما انتقل هذا الإنسان إلى بغداد لم يختلط كثيراً بأهلها إلّا في موقع عمله الجديد. وفي ما عدا ذلك، ونتيجة للظروف، فإنه عزل نفسه في «صريفته» في مناطق معيّنة خارج المدينة، حيث كان له أيضاً مقهاه وأمكنة نشاطاته الاجتماعية. وكذلك، فإنّ العامل الحضري لم يرحّب، من جهته، بابن العشيرة لأنه لم يكن يرى فيه إلا منافساً على ذاك القليل من الخبز الذي كان يكسبه على حساب القليل من الصحة الذي تبقّى في جسده الهزيل[276]. وليس هنالك ما يدهش في أن النظام الملكي، في المأزق الذي وجد فيه نفسه في الأربعينات والخمسينات، وفي مواجهة العداء المتزايد لعامة سكان المدن، ما كان ليتورع عن استخدام هذا التباعد الاجتماعي الذي كان يفصل أبناء العشائر عن أبناء المدن لمصلحته الخاصة. ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن تفسير امتصاص عدد كبير من مهاجري العمارة في سلك الشرطة بالفعل الطبيعي للقوى الاقتصادية، إذ كان «الشروقيون» يمثلون إمداداً كبيراً غير مُكلِف. وأكثر من ذلك، فإنه لا بد من التذكير بأن «الشروقيين» الذين لم يخدموا الحكومة التحقوا بالشيوعيين وصاروا يشكلون عاملاً مهماً في الانتفاضات الشعبية. وغني عن القول انه لم يكن على الحكومة أن تستخدم ضدهم أقاربهم من رجال العشائر.

وخلال الأشهر العديدة التي قضيتها في اجراء بحثي في مكتبة أمن بغداد سنحت لي

(٢٧٦) كان رجال الأعمال العراقيون والأجانب يشتكون من عدم كفاءة العامل العراقي وفعاليته، وهو أمر صحيح بالمقارنة مع عمال البلدان الأخرى الأفضل أجراً وتعليماً، ولكن الجهد الذي كان العامل العراقي يبذله في عمله كان أكبر من القوة التي كان يكسبها من طعامه القليل الذي كثيراً ما كان ملوثاً.

(٢٧٧) «عمي»، إضافة إلى معناها الأصلي، كلمة يستخدمها العراقيون من ذوي المراتب الاجتماعية المتدنية للتوجه بالمخاطبة إلى الآخرين.

فرصة الاجتماع بعدد من رجال الشرطة من العمارة كانوا يقومون بواجب الحراسة، وبعد أشهر من المعرفة الشخصية فاتحتهم بحذر، وبصورة غير مباشرة، بهذه المسألة، مسألة قدرة الحكومة على استخدام البعض من الشعب ضد بعضه الآخر. وإني أدرج هنا جواب أحدهم، وهو يتطابق بشدة مؤلمة مع أجوبة الآخرين. قال هذا [٢٧٧]: «عمّي. نريد (أن) نعيش... منذ أشهر قليلة قتل رجل جاره، بالقرب من «صريفتنا» لأنه فقد حبتي طماطم (بندورة) من كوخه... عمّي... كلٍ من يطعمني ويكسيني يكون أبي»!.

ويمكن استنتاج المدى الذي وصل إليه الفقر المدقع في الذهاب بكبرياء الكثير من فلاحي العمارة العشائريين من خلال استعدادهم في الخمسينات للقيام بأي عمل يدوي في المدينة مهما كان هذا العمل وضيعاً، بينما كان هؤلاء أنفسهم، قبل عقود قليلة، يعتبرون أي عمل آخر مماثل، غير حراثة الحقل، كارثة وعاراً ما بعده عار. وفي حالات كثيرة، كان رجال العشائر، الذين أجبروا على العمل في بناء الطرق أيام الاحتلال البريطاني، يرفضون في نهاية العمل أن يأخذوا مالاً أو أجراً، إذا كانوا يخشون ـ إذا ما فعلوا ـ أن يوضعوا في مستوى العمال الأجراء نفسه.

ولم يؤدِّ الإملاق العامّ في ١٩٥٨ إلى خلق شعور عامّ ثابت وموحّد يجمع بين سكان «الصرائف» وعمال المدن. ولم يلتقِ هؤلاء وأولئك إلا لفترات قصيرة في لحظات التوترات الاجتماعية الكبيرة، وبمبادرة واعية كان يقوم بها الشيوعيون. والمعاناة المشتركة لم تولّد تعاطفاً عفوياً مشتركاً. وإذا ما ترك البؤس لحاله، حتى وإن كان عاماً ومشتركاً، فإنه لا يؤدي إلا إلى نزع الصفة الاجتماعية عن الإنسان، فهو يشلّ قدراته الاجتماعية ويبعده عن الاحساس بالآخرين ومعهم، ويؤدي به إلى الانطواء أكثر فأكثر على نفسه.

وكانت إحدى النتائج الأخرى لتدفق الفلاحين إلى بغداد، قد تمثلت في التوسع السريع لما فيها من قوة عاملة غير مدربة، مع أن الإمداد بهذا النوع من اليد العاملة كان وافراً حتى قبل ذلك. ولهذا، فلا بد أن مجيء «الشروقيين» خفض أكثر وأكثر من مستوى معيشة الأفقر من بين كسبة الأجور وجعل أجورهم تتدنى، أو أنه أدى إلى انتشار البطالة أو البطالة الجزئية في صفوفهم.

ويصعب اجراء أي تقييم دقيق لتأثير تحرّك الفلاحين على عمال المدن. ففي المقام الأول، لم تكن قد أجريت أية دراسة، كمية أو تحليلية، للتغيرات التي طرأت خلال السنين على أوضاع العمال أو مداخيلهم، أو على نسبة البطالة أو مدى استمرارها. وفي المقام الثاني، فإنّ العمال الذين كانوا يعملون في نوع العملِ نفسه كانوا يتلقون، في فترة زمنية واحدة، أجوراً متباينة في أنحاء البلاد المختلفة. وثالثاً، كانت هنالك مؤثرات أخرى موجودة في الساحة ـ ككساد أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات وتضخم الأربعينات والخمسينات بين

(٢٧٨) الدينار ـ ١٠٠٠ فلس.

أمور أخرى ـ ولم يتم التأكد من تأثيراتها إلا بصورة غير وافية. ولهذا، فإنّه لا يمكن للمعلومات التي جمعت في الجدول ٦ ـ ١٤ أن تقدم أكثر من فكرة فجّة وغير مباشرة عن تأثير الهجرات على دخل الطبقة العاملة. ولكن يتضح من الجدول أن معدلات الأجور اليومية للعمال غير المهرة كانت تتحرك نزولاً في الثلاثينات بالمقارنة مع العشرينات، إذ ان معدل الأجر في السوق يصل إلى ٧٥ فلساً[٢٧٨] في العام ١٩٢٦، و٥٦ فلساً في ١٩٣٠، و٥٠ فلساً في ١٩٣٥ و١٩٣٧. وفي حين أنه يمكن تفسير تغير العام ١٩٣٠ بكساد العام ١٩٢٩ وما رافقه من انخفاض في أسعار السلع الغذائية الأساسية، فإن من الأمور ذات المغزى أن أجور العمال المهرة بقيت على ما هي عليه ولم تتأثر، ولكن هذه الفئة من العمال بقيت نادرة دوماً. وما من استنتاج يمكن استنباطه من التراجع المتزايد في مستوى أجور العمال غير المهرة في العامين ١٩٣٥ و١٩٣٧ نظراً لعدم توفر أرقام عن اتجاهات تكاليف المعيشة. وعلى العموم، ففي العقدين التاليين وضعت الحكومة مؤشراً يظهر، منذ العام ١٩٣٩، ارتفاع أسعار الأغذية والألبسة ومواد أخرى تستخدمها العائلة «النموذجية» للعامل غير الماهر. وعلى أساس هذا المؤشر، وبافتراض امكانية الاعتماد عليه، فإن الأيدي العاملة التي كانت، في العام ١٩٣٩، تكسب ٥٠ فلساً في اليوم، كان يجب أن تكسب في العام ١٩٤٨، إذا كان لها أن تحافظ على مستوى معيشة ١٩٣٩، ٣٣٦ فلساً، نظراً لأن مستوى تكاليف المعيشة ارتفع بنسبة ٦٧٣ بالمئة ولكن معدّل متوسط الأجر في العام ١٩٤٨ لم يكن يزيد عن «حوالى» ٢٠٠ فلس. وأيضاً، إذا كان معدّل الأجر اليومي قد تراوح في العام ١٩٣٩ بين ٤٠ و٦٠ فلساً، فقد كان لهذا المعدل أن يتراوح في العام ١٩٥٣ بين ١٩٦ و٢٩٤ فلساً، نظراً لأن رقم مؤشر كلفة المعيشة في العام ١٩٥٣ كان ٤٩٠. ولكن تقريراً سرياً وضعه مكتب العمل الدولي قال بأنه يظهر، من خلال المعلومات التي قدمتها الحكومة لخبيره، ومن خلال ما استطاع أن يقوم به هو نفسه من تحقيق سريع في الموقع، أنه في تلك السنة «ما كانت هنالك كتلة يمكن أخذها في الاعتبار من عمال المدن الذكور غير المهرة يتلقى أفرادها أجراً أقل من ٢٠٠ فلس يومياً، وربما كانت الأكثرية تتقاضى أجوراً تتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ فلساً، وأنه «إذا أخذت تكاليف المعيشة بالاعتبار فإن أعداداً من كَسَبة الأجور لا بدّ أن تعيش في مستوى الكفاف أو بالقرب منه إن لم يكن في مستوى أدنى منه»[٢٧٩]. ومن الواضح أن شريحة كبيرة من الطبقة العاملة غير الماهرة عانت من تآكل ملموس في دخلها الحقيقي. وأحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التآكل كان ـ بلا شك ـ التدفق الزائد للإمداد بالعمالة الذي غذّاه الفلاحون.

* * *

في الصفحات السابقة أشير إلى أن الهجرة الجماعية إلى المدن كانت، بالدرجة الأولى، نتيجة طبيعية لأفعال المؤسسات الزراعية والمشيخية. ولا بد الآن من الحديث عن كيفية تأثير هذه المؤسسات على حياة الفلاحين.

---

(٢٧٩) International Labour Office, (Confidential) *Report of the Government of Iraq on the Development of a Social Security System* (Geneva, 1954), PP. 12-13.

من بين كل الطبقات، ربما كان الفلاحون هم الطبقة الأقلّ تماثلاً. فتعبير «فلاح» يستثير ترابطات ذهنية مختلفة ويتطابق مع سلاسل مختلفة الحقائق في بلدان مختلفة. وفي العراق يحمل هذا التعبير معنى مختلفاً تماماً عما يعنيه، مثلاً، في مصر أو في لبنان، بالرغم من أنّ البلدان الثلاثة بلدان عربية. وفي الواقع، فإنّ هذا التعبير يشير، في العراق نفسه، إلى تنوع من الظواهر الاجتماعية. ففي ظل العهد الملكي كان يمكن تمييز ما لا يقل عن سبع فئات للفلاحين:

- المستأجر العشائري المشار له في المحصول، وهو الأكثر شيوعاً.
- المزارع العشائري صاحب الحيازة الحرة، وهو شيء نادر.
- مالك المزرعة الصغير المستقل، وهو سائد إلى حد كبير في الفرات الأوسط.
- المزارع غير العشائري، شبه العبد، «مسكين» في سهوب ووديان كردستان.
- «النقاش»، في منطقة سوق الشيوخ.
- «التعاب» في منطقتي البصرة وشط العرب وبعض النواحي الأخرى.
- العامل الزراعي العامل بالأجر.

و«المساكين»، الذين كانوا يشكلون في الأصل جملة الفلاحين الأكراد، تم تعريفهم في ما سبق. أما «النقاش» فكان عبارة عن مزارع أحيا بجهده وبمبادرته الخاصة قطعة من الأرض كانت في السابق مغرقة بالماء تنمو فيها الأعشاب المائية، فاكتسب بذلك أو أكد حقاً له بها بفضل عدم منافسة أحد له فيها، وهو حق ذو طبيعة تقادمية وقابل للوراثة والنقل إلى آخرين[٢٨٠]. أما «التعاب»، الذي يسمى «المغارسجي» أيضاً في الفرات الأوسط[٢٨١]، فكان في الجوهر فلاحاً ألزم نفسه بزراعة قطعة من الأرض بأشجار النخيل بموجب عقد طويل الأمد يضمن له، في نهاية تنفيذه، حق الملكية في جزء من الأرض أو أشجار النخيل. إضافة إلى حصة سنوية مقررة من محصول التمر خلال مدة العقد. وكان عدد «التعابين» في لواء البصرة، في العام ١٩١٩، ٤٠٩٣ «تعاباً»، بينما كان عدد المزارعين من أنواع أخرى يصل إلى ٦٨٢٣[٢٨٢]. وفي الأربعينات كان «التعابون» لا يزالون يشكّلون جزءاً هاماً من السكان الزراعيين في الإقليم[٢٨٣]. وعلى العموم، فلم يكن «التعابون» كلهم «تعابين» مقيمين، فقد

---

(٢٨٠) انظر: «الحارس» (بغداد)، العدد رقم ٣٨ الصادر في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦: مقال عنوانه «النقشة في سوق الشيوخ....».

(٢٨١) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 159.

(٢٨٢) Great Britain, *Administration Report of the Basrah Division for 1919,* P. 70.

(٢٨٣) وثيقة داخلية للحزب الشيوعي العراقي، غير مؤرخة ولكنها كتبت في العام ١٩٤٧، وعنوانها «تقرير عن فلاحي البصرة وضعه الرفيق صارم، عضو لجنة منطقة البصرة»، ص ٤ ـ ٥.

الجدول رقم (٦ - ١٤)
أجور العمال ١٩١٤ - ١٩٥٣

السنة	فئة الأجر	الأجر اليومي للعامل غير الماهر (بالفلس)	الزيادة عن العام ١٩٣٩	الأجر اليومي للعامل الماهر (بالفلس)
١٩١٤(أ)	الأجور عموماً	٢٥ - ٣٣		٤٢ - ٨٣
١٩٢٦(ب)	ميناء البصرة	٧٥		١٨٧ - ٤٣٥
	شركة النفط التركية	٧٥ - ٩٢		٣٠٠ - ٤٥٠
	سعر السوق المعتاد	٧٥		
١٩٣٠(ج)	ميناء البصرة	٦٠		١٨٧ - ٤٣٥
	شركة نفط العراق	٧٥		٣٠٠ - ٤٥٠
	سعر سوق بغداد	٣٧ - ٧٥		
١٩٣٥(د)	الأجور عموماً	٤٠ - ٦٠ (للكبار) ١٠ - ٤٠ (للأطفال)		
١٩٣٧(هـ)	متوسط الأجر	٥٠		
١٩٣٩(و)	متوسط الأجر	٥٠		
١٩٤٢(ز)	الأجور عموماً	٤٠ - ٧٥		١٥٠ - ٥٠٠
١٩٤٨(ح)	متوسط الأجر	«حوالى» ٢٠٠	«حوالى» ٤٠٠٪	
١٩٥٣(ط)	أجور بغداد عموماً	«أقل من» ٢٠٠ - ٢٥٠	«أقل من» ٤٠٠٪ - ٥٠٠٪	٥٠٠ - ١٢٠٠

المصادر:

(أ) Great Britain, Foreign Office, Historical Section, *Mesopotamia* (London, 1920), P.69, Wages were given in Grand Seigneur piastres and in pence, and have been converted at the rate of 8-1/3 fils or 2d. per piastre.

(ب) Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq for 1926,* P. 29. Wages were given in rupees and have been at the rate of 75 fils per rupee.

(ج) Great Britain, *Report... on Progress of Iraq, 1920-1931,* PP. 245-246.

(د) Great Britain, Department of Overseas Trade, *Economic Conditions in Iraq 1933-1935* (London, 1936), P. 30.

(هـ) Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf,* P. 475.

(و) استنتاج للمؤلف مستنبط من أرقام السنوات السابقة والتالية.

(ز) هاشم جواد، «أحوال العمل والعمال في العراق»، (بغداد، ١٩٤٢)، ص ٢٢.

(ح) Great Britain, Overseas Economic Surveys, *Iraq* (June 1949), P. 28.

(ط) حول معدلات أجور العمال غير المهرة:

International Labor Office, (Confidential) *Report of the Government of Iraq on the Development of a Social Security System* (Geneva, 1954), PP. 12-13.

أما المعدلات الأخرى فتم الحصول عليها من مديرية العمل والأمن الاجتماعي في بغداد. وتقرير مكتب العمل الدولي الموجود في مديرية العمل ببغداد.

أصبح البعض منهم ثرياً وراح يعيش في المدينة تاركاً وراءه عمالاً زراعيين يعتنون بالأرض. وكان العمال الزراعيون أنفسهم على أنواع مختلفة. وكان لبعضهم طابع موسميّ بحت. وعلى سبيل المثال، فبين شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة كان عدد كبير من العرب(*) ينتقل من الأهوار أو من المنتفق إلى شط العرب للمساعدة في جني التمور. وكان عمال آخرون يعملون بشكل دائم في العقار نفسه، مقابل حصة من الإنتاج في العادة. وكان بعض ثالث من العمال، يسمّى في جنوب العراق «الحساويون»، نسبة إلى «الحسا» أو «الأحساء» وهي جزء من شبه الجزيرة العربية كانوا ينتمون إليها في الأصل(٢٨٤)، يؤجر نفسه مؤقتاً، وعلى أساس سنوي في العادة، مقابل أجر نقدي أو نوعي أو من النوعين كليهما. وكان كل هؤلاء العمال، مثلهم مثل «التعابين» و«النقاشين» يمرّون بمرحلة ما من مراحل التحلل العشائري أو بحالة من التخلخل الاجتماعي.

وبشكل عام، فإنّ الفلاحين لم يكونوا يعيشون مشتتين بل في جماعات وعلى مسافة من الحقول التي كانوا يعملون فيها. ولكن كان للقرى تمركز أكبر للمجموعات السكنية في مناطق الري منه في الأقاليم البعلية (المروية بالأمطار). وللدقة، فقد كانت قرى عرب الأنهار كبيرة نسبياً، وكانت قرى سكان السهوب أصغر، وكانت قرى الأكراد الجبلية أصغر وأصغر. وفي العام ١٩٥٧ كان هنالك في لواء السليمانية الكردي ١٤٠٧ قرى تؤوي ٢٢٥٢٦٠ ساكناً، وكان في لواء الكوت العربي ٦٢٥ قرية تؤوى ٢٢٥٩٥١ ساكناً. وأيضاً، كان هنالك في لواء أربيل الكردي ٢٠٠٣٢٦ شخصاً يعيشون في ١٢٢١ قرية، بينما كان في لواء البصرة العربي ٢٦٧١٢٥ شخصاً يعيشون في ٢٦٧ قرية(٢٨٥).

وإذا كان أكثر الفلاحين سوء حظ هم «المساكين» غير العشائريين و«الحساويين» المؤقتين، فإنّ أكثرية فالحي التربة، المستأجرين العشائريين المشاركين في المحصول، كانوا أيضاً في غاية الفقر. وشكّل هؤلاء العمود الفقري للريف، ولكنهم كانوا يعملون ولا يعيشون. وكانت «دشاديشهم»(*) الممزقة هي كل ما يملكون من بهرج الحياة. وكان هؤلاء يبيتون في أكواخ طينية أو من الحصير، مزدحمة، جنباً إلى جنب مع أبقارهم أو جواميسهم، محاطين بالنفايات. وكان الترف الأقصى الذي يطمحون إليه بعضاً من الشاي والسكر الذي تمكنوا من شرائه لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى، في سنوات كانت فيها أسعار الحبوب عالية، ثم وجدوا صعوبة في التخلي عنه(٢٨٦). وكانت وجبات طعامهم الأساسية تتألف من التمر والعدس المدعوم بالشعير أو الرز. وكان التنويع الغذائي الأفضل من هذا، بالطبع،

(*) المقصود بالعرب هنا السكان غير المدينيين (المترجم).

(٢٨٤) المصدر السابق، ص ٨، و«الحارس» العدد ٣٨ الصادر في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦.

(٢٨٥) العراق، وزارة التخطيط، المكتب المركزي للاحصاء، «المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٦٣» (بغداد ١٩٦٤)، ص ١٢٥.

(*) رداء طويل، يسمى أيضاً «جلابية» في بلدان عربية أخرى (المترجم).

(٢٨٦) Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf*, P. 338.

بعيداً عن متناولهم. وكانوا يتشاطرون في ما بينهم تمور «الزهدي» الأكثر شيوعاً ونوعاً من الرز يسمى «نعيمة» حبته كبيرة بيضاء خشنة ذات قشرة بيضاء، أو نوعاً آخر يسمى «حويزاوي» محمر اللون ذو قشرة بيضاء، يصنع منه نوع من الخبز غاية في سوء المذاق. وكان مستوى معيشة المستأجرين العشائريين في الهضاب الكردية منخفضاً بشكل مماثل، وكان طعامهم بنفس ضآلة المحتوى الغذائي، وكانت أكواخهم بالوضاعة نفسها.

وكان القَسط (مرض تصلب المفاصل)، وما زال، رفيقاً ملازماً أبداً للفلاح. ويقول الأطباء إن القسط يؤدي إلى فقر شديد في الدم ويقلل من القدرة على العمل. وكان الفلاح، وما زال، يحظى بزيارات كثيرة تقوم بها لائحة طويلة من الأمراض الأخرى. وفي العادة كانت هذه الأمراض تترك بلا علاج. وكانت مستوصفات الحكومة نادرة وبعيدة وبقيت كذلك. ولكن حتى في الحالات القليلة نسبياً التي كان الفلاحون يتلقون فيها عناية صحية كان العلاج يبقى بلا فائدة، لأنهم كانوا يعودون إلى العيش في البيئة نفسها وفي ظلّ شروط الحياة نفسها التي جعلت منهم ضحايا للمرض. وقد وصف أحد الأطباء العراقيين هذه المشكلة بأسلوب مفعم بالحيوية إذ قال:

«كان المريض يدخل إلى المستشفى. وبمجرد إلقاء نظرة عليه تعرف أنه مصاب بالقَسط، وهو ما يؤكده فحص البراز. وتصدمك الدرجة القصوى لفقر الدم عنده وحالة الجوع الواضحة. وتجد أن النسبة المئوية للهيموغلوبين [المحتوى الحديدي في الدم] هي ٢٠٪ وأن خلايا الدم الحمراء تبلغ مليونين في السنتيمتر المكعب. وبالنظام الغذائي المناسب وتناول الحديد عن طريق الفم يتحسن وضعه، وخلال شهر واحد ترتفع نسبة الهيموغلوبين عنده إلى ٥٠٪ وخلايا الدم الحمراء إلى ٣ ملايين في السنتيمتر المكعب. ويعطى علاجاً مضاداً للقسط، بعد أن كان وضعه السابق لا يسمح بهذا، وخلال أسبوعين ترتفع نسبة الهيموغلوبين عنده إلى ٦٥٪ وخلايا الدم الحمراء إلى ٣,٥ مليوناً في السنتيمتر المكعب. ويشعر المريض أنه أفضل بكثير ويُلاحَظُ تحسن واضح في قدراته العقلية. ويطلب المريض العودة إلى البيت وإلى عمله، ويكون عليك أن تدعه يعود إلى البيئة نفسها. وبعد سنة يعاد ادخاله إلى المستشفى»[٢٨٧].

والبؤس الذي كانت عليه حياة الفلاحين كان موجوداً أيضاً في أغانيهم. والبيتان التاليان كانا يردَّدان كثيراً في إقليم جنوب دجلة:

«مالج يايّمه اليوم جبتيني للظّيْم
والدنيا بس وياي تمطر بلا غيم»[٢٨٨]

---

(٢٨٧) تقرير غير منشور كتبه الدكتور مهدي مرتضى في العام ١٩٥٨ بعنوان «أوضاع الصحة في العراق» (بالانكليزية).

(٢٨٨) ورد هذان البيتان في مخطوطة شيوعية صادرها رجال الشرطة في العام ١٩٥٤ في سجن بعقوبة، وكانت بعنوان «معلومات عن ريف العمارة».

في هذه الأغنية يسير الوعي بظلم المجتمع جنباً إلى جنب مع إذعان له كجزء من نظام طبيعي. ولكن الفلاح أخذ خلال العقدين الأخيرين من العهد الملكي يتساءل، وبشكل متزايد، عن حتمية أسلوب حياته، وهو ما ينعكس في أغنية أحدث لرجال قبيلة البومحمد تقول:

«يا ربي هيج وَيّاي ما بيها معنى
ينتفع بيه الغير، مو حق تعبنا

و(أ)ريد أشرد لبغداد من هالعشيرة
لا تجبر المكسور، لا عـ (نـ)دها غيرة
و(أ)ريد أشرد لبغداد من هالفلاحة
لا تشبع الجوعان، لا بيها راحة
و(أ) صفق الراح براح، الوقت راح
و(أ)نا أركض وتعبان، ما حصلت. . راح»![٢٨٩]

ومصدر البؤس الذي كان الفلاح يتحرك في إطاره هو المكافأة الصغيرة التي كان يتلقاها على شكل حصة له من إنتاج الأرض. وكان ما يتلقى يختلف من لواء إلى آخر. وكانت عوامل عدة تتدخل في تحديد حصته، مثل ما إذا كانت الأرض غنية أو فقيرة، وما إذا كانت مروية بمياه الأمطار أم بالسقاية أو «الچرد» (الكرد)[٢٩٠] أو المضخات، وما إذا كان العمل على أساس دائم أم مؤقت. وعلى العموم، ففي ظل العهد الملكي لم يكن الفلاح يتلقّى أقل من ربع ما يعمل على إنتاجه ولا أكثر من نصفه، ولكنه قد يكون أخذ الثمن (١/٨) أيضاً، كما كانت عليه في العهد الانكليزي حالة «المربعچي» في منطقة الموصل، الذي كان يسمّى كذلك لأنه كان يتقاضى، ذات يوم مضى، الربع[٢٩١]. ولكن الشروط كانت تختلف إلى حد كبير. ففي الأربعينات كان فلاح الرز في لواء العمارة العربية على دجلة يتلقى نصف إنتاج حيازته إذا قدم البذار بنفسه، ويتلقى الثلث فقط إذا زوّده الشيخ بالبذار. وفي الأراضي الجيدة، المعروفة باسم «التطياب»، التي تتطلب جهداً أقل، كانت حصته مجرد الربع[٢٩٢]. وفي العقد نفسه، كان فلاح الرز في منطقة الشامية في الفرات الأوسط يحصل على ٤٠ بالمئة من محصول الأراضي الأفضل و٥٠ بالمئة من محصول الأراضي الأسوأ[٢٩٣]. ولكن كان عليه

---

(٢٨٩) هذه واحدة من عدد من الأغاني جمعتها في العام ١٩٥٨ بمساعدة فلاح سابق من عشيرة البومحمد في العمارة، كان في حينه في الخامسة والخمسين من عمره ويعمل بواباً في شركة تجارية في بغداد.

(٢٩٠) «الچرد» عبارة عن وسيلة بدائية لرفع المياه إلى الأعلى بواسطة حيوان يجر دلواً مربوطاً بحبل يمر على بكرة.

(٢٩١) Great Britain, *Administration Report of the Mosul Division for 1919,* P. 21.

(٢٩٢) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٨ ـ ٩، والمخطوطة الشيوعية «معلومات عن ريف العمارة».

(٢٩٣) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ١٨.

تقديم البذار، وإذا لم يكن يملكه كان يأخذه من الشيخ اقتراضاً. وفي الأراضي البعلية في وادي السليمانية الكردي، حيث كانت الزراعة أقل ثباتاً وتدعو للشك في عائدها، كان زارعو القمح أو الشعير يأخذون في الخمسينات نصف المحصول، وكان العمال الزراعيون المهاجرون يتلقون سدس محصول القمح وخمس محصول الشعير عن الحراثة أو يتلقون أجراً نقدياً مع طعام أو بدونه[٢٩٤].

ولم يكن الفلاح يتلقى حصته من أصل مجموع إنتاج الأرض بل مما يتبقى من المحصول بعد حسم سلسلة من المتوجبات تختلف قيمتها من منطقة إلى أخرى يكون الشيخ أو الأغا قد جمعها قبل توزيع الحصص. وكانت المتوجبات الرئيسية، كما هي مقاسة بالـ «منّ»[٢٩٥] في منطقة الشامية في العشرينات وبالـ «كيلة»[٢٩٦] في لواء العمارة في الأربعينات، كما يلي:

١ ـ «الشحنية» أو «الگعادة»، وهي حصة قدرها أربع من كل مئة «كيلة»، أو «منّ» واحد من كل «طغار»[٢٩٧] من مجموع المحصول، تعطى للرجال الذي حرسوا المحصول منذ لحظة نضجه وحتى تقسيمه فعلاً.

٢ ـ «القهوجية» أو متوجب صبّاب قهوة الشيخ، وهي ثلاث من كل مئة «كيلة»، أو «منّ» واحد من كل «طغار».

٣ ـ «البرطيل»، ضريبة قدرها «منّان» من كل «طغار» تستوفي في الشامية لنفقات بيت ضيافة الشيخ.

٤ ـ «الأسملّه» (اسم الله)، تدفع في العمارة لرجل الدين «المومن» وقدرها ثلاث «كيلات».

٥ ـ «الوزنة»، أو متوجب «الوزان»، وقدرها خمس «كيلات» في العمارة.

٦ ـ «المأمورية»، وهي رسم قدره «منّ» واحد من كل «طغار» من إجمالي الانتاج في الشامية، أو خمس «كيلات». من حصة كل فلاح في العمارة تقتطع لمصلحة «المأمور»، أي الرجل الذي يشرف على توزيع المياه واصلاح السدود[٢٩٨].

وفي وقت ما، وفي بعض المناطق على الأقل، كان على الفلاح أن يتحمل أيضاً وطأة «السركلة» أو منحة «السركال»[٢٩٩] الذي كان في العادة رأس الفرع العشيري والمسؤول

---

(٢٩٤) Barth, *Principles of Social Organization in Southern Kurdistan*, P. 22.

(٢٩٥) الـ «منّ» كان يساوي ٢٥ كيلوغراماً في الشامية.

(٢٩٦) «الكيلة» كانت تساوي ٣/٤ ٣ كيلوغراماً في العمارة.

(٢٩٧) «طغار» كان يساوي ٢٠٠٠ كيلوغرام.

(٢٩٨) فهمي، «تقرير حول العراق»، ص ٧٩ ـ ٨٠، والمخطوطة الشيوعية «معلومات عن ريف العمارة»، ص ١٦ ـ ١٩.

(٢٩٩) Great Britain, *Administration Report of the Baghdād Wilāyah for 1917*, P. 161.
و: «الحارس» (بغداد) العدد ٣٢ بتاريخ ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦.

الرئيسي عن الزراعة. ولكن يظهر أن «السركال» صار في أحيان كثيرة يأخذ ما يستحق من حصة الشيخ بعد الثلاثينات. ولكن، في مناطق معيّنة كانت تخصص لـ «السركال» مساحة خاصة تسمى «المطلگ» يأخذ كل انتاجها. وأكثر من ذلك، فقد كان من الشائع في لواء العمارة أن يقوم السركال باستئجار الأرض من الشيخ مقابل مبلغ محدد، يدفع عيناً في العادة، ويعرف باسم «الضمان»، يتوقع الشيخ الحصول عليه بغض النظر عن مدى سوء الموسم[٣٠٠].

وعلى كل حال، فقد كان كثيرون من حاشية الشيخ يأخذون شرائح من ثمار عمل الفلاح وجهده، مما دفع الشاعر محمد صالح بحر العلوم إلى القول:

«وبباب الكوخ كلب الشيخ يعوّي
: «أين حقي؟»»[٣٠١].

وكان على الفلاح أن يتحمل أيضاً فرائض أخرى من قبل الشيخ. وكان عليه أن يدفع «شاة مرتع» أو «الطرارة»، وهيَ ضريبة رعي، إن كان يملك ماشية. وإذا ما حصل زواج أو ولادة في بيته كان يضطر، في بعض المناطق، إلى أن يدفع رسماً محدداً بطريقة اعتباطية. وكان الأغا يكدس على الفلاح الكردي متوجبات ليست أقل وطأة، مثل «المرهنة»، وهي رأس غنم من كل خمسين رأساً، و«البوشانة»، وهي ما يقابل «الطرارة» عند العرب، و«المِبِيور»، وهي مبلغ يدفع لنفقات قهرمان (رئيس خدم) قصر الأغا، و«البِتَكْ» وهو رسم نقدي يدفع لنفقات إقامة عرس ما لفرد ما من أفراد عائلة الأغا... إلخ[٣٠٢].

وكما يمكن المرءَ أن يتصور، فإنه ما إن يتم تقسيم المحصول واقتطاع المتوجبات المختلفة منه حتى لا يكون قد تبقى للفلاح وعائلته إلا القليل. وفي العام ١٩٢٤ قدر المدير العام للحسابات العامة متوسط الدخل السنوي لستة آلاف فلاح يعملون لحساب ١١٥ شيخاً من صغار مشايخ الشامية بحوالى ١٢٧٠ كيلوغراماً من الرز، أو ١٤٠ روبية (١٠ ١/٢ جنيه استرليني)[٣٠٣]. ومن جهتها، قدرت حكومة «الانتداب» معدل القيمة النقدية لحصة الفلاح السنوية من محصول الحبوب بحوالى ٢٠٠ روبية، أو ١٥ جنيهاً استرلينياً، في العام ١٩٢٨، و٨٠ روبية، أو ٦ جنيهات في العام ١٩٣٠[٣٠٤]. وفي العام ١٩٤٨، كان مجموع ما تَسلّمه ٨٠ رجلاً يشكّلون «حوشية» الشيخ خطاب جاسم من البومحمد في لواء العمارة يبلغ ١٧٧ طناً

---

(٣٠٠) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٦، والمخطوطة الشيوعية «معلومات عن ريف العمارة»، ص ١٣.

(٣٠١) اني مدين ببيت الشعر هذا لعبد الحسين عبد الكريم الذي كان في العام ١٩٥٨ عضواً في الجمعية التعاونية العراقية لموظفي وعمال الشركات التجارية.

(٣٠٢) من أجل لائحة أكمل بالمتوجبات التي كان يفرضها الزعماء الأكراد، انظر: Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs*, P. 224.

(٣٠٣) فهمي، «تقرير حول العراق»، ص ٨٧ - ٨٨ و١٠١.

(٣٠٤) Great Britain, *Special Report... on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931*, P. 239.

من الرز، ومجموع ما تسلّمه ٥٥٢ رجلاً يشكلون «حوشية» الشيخ محمد العريبي من القبيلة نفسها ١٢٥٥[٣٠٥] طناً. وهذا يعني حوالى ٢,٢ أو ٢,٣ طنّ لكل رجلٍ، وهي كمية لا يمكن تحديد قيمتها النقدية الآن. وكانت حصة رجال العشائر العاديين أقلّ من ذلك بالضرورة. ومن ناحية أخرى، واستناداً إلى مسح قام به اقتصاديّ زراعيّ هولندي في منطقتي الحلة والديوانية ـ حيث مستوى معيشة الفلاحين أعلى مما هو في العمارة ـ فإن متوسط الدخل السنوي الصافي لـ ١٩٧ عشائرياً مقيمين في حيازات كبيرة كان في الخمسينات ٧٨,٧ ديناراً، وكان ٦٢,٨ ديناراً، أو جنيهاً استرلينياً، بالنسبة لـ ١٧٩ عشائرياً مقيمين في حيازات متوسطة[٣٠٦]. وقد حسبت هذه الأرقام على أساس سعر البيع للمنتج، وقت إجراء المسح، ولكل منتجات الفلاح، بما في ذلك المنتجات التي تستهلك منزلياً. وكان المسح قد أجري في الفترة بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨ وأيار (مايو) ١٩٥٩، أي بعد ثورة تموز (يوليو). وعلى العموم، فإن «قانون الاصلاح الزراعي»، الذي صدر في أيلول (سبتمبر)، لم يكن قد دخل حيّز التطبيق بعد. وإضافة إلى هذا، فإن قانوناً مؤقتاً أصدره النظام الجديد قضى بأن يكون الحد الأقصى لما يدفعه المستأجر إلى صاحب الأرض ٥٠ بالمئة من المحصول لم يطبق بشكل كامل في ما يبدو. وليس واضحاً إلى أي مدى كان للأوضاع غير المستقرة تلك الأيام (كانت تلك فترة «المد الطوفاني» الشيوعي) تأثيرها على حركة الأسعار المحلية.

وفي مقابل دخل الكفاف الذي كان يحصل عليه، لم يكن على الفلاح أن يعمل في الحيازة المحددة له فحسب بل كان عليه أن يقوم، مع أدواته وما يملك من حيوانات جرّ، بالواجب المعروف باسم «العونة» ـ أو «الهيريويز» في كردستان ـ أي عمل السخرة في الأرض المخصصة للشيخ أو الأغا أو «السيد». إضافة إلى هذا، فإنه كثيراً ما كان يستدعى لبناء السدود أو اصلاحها، أو لتنظيف الأقنية أو تعميقها، أو لحفر أقنية تغذية جديدة، ولم يكن يتلقّى مقابل ذلك أجراً[٣٠٧]. وفوق هذا كله، فإنه إذا ما خرب محصوله بسبب الكوارث الموسمية لم يكن يستطيع الاعتماد دوماً على مساعدة مادية يقدمها له الشيخ.

أما نصيب المرأة الفلاحة فكان أصعب بكثير من نصيب الرجل الفلاح، فهي لم تكن

---

(٣٠٥) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٣٠٦) الرقم المقابل والخاص بـ ٢٣٦ صاحب مزرعة في المنطقة نفسها كان ٧١,٣ ديناراً، ولكن هؤلاء كثيراً ما كانوا في الواقع أصحاب مزارع ومستأجرين في الوقت نفسه لحيازات كبيرة، في حين أن مساحات أراضيهم كانت صغيرة جداً وغير ملائمة للزراعة جزئياً بسبب ملوحة تربتها.
A. P. G. Poyck, *Farm Studies in Iraq* (Wagenigen, Netherlands, 1962), PP. 57 and 63-64.

(٣٠٧) بالرغم من أن وزارة الداخلية أصدرت في العام ١٩٢٧ تعليماتها الى متصرفي الألوية لكي يتأكدوا من أن الفلاحين من رجال العشائر الذين يعملون في السدود يتلقون أجراً وطعاماً ومسكناً من الشيوخ الذين يستفيدون من عملهم (انظر: Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq for 1927,* PP. 36-37) فإن ممارسة «العونة» في هذا المجال لم تتوقف في المناطق التي كانت فيها سلطة المشايخ لا تلاقي أي تهديد أو تحدٍّ.

تقاسمه وتشاطره بؤسه وقلقه فحسب، بل كان عليها أن تتحمل أيضاً تحكّمه واستبداديته. وفي بعض المناطق لم تكن هذه المرأة بأفضلٍ من العبد أو قطعة الأثاث. ولم يكن من النادر أن تحلِ النزاعات العشائرية على حسابها، إذ تدفع هي كـ «فصل»، أي ثمناً لتسوية نزاع أراق دماً أو كان سيريقه. وفي العام ١٩٢٩، تـمّ تقديم المرأة في لواء العمارة، واستناداً إلى المفتش الاداري لهذا اللواء، «كمكافأة «فصل» في ٦٢ قضية عشائرية، وكان مجموع الثمن ١٢٥ امرأة. وفي بعض الحالات كان يتم دفع النساء على أقساط، بعضهن فوراً والباقي مقسط إلى آجال. وفي إحدى الحالات كانت المرأة الأخيرة لن تدفع إلا بعد مرور تسع سنوات من حينه...»[٣٠٨]. وكانت اللواتي خصصن للدفعة الأخيرة إلى الجهة المتضررة من الفتيات الصغيرات اللواتي لم يبلغن سن الرشد بعد. وكن، والنساء الأخريات المعطيات كـ «فصل»، أو «الفصليات» حسب الاسم الذي كان معروفاً لهن، يعشن حياة صعبة بصورة خاصة، وكان أزواجهن في العادة يقمعونهن ويعاملونهن بازدراء. والتخلص من المرأة عن طريق «الفصل» لم يكن النظام الوحيد الذي تتعرض له المرأة الفلاحة. وأحياناً، ومع احتمال الحصول على حظوة ما، كان والد الفتاة يقدمها هدية لواحد أو آخر من أعيان البلدة. وكان هذا يسمى «زواج الهبة». إضافة إلى هذا، كانت الفتاة تُنذَر، وهي ما زالت طفلة، لشخصية ما أو لقريب ما «وقفاً» عليه، فيتم في ما بعد «زواج الوقف»[٣٠٩]. وليس هذا كله إلا بعضاً من حالات أكثر سطوعاً من القهر الاجتماعي للمرأة الفلاحة، وهو موضوع لا يُمكِن الافاضة فيه هنا أكثر من ذلك.

وفي دورة برلمان بكر صدقي في العام ١٩٣٧ روى نائب من البصرة حادثة جرت له مع جندي فلاح، فقال: «منذ عشرين يوماً، عندما كنت عائداً في زورق صغير من قرية حريد إلى البصرة، قابلت جندياً على ضفة النهر، فأخذته معي... وفي الطريق، وبينما كنا نتحدث... وجدته في غاية الاستياء من تجربته كجندي. حاولت بمختلف الوسائل أن أفهمه أهمية واجب خدمة الإنسان لوطنه... وكانت اجابته لي: «عمّي، شنو وطن؟»، ليس عندي كوخ أعيش فيه ولا أحد يسمح لي برعي جاموستي حتى في الأهوار»[٣١٠]!

ونظراً للشروط التي كان الفلاح يعيش في ظلها فقد كان موقف هذا الجندي والنقطة التي أراد نائب البصرة إبرازها مفهومين. فالبلد لم يعطِ الفلاح شيئاً، بل أهمله وتجاهله فحسب. لا أحد ساعد الفلاحين في زراعتهم. ولا أحد اهتم باحتياجاتهم. وكان أولادهم بلا مدارس، وفي غياب الخدمات الصحية كثيراً ما كانت تغزوهم أنواع مختلفة من الأمراض. ومن وجهة نظرهم، كانت فكرة أن يكونوا مدينين للبلد بشيء فكرة لا معنى لها.

---

(٣٠٨) تقرير غير منشور للمفتش الاداري البريطاني للواء العمارة عن العام ١٩٢٩، مؤرخ في ١ نيسان (ابريل) ١٩٣٠، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٣٠٩) المخطوطة الشيوعية «معلومات عن ريف العمارة»، ص ٣٦.

(٣١٠) محاضر جلسات الدورة العشرين للاجتماع الاستثنائي لمجلس النواب للعام ١٩٣٧، ٣١ أيار (مايو) ١٩٣٧، ص ٢٦٤.

وفي الواقع، فإنهم لم يكونوا يشعرون بالانتماء إليه. وواضح أن إنكار حقهم في حياة طبيعية لم يكن يغربهم عن شيخهم وعشيرتهم فحسب بل كان يقوض أية إمكانية لمشاركتهم بطريقة لها معنى في المجتمع الأوسع الذي يعيشون بين ظهرانيه، وخاصة عندما شعروا بأن القوة المنظمة لذلك المجتمع ساعدت على تخليد الشروط التي كانوا منها يعانون. بهذا العمق والبعد كانت الاساءة إلى المجتمع متأصلة في نظام الأرض وفي استمرارية المشيخة.

* * *

ولم تكن مؤسسات المشيخة تقوم بتعرية الفلاحين فحسب بل كانت مخربة للأرض أيضاً بتأثيرها عليها. ولم يكن المشايخ والأغوات، الذين كانوا محاربين رحلاً في الأصل، يجدون أنفسهم في محيطهم الطبيعي في عالم الزراعة. ولا يمكن إنكار أن هذا كان صحيحاً أيضاً بالنسبة لمعظم الفلاحين الذين كانت روابطهم بالأرض بالضعف نفسه والذين ـ لذلك ـ لم يكونوا أبداً زراعين مهرة. ولكن ديمومة الشيخ والأغا لم تحكم على الفلاحين بالعوز فحسب بل منعتهم أيضاً من تكيف أكثر نجاحاً مع الأرض. وقد كان للظروف الطبيعية، مثل تكرار الفيضانات في مناطق الري، وهي فيضانات لم تضبطها السلطات المركزية حتى العام ١٩٥٦، وعدم ثبات الزراعة في المناطق البعلية بسبب تكرار القحط، أن تثقل كاهل مؤسسات زراعية سليمة، ولكن نظام المشيخة كان، في جوهره، غير ملائم لمثل هذه البيئة. وبالطبع فقد كان هذا صحيحاً بشكل عام، فبعض رؤساء العشائر أصبح من أصحاب الأرض الفعالين، ولكن هؤلاء كانوا استثناء. وأيضاً، لا بد من الاعتراف أنه لم يكن هنالك ما يكفي من المسؤولين الزراعيين الأكفاء لأخذ محل المشايخ والأغوات، كما أظهر ذلك العقد الأول بعد ثورة ١٩٥٨، ولكن الانطلاقة الاجتماعية الجديدة كانت مطلوبة ولا مفر منها.

صحيح أيضاً أنه في ظل العهد الملكي، وبفضل مبادرة الحكومة وتحسينات الري إلى حد كبير، كانت أراض عذراء أكثر فأكثر قد وضعت قيد الحراثة. ولكن في الوقت نفسه، ونظراً للطرق المتلافة المستخدمة في الزراعة، فقد فسدت التربة شيئاً فشيئاً، وبشكل مستمر، في السهول المروية بالسقاية. ولقد قدرت بعثة أوفدها «البنك الدولي للأعمار والتنمية» في العام ١٩٥٢ أنه تم خلال العقود القليلة السالفة هجر ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة من مجمل الأراضي المزروعة في أنحاء البلاد نتيجة للملوحة التي سببها الاستعمال المفرط للمياه والتصريف السيىء لها، وللسبب نفسه هبط الإنتاج في أراضٍ أخرى بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٥٠ بالمئة[٣١١]. واستناداً إلى أحد الاقتصاديين العراقيين فإن متوسط انتاج الحنطة (القمح والشعير) من الكيلوغرامات للدونم انخفض من ٢٢٥ في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٣ إلى ١٨٧ في الفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨، ثم إلى ١٤٣ في الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨[٣١٢].

---

(٣١١) The International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Iraq,* P. 17.

(٣١٢) محمد سلمان حسن، «التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي» (صيدا ١٩٦٥)، ص ١٨١.

وكانت عملية التراجع الزراعي أكثر بروزاً في العمارة منها في أي مكان آخر. فالأوضاع في هذا اللواء كانت تتناقض في الأربعينات والخمسينات بشكل صارخ مع ما كان يجري فيها في عقود أبكر. ففي حوالى نهاية القرن الماضي كان الكثير من أراضي اللواء «يفتح عينيه... بعد سبات»، إذا أردنا استعمال التعبير التصويري لفلاح عربي. وبحلول العام ١٩١٨ كان المشايخ «يتمرغون في الثروة»[٣١٣]. وحتى وقت متأخر كعام ١٩٣٠ كانت رواية إدارية قد وصفت العمارة بأنها «من أحسن وأغنى ألوية العراق»[٣١٤]. ولكن تقرير متصرف هذا اللواء في العام ١٩٤٤ نقل انطباعاً بوجود تراجع واسع فيه. وقد كتب المتصرف يقول: «لقد امتلأت الأقنية بالطمي ولم تنظف، ولم تضبط أقنية الري، ولم يغسل الملح الذي يغطي التربة... ولم تصلح السدود...». وأوضح المتصرف كذلك أنه بالرغم من أن ١٨١ صاحب أرض في العمارة يحوزون ٣٦٤٧٧٩٣ دونماً من الأرض، وأن ٣١٣٧٤٣٦ دونماً منها صالحة للزراعة، فإن ٦٢٥٨٩٤ دونماً منها *فقط* كانت مزروعة فعلاً، في حين أن معظم ما تبقى كان «مهجوراً لسنوات عديدة»[٣١٥]. وبحلول الخمسينات كانت أجزاء جديدة من الأرض قد خرجت عن نطاق الزراعة، كما هجرت قرى كثيرة جزئياً[٣١٦] أو كلياً.

هذه الأوضاع، والإنتاجية المنخفضة والمتزايدة التراجع للأرض في أنحاء البلاد عموماً، إلى جانب بدائية وهدر الطرق المستخدمة في الزراعة، كانت أموراً نشأت كلها، وبشكل أساسي، كنتيجة للأوضاع الاجتماعية السيئة للفلاحين. ومن الواضح أنه كان من الصعب أن يتوقع المرء من الزراعيين الذين كانوا يعيشون حالة تشبه القنانة في إطار الجهل والفقر المدقع أن يصبحوا مزارعين جيدين، أو أن يتطور لديهم أي اهتمام بالأرض. ونجدنا نحصل هنا، وإلى حد ما، على تأكيد جديد لملاحظة مونتسكيو المشهورة: «تكون التربة منتجة إذا كان من يفلحها حراً أكثر مما إذا كانت تحمل خصوبة طبيعية».

وكان للتمركز الأقصى لحيازات الأرض أيضاً أن يؤذي الزراعة. ويؤكد متصرف العمارة في العام ١٩٤٤ أن «المشايخ لا يهتمون إلاّ بالعائدات الفورية بغضّ النظر عن مستقبل الأرض... ولا يهمهم مدى إهمال الأرض لأنهم يحوزون مساحات تضمن لهم في اتساعها انتاجاً كبيراً في كل الأحوال»[٣١٧].

---

(٣١٣) Great Britain, *Report of Administration for 1918*, P. 335.

(٣١٤) تقرير شهري غير منشور للمفتش الإداري البريطاني للعمارة عن شهر آذار (مارس) ١٩٣٠، مؤرخ في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٠، ص ٥.

(٣١٥) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٧ - ٩ و٣ و٣٣.

(٣١٦) في العام ١٩٥١ كان أصحاب الأراضي الـ ١٧٧ في اللواء يحوزون ٣٤٢٢٧٣٣ دونماً، منها ٢٧٢٢٥٠٤ دونماً قابلة للزراعة، كان من بينها ٥٥٣٦٨٦ مزروعة فقط. وعلى العموم فقد كان جزء مما تبقى متروكاً في حالة الإراحة: تقرير ١٩٥٢ غير المنشور عن حيازات أراضي العمارة، مكتبة الأمن الداخلي في بغداد.

(٣١٧) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٦.

وأحد المعيقات الأخرى لتقدم الزراعة كانت تكمن في القواعد النفسية والاجتماعية التي كانت تحكم شريحة المشيخة. وكما لوحظ سابقاً، فبفضل تطور وسائل اتصال أفضل أصبح إنتاج عقارات المشايخ ذا طابع تجاري متزايد، بمعنى أن هذه العقارات صارت تنتج الآن من أجل السوق أساساً وليس من أجل احتياجات العشيرة، كما في الأيام الغابرة. ولكن المشايخ لم يطوروا في أنفسهم روحية تجارية كاملة أبداً. والصحيح أنهم لم يهربوا كلياً من تأثير اشتهاء الأرباح والمكاسب غير المحدودة. وعلى سبيل المثال، فإن مشايخ العمارة، الذين كانوا يمثلون أو لا يمثلون مشايخ الألوية الأخرى في هذا المجال، وصفوا من قبل أحد المسؤولين السياسيين بأنهم «في العادة... غير تقدميين، أنانيون إلى أقصى الحدود، ويسيطر عليهم جشع لا يكبح للمال»[٣١٨]. وفي الوقت نفسه، وباستثناءات نادرة، فإن المشايخ لم يتعلموا أبداً فن التوفير. وكان الكثيرون منهم يهتمون بالحفاظ على كبرياء المشيخة إلى حدّ أنه لم يكن يتبقى لديهم إلاّ القليل من كثير ما كانوا يتلقون لإعادة استثماره في الزراعة. وقد لاحظ مسؤول دخل بريطاني كبير، نظراً لانخفاض دخل الدولة من أراضيها في العام ١٩٢٤، أنه «إذا كانت السياسة تتطلب استمرار بقاء المشايخ القدماء، فلا بد من التسامح تجاه طرقهم التبذيرية... مع أن التعاقد مع مستأجرين جدد، مستمدين من طبقة أكثر عملية، ولا كبرياء تقليدية لديها تحافظ عليها، قد يؤدي إلى الحصول على ايجارات (أعلى)»[٣١٩]. وقد لا يخلو من الأهمية في هذا المجال التقرير التالي الذي وضعه المدير العام للحسابات العامة لكيفية إنفاق ١١٥ شيخاً من منطقتي الشامية وأبو صخير لدخلهم في العام ١٩٢٥[٣٢٠]:

	آلاف الروبيات	النسبة المئوية
مجموع الدخل الصافي المقدر	٢١٢٢	١٠٠
النفقات المقدرة:		
للضيوف	٢١٢	١٠
للزوجات والأطفال	٤٢٤	٢٠
لزيارات الأماكن المقدسة	٣١٨	١٥
الخمس والزكاة والحسنات المعطاة لـ «السادة» و«العلماء»	٥٣١	٢٥
فوائد قروض من التجار	٦٣٧	٣٠

ومن الصعب إعطاء رأي في مدى دقة التقدير أو في مدى قيمته التوضيحية العامة. ولكن من الواضح أن هؤلاء المشايخ الأصغر نسبياً من مناطق الفرات الأوسط لم يكونوا

(٣١٨) Great Britain, *Administration Report of ʿAmārah Division for the Year 1920-21*, P., 25.

(٣١٩) Great Britain, *Administration Report of the Revenue Department for 1924*, P. 26.

(٣٢٠) فهمي، «تقرير حول العراق»، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

يستطيعون العيش بدخلهم بالطريقة التي كانت تتطلبها منزلتهم الاجتماعية، وكان عليهم أن يقترضوا من التجار بمعدلات فوائد باهظة. وكان متوسط ما يتمّ تقاضيه كفوائد على القروض في المناطق الريفية من العراق ٣٠ بالمئة، مع أن بعض مقرضي المال كانوا يتقاضون ما يصل إلى حدود ٦٠ بالمئة بطرق ملتوية مختلفة[٣٢١]. ونظراً لقربهم من الأماكن الشيعية المقدسة فقد كان على مشايخ الفرات الأوسط أن ينفقوا الكثير على «العلماء» و«السادة» وعلى شؤون الدين الأخرى، وإلا فقد كان لموقعهم الاجتماعي أن يتأثر إن لم يفعلوا. ولم يكن لمشايخ دجلة الأدنى أن يقلقوا بالقدر نفسه على رجال الدين أو واجبات الإيمان، ولكنهم لم يكونوا أقل تبذيراً في نواحٍ أخرى. وهكذا فإنهم كانوا ينفقون ـ استناداً إلى تقرير إداري ـ «قسماً كبيراً من مداخيلهم، وبشكل سخيف، كرواتب لزوجاتهم وأطفالهم، وحتى لأقارب أبعد من هؤلاء بكثير»[٣٢٢]. وكانت «حوشيتهم»، أو حرسهم الخاص، تثقل كثيراً أيضاً على تمويلهم. وكان على شيخ من الحجم المتوسط من البومحمد، كان دخله في العام ١٩٤٣ يبلغ ٧٣٦ طناً من الرز، أن ينفق على «حوشيته» ١٧٧ طناً، أو ٢٤ بالمئة من إجمالي دخله[٣٢٣]. وهذا يعطي أكثر من تلميح عن المدى الذي وصل إليه المشايخ في اعتمادهم على الاكراه لإبقاء رجال عشائرهم تحت سيطرتهم. ولكن الأمر كان يتعلق باعتبارات الهيبة أيضاً.

والعامل الآخر الذي كان يعيق تقدم الزراعة هو عدم الترحيب الذي كان المشايخ والأغوات ينظرون به إلى التجديد. وباستثناء قلة ضئيلة، وفي ما عدا استخدامهم للمضخات، فقد أظهر هؤلاء ممانعة في هجر الطرق والتقنيات التي مر عليها الزمن. وكذلك فقد ركزوا على انتاج الحنطة ورفضوا تجربة محاصيل جديدة أو تسهيل توسع الزراعة والبحث[٣٢٤].

كل ما تم بحثه حتى الآن من حالات عجز نظام المشيخة ينطبق على الكثير من ألوية العراق، ولكن هذه الحالات لا تفسر، بذاتها، السبب الذي من أجله كان انحطاط الزراعة في العمارة أكثر بروزاً. قد يبدو أن جزءاً من التفسير يكمن في سرعة تطور الضخ على دجلة. فقد سمح للمشايخ وملاكي المدن في الكوت وبغداد بنصب عدد كبير من المضخات بغض النظر عن نتائج ذلك على الزراعة في منطقة الجزء الأدنى من النهر. وفي العام ١٩٥٧، ومن أصل ٥٢٦٤ مضخة منتشرة في أنحاء البلاد، كان هنالك ٢٠٧٩ مضخة، أو ٣٩ بالمئة من المجموع، تنتشر على امتداد دجلة في لوائي الكوت وبغداد[٣٢٥]، أي في اللوائين اللذين يقعان

---

(٣٢١) انظر: عبد الرزاق الهلالي، «مشاكل الائتمان الزراعي في العراق» (بغداد ١٩٥٧)، ص ٩١.

(٣٢٢) تقرير شهري غير منشور عن شهر نيسان (ابريل) ١٩٣٠ للمفتش الإداري للعمارة، مؤرخ في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٣٠، ص ١٦.

(٣٢٣) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ فيه ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ٢٤.

(٣٢٤) حديث مع بيتر فاندرفين، وهو خبير هولندي ملحق بوزارة الزراعة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.

(٣٢٥) Iraq, Ministry of Economics, Principal Bureau of Statistics, *Statistical Abstract 1957* (Baghdad, 1958), P. 71.

فوق لواء العمارة مباشرة. أما في العام ١٩٣٠، عندما كان مجموع عدد المضخات المنصوبة يبلغ ١٢٤٨ مضخة فقط، فقد اعتقد المفتش الإداري للعمارة أن من الضروري الإشارة إلى أنه:

«قبل الانتشار الانفجاري للمضخات كان دجلة يعتبر، بالنسبة لكل النوايا والأهداف، قنالاً صيفياً للعمارة التي كان ازدهارها يعتمد إلى حد كبير على هذه الحقيقة. إن الانتشار السريع للمضخات يهدد بتغيير هذه الحال. إن امدادات كبيرة بالماء تؤخذ في ما فوق العمارة ويستمر تكاثر المضخات من دون أي قيد، فماذا سيحصل للعمارة؟ لا يمكن التفكير بأنه يجوز للحكومة أن تسمح بتطور حالة يمكن فيها لأحد أكثر ألويتها غنى أن يدمر، وبأن يتم تشجيع الري المكلف بالمضخات على حساب التدفق الطبيعي المجاني (للماء) في الأقنية»[٣٢٦].

ولكن يبدو أنّ ملاكي المدن ومشايخ بغداد والكوت كان لهم في العاصمة نفوذ أكبر من نفوذ مشايخ العمارة. ففي نقطة أخرى من تقريره تساءل المفتش الاداري:

«ما هي سياسة حكومة العراق تجاه زراعة الرز؟ من المحتمل أنه حتى بعد انقضاء عشر سنوات ما زالت هذه الحكومة أكثر انشغالاً بالسياسة منها بأية سياسة للرز. ولكن، وعلى أية حال، فقبل سنة، وعندما أثيرت مسألة حماية امدادات الماء الصيفية للعمارة كشفت وزارة الري والزراعة عن رأيها في موضوع الرز. وباختصار، فإن تلك الوزارة تقف موقفاً معادياً تماماً لزراعة الرز، ويبدو وكأن ملوك رزّ العمارة يتجهون إلى الحائط (حائط الإعدام ـ المترجم) وأن هنالك اقتراح بعدم تزويدهم إلا بالماء الذي قد لا يمكن استخدامه في زراعة محاصيل صيفية أقل أهمية. لقد كسب باشوات المضخات في بغداد والكوت المعركة!»[٣٢٧]. وهنا لا بد للمرء من أن يضيف أن المعركة كسبتها أيضاً شركة ما منتجة للمضخات. ولقد ازداد تأثير هذا التطور بإنشاء سدّ الكوت في العام ١٩٣٩، وهو السد الذي حوّل المزيد من الإمداد (بالماء) هذه المرة لصالح كبار مشايخ الغراف. ونتيجة لذلك، جفّت بعض أقنية العمارة وكان لا بد من اللجوء إلى الري المكلف بالمضخات. وهكذا ازداد عدد المضخات في هذا اللواء من ١٠٥[٣٢٨] في العام ١٩٢٩ إلى ٤٦٢ في العام ١٩٥٧[٣٢٩]، وهو ما أدى بدوره إلى معاملة أكثر ابتزازاً لـ «السركال» والفلاح بشأن الإيجار واقتسام المحصول.

ولكن السبب الرئيسي لانحطاط العمارة لم يكن يتركز بشكل رئيسي على نقصان الإمداد

---

(٣٢٦) تقرير شهري غير منشور للمفتش الاداري البريطاني للعمارة عن شهر آذار (مارس) ١٩٣٠، مؤرخ في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٠، ص ٤ ـ ٥.

(٣٢٧) المصدر السابق، ص ٨.

(٣٢٨) تقرير غير منشور للمفتش الاداري للعمارة عن شهر آب (أغسطس) ١٩٢٩، مؤرخ في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩.

(٣٢٩) Iraq, *Statistical Abstract 1957*, P. 71.

بالماء بقدر ما كـان يعود إلى الاستخـدام الفوضـوي للمياه المتـوفرة. وكثيـراً ما كـان المشايـخ يلجأون إلى إقامة سدود غـير مشروعة، وكـان الأقرب منهم إلى رأس النهـر يقيم سدوده عـلى الأقنية ويقطع الماء عمن هو بعده. وغالباً ما أدى هـذا إلى موت الأقنيـة. وإحدى الممـارسات المؤذية الأخرى كانت تتلخص في إغراق الأرض بالماء ثم تركه يجـري، بعد ري الحقـول، في أقنية تصريف محليّة تترك لتجد مجراها بنفسها. وكان الكثـير من هذه الأقنيـة كبيراً بمـا يقارب كبر أقنية التوزيع. وبهذا فإنه يمكن تصوّر مدى الهدر الذي كان قـائماً في استعـمال المياه. وقـد أدت أمثال هذه الطرق إلى تخريب مساحات واسعة من الأرض القابلة للزراعـة. وكان بعض المشايخ يعـاني من كثرة الميـاه، بينما كـان آخرون يشكـون قلّتها، ولم يكـونوا يتعـاونون في مـا بينهم. وأظهر متصرف العمارة في العـام ١٩٤٤ أنّ فرع الحلة من الفـرات، الذي كـان يخدم ٣٥ بالمئة من أراضي لواء الديوانية وكل أراضي لواء الحلة، باستثناء منـطقة المسيّب، كـان لا يصـل في تدفقـه الأقصى إلى أكثر من ٢٠٠ مـتر مكعب في الثـانيـة، في حـين أنـه كـان لقنـاة الكحـلاء المتفرعـة من دجلة إلى العمارة، في العـام ١٩٤٢، تـدفق يبلغ ٤٠٠ مـتر مكعب في الثانية، وكان يقتسمه شيخان فقط كانا على نزاع دائم على توزيع الميـاه، ويشتكيان دومـاً من أنها غير كافية. وبشكل مشابه، فإن قناة البتيرة في العمارة، التي كـان تدفقهـا في العام ١٩٤٢ يصل إلى ٧٢٢ متراً مكعباً في الثانية، كانت واقعة تحت سيطرة شيخين متخاصمـين من قبيلة الأزيـرج[٣٣٠]. ويبدو أن هـذا النزاع عـلى البتيرة أصبـح جزءاً من التقليـد، لأن أبوي هـذين الشيخين كانـا يعانيـان من المشكلة نفسها. وقـد كتب المفتش الإداري للواء في العام ١٩٢٩ يقـول: «يعاني الشيـخ سلمان المنشد من كـثرة الميـاه، وعليـه أن يصـون سـد أم زورة الكبـير لتجنب إغراق بعض أراضيه المزروعة بالرز، ويبدو أنه غير قادر عـلى ذلك من دون مسـاعدة جاره شوّاي الذي لا يريد مساعدته»[٣٣١]. وكانت هنالك أوضاع مماثلة في مناطق أخرى حيث كان المشايخ يسيطرون.

إذاً، فقد كانت حالة الهدر بمثابة المرض المزمن في نظام المشيخة، وكذلك كانت القدرة المحدودة على إعادة الاستثمار في الزراعة، والاهتـمام بالمكـاسب المباشرة، ومقـاومة التجـديد، وطرق تبديد الزراعة، والإفقار العام للأرض. وهكذا، فقد كان الثمن الذي على العراقيـين أن يتحملوه، لكي يستمر بضع مئات من المشايخ في المحافظة على قـوتهم وازدهارهم، غـالياً جداً لا من الناحية الإنسانية فحسب بل من نـاحية المـوارد الماديـة أيضاً. ولكن، هـل كانت أوضاع الفلاح والأرض في فترة ما بعد المشايخ أفضل؟ حول هذه النقـطة هناك مـا سيقال في صفحات أخرى.

---

(٣٣٠) متصرف العمارة، تقرير غير منشور مؤرخ في ٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ١١.

(٣٣١) تقرير غير منشور للمفتش الإداري البريطاني للعـمارة عن العام ١٩٢٩، مؤرخ في ١ نيسـان (ابريـل) ١٩٣٠، ص ١٣.

الفصل السابع

«السـادة»

«السادة» (جمع «سيد») يعرفون أيضاً باسم «الأشراف» (جمع «شريف»). وهم يـدّعون أنهم من سلالة الرسول محمد، كما أشرنا قبلاً. وكان هؤلاء يشكّلون، من الناحيـة النظريـة، جماعة منغلقة. وكان يفترض أن يكون الانتماء اليهم مقصوراً على الانتماء بـالولادة والـوراثة. واستمد هؤلاء مشروعيتهم من دين الناس، مستفيدين ممّا ورد في القـرآن الكريم أو الحـديث الشريف في صالح أهل بيت الرسول ليضفوا على مصالحهم وامتيازاتهم طابع القدسيـة. وعلى العموم، فإن الادّعاء بالتحـدر من بيت محمد، الـذي كان يقـدمه «السـادة» ملاّك الأراضي، كان يشكّل عنصر دعم واسناد لموقعهم الاجتماعي أكثر من أنـه الحقيقة التي تكمن وراء هـذا الموقع. وإن كان لهم شأن في المجتمع فقد كان ذلك الشأن يبنى أساساً على قاعدة أخرى، إما نظراً لثرواتهم، أو لمناصبهم، أو معرفتهم بأصول الـدين أو الشريعة، أو زعـامتهم لعشائـر أو لطُرق باطنية، أو لجمعهم بين اثنين أو أكثر من هـذه العوامـل. وفي الواقـع، يبدو أن ادّعـاء هؤلاء التحدر من سلالة قدسية لم يظهـر إلا بعد أن بـرز أصحابـه في العالم، وبعـد التغير في موقعهم أو بعد أن مكّنهم بروزهم الجديد في المجتمع من السير قدماً في هذا الادّعـاء، الذي أصبح مقبولاً بمرور الزمن، وإن ليس عند كل المؤمنين[1]. وفي حقيقة الأمر، فإن صحة نسب العـدد الأكبر من «السـادة» لم تمر من غـير اثارة للشكـوك والتسـاؤلات. وحتى آل الكيـلاني، الذين كان منهم «نقباء أشراف» بغداد لمدة تزيـد على أربعـة قرون ـ من ١٥٣١ وحتى ١٩٦٢ حيث زال هذا المنصب[2] ـ لم يستطيعـوا الهرب من تـوجيه الاتهـام إليهم بأنهم زوّروا شجـرة عائلتهم[3]. وإلى جانب هـذا، يبدو أن «الأشـراف» كـانوا ـ مـع مرور الـزمن ـ يمنحون لقب

---

(١) يبدو أن هذا كان صحيحاً، فمثلاً في حالة اثنتين من أبرز عائلات الأشراف في بغداد: الكيـلاني (انظر الهامش رقم ٣) والجميل (مقابلة مع محمد فخري الجميل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١).

(٢) حديث مع يوسف الكيلاني، مدير الأوقاف القادرية في بغداد، بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٧١.

(٣) في كتابه «الحق الظاهر في شرح حال الشيخ عبد القادر» يقول علي الكرماني الحنفي (١٦٤١ ـ ١٧٢٨)، =

«سيد» لأناس أغراب كلياً بهدف تدعيم أنفسهم سياسياً[٤].

وكان «الأشراف»، عند السنّة، وخصوصاً في المدن، محدودي العدد، وكان أكثرهم من الرجال البارزين اجتماعياً والأثرياء. واستناداً إلى لائحة رسمية نشرت في العام ١٨٩٤ بهدف وضع حدّ ـ على ما يبدو ـ للنزاعات حول الأسبقية في الأهمية[٥]، كانت هنالك في بغداد، في تلك السنة، خمس عائلات «أشراف» سنّة فقط (هي عائلات جميل والكيلاني والألوسي والحيدري والسنوي)، وكان مجموع «الأشراف» واحداً وعشرين فقط، ستة عشر منهم من آل الكيلاني (انظر الجدول ٧ ـ ١). ولسبب ما، فإن آل السنوي، الذين يدّعون تحدرهم من الأمويين، وبالتالي، من قريش، قبيلة الرسول، وليس من بيت الرسول نفسه، أدخلوا في اللائحة، في حين أن آل السويدي، الذين يدّعون التحدر من عباس، عم الرسول[٦]، لم يدرجوا فيها[٧]. وكذلك فقد استبعد من اللائحة آل الطبقجلي ورجب الراوي، الذين يدّعون التحدر من الحسين، حفيد الرسول[٨]، ربما لأنهم كانوا ينتمون إلى الطريقة الرفاعية، وهي طريقة باطنية تنافس طريقة «النقيب» الذي يرأس القادرية. وقد حذفت من اللائحة أسماء بعض «الأشراف»، مثل الاصلاحي الديني محمود شكري الألوسي، لأن هؤلاء لم يكونوا ـ على ما يبدو ـ يحظون بعطف السلطان[٩].

بالرغم من أنه لم يظهر من بين عائلات «الأشراف» السنّة في بغداد إلا اسم آل جميل

= وهو من قنوج في الهند، إن الشيخ الذي تدين له عائلة الكيلاني بموقعها لم يكن قد ادعى، هو نفسه، أنه سيد، بل جاء الادّعاء على لسان أبناء ذريته. انظر: محمد أمين زكي، «تاريخ السليمانية»، ص ٢١٢.

(٤) Carsten Niebuhr, *Description de l'Arabie* (Amsterdam, 1774), P. 12. ومن الأمور ذات المغزى أن شريف مكة عمد في العام ١٨٩٩، وربما لشعوره بأن اتساع دائرة التحدر من الرسول إلى حد كبير كان يقلل من تميزه، إلى الأمر بإلغاء اللقب (لقب «شريف») في كل الأرجاء، التي تمتد إليها سلطته:

Great Britain, Foreign Office, *Further Correspondence Respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia, January-June 1899*, PP. 34-35.

(٥) اللائحة الرسمية وردت في الـ «سال نامة» (الكتاب السنوي) لولاية بغداد لسنة ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م) ونشرت في: *Revue du Monde Musulman*, VI: 12 (December 1908), PP. 651-652.

(٦) حول ادعاء آل السويدي انظر: ابن سند، «مطالع السعود..»، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٧) إذا توخّينا الدقة فإن لقب «سيد» أو «شريف» ينطبق على المتحدرين من الحسين والحسن، حفيدَي الرسول. ولكن تعبير بيت محمد فسر تاريخياً بشكل أوسع وبحيث يضم المتحدرين من العباس أيضاً.

(٨) حول ادّعاء هاتين العائلتين انظر: محمود شكري الألوسي، «المسك الأذفر» (بغداد، ١٩٣٠)، الجزء الأول، ص ٨٠ ـ ٩٠، وإبراهيم الدروبي، «البغداديون: أخبارهم ومجالسهم» (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٣٣، ويونس الشيخ إبراهيم السامرائي، «السيد أحمد الرفاعي: حياته وآثاره» (بغداد، ١٩٧٠)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٩) ليس واضحاً لماذا كان لمحمد آل جميل في العام ١٨٩٤ أن يتقدم على النقيب (راجع الجدول ٧ ـ ١).

الجدول رقم (٧ ـ ١)
اللائحة الرسمية لعائلات الأشراف السنّة
في بغداد في العام ١٨٩٤ م

البيت (العائلة)	مكان أصول العائلة	اسم «السيد»	الطبقة أو العمل
آل جميل	الحمة (سورية)	محمد	ملاك
الكيلاني	كيلان (ايران)	عبد الرحمن (نقيب حتى ١٩٢٧)	عالم[1] ـ ملاك، رئيس طريقة القادرية الباطنية، رئيس وزراء العراق ١٩٢١ ـ ١٩٢٢
الكيلاني		عبد القادر[2]	عالم ـ ملاك
الكيلاني		زين العابدين	ملاك
الألوسي	آلوس (العراق)[3]	نعمان	عالم (محدود الثراء)
الكيلاني		داوود ضياء الدين	ملاك
الكيلاني		محمد درويش	ملاك
الحيدري	أردبيل (ايران)	عبد الله سليم	عالم ـ ملاك
السنوي	سِنا (ايران)	عبد المجيد	عالم وقاض[4]
الكيلاني		أحمد	ملاك
الكيلاني		عبد الله	ملاك
الكيلاني		محمود (نقيب ١٩٢٧ ـ ١٩٣٦)	عالم ـ ملاك
آل جميل		مصطفى	عالم
الكيلاني		محي الدين	عالم
الكيلاني		صفاء الدين	ملاك
الكيلاني		محمد حامد	ملاك
الكيلاني		حسين	ملاك
الكيلاني		عبد الرزاق	ملاك
الكيلاني		عبد الوهاب	ملاك
الكيلاني		محمد الياسين	ملاك
الكيلاني		محمود عبد القادر	عالم ـ ملاك

(١) رجل متعلم متخصص في الدين.
(٢) كان عبد القادر عمّاً لرشيد عالي الكيلاني، رئيس الوزراء عام ١٩٣٠ ثم في ١٩٤٠ ـ ١٩٤١.
(٣) آلوس قرية في لواء الدليم.
(٤) قاضٍ شرعي.

بين العائلات الرئيسية المالكة للأراضي في العام ١٩٥٨، والواردة أسماؤها في الجدول ٥ ـ ٣، فلا بد لنا من أن نتذكر أن هذا الجدول لا يأخذ في حسابه إلّا الأراضي الزراعية ذات الحيازة

بـ «الطابو» أو «اللزمـة» أو «المُلك»، وليس الممتلكات الحضريـة أو عقارات «الـوقف». وكان العـديد من «أشراف» السنّـة لا يديـرون الأوقاف الخـيريـة فحسب، أي الأمـلاك التي أوقف ريعها لأعمال الخير أو الاحسان، بـل يديـرون أيضاً «الأوقـاف الذُرِيـة»، أي العقارات غـير القـابلة للبيع أو التنـازل، التي يكـون ريعهـا حقـاً لهم بـاعتبـارهم ذُرية مؤسس أو مؤسسي الوقف. ولم تتأثر هذه العقارات بقانون الإصلاح الزراعي الذي صدر عام ١٩٥٨. وفي أيـام العثمانيين، كما في أيام العهد الملكي، نشأ الكثير من ثروة ونفوذ عائلة كعـائلة الكيلاني (فـرع النقيب) من سيطرتها على الأوقاف الذرية والأوقاف الخيرية أكثر مما نشأ من حيازاتها «الـطابو» أو «اللزمة»، التي لم تكن تزيد في العام ١٩٥٨ عن ١٣٦٦٨ دونـماً (انظر الجـدول ١٠ ـ ٣). ومن نـاحية أخـرى، وحتى في العام ١٨٩٤ كـان بعض «الأشراف» السنّة بـلا أمـلاك، إن لم يكونوا معدمين، بالرغم من سموّ منزلتهم الاجتماعية.

أما بين الشيعة، وخصوصـاً في بلاد العشـائر، فكـانت شريحة «السـادة» أكثر اتسـاعاً، وكـانت تضم، إلى جانب عـظيمي الثراء، رجـالاً ذوي أعمال وضيعـة. وكذلـك كانت هـذه الشريحة طفيلية بصورة لا لبس فيها. فـ «الخمس»، أي خمس الدخل، وهي ضريبة مفروضة عـلى كل الشيعـة المؤمنـين، كـان منحـة تعـطى لـ «السـادة»[10]. وفي بعض المنـاطق، كـانت الأراضي التي تخصهم تعتبر من «المحرّمـات»، أي أنها كانت ممنـوعة عـلى الآخرين ومخصصـة لهم ولذرياتهم[11].

وكانت عائـلات «أشراف» بارزة كثـيرة تعود بـأصولهـا الحديثـة نسبياً إلى شبـه الجزيـرة العربية أو إيران أو سورية. فعائلة أبو طبيخ التي كانت في العام ١٩٥٨ تملك ١٢٤٤٩٦ دونماً على قنال الشامية المتفرع من الفرات وفي رميثة وشمشة في لـواء الديـوانية، كـانت قد انتقلت من الحسا في شبه الجزيرة العربية إلى العراق قبل حوالى ٢٥٠ سنة[12]. وآل جميل، الذين كان لديهم ٩٢١٦٦ دونماً، تشمل معظم ذيل نهر خراسان في ديالى، وكانوا يملكون أيضاً ١٢١ بيتاً ودكاناً في حي قنبر علي في بغداد، كانوا قد جاؤوا الى العراق من سورية في نهاية القرن الثامن عشر[13]. وكـان الشرفاء، الـذين يملكون ٣٣٣٥٢ دونـماً على شط الحلة[14]، قـد هاجـروا من مكـة المكرمـة قبل حـوالى ٣٥٠ سنة[15]. وكـذلك هـو الأمر بـالنسبـة لـ «سـادة» أقـل ثـراء:

(١٠) Great Britain, *Reports of Administration for 1918 of Divisions and Districts of the Occupied Territories of Mesopotamia* (1919), I, 86.

(١١) انـظر المقال رقم ٣٦ من سلسلة عن «مـأسـاة لـواء العمارة»، «الأهالي» (بغداد)، ٢٤ آب (أغسـطس) ١٩٣٤.

(١٢) انظر الجدول ٥ ـ ٣، و: Great Britain, Arab Bureau, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyah* (Calcutta, 1919), P. 185.

(١٣) انظر الجدول ٥ ـ ٣، وحديث مع محمد فخري الجميل، في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١.

(١٤) أي فرع الحلة من نهر الفرات.

(١٥) انظر الجدول ٥ ـ ٣، و: Arab Bureau, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyah*, P. 184.

فالطبقجلية الذين قدّموا أكثر من مُفتٍ[16] لبغداد والحلة كانوا من حماة في سورية[17]، والقزوينيون الذين يملكون عقارات في الهندية وعلى قناة المحاويل أتوا من إيران[18]، وآل زوين الذين كانت لديهم بساتين نخيل حول الجعارة كانوا من مكة المكرمة[19]، وآل الياسري الذين كانت لهم أملاك في شط الديوانية من المدينة المنورة[20]، وكل هؤلاء هاجروا خلال القرون القليلة الأخيرة. وبالطبع، فقد كانت العائلة المالكة نفسها من أصل حجازي ولم تنتقل إلى العراق إلاّ في سنة ١٩٢١. وكان «سادة» الموصل ـ النقيب والفخري والمفتي والعبيدي ـ يتحدرون من السيد عبد الله، من بيت الأعرجي المشهور، الذين كان الأتراك قد أتوا به من المدينة المكرمة في أواسط القرن السادس عشر بغية استخدام مناقبه القدسية ـ على ما يفترض ـ في تهدئة سكان المدينة المتمردين[21].

عدد قليل فقط من عائلات «الأشراف»، ومن أبرزهم: الكيلاني في بغداد والنقيب والباش أعيان في البصرة، والسعدون في المنتفق، كان أقدم من الحكم العثماني. وكان الشيخ عبد القادر، الباني الحقيقي لثروات الكيلانيين، قد جاء إلى بغداد من كيلان في فارس في العام ١٠٩٥. ويعود أبناء النقيب في البصرة، الذين كانوا يسيطرون على أملاك وقف واسعة[22]، في أصولهم إلى السيد أحمد الرفاعي مؤسس طريقة الرفاعية الباطنية، الذي مات في العام ١٨٨٣ م وضريحه يوجد في شرق بلدة الحي[23]. أما الباش أعيان، الذين كانوا في العام ١٩٢٠ يملكون حي المشرق وجامعة في البصرة، فقد ادّعوا تحدرهم من الخلفاء العباسيين[24]، ومهما يكن من أمر، يبدو أن أحد أجدادهم، وهو الشيخ عبد السلام العباسي، ساهم في تأسيس مدينة البصرة الحالية في القرن الخامس عشر[25]. وأما السعدون، الذين كانوا في العام ١٩٥٨ يملكون أكثر من ٢١٩٧٦٥ دونماً[26]، والذين كانوا حكاماً سابقين لتحالف المنتفق العشائري، الذي كان مستقلاً فعلاً عن السلطة التركية منذ القرن السادس عشر وحتى العام ١٨٧١، فقد كانت أصولهم من مكة المكرمة وهاجروا إلى العراق قبل بداية

---

(١٦) المفتي هو قمة الاجتهاد الديني عند السنّة.
(١٧) الدروبي، «البغداديون...»، ص ٣٣ ـ ٣٥.
(١٨) Arab Bureau, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyah*, P. 183.
(١٩) المصدر السابق، ص ١٨٨.
(٢٠) المصدر السابق، ص ١٨٦.
(٢١) سليمان صايغ الموصلي، «تاريخ الموصل» (القاهرة، ١٩٢٣)، الجزء الأول، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧، و: Great Britain, *Personalities, Mosul, Arbīl, Kirkūk, and Sulaimāniyyah* (1922), PP. 1, 2, 21, and 75.
(٢٢) الوقف الديني.
(٢٣) Great Britain, *Personalities, Iraq* (Exclusive of Baghdād and Kādhimain) (1920), P. 93.
(٢٤) المصدر السابق، ص ٢٥.
(٢٥) الشيخ عبد القادر باش أعيان العباسي، «البصرة في أدوارها التاريخية» (بغداد، ١٩٦١)، ص ٥٥.
(٢٦) أنظر الجدول ٥ ـ ٣.

العهد العثماني[٢٧]. وليس من الواضح متى كان انتقال الحيدريين، وهم عائلة قديمة من «السادة» الأكراد، من أردبيل، جنوب شرق بحر قزوين[٢٨]، إلى بغداد، ولكن أسس ثرائهم وضعت في أيام السلطان سليمان العظيم في النصف الأول من القرن السادس عشر[٢٩].

* * *

ماذا كانت عليه المكانة التي تمتع بها «السادة» في العهد الملكي؟ بدءاً نقول ان الاحترام العام الذي خُصّوا به كان يختلف بين فترة وأخرى. ففي العام ١٩٢١ كانت هذه الشريحة تحظى بتقدير ديني، وفي العام ١٩٥٨ كانت قد فقدت الكثير من بريقها السابق، إن لم تكن قد فقدته كله. وأبعد من هذا، فإنّ درجة الهيبة كانت تختلف لا فقط من مدينة إلى أخرى، أو بين المدينة والريف، بل أيضاً من طبقة إلى أخرى، ومن طائفة إلى أخرى، ومن فئة إثنية (عرقية) إلى أخرى. ولم يكن هذا إلّا انعكاساً لطبيعة التعددية والتباين في المجتمع العراقي.

وبالطبع، لم يكن كل «السادة» يحتلون مراتب متساوية. ومع ملاحظة الطبيعة الذاتية أساساً للتقييم الاجتماعي، ومع إفساح المجال أمام الاستثناءات الافرادية، يمكن القول بصورة عامة ان «السيد» الذي كان «عالماً» كان يحظى بتقدير أعلى من الذي يحظى به «السيد» العادي. وكذلك فإنّ «السيد ـ العالم» الذي كان في الوقت نفسه مرشداً لطريقة باطنية، مثل أحمدي خانقة، مرشد[٣٠] النقشبندية في كركوك[٣١]، كان يحتل موقعاً أسمى من موقع مجرد «السيد ـ العالم»، وهذا ينطبق بشكل خاص على الألوية الكردية. وفي البلاد العشائرية، كان «السادة» الذين لهم عشائر خاصة بهم، مثل جاف بيكزاده وأبو طبيخ ومگوطر[٣٢]، يتمتعون بمنزلة أعلى من منزلة «السادة» الذين يحوزون أرضاً تحت رعاية مشايخ عشائريين[٣٣]. وبشكل عام، وفي أعين الطبقة الأعلى وليس بين العامة بالضرورة، كان «السيد» الفقير يحتل مكانة أدنى من مكانة «السيد» الغني أو «السيد» الذي كان غنياً وافتقر. ومن الواضح أن رجلاً مثل السيد عبد الرحمن الكيلاني، الذي كان في العام ١٩٢١ نقيباً للأشراف ومرشداً للطريقة القادرية ومالكاً لعقارات مترامية الأطراف ورئيساً للوزارة العراقية[٣٤]، كان يتمتع باحترام كبير جداً في أعلى مراتب المجتمع. ولكن سكان بغداد

---

(٢٧) Great Britain, Arab Bureau, Basrah Branch, *The Muntafiq*, PP. 2-3; and Great Britain, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (1920), P. 21.

(٢٨) حديث مع يوسف الكيلاني، في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٧١.

(٢٩) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain* (1920), P. 26.

(٣٠) موجِّه روحي أو أستاذ أعظم.

(٣١) كانت ذرية أحمدي خانقة المباشرة تملك في العام ١٩٥٨، ٤٢٣٥١ دونماً، انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٣٢) حول هؤلاء «السادة»، انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٣٣) كان آل أبو طبيخ يحوزون في الأصل أرضاً تحت رعاية رئيس الخزاعل، ولكنهم كانوا في العشرينات زعماء عشيرة آل زياد.

(٣٤) انظر الجدول ٧ـ ٤.

البسطاء كانوا يكنّون احترامهم الأكبر وحبّهم الأكثر للسيد الاصلاحي والنهضوي محمود شكري الآلوسي، الذي كان يعيش ظروف القِلّة، والذي عرض عليه المندوب السامي البريطاني، السير بيرسي كوكس، ثلاثمائة دينار عبر أنسطاس الكرملي، فرد قائلاً: «أفضل الموت جوعاً على أخذ مال لم أكسبه»[٣٥].

وباستثناء العائلة المالكة، لم يكن «السادة» يشكّلون بالضرورة الشريحة الاجتماعية الأعلى، وهو ما يعود بشكل خاص إلى الشك الذي كان يحيط بأصالة أنسابهم. وإلى هذا، فإن التراتبية الهرمية بينهم لم تكن ثابتة ولا محدّدة بوضوح. ومن الصعب، مثلاً، القول أين كان موقع «السادة» بالعلاقة مع «شيوخ الأصل» الذين شكّلوا في العشرينات العمود الفقري لأرستقراطية البصرة القديمة القائمة على أساس عشائري. وكان «شيوخ الأصل» رؤساء لعائلات تتحدر من «عشيرة قديمة وعريقة»، وخصوصاً من الاتحاد العشائري القديم جداً المسمى العنزة، الذي يقال ان الملك عبد العزيز بن سعود ينتمي إليه. وبمقياس آخر للقيم، فإنه كان يقال ان الأمر الأهم هو الشرف، فإذا حل أذى ما بشرف «شيخ الأصل» كان «الموت أحلى». وكملاك للأراضي، فإنهم اعتبروا بيع الحنطة أمراً يجلب الاحترام والتبجيل، أما زراعة الخضروات أو التعامل بها فكان «وكسة»، أي عاراً. ومع أنه بحلول الخمسينات ظل بينهم أصحاب ثروات، فإن هؤلاء كانوا بالكاد يُعَدُّون بين الأثرياء جداً، الذين كانوا في معظمهم من حديثي الثراء، مثل الطويّق اليهود، الذين كانوا يملكون «أكثر من مئة مفتاح»[٣٦]، وعائلة ميخائيل حنا الشيخ المسيحية التي كانت تملك «دوبات» (أو «دُوَبْ»)[*]، وهي زوارق أو مراكب تمخر مياه الأنهر العراقية، وعائلة الحمد، وهم تجار من الكويت كان يقال انهم «هرّبوا» منذ مدة غير طويلة «ثلاث عشرة مرساة ذهبية مطلية بالسواد» إلى الهند، وكانوا يملكون في العام ١٩٥٨ مبانيَ في العديد من أنحاء العراق، ويقال أيضاً في نيويورك وواشنطن. وبالطبع، من ناحية المنزلة، كان «شيوخ الأصل» يشمخون فوق مُحدَثي النعمة الاجتماعية هؤلاء. وفي الواقع، واستناداً إلى تقديرهم نفسه، فإنهم كانوا فوق الجميع جلالاً وهيبة. وحتى الأربعينات أو ما حول ذلك كانوا نادراً ما يتزاوجون مع غرباء، إذ كان هذا يعتبر «وكسة»، وكان «الخضير» - أو المنحرف - يضع نفسه بذلك خارج الحظيرة. وحتى وقت قريب كان «شيوخ الأصل» يتمسكون أيضاً بالعادة العربية المسمّاة «نهوة»، أي الحق المسبق لابن العم بيد الفتاة المؤهلة للزواج، وذلك لتلهفهم على الابقاء على أملاكهم ضمن إطار العائلة. أما في ما يتعلق بموقفهم تجاه «السادة» فيبدو أنهم كانوا يفرقون بين «السادة» الذين كانوا في الوقت نفسه «شيوخ أصل»، مثل السعدون، أو «السادة» أصحاب المواقع المنيعة منذ أمد طويل، مثل النقيب، وبقية «السادة». وكانوا يعاملون الأولين فقط على أنهم من

---

(٣٥) هذه الحادثة أفاد بها أنسطاس الكرملي نفسه وأعيدت روايتها في: خيري أمين العمري، «شخصيات عراقية»، (بغداد، ١٩٥٥)، ص ١٢.

(٣٦) أي أكثر من مئة بيت.

(*) والمفرد «دوبة»، وهي واسطة لنقل البضائع تقطر إلى مركب بخاري (المترجم).

مستواهم. ولكن، «السادة» أنفسهم كانوا يعتقدون أنْ ما من دم أفضل من دمهم[٣٧].

وكان للموصل مجتمعها الأرستقراطي الأكثر انغلاقاً من مجتمع البصرة، ومما له مغزى أن «عائلتها الأولى» في العشرينات لم تكن من «السادة»، إذ كانت تحتل ذلك الموقع عائلة الجليلي[٣٨]، من قبيلة تغلب العربية[٣٩]، أو، وبدقّة أكبر، كان يحتل ذلك الموقع «فرع الباشوات» من الجليليين، أي أحفاد اسماعيل باشا، الذين كان يؤخذ من بينهم حكّام الموصل في القرن الثامن عشر[٤٠]. ومن الأمور الغريبة أن أجدادهم كانوا مسيحيين. وقد لاحظت مراقبةَ حسنة الاطلاع في العام ١٩٠٩ أن نَسَب الرئيس المعاصر لفرع العائلة المذكور كان بلا شائبة إلى حدّ أن شقيقاته بقين عوانسَ لأنه لم يكن هنالك في الموصل «زوج يماثلهن ولادة»[٤١]. عملياً، كانت هنالك قبل ذلك، وكانت ستتم في ما بعد، زيجات بين هؤلاء الجليليين و«سادة» الموصل، ولكن لا هؤلاء ولا أولئك ارتبطوا بالزواج بأية طبقة أخرى[٤٢].

وعلى النقيض من ذلك، فإن «أرستقراطية» بغداد بعناصرها المختلفة («السادة» والعائلات القديمة لكبار المسؤولين من أصحاب الأراضي والملاكون أحفاد المماليك)، ونظراً لأنها مخترَقة بالتأثيرات التركية والفارسية، كانت أكثر اختلاطاً بالعالم الخارجي وأكثر انفتاحاً اجتماعياً وأقلّ تحسساً بالحواجز بين الطبقات. وتزاوج «سادتها» حتى مع الچلبيين[٤٣] الأغنياء.

* * *

وكما لوحظ سابقاً، كان هنالك «سادة» يملكون امكانات مادية محدودة. وهذا يظهر أن حدث الولادة لم يكن يضمن ـ بحد ذاته ـ وصولاً سهلاً إلى الثروة، بالرغم من أنه كان يضع «السادة» في موقع مميز بالنسبة لبقية المسلمين. وفي أزمنة أخيرة، صار مجرد لقب «سيد» قابلاً لأن يتحول إلى كسب مادي كبير فقط في الأنحاء الأكثر بدائية من العراق. وفي حوالى أواخر القرن الماضي استوطن «سيد» من قرنة الأهوار الجنوبية وسكن مع المعدان[٤٤]، وبصفته مدّعياً لشرف النسب فقد طلب بعض الخراف القليلة من كل قطيع وجاموسة واحدة من كل قطيع

(٣٧) أحاديث مع محمد الشعيبي من البصرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢، وتوفيق السويدي من بغداد في آذار (مارس) ١٩٦٥، وم. هـ. عبد الرحمن من البصرة في أيار (مايو) ١٩٧٢.

(٣٨) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Mosul, Arbîl, Kirkûk, and Sulaimâniyyah,* P. 98.

(٣٩) بعض الموصليين يشكك في صحة ادّعاء الجليليين قرابتهم لتغلب.

(٤٠) حديث مع نعمان الجليلي من الموصل في شباط (فبراير) ١٩٦١.

(٤١) Gertrude Bell, *Amurath to Amurath* (London, 1911), P. 254. ومع أن بيل، التي زارت الموصل في العام ١٩٠٩، لم تذكر آل الجليلي بالاسم في كتابها، فقد كان واضحاً من النص ومن معرفتنا بتاريخ العائلة أنها كانت تشير إليهم.

(٤٢) حديث مع نعمان الجليلي في شباط (فبراير) ١٩٦١.

(٤٣) حول الچلبيين، الذين كانوا تجاراً من مستوى عال، راجع الفصل ٩.

(٤٤) المعدان هم سكان الأهوار.

جواميس. وفي العام ١٩٢٠ أصبح ابنه، الذي صار المعدان يُقسمون برأسه، مالكاً لحوالى ١٠٠٠٠ جاموسة و١٠٠٠٠ خروف، كما قيل[٤٥].

وكانت هناك عوامل كثيرة، عدا الولادة وسمعة القدسية، تساهم في إثراء عائلات «السادة». وأحد هذه العوامل كان احتكارهم لمنصب ما أو وظيفة ما. وعلى سبيل المثال، فإن حيدريّي بغداد كانوا في أيام العثمانيين، وعلى مدى وراثة طويلة، جباة للعشر ولضرائب الأعناق (الجزية) من الصابئة واليهود والمسيحيين في البصرة. وقد كدّسوا بذلك ثروات كبيرة وامتلكوا قرى بكاملها، مثل شهربان وهبهب وشروين، شمال شرق بغداد، وحوالى ثلاثين قرية في منطقتي حرير وشهرزور. ومن بين أعضاء هذه العائلة، التي كانت معروفة بعلمها القانوني والديني، كان يختار مفتي المذهب الحنفي ومفتي المذهب الشافعي على مدى قرون عدة[٤٦]. والثروة التي كانوا قد بدأوا بمراكمتها في أيام حكم السلطان سليمان (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) كانت قد تناقصت بشكل ملحوظ أيام تأسيس الملكية. ويقال إن تراجعهم كان ناجماً، جزئياً، عن «السياسة المنظمة لإفقار ملاك الأراضي» التي مارسها السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، وفي البعض الآخر عن انفاقهم التبذيري[٤٧].

وكان بعض عائلات «السادة» الغنية قد تسلم، ولزمن طويل، إدارة المقامات والأضرحة المقدسة. وعائلة النقيب زاده، من كربلاء، وهي عائلة ثرية من أصحاب الأراضي استوطنت البلدة منذ أيام الصفويين[٤٨]، تسلمت تكراراً «كلّدارية»[٤٩] مقام الحسين[٥٠]. وكان السويديون لزمن طويل، وما يزالون، يقدمون «متولي»[٥١] مقام الشيخ معروف في بغداد[٥٢]. وفي حدود ما يتعلق بهاتين العائلتين لا يمكن القول ما إذا كانت الثروة هي التي قادتهم إلى المنصب أم أن المنصب هو الذي قادهم إلى الثروة. أما في حالات أخرى فإن التتابع يبقى أكثر وضوحاً. وهكذا، فإن الرفاعيين أصبحوا العائلة الأغنى على الاطلاق في النجف خلال

---

(٤٥) Great Britain, (Confidential) *Personatilies, Iraq (Exclusive of Baghdād and Kādhimain)*, PP. 53-54.

(٤٦) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain*, P. 26، و: إبراهيم فصيح بن صبغة الله الحيدري، «عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد» (بغداد، د.ت. [كتب في ١٨٦٩]، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٤٧) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain*, P. 26.

(٤٨) حكم الصفويون بلاد فارس بين سنتي ١٥٠٢ و١٧٣٦، واحتلوا مرات كثيرة أجزاء من العراق في القرن السادس عشر.

(٤٩) «كلدار» هو اللقب الرسمي لمحافظ المقام.

(٥٠) انظر Great Britain, (Confidential) *Personalities, Iraq (Exclusive of Baghdād and Kādhimain)*, entry under "Sayyid Muhsin ibn Sayyid 'Abbās," P. 85.

(٥١) مسؤولين اداريين.

(٥٢) ملف الشرطة رقم ٦ عن يوسف بن نعمان السويدي وحديث مع توفيق السويدي في آذار (مارس) ١٩٦٥.

وجودهم لمدة نصف قرن في «سدانة»[٥٣] مقام علي بن أبي طالب في تلك المدينة[٥٤]. وفي بعض الحالات، كانت العائلة التي تقوم بإدارة المقام ترتبط بقرابة مباشرة بالعالِم المدفون فيه. فنقيب بغداد، السيد عبد الرحمن الكيلاني، الذي كان مسؤولاً في العشرينات عن مقام القادرية في بغداد، الذي أنشيء في القرن الرابع عشر لتكريم عبد القادر الكيلاني، كان ـ كما أشرنا ـ من أحفاد هذا الواعظ والباطني الكبير. وكانت المنح الكبيرة جداً التي توهب للمقام تعتبر من بين الأوقاف الأحد عشر التي كانت «مستثناة» من رقابة واشراف وزارة المالية في الامبراطورية العثمانية. وبالرغم من أن تكاليف ايواء الحجاج كانت تصل الى مبلغ كبير نسبياً في السنة، فإنه يبدو أن «النقيب، مثله مثل متولي الأوقاف، كان يدير العائدات بما يلائم صالحه وصالح عائلته»[٥٥]. وكان للنقيب أيضاً عقارات خاصة قيّمة حول بلدة بعقوبة وَعلى الفرات[٥٦]، وكان يعتبر قبل الحرب العالمية الأولى أغنى رجل في البلاد[٥٧].

وفي حالات أخرى كانت خدمة الحكومة العثمانية هي طريق «السادة» إلى الأرض والثروة. (والمگوطر)، الذين كانوا في العام ١٩٥٨ يملكون ١١٧٨٣٩ دونماً في لواء الديوانية[٥٨] مثال على ذلك. ويبدو أن هؤلاء قد ازدهروا بشكل رئيسي لأنهم تمتعوا بحظوة عند الأتراك وساعدوهم بنشاط، بالرغم من أن واحداً من الممثلين الرئيسيين للعائلة كان أيضاً «رجل أعمال غاية في الدهاء»[٥٩]. وكان الأتراك قد أدخلوا في القرن التاسع عشر عدداً كبيراً من «السادة» إلى بلاد العشائر ومنحوهم مساحات واسعة من الأرض، بلا مقابل أو بإيجار شكلي على ما يبدو. وكان الهدف من وراء ذلك هو استخدام سمعتهم القدسية في تهدئة الريف أو ضبط قوة المشايخ العشائريين. ولكن الصدفة شاءت ألا تكون التجربة ناجحة تماماً لأنه ظهر أن الكثير من «السادة» كانوا كالمشايخ في ميلهم إلى افتراس الجيران الضعفاء وفي عصيانهم وتمردهم على تسديد الدخل المطلوب من الأتراك[٦٠].

وأحياناً حصل «السادة» من العثمانيين على صكوك بمساحات من الأراضي من وراء ظهر

---

(٥٣) السدانة مشتقة من السادن، وهو لقب المحافظ على المقام. وكان السادن يوماً ما، قبل حوالى مئة سنة، هو الحاكم المطلق للنجف. انظر: جعفر بن الشيخ باقر آل محبوبة النجفي، «ماضي النجف وحاضرها» (صيدا، ١٩٣٤)، الجزء الأول، ص ١٧٦.

(٥٤) انظر المصدر السابق، ص ١٩٢ ـ ١٩٦ وخصوصاً ص ١٩٤. في العقد الثاني من هذا القرن كانت النجف تتلقى سنوياً ١٠٠٠٠ جنيه استرليني فقط من أجل إنارة المقام، وكان المبلغ يوضع في عهدة السادن: Great Britain, *Report of Administration for 1918,* I. 86.

(٥٥) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report* No. 24 of 27 November 1924, para. 7321.

(٥٦) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain,* P. 54.

(٥٧) Habīb K. Chīha, *La Province de Bagdad. Son passé, son present, son avenir* ("The Province of Baghdād, Its Past, Present, and Future") (Cairo, 1908), P. 173.

(٥٨) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٥٩) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, 109.

(٦٠) المصدر السابق، ص ٦٦.

أبناء العشائر الذين يزرعونها، وبهذا لعبوا دور الأداة في إفقاد هؤلاء لحقوقهم العشائرية المعتادة. وكتب أحد المسؤولين السياسيين (البريطانيين) في أحد الأقسام الادارية يقول في العام ١٩١٨:

«كانت أصعب المشاكل هي مشكلة صاحب الأرض، الملّاك، الغائب عنها... والذي تمكن بطرق يُعدّ ٥٠ بالمئة منها على الأقل مشبوهة، من الحصول على سند بمساحة واسعة من الأرض الخصبة... وفي بعض الحالات استغل رجال العشائر ضعف السلطة التركية خلال الحرب[٦١] واستعادوا سيطرتهم على ما يدعون أنه لهم بموجب تقاليد عشائرية ممعنة في القِدَم. وهكذا، فمن ناحية يقف الملاك... الذي يشتكي من أن حقه اغتصب على أيدي ثلّة من رجال العشائر المتوحشين الذين لم يترددوا في ارتكاب خطيئة لا تغتفر باستيلائهم على الحقوق المقدسة لـ «السيد». وهو يقف عند حقوقه ويطالب بحصته من اللحم. ومن ناحية أخرى هناك رجل العشيرة الذي يصر بشكل مماثل، وبحدة مماثلة.. وهو يعترف بوجود سندات التملك، ولكنه ينكر بحماسة صلاحيتها ولم يدفع الأجرة أبداً إلا عند خضوعه لقوة قاهرة. فـ «عندما يأتي لص مسلح الى بيتك تكون الخطة الأهون في الغالب هي أن تقتسم معه بعض ما تملك لكي يرحل»»[٦٢].

وفي أغلب الأحيان، كانت سندات التملك، أو «سندات الطابو»، غير النظامية الى حد كبير، هي القاعدة في حقوق الملكية المكتسبة لعائلة السعدون في أراض عشائرية شاسعة في لواء المنتفق. وفي ما يلي مقتطف من ورقة «طابو» كانت شائعة جداً في شكلها[٦٣]:

صاحب الأرض:	**ابراهيم السعدون**
حدود الأرض:	**شمالاً ـ الخدور**
	جنوباً ـ حسونة
	غرباً ـ الخليمي
	شرقاً ـ الحويدة وأم الأفتور
الثمن المدفوع:	**٥٠٠٠ روبية**
دونمات:	**١٤٧٠٨**

وعند التفتيش اكتشف أن المساحة الحقيقية التي يشير إليها السند تبلغ ٦٠٠٠٠ دونم.

---

(٦١) أي الحرب العالمية الأولى.

(٦٣) Great Britain, Administration report of Hillah Division for the year 1918 in *Reports of Administration for 1918*, I, 121.

(٦٣) انظر: Great Britain, *Administration Report of the Muntafiq Division for 1919*, PP. 2-3 and 104.

وكانت «ملاكية»[٦٤] سنة واحدة تبلغ حوالى ٢٦٠٠٠ روبية، أي أكثر من خمسة أضعاف السعر الأصلي للأرض، وليس هنالك ما يشير إلى أن أوراق «الطابو» المتعلقة بالملكيات في ألوية أخرى غير لواء المنتفق كانت أفضل بالنسبة لصالح قانون «الطابو». ورجال العشائر الذين كانوا يزرعون الأرض، وهم الذين كانوا يعانون حقيقة من أمثال هذه الاجراءات، لم يأخذوا الأمور بالرويّة دوماً. وكانت النزاعات تقوم أحياناً لمجرد الشك بوجود ادّعاء قانوني بحق في الأرض. وفي احدى الحالات، شكت إحدى العشائر بأن لدى أحد الرجال «سندات طابو»، فأحرقت قرية بكاملها بهدف تدمير تلك السندات[٦٥]. وباستثناء لواء المنتفق، حيث كانت أعمال تسوية حقوق الأراضي قد بدأت فعلاً منذ وقت قصير عندما باغتتها ثورة ١٩٥٨، فإن الحكومة الملكية كانت قد أعطت هذه السندات التركية وزناً لا تستحقه في تنفيذ سياساتها الخاصة بالتسوية.

ويبدو أن فنّ «قطع الطرق» أو القرصنة، القديم قدم الأزل، قد لعب دوره هو أيضاً في تسلق بعض عائلات «السادة» سلّم الثروة الكبيرة، كما فعل آل النقيب في البصرة مثلاً. وفي العام ١٩٠٩، كتب قنصل انكليزي يقول:

«قبل سنوات، كانت احدى العادات المستحكمة عند مشايخ الكويت والمحمرّة، وعند عائلة النقيب في البصرة، هي الجمع بين تنظيم هجمات مسلّحة على سكان شط العرب وجواره أو القيام بأعمال قرصنة عند بوابته أو في النهر. ويفيد شهود عيان حتى اليوم بأنه لم يكن من المناظر غير المعتادة رؤية حمولة ما يقرب من ثلاثين زورقاً من الرجال المسلحين يغادرون المحمرّة بعد صلاة المغرب لتنفيذ المشاريع العدوانية لهذا الثلاثي الذي وظف أعضاؤه خدمهم وأتباعهم لهذا الغرض وكانوا يقتسمون الأسلاب في ما بينهم»[٦٦].

وكان آل النقيب في البصرة يملكون قبل الحرب العالمية الأولى حوالى مئتي قارب وعقارات زراعية غنية على ضفتي شط العرب[٦٧]، وكانوا يحوزون في نهاية العهد الملكي ٢٥٩٠٥ دونماً[٦٨] وحق توزيع منتجات شركة بيبسي كولا في العراق.

ويبدو أن العنف يقدم أيضاً تفسيراً جزئياً لنفوذ آل حفيد البرزنجي، وهي عائلة

---

(٦٤) «الملاكية» هنا تشير إلى حصة صاحب الأرض من الانتاج، وكانت هذه الحصة تساوي ١٥ بالمئة في ظل الوجود البريطاني في هذا اللواء ولهذا النوع من الأرض («طابو»).

(٦٥) Great Britain, *Administration Report for 1918,* P. 432.

(٦٦) Letter of 10 March 1909, from Consul Crow, Basrah, to Sir G. Lowther, Great Britain, Foreign, *Further Correspondence Respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia, April-June 1909,* P. 16.

(٦٧) Great Britain, Foreign Office, File 195/2338 of 1910, Gazeteer prepared by the Political Resident in Turkish Arabia, Appendix R, P. 24.

(٦٨) تم الحصول على هذا الرقم من وزارة الاصلاح الزراعي في العراق، في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

«السادة» القائدة في السليمانية، وكانت في العام ١٩٥٨ تملك ٧١٧١٦ دونماً[٦٩]. واستناداً إلى تقرير رسمي فإن الشيخ محمود، ممثلهم الرئيسي في عهد الملكية وحتى موته في الخمسينات، كان في العام ١٩١٨ «قد نجح على ما يبدو في الحصول على كثير من العقارات التي سجلت باسمه في الفترة الانتقالية بين مغادرة الأتراك ووصول البريطانيين. إضافة إلى هذا، يبدو أنه استولى على العقارات في كثير من الحالات باستخدامه البحت للقوّة أو للمكر هو وأعوانه»[٧٠]. وكان والد الشيخ محمود، الشيخ سعيد، مصدر رعب السليمانية. ففي لحظة معينة، في العام ١٨٨١، وبعد ثورة قام بها أبناء المدن ضده، يقال إنه كان وسيلة «لانتزاع» مبالغ كبيرة من المال من التجار «من دون أي مبرر»، وفي «القتل بالتحريض» لبعض من عارض طلباته[٧١]. وليس واضحاً ما إذا كانت العائلة قد كسبت ملكيتها للسوق بأكمله في أيامه أو قبل ذلك، وهو ما دعم إلى حد كبير موقع العائلة، وهو موقع كانت أسسه قد أرسيت من خلال أجداد أكثر مسالمة، وخصوصاً من قبل الشيخ معروف النوذي، الذي برز كزعيم للطريقة القادرية الباطنية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وكاك أحمد، ابنه الذي تنسب إليه أعمال «المعجزات»[٧٢]. ويبدو بهذا الخصوص تحديداً، وبفضل ادّعاء الشيخ سعيد نفسه معرفته بـ «اللامرئي والمستقبل»، أن آل البرزنجي تمتعوا بـ «حماية مباشرة» من السلطان عبد الحميد[٧٣]، مما أضاف إلى فرصهم في العالم. ولكن ثروتهم تناقصت في العهد الملكي نتيجة لثورات الشيخ محمود المتكررة وللانحطاط العام لطرق الدراويش.

وكان قد تم الحصول على جزء، على الأقل من الـ ١٧٧٠٠٠ دونم التي كانت العائلة المالكة تملكها في العام ١٩٥٨[٧٤] من دون دفع ثمنها، وأحياناً عبر الاستيلاء الفعلي. وهكذا، في العام ١٩٢٨، فَقَدَ الفرعان العشائريان للچلبيين وحجّام، اللذان كانا الحائزَيْن المعتادَيْن لمقاطعة البغيلة في لواء الكوت منذ أيام العثمانيين، حقوقهما في هذه في الأرض الغنية التي تزيد مساحتها عن ٢٠٠٠٠ دونم لكي تمنح «بالطابو» بلا مقابل للمالك السابق عليّ، والد عبد الإله الوصي المقبل على العرش وليّ العهد[٧٥].

وفي العهد الملكي، كما في أيام الأتراك، كانت مراكمة الأراضي تتم أيضاً من خلال

---

(٦٩) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٧٠) Great Britain, *Administration Report of Sulaimāniyyah for 1919*, P. 17.

(٧١) E. B. Soane, *Through Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (London, 1912), P. 189.

(٧٢) C. J. Edmonds, *Kurds, Turks, and Arabs* (London, 1957), PP. 71-76.

(٧٣) Bell, *Amurath to Amurath*, P. 250.

(٧٤) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٧٥) المفتش الاداري البريطاني للكوت، تقريران غير منشورين عن لواء الكوت لشهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٣٠، مؤرخين في ١١ شباط (فبراير) و١٠ آذار (مارس) ١٩٣٠، ص ٢ و٧ ـ ٨ على التوالي.

الولاء للقوى الحاكمة. وعلى سبيل المثال في العام ١٩٣٥ كوفيء السيد محسن أبو طبيخ(٧٦) بمنحه أرضاً في لواء الديوانية مقابل الخدمات السياسية التي قدمها لحكومة ياسين الهاشمي(٧٧)، ولكنه فقد هذه المنحة بعد الانقلاب العسكري للعام ١٩٣٦، ليستعيدها في ما بعد.

ولاختتام هذه المناقشة السريعة لأصول أملاك «السادة» لا بد من الإشارة إلى أنّ عدداً غير قليل من هؤلاء «السادة» حصلوا على «لزمة» مجانية لأراضي دولة بمجرد نصب مضخة ووضعهم الأرض قيد الحراثة(٧٨).

* * *

وعندما ننتقل الى دراسة الدور السياسي لـ «السادة» نجدنا أمام حقيقة مركزية تعود إلى ماضيهم الحديث وتحتاج إلى تفسير: في أيام ما قبل الملكية وفي القرن التاسع عشر كان الحَمَلَةُ المعتادون لألوية الانشقاق والمعارضة أو الثورة والسعي الى النهضة في العراق يأتون من شريحة «السادة». وكان من بين هؤلاء «السادة» كل من: عبد الغني جميل، الذي نظم عصيان ١٨٣٢ الرائع ضد الحاكم العثماني علي راضي باشا اللاز(٧٩)، وأبو الثناء الألوسي، الذي كان وراء الاضطرابات الشعبية سنة ١٨٤٧(٨٠)، والجميليون والكيلانيون الذين كانوا زعماء على التوالي لحيَّي قنبر علي وباب الشيخ اللّذين ثارا في وجه مدحت باشا سنة ١٨٦٩(٨١)، ومحمود شكري الألوسي، الذي نفي من بغداد سنة ١٩٠٢ لمهاجمته المعتقدات الخرافية ولاتهامه بالتحريض على العصيان ضد السلطان(٨٢)، وعبد الرحمن النقيب وعيسى جميل وعبد الرحمن جميل، وعبد الله الحيْدري، المؤسسون الرئيسيون سنة ١٩٠٨ لـ «حزب المَشْوَر» (حزب الشورى) الذي كان مركزاً لمعارضة جماعة «تركيا الفتاة»(٨٣)، وطالب النقيب الذي إستثار

---

(٧٦) حول أبو طبيخ هذا انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(٧٧) انظر: عبد الرزاق الحسَني، «تاريخ الوزارات العراقية»، الجزء الرابع (صيدا، ١٩٥٣)، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٧٨) توفيق السويدي، مخطوطة غير منشورة «وجوه عبر التاريخ»، ص ٤٧. وقد تلطف السويدي فسمح للمؤلف بدراسة المخطوطة في آذار (مارس) ١٩٦٥.

(٧٩) انظر: عباس العزاوي، «تاريخ العراق بين احتلالين»، الجزء السابع، ص ١٤ ـ ١٧.

(٨٠) عباس العزاوي، «ذكرى أبي الثناء الألوسي» (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(٨١) حول هذه الانتفاضة انظر:

Great Britain, Foreign Office, File FO 195/949, Letter of 15 September 1869 from Consul General Herbert, Baghdād, to H. Elliot, Ambassador, Constantinople; Chîha, *La Province de Bagdad*, PP. 70-71.

و: العزاوي، «تاريخ العراق..»، الجزء السابع، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

(٨٢) محمد بهجت الأثري، «أعلام العراق» (القاهرة ١٩٢٦)، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٨٣) Letter from Colonel Ramsay, Baghdād, to Government of India, 19 October 1908, *Further Correspondence... Asiatic Turkey, October to December 1908,* PP. 101-102; Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain,* entry entitled =

مشاعر الاستقلالية العربية في البصرة في الأيام التي سبقت الحرب العالمية الأولى[٨٤]، ومحمد الصدر وهادي آل زوين وعلوان السيد عباس ومحسن أبو طبيخ وعلوان الياسري ونور الياسري وهادي المكوطر، الذين لعبوا أدواراً بارزة في انتفاضة ١٩٢٠ ضد الانكليز[٨٥]. ويتساءل المرء: هل كانت هنالك أية وحدة ملازمة كامنة وراء الاختلاف الظاهري لكل هذه الجهود؟ وبكلمات أخرى، أين تكمن جذور هذا التململ عند «نبلاء» الإسلام؟

نادراً ما يولد السلوك التاريخي للأفراد أو لشريحة اجتماعية نتيجة لسبب وحيد. ولا يمكن الشك بأن عوامل كثيرة ومعقّدة هي التي كانت تحرك «السادة». وعلى العموم، فإننا سنكتفي هنا بتقديم تفسير عام وغير كامل بهدف وضع دورهم في أيام النظام الملكي في إطاره الصحيح.

في أيام المماليك (١٧٤٩ - ١٨٣١) كان لـ «السادة» وزن كبير في الباشويات ذات الحكم الذاتي الاسمي تقريباً التي كانت تتألف منها الولايات العراقية في الامبراطورية العثمانية. ومن المؤكد أن نفوذهم كان يختلف من مكان إلى آخر بحسب الظروف المحلية، ولكن نظراً للطابع الديني لهذا النفوذ فقد كان ثابتاً ومستقراً بقدر ما كانت سلطة الباشوات المحليين عابرة. وكانت سلطة «السادة» في المدن تعتمد إلى درجة غير قليلة على تزعّمهم للطرق الباطنية، أما في الريف فعلى تزعمهم للعشائر. إضافة إلى هذا، فإنّ الكثير من كبار علماء السنة كانوا قد خرجوا من صفوف «السادة»، ومن الواضح أن العلم بالشريعة وأصول الدين كان في حينه أحد أكثر المؤهلات مغزى في المجتمع. وكعلماء ومرشدين للطرق الباطنية كانت لهم حصة في احتكار السلطة على التعليم أو التوجيه الايديولوجي الذي تمتلكه هذه العناصر الدينية، وكانت لهم بالتالي كلمة مسموعة في تكوين نظرة العراقيين إلى العالم. ومن السهل التصور بأن هذا منحهم قوة سياسية تجاه الحكام وتجاه الشعب على حد سواء. وكان أحمد الطبقجلي، وهو سيد ومفت، يحظى بقدر كبير من الإجلال عند سليمان الكبير، باشا بغداد (١٧٨٠ - ١٨٠٢)[٨٦]. وكان علي السويدي، وهو أيضاً من «الأشراف» وبحّاثة ديني، قد وضع سليمان الصغير (١٨٠٦ - ١٨١٠) تحت سيطرته[٨٧]. وبسبب غضب رجال كعبد الله

= "Committee of Union and Progress," P. 22.

و: الدروبي، «البغداديون»، ص ١٥٠.

(٨٤) من أجل تفاصيل أكثر دقة، انظر:

Great Britain, (Confidential) *Personalities, Iraq (Exclusive of Baghdād and Kādhimain,* PP. 93-94.

(٨٥) Police Files No. 7 on "Sayyid Muhammad b. Hasan as-Sadr" and No. 277 on "Sayyid Muhsin Abū Tabīkh"; and Shaikh Farīq al-Muzhir Al-Fir'aun, *Al-Haqā'iq-un-Nāsi'ah...*, I and, II, *passim.*

(٨٦) محمد شكري الآلوسي، «المسك الأظفر»، ص ٩٠.

(٨٧) أبو الثناء الآلوسي (سيد ومفتي بغداد من ١٨٣٣ وحتى ١٨٤٧)، «غرائب الاغتراب ونزهة الألباب» (بغداد ١٩٠٩)، ص ١٥ - ١٦.

الحيدري وشقيقه محمد أسعد الحيدري، وكلاهما سيد ومفتٍ أيام حكم داوود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١) «غضب الآلاف ووقفوا صفوفاً إلى جانبهم من غير مبالاة بمعرفة ما آثار غضبهما»[٨٨]. وكذلك فقد تمتع «السادة» بامتيازات مختلفة، من بينها أنهم لم يكونوا يخضعون في كل مدينة للباشا الذي يحكمها بل لعضو من شريحتهم نفسها كان يسمى النقيب، كما ذكرنا. وكان التعيين في هذا المنصب القيادي يتم لمدى الحياة. وبالرغم من أن التعيين كان يصدر عن السلطان العثماني، بناء لتوصية تصدر عن «السادة» المحليين، فقد كان المنصب يميل إلى أن يكون متوارثاً للعائلة نفسها[٨٩]. وكان على النقيب أن يحافظ على نقاء الشريحة، ويدافع عن مصالحها، وأن يشرف ـ بموجب فرمان صدر سنة ١٦٩٥ ـ على شؤونها الروحية والزمنية[٩٠]. وفي بغداد، كانت للنقيب كلمة في «الديوان»، أي مجلس الباشوية[٩١]، ونظراً لأنه كان يشغل منصبه بغضّ النظر عن رغبات الباشا، يبدو أن القصد من وراء هذا كان وضع كابح لأيّ استغلال للسلطة من قبل هذا الأخير. وفي البصرة، كان النقيب ينتمي إلى «الأجلّاء» في المدينة، الذين كانوا يستثنون من دفع أي شيء عن أراضيهم، وكان له الحق في «معاقبة» فلّاحيه. وكانت مشورة الأجلّاء، التي تقدم في «مجلس»، شرطاً مسبقاً أيضاً لأي عمل مهمّ يقوم به «المتسلم»، أي كبير مسؤولي البصرة[٩٢]. وفي الموصل، وإذا كان أوليفييه على حق، كان الباشا يعيّن عادة من بين أفراد عائلة الجليلي[٩٣] «من قبل الأعيان مجتمعين»، وكان النقيب أحد الأعيان طبعاً. وأكثر من ذلك، فخارج المدن، وبفضل تشتّت السلطة وضعف الاتصالات، كان الأقوى من «السادة» أصحاب الأراضي يحكم عقاراته بسيادة لا ينازعه إياها أحد تقريباً.

وعلى العموم، ومع تقدم القرن التاسع عشر، ارتبط «السادة» بشكل متزايد بعملية جديدة معاكسة، حيث بدأ السلاطين العثمانيون يأخذون لأنفسهم عناصر القوة التي كانت موزّعة حتى ذلك الحين بين جملة من الأمراء الوارثين ومشايخ العشائر والجماعات المميزة، مدفوعين إلى ذلك بضغوط قادمة من أوروبا، ومستفيدين من الاتصالات الجديدة، كالسفن البخارية النهرية وخطوط البرق. وكان الولاة هم أدوات هذه السياسة الجديدة، وسرعان ما

---

(٨٨) أبو الثناء الألوسي، وارد في: العزاوي، «ذكرى أبي الثناء الألوسي»، ص ٢٥.

(٨٩) Carsten Niebuhr, *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins (Amsterdam, 1780) II*, P. 176.

و: النجفي، «ماضي النجف وحاضرها»، الجزء الأول، ص ٢٠٦، وحديث مع يوسف الكيلاني بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٧١.

(٩٠) الدروبي، «البغداديون»، ص ٢٨٢.

(٩١) Niebuhr, *Voyage en Arabie,* II, 263.

(٩٢) المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٩٣) من أجل هذا انظر: دومينيكو لانزا، «الموصل في القرن الثامن عشر» (بالعربية) ترجمه عن الايطالية، روفائيل بداوِد (الموصل ١٩٥٣)، ص ١٧ ـ ١٩. وكان لانزا كاهناً دومينيكانياً عاش في الموصل في الفترتين ١٧٥٤ ـ ١٧٦١ و١٧٦٤ ـ ١٧٧٠.

نجح هؤلاء في إعادة تأكيد سلطة استامبول في المدن الرئيسية، وإن كانت سيادة السلطان استمرت وهمية أو اسمية في عدد غير قليل من المناطق. وعلى كل حال، فقد وجد «السادة» أنفسهم يفقدون ببطء وتدريجياً نفوذهم السابق. وفي أيام الوالي علي رضا باشا اللاز (١٨٣١ ـ ١٨٤٢) أخضع «السادة» لـ «خانة» عالية، وهي ضريبة كانت لا تفرض في السابق إلا على الأسر العشائرية في ضواحي المدن(٩٥). وكذلك فقد نفي محمود الكيلاني، نقيبهم في بغداد، إلى السليمانية وأحل محله علي الكيلاني الأكثر مرونة(٩٦). وصار ما يمكن تسميته بـ «سادة الخدمة» أو «علماء الخدمة»، أي السادة والعلماء الذين تعتمد منزلتهم بالدرجة الأولى على خدماتهم، أو، وبدقة أكبر، على خنوعهم للسلطان، أكثر بروزاً بشكل متزايد الآن. وكان على «السادة» ذوي الأفكار المستقلة أن يواجهوا، عاجلاً أم آجلاً، مصير أبي الثناء الألوسي، مفتي بغداد، الذي فقد في العام ١٨٤٧ منصبه وتعويضاته وحيازته لوقف مرجان، وهو ما كان قد تبقّى له من مورد لمعيشته(٩٧). ورداً على الشكوى التي رفعها إلى استامبول بأنه أصبح محروماً، جاءه جواب وزير المالية القاطع يقول: «وسائل عيش (العلماء المحتاجين) تكون في السماء وليس في الخزانة العامة»(٩٨). ومن الأمور ذات المغزى، أنه ما أن مرّ على ذلك عقد واحد حتى وزع الوالي عمر باشا ٦٢٠٠٠ قرش على نقيب بغداد ومفتيها وأعيان آخرين فيها في محاولة واضحة لإغرائهم بالتسليم لإرادته(٩٩). وكان لا بد للين العريكة الذي أظهره بعض أكثر «السادة» بروزاً من أن يضعف السلطة المعنوية التي كانت للشريحة ككل. ولكن الضربة الأكثر مباشرة وإيلاماً جاءتهم في العام ١٨٦٩ عند افتتاح مدحت باشا لمدرستين حكوميتين حديثتين(١٠٠)، وهي خطوة كسرت نهائياً احتكار العلماء للتعليم. وعلى العموم، فخلال حكم السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) ذي التوجّه الإسلامي الجامع تحسنت أوضاع «السادة» الذين كانوا يقودون طرقاً باطنية. وبفضل النفوذ الذي كان يتمتع به الحاج علي باشا، المنتمي إلى الطريقة القادرية، في الـ «ما بين» ـ مدخل الغرفة الخاصة بالسلطان ـ صارت الآن لنقيب بغداد، المرشد الأعظم للطريقة، مكانة مرموقة(١٠١). وصدر عن السلطان في العام ١٨٧٩ أمر يعفي عائلته من التجنيد، كما أنه عُيِّن مستشاراً للوالي وعضواً دائماً لمجلس ادارة بغداد(١٠٢)، وهو هيئة نظمت قبل عقد أو ما يقرب من ذلك، وبالرغم من أن

---

(٩٤) G. A. Olivier, *Voyage dans l'Empire Othoman, l'Egypte et la Perse* (Paris, 1807), IV, 278.

(٩٥) العزاوي، «تاريخ العراق» الجزء السابع، ص ٥٢ و٢٧٣.

(٩٦) المصدر السابق، ص ٣١.

(٩٧) الألوسي، «غرائب الاغتراب ونزهة الألباب»، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٩٨) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٩٩) العزاوي، «تاريخ العراق»، الجزء السابع، ص ١١٩.

(١٠٠) عبد الكريم العلاّف، «بغداد القديمة» (بغداد ١٩٦٠)، ص ٢٢.

(١٠١) السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ١٤.

(١٠٢) الدروبي، «البغداديون»، ص ٢٨٣.

صلاحياتها كانت استشارية فقط، فقد اكتسبت ـ كما فعلت المجالس المماثلة التي أوجدت في الوقت نفسه في مدن أخرى ـ كلمة مسموعة في مسائل مثل تقدير الضرائب وجمعها والإشراف على الأشغال العامة[١٠٣]. وأصدر السلطان أمراً آخر يكرّس ريع العشر على أراضي الدولة للأوقاف القادرية التي يشرف عليها النقيب[١٠٤]. وكذلك فإن نقيب البصرة وعائلته، الرؤساء بالوراثة للطريقة الرفاعية، استفادوا من تدخل أبو الهدى الصيادي، وهو مقرب أيضاً من السلطان، لصالحهم[١٠٥]. كل هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كان هنالك «سادة» آخرون، كالحيدريين مثلاً، تأثروا سلباً بهجوم السلطان على الطبقة المالكة للأراضي. وشهر السلطان نفسه بالسهولة التي كان بها يحول عقارات مختارة إلى أملاك «سَنِيَّة»، أي أملاك للتاج، من دون دفع أي شيء لأصحابها بالمقابل[١٠٦]. وتدريجياً، وبطريقة أو بأخرى، عمل السلطان عبد الحميد ـ استناداً إلى مصدر بريطاني رسمي ـ على الاستيلاء على «حوالى ٣٠ بالمئة من أفضل الأراضي المزروعة في ولايتي[١٠٧] البصرة وبغداد ومساحات ملحوظة في ولايات الشمال»[١٠٨]. ولكن، من الممكن أن تكون هذه العملية قد بدأت في عهد سلاطين قبله. وعلى كل حال، فقد كان هنالك في ولاية بغداد وحدها، في نهاية عهد عبد الحميد، ثلاث عشرة مقاطعة سَنِيّة مجموع مساحتها ٢١٨٤٨٠٠ دونم أو ٥٤٦٠٠٠ هكتار[١٠٩].

وأسوأ ما حصل لـ «السادة» جاء مع انفجار ثورة «تركيا الفتاة» في العام ١٩٠٨. وكان أكثر ما أثار قلقهم أن الثورة لم تكتف بتجذير الاتجاه نحو الحكم التركي المباشر بل بدت أيضاً

---

(١٠٣) في وقت ما قبل العام ١٨٧٠ كان هنالك في بغداد مجلس استشاري ولكنه لم يكن يفعل أكثر من ختم قرارات الوالي، وقد سمح له أن يصبح غير فاعل، انظر: عبد العزيز سليمان نوار، «تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا» (القاهرة ١٩٦٨)، ص ٣٦١.

(١٠٤) السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ١٤.

(١٠٥) العمري، «شخصيات عراقية»، ص ٢٤.

(١٠٦) نقرأ، مثلاً، في تقرير صادر في العام ١٩١٨ عن المسؤول السياسي البريطاني للشامية أن «مقاطعتي (عقاري) جعارة ومشكاب ـ في منطقته ـ كانتا سنيّتين، أي من «طابو» السلطان. . . وهما تحتويان على بساتين رائعة. ولا يعرف كيف حصل عليهما السلطان، مع أنه بالتأكيد لم يدفع ثمنهما، خصوصاً وأنه بموجب القانون التركي فإن أية شجرة تزرع تصبح ملكاً لمن زرعها إذا لم تطالب بها الدولة خلال ثلاث سنوات». *Administration Reports for 1918*, P. 74.

(١٠٧) ألوية أو محافظات.

(١٠٨) Great Britain, Foreign Office, Historical Section, *Mesopotamia* (London, 1920), P. 39. وكذلك فإن Vital Cuinet يؤكد في الصفحة ٤٤ من كتابه *La Turquie d'Asie*, III (Paris, 1894) أن ٣٠ بالمئة من الأراضي المزروعة في ولاية بغداد كانت «ملكية مباشرة للائحة الامبراطورية المدنية» من دون الإشارة، على العموم، إلى ما إذا كانت قد حولت كلها إلى هذا الوضع على يد السلطان عبد الحميد نفسه.

(١٠٩) أحمد فهمي، المدير العام للحسابات العامة في العشرينات، «تقرير حول العراق» (بغداد، ١٩٢٦)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

منكبة على الغاء الحصانات الضريبية(١١٠)، و«إعادة تقسيم الأراضي بين الفلاحين من دون انتهاك حقوق أصحاب الأراضي»(١١١)، وإزاحة «السادة» من مناصبهم العليا(١١٢)، وكان الأمر الأكثر جدية من أي أمر آخر هو هدم المفاهيم الاجتماعية القديمة وطرق التفكير القديمة، أي، في الواقع، ذات النسيج الإسلامي الذي دعم حتى الآن موقعهم المميز وسيطرتهم الاجتماعية(١١٣). وسواء كان «السادة» معاقين بظروف اقليمية مختلفة أم كانوا شديدي الانقسام

---

(١١٠) استناداً إلى المادة ٢٠ من دستور ١٩٠٨، كان للضريبة منذ ذلك الحين أن تفرض بما يتناسب مع موارد كل فرد. (من أجل نص الدستور انظر: «المشرق» (بيروت)، السنة الحادية عشرة، العدد ٩ لشهر أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨، ص ٦٤٤ - ٦٦٤). وفي ما بعد، صدر عن الثوريين قرار وضع كل الأوقاف المستثناة من الضرائب على قدم المساواة مع بقية الأوقاف. وهذا ما كان ينطبق على أوقاف القادرية في بغداد، التي يديرها النقيب، ولكن القرار بقي بلا تنفيذ نتيجة، على ما يبدو، لاندلاع الحرب: (Secret) *Intelligence Report No 24 of 27 November 1924*, para. 732 refers.

(١١١) المادة ١٤ من «برنامج لجنة الاتحاد والترقي». ومن أجل نص هذا البرنامج انظر: *Revue du Monde Musulman*, VI: 11 (November 1980), P. 514-516.

وعندما توضع هذه المادة جنباً إلى جنب مع المادة ١٥ من البرنامج، التي نصت على اجراء مسح للأراضي، ومع المادة ٢١ من دستور ١٩٠٨، التي ضمنت الملكية الفردية، ولكن فقط إذا «تمت حيازتها حسب القواعد المحددة»، ومع ملاحظة أن «حقوق» أصحاب الأراضي في العراق لم تكن فقط موضع شك في أحيان كثيرة (الكثير من سندات «الطابو» ما كان ليصمد أمام محكمة مشكّلة كما يجب أو أمام لجنة لتسوية الأراضي) بل كانت لا تشمل إلّا أقل من خمس الأراضي القابلة للزراعة وكانت البقية أراضي دولة من الناحية القانونية. إذا أخذت كل هذه الأمور في الحساب لا بد أن يتضح أنه لو كان برنامج الشباب الأتراك جدياً وقابلاً للتطبيق، لكان بالنسبة للعراق لا أقل من ثورة زراعية. ومما له مغزى في هذا المجال أن حكومة استامبول كانت قد فكرت في العام ١٩١١ - إذا كان مصدرنا، وهو السيد طالب النقيب، صادقاً - بتحويل حتى أراضي الأملاك الخاصة إلى أراضي دولة. وحول هذه النقطة الأخيرة انظر:

Letter of 9 September 1911, from Acting Consul Matthews, Basrah, to Sir G. Lowther, Britain, *Further Correspondence... Asiatic Turkey, October to December 1911*, P. 6.

(١١٢) رفضت «لجنة الاتحاد والترقي» في بغداد تعيين عيسى جميل، وهو «سيد»، رئيساً لبلدية بغداد، ودعت إلى طرد نجم الدين الحيدري، وهو «سيد» آخر، من منصبه كقاضٍ لبغداد، واعترضت على وجود «النقيب» في المجلس الاداري، وأصرت على أن يجري اختيار أعضاء البرلمان حسب قدراتهم أكثر من اختيارهم بسبب «نفوذهم المحلي أو ثرواتهم»:

Letters from Major Ramsay, Baghdād, to the Government of India, dated 31 August, 7 September, and 19 October 1908, Great Britain, *Further Correspondence... Asiatic Turkey, October to December 1908*, PP. 50, 51, 53, and 102.

وبعد اضطرابات جدية في بغداد تغير تشكيل اللجنة على ما يبدو (انظر المصدر السابق، ص ١٠٧)، ولكنها كانت قد نجحت في إثارة ذعر «السادة» والأعيان الآخرين.

(١١٣) مما يجدر بالملاحظة هنا أنه في حين اتخذ الأتراك الشباب موقفاً نظرياً يقول بأنه من الآن فصاعداً سيكون أساس الحكم «احترام ارادة الشعب» (المادة ١ من «برنامج لجنة الاتحاد والترقي»)، كان «حزب المشور» يطالب بالعودة إلى حكم الشريعة الإسلامية، انظر: الدروبي، «البغداديون»، ص ١٥٠.

في دوافعهم الفردية، فإنهم كانوا عاجزين عن التحرك بشكل موحد. وأخيراً ـ على العموم ـ أثبتت «القومية العربية» بصيغتها الابتدائية أنها الدرع الواقي لطبقتهم التي هي الخندق الأخير للنظام القديم، إن صح التعبير.

يتضح مما سبق أن النزاعات التي أثارتها ثورة «تركيا الفتاة»، والتي عجلت في التحرك من أجل الحكم الذاتي العربي، كان لها وجه اجتماعي مميز ولم تكن مجرد نزاعات ايديولوجية أو إثنية (عرقية)، أي نزاعات بين أتراك شباب علمانيي الأفكار ومسلمين «جيدين»، أو بين «أتراك» و«عرب» (وهو ما ولّده ميل جماعة «تركيا الفتاة»، وخصوصاً بعد العام ١٩١٣، إلى إعلاء الأتراك على العرب أو محاولتهم الغريبة لتتريك العرب). وبكلمات أخرى، لم يكن الاهتمام بهويتهم الثقافية العربية أو بالمعتقدات الإسلامية القديمة فحسب هو ما دفع «السادة» وكبار ملاكي الأراضي العرب الآخرين إلى السعي إلى الحكم الذاتي[١١٤]. فهؤلاء سعوا إلى ذلك للسبب نفسه الذي جعل الباشوات الأتراك أصحاب الامتيازات يسعون إلى الإطاحة بـ «تركيا الفتاة»، أي اطالة حياة المؤسسات الاجتماعية القديمة التي كانوا ينتفعون بها[١١٥]. وفي ضوء هذا يتوجب النظر إلى مطالبة «السادة» بالحكم الذاتي أكثر من النظر إلى هذه المطالبة على أنها تعبير عن مشاعر قومية أصيلة[١١٦]. وفي الجوهر، مثلت ثورة «تركيا الفتاة» انتصاراً لقوة اجتماعية جديدة، هي الطبقة الوسطى التركية، وأدت إلى هيمنة رأس حربة هذه الطبقة، أي

---

(١١٤) أبرز «الأشراف» الذين اشتركوا في وقت أو آخر في حركة الاستقلال كأعضاء قياديين في الفروع العراقية سواء لحزب «الحرية والائتلاف» أم لـ «الجمعية الاصلاحية» أو تنظيمات أخرى ذات توجّه مماثل، كانوا: طالب النقيب وعبد الله باش أعيان من البصرة، ويوسف السويدي وكامل الطبقجلي وعبد الرحمن الحيدري من بغداد، وعبد الغني النقيب ومحمد الفخري وحبيب العبيدي من الموصل. انظر:

Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain,* P. 22; Letter of 9 September 1911, from Acting Consul Mattews, Basrah, to Sir G. Lowther, *Further Correspondence... Asiatic Turkey, October-December, 1911,* P. 6.

و: سليمان فيضي (وكيل لطالب النقيب)، «في غمرة النضال» (بغداد، ١٩٥٢)، ص ٩٧ و١٢٤.

(١١٥) تدخّل عنصر آخر، بأفكار مختلفة ودوافع مختلفة، في حركة الاستقلال العربي، وهو العنصر الذي يُمكن تسميته بشكل فضفاض بالانتلجنسيا الجديدة، والذي كان يتألف في معظمه من ضباط الجيش الشباب الآتين من أسفل الطبقة الوسطى الذين نظموا أنفسهم في اطار جمعية «العهد» السرية، التي سيرد في الصفحات المقبلة مزيد من الكلام عنها. ولكن يجب عدم المبالغة في التشديد هنا على أن «السادة» ملاك الأراضي هم الذين لعبوا الدور الأول في مقاومة الأتراك الشباب في العراق في هذه المرحلة التاريخية.

(١١٦) بالنسبة للسيد طالب النقيب، الذي كان الروح القائدة الحقيقية الكامنة وراء التحرك من أجل الاستقلال، لم يكن الاستقلال العربي يعني ـ بالطبع ـ استقلالاً وطنياً، أي استقلال الأمة العربية أو شعب العراق. ويكفي هنا القول بأنه في العام ١٩١٢ ـ ١٩١٣ كان كل ما يريده السيد طالب هو أن يجعل من نفسه حاكماً فعلياً لولاية البصرة، وأن يؤسس اتحاداً للمشايخ والأفراد العرب بحيث يكون كل من هؤلاء حاكماً مطلقاً ضمن حدوده، ولا يخضع إلا اسمياً للسلطان. انظر: =

ضباط الجيش الذين ينتمون إليها. ومن هذه الناحية، على الأقل، تعتبر ثورة «تركيا الفتاة» متجانسة مع ثورة ١٩٥٨ العراقية. أما بمنظور عراق العام ١٩٠٨ فقد كانت سابقة لأوانها، إذ لم يكن العراق جاهزاً لها بعد. وهذا هو السبب في أنه بينما سقط باشوات تركيا أصحاب الامتيازات احتفظ «السادة» في العراق بمواقعهم.

أما الاحتلال البريطاني الذي بدأ في العام ١٩١٤ فقد واجه «السادة» بتحدٍ أكبر خطراً، وإن كان أكثر مداورة وتهذيباً. ومنذ البداية أظهر الفاتحون الجدد استعداداً لا للحفاظ على الطبقات القائمة فحسب بل ولدعمها أيضاً. وفي الوقت نفسه، فإنّ أفكارهم الجديدة، وطرقهم المتقدمة في الحياة، وقدرتهم التنظيمية الأعلى، واستغلالهم الاقتصادي المتطور، كانت كلها أموراً أضعفت بطرق كثيرة غير مرئية النظام الاجتماعي القديم. وأكثر من هذا، فإن تفوقهم، تفوّق «الكفار»، شكل دحضاً مستديماً للماضي الذي كان «السادة» رموزاً له. وهنا أيضاً لم يكن «السادة» موحّدين في رد فعلهم. ففي نظر «سادة» البصرة ـ ونظر ملاكي الأراضي فيها ككل ـ مثّل النظام البريطاني «سلامة وأمن الأملاك»[117]. والسيد طالب النقيب، الذي كان قد رفع في أيام الأتراك الشباب راية الحكم العربي الذاتي، صار يطلق صوته الآن تكراراً معبّراً عن تأييده لـ «الانتداب» البريطاني[118]. وفي الموصل، تفرق في العام ١٩٢٠ التنظيم الوطني المحلي، الذي كان يتألف من شباب «محامين وأطباء ومعلمي مدارس ومن شابه»، وكان ذلك، إلى حدّ كبير، نتيجة «لاخلاص «الأشراف» الرئيسيين في خدمة مصالح النظام والحكومة»[119]. وفي بغداد، كان عبد الرحمن الكيلاني، «النقيب»، هو الذي فتح الطريق أمام الخنوع. وقد قال للبريطانيين: «أني أعترف بانتصاركم، وعندما أسأل عن رأيي في استمرار الحكم البريطاني أجيب: أنا تابع للمنتصر»[120]. ومن الناحية الأخرى، فإن محمد الصدر، وهو «سيد ـ عالم» شيعي من سامراء، وأحمد داوود، وهو «سيد ـ عالم» سني من شرق بغداد، ويوسف السويدي، وهو قاض شرعي[121] سني سابق من الكرخ[122]،

= Great Britain, (Confidential) *Personalities, Iraq (Exclusive of Baghdād and Kādhimain)*, P. 93.

ومن أجل تفاصيل حول نشاطات السيد طالب، انظر: فيضي، «في غمرة النضال»، ص ٩٦ وما يليها.

(١١٧) Great Britain, *Administration Report of the Basrah Division for 1919*, PP. 26 and 59.

(١١٨) Great Britain, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, P. 142.

(١١٩) Great Britain, *Administration Report of the Mosul Division for 1920*, PP. 4-5.

(١٢٠) Memorandum, February 1919, by Gertrude Bell in Sir A. T. Wilson's *Mesopotamia, 1917-1920: A Clash of Loyalties* (London, 1931), Appendix III, P. 337.

(١٢١) مختص بتطبيق أحكام الشريعة.

(١٢٢) اعتقل الأتراك السويدي في العام ١٩١٣ بناءً علي شكوك باشتراكه في التخطيط لاغتيال الجنرال محمود شوكت، الوزير التركي الأكبر (رئيس الوزراء) وقائد انقلاب نيسان (ابريل) ١٩٠٩ الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد؛ ثم أُخرج في ما بعد عن السويدي لعدم توفر الأدلة، ولكن لينفى في العام =

وكلهم من ذوي الدخل المتوسط وإن كانوا من منزلة رفيعة، مارسوا نفوذهم على العامة في العاصمة ضد الانكليز، وشاركوا بنشاط في تحريض العشائر على الثورة(١٢٣). وتحت رعاية هؤلاء جرى الكثير من المؤاخاة بين السنة والشيعة في سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠ من خلال اجتماعات دينية ـ سياسية عقدت في مساجد بغداد(١٢٤)، وهو حدث لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق(١٢٥). ولكن «السادة» الذين لعبوا أدواراً كبيرة في صنع الانتفاضة المسلحة لصيف وخريف ١٩٢٠ كانوا «السادة» العشائريين الرئيسيين لقطاع الشامية من الفرات(١٢٦)، وهم بالاسم: هادي آل زوين، علوان السيد عباس، علوان ونور الياسري، هادي المگوطر، محسن أبو طبيخ(١٢٧)، وكلهم من كبار ملاك الأراضي(١٢٨). بالطبع، لم تكن الحرية «الوطنية» هي ما كان يسعى إليه هؤلاء «السادة» بل حرية حكم عقاراتهم وفلاحيهم بالطريقة التي اعتادوها، أي كما يعجبهم بشكل عام. ففي ظل العثمانيين، كان هؤلاء يعيشون مرتاحين بحسب أنظمتهم ومصالحهم نظراً لبعد منطقتهم عن بغداد ولضعف قوة السلطة الحاكمة. وكانت السيطرة المباشرة التي فرضها الانكليز على المنطقة، والنظامية والفاعلية اللتان سارت بهما السلطة في جمع العائدات، واللتان لم يسبق لهما مثيل، من أكثر ما أثار سخط «السادة» الذين كانوا قد تمتعوا باستقلالية كاملة واستراحوا من ضرورة دفع أي ضريبة كانت منذ مغادرة الأتراك للشامية في مطلع ١٩١٥ وحتى وصول الانكليز في العام ١٩١٧. وإضافة إلى هذا كان هنالك عامل آخر على علاقة وثيقة بثورة هؤلاء وأهمله مؤرخو هذه المرحلة، ألا وهو الهبوط الحاد في دخلهم الزراعي الناجم عن الادارة البريطانية، أو بالأحرى، عن سوء الإدارة

= ١٩١٤ إلى استامبول حيث عاش حتى العام ١٩١٩: توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٩.

(١٢٣) واشترك معهم بشكل ملحوظ في هذا العمل كلٌ من جعفر أبو التِّمن، وهو تاجر شيعي، وعلي آل بازركان، وهو سني ومسؤول عثماني سابق.

(١٢٤) Iraqi Police Files, No. 7 on "Sayyid Muhammad b. Hasan as - Sadr" and No. 6 on "Yusuf b. Nu'mān as-Suwaidī,".

(١٢٥) على العموم لا بد من ملاحظة أنه في العام ١٧٤٣ عقد مؤتمر مصالحة لعلماء الدين الشيعة والسنة في النجف بقيادة عبد الله بن حسين السويدي وتحت رعاية نادر شاه الفارسي، ولكن المؤتمر لم يؤدِّ إلى شيء كإقامة الطقوس الدينية المشتركة ولا ترك أي تأثير دائم.

(١٢٦) كان هذا القطاع يضم مدينة النجف وإقليم أبو صخير ومنطقة الشامية نفسها.

(١٢٧) شارك هؤلاء «السادة» في ثورتهم ـ التي كانت في الواقع سلسلة من الانتفاضات غير المنسقة ـ مشايخ عشائريون من القطاع المذكور ومن منطقتي الرميثة وبعقوبة.

(١٢٨) كان لهادي آل زوين (الذي عمل كصلة اتصال بين الثوار الرئيسيين في بغداد وزعماء العشائر في الشامية والعلماء في المدن الشيعية المقدسة) نفوذ ملموس في جعارة وأبو صخير، وكان للياسريين وعلوان السيد عباس نفوذ مماثل في المشخاب، وللمگوطر في الشنافية، ولأبي طبيخ في غماس:

Great Britain, *Report of Administration, Baghdād Wilāyah, Shāmiyyah Distric, for 1917,* P. 142; and *Reports of Administration for 1918,* I, 94, 96, and 109-110;

و: الفرعون، «الحقائق الناصعة في الثورة العراقية»، الجزء الأول، أماكن متفرقة، و: عبد الرزاق الحسني، «الثورة العراقية الكبرى» (صيدا، ١٩٥٢)، أماكن متعددة.

البريطانية، لمياه الفرات. وكان مسؤول سياسي بريطاني عن هذه المنطقة قد كتب يقول قبل الثورة بحوالى سنة ونصف السنة: «محصول الرز هو معبود (مُلّاك أراضي) الشامية، فهو يمثل ثروته التي يستند إليها نفوذه. وإذا مسست محصوله تكون قد مسست جيبه. ويمكن الحكم على مدى هذا المساس عندما نتذكر أنه قبل سيطرتنا (على المنطقة) كان محصول جيد للرز يعطي ٩٠٠٠٠ طن قائم، ولكنه لم يعطِ في السنة الأولى لإدارتنا إلا ٦٠٠ طن قائم، وفي السنة الثانية أعطى ٢٠٠٠٠ طن»[١٢٩].

وكانت جذور المشكلة تعود إلى كيفية تنظيم البريطانيين لتدفق المياه من سدّ الهندية. وكانت الممارسة القديمة تقوم على إرسال كل الماء إلى فرع الشامية للفرات خلال فصل الصيف، وكل الماء إلى فرع الحلة في الشتاء. وكان هذا يضمن محصولين جيدين. أما النظام الذي أدخله البريطانيون في العام ١٩١٧ فكان يقضي بتوزيع المياه حسب دورة أسبوعية. واستناداً إلى مسؤول الشامية فإن «هذه الدورة كانت ـ عملياً ـ تعمل لمدة ثمانية أيام في صالح الحلة وستة أيام لصالح الشامية. وفي كل حالة تقريباً، كان يصل دور الشامية فلا تعطى إلا جزءاً منه، ربما نتيجة لاحتياجات الملاحة في فرع الحلة»[١٣٠]. وفي التشديد على النتيجة الكارثية بالنسبة للاقتصاد المحلي وعلى العناصر المادية، التي سبق ذكرها، للثورة، ليس في نيتنا إنكار العوامل الشخصية أو التأثيرات المعنوية، مثل القوة غير المشكوك بها التي كانت للأفكار الدينية المضادة للحكم «الكافر» بالنسبة للفلاحين العشائريين لمنطقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً وعن قرب بالمدن الشيعية المقدسة، مثل الشامية.

* * *

وإذا كانت ثورة ١٩٢٠ قد فشلت في تخليص البلاد من الفاتحين فإنها نجحت، من خلال التقريب بين الشيعة والسنّة معاً، في تقوية الشعور الوطني الذي عمل، مع نموه المطرد وسيطرته في آخر الأمر على جماهير واسعة، ليس على إلحاق الأذى بالمصالح الانكليزية فحسب بل أيضاً بالموقع التاريخي لـ «السادة» أنفسهم. ولكن في غضون ذلك ظل الانكليز أصحاب اليد الأعلى في العراق، ومع أنهم حكموا خلال العقد التالي، بوسائل غير مباشرة نظراً لقلة مواردهم المالية، إلا أنهم استطاعوا تحقيق أغراضهم من حيث الأساس. وإضافة إلى هذا، فإنه إذا كان «سادة» الشامية قد عانوا نتيجة لثورتهم، فإن شريحة «السادة» ككل حققت الآن مكاسب سياسية. وهكذا، ففي فترة «الانتداب»، أي من العام ١٩٢١، عام تأسيس الملكية وتنصيب الملك فيصل بمبادرة من الانكليز، وحتى العام ١٩٣٢ عام الانتقال الفعلي للسيطرة الداخلية في البلاد الى يديه، خص «السادة» بـ ٩ من أصل ١٣ رئاسة وزارة و٣٥ من أصل ١١٣ مقعداً وزارياً. وبكلمات أخرى، وكما يتضح من الجدولين ٧ ـ ٢، و٧ ـ ٣ كانت

---

(١٢٩) Great Britain, "Annual Administration Report, Shāmiyyah Divison, from Ist January to 31 st December 1918," *Reports of Administration for 1918,* I, 78.

(١٣٠) Great Britain, "Annual Administration Report, Shāmiyyah Division, from Ist January to 1st December 1918," *Reports of Administration for 1918,* I, 78.

حصتهم في الحكومة أكبر من حصة أية شريحة اجتماعية عراقية أخرى، من دون استثناء حتى الضباط الشريفيين السابقين الذين كان من بينهم أقرب المقربين إلى الملك. وشرح هذا أمر بسيط.

في المقام الأول، من الواضح أن الانكليز سعوا إلى السيطرة على الشعب جزئياً بواسطة من فهموا أنهم قادته الطبيعيون، وفي هذا الضوء تطلعوا إلى «السادة»، وخصوصاً إلى «السادة» الذين يترأسون طرقاً باطنية، مثل عبد الرحمن الكيلاني، أول رئيس وزراء للعراق، أو إلى «السادة» المرتبطين بالعشائر، مثل عبد المحسن السعدون، رئيس الوزراء في السنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٣ و١٩٢٥ - ١٩٢٦ و١٩٢٨ - ١٩٢٩ (انظر الجدول ٧ - ٤). وكذلك فإن من الواضح أن الانكليز كانوا قد بالغوا بعض الشيء في نظرتهم الى نفوذ «السادة» بين العامة. وكما لوحظ في مكان آخر، فإن «السادة» تأثروا بتقدم الحكم العثماني المباشر. والسنّة من بينهم كانوا قد أضعفوا، هم أيضاً، نتيجة لاعتمادهم المتزايد على سلطة الدولة، ولكن، بشكل عام، كان «السادة» لا يزالون يملكون الثروات والاتصالات القوية، ولا يزالون يتمتعون بأهمية على المستوى الاجتماعي.

وفي المقام الثاني، بالرغم من أن الملك، أو بدقة أكبر، فيصل الأول، الذي كان الانكليز يحكمون العراق من خلاله بالدرجة الأولى، كان مديناً لهم بعرشه، فإنه لم يكن أداة لهم بصورة تامة، أو - بتعبير آخر - أنه كان أداة لهم فقط إلى الحد الذي كان يناسب أهدافه، أو عندما لم يكن يجد أمامه خياراً آخر. ومن المفهوم أنهم لم يكونوا راغبين في أن يأخذ لنفسه الكثير من القوة خشية أن يصبح كبير الاستقلالية وأقل مرونة. ولهذا، فإنهم بنوا مشايخ العشائر في الريف ليوازنوا بهم سلطته، وكذلك فعلوا في بغداد أيضاً على مستوى الحكومة حيث وازنوه بـ «السادة» وبالممثلين الآخرين لعائلات الملاكين القديمة.

و«السادة» الذين لعبوا اللعبة ضد الملك تصرفوا بدوافع مختلفة. فالبعض أرضى بذلك - دون شك - رغبته ببهرج المنصب. وكان البعض الآخر، مثل عبد الرحمن الكيلاني، نقيب بغداد، مستاء من تنصيب فيصل ملكاً، وهو «السيد» المستورد من الخارج، وكان يأمل في أن يكون التاج من نصيب أحدهم[١٣١]. . واعتبر أصحاب المصالح الواسعة أيضاً أن من الأسلم استعطاف القوة المحتلة، خصوصاً وأنهم كانوا يشكّون في أن الضباط الشريفيين السابقين، الذين كان الملك يعتمد عليهم، يُريدون «انقراضهم»[١٣٢]. وأكثر من ذلك، فإن أكثر «السادة» امتعض من احتمال محاباة الملك للضباط الشريفيين السابقين، وكلهم أبناء عائلات من الطبقة الوسطى الدنيا أو من أصول أكثر وضاعة. وفي العام ١٩٢٧، عندما كان فيصل

(١٣١) توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ١٢ و١٦.

(١٣٢) حول هذه النقطة الأخيرة، انظر:

Great Britain (Secret) *Intelligence Report (Iraq) No 22* of 15 November 1922, para. 1097.

الجدول رقم (٧ - ٢)

التعيينات في منصب رئاسة الوزراء أيام الملكية:
حصص مختلف الطبقات والشرائح الحاكمة

السنوات	مجموع عدد التعيينات	حصة «السادة»		حصة الضباط الشريفيين السابقين		حصة «الأرستقراطية» القديمة من رجال الدولة		حصة عائلات الجلبيين		حصة الطبقات والشرائح الأخرى	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٢١ - ١٩٣٢ (فترة «الانتداب»)	١٣	٩(أ)	٦٩,٢	٤(ب)	٣٠,٨	–	–	–	–	–	–
١٩٣٢ - ١٩٣٦	٨	٣(أ)	٣٧,٥	٤(ج)	٥٠,٠	١(د)	١٢,٥	–	–	–	–
١٩٣٦ - ١٩٤١ (فترة الانقلابات العسكرية)	٨	٣(هـ)	٣٧,٥	٤	٥٠,٠	١	١٢,٥	–	–	–	–
١٩٤١ - ١٩٤٦ (فترة «الاحتلال البريطاني الثاني»)	٩	١	١١,١	٥	٥٥,٦	١	١١,١	٢	٢٢,٢	–	–
١٩٤٧ - ١٩٥٨	٢٠	٢	١٠,٠	٩	٤٥,٠	٣	١٥,٠	١	٥,٠	٥	٢٥,٠
المجموع	٥٨	١٨(ز)	٣١,٠	٢٦(ح)	٤٤,٨	٦(د)	١٠,٤	٣	٥,٢	٥	٨,٦

(أ) يتضمن «سيداً» كان في الوقت نفسه من الضباط الشريفيين السابقين.

(ب) يستثني ضابطاً شريفياً سابقاً كان «سيداً» في الوقت نفسه.

(ج) يستثني ضابطين شريفيين سابقين، كان أحدهما مسؤولاً «أرستقراطياً» والثاني «سيداً».

(د) يستثني مسؤولاً «أرستقراطياً» كان في الوقت نفسه من الضباط الشريفيين السابقين.

(هـ) يستثني «سيداً» كان أيضاً ضابطاً كبيراً في الجيش.

(و) واحد من ملاك الأراضي حديث الظهور أصله من العبيد، وواحد ضابط كبير في الجيش من الشريحة العسكرية المتوسطة، وثلاثة موظفين مدنيين كباراً من الطبقة الوسطى أو الوسطى الدنيا.

(ز) يتضمن اثنين من «السادة» كانا في الوقت نفسه من الضباط الشريفيين السابقين.

(ح) يستثني ثلاثة تعيينات، انظر الملاحظتين (ب) و(ج).

المصدر: انظر الجدول ٧ - ٤.

يستعد للذهاب إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية حول مسألة المعاهدة الأنكلو- عراقية، وعُرف أن مرافقه سيكون جعفر العسكري أو نوري السعيد، وكلاهما من الضباط الشريفيين السابقين وعضو في مجلس الوزراء، سارع يوسف السويدي الى رؤية فيصل ليطلب منه أن يرافقه ابنه ناجي، منبهاً إياه إلى «خطأ» الاعتماد على رجال من أمثال العسكري أو السعيد. وأثار حزنه أن يضع «جلالته» ثقته في أحد من «غير الأشراف وأهل الطبقة العليا»[١٣٣].

وكان «السيد» الأول الذي أعار نفسه لتكتيك التوازن الذي أراده الانكليز هو نقيب بغداد المسنّ[١٣٤]، الذي وظف نفوذه بقوة الى جانبهم منذ فتحهم للبلاد[١٣٥]. وعندما أسندت إليه رئاسة الوزارة في العام ١٩٢١ عمل على التشديد على أن حكومة الملك هي حكومة «دستورية» و«تعمل ضمن حدود القانون»[١٣٦]. ورفضت وزارته التي كانت «تعتبر عموماً صنيعة بريطانية»[١٣٧]، في العام ١٩٢٢، تخصيص «مبلغ أكبر» لقوات الملك متذرعة بالضيق المالي[١٣٧]. وكان فيصل قد طلب مخصصات لجيش تعداده ٦٠٠٠ رجل، ولكن الانكليز لم يسمحوا إلا بـ ٤٥٠٠[١٣٩] محافظين بذلك على توازن هو في صالح «المجندين» الذين كانوا بإمرة ضباط بريطانيين، وكان عددهم ٤٩٨٤ رجلاً[١٤٠]. وفي السنة نفسها، وعندما وصلت المسودة الأولى للمعاهدة الأنكلو- عراقية غير المتكافئة[١٤١] إلى المناقشة في مجلس الوزراء أظهر «النقيب» استعداداً لقبولها، في حين أن جعفر العسكري، وزير الدفاع ورجل الملك، أخذ ينأى عن ذلك، محرراً «النقيب» من أية فكرة تجول في خاطره حول إمكانية استخدام الجيش للقضاء على أية مشاعر معادية للمعاهدة[١٤٢]. وأصبح واضحاً أن الملك نفسه كان يقف إلى جانب رفض «الانتداب» الذي كانت المعاهدة لا تستره إلا قليلاً، ولكن ليس إلى جانب رفض دعم انكلترا، إذ إنه كان يشك في استطاعة المملكة أن تبقى على قيد الحياة في حال سحب القوات الانكليزية. وفي الوقت نفسه، وبأمل وضع نفسه في موقع تفاوضي أفضل،

---

(١٣٣) مدخل مؤرخ في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٢٧ في ملف الشرطة العراقية رقم ١ عن «ناجي بن يوسف السويدي». وكل المداخل في هذا الملف موجودة بترجمتها العربية، أما الصفحات التي تحتوي النص الأصلي بالانكليزية فلم تكن موجودة، لسبب ما.

(١٣٤) من أجل بيانات عن سيرة حياة «النقيب» انظر الجدول ٧ ـ ٤.

(١٣٥) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain*, P. 54.

(١٣٦) من أجل نص هذا البيان انظر: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الأول، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(١٣٧) عبد المحسن السعدون، وزير الداخلية، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، وارد في:
Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 22* of 15 November 1922, para. 1099.

(١٣٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 7* of 1 April 1922, para. 284.

(١٣٩) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 7* of 1 April 1922, Para. 265.

(١٤٠) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 15* of 1 August 1922, para. 677.

(١٤١) حول الشروط الرئيسية للمعاهدة انظر الفصل السادس، هامش ١٢٦.

(١٤٢) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 13* of 1 July 1922, para. 567.

الجدول رقم (٧ - ٣)
التعيينات الوزارية في أيام الملكية
(باستثناء رئاسة الوزراء)
حصص الطبقات والشرائح الرئيسية الحاكمة

السنوات	مجموع عدد التعيينات	حصة «السادة»		حصة عائلات المشايخ العشائريين		حصة «الأرستقراطية» القديمة من رجال الدولة		حصة عائلات الجلبيين		حصة عائلات التجار الثرية الأخرى		حصة الضباط الشريفيين السابقين(ز)		حصة (كبار) ضباط الجيش الآخرين(ز)		حصة الشرائح الأخرى(ح)	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٢١ - ١٩٣٢ (فترة «الانتداب»)	١١٣	٣٥(أ)	٣١,٠	٢	١,٨	١٦(ب)	١٤,٢	١٤	١٢,٣	١١	٩,٧	١٩	١٦,٨	٧	٦,٢	٩	٨,٠
١٩٣٢ - ١٩٣٦	٥٧	١٠(ج)	١٧,٥	–	–	١٢(د)	٢١,١	٢	٣,٥	٣	٥,٣	١٤	٢٤,٥	٤	٧,٠	١٢	٢١,١
١٩٣٦ - ١٩٤١ (فترة الانقلابات العسكرية)	٦٥	١٣(هـ)	٢٠,٠	–	–	١٧	٢٦,١	٣	٤,٦	–	–	٧	١٠,٧	٢(ط)	٣,١	٢٣	٣٥,٥٠
١٩٤١ - ١٩٤٦ (فترة «الاحتلال البريطاني الثاني»)	٨٩	١٠	١١,٢	٣	٣,٤	٢٤(و)	٢٧,٠	١٠	١١,٢	٣	٣,٤	١٥	١٦,٩	٢	٢,٢	٢٢	٢٤,٧
١٩٤٧ - ١٩٥٨	٢٥١	١٦	٦,٤	١٥	٦,٠	٤١(و)	١٦,٣	٣١	١٢,٣	١٨	٧,٢	١٩	٧,٦	٢٤	٩,٥	٨٧	٣٤,٧
المجموع	٥٧٥	٨٤	١٤,٦	٢٠	٣,٥	١١٠	١٩,١	٦٠	١٠,٤	٣٥	٦,١	٧٤	١٢,٩	٣٩	٦,٨	١٥٣	٢٦,٦

(أ) يتضمن أربعة من «السادة» كانوا في الوقت نفسه من الضباط الشريفيين السابقين.

(ب) يتضمن أربعة من المسؤولين «الأرستقراطيين» كانوا في الوقت نفسه من الضباط الشريفيين السابقين.

(ج) يتضمن اثنين من «السادة» كانا في الوقت نفسه من الضباط الشريفيين السابقين.

(د) يتضمن واحداً من المسؤولين «الأرستقراطيين» كان في الوقت نفسه من الضباط الشريفيين السابقين.

(هـ) يتضمن ستة من «السادة» الذين كانوا أيضاً من كبار ضباط الجيش.

(و) يتضمن ثلاثة من المسؤولين «الأرستقراطيين» الذين كانوا أيضاً من الضباط الشريفيين السابقين.

(ز) كبار ضباط الجيش والضباط الشريفيين السابقين الذين يضمهم هذان العمودان كانوا في أصولهم من الطبقة الوسطى الدنيا أو من أصول أكثر وضاعة.

(ح) الأكثرية الساحقة من كبار الموظفين المدنيين أو المهنيين المستقلين من الطبقة الوسطى أو الوسطى الدنيا.

(ط) يستثني ستة من كبار ضباط الجيش الذين كانوا في الوقت نفسه «سادة».

ذهب الملك بعيداً في تمويله السري للمساعي الشعبية المناهضة للمعاهدة من خلال باقر الحلي، أحد كبار موظفيه[١٤٣]. وفي الواقع، فإنه في وقت ما، راح الوطنيون يقولون بصراحة ان اداناتهم للوزارة تحظى بموافقة الملك[١٤٤]. وعندما شعر المندوب السامي البريطاني[١٤٥] بأن الملك يدبر أمر سقوط «النقيب»، سارع بنفسه إلى الملك ليؤكد له «الأهمية الكبيرة» في «هذه اللحظة الفاصلة» لبقاء «النقيب» في منصبه حتى يحل موضوع المعاهدة[١٤٦]. ولكن فيصل إستمر في طريقه، وأخيراً، في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٢٢، وبعد استقالة «النقيب» وتصاعد الاحتجاج الشعبي ضد المعاهدة، تجاوز المندوب السامي الملك، الذي أصيب بالتهاب في الزائدة الدودية، وأقال متصرفي الألوية غير المطيعين، وقمع الأحزاب «المتطرفة»[١٤٧]، واعتقل زعماءها ونفاهم، وأخضع بواسطة «القصف التأديبي» رجال العشائر الثائرين في الفراتين الأوسط والأدنى[١٤٨]. وبعد شفائه عبّر الملك علناً، ونزولاً عند طلب المندوب السامي نفسه، عن «التقدير لسياسة الحزم والاجراءات الضرورية» التي اتخذت في أثناء غيابه المؤقت[١٤٩]. وكان عليه أيضاً أن يعيد تعيين «النقيب» رئيساً للوزراء[١٥٠]، حيث قبلت وزارته الآن المعاهدة «بالإجماع»[١٥١].

هذه التطورات أعادت الثقة فوراً إلى الحزب المسمى «الحزب الحر العراقي»، الذي كان يضم الموالين للبريطانيين من «السادة» ومشايخ العشائر والملاكين الآخرين، والذي كان برأسة السيد محمد أكبر أبناء «النقيب»، وكان سكرتيره فخري جميل، وهو «سيد» آخر من بغداد[١٥٢]. وكان الحزب قد تألف خلال الأزمة المذكورة آنفاً، وكان مبدأه الرئيسي هو «القبول بالعلاقات مع بريطانيا العظمى على أساس المعاهدة»[١٥٣]. وصار الضباط الوطنيون الشريفيون السابقون، ومعهم رجال الملك يلقون الآن على كاهل هذا الحزب وعلى كاهل

---

(١٤٣) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 18* of 15 September 1922, para. 879 and *Intelligence Report No. 21* of 1 November 1922, para. 1048.

(١٤٤) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 16* of 15 August 1922, para. 760.

(١٤٥) السير بيرسي كوكس Sir Percy Cox.

(١٤٦) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 16* of 15 August 1922, para. 760.

(١٤٧) «الحزب الوطني» و«حزب النهضة».

(١٤٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 17* of 1 September 1922, para. 835-836 and Iraqi Police File No. 239 on "Al-Hizb al-Watanī" ("The National Party"), entry dated August 1922.

(١٤٩) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 18* of 15 September 1922, para. 879.

(١٥٠) المصدر السابق.

(١٥١) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 20* of 15 October 1922, P. 1.

(١٥٢) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 16* of 15 August 1922, para. 772; *Intelligence No. 17* of 1 September 1922, para. 841; and *Intelligence Report No 21* of 1 November 1922, para. 1044.

(١٥٣) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 17* of 1 September 1922, para. 826.

«النقيب» وزر أي شيء في المعاهدة ينتقص من استقلال البلاد(١٥٤).

ومع توقيع مجلس الوزراء للمعاهدة، لم يعد للإنكليز حاجة تذكر بـ«النقيب»، فقد كان طاعناً في السن(١٥٥)، بطيئاً في اتخاذ القرار، وشديد البُعد عن التوافق مع المزاج العام للبلاد. وكانت طريقة الإنكليز التي تستند إلى شعار «سُدْ من غير أن تحكم»، أي شعار «ممارسة السيطرة من خلال حكومة محلية مستقلة ظاهرياً»، كما جاء في كلمات سكرتير الدولة للمستعمرات(١٥٦)، تتطلب في بلد يصعب لجمه كالعراق رئيساً للوزراء أكثر حيوية ونشاطاً وأحضر ذهناً، ورئيساً للوزراء يشكّل كفة توازن أكثر فاعلية في مواجهة فيصل. وكان التغيير قد أصبح ـ من وجهة نظر الانكليز ـ ضرورياً لا بسبب المطالبات التركية المستمرة بولاية الموصل الغنية بالنفط فحسب، بل أيضاً لأنه كان يجب على المعاهدة أن تحظى بمصادقة الجمعية التأسيسية، وكانت حركة تهدف إلى مقاطعة الانتخابات الوشيكة قد بدأت عملها بقيادة علماء الدين الشيعة الراسخي القدم(١٥٧). وبناءً عليه، فقد سلم «النقيب» في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ منصبه إلى ابن الثالثة والأربعين عبد المحسن السعدون، وهو سليل عائلة معروفة جداً من «السادة» كانت ـ كما ذكرنا ـ قد قدمت في أيام العثمانيين، ولمدة طويلة، الرؤساء الأعلى لتحالف المنتفق العشائري.

ومع أن عبد المحسن السعدون كان متحدراً من أصول عشائرية ومدعوماً عشائرياً فلم يكن له مظهر الزعيم العشائري(١٥٨). ونظراً لتعلمه في كلية خاصة بأبناء المشايخ في الأكاديمية العسكرية في استامبول، ومن خلال خدمته أولاً كمعاون ميداني للسلطان عبد الحميد ثم كعضو في البرلمان العثماني(١٥٩)، لمدة عشر سنوات، أصبح رجلاً عصرياً. وهذا ما ساعده، إلى جانب خلفيته وقوة إرادته والفطنة التي قيل إنه كان بسببها يصعد المراتب السياسية بسرعة. ولكن أكثر صفاته قيمة في ظل هذه الظروف هي أنه كان يتمتع فعلاً بثقة الانكليز. وعلى كل حال، فقد شغل عبد المحسن السعدون خلال السنوات السبع التالية مكاناً واسعاً في حياة البلاد السياسية، إذ ترأس أربع وزارات(١٦٠) وكان له صوته، وهو خارج السلطة، في صنع السياسة أو في اختيار الوزراء أحياناً بفضل سيطرته على حزب التقدم، وهو تجمّع أكثرية

---

(١٥٤) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 22* of 15 November 1922, para. 1097.

(١٥٥) كان قد ولد في العام ١٨٤١.

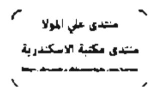
(١٥٦) L. S. Amery *in a memorandum* dated 7 February 1929; Great Britain, Foreign Office, FO 406/63 E 862/6/93.

(١٥٧) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 22* of 15 November 1922, para. 1101-1103, and *Intelligence Report No. 23* of 1 December 1922, para. 1156-1157.

(١٥٨) Great Britain, Foreign Office, FO 406/63 E 862/6/93, letter from Sir H. Dobbs, high commissioner, to Mr. L.S. Amery, secretary of state for the colonies, dated 4 December 1928.

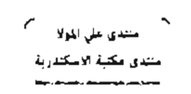
(١٥٩) توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٣٤.

(١٦٠) راجع الجدول ٧ ـ ٤.



الجدول رقم (٧ ـ ٤)
رؤساء الوزارات في العهد الملكي
(من ٢٣ آب ـ أغسطس ١٩٢١ وحتى ١٤ تموز ـ يوليو ١٩٥٨)

اسم رئيس الوزراء وعدد مرات تسلّمه للمنصب	مدة البقاء في المنصب	الهوية الإثنية والطائفية	تاريخ الولادة ومكانها
عبد الرحمن الكيلاني ـ ٢	أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ ـ آب (أغسطس) ١٩٢٢ آب (أغسطس) ١٩٢٢ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢	عربي[1] ـ سنّي	١٨٤١ ـ بغداد
عبد المحسن السعدون ـ ٤	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٥ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٨ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩	عربي ـ سنّي	١٨٧٩ البصرة
جعفر العسكري ـ ٢	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٣ ـ آب (أغسطس) ١٩٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٦ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٨	كردي مستعرب ـ سنّي	١٨٨٥ ـ بغداد أصله من «عسكر»[2]
ياسين الهاشمي[3] ـ ٢	آب (أغسطس) ١٩٢٤ ـ حزيران (يونيو) ١٩٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٥ ـ تشريسن الأول (أكتوبر) ١٩٣٦	عربي[4] ـ سني	١٨٨٤ ـ بغداد
توفيق السويدي ـ ٣	نيسان (ابريل) ١٩٢٩ ـ آب (أغسطس) ١٩٢٩ شباط (فبراير) ١٩٤٦ ـ أيار (مايو) ١٩٤٦ شباط (فبراير) ١٩٥٠ ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠	عربي ـ سني	١٨٩١ ـ بغداد
ناجي السويدي[5] ـ ١	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩ ـ آذار (مارس) ١٩٣٠	عربي ـ سني	١٨٨٢ ـ بغداد



الأصل الطبقي	المهنة أو العمل	التعليم
من عائلة «أشراف» ثرية من أكبر ملاك الأراضي قدمت لقرون قادة «الأشراف» وزعماء الطريقة القادرية.	«نقيب أشراف»(ب) بغداد وشيخ الطريقة القادرية الباطنية.	التعليم الديني التقليدي
من عائلة «أشراف» ثرية من أكبر ملاك الأراضي، حجازية الأصل، قدمت طويلاً «شيوخ المشايخ»(ج) لاتحاد المنتفق العشائري.	مقدم سابق ومساعد للسلطان العثماني، عضو في البرلمان العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، وزير سابق للعدل والداخلية.	الكلية العشائرية والأكاديمية العسكرية ـ استامبول
الطبقة الوسطى العسكرية، ابن لعميد في الجيش العثماني.	عقيد عثماني سابق، من الضباط الشريفيين السابقين(د)، حاكم حلب ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، وزير دفاع سابق.	الأكاديمية العسكرية وكلية الأركان ـ استامبول
الطبقة الوسطى من الموظفين، ابن مختار حي البارودية في بغداد، ويقال عن الأب أنه كان «سيداً».	لواء عثماني سابق، رئيس أركان الجيش الشريفي ١٩١٩، وزير سابق للأشغال والاتصالات.	الأكاديمية العسكرية ـ استامبول
من عائلة من أكبر ملاك الأراضي من العلماء(ح) و«الأشراف» تدعي تحدرها من الخلفاء العباسيين، ابن قاضٍ شرعي(ط).	عميد سابق لمدرسة حقوق بغداد، وزير سابق للتعليم.	مدرسة الحقوق ـ استامبول وباريس
من عائلة من أكبر ملاك الأراضي من العلماء و«الأشراف» تدعي تحدرها من الخلفاء العباسيين، ابن قاضٍ شرعي.	موظف مدني عثماني كبير سابق، وزير سابق للعدل.	مدرسة الحقوق ـ استامبول

اسم رئيس الوزراء وعددمرات تسلّمه للمنصب	مدة البقاء في المنصب	الهوية الإثنية والطائفية	تاريخ الولادة ومكانها
نوري السعيد[ك] ـ ١٤	(ل)	تركي ـ عربي ـ سني	١٨٨٨ ـ بغداد ويقال إنه أصلاً من طوزخورماتو
ناجي شوكت[م] ـ ١	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢ ـ آذار (مارس) ١٩٣٣	تركي مستعرب ـ سني	١٨٩١ ـ بغداد
رشيد عالي الكيلاني ـ ٤	آذار (مارس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ أيلول (سبتمبر) ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣ آذار (مارس) ١٩٤٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٤١ نيسان (ابريل) ١٩٤١ ـ أيار (مايو) ١٩٤١	عربي[ن] ـ سني	١٨٩٢ ـ بغداد
جميل المدفعي ـ ٧	(ع)	كردي ـ عربي ـ سني	١٨٩٠ ـ الموصل
علي جودت الأيوبي ـ ٣	آب (أغسطس) ١٩٣٤ ـ شباط (فبراير) ١٩٣٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ ـ شباط (فبراير) ١٩٥٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٧ ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧	عربي ـ سني	١٨٨٦ ـ الموصل
حكمت سليمان ـ ١	تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ ـ آب (أغسطس) ١٩٣٧	متحدر من مولى أصبح مسلماً ـ سني	١٨٨٥ ـ بغداد
طه الهاشمي[ن] ـ ١	شباط (فبراير) ـ نيسان (ابريل) ١٩٤١	عربي[ن] ـ سني	١٨٨٧ ـ بغداد
حمدي الباچچي ـ ٢	حزيران (يونيو) ـ آب (أغسطس) ١٩٤١ آب (أغسطس) ١٩٤٤ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦	عربي ـ سني	١٨٨٨ ـ بغداد

التعليم	المهنة أو العمل	الأصل الطبقي
الأكاديمية العسكرية وكلية الأركان - استامبول	من الضباط الشريفيين السابقين، مستشار عسكري للأمير فيصل ١٩١٨، نائب قائد عام للجيش العراقي سابقاً.	من الطبقة الوسطى الدنيا من الموظفين، ابن مدقق حكومي.
مدرسة الحقوق - استامبول	من الضباط الشريفيين السابقين، متصرف بغداد سابقاً، وزير سابق للداخلية.	طبقة البيروقراطيين - ملاك الأراضي العليا، يقال إنه متحدر من آخر المماليك، داوود باشا، «بيكلربجي»(ن) بغداد والبصرة وشهرزور (١٨١٦ - ١٨٣١)، ابن قائمقام عثماني.
مدرسة الحقوق - استامبول	محام، عضو سابق في محكمة الاستئناف، وزير داخلية سابق.	من طبقة «الأشراف» ملاك الأراضي المتوسطين، ابن مدرس(س) ملاك من فرع مغمور من عائلة نقيب الأشراف.
الأكاديمية العسكرية - استامبول	من الضباط الشريفيين السابقين، قائد حامية دمشق ١٩١٩، وزير سابق للداخلية والمالية.	من الطبقة الوسطى الدنيا العسكرية، ابن نقيب عثماني فقير.
الأكاديمية العسكرية - استامبول	من الضباط الشريفيين السابقين، متصرف سابق للبصرة، وزير سابق للداخلية، رئيس سابق للبلاط الملكي.	من الطبقة الوسطى الدنيا من الموظفين، ابن رقيب أول في الدرك.
المدرسة المدنية الامبراطورية - استامبول	مدير التعليم في بغداد ١٩٠٨، وزير سابق للداخلية.	طبقة الأثرياء من البيروقراطيين ملاك الأراضي حفيد «كهيا» (الوزير الأول) داوود باشا وابن قائمقام عثماني، أخ نصف شقيق للجنرال محمود شوكت، قائد انقلاب ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد.
الأكاديمية العسكرية وكلية الأركان - استامبول	مدير عام سابق للتعليم، رئيس أركان سابق للجيش العراقي، وزير سابق للدفاع.	من الطبقة الوسطى من الموظفين، ابن مختار حي البارودية في بغداد، ويقال عن الأب أنه كان «سيداً».
المدرسة المدنية الامبراطورية - استامبول	أستاذ في مدرسة الحقوق ١٩١٣ - ١٩١٦، ملاك أراض، تاجر.	طبقة الجلبيين(ق) الثرية المالكة للأراضي، ابن ملاك ومتحدر من «رأس التجار» في أيام داوود باشا.

اسم رئيس الوزراء وعدد مرات تسلّمه للمنصب	مدة البقاء في المنصب	الهوية الإثنية والطائفية	تاريخ الولادة ومكانها
أرشد العمري ـ ٢	حزيران (يونيو) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ نيسان (ابريل) ـ تموز (يوليو) ١٩٥٤	عربي ـ سني	١٨٨٨ ـ الموصل
صالح جبر ـ ١	آذار (مارس) ١٩٤٧ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨	عربي ـ شيعي	١٩٠٠ ـ الناصرية
محمد الصدر ـ ١	كانون الثاني (يناير) ـ حزيران (يونيو) ١٩٤٨	عربي ـ شيعي	١٨٨٧ ـ سامراء
مزاحم الباججي(ش) ـ ١	حزيران (يونيو) ١٩٤٨ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩	عربي ـ سني	١٨٩٠ ـ بغداد
مصطفى العمري(ص) ـ ١	تموز (يوليو) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢	عربي ـ سني	١٨٩٨ ـ الموصل
نور الدين محمود ـ ١	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣	كردي مستعرب ـ سني	١٨٩٧ ـ أربيل
فاضل الجمالي ـ ٢	آذار (مارس) ١٩٥٤ ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤	عربي ـ شيعي	١٩٠٧ ـ الكاظمية
عبد الوهاب مرجان ـ ١ (*)	كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ ـ آذار (مارس) ١٩٥٨	عربي ـ شيعي	١٩٠٩ ـ الحلة
أحمد مختار بابان ـ ١	أيار (مايو) ـ تموز (يوليو) ١٩٥٨	كردي مستعرب ـ سني	١٩٠٠ ـ بغداد

(*) وردت في الطبعة الأولى من هذا الكتاب معلومات غير دقيقة عن المرحوم عبد الوهاب مرجان وعائلته، وقد طلب منا المؤلف تصحيح ذلك، حيث أن عائلة مرجان تعود إلى قبيلة ربيعة وأن صلتها بعشيرة البوسلطان هي صلة صداقة ومصاهرة خاصة مع شيوخ آل جريان والبراك والهيمس، لذا نأسف ونعتذر عن هذا الخطأ واللبس غير المقصود (المحرر).

التعليم	المهنة أو العمل	الأصل الطبقي
مدرسة الهندسة الملكية - استامبول	مهندس، وزير سابق للزراعة، رئيس سابق لبلدية بغداد.	من عائلة من البيروقراطيين ملاكي الأراضي من مركز مرموق تدّعي التحدر من عمر بن الخطاب، الخليفة الراشد الثاني، ابن ملاك أراض.
مدرسة الحقوق - بغداد	قاض سابق، متصرف سابق لكربلاء، وزير سابق للتعليم.	طبقة الحرفيين الفقيرة، ابن نجار.
تعليم شيعي تقليدي	عالم دين(ب)، رئيس مجلس الشيوخ لفترة طويلة.	«سيّد» من طبقة علماء الدين الملاكين، ابن «سيد - عالم».
مدرسة الحقوق - بغداد	محام، وزير سابق للأشغال، قائم بالأعمال سابق في باريس وأماكن أخرى(ت).	من طبقة الچلبيين الذين أفقروا، ابن موظف حكومي صغير.
مدرسة الحقوق - بغداد	حاكم إقليمي سابق، وزير سابق للداخلية.	من عائلة من البيروقراطيين - ملاكي الأراضي تدّعي التحدر من الخليفة عمر بن الخطاب، ابن موظف حكومة ملاك.
الأكاديمية العسكرية في استامبول وكلية الأركان في بغداد	رئيس أركان سابق.	الطبقة الوسطى العسكرية، ابن عقيد عثماني.
دكتوراه في التعليم من جامعة كولومبيا	مدير عام سابق للتعليم، وزير سابق للخارجية.	الطبقة الوسطى الدينية، ابن شيخ دين ومزوِّر (دليل لزيارة الأماكن المقدسة).
مدرسة الحقوق - بغداد	ملاك، وزير سابق للاقتصاد والمالية، رئيس سابق للبرلمان.	ابن مزارع ومالك لعقارات في المدن
مدرسة الحقوق - بغداد	حاكم سابق، وقاض سابق، ووزير سابق للعدل والشؤون الاجتماعية.	طبقة البيروقراطيين - ملاك الأراضي العليا، ابن قائد للدرك من فرع عائلة معروفة قدمت في القرنين ١٨ و١٩ حكام السليمانية.

تابع الجدول رقم (٧ ـ ٤)

(أ) جاءت عائلته في القرن الحادي عشر إلى بغداد من كيلان، وهي منطقة في شمال ايران، وربما لم تكن عربية في الأصل.

(ب) زعيم الأشراف. والأشراف و«السادة» يدّعون التحدّر من النبي محمد ويعترف لهم معاصروهم بذلك.

(ج) المتزعمون على المشايخ.

(د) قرية كردية في منطقة جمجمال في لواء كركوك.

(هـ) تعبير «الضباط الشريفيون» يشير إلى أولئك الضباط الذين كانوا في الجيش العثماني الذين تركوا العثمانيين في وقت أو آخر أثناء الحرب العالمية الأولى أو بعدها وربطوا أنفسهم بمصير عائلة الشريف حسين، شريف مكة، وخصوصاً بابنه الأمير فيصل، الذي أصبح ملكاً على سورية أولاً ثم على العراق.

(و) كان اسمه الحقيقي قبل انضمامه إلى الهاشميين في العام ١٩١٨ هو ياسين حلمي.

(ز) قيل أحياناً إنه متحدر من أصل تركي (سلجوقي).

(ح) علماء الدين من ذوي العلم والمعرفة.

(ط) القاضي المختص بالأمور الشرعية.

(ي) شقيق توفيق السويدي.

(ك) صهر جعفر العسكري.

(ل) آذار (مارس) ـ تشرين الأول(أكتوبر) ١٩٣٠/تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠ ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢/كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ ـ نيسان (ابريل) ١٩٣٩/نيسان (ابريل) ١٩٣٩ ـ شباط (فبراير) ١٩٤٠/ شباط (فبراير) ١٩٤٠ ـ آذار (مارس) ١٩٤٠/تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢/تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣/ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ ـ حزيران (يونيو) ١٩٤٤/ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ ـ آذار (مارس) ١٩٤٧/ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩/ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ ـ تموز (يوليو) ١٩٥٢/ آب (أغسطس) ١٩٥٤ ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥/ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ـ حزيران (يونيو) ١٩٥٧/آذار (مارس) ـ أيار (مايو) ١٩٥٨.

(م) نسيب لعائلة الكيلاني.

(ن) حاكم وباشا من أعلى المراتب.

(س) معلّم ديني.

(ع) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ ـ شباط (فبراير) ١٩٣٤/شباط (فبراير) ـ آب (اغسطس) ١٩٣٤/ ٤ ـ ١٦ آذار (مارس) ١٩٣٥/ آب (أغسطس) ١٩٣٧ ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨/حزيران (يونيو) ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١/ كانون الثاني (يناير) ـ أيار (مايو) ١٩٥٣/ أيار (مايو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣.

(ف) شقيق ياسين الهاشمي.

(ص) يقال إنه كانت لجده ميول نحو الطائفة العلوية.

(ق) كان الجلبيون تجاراً من مكانة عالية ولكن ليس من ذوي الدخل العالي بالضرورة.

(ر) نظراً لقربه من الوصي على العرش عبد الإله، فقد سمي الصدر أحياناً «راسبوتين العراق».

(ش) ابن عم حمدي الباججي.

(ت) شغل مزاحم الباججي لفترة قصيرة من العام ١٩٣٠ منصب وزير الداخلية الذي اضطر للتخلي عنه بعد اضراب عام ضده بسبب خيانته لحزبه، الحزب الوطني، واستيلائه على وثائقه.

(ض) قريب لأرشد العمري.

الجدول رقم (٧ ـ ٥)
إجمال الجدول رقم (٧ ـ ٤)

الأصول الدينية والطائفية والاثنية (العرقية)					
					النسبة المئوية المقدّرة للجماعة الطائفية أو الأثنية من سكان العراق الحضريين ١٩٥١
	عدد رؤساء الوزارات[أ]	٪	عدد الأفراد[ب]	٪	
مسلمون					
شيعة عرب	٥	٨,٦	٤	١٧,٣	٤٤,٩
سنّة عرب	٢٣	٣٩,٧	١٠	٤٣,٤	٢٨,٦
سنّة أتراك ـ عرب	١٤	٢٤,١	١	٤,٤	–
سنّة عرب ويحتمل أن يكونوا من أصل تركي (سلجوقي)	٣	٥,٢	٢	٨,٧	–
سنّة شركس مستعربون	١	١,٧	١	٤,٤	–
سنّة أكراد ـ عرب	٧	١٢,١	١	٤,٤	–
أكراد	٤[ج]	٦,٩	٣[ج]	١٣,٠	١٢,٧
سنّة أصولهم من الموالي	١	١,٧	١	٤,٤	–
تركمان	–	–	–	–	٣,٤
فرس	–	–	–	–	٣,٣
يهود	–	–	–	–	٠,٣
مسيحيون	–	–	–	–	٦,٤
صابئة	–	–	–	–	٠,٣
يزيديون وشبك	–	–	–	–	٠,١
المجموع	٥٨	١٠٠,٠	٢٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠

برلمانية أُسس في العام ١٩٢٥، ولم يكن بالإمكان تمييزه تقريباً عن «الحزب الحر» المندثر في توجهه الأساسي وتركيبته الاجتماعية[١٦١].

وكان الملك يراقب صعود عبد المحسن السعدون باكتئاب، في لحظات معينة على الأقل، لأنه كان يدرك قلة ما لدى الشعب من محبة أو احترام للتاج. ويخشى أن يؤدي صعود

(١٦١) في العام ١٩٢٥ كان «التقدميون» يضمنون ولاء ٥٥ من أصل ٨٨ عضواً في مجلس النواب:
Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 15* of 23 July 1925, para. 340.

تابع الجدول رقم (٧ ـ ٥)

مكان الولادة		التعليم		
	عدد الأفراد(ب)			عدد الأفراد(٣)
بغداد	١٣	التعليم الديني التقليدي		٢
الموصل	٤	التعليم العسكري		٨
سامراء	١	في استامبول	٧	
الكاظمية	١	في استامبول وبغداد	١	
البصرة	١	دراسة القانون		٩
الناصرية	١	في استامبول	٢	
الحلة	١	في استامبول وباريس	١	
أربيل	١	في بغداد	٦	
		آخرون		
		هندسة ـ استامبول		١
		تعليم ـ جامعة كولومبيا		١
		المدرسة المدنية الامبراطورية		٢
المجموع	٢٣	المجموع		٢٣

حصة الضباط الشريفيين السابقين في رئاسة الوزراء			فئة العمر في السنة الأولى لتسلم رئاسة الوزارة	
	عدد الرئاسات(أ)	عدد الأفراد(ب)		عدد الأفراد(ب)
الضباط الشريفيون السابقون	٢٩	٦	٣٨	٢
ضباط جيش آخرون	٦	٣	٤٠ ـ ٤٤	٦
مدنيون	٢٣	١٤	٤٥ ـ ٤٩	٥
			٥٠ ـ ٥٤	٣
			٥٥ ـ ٥٩	٥
			٦١	١
			٨٠	١
المجموع	٢٥٨	٢٣	المجموع	٢٣

تابع الجدول رقم (٧ ـ ٥)

الأصول الطبقية			
		عدد الأفراد	٪
طبقات أو شرائح ذات دخل منخفض		١	٤,٤
حرفيون	١		
طبقات أو شرائح ذات دخل متوسط أدنى		٤	١٧,٣
مسؤولون	٢		
أبناء موظفين أو «چلبيين»[د]	١		
ضباط جيش	١		
طبقات أو شرائح ذات دخل متوسط		٦	٢٦,١
مسؤولون	٢		
ضباط جيش	٢		
ملاك ـ «سيد»[هـ]	١		
«عالم»[و]	١		
طبقات أو شرائح ذات دخل عالٍ		١٢	٥٢,٢
ملاك شيخ صوفي[ز] ـ «سيد»	١		
ملاك شيخ عشائري ـ «سيد»	١		
ملاكون «سادة» و«علماء»	٣		
بيروقراطيون ـ ملاكون من منزلة عليا	٥		
ملاك «چلبي»	١		
مقاول ملاك حديث الظهور أصله من العبيد	١		
المجموع		٢٣	١٠٠,٠

(أ) في هذا العمود أخذ الأفراد بعدد المرات التي كانوا فيها رؤساء لوزارات.
(ب) في هذا العمود أخذ الأفراد بحساب واحد مهما كان عدد مرات تسلم الفرد للوزارة.
(ج) كلهم أكراد مستعربون.
(د) «الچلبي» هو تاجر رفيع المنزلة ولكنه ليس بالضرورة عالي الدخل.
(هـ) «السيد» هو مدّعي التحدُّر من سلالة النبي محمد.
(و) «العالم» هو من كان على علم ومعرفة بالدين.
(ز) الشيخ الصوفي هو زعيم الطريقة الباطنية.

شخصية قوية إلى جعل الملكية بلا حولٍ ولا لزوم لها. وكانت لمخاوف الملك هذه أسسها. فيوم ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٢٥، مثلاً، اجتمع عدد من «السادة»، بينهم: طالب النقيب، وأحمد باش أعيان، ومحمد أمين باش أعيان، وعبد الكريم السعدون، شقيق عبد المحسن السعدون، مع ملّاك أراضٍ آخرين في قصر باش أعيان في البصرة. وناقش المجتمعون

مسألة التخلص من الملك وإقامة جمهورية «تحت حماية البريطانيين» يكون عبد المحسن السعدون رئيساً لها. وخلال الاجتماع أكد عبد الكريم السعدون أنّ آل الباش أعيان، وكل عائلات بغداد النافذة، وعشائر المنتفق[١٦٢]، و«العلماء»، وكثيرين آخرين كانوا إلى جانب أخيه ويؤيدونه، وأعلن كل المجتمعين تأييدهم للفكرة. ودعا الاجتماع كذلك إلى بصرة مستقلة ذاتياً ومحمية بريطانياً[١٦٣].

ومن المرجَّح أن يكون الانكليز قد شجعوا التعبير عن أمثال هذه الميول الانفصالية أو الجمهورية. وكانت علاقاتهم مع فيصل قد اصطدمت بعقبة على ما يبدو. فاستمرار وحدة ولاية الموصل مع العراق، التي كانت قد ربطت في وقت سابق من تلك السنة بمنح حقوق نفطية للنواة التي أصبحت تعرف باسم «شركة نفط العراق» (أو: آي. بي. سي I.P.C. اختصاراً)[١٦٤]، صارت الآن مشروطة أيضاً بتمديد مدة المعاهدة الأنكلو ـ عراقية والاتفاقات المالية والعسكرية الملحقة بها من أربع سنوات إلى خمس وعشرين سنة، أو حتى تاريخ دخول العراق إلى عصبة الأمم. وقد تم منح الحقوق النفطية في ١٤ آذار (مارس) ١٩٢٥، ولكن فيصل اعترض على ما يبدو على الشروط الجديدة، ثم عاد أخيراً فقبل بها. وفي ما يتعلق بالانكليز، فإن اجتماع قصر باش أعيان ربما كان لا يعني أكثر من خدمة هدف واحد هو جرّ فيصل إلى إطار ذهني أكثر مرونة.

ومهما كان الأمر، فإنّ مما له مغزى أن عبد المحسن السعدون نفسه كان قد سعى في السنة السابقة، وتحديداً في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٤، ومعه اثنان آخران من السياسيين[١٦٥]، إلى إقناع المندوب السامي هنري دوبس بأن البلاد كانت ـ كما ورد على لسان سكرتير دوبس الشرقي ـ «مريضة وحائرة أمام منظر وجود ملكين في برنتفورد، هما الملك والمندوب السامي، وأن نفوذ أحدهما أو الآخر يجب أن يلغى كلياً»، و«ألمح إلى أن الملك هو من يجب أن يختفي»[١٦٦].

---

(١٦٢) في الواقع، كان الكثير من رجال عشائر المنتفق يكرهون آل السعدون، أسياد الأرض عندهم.

(١٦٣) Letter of 21 August 1925 from British Special Service Office, Basrah, to Inspector of Police, Basrah, in Iraqi Police File No. 1924, entitled "Movement of Separation of Basrah from iraq".

(١٦٤) نظراً لإنكار الانكليز علناً أنه كانت للنفط أية علاقة بموقفهم من الموصل، فمن الضروري هنا الاستشهاد بـ: *Intelligence Report No.* 5 of 5 March 1925. وقد ورد في الفقرة ١١١ من التقرير ما يلي نصاً: «لقد تم التشديد على أهمية منح الامتيازات [النفطية] في أعين لجنة [حدود الموصل] من خلال السؤال المباشر الذي وجهه المندوب السامي حول نوايا الحكومة العراقية، ونظراً للمصالح الدولية المتعلقة... فإن الكونت تيليكي... سأل المندوب السامي عما إذا كان سيساعد في ما لو شرح هو بنفسه [الكونت تيليكي] للوزراء العراقيين أهمية منحهم الامتيازات بلا تأخير. وأخبره المندوب السامي بأنه سيرحب بتعاونه...».

(١٦٥) هما ياسين الهاشمي وناجي السويدي، وحولهما انظر الجدول ٧ ـ ٤.

(١٦٦) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 11* of 29 May 1924, para. 375.

من ناحيته، سعى فيصل بطرق مختلفة إلى الحد من قوة عبد المحسن السعدون، فذهب ببعض ما له من تأييد بواسطة أفضال القصر، وتسلّل إلى رجاله أنفسهم داخل «حزب التقدم» وشقّ الحزب على نفسه(١٦٧)، وشجّع الشخصيات السياسية المنافسة له، مثل ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني بين آخرين، وأوضح بصراحة في محادثات خاصة أن عبد المحسن السعدون لم يكن يعمل إلّا بإرادة الانكليز(١٦٨).

وبغضّ النظر عن نواياه النهائية، فإنّ عبد المحسن السعدون أيد ـ لفترة من الزمن على الأقل ـ خضوع العراق لسلطة الانكليز. وفي العام ١٩٢٢، عندما كان وزيراً للعدل، تكلم أمام دورة خاصة لمجلس الوزراء «بقوة» لصالح القبول «الفوري» بالمعاهدة(١٦٩). وفي العام ١٩٢٣، عندما كان رئيساً للوزراء، أخمد بقبضةٍ حديدية التحرك ضد المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية، واعتقل ونفى العلماء الشيعة الذين قادوا هذا التحرك(١٧٠). وفي العام ١٩٢٥، عندما كان رئيساً للوزراء مرة أخرى، أعلن بجرأة أنه «غير خائف» من إعلان عجزه عن إقرار «السلام والنظام» من دون تعاون الحكومة البريطانية(١٧١). وفي العام ١٩٢٦، وبعد احتجاجات أولية ضد تطبيق مدة الـ ٢٥ سنة على الاتفاقيات المالية والعسكرية المرفقة بالمعاهدة، أقنع السعدون أكثريته البرلمانية بالموافقة على الابرام من غير مناقشة(١٧٢). وفي العام ١٩٢٨، وبعد فترة استراحة تمكّن فيها فيصل من تشتيت أكثرية السعدون البرلمانية بالتكتيك الانقسامي، وهو ما مهّد الطريق أمام جعفر العسكري، مرشح فيصل المفضل، ليشغل منصب رئاسة الوزراء لمدة سنة كاملة(١٧٣)، عاد عبد المحسن السعدون إلى منصبه بناءً لرغبة الانكليز(١٧٤). ولأنه كان «لا يعترض على أي شيء يفعله الانكليز» ـ كما ورد على لسان فيصل بالذات ـ فإنه «وافق معهم» على تأمين انتخاب برلمان موالٍ للبريطانيين بهدف تسهيل السياسة البريطانية، وخصوصاً تمرير الاتفاقيات العسكرية والمالية بموجب المعاهدة

(١٦٧) توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٣٨، و: خيري العمري، «حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث» (القاهرة، ١٩٦٩)، ص ٢٠٧.

(١٦٨) Letter from J. F. Wilkins, C.I.D., to K. Cornwallis, adviser to the Ministry of the Interior, dated 6 March 1928, in J.F. Wilkins' File entitled "Personal Letter.".

(١٦٩) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 13* of 1 July 1922, para. 567.

(١٧٠) Police File No. 52 on "Shaikh Mahdī al-Khālisī."

(١٧١) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 22* of 29 October 1925, para. 686.

(١٧٢) الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثاني، ص ٢٤ ـ ٢٩. ويلاحظ أن الملك وعبد المحسن تصرفا معاً في ما يخص هذه النقطة، على الأقل من خلال الحكم على ما هو ظاهر.

(١٧٣) من أجل فترة حكم جعفر العسكري، انظر الجدول ٧ ـ ٤.

(١٧٤) حديث جرى بين الملك فيصل وجعفر أبو التمنّ، زعيم «الحزب الوطني»، في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٢٧:

entry dated 23 July 1927 in Police File No. 94, entitled "Ja'far Abū-t-Timman" refers.

ومع أن الانكليز طالبوا بعودة عبد المحسن السعدون منذ تموز (يوليو) ١٩٢٧ فإنه لم يتسلّم المنصب حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٢٨.

الجديدة»(١٧٥)، وهي معاهدة ١٩٢٧ التي تفاوض فيصل نفسه بشأنها في ظل ظروف غير متكافئة، التي كان يرى أنها من وجهة نظر الطموحات العراقية ليست أكثر من «فشل مطلق»(١٧٦). ولكن عبد المحسن كان سيتصرف ـ كما سنرى ـ بطريقة غير متوقعة بتاتاً.

لقد كان هنالك اعتقاد أحياناً بأن عبد المحسن السعدون لم يكن يسعى إلّا إلى تقدمه الشخصي في ما كان يبدو وكأنه سعى إلى تحقيق التقدم للأهداف الانكليزية. ولكن ربما كان هذا لإحاطة دوافعه بأحقر التأويلات. وكان فيصل يرى الأمر بشكل مختلف، على الأقل في العام ١٩٢٨، إذ كان يعتقد أنّ ابن سعود والانكليز كانوا يعملون بتنسيق تامّ وأن «عبد المحسن وكل آل السعدون إنما يؤيدون سراً ابن سعود وأنهم يؤمنون سراً بالمذهب الوهابي»(١٧٧). أما تفسير عبد المحسن نفسه فهو أن «تفاهماً ودياً وكاملاً» مع الانكليز و«لفترة معقولة»، هو وحده الكفيل بإعطاء المملكة الجديدة الاستقرار الذي هي بحاجة إليه: فالعناصر التي كانت تتألف منها المملكة كانت شديدة الاختلاف في ميولها، هشة الروابط في ما بينها، والوجدان الوطني لم يكن قد تطوّر بعد، وعلى رأس هذا كله، فإنّ الأتراك كانوا يطمعون في ضم ولاية الموصل، هذا إضافة إلى قرب مواقع الفرنسيين في الشمال، والاختلافات بين العائلتين الهاشمية والسعودية في الجنوب، ووجود ايران غير الصديقة تماماً في الشرق(١٧٨).

وفي السنة الأخيرة من حياته، فاجأ عبد المحسن الصديق والعدو بتغيير مساره، ففي أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨ وقف إلى جانب الملك ضد المندوب السامي في عدد من القضايا المعلقة، بما فيها طلب العراق السيطرة الفعلية وغير المنقوصة على قواته المسلحة. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٢٩ قدم عبد المحسن استقالته بسبب هذا الموضوع(١٧٩). وكان الانكليز يمسكون خيوط الحكم بشدة زائدة. وكانت تعبيرات الإدانة الشعبية قد بدأت تؤثر في عبد المحسن. ولكن تغييره لخطه أخذ في الدوائر الوطنية على أنه «خدعة»(١٨٠). وعندما كان، بعد عشرة أشهر، يتولى وزارته الرابعة والأخيرة، بدا وكأنه قد تخلّى عن طلب المسؤولية عن القوات المسلّحة وعاد إلى الوعد البريطاني بدعم دخول العراق إلى عصبة الأمم في العام ١٩٣٢. وارتفعت مرة أخرى أصوات تتهمه بصورة جارحة بالخيانة. فوجد عبد المحسن

---

(١٧٥) حديث جرى بين فيصل وأمين الشرشفجي، زعيم «حزب النهضة»، في ٢ آذار (مارس) ١٩٢٨: Letter of 6 March 1928 from. J.F. Wilkins, C.I.D., to K. Cornwallis.

(١٧٦) حديث جرى بين فيصل وجعفر أبو التمن، في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٧: Iraqi Police File No. 94.

(١٧٧) Letter of 6 March 1928 from. J. F. Wilkins, C.I.D., to K. Cornwallis.

(١٧٨) قدم عبد المحسن هذا التفسير إلى توفيق السويدي، وهو معاون مقرّب إليه وعلى علاقة مصاهرة معه: توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٣٦، و«مذكراتي»، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١٨٠.

(١٧٩) الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثاني، ص ١٨٨ ـ ٢٠٢.

(١٨٠) Entry dated 9 February 1929 in Iraqi Police File No. 94 on "Ja'far Abū-t-Timman."

نفسه بين سِندان عدم تزحزح الانكليز عن مواقفهم ومطرقة المعارضين السياسيين، كما أضحى في نقطة تشابك النيران وقد هجره أتباعه أنفسهم، فأقدم على الانتحار في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩. والوصية التي خلفها وراءه تستحق الادراج هنا:

«ولدي وعيني ومستندي علي

«اعف عني لما ارتكبته من خيانة. لأني سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقاً وشرفاً. الأمة تنتظر خدمة. الانكليز لا يوافقون. ليس لي ظهير. العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء عاجزون وبعيدون كثيراً عن الاستقلال. وهم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس أمثالي. يظنون أني خائن للوطن وعبد للانكليز. ما أعظم هذه المصيبة! أنا الفدائي الأشد اخلاصاً لوطني قد كابدت أنواع الاحتقارات وتحمّلت المذلات، شخصياً في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين»(١٨١).

ويبدو أيضاً أن عبد المحسن لم يجد له عزاء وسلوى حتى في بيته، الذي يقال إن زوجته التركية صعبة المراس كانت قد حولته إلى «جحيم»(١٨٢). وهذا ما أضاف إلى حالة الانهيار عنده.

* * *

في فترة «الانتداب» لم يعمل «السادة» بالتنسيق في ما بينهم ولا هم تصرفوا بطريقة متناغمة. فبعضهم، الجاف بيكزاده الأكراد، زعماء عشيرة الجاف وأصحاب كل منطقة حلبجة الزراعية تقريباً، تصرّفوا على طريقة «نقيب» بغداد، فاعتبروا أنفسهم والإنكليز شيئاً واحداً. حاول الإنكليز، من ناحيتهم، إعادة بعث النفوذ التاريخي للجاف بيكزاده، فخصّوهم بالمناصب الرئيسية للدولة في حلبجة وبنجوين(١٨٣). أما «سادة» آخرون، مثل العالم الشيعي النافذ محمد الصدر(١٨٤)، فعارضوا الانكليز ولكنهم أيّدوا الملك(١٨٥). وأما البعض الثالث، مثل الشيخ محمود، أول «سادة» البرزنجي في السليمانية، فقد كان يقاوم كل سلطة كلما حانت له الفرصة، فقد حمل السلاح ضد الانكليز، أو ضد الملك، أو ضد الاثنين معاً في السنوات ١٩١٩ و١٩٢٣ و١٩٣٠(١٨٦).

---

(١٨١) من أجل نصّ الوصية، انظر: الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، الجزء الثاني، ص ٢٥٨ وما ورد هنا هو تعريب للنص التركي.

(١٨٢) العمري، «حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث»، ص ٢٠٧.

(١٨٣) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 17* of 1 September 1922, para. 864.

(١٨٤) حول الصدر، انظر أيضاً الجدول ٧ ـ ٤.

(١٨٥) Iraqi Police File No. 7 on "Sayyid Muhammad b, Hasan as-Sadr." وكان الملك والصدر قد عملا معاً في مطلع العشرينات من خلال وكيل الصدر في القصر، محمد باقر الحلّي:
Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 19* of 1 October 1922, para. 933.

(١٨٦) Great Britain, Foreign Office, File No. 335, "Report on the Leading Personalities in Iraq for the Year 1936", PP. 12-13 (included in FO 371/20801 E 363/363/93).

وغياب التلاحم بين «السادة» عكس نفسه في تعدد وبدائية أحزابهم وأجنحتهم. فكانت هذه تتجمع وتنقسم على أسس شخصية أكثر من تجمّعها وانقسامها حول مبادىء سياسية. وقد فعل الملك، الذي لم يكن راغباً في تبلور أية معارضة قوية، كل ما باستطاعته للحفاظ على خلافاتهم حية.

وتصارعت الأحزاب بقوة في البرلمان. وهنا أيضاً سار «السادة» في طرق مختلفة في ما بينهم. وهكذا، ومع أن عدد «السادة» في الجمعية التأسيسية كان يصل في العام ١٩٢٤ إلى ١٩ من أصل ٩٩ عضواً، فإن خمسة منهم صوّتوا إلى جانب المعاهدة الأنكلو ـ عراقية، بينما عارضها أربعة واستنكف واحد عن التصويت. وأما الآخرون فخافوا الغضب الشعبي(١٨٧) وفضلوا البقاء بعيداً(١٨٨). وفي العام ١٩٢٦، كان البرلمان يضم ٨٨ نائباً، وقد وافق ١١ من أصل ١٧ من النواب «السادة» على تمديد صلاحية المعاهدة لخمس وعشرين سنة، وخرج خمسة من القاعة احتجاجاً، وكان واحد غائباً(١٨٩).

ولا يصعب فهم أسباب التفكك السياسي لـ «السادة». فمن ناحية، يجب تذكر أن «السادة» لم يكونوا يشكلون طبقة اقتصادية واحدة ذات مصالح أساسية متطابقة، بل شريحة من الرجال من فئات دخل مختلفة تمثل وظائف اجتماعية مختلفة حتى عندما تنتمي إلى فئة دخل واحدة. ومن ناحية أخرى، فإن «السادة»، الذين كانوا ملاّك أراضٍ وأثرياء، كانوا هم أنفسهم منقسمين لا على أساس إثني (عِرقي) فحسب بل على أساس طائفي أيضاً، ولم يكن الأكراد والعرب الشيعة منهم، بشكل عام، مرتبطين عن قرب بسلطة الدولة كما كان العرب السنّة، ولكنهم كانوا أقدر على تبنّي سلوك مستقل سياسياً. وأكثر من هذا، فإنّ كبار ملاّك الأراضي، من «السادة» ومن غيرهم، لم يكونوا يعيشون أوضاعاً معادية لهم أو مكشوفين للخطر، كما كان الأمر في الأربعينات والخمسينات، عندما اضطرهم تهديد واضح ومباشر من الطبقات الأدنى منهم إلى أن يتكاتفوا.

ولهذا فقد مالت الاعتبارات الخاصة أو العائلية إلى أن تزن كثيراً في سياسات تلك الأيام. ولم يكن الانضمام إلى هذا الجناح أو ذاك في أغلب الأحيان أكثر من رهان على الحصول على تأييده لكسب منصب ما، أو أرض ما، أو تخفيض ضريبي ما، أو أي كسب شخصي آخر. وكان هذا ما وجد تعبيره الكلاسيكي في سلوك أغنى وأكبر ملاّك الأراضي من «السادة» العشائريين على الفرات: محسن أبو طبيخ وشقيقه جعفر. ففي ما عدا العقارات

(١٨٧) في لحظة معيّنة قامت جماهير بغداد بضرب نائبين مؤيدين للمعاهدة في شوارع المدينة:
Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 12* of 12 June 1924, para. 404.

(١٨٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 5* of 6 March 1924, para. 153, *No. 7* of 3 April 1924, PP. 7-9, and *No.13* of 26 june 1924, para. 442;

و: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الأول، ص ١٦٩.

(١٨٩) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 13* of 25 June 1925. Appendix I, and *No. 2* of 21 January 1926, para. 48;

و: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثاني، ص ٤٠.

الواسعة جداً على شط الحلة وشط الشامية، كانت ثروة عائلة أبو طبيخ قد قدّرت في العام ١٩٢٦ بحوالى ٥٠٠٠٠ ليرة تركية ذهباً[١٩٠]. وكان جلّ طموحهم هو تدعيم هذه الثروة وتضخيمها. ولم تكن هنالك من طريق إلى هذا في الشامية إلا الانخراط في قوة سياسية أو أخرى من القوى المتصارعة. ولكنّ هذا كان محفوفاً دوماً بخطر الرهان على الطرف الخطأ. ولهذا، فقد أصبح الشقيقان عدوّين سياسيين. ففي العام ١٩٢٠، قدم محسن دعماً قوياً للانتفاضة العراقية ضد البريطانيين، بينما استفاد جعفر كثيراً من مشاعره الموالية لهم. وفي العام ١٩٢٢، كان جعفر شديد التحمس للانتداب البريطاني، وكان محسن بنفس الحماسة ضده. وفي العام ١٩٢٦، عندما اختلف محسن مع الملك فيصل صار جعفر ملكياً متّقداً. وفي العام ١٩٣٠، انضم محسن إلى «حزب الإخاء الوطني» المعارض الذي يتزعمه ياسين الهاشمي، وانضم جعفر إلى «حزب الفرات» المعادي للإخاء والمؤيد للملك، ثم إلى جماعة علي جودت وجميل المدفعي المعادية هي أيضاً للإخاء[١٩١]. ومهما كانت الجهة المنتصرة فقد كان للأخوين فيها موطىء قدم. وكان محسن أستاذاً في التآمر، وكان رجل الوجوه المتعددة. ونجده في لحظة معيّنة موضع ثقة الملك فيصل، ثم يعرض في لحظة أخرى للبريطانيين نشاطات الملك السياسية في الشامية. وما كان يضايقه إلى أقصى حد هو اضطراره إلى دفع ضرائب سنوية تصل إلى ٢٠٠٠٠ روبية. وهذا ما كان يكمن وراء مشاركته في مؤامرات المشايخ في الشامية، وأخذ زمام المبادرة إليها في أحيان أكثر. وما لم يفشل الضباط الإداريون في ملاحظته[١٩٢] هو أن هذه المؤامرات كانت كثيراً ما تتوافق زمنياً مع وقت التقييم السنوي لمحصول الرز. ففي العام ١٩٢٦، مثلاً، كان محسن مشغولاً بإرسال الرسل إلى مختلف «السادة» والمشايخ على الفرات لكسب تأييدهم لتركيبة عشائرية تضمن حماية «حقوق» الزعماء العشائريين ومقاومة «الاضطهاد الشامل الذي يمثله قياس الرز» ومن أجل دولة دينية (ثيوقراطية) للعشائر الشيعية على الفرات لا تدين إلا بولاء اسمي لحكومة العراق. ولكن الهدف الحقيقي الذي يعتقد أنه كان يكمن وراء هذا التحرك كان «تحذير الحكومة. . .، والمحافظة على اسمه وسمعته في مركز الضوء على أمل أن يضمن بذلك معاملة تفضيلية في الأمور المتعلقة بالأرض وبالعائدات»[١٩٣]. وقد حقق محسن هدفه هذا في العام ١٩٣٥، بعد انتفاضة ناجحة قام بها مشايخ و«سادة» الديوانية وأوصلت ياسين الهاشمي وحزبه إلى السلطة.

* * *

(١٩٠) Iraqi Police File No. 277 on "Sayyid Mushin Abū Tabīkh."

(١٩١) حول هؤلاء السياسيين، انظر الجدول ٧ ـ ٤.

(١٩٢) وهكذا، وفي تقريره المؤرخ في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٦، كتب المفتش الاداري للديوانية إلى مستشار وزارة الداخلية يقول: «يجب أن نتذكر معاً أن القياس السنوي للرز يكمن وراء كل مؤامرات الشامية»: File No. 277 on "Sayyid Muhsin Abū Tabîkh."

(١٩٣) Letter dated 26 June 1926 from the Administration inspector or Dīwāniyyah to the adviser of the minister of interior, File No. 277.

غياب عبد المحسن السعدون في العام ١٩٢٩ عن المسرح السياسي قوّى في الوقت المناسب قبضة الملك وأنصاره. أما الشخصيات التي ربطت مصيرها بمصير رجال السعدون، مثل توفيق السويدي، الذي صعد إلى رئاسة الوزراء في العام ١٩٢٩ بفضل مساعدة السعدون[١٩٤]، أو ناجي السويدي، الذي شغل المنصب نفسه لأربعة أشهر قصيرة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠)[١٩٥]، فقط لكونه نائب السعدون في زعامة الحزب التقدمي[١٩٦]، فقد فقدت الآن أهميتها[١٩٧]. والواقع أن حزب هؤلاء سرعان ما تلاشى نهائياً.

وكان توقيع المعاهدة الأنكلو ـ عراقية في العام ١٩٣٠، وسحب «الانتداب» البريطاني في العام ١٩٣٢، مما أضاف الكثير إلى قوة الملك، وإن كان لم يضف شيئاً إلى التقدير الذي يكنّه له الشعب. وصار نفوذ فيصل في كل الشؤون الداخلية غير قابل للتجاوز، وأصبح القرب منه أو تقديم خدمة له هو الطريق الأقرب للحصول على منصب عالٍ. وفي الوقت نفسه، تدنّت حصة «السادة» في الحكومة بشكل واضح (انظر الجدولين ٧ ـ ٢ و٧ ـ ٣). وعلى العموم، فحتى العام ١٩٤١، وخصوصاً في السنوات الثماني المضطربة التي تلت وفاة فيصل المفاجئة (مات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣ بالسكتة القلبية)، كان لـ «السادة» أن يلعبوا أدواراً كبيرة في حياة البلاد، بالرغم من أن سحرهم القديم قد تبدّد وأن علاء شأنهم أصبح يعتمد أكثر فأكثر على أسس أخرى غير الدين أو قدسية التحدر، الذي ما زالوا يتبجحون به وهذا ما تشهد عليه سيرة الحياة المهنية لأبرز اثنين من «السادة» السياسيين في تلك الفترة، ألا وهما ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني.

* * *

يبدو أن ياسين الهاشمي، الذي كان اسمه الأصلي ياسين حلمي، لم يتبنَّ لقبه الجديد هذا إلّا في حوالى سنة ١٩٠٢، عندما دخل الأكاديمية العسكرية في استامبول، وهو لقب يشير طبعاً إلى أن حامله يتحدر من بني هاشم، عشيرة الرسول[١٩٨]. وكان والده يحمل لقب «سيد»، ولكن البعض يشكّ في أصله العربي ويربطه بعشيرة كروية التركية التي جاءت إلى العراق مع السلطان مراد في القرن السابع عشر[١٩٩].

ومهما يكن من أمر، فإن ياسين الهاشمي لم يكن ينتمي إلى علية «السادة» مثل عبد المحسن السعدون أو «نقيب» بغداد. وكان السيد سلمان، أبوه، مختاراً لأحد أحياء

---

(١٩٤) توفيق السويدي، «مذكراتي»، ص ١٣٨ و١٤٣.
(١٩٥) راجع الجدول ٧ ـ ٤.
(١٩٦) توفيق السويدي، «مذكراتي»، ص ١٨٥.
(١٩٧) خيري العمري، «حكايات سياسية..»، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(١٩٨) حديث مع الدكتور طارق اسماعيل، قريب ياسين الهاشمي، في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٧١.
(١٩٩) توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٤١.

بغداد، وفي أيام العثمانيين كان شغل مثل هذا المنصب مما يحطّ من القدر[٢٠٠]. وكان أحد الأقوال المأثورة آنذاك يقول: «كل إنسان يعرف أن المخاتير في المدن والقرى هم أحطّ الناس، وأن الأعيان. . . يرفضون تبوُّؤ هذا المنصب»[٢٠١].

ولم يكن ياسين كذلك من الجزء الغني من «السادة»، ولكنه حصل على قطع من أراضي الحكومة بلا مقابل بعد وصوله إلى السلطة. والواقع أنه صاحب فكرة مرغوبية منح مجاني لحقوق الإشغال الموروث لأراضي الدولة البكر إلى السياسيين الملكيين بحيث لا يعتمد هؤلاء في معيشتهم على الدولة أو على أي كان، فيكونون أكثر حرية في أفكارهم وسلوكهم وأقل ميلاً إلى التملق وهز الذيل أمام السلطة الحاكمة، كما كان يقول[٢٠٢]. وهذه الفكرة التي كسب إلى جانبها الملك فيصل، أصبحت موضوعاً للكثير من سوء الاستعمال حتى من قبل ياسين نفسه، وأصبحت سيئة التطبيق بحيث عملت إلى حد كبير في صالح «باشوات المضخات» المتمولين ومشايخ العشائر الأقوياء.

ومع أن ياسين لم يكن في البداية يتمتع بميزة الثراء أو المنزلة الرفيعة، وأنه لم يكن يحظى ـ خلافاً لمدّعي النسب المقدس الآخرين ـ بولاء عشيرة أو طريقة باطنية، فقد كان السياسي الوحيد الذي خافه فيصل. وكانت لفيصل أسبابه في ذلك.

وكان ياسين، كعراقي من عائلة متوسطة الدخل، ومثل كثيرين غيره، قد قرر امتهان العسكرية في أيام العثمانيين، وقد كسب سمعة واسعة كجندي في الحرب العالمية الأولى. وفي العام ١٩١٧، عندما كان في الثالثة والثلاثين من عمره، قاد الفرقة التركية العشرين ضد الروس في غالاسيا(*) Galicia «بنجاح كبير»[٢٠٣]، مما شدّ إليه انتباه الإمبراطور الألماني ولهلم الثاني الذي يقال إنه أوصى شخصياً بترفيعه إلى رتبة لواء[٢٠٤]. وفي ربيع السنة التالية قاد القواتِ العثمانية في السلط وعمّان، حيث «أثبت أنه استراتيجي أفضل مما يجب بالنسبة لنا»، كما قال البريطانيون[٢٠٥].

ومن خلال عرض هذه القدرات العسكرية اللامعة كسب ياسين لنفسه تأييداً قوياً بين الضباط العراقيين. وعزّز ذلك عمله من أجل «العهد»، وهو تنظيم سرّي شكله في العام

---

(٢٠٠) حديث مع كامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٢، و:
Great Britain, *Report Administration, Baghdād Wilāyah, Karbalā District, 1917*, P. 124.

(٢٠١) Great Britain, *Report of Administration, Basrah Division, 1919*, P. 13.

(٢٠٢) توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(*) مقاطعة في أوروبا الشرقية، كانت تابعة، لامبراطورية النمسا ـ المجر في الحرب العالمية الأولى.

(٢٠٣) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain* (1920), P. 72.

(٢٠٤) توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٤١.

(٢٠٥) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain* (1920), P. 72.

١٩١٣ الضباط المؤمنون بالعروبة الجامعة في الجيش العثماني، وكان ياسين قد نظم وقاد فرع «العهد» في الموصل، ونشر أفكاره في استامبول. وعندما كان رئيساً لأركان الفيلق التركي السابع في العام ١٩١٥، كان على اتصال سري، لحساب «العهد»، بالبريطانيين الذين كانوا في عز حملتهم على الدردنيل[٢٠٦].

وربما كانت طبيعة ياسين الهاشمي، بقدر ما كانت مواهبه واتصالاته، هي التي جعلت منه رجلاً خطيراً. وكان، في رأي الانكليز في العام ١٩٢٠، رجلاً «مبدئياً، دوغمائياً، فعالاً، . . . وشديد الطموح»[٢٠٧]. وفي العام ١٩٢٤، وصفه رئيس أحد أقدم بيوت بغداد، ألا وهو يوسف السويدي، بأنه رجل «غدار». وأوضح السويدي بأنّ ياسين الهاشمي قدم نفسه للوطنيين على أنه وطني، وللبريطانيين على أنه من الموالين لبريطانيا، وكان في الوقت نفسه يخادع الملك «بخبرة واسعة»[٢٠٨]. وكان الشاعر الشعبي معروف الرصافي قد هجاه في الثلاثينات بقوله:

«ليس في خط رؤيته إلّا مصلحته فهي دليله في كل الأمور»[٢٠٩].

وربما لم تكن هذه الانتقادات خالية من التأثر بالأحكام المسبقة، ولكن الواقع أنه كان في سلوك ياسين الهاشمي ما جعل فيصلاً يُبقي عليه عيناً حذرة.

وكانت تجربة فيصل الأولى مع ياسين الهاشمي عندما كان الأول حاكماً لسورية. ولكسب الهاشمي لصالحه عيّنه رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش العربي، ولكن، قبل أن تنقضي تلك السنة كان الهاشمي قد أصبح موضع شك، ويعتقد أنه كان يجري الاستعدادات للقيام بانقلاب ضد فيصل، الذي اعتبر سياسته تجاه الفرنسيين شديدة المرونة. ودعاه البريطانيون إلى تناول الشاي، فاعتقلوه، وسجنوه في فلسطين[٢١٠].

بعد تنصيبه على عرش العراق، تردّد فيصل أولاً في السماح للهاشمي، الذي كان قد أطلق سراحه، بالعودة إلى بغداد. واعتقد فيصل أن وجوده في بغداد «قد يشكل عنصر ازعاج»[٢١١]. وكان السبب الحقيقي، كما ظهر في ما بعد، أن الرجلين اللذين كانا يعتبران اليد اليمنى للملك، أي جعفر العسكري ونوري السعيد، وأتباعهما المباشرين، كانوا كلهم

---

(٢٠٦) المصدر السابق، و: توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٤١، و:
Great Britain, Foreign Office, FO 371/20801/E 363/363/93, ' "Report on Leading Personalities in Iraq for 1936".

(٢٠٧) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Khādimain*, P. 72.

(٢٠٨) Entry of 4 December 1924 in Iraqi Police File No. 462 on "Yāsin al-Hāshimī."

(٢٠٩) أنا مدين بنص هذا البيت من الشعر لكامل الجادرجي، وما ورد هنا هو ترجمة للبيت.

(٢١٠) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain*, P. 72. -
و: العمري، «شخصيات عراقية»، ص ١٠٦.

(٢١١) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 6* of 15 March 1922, para. 243.

«يشعرون بخطر ملحوظ» من تأثير عودة الهاشمي على موقعهم نفسه في السلم السياسي[٢١٢]. وفي الواقع، ما إن سحب الملك فيصل اعتراضه على عودة الهاشمي إلى بغداد، في ٩ أيار (مايو) ١٩٢٢، حتى وصل هذا الأخير إليها وحظي بترحيب كبير من «كل الطبقات» باستثناء حزب الملك، وبرزت رغبة عامة في تعيينه وزيراً للدفاع بدلاً من جعفر العسكري[٢١٣]، ولكن الملك لم يأخذ هذا في الاعتبار بالطبع إذ كان يدرك «النفوذ غير الملائم» الذي يمكن للهاشمي أن يمارسه على الجيش[٢١٤].

وكان فيصل منزعجاً أيضاً من الأهداف المحتملة لياسين الهاشمي. فقد كان يعرف عن هذا الأخير تراسله سراً من دمشق مع مصطفى كمال (أتاتورك)، وفي العام ١٩٢٣ كان لضابط عراقي أن يبلغ رئيس الخدمات البريطانية الخاصة (الاستخبارات)[٢١٥] بأنه رأى «خلال قيامه بواجبه» [؟] في سورية رسالة مرسلة من ياسين الهاشمي إلى الزعيم التركي مباشرة قبل قدوم الأول إلى بغداد، كتب فيها أن لديه آمالاً بضمان مقعد لنفسه في الوزارة العراقية، وأنه إذا ما تحولت هذه الآمال إلى واقع فإنه سيعمل دوماً على تأييد سياسة كمال (أتاتورك). ويقال انه أضاف أنه إذا ما حصل على منصب وزير الدفاع فإن هذه المساعدة ستكون أكبر[٢١٦]. ولكن، وفي هذا الأمر بالذات، ربما كان نوري السعيد أو جعفر العسكري هو من حرّض الضابط العراقي على هذا القول، وكلاهما يسعى إلى إبعاد الهاشمي عن وزارة الدفاع مهما كان الثمن. ومن ناحية أخرى، فخلال العامين ١٩٢٢ و١٩٢٣ ارتبط اسم الهاشمي بحركة كانت قائمة تستهدف الحصول على حماية تركية للعراق[٢١٧]. وفي العام ١٩٢٥، عندما أنشأ الهاشمي حركة معارضة نظامية سماها «حزب الشعب»، لم يغب التشابه بين هذا الاسم واسم تنظيم مصطفى كمال (أتاتورك) عن الملاحظة[٢١٨].

وبدا ياسين الهاشمي وكأنه مستقيم، ولكن الاستقامة كانت تقتصر على طريقته في التصرف فقط، إذ ما كاد يمضي على وجوده في العراق إلّا شهرين من ذلك، وتحديداً في آب (أغسطس) ١٩٢٢، وخلال حديث خاص له مع المندوب السامي، عاد فأقرّ بأنّ بنود

---

(٢١٢) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 10* of 15 May 1922, para. 406.

(٢١٣) المصدر السابق.

(٢١٤) عبّر الملك عن مخاوفه في العام ١٩٢٤ عندما برزت ثانية مسألة إسناد حقيبة الدفاع إلى ياسين الهاشمي:

Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 16,* of 7 August 1924, para 542.

(٢١٥) هو الرائد ج. ف. ويلكنز (J.F. Wilkins) الذي كان لقبه الرسمي: نائب المفتش العام للشرطة.

(٢١٦) J. F. Wilkins' memorandun of 31 October 1923 in file entitled "Al-ahd al-'Irāqī" (The Iraqi Covenant); *Abstract of Intelligence of 1923,* para. 971 also refers.

(٢١٧) Entry of 28 October 1922 and 22 September 1923 in Police File No. 462 on "Yāsin al-Hāshimi.".

(٢١٨) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 23* of 12 October 1925, para. 752.

المعاهدة كانت «متساهلة أكثر مما كان يعتقد بكثير»(٢١٩)، وفي أيلول (سبتمبر) عاد فأخبر فيصلاً بأنه ـ كان أي فيصل ـ على خطأ إذ شدّد على إلغاء «الانتداب» أو على حق العراق في تسيير سياسته الخارجية، لأن حرية العمل في الشؤون الداخلية كانت هي المطلوبة فقط(٢٢٠). وفي الوقت نفسه، أرسل ياسين الهاشمي إلى الزعيم الوطني جعفر أبو التمن تأكيداً بأنه كان «بانتظار أوامره»، وبأنه يأمل بقوة «بطرد المضطهدين من العراق»(٢٢١). وللعلم، فإن هذا ما أبعد عنه منصب وزارة الداخلية، وهو منصب كانت قد رشحته له تصريحاته أمام الملك وأمام المندوب السامي.

وفي العام ١٩٢٤ لعب الهاشمي الدور المزدوج نفسه مرة أخرى، فقد توافق هو وسياسيون آخرون سراً على الوقوف معاً لمنع المصادقة على المعاهدة، وفي حال الفشل، على إثارة خلافات داخل الجمعية التأسيسية تنهي بحلها(٢٢٢). ولكنه نسب، في مقابلة مع المندوب السامي، كل «الصعوبات» التي كانت المعاهدة تواجهها في الجمعية التأسيسية إلى «عجز وضعف ولا شعبية» جعفر العسكري، الذي كان يومها رئيساً للوزراء، وحكومته(٢٢٣). وكان الهيجان داخل الجمعية التأسيسية والغضب الشعبي خارجها قد وصلا حدّاً بدا معه وكأن مجلس الوزراء، قد فقد سيطرته على الوضع. وفي النهاية، تمت المصادقة على المعاهدة، ولكن بعد إنذار وجّهه المندوب السامي وهدّد فيه بأن حكومته قد تتبنى «طريقة بديلة للتعامل مع العراق»، كما طالب الملك فيصل بالحل الفوري للجمعية التأسيسية «كشرط لاستمرار دعم» البريطانيين(٢٢٤).

وفي الوقت الذي توصّل فيه المندوب السامي على ما يبدو إلى الاستنتاج بأن الهاشمي سيبقى شديد الخطر بوجوده خارج السلطة وشديد المرونة عند وجوده في موقع المرؤوس(٢٢٥) قرر، بالاتفاق مع فيصل، وفي آب (أغسطس) من السنة نفسها، وضعه على رأس الحكومة(٢٢٦). وربما كان الملك والمندوب السامي قد استهدفا من رفع الهاشمي إلى هذا المنصب تلطيخ سمعته عند المعارضة الشعبية وعند مؤيديه أنفسهم.

وكانت إدارة الهاشمي للبلاد فعالة، ولكنها لم تَدُم إلّا حتى حزيران (يونيو) ١٩٢٥.

---

(٢١٩) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 17* of 1 September 1922, para. 842.

(٢٢٠) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 19* of 1 Octot er 1922, para. 935.

(٢٢١) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 19* of 1 October 1922, para. 935.

(٢٢٢) Entry of 12 April 1924 in Iraqi Police File No. 462 on "Yāsîn al-Hāshimī.".

(٢٢٣) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 11* of 29 May 1924, para. 375.

(٢٢٤) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 12* of 12 June 1924, para. 411 A.

(٢٢٥) كان قد تسلم سابقاً حقيبة المواصلات والأشغال وأثبت أنه ـ في رأي البريطانيين ـ «معرقل لا يكلّ» داخل الوزارة:

Great Britain, Foreign Office, FO 371/20801/E 363/363/93, "Report on Leading Personalities in Iraq for 1936.".

(٢٢٦) عرض على الهاشمي في أيار (مايو) تسلّم رئاسة الوزراء، ولكنه رفض.

والأمر الوحيد الذي خلفته وراءها لتذكر به هو موافقتها اللاشعبية أبداً على امتيازات النفط. وربما كان هذا هو كل ما أراده البريطانيون من الهاشمي كرئيس للوزراء، ولم يمضِ وقت طويل على توقيع الاتفاقية الخاصة بهذه الامتيازات حتى أُخرج من منصبه من خلال حجب الأكثرية عنه في برلمان جديد. وكان الملك يرغب في أن تكون الأكثرية الجديدة لصالح جعفر العسكري ونوري السعيد، ولكن عبد المحسن السعدون، الذي كان «المقرّ البريطاني» يفضله كخليفة للهاشمي، منح وسائل تأمين عودة المرشحين الذين اختارهم إلى البرلمان. وكان أتباعه أقل ما يمكن تحفظاً، وإلى درجة أنهم كانوا يناقشون تشكيلة البرلمان في ظله قبل إجراء «الانتخابات»، وقبل ستة أسابيع من استقالة الهاشمي[٢٢٧].

وبعد بعض الضجيج الذي أثاره حزب الهاشمي الجديد، «حزب الشعب»[٢٢٨]، في العام ١٩٢٥، والاحتجاجات غير ذات الأثر ضد تمديد فترة المعاهدة في العام ١٩٢٦، صوت مرة أخرى إلى جانب الحكومة. ولم يجد من السهل عليه استعادة ثقة المعارضة الشعبية به. وعلى العموم، ففي العام ١٩٣٠، ونظراً لعدم استقرار مصالح وأمزجة الناس، فقد عاد يحظى بهذه الثقة، وسرعان ما ترأس جبهة قوية تضم «الحزب الوطني»، حزب جعفر أبو التمن وجماعته، الذي توسع الآن وصار يسمى «حزب الإخاء الوطني»[٢٢٩]، ووقفت الجبهة ضد المعاهدة الجديدة التي تنظم العلاقات العراقية ـ البريطانية، التي وقّعها في ذلك العام نفسه نوري السعيد. وقادت هذه الجبهة في العام ١٩٣١ إضراب الأربعة عشر يوماً الذي لم يسبق له مثيل، الذي تسببت فيه الصعوبات الاقتصادية والخوف من زيادة في معدلات الضرائب البلدية، وهو ما هز بصورة ملحوظة سلطة حكومة نوري السعيد[٢٣٠].

وقبل مرور وقت طويل كان الملك يلوّح بثمار الحكم أمام قادة الإخاء، وبهذا جرّهم بعيداً (عن المعارضة) وحطّم الجبهة، وإن كان صحيحاً أن ياسين الهاشمي رفض رئاسة الوزارة التي عرضها فيصل عليه في العام ١٩٣٢ بشرط أن يعلن قبوله بالمعاهدة الجديدة[٢٣١].

---

(٢٢٧) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No. 10* of 14 May 1925, para. 209.
و: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الأول، ص ٢١٤.

(٢٢٨) حزب الشعب.

(٢٢٩) كانت اللجنة العليا لحزب الإخاء تضم في العام ١٩٣١، إلى جانب ياسين الهاشمي، رشيد عالي الكيلاني ومحسن أبو طبيخ وعبد المهدي الياسري وحسين النقيب ـ وكلهم من «السادة» ملاك الأراضي ـ وكذلك الشيخ رضا الشبيبي، وهو عالم شيعي، وحكمت سليمان، وهو سياسي ملاك أراضي، وكامل الجادرجي، وهو ملاّك ومحامٍ ـ صحافي، والضابط الشريفي السابق علي جودت، الذي كان في الوزارة ولكنه قلب موقفه رأساً على عقب:
Iraqi Police File No. J/173 on "Hizb al-Ikhā' al-Watanī" ("The Party of National Brotherhood").

(٢٣٠) الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثالث، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢٣١) Great Britain, Foreign Office, FO 371/20801/E 363/363/93, 'Report on Leading Personalities in Iraq for 1936.'

ومن ناحية أخرى، فإن شريك الهاشمي الرئيسي في الإخاء، رشيد عالي الكيلاني، قبل بمنصب رئيس الديوان الملكي. وفي العام ١٩٣٣ وافق الهاشمي نفسه على أن يصبح وزيراً للمالية في وزارة يسيطر عليها الإخاء ويرأسها رشيد عالي، وتضم نوري السعيد وزيراً للخارجية. وبعد تهديد مسرحي بالتنازل عن العرش قام به الملك وافق الهاشمي ورشيد عالي على الوفاء بـ «الالتزامات الدولية» التي قطعتها البلاد على نفسها[٢٣٢]. وإضافة إلى هذا، وفي لقاء تم على انفراد بين السفير البريطاني ف. همفريس وياسين الهاشمي أدلى هذا الأخير ـ كما جاء على لسان همفريس ـ «باعتراف عفوي بنيته التشاور معي سراً إذا ما سارت الأمور على غير ما يرام»[٢٣٣].

ولا يبدو أن فيصل تغلّب أبداً على عدم ثقته بالهاشمي. فقد كان، وحتى أواخر العام ١٩٣١ على الأقل، يخامره شعور في أن الهاشمي يريد الجمهورية[٢٣٤]. ويبدو أن الهاشمي قد وقف في العام ١٩٢٦ إلى جانب الرأي القائل بأن الجمهورية «ستكون صيغة الحكم الأكثر ملاءمة للعراق»[٢٣٥]. وأكثر من هذا، ففي العام ١٩٣٠، كانت المعارضة غارقة في الحديث عن المقابلة التي أجراها الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي مع الملك، التي اتهم هؤلاء خلالها فيصلاً ـ كما قيل ـ بأنه أساء للبلد بعقده المعاهدة الجديدة، وهددوا بالعمل على إسقاط وزارة نوري السعيد و«الملكية أيضاً إذا كان ذلك ضرورياً»[٢٣٦]. ولكن المحتمل أنّ هذا التهديد لم يكن، وخصوصاً في ما يتعلق بالعرش، أكثر من نتاج لاندفاع عاطفي عابر. ومهما كان الأمر، فإذا كان الهاشمي قد طمح فعلاً إلى الجمهورية في قلبه، فإنه لم يكن يستطيع أن يأمل بمثل هذا الاحتمال وفيصل ما زال على قيد الحياة. وكان فيصل قد ازداد قوة وشأناً، وكان ملكاً غاية في القدرة وأكثر من أن يستطيع الهاشمي مجاراته.

ومع وفاة فيصل في العام ١٩٣٣ ازدادت فرص الهاشمي، ولكنه لم يقم بأي تحرك ضد العرش. وربما لم يكن لديه ما يكفي من الوقت. إلا أنه مما يدعو إلى الشك أن يكون لعمل من هذا النوع، في ما لو كان أصلاً هدفاً للهاشمي، أن يخدم في الظروف الجديدة أي غرض ذي فائدة من وجهة نظر مصالحه الخاصة. وعلى كل حال، فقد أصبح الهاشمي في العام ١٩٣٥ الرجل الأكثر نفوذاً على الاطلاق في الدولة. ولعبت عوامل عدة لمصلحته.

في المقام الأول، كانت لغازي، الذي خلف فيصل في العرش، خبرة ضئيلة، ولم يكن

---

(٢٣٢) الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثالث، ص ٢١٤.

(٢٣٣) Great Britain, Foreign Office, FO 371/16903/E 1853/105/93, Letter from Sir F. Humphrys, Baghdād, to Sir John Simon, London. March 25, 1933.

(٢٣٤) طالب مشتاق (سفير العراق السابق في أنقرة)، «أوراق أيامي»، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢١٢.

(٢٣٥) أفيد بأن الهاشمي عبّر عن رأيه هذا في حديث له مع نصرت الفارسي، وهو محام أصبح في ما بعد وزيراً للمالية: Entry of 25 June 1926 in Iraqi Police File No. 462 on "Yāsin al-Hāshimī."

(٢٣٦) Letter from. J. F. Wilkins to the counsellor to the high commissioner dated 13 August 1930, in J.F. Wilkins' File entitled "Personal Letters."

لديه أي فهم سياسي، وهكذا فإنه سرعان ما تهاوت السلطة التي كانت للقصر سابقاً.

وفي المقام الثاني، ومع نهاية «الانتداب» في العام ١٩٣٢، توقف الانكليز عن شد الخيوط التي كانوا يمسكون بها، أو هم قصروا تدخلهم في الشؤون الداخلية للبلاد الآن على حدّه الأدنى. من ناحيته، عمل الهاشمي على تحييدهم: ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، وقبل شهرين من ارتقائه رئاسة الوزراء عن طريق تمرد عشائري (كانت حكومة الإخاء قد أفسحت الطريق في العام ١٩٣٣ أمام تتابع لحكومات قصيرة الأجل ترأسها ضباط شريفيون سابقون)[٢٣٧]، كان له حديث خاص مع السفير البريطاني، وأخبره متألماً أنه قرر التخلي عن معارضته لمعاهدة ١٩٣٠ لأنه صار «مقتنعاً بأن العراق لا يمكنه العيش من دون تحالف مع بريطانيا العظمى، وأن هذا التحالف كان مقدماً من خلال المعاهدة بشروط حسنة»[٢٣٨]. وعندما تسلّم المنصب في آذار (مارس) التالي، طمأن السفير مجدداً إلى أنه سوف «يجد هاشمياً جديداً مختلفاً كثيراً عن ذاك القديم»[٢٣٩].

وفي المقام الثالث، كان السياسيون الموجودون في الميدان، باستثناء نوري السعيد، أقل قدرة من الهاشمي بكثير، وأقل حصافة وإرادة وقوة. وقد اعترف نوري السعيد بنفسه، في العام ١٩٣٥، بأن الهاشمي كان «الرجل الوحيد الذي يصلح لرئاسة الوزراء في العراق»[٢٤٠].

وربما كان نصف سر قوة الهاشمي يكمن في سيطرته التي كانت له على الادارات الهامة في الدولة. فقد كان يسيطر على قوات الشرطة من خلال مديرها، الذي كان تحت سلطته كلياً[٢٤١]. وكان لأخيه طه الهاشمي سلطة على التعيينات في الميدان التعليمي الحساس[٢٤٢]. وكان طه، الذي شغل في الوقت نفسه منصب رئيس الأركان العامة، هو الوسيط الذي بنى ياسين من خلاله موقعاً له في الجيش، وخصوصاً عند المجموعة العروبية من سلك الضباط،

---

(٢٣٧) أرادت حكومة «الإخاء» إجراء انتخابات جديدة للمجيء ببرلمان «إخائي». ولكنّ غازي رفض ذلك بناءً على نصيحة علي جودت، رئيس الديوان الملكي. وكان جودت من زعماء الإخاء، ولكنه امتعض من عدم اشراكه بالوزارة، فانقلب على الحزب: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثالث، ص ٣٠٢.

(٢٣٨) Great Britain, Foreign Office, FO 406/73/E 434/278/93, letter of 10 January 1935 from Sir F. Humphrys, Baghdād, to Sir John Simon, London.

(٢٣٩) Great Britain, Foreign Office, FO 406/73/E 2291/3/93, letter of 27 March 1935 from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to Sir John Simon, London.

(٢٤٠) Great Britain, Foreign Office, FO 406/73/E 7470/278/98, letter of 6 December 1935 from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to Sir Samuel Hoare, London.

(٢٤١) Great Britain, Foreign Office, FO 406/73/E 3731/278/93, letter of 30 May 1935 from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to Sir John Simon, Lodnon.

(٢٤٢) Great Britain, Foreign Office, FO 406/73/E 5863/278/93, letter of 19 September 1935 from Mr. Bateman, Baghdād, to Sir Samuel Hoare, London.

وكان طه قد حصل على موقعه هذا منذ العام ١٩٢٩ كجزء من إعادة تنظيم سياسي[٢٤٣] أريد بها، كما بدا في ما بعد، موازنة السلطة التي كانت لجعفر العسكري ونوري السعيد في الجيش. ولم يكن هذا إلا مظهراً آخر من مظاهر التوازن التي كانت قد ميزت فترة «الانتداب».

ولأنّ ياسين الهاشمي أدرك أن جعفر العسكري ونوري السعيد هما الوحيدان صاحبا النفوذ من بين الضباط الشريفيين السابقين، فإنه لم يتأخر عن إشراكهما في الحكومة التي شكّلها في آذار (مارس) ١٩٣٥، حيث أعطى العسكري حقيبة الدفاع وأعطى السعيد حقيبة الخارجية. لكن، كان الهاشمي شديد الطموح إلى تقوية موقعه وإضعاف موقعيهما، ولأنّه اعتقد أن الفرصة ملائمة، فقد بدأ في أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها خطّة تضع منصب المعاون العسكري العام مباشرة تحت إمرة رئيس الأركان بدلاً من أن يكون تحت إمرة وزير الدفاع، كما كان حتى ذلك الوقت، وهو ما يعطيه وشقيقه طه كلمة موحدة في تعيينات الجيش. ولكن جعفر العسكري هدد بالاستقالة فوراً، وسقطت الخطة[٢٤٤]. وفي وقت لاحق، حاول ياسين الهاشمي التخلص كلياً من جعفر العسكري مثيراً استياء الملك غازي منه (ويبدو أن العسكري كان ينتقد حياة غازي الخاصة)، وذلك بتعيينه سفيراً في لندن، ولكن نوري السعيد رفض الفكرة[٢٤٥].

ويجب أن يكون قد اتضح من هذه الحوادث أن ياسين الهاشمي لم يكن كلي النفوذ، بالرغم من أن ظله كان يحجب كل من عداه. وهذه الحوادث أبرزت، أيضاً، التنافس الذي كان يستهلك مجلس الوزراء ويضعف الجيش في الوقت نفسه، أو يضعف ـ وبدقّة أكبر ـ التيار العروبي الجامع داخل الجيش (وكان نوري السعيد وجعفر العسكري وياسين الهاشمي لهم نفس اقتناعات هذا التيار بشكل معلن). وهذا التنافس منح في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ زمرة من التيار «الإقليمي» (أو بالأحرى «القطري»: Particularist ـ المترجم)، تتألف بشكل أساسي من ضباط أكراد يقودهم اللواء بكر صدقي قائد الفرقة الأولى، الفرصة للقيام بانقلاب عسكري، وضرب كلا الجناحين، واسقاط ياسين الهاشمي، وكسب كل السلطة الحقيقية لفترة من الزمن.

وإلى جانب هذا العامل الذي ورد ذكره للتوّ، كانت هنالك عوامل أخرى ساهمت في سقوط ياسين الهاشمي. فمن ناحية، كان مجيئه إلى السلطة عن طريق توافق عشائري متمرد أضعف هيبة الحكومة إلى درجة شجعت تجمعات عشائرية منافسة على القيام بثورات أخرى أدى إخمادها بالقوة إلى زيادة الاستياء، مما لم يسمح لياسين الهاشمي إلاّ بالقليل من الراحة خلال الأشهر العشرين من وجوده في السلطة. وواضح أن نمو قوّته، وتشديده المستجد على

---

(٢٤٣) طه الهاشمي، «مذكرات» (بيروت، ١٩٦٧)، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢٤٤) Great Britain, Foreign Office, FO 406/73/E 5863/278/93, letter of 19 September 1935 from Mr. Bateman, Baghdād, to Sir Samuel Hoare, London.

(٢٤٥) طه الهاشمي، «مذكرات»، ص ١٥٠

منزلته كـ «سيد»[٢٤٦]، وجهده الصريح لكسب تأييد الرأي العام الديني[٢٤٧]، وتعبيره الطائش، في خطاب ألقاه في البصرة في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦، عن أمله بأن «تتوفر له عشر سنوات أخرى» لكي يكرس نفسه لـ «رفاهية العراق»[٢٤٨]. هذه الإشارات وغيرها أثارت الشك في أنه كان ينتظر مجرد فرصة سانحة لكي يأخذ السلطة العليا كلها لنفسه. ولهذا كله، فإن حكمت سليمان، أحد زعماء الإخاء السابقين، الذي كان يشعر باستياء مرّ لأن ياسين الهاشمي لم يسند إليه حقيبة الداخلية التي كان يشعر أنه يستحقها، والذي كان على علاقة ودّ ببكر صدقي[٢٤٩]، سُمع يعلق بالقول إنه، من الآن فصاعداً، وفي ما يتعلق بالهاشمي، يفترض تغيير الهتاف اليومي من «يعيش الملك» (Vive le Roi!) إلى «يعيش الأنا» (Vive le moi!). ولكن السفارة البريطانية كانت ترى أنه لا يبدو أن لهذه الانتقادات أي أساس من الصحة[٢٥٠]. وكان الأكثر إساءة لياسين الهاشمي هو استيلاؤه على أراضي الدولة «بطرق مشكوك بها»[٢٥١]. وفي حديث لخليفته حكمت سليمان مع السفير البريطاني ادّعى الأول أن الهاشمي حصل بهذه الطرق على ما يزيد عن ٦٠٠٠٠ دونم[٢٥٢]. ومن الأمور التي لم تساعد الهاشمي كذلك أن الملك غازي، «الذي كان على علاقة وثيقة بالجيش»[٢٥٣]، كان لا بد يحمل في قلبه حقداً أو ضغينة ضده، ذلك أن غازي كان متألماً في ظل القيود التي فرضها الهاشمي على حياته الشخصية في أعقاب فرار أخته، الأميرة عزّة، في حزيران (يونيو) ١٩٣٦، مع أحد الخدم في فندق روادن، وتخلّيها عن الإسلام[٢٥٤]. وبقي الهاشمي حتى النهاية يعتقد أن غازي على علم بالانقلاب من ناحية المبدأ[٢٥٥]، فقد كان بكر صدقي أخبره

---

(٢٤٦) في هذه الفترة كان يوقع رسائله باسم «السيد ياسين الهاشمي»، حديث مع الدكتور طارق اسماعيل، أحد أقرباء ياسين الهاشمي، في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٧١.

(٢٤٧) Great Britain, Foreign Office, FO 406/74/E 6085/1419/93, letter of 17 September 1936 from Mr. Bateman, Baghdād, to Mr. Eden, London.

(٢٤٨) انظر: خيري العمري، «شخصيات عراقية»، ص ١١٦.

(٢٤٩) حول حكمت سليمان، راجع الجدول ٧ ـ ٤.

(٢٥٠) Great Britain, Foreign Office, letter of 17 September 1936 from Mr. Bateman.

(٢٥١) Great Britain, Foreign Office, FO 371/20801/E 363/363/93; "Report on Leading Personalities in Iraq for 1936".

و: توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٤٩.

(٢٥٢) Great Britain, Foreign Office, FO 371/406/E 7624/1419/93; letter from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to G.W. Rendel, London, dated 21 November 1936.

(٢٥٣) Great Britain, Foreign Office, FO 371/20013/E 6784/1419/93, minutes of 29 October 1936 by J.G. Ward.

(٢٥٤) Great Britain, Foreign Office, FO 406/74/E 4057/3089/93, letter of 19 June 1936 from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to Mr. Eden, London; and FO 371/20013/E 6819/1419/93, minutes of 2 November 1936 by J. G. Ward.

(٢٥٥) محادثة جرت بين الهاشمي وتشارلز بيتهان في بيروت:

Foreign Office, FO 371/2005/E 7917/1419/93, letter of 9 December 1936 from Sir A. Clark Kerr to G. W. Rendel.

بنفسه يوم سار إلى بغداد أنه كان يحظى بتأييد الملك غازي[٢٥٦]. وأخيراً، فإنّ عنصراً آخر كان يرفع المطالب باسم من لا امتيازات لهم، ويتجمع حول صحيفة «الأهالي»، شبك يديه بيَدَيْ بكر صدقي من خلال حكمت سليمان وساعد ايديولوجياً في هزيمة نظام ياسين الهاشمي.

ولم يعش ياسين الهاشمي طويلاً بعد سقوطه من السلطة، فمات في منفاه في لبنان يوم ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧.

وكان آخر «السادة» السياسيين، رشيد عالي الكيلاني، بالمقارنة مع ياسين الهاشمي، شخصية سياسية من رجال الصف الثاني. وكان الكثير من أهميته ينبع من علاقته في العام ١٩٤١ بالحركة التي حملت اسمه.

وكانت هذه الحركة في الأساس مبادرة من العسكريين والعنصر الميال للعروبة من سنّة الطبقة الوسطى. وكان قادتها الحقيقيون هم العقيد صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد، قادة الفرقة الثالثة والفرقة الأولى والقوات الجوية والقوات الآلية على التوالي، وكلهم جاءوا من عائلات متوسطة الدخل والمنزلة أو ذات أوضاع أكثر تواضعاً. وكان لهؤلاء الضباط الذين عرفوا اختصاراً باسم «العقداء الأربعة» يد في تنظيم تقويض بكر صدقي في ١١ آب (أغسطس) ١٩٣٧ وإعادة العنصر العربي إلى موقع السيطرة داخل الجيش، وشكّلوا منذ نهاية العام ١٩٣٨ العامل الرئيسي في سياسة البلاد. ونظراً لانهيار فرنسا، وميل هؤلاء الضباط إلى موقف «انتظر لترى» بالنسبة للحرب العالمية الثانية، وعدم رغبتهم في تأييد تدخّل انكلترا في شؤون العراق الداخلية، فقد تحدَّوْا عبد الاله الموالي للبريطانيين، ونزعوا منه الوصاية على العرش بعد هربه من البلاد، وكان قد تولى هذه الوصاية في العام ١٩٣٩ إثر وفاة الملك غازي. ولكن في النهاية انهارت حركتهم، أمام ضربات البريطانيين.

ولم يرقَ رشيد عالي الكيلاني في أي يوم من العام ١٩٤١ إلى دورٍ سياسي حاسم[٢٥٧]. وكانت لـ «العقداء الأربعة» اليد العليا منذ البداية وحتى النهاية. ولكن المثير للاهتمام هو أن رشيد عالي الكيلاني كان واحداً من قليلين جداً من ممثلي العائلات القديمة الذين راهنوا إلى جانب الحركة. وهذه الحقيقة بحاجة إلى تفسير.

لم يكن رشيد عالي ثورياً بشكلٍ من الأشكال، وكثيراً ما فعل ما كانت له به منفعة آنية، ولكنه كان متململاً، ومندفعاً، وأكثر استعداداً من السياسيين الملكيين الآخرين للمخاطرة وتبنّي السياسات المغامرة. وربما كان هذا ما جعل الأوساط السياسية التي باستطاعة

---

(٢٥٦) Great Britain, Foreign Office, FO 371/20014/E 7145, letter of 2 November 1936 from Sir A. Clark Kerr to Anthony Eden.

(٢٥٧) انظر أيضاً الصفحتين، 456 و457. في الأصل الانكليزي.

السفير البريطاني م. بيترسون الوصول إليها تصف رشيد عالي الكيلاني، سياسياً، بأنه «رجل جامح»[٢٥٨]. ورأى فيه رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي، وهو خصم له أيضاً، «رجلاً غير متزن»[٢٥٩]. ولكنه كان في رأي العقيد الصباغ، أبرز شخصيات حركة العام ١٩٤١، «جسوراً وشجاعاً»[٢٦٠].

وكان رشيد عالي قد نشأ في ظروف اجتماعية تختلف كثيراً عن ظروف معظم «السادة» السياسيين. فقد ولد في العام ١٨٩٢ «في حقول بعقوبة»[٢٦١] ابناً لـ «مدرّس» (معلم ديني). وكان أبوه، السيد عبد الوهاب، من أقارب «نقيب» بغداد وتزوج أختاً نصف شقيقة لـ «نقيب»، ولكنه لم يرزق منها بأولاد فاتخذ لنفسه زوجة ثانية. ولم يأبه عبد الوهاب لحساسيات «النقيب»، واختار بموجب عاطفته فتزوج من ابنة «سركال» - أي وكيل زراعي ورئيس عشائري من مرتبة متدنية - من عشيرة البيات. وشعر «النقيب» أنه أهين مرتين، فنبذ عبد الوهاب، وحرمه من دخله الذي كان يستحق من أوقاف القادرية[٢٦٢]. ونظراً لأنه لم تكن لعبد الوهاب وسائل مادية كثيرة تخصه، فقد كانت السنوات التالية بالنسبة له ولعائلته سنوات مشقة وحرمان.

ولكن، إذا كانت هوة واسعة قد باعدت بين العالَم الذي ترعرع فيه رشيد عالي حتى بلوغه مرحلة الرجولة والعالَم الذي عاش فيه «النقيب» وأفراد جماعته المميزين، فقد كان رشيد عالي هو الأكثر حظاً في النهاية، لأن العالم السهل والثري الذي كان «النقيب» يعيشه كان عالماً قديماً جداً وعلى وشك الموت. وطعن أبناء «النقيب» في السن من دون أن يكون لهم رأي أو يأخذوا أية مبادرة. وعلى النقيض من ذلك، فقد برز رشيد عالي في مثابرته ومبادرته واعتماده على نفسه. ولم يظهر إلاّ ميلاً قليلاً للتعليم القديم، ولم يتجه إلى المهنة الدينية، بل دخل في العام ١٩٠٨ مدرسة الحقوق التي كانت قد أنشئت حديثاً في بغداد. وأخيراً، أهّل نفسه في العام ١٩٢١، عندما كان في التاسعة والعشرين من عمره، ليصبح قاضياً في محكمة الاستئناف، حيث أكسبه عمله ثناء واطراء المستشارين البريطانيين[٢٦٣]، وأكسبه، بعد ثلاث سنوات، حقيبة العدل. ولكن اسم الكيلاني كان أيضاً، وبالطبع، عاملاً فاعلاً في صعوده السريع إلى تبوُّؤ المنصب الوزاري السامي.

وبدءاً من تلك اللحظة بدأت حياة رشيد عالي تحمل طابع سياسة تلك الأيام، وأصبح، في كثير من الأوجه، يشبه كثيراً عامة السياسيين الملكيين.

---

(٢٥٨) Great Britain, Foreign Office, FO 371/23200/E 938, letter of 25 January 1939 from Sir M. Peterson, Baghdād, to Viscount Halifax, London.

(٢٥٩) المصدر السابق.

(٢٦٠) العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، «فرسان العروبة في العراق» (دمشق ١٩٥٦)، ص ١٤.

(٢٦١) حديث مع رشيد عالي الكيلاني في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٢٦٢) الحديث السابق وحديث مع يوسف الكيلاني في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٧١.

(٢٦٣) Great Britain, Foreign Office, FO 371/20801/E 363/93 "Report on the Leading Personalities in Iraq (for the year 1936)".

ومن السلطة جاءت ثروة رشيد عالي الكيلاني بعد عقد أو ما يقرب من ذلك. ومثل الآخرين من رفاقه في المنصب صار يملك مساحات واسعة من الأراضي الجيدة، وعلى ما يبدو من خلال «إساءة استعمال آلية تسوية الأراضي»[٢٦٤]. وأيضاً والأهم هو أن الكيلاني أفاد في العام ١٩٣٦ من موقعه كوزير للداخلية والعدل «ليبتز ايجارات ومتوجبات أخرى» من حائزي الأوقاف القادرية[٢٦٥]، أي الأملاك التي هي وقف على المقام القادري وجامعه، التي أصبح في السنة نفسها وصياً عليها، بعد فصله لوظيفة الوصي عن وظيفة «النقيب»[٢٦٦]، وهو أمر لا سابق له نظر إليه على أنه «شيء بمثابة الفضيحة» ثم ألغي في ما بعد[٢٦٧].

ومن ناحية أخرى، كان رشيد عالي الكيلاني شديد التعرج في مساره. وأصبح هذا التعرج في المسار، كما لا بد أن يكون قد اتضح حتى الآن، سمة ملازمة للسياسة الملكية التي كانت تدور بشكل متزايد حول الأشخاص أكثر مما تدور حول القضايا المهمة. في البداية، كان رشيد عالي قد حاول بناء موقعه السياسي من خلال الالتحاق بقيادة ياسين الهاشمي[٢٦٨]. وفي آذار (مارس) ١٩٢٥ عارض، بتحريض منه، توقيع امتياز النفط، مستقيلاً من منصبه كوزير للعدل احتجاجاً[٢٦٩]. ولكنه إبتعد عن الهاشمي بعد ذلك بثلاثة أشهر وانضم إلى حزب «التقدم» وسحب معارضته للامتياز «أمام الأمر الواقع»، وأصبح وزيراً للداخلية تحت رئاسة عبد المحسن السعدون[٢٧٠]، ثم ترك هذا المنصب في منتصف تموز (يوليو) عندما ارتقى، بمساعدة السعدون وحزب التقدم، إلى رئاسة مجلس النواب. وفي العام ١٩٢٦ كسب لنفسه، بمساعدة صفوت العوّا رئيس مكتب المخصصات الملكية، موقع حظوة خاصة عند الملك فيصل[٢٧١]، الذي استخدمه الآن لكي يشق حزب التقدم ويخرج السعدون من السلطة. واستقال رشيد عالي من رئاسة مجلس النواب بضجة كبيرة نتيجة لحادث تافه، ثم رشح نفسه في دورة تالية للانتخابات وهزم مرشح السعدون بمساعدة الملك الذي يبدو أنه ضمن له نجاحه بأن جمع مؤقتاً بين المعارضة والأتباع الشخصيين القليلين لرشيد عالي

---

(٢٦٤) Premier Hikmat Sulaimān to British Ambassador, 19 November 1936, Great Britain, Foreign Office, FO 371/20014/E 7624/1419/93, letter of 21 November 1936 from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to G.W. Rendel, London.

(٢٦٥) *Ibid.*, and Great Britain, Foreign Office, FO 406/75/E 368/363/93, letter of 5 January 1937 from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to M. Eden, London.

(٢٦٦) Great Britain, Foreign Office, FO 406/74/E 5171/172/93, letter of 29 July 1936 from *Mr. Bateman, Baghdād, to Mr. Eden, London.*

(٢٦٧) Letter of 5 January 1937 from Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden.

(٢٦٨) Entry of 4 December 1924 in Iraqi Police File No. 1747 on "Rashîd 'Ālî al-Gailānî.".

(٢٦٩) Great Britain, Foreign Office, FO 371/20801/E 363/363/93 "Report on the Leading Personalities in Iraq (for the Year 1936)."

(٢٧٠) Great Britain, *Intelligence Report No 14* of 9 July 1925, para. 307; and *Intelligence Report No 15* of 23 July 1925, para. 336.

(٢٧١) توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٦٨.

وأعضاء البرلمان المستقلين، وبجعل بعض أتباع السعدون يخدعون حزبهم[٢٧٢]. وعندما ترك السعدون زمام الحكم كما كان متوقعاً، استعاد رشيد عالي منصبه للداخلية، في وزارة يرأسها جعفر العسكري هذه المرة. ولكنه انسحب حوالى أواخر العام ١٩٢٧ من وضع صعب نجم عن معاهدة جديدة غير مرضية مع انكلترا، وأدار ظهره لجعفر العسكري أيضاً[٢٧٣]، وسرعان ما انتقل بعد ذلك إلى صفوف المعارضة. ومنذ العام ١٩٣٠، ولست سنوات تالية، ربط مصيره بمصير ياسين الهاشمي، وعمل الاثنان معاً الآن على نشر أشرعتهما باتجاه الرياح الشعبية، أو للقيام بالتسويات والتقلبات اللازمة في الرهان من أجل فائدة جناحهما.

وبعد العام ١٩٣٣، عندما أصبحت البلاد فريسة للخلافات والاضطرابات بعد فقدانها لسلطة فيصل الكابحة، برز خط رشيد عالي المغامر إلى الواجهة. وهذا ما دفعه في العام ١٩٣٥، إلى جانب حبه المطلق للمنصب (انفجر باكياً ذات مرة لأن أصدقاءه شطبوا اسمه من الوزارة)[٢٧٤]، إلى أن يسعى وهو خارج السلطة إلى وسائل جديدة وأكثر نشاطاً للحصول على دفة الحكم والدولة. وبتشجيع من ياسين الهاشمي، خطط رشيد عالي لهيجان بين مشايخ عشائر الفرات الأوسط، ومن خلال هؤلاء، نجح الاثنان في الاطاحة بوزارتين منافستين بتتابع سريع، وحصلا على الحكم لياسين الهاشمي نفسه. وبعد سقوطه وسقوط الهاشمي في العام ١٩٣٦، والقضاء على بكر صدقي في العام ١٩٣٧، نقل رشيد عالي اهتمامه من العشائر إلى الجيش. فقام أولاً برعاية ولاء جناح عسكري يقوده اللواء حسين فوزي، رئيس الأركان[٢٧٥]. ولكن، عندما ظهر في العام ١٩٤٠ أن هذا الجناح كان صغيراً جداً، تسلل رشيد عالي إلى دائرة عطف «العقداء الأربعة». وبالسياسات نفسها التي كسب بها دعمهم له لرئاسة الوزارة في تلك السنة ـ أي الموقف المحايد من الحرب العالمية والتفسير الحرفي الدقيق للامتيازات التي يتمتع بها الانكليز بموجب معاهدة ١٩٣٠ ومحافظته على الاتصالات السرية مع قوى المحور ـ استثار مطالبة الحكومة البريطانية بطرده، وهو ما دفعه أكثر فأكثر بدوره إلى أحضان «العقداء الأربعة»، وهناك احتمال كبير بأنه كان العامل الكامن وراء تبنّيه لانقلابهم في العام ١٩٤١[٢٧٦]. ولكن من الممكن أيضاً تفسير هذا التبني من خلال بعض مظاهر شخصيته وتاريخه الماضي الذي ذكرنا.

---

(٢٧٢) المصدر السابق، ص ٦٨ و٧١. و: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثاني، ص ٥٥ ـ ٥٦. و:
Entry dated 13 November 1926 in Iraqi Police File No. 1747 on "Rachīd 'Alī al-Gailānī", and Great Britain, *Intelligence Report No 23* of 9 November 1926, para. 688.

(٢٧٣) Entry dated 24 December 1927 in Iraqi Police File No. 94 on "Ja'far Abū-t-Timman."

(٢٧٤) طه الهاشمي، «مذكرات»، ص ٢٩٩.

(٢٧٥) المصدر السابق، ص ٣٣٤ و٣٣٦ ـ ٣٣٧. و: الصباغ «فرسان العروبة في العراق»، ص ١٣١.

(٢٧٦) الصباغ، «فرسان العروبة في العراق»، ص ١٧٧. و: طه الهاشمي، «مذكرات»، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١. و: الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الخامس، ص ١٤٥ وما يليها. و:
Majīd Khaddūrī, *Independent Iraq 1932-1958* (London, 1960), PP. 192 ff. and 197; and Lukasz Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East* (London, 1966), PP. 103 ff., and 145.

ومن المؤكد أن رشيد عالي الكيلاني كان قد خرج منتصراً من كل تحرك سابق قام به في لعبة السلطة، ولكن ارتباطه الآن بانقلاب «العقداء الأربعة» ربطه بقضية خاسرة، على المدى القصير على الأقل. ووصلت سيرته المهنية في العراق فجأة إلى نهايتها، وصادرت الدولة أملاكه، ولم يعد إلى الظهور على المسرح السياسي في بغداد حتى ما بعد ثورة ١٩٥٨، وفي دور صغير وغير فاعل.

* * *

وكما أشير قبلاً، فإنّ رشيد عالي الكيلاني كان واحداً من عدد ضئيل جداً من «السادة» أو أفراد العائلات القديمة أو المهمة اشترك في حركة ١٩٤١. ولكن، كان من بين هؤلاء القلائل اثنان من رؤساء الوزارات السابقين، هما ناجي السويدي وناجي شوكت[٢٧٧]. وأما الباقون، وباستثناءات نادرة، فقد جلسوا يتفرجون.

وعلى النقيض من هذا، فإن معظم الضباط الشريفيين السابقين وقفوا من دون لبس إلى جانب القوة البريطانية والوصي عبد الإله. وهذا ما ضمن لهم الفوز في صراعهم الطويل الأمد مع العائلات القديمة، وجعل من الممكن أخيراً صعود واحد منهم، هو نوري السعيد، إلى موقع نفوذ لا يساويه فيه إلا الوصي الذي كان عليه، ومنذ نهاية «الاحتلال البريطاني الثاني» في العام ١٩٤٦ وما بعد، أن يقتسم معه السيطرة المطلقة على آلة الدولة، وإن لم تكن الشراكة بينهما سهلة.

ونتيجة لهذا كله، تقلّص دور «السادة» في الحكم بحدّة بعد العام ١٩٤١. وبعد أن كانت حصتهم في التعيينات لرئاسة الوزراء قد بلغت النسبة العالية التي تصل إلى ٦٩,٢ بالمئة في ظل «الانتداب»، انخفضت هذه الحصة إلى ٣٧,٥ بالمئة بين عامي ١٩٣٦ ـ ١٩٤١، ثم إلى ١٠ بالمئة في العقد الأخير من العهد الملكي. أما حصتهم من كل التعيينات الوزارية الأخرى فانخفضت من ٣١ إلى ٢٠ بالمئة، ثم إلى ٦,٤ بالمئة في الفترات نفسها (راجع الجدولين ٧ ـ ٢ و٧ ـ ٣).

ولكن، كانت هناك أسباب أخرى، أكثر عمقاً، لهذا التراجع في الوزن الحكومي لـ «السادة». فكل موقعهم الاجتماعي كان آخذاً في الانحطاط. وكانت الأفكار التقليدية، الأساسية جداً لمصالحهم، قد فقدت الكثير من سيطرتها على عقول الناس. وبناء هيكل الدولة، ونمو الجيش (الذي كبح مؤقتاً في الأربعينات)، وانتشار التعليم الحديث، وظهور الصناعة النفطية، والتزايد السريع في عائدات البلاد، وتوسّع علاقات العراق بالعالم الخارجي، أوجد قوى جديدة، وآراء جديدة، ومناخاً نفسياً جديداً. وانخفضت القيمة الاجتماعية للنشاطات القديمة للكثير من عائلات «السادة»، مثل وظائفهم كعلماء أو

---

(٢٧٧) حول هؤلاء، انظر الجدول ٧ ـ ٤.

كمحافظين على المقامات أو كقادة للطرق الباطنية. وتضاءل أكثر فأكثر المغزى الذي كان ينسب قبلاً إلى ادّعاء التحدر من سلالة الرسول. وحتى كلمة «السيد» فقدت معناها الخاص، وصارت تطلق اليوم على دوائر من الناس تتسع باستمرار، وأصبحت توازي كلمة «مستر Mister Mr.» بالانكليزية. وباختصار، فقد توقفت عن كونها العامل المحدد لقيمة الشخص. وصار المال يحكم العلاقات بين العراقيين أكثر فأكثر. ولكن، هذه التحولات طبعت بطابعها المدن الكبيرة أكثر مما فعلت بالأرياف والمناطق العشائرية. ومن الأمور التي لا تخلو من مغزى في هذا الصدد أن خمساً من أكبر ست عائلات «سادة» مالكة للأراضي، أي عائلات «السادة» التي تملك الواحدة منها أكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم، كانت في العام ١٩٥٨ من عائلات «السادة» الريفيين أو العشائريين، وأما العائلة السادسة فكانت العائلة المالكة، كما يتضح من الجدول ٥ ـ ٣. ولكن هذا لم يكن يعني بالضرورة أن «السادة» الحضريين كانوا، ككل، في إنحدار من الناحية المادية. وما من طريقة للقول كيف كانت أوضاعهم الاقتصادية نظراً لعدم توفر احصاءات تتعلق بتوزع أشكال الثروة، إلّا بالنسبة للأراضي. ولا يمكن الاستدلال من انحطاط قوتهم السياسية أن أوضاعهم الاقتصادية أيضاً قد انحطت، إذ لم تكن هناك في عراق العهد الملكي علاقة متبادلة بين توزع السلطة وتوزع الثروة على الأقل في ما يتعلق بالطبقات والشرائح الاجتماعية، وذلك لأسباب ستذكر في فصل آخر. ومن ناحية أخرى، فإن مما لا شك فيه أن عدداً غير قليل من «السادة» الحضريين استطاع أن يكيّف نفسه مع الحقائق الجديدة والفرص الجديدة بحيث استطاعوا، إن لم يبقوا على حالهم، أن يصبحوا أكثر ثراء، أو ـ على الأقل، فقد أصبحت ثرواتهم أكثر ظهوراً، وأصبحت ـ من هذه الناحية ـ لا مصدر قوة أكبر بل إمكانية خطر يهدّدهم نظراً للانتشار الواسع للأفكار المعادية للثراء بين عامة الناس. وحتى الريف كان قد بدأ يتأثر بأمثال هذه الأفكار. وفي مناطق كثيرة، زال تقريباً ذلك التبجيل الذي اعتاد الفلاحون العشائريون أن يشعروا به تجاه «السيد» القبلي الملّاك بحلول العقد الأخير من النظام الملكي. وراحت صورة هذا الأخير كـ «سيد» تتلاشى شيئاً فشيئاً وتحلّ محلها صورته كطفيلي اقتصادي. وهذا ما جعل موقعه ينهار بسهولة، وفجأة، في مناطق مختلفة بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو).

الفصل الثامن

«أرستقراطية» المسؤولين القديمة

كان أحد العناصر المكونة لطبقة أصحاب الأراضي، الذي يمكن التعرف إليه بوضوح وفي العهد الملكي، عبارة عن شريحة من العائلات المرموقة التي كان يؤخذ منها أصحاب المراتب البيروقراطية أو البلدية العليا في العراق العثماني. وكان هؤلاء قد شغلوا، في نصف القرن الذي سبق مجيء الانكليز على الأقلّ، المناصب العالية دون مستوى الوالي[1]، كمنصب المتصرف[2] والقائمقام[3]، وشغلوا أحياناً مواقع أعلى في الإدارة المركزية في استامبول.

وعلى العكس من «السادة» ملّاك الأراضي، الذين كانوا يقيمون بين أهل المدن أو بين العشائر، والمشايخ أو الأغوات ملّاك الأراضي، الذين كانوا هم الشخصيات الرئيسية في الريف، فقد كانت جذور هذه العائلات الإدارية لا توجد إلّا في المدن وحدها. وإلى هذا، فقد كانت أراضيهم تقع، قبل الفتح البريطاني، في متناول اليد من المدن الكبرى، كقاعدة. وصحيح أن بعضهم نجح في الحصول من الحكومة العثمانية على صكوك ملكية تمنحهم حقوق ملكية في عمق المناطق العشائرية، ولكنهم كانوا يلاقون صعوبات كبيرة في تأكيد ادعاءاتهم هذه بحقهم في الأرض وفي جمع ايجاراتها في فترات انهيار السلطة العثمانية الكثيرة التردد.

وباستثناء القلائل من«السادة» الذين كانت لهم علاقة ما بالبيروقراطية ـ رجال مثل عارف حكمت الألوسي الذي خدم كمتصرف في فزان (ليبيا) وكان صهراً لوالي بغداد التركي نامق باشا (١٨٩٨ ـ ١٩٠٢)[4] ـ فإنّه لم يكن لموقع هذه الشريحة من العائلات أيّ مغزى ديني. والاستثناء الوحيد الآخر لهذا كان عائلة العمري التي قدمت رئيس الخزينة أو «دفتر

---

(١) كان الوالي حاكماً عاماً لـ «الولاية»، وهي أكبر الوحدات الادارية في الامبراطورية العثمانية.

(٢) كان المتصرف حاكم «لواء» أو ما دون المحافظة.

(٣) كان القائمقام نائب حاكم أو مدير «قضاء» أو منطقة.

(٤) حديث مع إبراهيم عاكف الألوسي في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٢.

دار» بغداد في أيام الباشا المملوك سليمان أبو ليلى (١٧٤٩ ـ ١٧٦٢)، وقدمت والياً للموصل في العام ١٨٣١، و«كاتب العربية» أو سكرتير الشؤون العربية، في الستينات من القرن التاسع عشر، ورئيس أركان للجيش العثماني في العام ١٩١٢، ورئيسين للوزارة في العهد الملكي[٥]. وقد نسب الى هذه العائلة شيء من القدسية نظراً لادّعائها التحدر من الخليفة عمر بن الخطاب. وكان أحد أجداد العائلة، وهو قاسم العمري، قد هاجر الى الموصل في القرن السادس عشر، لكي «يحمي (بفضل قدسيته)، المكان من الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى التي كانت تحل به كما قيل»[٦].

وإذا كان للدّين حساب ضئيل جداً في تكوين «أرستقراطية» المسؤولين القديمة، فقد كان العامل الإثني (العرقي) يلعب دوراً صريحاً في هذا التكوين، من ناحية أخرى. وخلافاً لـ «السادة» ملاك الأراضي، الذين كانوا عرباً أو أكراداً أو فُرساً، فإنّ الكثيرين من البيروقراطيين الملاكين الذين نتحدث عنهم هنا كانوا في الأصل من السلالات الحاكمة القديمة. وبكلمات أخرى، فقد كانوا أتراكاً، ولكنهم أتراك أقاموا مدة طويلة في العراق. وهكذا، كان البازرگيون، أحفاد بازرگان باشا، والي بغداد من ١٦٩٠ وحتى ١٦٩٣[٧]، وعائلة المميّز، أحفاد حسن باشا، والي بغداد من ١٧٠٤ وحتى ١٧٢٣[٨]، من دم تركي. وكذلك كان أيضاً الأوچيون، الذين توارثوا عملياً لعقود كثيرة منصب متصرف كركوك، والچادرچيون الذين قدموا لبغداد العثمانية اثنين من رؤساء بلديتها، والشوربچيون الذين كانوا في الأصل ـ كما يدل اسمهم ـ يرتبطون بإمداد القوات العثمانية بالمؤن. وكان أجداد هذه العائلات الثلاث قد وصلوا إلى العراق مع جيش السلطان مراد الرابع، في العام ١٦٣٨، وكوفئوا على الخدمات التي قدموها للحملة بمنحهم أراضيَ في العراق[٩]. وكانت العائلات الادارية التركية الأخرى ذات الشأن هي: الدفتري، أحفاد الدفتردار، أو الخازن، علي رضا باشا اللاز (١٨٣١ ـ ١٨٤٢)[١٠]، الأورفلي، وكان جد هذه العائلة آغا، أو زعيماً

---

(٥) الشيخ ياسين خير الله العمري (توفي حوالى ١٨٢٤)، «غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام» (مخطوطة انتهت كتابةً في العام ١٨٠٥ ونشرت في بغداد في العام ١٩٦٨)، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣. و: محمد شكري الآلوسي، «المسك الأضفر»، ص ١٥٤ ـ ١٥٥. و: خيري أمين العمري، «شخصيات عراقية»، ص ٥٩. انظر أيضاً الجدول ٧ ـ ٤.

(٦) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Mosul, Arbīl, Kirkūk, and Sulaimaniyyah (1922-1923)*, P. 98.

(٧) Habīb K. Chīha, *La Province de Bagdād. Son passé, Son présent, son avenir* ("The Province of Baghdād. Its Past, Present, and Future") (Cairo, 1908), P. 41.

(٨) إبراهيم الدروبي، «البغداديون: أخبارهم ومجالسهم» (بغداد ١٩٥٨)، ص ١١٩ وما يليها.

(٩) المصدر السابق، ص ١٣٤ ـ ١٣٥. و: عبد المجيد فهمي حسن، «دليل تاريخ مشاهير الألوية العراقية ـ كركوك» (بغداد ١٩٤٧)، ص ٣٠١. و:

Iraqi Police Files NO.436, entitled "Ra'ūf Chādrchī, and No. 438, entitled "Rif'at Chadirchī"; and Gerald de Gaury, *Three Kings in Baghdād*, P. 78.

(١٠) الدروبي، «البغداديون»، ص ١٠٦ وما يليها.

للانكشاريين[١١] في أيام داوود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١)[١٢]، والنفطچي، التي شغل أفرادها طويلاً مركز المتسلم، أو نائب متصرف كركوك[١٣]، وكانت لهم سيطرة مطلقة وخاصة بهم على ينابيع النفط في هذه المنطقة، وكانوا يتقاضون ما بين ثلاثة شلنات وأربعة شلنات وستة بنسات لكل زِقّ (أو قربة) يحمل[١٤]، وكانوا يحققون من ذلك في العشرينات كسباً يصل إلى حوالى ٣٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً[١٥].

وكان العنصر المكوِّن الآخر لطبقة البيروقراطيين ـ الملاكين القديمة من أصل قوقازي، ويشمل أيضاً عائلات غير مملوكية كما يشمل عائلات تتحدر مباشرة من المماليك. ومن هؤلاء الأخيرين كانت عائلتا شوكت وسليمان. وكان مؤسس بيت شوكت، الذي برز في السياسة في العهد الملكي، هو أحمد آغا، وهو قوقازي كان قائداً للانكشاريين في بغداد أيام المماليك[١٦]. أما مؤسس عائلة سليمان فهو طالب آغا، الذي كان عبداً لسليمان باشا العظيم (١٧٨٠ ـ ١٨١٢). وكان قد اختطف وهو صبيّ من جورجيا، ونشأ مع داوود، آخر المماليك، الذي أصبح باشا لبغداد في العام ١٨١٧ فعيّنه «كهية» عنده، أو وكيله الأعلى[١٧]. وينتمي الى هذه العائلة كل من اللواء محمود شوكت، الذي لعب دوراً كبيراً في الإطاحة بالسلطان عبد الحميد في العام ١٩٠٨، وأخوه نصف الشقيق حكمت سليمان، الذي كان رئيساً لوزراء العراق في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧.

وكان أشهر البيوت القوقازية من غير المماليك هو بيت الداغستاني، الذي يمتد نسبه إلى الحكام المطلقين القدماء لداغستان، التي هي اليوم جمهورية اشتراكية سوفياتية مستقلة ذاتياً. وأحد أبناء هذا البيت هو المشير محمد فاضل باشا، خريج أكاديمية سان بطرسبرغ العسكرية، والقائد السابق لحرس السلطان، وقد طرد من إستامبول لاتهامه زوراً بتنظيم انقلاب فاشل ضد السلطان عبد الحميد الثاني، وكان في العقود الأخيرة من العهد العثماني أكبر أعيان حي الميدان في بغداد، وكان قد تسلم بين الحين والآخر منصب الوالي أو قائد القوات العثمانية[١٨].

---

(١١) الجيش العثماني المحلي المحترف.

(١٢) وقد عمل الأورفليون أيضاً في التجارة: الدروبي، «البغداديون»، ص ٧٤ وما يليها، و: إبراهيم الحيدري، «عنوان المجد»، ص ٩٦ و٩٨ ـ ٩٩.

(١٣) حسن، «دليل تاريخ . . .»، ص ٢٨٤.

(١٤) Colonel S.B. Miles, *The Countries and Tribes of the Persian Gulf* (London, 1920), II, 563.

(١٥) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 4* of 18 February 1926, para. 110.
ولقد استملكت الحكومة هذه الينابيع في العام ١٩٢٦، لتعاد في ما بعد إلى النفطجية.

(١٦) حديث مع توفيق السويدي في آذار (مارس) ١٩٦٥، و: علي علاء الدين الألوسي، «الدر المنتظر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر» (بغداد ١٩٦٧)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٧) حديث مع توفيق السويدي، و: سليمان فايق، «تاريخ بغداد» (بغداد، ١٩٦٢)، ص ١٢٠ ـ ١٢١، و: كامل الجادرجي، «من أوراق . . .»، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١٨) كان محمد فاضل باشا شقيق كستهان، التي كانت زوجة غازي محمد ابن «شامل» المشهور (حوالى =

وكان ابنه غازي قد تسلم منصب نائب رئيس الأركان في الخمسينات ثم أصبح قائداً للفرقة المدرعة الثالثة. وكانت عائلة الفارسي أقل بروزاً، وهي عائلة تعود في أصولها إلى محمد بارتاو، وهو لاجىء تتريّ ارتقى في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى منصب «كاتب الفارسي»، أي سكرتير الباشا للشؤون الفارسية[19].

وكان هناك عنصران مكوِّنان آخران لطبقة البيروقراطيين ـ الملاكين القديمة وهما: البيتان الحاكمان في الإمارتين المستقلتين ذاتياً كأمر واقع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي البابان والجليلي، وأبناء عائلات المشايخ العشائريين التي سكنت بغداد خلال المئة والخمسين سنة الفائتة أو ما حول ذلك، مثل عائلة الشاوي وعائلة الربيعي. وكان الشاويون هم رؤساء عشيرة عبيد العربية، وكان أحدهم، وهو نظيف الشاوي، مساعد رئيس أركان في الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، وأصبح وزيراً للدفاع في العام ١٩٤١[20]. أما الربيعيون، ومنهم اللواء الركن نجيب الربيعي، رئيس مجلس السيادة من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٣، فيعودون في أصولهم إلى شيخ من عشيرة ربيعة العربية. وكان البابانيون الأكراد زعماء عشائريين أيضاً، وحكاماً بالوراثة أجيالاً عديدة لمنطقة واسعة مركزها في السليمانية، وهو موقع كانوا يدينون به لمآثر قام بها في الجزء الأخير من القرن السابع عشر جد لهم كان قد ساعد السلطان في حربه ضد الفرس فضمن لنفسه بذلك ـ واستناداً إلى أحد باشوات البابانيين ـ الحصول على «كل الأراضي التي يستطيع فتحها»[21]. ولكن هذا يبقى أمراً قابلاً للمناقشة، إذ لا يعقل أن يسمح سلطان عثماني بأن يسيطر أي من رعاياه على مساحات واسعة من البلاد فيصبح خارج سيطرة السلطان نفسه. وعلى كل حال فقد أصبح البابانيون من القوة بحيث أن الأتراك بذلوا جهوداً كبيرة لتفريقهم، ووضعوا حداً لحكمهم في العام ١٨٥٠[22]. ولكن، في وقت لاحق نجح العثمانيون في استيعاب البابانيين في الهيكل البيروقراطي للدولة العثمانية. ولم يكن تاريخ الجليليين العرب مختلفاً. فقد كان جدهم عبد الجليل، وهو مسيحي دخل في الإسلام، مجرّد موظف في بيت باشا الموصل. ولكن أحد أولاده، وهو اسماعيل، بنى لنفسه قاعدة من الدعم جعلته يرتقي في العام ١٧٢٦ إلى حاكمية اللواء. وقام جليلي آخر، هو حسين باشا، بتنظيم دفاع ناجح عن المدينة ضد نادر شاه الفارسي في العام ١٧٣٢، فجلب للعائلة اقطاعية قره قوش ومكّنها من أن تكسب لنفسها أخيراً نفوذاً لدى العامة والأعيان والانكشاريين المحليين، الأمر الذي فرض على السلطان الموافقة على رفع الجليليين إلى مرتبة باشوات الموصل لحوالى

= ١٧٩٦ ـ ١٨٧١)، وهو إمام (أمير روحي وزمني) داغستان:

Lesley Blanch, *The Sabres of Paradise* (New York, 1960), PP. 446, 462, and 465-466.

و: عبد الكريم العلاف، «بغداد القديمة» (بغداد ١٩٦٠)، ص ٧٠.

(١٩) حديث مع سمير الفارسي في أيار (مايو) ١٩٧٢.

(٢٠) الحيدري، «عنوان المجد»، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٢١) C.J. Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh* (London, 1836), I, 81.

(٢٢) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain* (1920), P. 27.

مئة سنة لاحقة، ولم تتحطّم قوتهم إلاّ في العام ١٨٣٤، وبعد فترة لم يهتم فيها الجليليون إلاّ بممتلكاتهم، ثم استيعابهم، كالبابانيين، في صفوف المسؤولين العثمانيين[٢٣].

* * *

وكانت «أرستقراطية» المسؤولين القديمة تقف في قمة المجتمع أو قريباً من القمة. وفي الواقع، فإن أحفاد البيوت الحاكمة القديمة - كالبابانيين والجليليين والداغستانيين - كانوا يعون جيداً ماضيهم، ولم يسلّموا بالأسبقية لأية عائلة من حيث المكانة. وعندما كان البابانيون في ذروة قوتهم لم يكونوا يتزاوجون إلاّ في ما بينهم ضمن إطار العائلة، وهكذا فقد كان الكل فيهم مزدوج القرابة[٢٤]. وحتى وقت متأخر يصل إلى العقد الأول من القرن الحالي، كان «فرع الباشوات» من عائلة الجليلي لا يزال يظهر قلة ميل إلى الارتباط مع الغرباء بالزواج. ولكنهم تزوجوا من عائلات من «السادة»، على الأقل في أواخر العهد العثماني وفي أيام العهد الملكي. وهكذا فعل الداغستانيون، وقد تزوجت تمارا، ابنة غازي، من واحد من آل السعدون، بينما تزوج ابنه تيمور الأميرة بسمة، شقيقة حسين ملك الأردن[٢٥]. وكذلك، فقد أقام البابانيون مصاهرات بالزواج مع الجليليين[٢٦].

وتزاوجت عائلات ادارية أخرى أيضاً مع عائلات من «السادة»، مثل الشاويين مع الحيدريين، والسليمانيين مع الكيلانيين. ولكن النمط الأكثر تردداً بالنسبة لهذه العائلات قبل الحرب العالمية الأولى كان الزواج من داخل اطار فئتهم من الطبقة البيروقراطية، أي زواج المماليك بالمماليك - مثل عائلتي شوكت وسليمان - وأحفاد الأتراك بأحفاد الأتراك - مثل عائلتي الدفتري والجادرجي[٢٧].

ولم يكن إدراك البيروقراطيين - الملاكين القدامى لموقعهم الاجتماعي يظهر فقط في تعلّقهم المعلن بـ «الكفاءة»، أي التكافؤ في الزواج، وهو مبدأ يأمر به الدين أيضاً كما لاحظنا في مكان آخر[٢٨]. فكقاعدة، كان أبناؤهم يتلقون العِلم في مدارس أيام العثمانيين، مثلهم

---

(٢٣) حديث مع نعمان الجليلي في شباط (فبراير) ١٩٦١، و: محمد أمين بن خير الله الخطيب العمري، «منهل الأولياء ومشرب الأصفياء من سادة الموصل الحدباء» (كتب في العام ١٧٨٦ وحرره سعيد الديوجي)، (الموصل، ١٩٦٧)، الجزء الأول، ص ١٤٢ وما يليها. و: دومينيكو لانزا «الموصل في القرن الثامن عشر» (ترجمة عربية عن الايطالية)، (الموصل، ١٩٥٣)، ص ١٧ - ١٩. و:
Carsten Niebuhr, *Voyage en Arabie et en d'autres pays cicronvoisins* (Amsterdam, 1780), II, 293-294; and Great Britain, (Confidential) *Personalities, Mosul, Arbîl, Kirkûk, and Sulaimaniyyah, 1922-1923*, PP. 80 and 93.

(٢٤) Rich, *Narrrative of a Residence in Koordistan*, I, 373.

(٢٥) حديث مع سمير الفارسي في أيار (مايو) ١٩٧٢.

(٢٦) حديث مع محمد فخري جميل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١.

(٢٧) ابراهيم الحيدري، «عنوان المجد»، ص ٨٩. وحديث مع يوسف الكيلاني في شباط (فبراير) ١٩٧١، ومع محمد فخري جميل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١، وكامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(٢٨) من الناحية الدينية يطبق هذا المبدأ على المرأة فقط، ولكن المعني به هو استبعاد خفض الموقع الاجتماعي لعائلتها.

مثل أبناء «السادة» وبقية أبناء «الذوات» أو الأعيان، معاملة خاصة، إذ كانت تفرز غرف لاستعمالهم الخاص، يستريحون فيها أو يتناولون وجبات طعامهم، وكان تلاميذ الطبقات الأكثر تواضعاً يبعدون عن هذه الغرف(٢٩). ولم تكن الممارسة التي كان يتبعها رئيس بلدية بغداد العثمانية خلال شهر رمضان أقل مغزى، إذ كان يدعو أعضاء من طبقات مختلفة في ليالٍ مختلفة لتناول طعام الإفطار معه، فكان يخصص ليلة لـ «السادة» والعلماء والمسؤولين الأعلى مرتبة، وليلة ثانية للتجار، ويخصص الليلة الأخيرة للحرفيين وآخرين(٣٠). وفي فقرة وردت عَرضاً، ولكنها ذات مغزى، كتبها في العام ١٨٠٥ مؤرخ من عائلة من الأرستقراطية البيروقراطية ـ الدينية، ومن آل العمري في الموصل، أشار الكاتب إلى أنه تعامل في ما روى عن بغداد مع الوزراء والعلماء والأمراء والشعراء فقط «لأن الآخرين من التجار والحرفيين، وبالتالي فإنهم لا يستحقون الذكر»(٣١). ولكن يجب أن نذكر هنا بأن رجال المراكز العليا في الموصل كانوا أقل انفتاحاً وأقل ليبرالية من أمثالهم في بغداد، في نظرتهم إلى الطبقات الأخرى.

في أيام العثمانيين، لم يكن ينظر إلى العائلات الادارية والمسؤولين عموماً بتعاطف أو محبة، كقاعدة. وهذا عائد إلى أنهم كانوا يميلون إلى أن يكونوا مصدر أذى لرجل الشعب أكثر منهم مصدر فائدة. وفي عهود المماليك وما قبل المماليك كان الوجود في مركز حكومي كثيراً ما يعادل أن يكون الإنسان في ميدان الأعمال. وكثيراً ما كان الحصول على التعيين يتم عبر شراء المركز، وكان المزايد الفائز بالمركز يعوض ما دفع، مع الفائدة، من خلال وجوده في الوظيفة. وربما كان من الصعب العثور على شيء اسمه الشعور بالمسؤولية العامة، بل ربما كان هذا شيئاً غير مفهوم على الاطلاق. وفي ظل المماليك كانت عادة إلقاء جزء كبير وغير متناسب من العبء الضريبي على عاتق مسؤولي الباشا السابق نادراً ما تكون قد حسبت على أساس الاهتمام بمصلحة الدولة. ونقرأ في نص يعود إلى العام ١٨١٧ أن «كل موظف يجمع أكثر ما يمكن من وظيفته ويؤمن لنفسه مسبقاً أقصى ما يستطيع من الحطام الذي يشعر بوعي أنه ما زال يعومه، حتى في أيام عز ازدهاره»(٣٢).

ولا يبدو أن الأمور تحسنت بعد الإطاحة بالمماليك في العام ١٨٣١ أو بعد اجراء الاصلاحات التي عرفت باسم «التنظيمات» (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦). وقد كتب مؤرخ بغدادي في العام ١٨٦٠ يقول: «إن السخاء والتبذير اللذين يظهرهما المسؤولون في أيامنا لا يمكنهما أن يعودا إلّا إلى واحد من اثنين: فإما أن يكونوا أساؤوا استخدام الأموال العامة أو أنهم كدسوا

---

(٢٩) الجادرجي، «من أوراق. . .»، ص ٤٢. وعلى العموم، فإن الجادرجي يضيف بأن والده الذي كان رئيساً لبلدية بغداد مرات عدة لم يستخدم نفوذه لصالحه، ولكن مديري مدرسته اعتنوا به عناية خاصة في كلِّ الأحوال.

(٣٠) حديث مع كامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(٣١) ياسين خير الله العمري، «غاية المرام»، ص ٣٢٢.

(٣٢) William Heude, *A Voyage up the Persian Gulf* (London, 1819), P. 175.

هـذه الثروات من خـلال الفساد أو من خـلال إجبار النـاس على العمـل بلا أجـر، هـادرين حقوقهم، لتبطين جيوبهم الخاصـة»[٣٣]. وفي العام ١٨٧٠، كـان هنالـك في صوامـع الحبوب العـامة في أحـد المراكـز الاقليمية مقيـاسان، واحـد أصغر من المقيـاس العـادي المـوجـود في الأسواق، وآخر أكبر منه، وكان المقياس الأصغر يستخدم لتوزيع الحبوب وبيعها، ويستخـدم المقيـاس الأكبر لشراء الحبـوب أو إدخالهـا. وكان المقيـاس الأول يفرق بنسبـة ١٠ بالمئـة مـع الشـاري، ويفرق الثـاني بنسبة ١٦ بـالمئة مـع البائـع أو دافع العشر. ويستنتـج نائب قنصـل معـاصر أن «هذا يجعـل الحاكم والآخـرين يضعون أيـديهم احتيالاً عـلى ما نسبتـه ٢٦ بالمئـة كاملة»[٣٤]. وحتى مدحت بـاشا الاصـلاحي لم يستطع الغـاء هذه الممارسات وغـيرها، إذ ان سكرتيره المساعد باع في العام ١٨٧١ منصب متصرّف الموصل بـ ٨٠٠ ليرة تركية[٣٥].

وأضاف نظام «المحسـوبية» إلى قلة الاحـترام التي كان ينـظر بها إلى الـطبقة الادارية. وكان هنالك في أيام المماليك، ووصولاً إلى العقد الأول من القرن الحالي، بعض المسؤولـين ـ على الأقل ـ الذين كان لهم «محاسيب» في مواقع تابعـة لهم، وكانت الانقـلابات المضـادة التي تتم ضد حماتهم تطال هؤلاء «المحاسيب» أيضاً، عاجلاً أم آجلاً[٣٦].

وربّما كان الفساد أكبر حجـماً وأوسع انتشـاراً في ظل نـظام السلطان عبد الحميـد، أي بصورة تقريبية من العام ١٨٧٨ وحتى ثورة العام ١٩٠٨. وكما جاء عـلى لسان شـاهد مـطّلع وغـير متعاطف، هـو حقي بك بـابان، نـائب بغداد، فـإن هذه الفـترة كانت «فـترة مفـاسـد وخلافات واهمال ووظائفية». ولكن من المحتمل أن تكـون صورة العـائلات الإداريـة المحلية صارت أكثر بياضاً في أعـين عامـة الشعب، على النقيض من صـورة الموظفـين الذين صـاروا يـأتون الآن من استـامبول وأمـاكن أخرى في الامـبراطـوريـة، من النـوعيـة المنحـطة بشكـل ملحوظ. ولم تكن للخدمة في العراق أية شعبية نظراً لبعد البلد، وصعوبة التعامل مـع أهله، وقسوة مناخه. لهذا فقد كان يرسل إليـه «كل جـاهل وغـير كفء، وسيّىء السلوك والتصرف من الموظفين المسؤولين». ولم يكن من النادر أن تكون الدوافع الوحيدة لهؤلاء هي جمع المال، الذي كانوا يكدّسونه بأخذه «عنـوة أو ابتزازاً». ولقـد كتب حقي بك بـابان في العـام ١٩١٠ يقـول، وليس من غـير زيـادة في التلوين: «لقـد شكلوا عصـابـة من اللصـوص. ولكـثرة استغـلالهم للبقرة الحلوب التي تمـدهم بالحليب جعلوهـا تهزل وتصبـح عـلى وشـك المـوت. ووجدت الحكومة نفسها مهانة ومنزوعة الهيبة»[٣٧].

---

(٣٣) فائق، «تاريخ بغداد»، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣٤) Great Britain, Letter of 8 August 1870 from C.A. Rassam, vice-consul, Mosul, to Sir H. Elliot, ambassador, Constantinople.

(٣٥) Great Britain, Letter of 3 February 1872 from C.A. Rassam, vice-consul, Mosul, to Sir Henry Elliot, ambassador, Constantinople.

(٣٦) C.J. Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan*, II, 156، و: مصـطفى نور الـدين الـواعظ (توفي ١٩١٣)، «الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر»، (الموصل، ١٩٤٨)، ص ٢٢٢.

(٣٧) Haqqī Bey Bābān Zādeh, *De Stamboul à Bagdād. Notes d'un homme d'Etat Turc* (Collection de la *Revue du Monde Musulman*) (Paris, 1911), P. 85.

ويجب ألاَّ يستنتج من الملاحظات السابقة أنه قد حصل منذئذ، وبالضرورة، أي تغيّر جذري في طبيعة المسؤولين الرسميين، ولا أن كل الذين وضعوا بشكل مميز في خدمة الحكومة قد أساؤوا استخدام المواقع التي عهد بها اليهم أو أنهم زادوا ما يملكون من مادة على حساب الشعب، أو أن العائلات الادارية الثرية أصبحت ثرية كنتيجة فقط لوصولها إلى أدوات الادارة. وكذلك فإن لاشعبية المسؤولين أو سمعتهم السيئة لا يعنيان أن المنصب لم يستمر في اعتباره، في نظر جزء من الشعب، مرتبة عالية من ناحية المنزلة الاجتماعية.

* * *

وعلى الرغم أنه منذ بداية التوجه نحو مركزة الحكم العثماني وما بعد، أي منذ ١٨٣١ وحتى ١٩١٧، حجبت منزلة الوالي ـ كقاعدة ـ عن أفراد العائلات الادارية المحلية، فقد استمر هؤلاء في ممارسة نفوذهم بأكثر من المسؤول العثماني الرئيس. وكان السبب في ذلك يعود إلى أنهم على معرفة أكبر بالأوضاع والممارسات المحلية وإلى العلاقات الأوثق التي لهم مع القوى الاجتماعية المحلية. وكان السبب الآخر هو أن سلسلة من القيود فرضت من استامبول على سلطة الوالي، وخصوصاً بعد منتصف القرن التاسع عشر. وعلى سبيل المثال، لم تكن للوالي سلطة اختيار مرؤوسيه، ولا كان يمارس أية سيطرة على أكثر من نصف الهيكل البيروقراطي، أي على كل الادارات التي كان رؤساؤها المحليون يتلقون تعليماتهم من استامبول، مثل ادارات العدل وسجلات الأراضي والبريد والبرق والجمارك والتعليم العام والأوقاف. وكذلك لم يكن الوالي يستطيع التدخل في شؤون «الدائرة السَنِيَّة»، أي إدارة عقارات التاج، التي كانت مسؤولة عن مساحات واسعة من الأراضي، بما في ذلك لا أقل من ثلث مجموع الأراضي المزروعة في ولاية بغداد، التي كان يديرها السلطان مباشرة عبر موظفيه الخاصين[٣٨]. وأكثر من هذا، فإن الوالي لم يكن يملك الكلمة المباشرة أو النهائية في ما يتعلق بتنظيم أو مهمّات القوات النظامية أو «الضبطية»، أو الدرك[٣٩]، حيث كانت القوات تأتمر بإمرة ضابطها القائد، وتأتمر «الضبطية» بإمرة قسم خاص في «مكتب الحربية العثماني»[٤٠].

وكان هنالك سبب آخر لزيادة استمرارية نفوذ العائلات الإدارية المحلية هو قِصَر مدة بقاء الولاة في مناصبهم. وفي المتوسط كانت ولاية بغداد قد شهدت في الفترة ١٨٣١ ـ ١٩١٧ تغيراً للوالي كل سنتين. وكما يتضح من الجدول ٨ ـ ١، فإن حالة مماثلة كانت قد سادت في القرن السابع عشر. وعلى النقيض من ذلك فإن مدة بقاء الباشوات المماليك في الولاية كانت ثماني سنوات ونصف السنة. ومن ناحية أخرى، فإن اثنين فقط من أصل تسعة حكام مماليك ماتوا ميتة طبيعية وهم في المنصب، في حين قُتل ستة أو أُعدموا، وطرد واحد من منصبه بعد

(٣٨) على العموم، وضعت «الدائرة السنية» بعد ثورة ١٩٠٨ تحت ادارة وزارة المالية.

(٣٩) وظيفة الدرك هي المحافظة على «القانون والنظام».

(٤٠) Great Britain, Admiralty War Staff, Intelligence Division, *A Handbook of Mesopotamia* (London, 1916), I, 102-104 and 109-110.

الجدول رقم (٨ ـ ١)
استمرارية بقاء ولاة بغداد في مناصبهم
للفترة ١٦٣٨ ـ ١٩١٧[أ]

الفترة	هوية الولاة	عدد الولاة	متوسط مدة بقاء الوالي في منصبه
١٦٣٨ ـ ١٧٠٤	عثمانيون	٣٨	سنة و٨ أشهر
١٧٠٤ ـ ١٧٤٩	حسن باشا وابنه[ب]	٢	٢٢ سنة و٦ أشهر
١٧٤٩ ـ ١٧٧٥	مماليك	٣	٨ سنوات و٧ أشهر
١٧٧٦ ـ ١٧٨٠	عثمانيون	٤	سنة
١٧٨٠ ـ ١٨٣١	مماليك	٦	٨ سنوات و٦ أشهر
١٨٣١ ـ ١٩١٧[ج]	عثمانيون	٣٨	سنتان و٣ أشهر

(أ) منذ استعادة بغداد من أيدي الصفويين على يد السلطان مراد وحتى احتلال الانكليز لها.
(ب) كان حسن باشا وابنه عثمانيين ولكنهما توصلا إلى استقلالية نسبية.
(ج) هذه هي فترة الميل إلى الحكم المركزي.
المصدر: اعتماداً على: ابن سند، «مطالع السعود»، ص ١٧٨، و:
Chīha, *La Province de* Bagdad, PP. 40 - 45 and 48-83; and Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950,* P. 50.

حصار للقوات العثمانية ضرب على بغداد (راجع الجدول ٨ ـ ٢). ويمكن تفسير هذه اللااستمرارية وهذا العنف ـ اللذين يذكران بعراق القرن العشرين ـ ولو جزئيّاً، بعمق عدم ثقة السلطان بالولاة والباشوات، وجزئياً أيضاً بعجز معظم هؤلاء المسؤولين عن أن يبنوا لأنفسهم قاعدة تأييد واسعة وثابتة. وكذلك، فإن من الواضح أن اللااستمرارية والعنف نبعا ـ ولا حاجة لإعادة التذكير بذلك ـ من تعددية تمرد عشائر العراق وجماعاته الإثنية (العرقية) والدينية. ومع أن هذا كله كان مؤذياً، من نواحٍ عدة، لكل فرد من السكان، فإنه عزز، من وجهة نظر التوزيع النسبي للنفوذ، مصلحة القوى الاجتماعية المحلية القائمة، بما في ذلك العائلات الادارية المحلية، بالرغم من أن بعض أفراد هذه العائلات، وأحياناً عائلات بأسرها، عانوا من ارتباطات وثيقة جداً بولاة أو باشوات أخرجوا من دائرة الحظوة أو أسقطوا أو قتلوا.

* * *

وأدّى مجيء الإنكليز إلى حصول تغيير حاسم ومفاجىء في شؤون قدامى البيروقراطيين ـ الملاكين. ولم يكن من السهل على هؤلاء الذين كانوا في موقع القيادة أن يتكيّفوا مع دورهم الجديد كرعايا، وخصوصاً رعايا لأسياد لم يكونوا مسلمين. ولا نفعت نواياهم الحسنة في التغلب على الاستبعاد المدروس للعناصر المحلية من مراكز المسؤولية. ففي العام ١٩٢٠ كان هنالك عدة موظفين كباراً (أي من الذين يزيد الراتب الشهري لأحدهم عن ٦٠٠ روبية، أو

الجدول رقم (٨ ـ ٢)
باشوات بغداد في فترة المماليك ومصائرهم

اسم الباشا	القرابة بالباشا السابق أو المنصب السابق	مدة البقاء في المنصب	المصير
سليمان أبو ليلى	عبد حسن باشا (١٧٠٤ ـ ١٧٢٣)	١٧٤٩ ـ ١٧٦٢	مات ميتة طبيعية.
علي الايراني	ابن ربيب لأحمد باشا بن حسن باشا (١٧٢٣ ـ ١٧٤٧)	١٧٦٢ ـ ١٧٦٤	سجن واعدم.
عمر باشا	عبد أحمد باشا	١٧٦٤ ـ ١٧٧٥	طرد وقتل.
مصطفى باشا(*)	والي الرقة سابقاً	١٧٧٦	طرد وقتل.
عبدي باشا(*)	والي كوتاهية سابقاً	١٧٧٦	طرد.
عبد الله الطويل(*)	والي ديار بكر سابقاً	١٧٧٦ ـ ١٧٧٨	مات ميتة طبيعية.
حسن باشا(*)	والي كركوك سابقاً	١٧٧٨ ـ ١٧٨٠	ثارت بغداد ضده.
سليمان العظيم	عبد، «متسلم» (أو نائب حاكم) البصرة سابقاً.	١٧٨٠ ـ ١٨٠٢	مات ميتة طبيعية.
علي باشا	صهر سليمان العظيم	١٨٠٢ ـ ١٨٠٦	اغتيل
سليمان باشا	«كهية» (أو رئيس وزراء) علي باشا وابن أخيه	١٨٠٦ ـ ١٨١٠	طرد وقتل في الصحراء.
عبد الله باشا	عبد سليمان العظيم	١٨١٠ ـ ١٨١٣	قتله رجال عشائر المنتفق.
سعيد باشا	ابن سليمان العظيم	١٨١٤ ـ ١٨١٦	طرد وقتل.
داود باشا	عبد سليمان العظيم	١٨١٦ ـ ١٨٣١	أقيل بعد حصار القوات العثمانية لبغداد.

(*) ليس مملوكاً.

المصدر: ابن سند، «مطالع السعود»، ص ١٧٨.

٤٥ جنيهاً استرلينياً) في الإدارة المدنية، بينهم ٢٠ عراقياً فقط، وأما الباقي فكانوا بريطانيين، باستثناء ٧ هنود[٤١]. ولا شك أنه كان لهذا حسابه في الدور البارز الذي لعبته «أرستقراطية»

---

(٤١) Great Britain, (Gertrude Bell), *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (1920), P. 122. =

المسؤولين في انتفاضة ١٩٢٠ التالية. والواقع أنه إلى هـذه الطبقـة كان ينتمي ٤ من أصـل ٨ أعضاء في اللجنة المركزية لـ «حرس الاستقلال»، الذين شكلوا النواة القائدة الحقيقية للحركة الـوطنيـة في بغـداد، وهم بـالأسـماء: عـارف حكمت الآلـوسي، ونـاجي شـوكت، وجـلال بابان[٤٢]، وأخيراً وليس آخراً، المسؤول الكبير والملاّك السـابق علي آل بـازركان، وهـو أحد مؤسسي ومدير «المدرسة الأهلية» التي كانت مقراً وطنياً[٤٣]، إضافة إلى كونه أحد أنشط أعضاء «حرس الاستقلال» وأكثرهم قدرة على التنظيم[٤٤]. وكان الإداري ـ الملاّك الآخـر الذي ظهـر بشكـل بارز في تحـريض المشاعـر الشعبيـة ضـد الإنكليـز هـو رئيس البلديـة السـابق رفعت الجادرجي، والد كامل الجادرجي، الزعيم اللاحق لـ «الحزب الـوطني الديمـوقراطي». ولقـد أدت نشاطاته إلى نفيه إلى استامبول، ومن هناك كان يـرسل رسـائله إلى الأصدقـاء في العراق ينصحهم فيها بالوقوف إلى جانب جيش مصطفى كمال (أتاتورك)[٤٥]. وكذلك كان من طبقـة الإداريين أمين العمري، الذي عمل ضابط ارتباط بين الكماليين وقـوة الشريفيين التي قـاتلت القوات البريطانية في تَلَّعْفَر في تلك السنة نفسها[٤٦]. ولا يشكّل هـذا كله إلاّ تأكيـداً للحقيقة الابتدائية بأن ما من طبقـة ترضى طـويلاً بتغيـير يتعارض مـع مصالحهـا من دون أن تواجهـه بالمعارضة أو بالعنف.

بعد تأسيس الملكيـة في العام ١٩٢١، دمجت «أرستقـراطية» المسؤولـين القديمـة بالآلـة الإدارية المعاد بناؤها. وعلى العموم، وباستثناءات معينة، فإنّ العنصر التركي شهد انحـطاطاً نسبياً في أهميته، وهو ما كان نتيجة طبيعية لانتهاء الحكم التركي. وفي الوقت نفسـه، ومع أن الطبقة ككل شاركت «السادة» استياءهم من الارتقـاء السريع للضبـاط الشريفيين السـابقين، فإنها آلفت نفسها مـع النظام الجـديد لـلأمور وجهـدت لكي تكون عـلى علاقـة جيدة سـواء بـالملك أم بسلطة الانكليز. وأخيـراً، أصبحت هذه الـطبقة جزءاً من الـطبقـة السيـاسيـة، وتسلمت، في الفـترة ١٩٢١ ـ ١٩٥٨، ١١٠ تعيينات وزاريـة من أصل ٥٧٥، و٦ منـاصب رئاسة وزارة من أصل ٥٨ (انظر الجدولين ٧ ـ ٣ و٧ ـ ٢). ولكن لا بد من الإشارة هنـا إلى أن لا أقل من ٦٢,٧ بالمئة من التعيينات الـوزارية ذهب إلى ٥ عـائلات فقط، حيث حصـل البابانيون على ٢٩ تعييناً، والدفتريون عـلى ١٣، والعمريـون على ١١ وآل شـوكت على ١٠، والسليمانيون على ٦. إضافة إلى هذا، فلا الطبقة عموماً، وهي طبقة لم تكن كبـيرة أبداً، ولا

= والرقم الاجمالي للموظفين يستثني كبار موظفي السكك الحديدية.

(٤٢) كـان ناجي شـوكت وجلال بـابان كـلاهما من أبنـاء حكام المنـاطق العثمانيـين. ولقد انضـما إلى القضية الشريفية بعد أن اعتقلتهما القوات البريطانية.

(٤٣) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain* (1920), P. 17.

(٤٤) من أجل العضوية الكاملة للجنة القائدة لـ «حرس الاستقلال»، راجع: عبـد الرزاق الحسني، «الثـورة العراقية الكبرى» (صيدا، ١٩٥٢)، ص ٥١.

(٤٥) Iraqi Police File, No. 438 on "Rif'at ach-Chādirchī,"

(٤٦) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Mosul, Arbīl, Kirkūk, and Sulaimāniyyah* (1922-1923), P. 21.

أفرادها، ولا حتى رؤساء وزاراتها الخمسة (ناجي شوكت وحكمت سليمان وأرشد العمري ومصطفى العمري وأحمد مختار بابان)[٤٧] جلبوا لأنفسهم كثيراً من الوزن أو لعبوا أدواراً سياسية ممفصلة ذات أهمية أساسية. فأحمد مختار بابان، الذي كان رئيساً للوزراء من أيار (مايو) وحتى تموز (يوليو) ١٩٥٨ ورئيساً للديوان الملكي من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٤، نادراً ما أظهر أية قدرة على المبادرة، وكان مجرد أداة في يد ولي العهد عبد الاله، وكذلك كان أرشد العمري، الذي كان رئيساً للوزراء في العامين ١٩٤٦ و١٩٥٤، وهو رجل بلا حدس سياسي ولكنه موظف مسؤول فعال ومنكب على العمل. وأما ناجي شوكت، وهو عنصر إداري أيضاً، فكان قد تحرك لفترة في العشرينات في ظل عبد المحسن السعدون، ولكنه ارتقى إلى رئاسة الوزارة في العام ١٩٣٢ بقوة خضوعه المطلق لفيصل الأول. وأما مصطفى العمري، الذي رأس الوزارة في العام ١٩٥٢، فكان يملك خبرة وبراعة سياسية ولكنّه أعيق بتوقه إلى الثروات وبالاعتقاد السائد بأنه كان فاسداً يستغل منصبه. وأما حكمت سليمان، الذي فاق الآخرين في قوة خياله، فكان أيضاً أكثرهم مغامرة. وكما لاحظنا في مكان آخر، كان سليمان واحداً من الشخصيات الموحية بانقلاب ١٩٣٦ العسكري، ولكن، وبالرغم من أنه شغل مركزاً بارزاً على المسرح السياسي في الأشهر العشرة التي تلت ذلك الحدث، فإنه أثبت أنه لم يكن أكثر من دريئة للفريق بكر صدقي[٤٧]. وباختصار، يمكن القول إنه كان لـ «أرستقراطية» المسؤولين القديمة والمتحدرين منها أهمية إدارية أكبر من الأهمية السياسية في ظل العهد الملكي. وبكلمات أخرى، فقد كان هؤلاء عبارة عن إداريين ممتهنين أساساً، ونادراً ما كانوا قوة سياسية مبادرة.

ومن الأمور ذات المغزى أنْ ما من عائلة إدارية قديمة، باستثناء البابانيين، كانت من بين أكبر العائلات المالكة للأراضي في العام ١٩٥٨، أي من العائلات التي تملك أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم (انظر الجدول ٥ ـ ٣). ولا كانت هذه من بين العائلات التي تملك مليون دينار أو أكثر (انظر الجدول ٩ ـ ١٣). والذي كان يقترب من هذه الحدود هو مصطفى العمري، الذي كان يملك ١٢٧٣٢ دونماً من الأراضي الجديدة في لواء الموصل، وأسهماً في شركة «سبينيس» وعدداً من الأعمال التجارية الأصغر. ومن ناحيته، كان حكمت سليمان ساعة اندلاع ثورة تموز (يوليو) يقوم بعملية بيع ملكيته للجزء الأفضل من مساحة تبلغ ١٦٦٧٦ دونماً يملكها في ضواحي بغداد الكبرى، وكان البيع سيجري لجمعية المعلمين العراقيين مقابل ثمن يبلغ ٧٥٠٠٠٠ دينار. وبالرغم من القيود التي فرضتها الثورة على بيع

---

(٤٧) حول رؤساء الوزارات هؤلاء انظر الجدول ٧ ـ ٤.

(٤٨) استند التقييم الوارد هنا للشخصيات أساساً على أحاديث أجريت مع رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي وكامل الجادرجي، وعن عراقي آخر لا يرغب في ذكر اسمه، وكذلك على: توفيق السويدي، «وجوه عبر التاريخ»، ص ٦٥ ـ ٦٦ و٧٩ ـ ٨٠. و:
Great Britain, Foreign Office, FO 371/20013/E 6784/1419/93 Minute of 29 October 1936 by J.G. Ward.

وشراء الأراضي فإنه نجح في استكمال هذه العملية. وبشكل مشابه، فإنّ ناجي شوكت حصل على نصف مليون دينار في الخمسينات من بيع ٤٠٠ دونم كان يملكها في منطقة الدورة الصناعية، وكان قد اشتراها قبل عقود قليلة بـ ٣ دنانير للدونم[٤٩]. ولكن، في السنوات الأخيرة من العهد الملكي كان عدد غير قليل من «الأرستقراطيين ـ المسؤولين» يعيش، مثل أرشد العمري، على راتبه أو تقاعديته فقط.

(٤٩) حول المساحات بالدونم التي كان يملكها رؤساء الوزارات المذكورون، انظر الجدول ١٠ ـ ٣. وحول التفاصيل الأخرى، أنا مدين بها لنائب عراقي سابق حسن الاطلاع رغب في كتمان اسمه.

الفصل التاسع

الچلبيون والتجار والتجار - الصرافون اليهود

«چلبي» كلمة تركية الأصل، وهي مشتقة من «چَلَبْ» - أي الرب - وكانت في الأساس تعني من هو على علاقة بالله أو قريب منه، ولكنها صارت في العقد الأول من العهد الملكي تعني «رجل نبيل الأصل»، وكانت تستخدم لَقَب شرف أو تبجيل يُخصّ بها التجار الذين إن لم يكونوا أثرياء كانوا من أصحاب المنزلة الاجتماعية العالية. وهذا اللقب من بقايا العهد العثماني، ولكنه ظل سائداً حتى العام ١٩٥٨ وكان له بريقه عند كبار تجار العراق. وكان موظفو هؤلاء وعمالهم يحيونهم دوماً بلقب «چلبي».

وفي بغداد، كان أثرياء الچلبيين يقبلون عند «السادة» الملاك على أساس المساواة في ما بينهم، وكانت زيجات كثيرة تتم بين هاتين الطبقتين. وهكذا، فقد وحّد رابط الزواج بين «سادة» الكيلاني[١] والدلة الچلبي، وبين «سادة» الآلوسي وشاهبندر چلبي[٢]، و«سادة» الحيدري[٣] وكبة چلبي[٤]. ويبدو أن بغداد كانت تشجع منذ مدة طويلة أمثال هذه الزيجات المختلطة. وكان كارستن نيبور، وهو أحد أكثر الباحثين الأوروبيين دقة في الملاحظة، قد كتب في العام ١٧٦٥، وفي ذهنه عادات الزواج في بغداد على ما يبدو، يقول إن «عرب المدن، الذين هم أكثر حاجة إلى المال من عرب الصحراء، ينظرون في أغلب الأحيان إلى أصل (العائلة) باهتمام أقلّ من الذي ينظرون به إلى الثروة عندما يتزوجون»[٥]. ولكن، كانت للأشخاص من ذوي المنزلة الرفيعة في بعض المدن الأبعد عن المركز نظرة مختلفة بعض الشيء

---

(١) حديث مع يوسف الكيلاني في شباط (فبراير) ١٩٧١.

(٢) حديث مع الدكتور إبراهيم عاكف الآلوسي في حزيران (يونيو) ١٩٧٢.

(٣) عائلة الحيدري هذه عائلة شيعية ولا تمتّ بصلة قرابة إلى عائلة سنّية تحمل الاسم نفسه. وكان آل كبّة من الشيعة أيضاً.

(٤) حديث مع جميل كبة في آذار (مارس) ١٩٧١.

(٥) Carsten Niebuhr, *La Description de l'Arabie* (Amsterdam, 1774), P. 14.

إلى طبقة التجار. ففي العام ١٩٢٠، كان أحد أفراد الأرستقراطية الكردية العشائرية الأساس في السليمانية ـ وهو من آل بابان ـ قد لاحظ بازدراء في تعليقه على أحد أقاربه أنه «بقي طويلاً في بغداد إلى درجة أنه فقد كل أثر للعشائرية ولم يَعُدْ أكثر من تاجر»(٦). وفي الموصل، في أيام الاحتلال البريطاني، لم يكن إلّا للچلبيين الأكثر اعتباراً وأكثر قوة ـ كعائلة الصابونجي مثلاً ـ أن «يقفوا على قدم المساواة» مع «السادة»(٧). وفي البصرة أيضاً، وحتى الثلاثينات من القرن الحالي، لم يكن يتمتع برفعة المنزلة الاجتماعية إلّا التجار من أبناء أو أحفاد «شيوخ الأصل»، أي المتحدرين من «شيوخ عريقي النسب»، مثل عائلة الذكير، التي كان نسبها يصل إلى قبيلة العنزة. أما بعد الثلاثينات فأصبحت الثروة، بشكل عام، هي المقياس الحاسم في التباين الاجتماعي الحضري.

وإذا كان الچلبيون ـ كقاعدة ـ تجاراً أثرياء، أو هم كانوا كذلك في السابق، فليس كل التجار الأثرياء چلبيين. وبغضّ النظر عن الأشراف ـ التجار الأثرياء القلائل، أو شيوخ الأصل ـ التجار، القلائل هم أيضاً، فإن التجار غير الچلبيين كانوا إما مُحدَثي ثروة، وبالتالي غير موقرين اجتماعياً، أو غير مسلمين، وبالدرجة الأولى من أفراد مجتمع العراق اليهودي. ولكن، الشواهد لا تخلو تماماً من مسيحيين أو يهود حصلوا على لقب «چلبي»(٩)، ولكن هذا كان يحدث نادراً إلى درجة أنه ليس من غير الملائم القول بأن اللقب كان يقتصر فقط على الشريحة الأعلى من التجار المسلمين.

* * *

وبالرغم من أن العقد الأول للعهد الملكي كان قد عرف بعض الچلبيين الذين كانوا أثرياء جداً سواء بالمعيار العراقي أم حتى بالمقاييس الأوروبية، فإن القدرة المالية للطبقة التجارية العربية نادراً ما كانت كبيرة. وأحد أسباب ذلك يكمن في عدم ثقة التجار العرب بطريقة المشاريع التعاونية. ولم يكن هؤلاء قد اكتشفوا بعد امكانات وقوة الاتحاد، أو أنهم كانوا قد اكتشفوه وفهموه، بشكل غير واضح أو غير وافٍ. وفي العام ١٩٠٩، أكد تاجر بريطاني له عدة سنوات من الخبرة التجارية في بغداد، أنه «ربما ليس هنالك في العالم كله تاجر فرد أكثر توقداً وأكثر ذكاء من التاجر العربي، ولكنه غالباً ما يحدّ من نفسه بهذه التجارة الفردية بقوة. والشراكات التجارية عبارة عن استثناء (عند العرب)، وحتى أفراد العائلات

(٦) C. J. Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh* (London, 1836), I, 95.

(٧) Great Britain, *Administration Report of the Mosul Division for 1919*, P. 7.

(٨) حديث مع أحد أفراد عائلة الشعيبي البصرية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢.

(٩) وعلى سبيل المثال، فإن M. Franco يشير في كتابه

Essai sur l'histoire de Israélites de l'Empire Ottoman (Paris, 1897), P. 134.

إلى چلبي ـ بيهور Chalabi - Behor معين، هو يهودي جابٍ عام للضرائب عند السلطان محمود (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩).

التجارية العربية القديمة يفضّلون أن يعملوا وحيدين وألا يرتبطوا بأية شراكة، وحتى مع أقاربهم بالدم»(١٠). وهناك مثَل كان رائجاً في الماضي بين تجار بغداد يقول: «قِدر الشراكة ما يطبخ»(١١). ويبدو أن التجار العرب كانوا يفتقرون إلى ثقة أحدهم بالآخر. وربما كان حذرهم من الشراكة قد نبع أيضاً من ايمانهم بأن السرِّية أساس النجاح. ومن ناحية أخرى، لم يكن من السهل قانونياً إنشاء شركة ذات رأسمال مشترك في أيام العثمانيين من دون مرسوم من السلطان(١٢). وأكثر من هذا، فإنّ التجار كانوا يحذرون ـ على الأقل قبل ثورة «تركيا الفتاة» في العام ١٩٠٨ ـ جلب الانتباه إلى أنفسهم أو إلى حقيقة أنهم أثرياء خوفاً من اجتذاب جشع الحكام الاستبداديين. وعلى كل حال، فإنّ مما له مغزى أنه لم يكن هنالك في العراق كله في العام ١٩٢١، عام تأسيس الملكية، غير ثلاث شركات وطنية مساهمة(١٣).

* * *

وبمعنى أعمق، فإن ضعف القدرة النقدية عند التجار العرب كان ناجماً عن ظروفهم الحياتية العامة. وفهم هذه الظروف بشكل جيد يستدعي بالضرورة النظر إلى الوراء، إلى الأموال التي أثرت على التجارة في السنوات المئة السابقة.

مع أنه يبدو أن بعض باشوات المماليك الذين حكموا العراق كان قد اكتشف العلاقة بين التدفق السهل للبضائع وإثراء خزائنهم، فقد كانت التجارة تواجه صعوبات مستمرة في الثلث الأول للقرن التاسع عشر.

وكان النقل البري يتم، إلى حد كبير، بواسطة الجمال والبغال والحمير. ولم تكن هنالك تقريباً أية مركبات تسير على عجلات. وكانت شوارع المدن أضيق من أن تستوعب العربات بأنواعها، ولم يكن باستطاعة التربة الرخوة لأجزاء كبيرة من البلاد، وخصوصاً في الجنوب، أن تتحمل ثقل العجلات في غياب العناية الملائمة عنها. وكانت المسالك تصبح أيضاً غير قابلة للاستعمال في الجنوب وقت فيضان دجلة والفرات.

وكانت أخطار الطريق تتطلب السفر في قوافل مسلّحة. وكان متعهدو النقل ورجال الحماية يختارون من أشداء رجال العشائر في العادة. وكما كانت بعض العشائر داخل الاتحاد

---

(١٠) "Memorandum Respecting Foreign Capital in Mesopotamia," dated 31 August 1909 and annexed to letter of 1 September 1909. from Lieutenant-Colonel Ramsay, Baghdād, to Sir G. Lowther, Constantinople; Great Britain in, Foreign Office, *Further Correspondence Respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia* [cited hereafter as *Further Correspondence] October-December 1909,* P. 25.

(١١) حديث مع عبد الحميد دامرجي في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣.

(١٢) Ottoman Internal Rule of 29 November 1882, George Young, *Corps de droit Ottoman* (Oxford, 1906), IV, 55 ff.

(١٣) يوسف رزق الله غنيمة، «تجارة العراق قديماً وحديثاً» (بغداد ١٩٢٢)، ص ١٥٣.

العشائري متخصصة بالزراعة أو بتربية الأغنام، أو حتى بفتح الدكاكين، فقد كان هنالك متعهدو نقل مختصون يمكن استئجارهم(١٤).

وكان متعهدوا النقل يعقدون، قبل تشكيل القافلة، اجتماعاً مع التجار الرئيسيين الراغبين في ارسال بضائعهم، ويتفقون معهم على أجور النقل، التي كانت تدفع مقدماً(١٥). وكانت العادة أن يتم الاتفاق بحضور «رأس التجار»(١٦). ويبدو أن متعهدي النقل كانوا يتحملون مسؤولية كاملة عن البضائع وينقلونها على مسؤوليتهم الشخصية(١٧)، وهو ما يوحي بأن النقل كان منذئذ فرع متخصص من النشاط التجاري، وأن التجارة كانت تتم بالمراسلة. وكانت هنالك حالات يكون فيها لعائلات التجار أفراد مقيمون بشكل دائم في بلدان مختلفة تقوم فيها بأعمالها. وفي أوقات أسبق، كما في أيام زيارة الطبيب والتاجر الألماني الدكتور ليونارد راوولف للعراق (١٥٧٤) وزيارة الرحالة البرتغالي پيدرو تيكسيرا له (١٦٠٤)، كان التجار يرافقون بضائعهم ويشترون هم أنفسهم من الأماكن التي يذهبون إليها. واستناداً إلى تيكسيرا فإنهم سافروا بعد ذلك في سلال كبيرة محمولة على ظهور الجمال، تشبه مهد الطفل، مغطاة بغطاء سميك فوقها ومرتّبة بحيث يمكن لرجل واحد أن يجلس فيها محمياً من البرد والمطر. وكان مقعد السلة يحتوي عادة على ركن سري يستخدم لإخفاء الأحجار الكريمة والأشياء الثمينة الأخرى(١٨).

(١٤) وعلى سبيل المثال، فقد كانت عشيرة الحساوية داخل اتحاد عشائر المنتفق تتألف من زراعيين، انظر: Great Britain, Arab Bureau, Basrah Branch (Confidential) *The Muntafiq* (1917), P.43، وكانت عشيرة المشاعله من مربي الأغنام (المصدر السابق، ص ٦٦)، وعشيرة الجويبر من صيادي الأسماك وزراعي الرز (المصدر السابق، ص ٥٩)، وكانت عشيرة بني سعيد تعمل في الحوانيت ولديها حوالى ١٠٠٠ حانوت (المصدر السابق، ص ٧٥)، وكانت الحسينات تعمل في الحياكة (المصدر السابق، ص ١٠٦)، وكان أفراد النواشي المعدان من أصحاب القوارب ويعملون في النقل النهري (المصدر السابق، ص ٦٨). وفي الفترة المذكورة، كان لعشيرة عسكرية وتجارية، تسمّى عقيل امتياز مُطلق لتنظيم القوافل وقيادتها عبر البادية إلى سورية. وكان المقر الرئيسي لهذه العشيرة موجوداً في الزبير قرب البصرة، ولكن أفرادها كانوا موزّعين ويعيشون في ضواحي بغداد ودمشق وحلب ومدن أخرى: J.B. Louis Jacques Rousseau, *Voyage de Bagdad à Alep (1808)* (Paris, 1899), P. 4.، وروسو هذا قريب للكاتب المشهور، وكان قنصلاً فرنسياً في البصرة وبغداد من ١٧٧٢ إلى ١٧٧٦، ومن ١٧٨٢ إلى ١٧٩١، وفي العام ١٨٠٣ أعطى اسم العشيرة على أنه «Erguiels» ولكن الواضح أنه كان يشير إلى «عقيل».

(١٥) Habīb Chīha, *La Province de Bagdad. Son passé, son present, son avenir* (cairo, 1908), P. 201.

(١٦) الإشارة إلى هذه المرتبة وردت عند أبي الثناء الآلوسي، مفتي بغداد من ١٨٣٣ وحتى ١٨٤٧، في «مقاماته» ص ٢٧. انظر: العزاوي، «ذكرى أبي الثناء الآلوسي» (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٢٣ - ٢٤.

(١٧) G. A. Olivier, *Voyage dans l'Empire Othoman, l'Egypte et la Perse* (Paris, 1807), VI,329.

(١٨) Pedro Texeira, *Travels of Pedro Texeira,* tr. W. F. Sinclair, (London, 1902), P. 73; and Dr. Leonard Rauwolff, *Travels into the Eastern Countries,* tr. Nicholas Staphorst and included in *A Collection of Curious Travels and Voyages* by John Hays (London, 1738), II, 146.

وكانت القافلة تتألف عادة من مئات من الجمال، وأحياناً من ألفين أو ثلاثة آلاف منها(١٩)، وتكون بإمرة شيخ أو «كاروانباشي»(٢٠). وكان هذا يسير في مقدّمة القافلة مع بعض رجال المرافقة والحماية، أما «البيرقدار»، أي حامل الراية، فيسير خلفهم مباشرة. وكان الغذّارون، أي رجال الحماية حملة الغِدارات، يمشون على الأقدام محيطين بالجمال المحملة. وكان لكل قافلة شاويش ومؤذن وقهوجي. ومهمة الأول إعلان قرارات الكاروانباشي المتعلقة بسير القافلة وامداداتها ومحطاتها وما شابه ذلك، بينما كان المؤذن يقيم الصلاة في أوقاتها، وكان القهوجي يحضر القهوة ويقدمها في أماكن الراحة(٢١).

وكانت القوافل الكبيرة، كتلك التي كانت تذهب عبر الصحراء إلى حلب، تضمّ أيضاً الكثير من الحرفيين المسافرين، كالحذّائين والحلاقين والبياطرة والنجارين وآخرين، وكانت لهؤلاء فوائد جمة وكانوا يمارسون حرفهم بربح جيد. وكان هنالك في الواقع بيع وشراء مستمرّين للبضائع. وكانت القافلة أشبه بسوق متجوّل حيث يمكن العثور لديها على كل الأشياء الضرورية. ويخبرنا روسو أن الصخب والوفرة كانا يتناقضان بحدة مع السكون العميق والعري الوحشي والعُزلة الوحشية للصحراء(٢٢).

وكانت القوافل تتوقف عادة عند حلول الظلام. وكانت هنالك خانات مبنية في المدن وفي المناطق المكشوفة قرب الأنهر لاستضافة المسافرين وبضائعهم(٢٣). وكانت الخيام تنصب في الصحراء لهذا الغرض. وكان بعض الخانات مجانية «محبة لله»، وكان بعضها الآخر يتقاضى أجوراً معتدلة.

وكانت قوافل بغداد ـ حلب، كتلك القافلة التي سافر روسو معها، تستغرق للوصول إلى هدفها ما لا يقل عن ستين يوماً، وأحياناً تسعين، في الفصول الجيدة(٢٤). وكان السفر مع قافلة سريعة من بغداد إلى الموصل يستغرق ما بين ثمانية وعشرة أيام. وحتى الوصول من بغداد إلى مدينة بقرب الحلة كان يتطلب لا أقل من ثلاثة أيام(٢٥).

وكانت الأنهار هي طرق تجارة العراق الحقيقية في جنوب بغداد. وكانت الملاحة فيها تتم بواسطة مراكب صغيرة، بعضها يعود في شكله وبنائه إلى عصور قديمة جداً. وكانت

---

(١٩) Chiha, *La Province de Bagdad,* P. 200.

(٢٠) Olivier, *Voyage,* VI, 329 ff; and Carsten Niebuhr, *Voyage en Arabie et en d'autres pays circonvoisins* (Amsterdam, 1780), II, 195.

(٢١) Rousseau, *Voyage de Bagdad à Alep,* PP. 42-44.

(٢٢) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢٣) (انظر: J.R. Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs* [London, 1840], I, 141. كانت خانات القرن التاسع عشر لا تختلف كثيراً عن الخانات التي وصفها تيكسيرا قبل مئتي سنة (انظر كتابه: Travels، ص ٤٦).

(٢٤) Rousseau's voyage lasted 62 days.

(٢٥) Chīha, *La Province de Bagdad,* P. 202.

التجارة على دجلة، بين بغداد، والقرنة، تتم بواسطة السفينة أو القفة. وكانت سفينة المئة طن تتحرك بواسطة الأشرعة أو المجاذيف لدى سيرها مع التيار، أمّا في عكس التيار فكانت تُجَرّ أو تدفع بواسطة المرادي (والمفرد مردي، وهو عبارة عن عصا طويلة قوية تثبت في قاع النهر لدفع القارب بقوة الإنسان ـ المترجم). وأمّا «القفة» فهي عبارة عن سلة مستديرة مصنوعة من الأملود، ذكرها هيرودوتس في كلامه عن بابل[٢٦]، ويمكنها أن تحمل عشرين مسافراً، ولكنها لا تُستعمل ضد التيار إلّا بصعوبة. وأكثر ما يستعمل في شط العرب هو «البَلَم» الطويل الضيق الذي بإمكانه أن يحمل خمسين طناً[٢٧]. وعلى امتداد سواحل الخليج كانت تبحر «البغلات» الأكبر و«الأحدث»[٢٨].

وفي العام ١٧٩٤، عندما تجول أوليفييه في باشوية بغداد، كانت معظم البضائع التي تصل إلى البصرة من الخليج تنقل إلى الحلة، ومنها براً إلى بغداد، إذ كان صعود الفرات يومها أسهل من صعود دجلة[٢٩]. وبعد عقود قليلة ظهر أن دجلة كان الأفضل حتى للملاحة صعوداً عكس التيار. وكانت الرحلة من بغداد نزولاً إلى البصرة تستغرق ما بين سبعة وثمانية أيام عندما تسود الرياح الشمالية، وما بين عشرة أيام وخمسة عشر يوماً في فترات السكون، أما صعوداً، فكان قطع المسافة نفسها يحتاج إلى ما بين ثلاثين وأربعين يوماً، نظراً لأن القوارب كانت تجر أو تدفع على امتداد الشاطيء معظم الطريق[٣٠].

وكانت الملاحة صعوداً في نهر دجلة شمال بغداد غير موجودة نظراً لكثرة المنحدرات والصخور. أما في الملاحة نزولاً فكانت تستخدم «الكلكات»[٣١]. وكانت هذه عبارة عن دعائم أو قوائم مصنوعة من خشب الصفصاف أو الطرفاء، مبنية فوق جلود حيوانات مفروشة، وكان باستطاعة «الكلك» أن يحمل حتى خمسة وثلاثين طناً. وعند الوصول إلى بغداد، وهو ما كان يتم مجيئاً من الموصل في أربعة أو خمسة أيام، كان «الكلك» يفكك، فتباع قوائمه، وأما الجلود فتنقل على ظهور الحيوانات مجدداً إلى الموصل. أما فوق هيت، فكان الفرات الأعلى لا يستخدم إلّا للملاحة نزولاً مع التيار، وفي أقسام معينة منه فقط،

---

(٢٦) انظر: Robert Mignan, *Travels in Chaldea,* London, 1829), P. 55.

(٢٧) أشار رحالة تلك الأزمنة المختلفون إلى كل أنواع القوارب المذكورة هنا في النص، وكذلك فقد وصفت بايجاز في:

Great Britain, Foreign Office, Historical Section, *Mesopotamia,* PP. 48 ff.

(٢٨) Mignan, *Travels in Chaldea,* P. 19. ، ويمكن للبغلات أن تنقل أحياناً حمولة يتراوح وزنها بين ٢٠٠ و٣٠٠ طن، انظر:

Great Britain, Admiralty, War Staff, Intelligence Division, *A Handbook of Mesopotamia,* III (1917), 388.

(٢٩) Olivier, *Voyage,* IV, 432.

(٣٠) J.S. Buckingham *Travels in Mesopotamia* (London, 1827), P. 386.

(٣١) Olivier *Voyage,* IV, 282; and Mignan, *Travels in Chaldea,* P. 243.

وفي الغالب كانت تستعمل في هذه الملاحة «شخاتير» من حمولة خمسة أطنان مسطحة القعر.

وكانت البضائع، سواء نقلت نهراً أم براً، تشكل غنيمة مغرية للسلاّبين من رجال العشائر، أينما كان. وما كان إمساك الباشوات المماليك بزمام الأمور يضعف لسبب أو لآخر، حتى يصبح كل شيخ صغير أميراً سيداً مطلقاً وحاجزاً جوالاً أمام حركة النقل. وكان على القوافل أن تشتري، في كل الأزمنة، هدوء المشايخ الأقوياء الذين كانت هذه القوافل تمرّ عبر «ديرتهم»[٣٢]. وفي مقابل ما يدفع، وكان يسمى «الأخوّة»[٣٣]، كانت القوافل تحصل على الحماية وتمر من دون أن يتحرش بها أحد. وكان على قافلة بغداد ـ حلب، التي سافر فيها روسو في العام ١٨٠٨، أن تدفع «الأخوّة» ست مرات لعدد مماثل من العشائر الفرعية من اتحاد العنزة[٣٤]. أما الزوارق في الأنهر، فنادراً ما كانت تحاول السفر إفرادياً، وكانت تسير دوماً تقريباً في مجموعات، وتتعرض، هي الأخرى، لـ «تسيارات» المشايخ، أي أتاوة مرور[٣٥]. وبالإضافة إلى هذا فقد فرض الباشوات المماليك ضرائبهم الجمركية على كل البضائع التي تدخل إلى المدن، بغض النظر عما إذا كانت جاءت من خارج البلاد أم من داخلها.

وبين كل الصعوبات التي كانت تواجه التجار، كانت هذه الأتاوات والفرائض المدفوعة للشيخ أو الآغا هي الأكثر ازعاجاً. وفي العام ١٧٩٤، عندما كانت باشوية بغداد تخضع لسليمان باشا العظيم، وكانت التجارة تتحمل أعباء وقيوداً أقل منها في أية فترة أخرى من فترات هيمنة المماليك، وكان الشعب في العراق يعاني من الاضطهاد أقل من أي مكان آخر في الأراضي العثمانية، كانت التجارة المنتقلة من البصرة إلى بغداد عبر الفرات تخضع لما لا يقل عن تسع أتاوات. وفي البصرة كان التجار المحليون يدفعون نسبة ٧,٥ بالمئة من قيمة بضائعهم. وكان للبضاعة نفسها أن تواجه بين البصرة والحلة سبع فرائض أخرى. وكانت الأولى ـ وقيمتها خمسة قروش للبالة ـ[٣٦] تسدد عند مغادرة البصرة. وكانت قيمة الأخيرة،

---

(٣٢) «الديرة»، هي المنطقة التي تسيطر العشيرة عليها.

(٣٣) في كتاب رحلته من بغداد إلى حلب، ص ١٢٣ (بالفرنسية) يشير روسو إلى الأتاوة باسم «Khoué»، «خوّة»، أما في السجلات البريطانية فترد الكلمه على أنها «Khāwah»، «خاوة». انظر مثلاً:
(Secret) *Intelligence Report No 21* of 1 November 1922, para. 1060.

(٣٤) Rousseau, *Voyage de Bagdad à Alep*, P. 123, n. 1.، وكانت كل دفعة تتألف من ثلاثة أرباع القرش عن كل حمولة. وإضافة إلى هذا فقد كانت تقدم لرؤساء العشائر هدايا من التبغ والثياب والقهوة. وكان القرش التركي يساوي حوالى شلنين وثلاثة بنسات. انظر:
William Milburn (of the East India Company), *Oriental Commerce* (London, 1813), I, 121 and 124.

وقرش واحد = ٦ «محموديات» = ٩/١٠ من سيكا روبية = ٢ شلن و٣ بنسات.

(٣٥) حول تعبير «تسيار»، انظر: Great Britain, *Reports of Administration for 1918*, I, 69.

(٣٦) قرش واحد = ٢ شلن و٣ بنسات.

ثلاثة قروش للبالة، وتدفع في الحلة، وأما الفرائض الأخرى فكانت أقل قيمة. وعند دخول البضاعة إلى بغداد، كانت هنالك أتاوة تبلغ ٨,٥ بالمئة على البضائع القابلة للوزن، مثل المعادن والبن والسكر.. الخ، وتبلغ ٥ بالمئة على البضائع الأخرى، مثل المنسوجات. وفوق هذا كله، فإنه كان لكل البضائع التي كانت تصل على متن بواخر انكليزية ـ وكانت هذه تشكّل الجزء الأكبر من واردات البصرة ـ أن تدفع رسماً ونفقات قنصلية إلى شركة الهند الشرقية يصل مجموعها إلى نسبة ٦ بالمئة[٣٧].

وكذلك كان على التجار أن يدفعوا ـ مثلهم مثل بقية دافعي الضرائب ـ ضرائب دفاع وحماية، مثل «الإعانة الجهادية» و«الإمدادية السفرية» و«الإمدادية الخفرية»، بنسب غير معروفة لنا. وأيضاً، كان على تجار المواد الغذائية والمنسوجات والمجوهرات.. إلخ، أن يدفعوا ضريبة دخل تسمى «رسم الاحتساب»، أو «شهرية الدكان» و«يومية الدكان»[٣٨].

ولم تكن العراقيل التي تواجهها التجارة تقتصر على الفرائض الضريبية أو عدم ملاءمة الاتصالات، فزراعة البلاد التي كان يمكن للتجارة أن تستمد منها سنداً كانت في حالة انحطاط. صحيح أنه كان هنالك تصدير محدود للتمور[٣٩]، وأن الرز والقمح والشعير ومواد أخرى كانت تلعب دوراً في التجارة الداخلية، وأن المساحات المزروعة كانت تتسع وتتقلص بحسب تحول الجشع بين متساهل بعيد النظر أو جشع تدميري يمارسه الباشوات وجباة ضرائبهم، وأن المملوك الأخير، داود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١) خص المشاريع الإصلاحية باهتمام معيّن بقدر ما كانت تسمح به موارده الضئيلة أو الموارد الأخرى للباشوية. ولكن، وبشكل عام، كانت الزراعة في وضع كساد، وهو ما ساهم فيه ـ كما لوحظ سابقاً ـ خراب السدود القديمة، واهمال المحافظة على المياه، وتحول مجاري الأنهار، وانتشار المستنقعات والملوحة، وغزوات وضغائن العشائر، وعدم توفر الأمن بشكل عام، وهو ما يخرب دوماً التقدم الاقتصادي.

وكانت الصناعة اليدوية المحلية أيضاً في وضع متدنٍ نسبياً. ففي الموصل، التي كانت قد اشتهرت بمنسوجاتها (واسم قماش «الموصلين» أو «الموسلين» مأخوذ من اسمها)، كانت الصناعة الوحيدة العاملة بأكثر من مستوى محدود هي صناعة الملابس القطنية من أردأ الأنواع[٤٠]، ولكن كان هنالك أيضاً بعض من حياكة الحرير والأشغال المعدنية والفنون الأخرى لا يزال مستمراً. وبغداد أيضاً كانت قد افتقدت الكثير من الإشراق الذي كان لها كمركز صناعي ذات مرة[٤١]، بالرغم من أن المدينة كانت تضمّ، كما يستدل من البيانات

(٣٧) Olivier, *Voyage,* IV, 432-433; and Milburn, *Oriental Commerce,* I, 127.

(٣٨) انظر: «دليل المملكة العراقية» للعام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، ص ٢٣٣ و٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٣٩) انظر الجدول ٩ ـ ٢.

(٤٠) Buckingham, *Travels in Mesopotamia,* P. 291.

(٤١) M*** (J.B.L.J. Rousseau), *Description du Pachalik de Bagdad* (Paris, 1809), PP. 9-10.

الاحصائية لفترة لاحقة، على الكثير من حائكي القطن والحرير والصوف. وكان يمكن العثور على الكثير من أعمال الدباغة وأشغال النحاس والفضة والذهب في كل المدن الرئيسية. وإضافة إلى هذا، فإن الزوارق كانت تبنى في أمكنة كثيرة، وكانت هيت وحدها تبني ما لا يقلّ عن ألف زورق في السنة[٤٢]. ولكن، باستثناء تأسيس داود باشا للقليل من مصانع الألبسة والسلاح[٤٣]، فقد كانت الصناعة في مستوى متدنٍ بشكل عام ولم تكن منظمة على أساس التصدير بل على أساس الاستهلاك المحلي. وأكثر من ذلك، ففي حالات كثيرة لم يكن هنالك وسطاء بين الحرفيين وزبائنهم، وكان الحرفي يبيع منتجاته في المحل الذي ينتجها فيه.

ومن المؤكد أنه كان هنالك بعض التعويض للتجارة في الاقتصاد البدوي الناشط، أي في تجارة الصوف والأغنام والجمال والجياد العربية. وكان تدفق الحُجّاج إلى الأماكن الشيعية المقدسة يحيي أيضاً بعض التجارة القليلة، أما عامل العرقلة بهذا الشأن فكان العداء المستحكم بين الأتراك والفرس، والنزاعات اللامتناهية التي أدى إليها هذا العداء.

ومع ذلك، وبالرغم من الظروف المعاكسة، فقد كان هنالك شيء من حيوية، وإن كانت حيوية من طبيعة غير مستقرة، يميز الحياة التجارية للكثير من الفترة المملوكية. واستناداً إلى روسو فقد كانت بغداد في أيام حكم سليمان العظيم (١٧٨٠ ـ ١٨٠٢ م) مركزاً لتجارة غنية وواسعة، وكانت منتجات آسيا وأوروبا تتدفق «من كل الأنحاء»، وبينما كان هذا يؤمّن الوفرة، فإنه كان يقدّم للتجار «وسيلة ضخمة للمضاربة وتأكيداً لبناء ثروات سريعة ورائعة»[٤٤]. صحيح أن العقد التالي شهد بداية وهن يعود بشكل رئيسي إلى النزاعات بين أجنحة المماليك[٤٥]، وشهد سلب الوهابيين لنجد والأخطار التي أحاقت بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط بسبب النزاع بين انكلترا وفرنسا النابوليونية، ولكنّ بغداد عادت في ظل حكم داود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١)، القوي والمسالم تسامحاً، «كما كانت قبلاً، مركزاً تجارياً غنياً»[٤٧]، ولم يتردد أحد الرحّالة المعاصرين في التأكيد بأن «أسواقها رائعة تفوق كل ما رأينا في أنحاء أخرى، وحتى ما كنا قد رأيناه في عاصمة الامبراطورية التركية نفسها تقريباً»[٤٨].

وإذا كانت الزراعة والصناعة المحليتان قد مرتا بتلك الأوضاع السيئة، فإنه يمكننا أن نتساءل: ماذا كان مصدر تلك الحيوية الملحوظة والهشة في آنٍ معاً؟ من أجل فهم صحيح

---

(٤٢) Rousseau, *Voyage de Bagdad à Alep*, P. 86.

(٤٣) Clement Huart, *Histoire de Bagdad dans les temps modernes* (Paris, 1901), P. 165.

(٤٤) Rousseau, *Description*, P. 117.

(٤٥) حول هذه النزاعات انظر: Wiiliam Heude, *A Voyage up the Persian Gulf* (London, 1819), PP. 151 ff.

(٤٦) حول أسباب أخرى، انظر: Rousseau, *Description*, P. 118.

(٤٧) Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs*, I, 251.

(٤٨) Heude, *A Voyage up the Persian Gulf*, P. 187.

لتاريخ طبقة التجار العراقية لا بد من أن نتذكر أن تجارة المرور (الترانزيت) عبر العراق، في عهد المماليك ولزمن طويل بعد سقوطهم، قزمّت تماماً تجارة البلاد بأسرها.

في أيامها العباسية المزدهرة، كانت بغداد مركزاً كبيراً للتجارة وكانت تشكل نقطة تقاطع لطرق تجارية مهمة تربط بين فارس والهند والصين وآسيا الصغرى والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا. وبعد خضوعها للمغول (١٢٥٨ م)، قُطِع العراق عن البحر الأبيض المتوسط وتراجع كقناة للتجارة المتنقلة بين الشرق والغرب. ولكن، وكما يبدو من الكتاب المعنون «أسرار المؤمن»، الذي كتبه نبيل البندقية مارينو سانوتو في العام ١٣٢١[٤٩]، فإن معظم السلع القيّمة، كالطيِّب والقرنفل وجوز الطيب وتابله، استمر يأتي من بغداد - وتبريز - إلى البحر الأبيض المتوسط، ولم تكن تمر عبر البحر الأحمر ومصر إلا البضائع كبيرة الحجم قليلة القيمة. وجاء الأذى الأكبر مع اكتشاف أميركا (١٤٩٢ م) والدوران حول رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨)، وهما الحدثان اللذان أصابا بالخلل بنية العالم التجارية وحوّلا تياراتها الرئيسية عن البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي.

وبالرغم من أن تجارة المرور (الترانزيت) بالعراق تأثرت جدياً، إلاّ أنها لم تدم. فالأراضي الإسلامية، وتلك الأوروبية إلى حد ما، استمرت في استخدامها للطرق القديمة. وإضافة إلى هذا، يبدو أن موقع العراق تحسّن نسبياً عندما ارتبط هذا بسواحل البحر الأبيض المتوسط مرة أخرى في أعقاب فتح السلطان التركي سليمان العظيم لبغداد في العام ١٥٣٤. والواقع، أن هناك ما يدل على أنه كانت هنالك تجارة مزدهرة بين أنحاء العالم الإسلامي بعد ذلك. وقد أفاد التاجر الألماني راوولف في العام ١٥٧٤ أنه إلى بغداد «كانت تجلب يومياً سفن محملة... وهكذا فقد كان في هذه المدينة إيداع كبير للبضائع... التي كانت تجلب إلى هنا بحراً وبراً من أنحاء كثيرة، وخصوصاً من الأناضول وسورية وأرمينيا والقسطنطينية وحلب ودمشق... لنقلها إلى أبعد من ذلك، إلى البلاد الهندية والفارسية.. إلخ...»[٥٠]. وقد أدى نشاط سوق تجارة المرور (الترانزيت) في بغداد أيضاً إلى جذب انتباه پيدرو تيكسيرا في العام ١٦٠٤ م[٥١]، وبعد ستّ عشرة سنة، ذكر المستر مَنّ، وهو مسؤول في شركة الهند الشرقية، أن الأتراك كانوا في تلك الأيام يرسلون سنوياً من حلب واستامبول «٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ثمناً فقط للحرير الفارسي الخام»[٥٢].

وبقدر ما يمكن أن نجمع من معلومات من المصادر القليلة المتوفرة لنا، يبدو أن هناك طابعاً كان قد سيطر على تجارة المرور (الترانزيت) هذه خلال القرون التي امتدت من أيام فتح

---

(٤٩) وارد في: David Macpherson, *Annals of Commerce* (London, 1805), I, 490-491.

(٥٠) Rauwolff, *Travels,* in John Hays, *A Collection of Curious Voyages and Travels,* II, 145-146.

(٥١) Pedro Texeira, *Travels,* P. 67.

(٥٢) وارد في: Macpherson, *Annals of Commerce,* II, 299.

سليمان العظيم (١٥٣٤) وحتى تدمير المماليك (١٨٣١)، فقد كانت هذه التجارة «هجروية»، أو «ترحالية» في طابعها، إن صح التعبير. فبالرغم من أن الطريق من الهند وعبر الخليج والوديان النهرية العراقية، ومن ثم غرباً إلى البحر الأبيض المتوسط أو شرقاً إلى بلاد فارس، كانت هي الطريق الأقصر، فقد كان أمام التجارة خيارات من الطرق، وقد اختارت التجارة القناة التي كانت تقدم لها شروطاً ملائمة. وعندما كان زمام الأمن يفلت في العراق أو يسود الاستبداد وديانه، كانت التجارة تهجر بغداد تقريباً، وتبحث عن مراكز توزيع تجاري أكثر ملاءمة. وعندما كان يتم تأمين الحماية والثقة المتبادلة مرة أخرى، أو كانت شروط المراكز الأخرى تصبح غير محتملة، كانت التجارة تتدفق عائدة إلى خطها العراقي.

وحددت سمات تجارة المرور (الترانزيت) طبيعة التجار المرتبطين بها، فقد كانوا أساساً طبقة هجروية. وبكلمات أخرى، فقد كان التجار يتنقلون بتنقل الأقنية التجارية. ولهذا السبب فإنه من الصعب القول بأنهم، أو بأن جزءاً جيداً منهم على الأقل، كانوا يشكّلون ثمرة عضوية لاقتصاد العراق، أو بأنهم كانوا يرتبطون بشكل حميمي بحياته. بالنسبة لهم كان العراق ـ إلى حد كبير ـ طريقاً يوفر لبضائعهم ممراً للمضاربة بها، أو بلداً يوفر مركز توزيع لهذه البضائع. ولهذا، فإنّ الكثير من تجار بغداد في القرن التاسع عشر، كان أرمنياً من استامبول[٥٣]، أو فارسياً[٥٤]، أو يهودياً فارسياً[٥٥]، أو ـ وبشكل أقل ـ عربياً من نجد أو سورية. وهكذا، فحتى في تجارة المرور (الترانزيت) المربحة، كان للجزء العربي من الطبقة التجارية مجرد حصة، ولم تكن هي الحصة الأغنى.

وهناك طابع آخر للتجارة كما كانت تجري في أيام المماليك. فبنية هذه التجارة، على الأقل في مطلع القرن التاسع عشر، تشير إلى أنه بالرغم من أن بعض التجار العاملين فيها ربما كدسوا الثروات، فإن العراق أفقر عملياً، وأفقرت أكثر منه البلدان التي كان يخدمها كمركز للتوزيع، وكما يشير بوضوح الجدول ٩ ـ ١ المرفق، فإن التعامل مع الهند ـ وهي العنصر الرئيسي في تجارة المرور ـ كان يشكّل نزيفاً مستمراً في ذهب وفضة البلدان ذات العلاقة. فبين العامين ١٨٠٢ و١٨٠٦ انتقل إلى مدراس وبومباي[٥٦] وحدهما ١٠١٧٠٥١ جنيهاً استرلينياً، أي ما يساوي ٦١,٧ بالمئة من كل صادرات الخليج. وهذا ما أدى حتماً إلى تخفيض جدّي لقيمة العملة[٥٧]. وبينما كان القرش التركي يساوي شلنين و٣ بنسات في العام

---

(٥٣) Rousseau, *Description,* P. 12.

(٥٤) المصدر السابق، ص ١٠.

(٥٥) نقرأ في طبعة ١٩٠٥ من الموسوعة اليهودية *Jewish Encyclopedia* (II, 437) أن يهود بغداد كانوا يقسمون في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى «فرس وعرب».

(٥٦) كانت هناك تجارة تتم أيضاً مع البنغال، ولكن الأرقام المتعلقة بها، التي تشير إلى اتجاه مماثل، جاءت مدموجة مع أرقام التجارة بين البنغال وموانىء البحر الأحمر. وللاطلاع على الأرقام المشتركة انظر:
Milburn, *Oriental Commerce,* II, 143.

(٥٧) حول تطورات مماثلة في بلدان عربية أخرى، انظر:
H.A.R. Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West,* I, Part I, 307-308.

١٨٠٦، فقد صار يصرف في بغداد، في العام ١٨٧٤، بما لا يزيد عن حوالى ٢١/٤ بنسات[٥٨]. وكان للاستيراد الكبير لسلع القطعة (هي السلع التي تباع بالقطعة أو بمقياس الطول ويطلق الاسم عادة على الأقمشة ـ المترجم) (انظر الجدول ٩ ـ ٢) تأثيره التخريبي أيضاً على صناعة المنسوجات المحلية. وهكذا، عندما يتم استكمال قول كل شيء، يتضح أن حيوية العراق المملوكي كانت مخادعة إلى حد غير قليل. وما كان ثروة بالنسبة لبعض التجار كان فقراً بالنسبة للبلاد.

الجدول رقم (٩ ـ ١)
الصادرات من الخليج (ومعظمها من البصرة وبوشهر)
إلى المستوطنات البريطانية في مدراس وبومباي (١٨٠٢ ـ ١٨٠٦)
(بالجنيه الاسترليني)(*)

السنة	مجموع الصادرات	بضاعة	مال	نسبة تصدير المال إلى مجموع الصادرات ٪
١٨٠٢	٢٤٥٠٤٦	٩٢١٨١	١٥٢٨٦٥	٦٢,٣
١٨٠٣	٣٢٢٤٧٢	١١٧٥١٦	٢٠٤٩٥٦	٦٣,٥
١٨٠٤	٢٨٤٩٧٣	١٤٤٠٨٥	١٤٠٨٨٨	٤٩,٤
١٨٠٥	٣٦٦٩٠٢	١٣٥١٢٥	٢٣١٧٧٧	٦٣,١
١٨٠٦	٤٢٨٤٨٨	١٤١٢٩٣	٢٨٦٥٦٥	٦٦,٨

(*) تم تحويل الأرقام من السيكاروبية إلى الجنيه الاسترليني بمعدل شلنين و٦ بنسات للروبية.
المصدر: William Milburn (of the East India Company), *Oriental Commerce, (London, 1813), I, 123.*

بعد الثلث الأول من القرن التاسع عشر ازدادت أوضاع العنصر التجاري العربي سوءاً. وفي العام ١٨٦١، ذكر سليمان فائق، وهو حاكم اقليمي ومؤرخ لبغداد، أنه صار هناك في ظل المماليك «تجار وأصحاب ثروات نسبية» لا يملكون الآن «فلساً أحمر» باسمهم. واشتكى فائق من أن الاقتصاد أصبح بأيدي «الغرباء»[٥٩].

ويُمكن العودة بأصول هذه الأوضاع ـ إلى حدّ ما ـ إلى كوارث العام ١٨٣١. ففي تلك السنة انتشر في بغداد وباء رهيب كان يقضي، في ذروته، وحسب شهود العيان، على أكثر من

---

(٥٨) Grattan Geary, *Through Asiatic Turkey* (London, 1878), I, 338.
وبالطبع، كانت هنالك عوامل أخرى اضافية سببت هذا الانخفاض في قيمة القرش.
(٥٩) سليمان فائق، «تاريخ بغداد»، (بغداد، ١٩٦٢)، ص ١٧٥.

الجدول رقم (٩ - ٢)
واردات وصادرات الخليج من وإلى المستوطنات البريطانية
في مدراس وبومباي في العام ١٨٠٥
(بالجنيه الاسترليني)

الـــواردات		الصـــادرات	
المجموع	٢٧٣٨٣٥	المجموع	٣٦٦٩٠٢
الواردات الرئيسية:		الصادرات الرئيسية	
سلع القطعة	١٤٦٠١٩ (٥٣,٣٪)	مال (مجوهرات وذهب ونقود)	٢٣١٧٧٧ (٦٣,١٪)
سكر	٤٧٨٥٣	جياد	٥٢٣٠٠
حبوب	١٥٦٨٤	تمور	٢٣٠٦٧
عقاقير	٩٠٣٧	La Metta المتة(*)	١٥٦٠٨
غزل وخيوط قطنية	٨١٥٣	Hing الحلتيت(**)	٨٩٧٤
فلفل	٦٣٨٥	زعانف حيتان	٥٨٩٢
حديد	٦٢٢٥		

(*) رقائق الذهب أو الفضة أو النحاس.

(**) صمغ يستخرج من جذور بعض النباتات، وكان يستعمل كعلاج للتشنج.

المصدر: Milburn, *Oriental Commerce*, I, 123.

ألف شخص يومياً[٦٠]. ولم تكد الأمور تهدأ بعد هذا الخراب حتى فجر دجلة ضفتيه وأغرق المدينة، وهدم حوالى ثلثي بيوتها، ودفن تحت الانقاض ١٥٠٠٠ شخص في ليلة واحدة[٦١]. وكذلك فقد انتهى كل الحصاد، وحتى على بعد ثلاثين ميلاً عن بغداد، إلى خراب[٦٢]. وتلت المجاعة. وعندها، وكأن بغداد لم تكن عانت بما فيه الكفاية، جاء جيش أرسله الباب العالي العثماني الذي لم يعد يتحمل استقلال المماليك الذي دام ثمانين سنة، فضرب الحصار حول المدينة المنكوبة والمذهولة. وبعد قتال حادّ، وكثير من المذابح، استسلم من تبقّى من المماليك. ونتيجة لهذه المحن المركّبة تناقص سكان بغداد في أربعة أشهر قصيرة من حوالى ٨٠٠٠٠ إلى ٢٧٠٠٠ نسمة[٦٣]. وكان هذا يعني، من الناحية الاقتصادية، انخفاضاً حاداً في عدد المستهلكين وفي قدرة السوق المحلية على الاستيعاب. وكان الأهم هو اختفاء حرف عديدة، إلى الأبد[٦٤].

ولم يكن تحوّل الطبقة التجارية العربية باتجاه الفقر أيضاً منقطع العلاقة بتزايد الهيمنة التجارية للانكليز في العراق. وكان التحضير لهذا قد بدأ منذ مدة طويلة، إذ كانت قد أرست أسسه شركة الهند الشرقية، التي رؤي عملاؤها ووكلاؤها في ميناء البصرة منذ وقت مبكر يعود إلى العام ١٦٤٠[٦٥]، مع أن الشركة لم تنجح في إقامة موطىء قدم ثابت لها في البلاد إلاّ بعد ذلك بحوالى قرن كامل. وحتى ذلك الحين كانت الشركة قد تحوّلت إلى قوة آسيوية، إذ صار لها جيشها وبحريتها وسلطة عقد السلام أو شنّ الحرب شرق رأس الرجاء الصالح[٦٦]. وإضافة إلى هذا فإن نفوذها كبر في انكلترا إلى درجة أنها كانت تسيطر في العام ١٨٠٦ على ١٠٣ نواب في البرلمان[٦٧]. وأصبح وزن الشركة في العراق ملحوظاً منذ حوالى العام ١٧٧٥، عندما أصبح الانكليز يحمون ويقودون السفن المسلحة التي يملكها باشا بغداد، التي كانت ـ وهو الأمر الغريب ـ ترفع الراية البريطانية[٦٨]. وبعد العام ١٧٩٨ م صار الباشا نفسه يتصرف في أغلب الأحيان بموجب ايحاءات الممثل المقيم للشركة، الذي كانت له علاقات مع مشايخ العشائر الرئيسيين، الذي كان يملك تحت إمرته أسطولاً صغيراً من السفن ذات المدافع

---

(٦٠) Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs*, I, 283; and Anthony N. Groves, *Journal of a Residence at Baghdad during the years 1830 and 1831* (London, 1832), PP. 111-114.

(٦١) Groves, *Journal of a Residence at Baghdād*, PP. 176 and 236; and 236; and Wellsted, *Travels to the Caliphs*, I, 289.

(٦٢) Groves, *Journal of a Residence at Baghdād*, P. 125.

(٦٣) Groves, *Journal of a Residence at Baghdād*, PP. 114, 135, and 236.

(٦٤) Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925), P. 267.

(٦٥) Milburn, *Oriental Commerce*, I, 120.

(٦٦) G.M. Trevelyan, *English History. A Survey of Six Centuries. Chaucer to Queen Victoria* (London, 1955), P. 215.

(٦٧) C.H. Philips, *The East India Company, 1784-1834*, (Manchester, 1940), P. 299.

(٦٨) Letter of 16 October 1907 from Acting Consul General Ramsay, Baghdād, to Sir N. O'Conor, *Further Correspondence, July-December 1907*, P. 200.

يتجول في نهري الفرات ودجلة من دون أن يعترضه أحد، وشذّ عن هذا السلوك داود باشا، آخر المماليك[٦٩]. ولا شك أن سلطة الممثّل المقيم في بغداد، مضافة إلى النفوذ الذي اكتسبه السفير البريطاني في عاصمة الامبراطورية العثمانية، ساعدا إلى حدّ كبير في تقدم المصالح التجارية البريطانية في العراق.

ولم تكن الامتيازات والحصانات التي تمتع بها الرجال الانكليز - والأوروبيون الآخرون - إلا من الأسباب التي أدت إلى توسع التجارة البريطانية، وإلى معظم الضرر المباشر الذي لحق بالعنصر التجاري العربي. وبفضل «معاهدة الامتيازات» الأنكلو - عثمانية للعام ١٦٧٥، وتعديلاتها، صار باستطاعة الرعايا الانكليز ووكلائهم ومحمييهم أن يتاجروا بحريّة في أي جزء من الأراضي الخاضعة للأتراك وأن «يذهبوا ويجيئوا... من دون أي نوع من أنواع التحيّز ضدهم أو التحرش بأشخاصهم أو ملكياتهم أو أشيائهم». وكذلك فقد أعفي هؤلاء من «كل الضرائب»، وأما البضائع التي يقومون باستيرادها أو تصديرها فلا تخضع إلاّ لرسم مقداره ٣ بالمئة، «وليس جديداً[٧٠] واحداً أكثر من ذلك»[٧١]. وبمضيّ وقت قصير، سهلت هذه الضريبة الضئيلة بيع البضائع البريطانية الآلية الصناعة في العراق. ولهذا، ولأنّ معاهدة الامتيازات جعلت تبني اجراءات الحماية أمراً مستحيلاً، فإنه يجب اعتبار أن نظام الامتيازات كان العامل المفرد الأهم الذي أدى إلى انحطاط الصناعة الحرفية المحلية والتجار المرتبطين بهذا القطاع الاقتصادي. ولكن الأضرار الأكثر مباشرة التي أثارت استياء حاداً كانت قد تركزت في تزايد اللامساواة في المعاملة الضريبية المفروضة على الطبقة التجارية العراقية. ففي العام ١٧٩٤، مثلاً، كان البريطانيون، والتجار الأوروبيون الآخرون، لا يزالون يدفعون ٣ بالمئة على تجارتهم[٧٢]، بينما كان الرعايا العثمانيون يدفعون ٧ ١/٢ بالمئة في البصرة، وحتى ٨ ١/٢ في بغداد. وأيضاً، في العام ١٨٣٣ م، كان «تجار قارّيون وأجانب معينون» يدفعون ٥ ١/٢ بالمئة (معدل ٣ بالمئة القديم بموجب المعاهدة زائد ٢ ١/٢ بالمئة «تمغة» أو «دفعة» أي رسم الطابع أو الختم)، بينما كان التجار المحليون يدفعون حوالى ٢٠ بالمئة «بطرق مختلفة» على بضاعة القافلة نفسها[٧٣]. وإضافة إلى هذا، فقد كان التجار الذين تشملهم الحماية البريطانية متحررين من كل الفرائض الأخرى التي يقررها الباشوات، بحجة أو بأخرى، على كل درجات الناس[٧٤].

---

(٦٩) Letter of 7 August 1909 from Lieutenant-Colonel Ramsay, Baghdād, to the Government of India, *Ibid., July-September 1909,* P. 108.

(٧٠) كان «الجديد» يساوي جزءاً من ١٢٠ من القرش التركي - المترجم.

(٧١) المواد ١ و١٣ و٣٠ و٣٤ و٦٧ من المعاهدة. ومن أجل نص المعاهدة، انظر:

Lewis Hertslet, *A Complete Collection of the Treaties and Conventions... at Present Subsisting between Great Britain and Foreign Powers,* II (London, 1840), 346 ff.

(٧٢) Olivier, *Voyage,* IV, 432-433.

(٧٣) Great Britain, Foreign Office, FO 195/113, Letter of 25 October 1933 from R. Taylor, political agent Turkish Arabia to Lord Ponsonby, ambassador at Constantinople.

(٧٤) Groves, *Journal of a Resisdence at Baghdād,* P. 60.

وبالرغم من الاعتراف بأن المعدلات التي كان التجار العراقيون يدفعونها كانت «فادحة ومدمِّرة» فإن الوكيل السياسي البريطاني في بغداد قدّم، مع ذلك، اعتراضات قوية على جباية «التمغة» في العام ١٨٣٣ من التجار الانكليز. وكتب هذا إلى السفير البريطاني في استامبول يقول:

«يستطيع التجار البريطانيون تماماً أن يبيعوا بأسعار مخفضة وأن يسيطروا على السوق، شرط أن تعارض الحكومة بثبات فرض ضرائب غير مباشرة لم تُجزْها معاهدتنا على رعايانا. إن تجارنا يظهرون ميلاً شديداً للاقامة هنا، وباستطاعتهم أن يستوردوا البضائع من انكلترا بأكلافها الأولية مضافاً إليها رسم استيراد ضئيل، في حين أن التجار المحليين يضطرون، نتيجة لقلة رأسمالهم واتصالاتهم، إلى الشراء من البائع الثالث أو الرابع، بأكلاف عالية. . . لقد تحقق النجاح تقريباً هنا، ويبقى فقط أن تقوموا سعادتكم بالحصول على أمر يقضي بأنه، نظراً لأن الحكومة التركية لا تستطيع، بموجب المعاهدة، أن تجبي أكثر من ضريبة واحدة على البضائع التي تخص التجار البريطانيين، يجب عدم السماح بمحاولات مباشرة أو غير مباشرة للتهرب من هذه المادة من «الامتيازات» (معاهدة الامتيازات) باقرار آخر»[٧٥].

واستمر الأمر كذلك حتى «ميثاق بالطة لماني» الأنكلو ـ عثماني للعام ١٨٣٨، الذي قرّب التجار البريطانيين من مستوى التجار المحليين، وفقط في ما يتعلق بالضريبة التي تدفع على التصدير، فقد أضيف الآن إلى معدل ٣ بالمئة القديم «رسم ثابت يبلغ ٩ بالمئة من قيمة البضاعة بدلاً عن كل الضرائب الداخلية الأخرى». ورفعت الضريبة على الواردات إلى مجرّد ٥ بالمئة[٧٦]. وبكلمات أخرى، فإنه إذا كانت المعاهدة الجديدة قد مالت ـ من ناحية ـ إلى أن تكون أكثر عدلاً ومساواة بشأن العبء الضريبي، فإنها كانت ـ من ناحية أخرى ـ متحيِّزة بوضوح إلى جانب منتجات بريطانيا وإمبراطوريتها، ومؤذية جداً لزراعة العراق وصناعته. وفي الوقت نفسه، فإنها سمحت للتجار البريطانيين ووكلائهم بشراء ما يشاؤون ومن أي مكان يشاؤون، ومن دون أي استثناء، لا بهدف التصدير فحسب، بل أيضاً للمتاجرة داخلياً، وهي أكدت الفوائد التي يحصلون عليها بموجب «معاهدة الامتيازات» ـ أي التحرر من ضريبة الدخل والفرائض الأخرى ومن سلطة المحاكم المحلية ـ «الآن إلى الأبد»[٧٧].

وراحت المصالح التجارية البريطانية تنمو خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن بعد الخمسينات من القرن نفسه أصبح نموّ هذه المصالح لا ينطوي على ضرر كامل بالنسبة للعنصر التجاري المحلي، أو على الأقل بالنسبة لاقتصاد البلاد.

---

(٧٥) Great Britain, Foreign Office, FO 195/113, Letter of 23 August 1833 from R. Taylor to Lord Ponsonby.

(٧٦) المادة (٦) والمادة (١) الاضافية. من أجل نص الميثاق، انظر:
Lewis Hertslet, *Collection of the Treaties and Conventions,* V (London, 1840), 506 ff.

(٧٧) المادتان (١) و(٢) من المعاهدة.

فمن بين العوامل التي أعطت الآن زخماً قوياً للتجارة البريطانية كان هنالك عامل ادخال وسائل النقل ذات الدفع البخاري إلى أنهر العراق. وهذه الوسائل كثفت من انحطاط صناعة العراق اليدوية بتسهيلها حركة المواد البريطانية المصنوعة، ولكنها، بربطها العراق بصلات أوثق مع الأسواق البريطانية والأجنبية الأخرى، أعادت إحياء زراعته. وكانت إحدى النتائج الجانبية هي انتقال وسائل الاتصالات الرئيسية للبلاد إلى الأيدي البريطانية. صحيح أن أول خدمات أسست للنقل بواسطة السفن البخارية عام ١٨٥٩، وهي شركة «عمان العثمانية»، كانت مملوكة للحكومة العثمانية، ولكن سفن هذه المؤسسة كانت سيئة التجهيز وبلا إدارة فعالة. وهكذا، فإن شركة «لينش كومباني» البريطانية، التي حصلت على امتيازها في العام ١٨٦١، سرعان ما شقت طريقها عبر الأنهار وربحت الكثير من ذلك. وفي السنوات المبكرة من القرن الحالي كانت تتقاضى ٤٠ شلناً مقابل الرحلة من البصرة إلى بغداد، التي كانت تستغرق أربعة أيام، وكثيراً ما كانت تتقاضى ما يصل إلى ٨٠ شلناً عن الطن الواحد[٧٨]، في حين أن أجرة الشحن في الرحلة التي كانت تستغرق شهراً من لندن إلى البصرة، بما فيها رسوم قناة السويس، كانت تتراوح بين ٢٠ و٣٧ شلناً، وكانت أحياناً تتدنى إلى ١٥ شلناً[٧٩]. وكما قال المستر كري، وهو أحد الشركاء في شركة «بلوكي وكري وشركاهم» و«رجل أعمال ناجح... خبير ومحترم جداً»[٨٠]، فقد كانت: «البلاد كلها تئن تحت وطأة هذه الأوضاع... والحبوب التي تزرع للتصدير كثيراً ما تدفع للنقل النهري (...) ٥٠ بالمئة من قيمتها في سوق بغداد، وهكذا فإن الأموال التي كانت ستعود لإغناء المزارعين والبلاد عموما كانت تذهب إلى جيوب «لينش كومباني». وكانت أوضاع هذه الشركة مطمئنة ومربحة جداً إذ كانت تحصل على مكاسب ضخمة من دون بذل أي جهد... وما من مرة واحدة، خلال إقامتي لمدة ١٨ سنة (في العراق)، قام فيها أحد مديري هذه الشركة بزيارة البلد. ومثلهم مثل أصحاب الأراضي الإيرلنديين الغائبين (عن أراضيهم)، كان أفراد العائلة الذين يسيطرون على الشركة يعيشون في انكلترا، حيث ينفقون عائداتهم المأخوذة من تجارة البلاد المنهكة»[٨١]. واستمر النقل النهري (البريطاني) في التحكم بقوة حتى العام ١٩٠٤، عندما باع السلطان عبد الحميد لنفسه «مقابل مجرد أغنية» الأسطول القديم الذي تملكه «عمان العثمانية» ووضعه تحت الادارة السنيّة، أي أتبعه بالمصلحة المكلفة بإدارة عقاراته وأملاكه الخاصة في العراق. وقامت هذه المصلحة بإجراء الاصلاحات اللازمة للسفن القديمة، وبناء سفينتين جديدتين كبيرتين، ووضع باخرتين كبيرتين جديدتين قيد

---

(٧٨) Letter of 7 February 1910 from Mr. Cree of the British firm of Blockey, Cree, and Co. to the editor of *Truth; Further Correspondence, January-March 1910,* P. 160.

(٧٩) Letter of Mr. Sassoon, deputy for Baghdād, published in *Tanîn* of 31 May 1909, *Ibid., July-September 1909,* P. 194.

(٨٠) Letter of 21 February 1910 from Consul General Lorimer, Baghdād, to Sir G. Lowther, *Ibid., January-March 1910,* P. 158.

(٨١) Mr. Cree's Letter of 7 February 1910, *Ibid.,* P. 160.

الخدمة، مما نزع عن كاهل العراق عبء الاحتكار الفعلي لشركة «لينش كومباني». وبحلول العام ١٩١٠، انخفضت أجرة النقل من البصرة إلى بغداد إلى ٢٥ شلناً للطنّ، أما نزولاً مع النهر فانخفضت إلى ٥ شلنات و٦ بنسات للطن[٨٢]. وإذا كانت أرباح أفراد عائلة لينش قد انخفضت فقد اكتسبت زراعة البلاد وتجارتها ايقاعاً أنشط.

وقوّى افتتاح قناة السويس في العام ١٨٦٩ تأثيرات الاتصالات النهرية الجديدة. وازداد تدفق المنتجات الصناعية البريطانية. وازدادت واردات العراق من السلع القطنية والصوفية عبر ميناء البصرة من ٥١٠٠٠ جنيه استرليني في الفترة ١٨٦٨ - ١٨٧٠ إلى ١١٢٨٠٠٠ جنيه في الفترة ١٨٩٧ - ١٨٩٩، وإلى ٣٠٦٦٠٠٠ جنيه في الفترة ١٩٠٧ - ١٩٠٩[٨٣]. وذهب القسم الأكبر من أرباح هذه التجارة إلى مانشستر في بريطانيا. وما يمكن تصوّره هو أن الأرض كانت - في الوقت نفسه - تنزلق أكثر فأكثر تحت أقدام حائكي الأنوال اليدوية العراقيين، وكان عددهم في بغداد لا يزال ٣٥٠٠ في العام ١٨٦٦ م[٨٤]. وكان ينظر إلى إنتاج أنوالهم حتى في العام ١٨٧٨ م على أنه أرفع بكثير من أقطان مانشستر المطبوعة، في «جودته وديمومته»[٨٥]. ولكن، بحلول العام ١٩٣١، كان هنالك، إضافة إلى معمل يضم ١٤ نولاً يدوياً و٣٠ عاملاً، ما لا يزيد عن حوالى ١٢٠ نولاً يدوياً في بيوت الحائكين - الملاكين، تنتج ما حده الأقصى ٦ أمتار من القماش في اليوم، وكانت بالكاد تشق طريقها إلى الأمام[٨٦].

وكذلك فإن شق قناة السويس حرم العراق فجأة من مرور البضائع الهندية عبره، وهو ما أدّى إلى كساد قصير الأمد في بغداد زاد من صعوبته اعتماد بلاد فارس المتزايد على مرفأ بوشهر[٨٧]، وتزايد تعامل روسيا مع ايران عبر بحر قزوين[٨٨]. ولكننا نعيد التذكير هنا بأن

---

(٨٢) المصدر السابق، ص ١٦١.

(٨٣) تجب الملاحظة - على العموم - أن قاعدة تقييم واردات القطن تغيرت في العام ١٩٠٨ بإضافة نسبة ٣٠ بالمئة إلى سعر الاستيراد: Great Britain, *Mesopotamia,* P. 13. ومن أجل الأرقام الواردة في النص، انظر: المصدر السابق، ص ١٣١، و: محمد سلمان حسن، «التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨» (صيدا ١٩٦٥)، ص ٥٣٩.

(٨٤) 1866 Trade Report of the British Consulate, Baghdād, P. 278، وارد عند: حسن، «التطور الاقتصادي..»، ص ٢٨١.

(٨٥) Geary, *Through Asiatic Turkey,* I, 241.

(٨٦) Great Britain, Colonial Office, *Special Report... on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931* (1931), P. 246.

وبحلول العام ١٩٣١ أصبح على الأنوال اليدوية أن تدخل أيضاً في منافسة مع معمل نسيج حديث عراقي الملكية أسس حديثاً.

(٨٧) Chiha, *La Province de Baghdād,* PP. 126-127.

(٨٨) Geary, *Through Asiatic Turkey,* I, 164. ويبدو - على العموم - أن الانخفاض في تجارة المرور (الترانزيت) الفارسية كان مؤقتاً، إذ إنه كانت لهذه التجارة قيمة ملحوظة في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى.

تجّار المرور (الترانزيت) كانوا ـ في الأساس ـ طبقة هجروية. وكذلك فإن رؤوس أموالهم كانت، في كثير من الحالات، موزعة بعناية بين بلدان مختلفة. والاحتمال الأكبر هو أن بعضهم حوّل انتباهه إلى مكان آخر. ولكن العراق نفسه عرف حقلاً جديداً للاستثمار ظهر في ذلك الوقت وسرعان ما امتص، بحكم الحاجة، كل ما كان هنالك من أموال.

ومن اللافت للنظر والمدهش أنّ سياسة مدحت باشا لتسوية الأراضي كانت قد أطلقت في ذلك الوقت نفسه. ولكن من الصعب القول ما إذا كانت هنالك أية علاقة مباشرة بين السياسة الجديدة ووضع الكساد الذي عرفه التجار. وعلى كل حال، فقد بدأت أراضي الدولة «الميري» تتحول الآن إلى أراضي «طابو» بأسعار زهيدة، أو، وتوخياً للدقة، بما لا يزيد عن ٣ شلنات و٦ بنسات أو ٤ شلنات للآكر[٨٩]. واستفاد من الفرص الجديدة حتى تجار من مناطق بعيدة. وعلى سبيل المثال، فإن مايكل ظريفي، وهو تاجر وممول يوناني كبير من استامبول، حصل في هذه الفترة على سندات بما لا يقل عن ١٨٠٠٠٠ دونم، أو ٤٥٠٠٠ هكتار، من أراضي بلد ـ روز[٩٠]، وهي منطقة في لواء ديالى شمال شرق بغداد. وبشكل مشابه، فإنّ عائلة لينش استفادت من قانون عثماني صادر في العام ١٨٦٧ م يمنح الأجانب حقّ امتلاك أملاك غير منقولة[٩١]، واشترت قطعة «واسعة جداً» من أراضي التمور فوق شط العرب[٩٢].

ولم يكْتفِ التجار بتحويل قسم من رأسمالهم إلى الأرض، بل هم حولوا إليها بعض المكونات من عقليتهم. وبكلمات أخرى، فإنهم نظروا إلى مقتنياتهم الجديدة لا كوحدات منتجة فقط بل أيضاً كشيء يصلح للمضاربة به. فسعر «جريب» من تمور النخيل، أي سعر هكتار فيه مئة من أشجار النخيل هذه، ارتفع من حوالى ٣٠ ليرة تركية[٩٣] في الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى حوالى ٨٠ ـ ١٠٠ ليرة في التسعينات منه، بالقرب من بغداد[٩٤]، ومن ٢٠٠ روبية[٩٥] «سابقاً» إلى ١٠٠٠ روبية في التسعينات من القرن التاسع عشر[٩٦]، وإلى ٧٤١٠ روبيات في العام ١٩١٩[٩٧] في إقليم شط العرب. ولكن هذه الأسعار الأعلى عكست

---

(٨٩) Geary, *Through Asiatic Turkey,* I, 115.

(٩٠) Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie,* III (Paris, 1894), 41.

(٩١) من أجل نص القانون انظر: J. Lewis Farley, *Egypt, Cyprus, and Asiatic Turkey* (London, 1878), Appendix III، وقد استثنى القانون ولاية الحجاز من اطاره.

(٩٢) Geary, *Through Asiatic Turkey,* I, 89.

(٩٣) كانت الليرة التركية تساوي ١٠٠ قرش، وكل ١١٢,٥ قرشاً تصرف بجنيه استرليني واحد في سوق بغداد المالية. انظر: Cuinet; *La Turquie d'Asie,* III, 11.—

(٩٤) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٩٥) كانت الروبية تساوي ٧,٧٥ قرشاً.

(٩٦) Cuinet, *La Turquie d'Asie,* III, 234 and 236.

(٩٧) Great Britain, *Report on the Tāpū Department (in Basrah Wilāyah) for 1919,* P. 6.

أيضاً تقدم الزراعة. وفي الحقيقة، فإن ما شجع التجار على الاستثمار في الأرض أو في إنتاجها، بغض النظر عن العوامل التي ذكرت سابقاً، كان تزايد طلب أوروبا لتمور وحبوب العراق. وارتفعت قيمة صادرات البلاد من التمور عبر ميناء البصرة من ٦٧٠٠٠ جنيه استرليني في العام ١٨٦٨ م إلى ٣٢٨٠٠٠ جنيه في العام ١٨٨٨ م، وإلى ٣٨٦٠٠٠ جنيه في العام ١٩٠٨ م، وإلى ٥٨٢٠٠٠ جنيه في العام ١٩١٣ م، وأيضاً، ارتفعت قيمة صادرات القمح والشعير من ٦١٠٠٠ جنيه استرليني في العام ١٨٦٨ م إلى ٧٢٠٠٠ في العام ١٨٨٨، وإلى ٦١٢٠٠٠ جنيه في العام ١٩٠٨ م، وإلى ٣٧٣٠٠٠ جنيه في العام ١٩١٣ م[٩٨]. وكان هذا هو الجانب الآخر، أي الجانب الايجابي، لتأثيرات الاتصالات النهرية الجديدة وفتح قناة السويس.

ولكن، الزراعة والصادرات الزراعية نمت أيضاً بتأثير حافز آخر، هو «المعاهدة التجارية الأنكلو - عثمانية» للعام ١٨٦١. فبفضل اتفاق «الامتيازات» الجديد هذا، رفعت الرسوم على البضائع المستوردة من بريطانيا أو من الأراضي الخاضعة لها من ٥ إلى ٨ بالمئة، وخفت الرسوم على البضائع التي يصدرها الرعايا البريطانيون أو وكلاؤهم من ١٢ إلى ٨ بالمئة، على أن تخفض بعد ذلك سنوياً بنسبة ١ بالمئة حتى تصل إلى مستوى ١ بالمئة من القيمة[٩٩].

وبالطبع، فإنّ التفوق التجاري البريطاني بقي على ما هو عليه دون أن يهتز. وبالرغم من تعرفة الاستيراد الجديدة - وزيادتها التالية في العام ١٩٠٧ م إلى ١١ بالمئة[١٠٠] - فإن منتجات مانشستر بقيت أرخص من منتجات الصناعة المحلية[١٠١]، واتسع انتشار استخدامها أكثر فأكثر. وإضافة إلى هذا، فإن الشركات البريطانية - ومن بينها «لينش أند كومباني» و«داربي أندروز أند كومباني» و«موير تويدي أند كومباني» و«غراي، ماكنزي أند كومباني» - استفادت عاجلاً أم آجلاً من هبوط رسوم التصدير نظراً لأنها كانت، بمرور الزمن، قد احتكرت لأنفسها كثيراً من فائدة تجارة التصدير[١٠٢]. ولقد استمرت هذه الشركات في

---

(٩٨) Cuinet, *La Turquie d'Asie,* III, 251-252، و: حسن، «التطور الاقتصادي»، ص ٥٠٦، و: Great Britain, Foreign Office, *Mesopotamia,* P. 130. والهبوط في صادرات القمح في العام ١٩١٣ ربما كان ناجماً عن الاضطراب الذي تسببت به حروب البلقان. انظر: *Mesopotamia,* P. 106. والأرقام المعطاة، وخصوصاً للسنوات الأكبر، وقد لا تكون دقيقة تماماً، ولكنها مفيدة من حيث إشارتها إلى الاتجاه العام.

(٩٩) المادتان (٤) و(٥) من المعاهدة: Hertslet, *Collection of the Treaties and Conventions,* XI (London, 1864), 561 ff.، وانظر أيضاً: Sālih, Haidar, "Land Problems of Iraq," PP. 243-246.

(١٠٠) Haidar, "Land Problems of Iraq," P. 478.

(١٠١) Geary, *Through Asiatic Turkey,* I, 241.

(١٠٢) في تقريره رقم ٩٢١ للعام ١٨٩١ لاحظ نائب القنصل البريطاني في البصرة أن تجارة هذا الميناء كانت =

الاختلاف عن التجار المحليين بتمتعها بامتيازات غير مبررة. وعلى سبيل المثال، فحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت هذه الشركات تحصل على إعفاء من ضريبة «التمتع»(١٠٣)، وهي ضريبة الدخل العثمانية(١٠٤)، التي كانت تبلغ عندما فرضت في العراق في التسعينات من القرن التاسع عشر ٥ بالمئة من الأرباح التجارية السنوية(١٠٥)، ولكنها أصبحت بعد العام ١٩٠٧ محددة في بعض الحالات ونسبية في حالات أخرى، إذ كان التجار يصنفون في مجموعات أو درجات استناداً إلى طبيعة أعمالهم أو إلى قدرتهم الضريبية، وكان الأفراد الذين يقع دخلهم في اطار مراتب الدخل الأعلى يدفعون حداً أقصى يبلغ خمسين ليرة تركية(١٠٦).

وكان الموقع الاقتصادي البريطاني قد تدعم في التسعينات من القرن التاسع عشر بافتتاح فروع لـ «البنك العثماني الامبراطوري»، وهو مجموعة مالية أنكلو ـ فرنسية، في بغداد والموصل والبصرة، وبافتتاح الـ «إيسترن بنك»، وهو مؤسسة بريطانية، في بغداد في العام ١٩١٢(١٠٧). وبغض النظر عن القروض التي كان هذان المصرفان يؤمّنانها لصرّافي العراق(١٠٨)، فقد أصبح المصرفان يسيطران الآن على الأوضاع المالية بأسرها.

وفي العام ١٩١٠، قام نائب عراقي في البرلمان التركي بزيارة إلى الميناء الوحيد للبلاد، وكتب في صحيفة «طنين» التركية يقول:

«أنّى جلت بنظرك في البصرة، يصدمك فوراً ألف شيء يرتبط بانكلترا، وتشعر مدى العمق الذي انغرست فيه مخالب النفوذ الانكليزي في لحم بلادنا. الحمالون أنفسهم كيّفوا لهجتهم مع الألفاظ البحرية والتقنية الأخرى التي عربت عن الانكليزية وحرّفت وصرّفت»(١٠٩).

= «تقع كلياً في أيدي أربع شركات بريطانية»: .Haidar, "Land Problems of Iraq,", P. 481، وانظر أيضاً: محمد سلمان حسن، «التطور الاقتصادي»، ص ١٣٩ و١٤٩.

(١٠٣) هكذا كان اسم الضريبة.

(١٠٤) Great Britain, *Administration Report of the Revenue Department for 1919*, P. 15.

(١٠٥) كانت هذه الضريبة قد طبقت أولاً على ولاية الموصل فقط، ولم تعمم على بغداد والبصرة حتى العام ١٩٠٩ م. «دليل المملكة العراقية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦»، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠.

(١٠٦) من أجل ايجاز للأنظمة التي كانت تحكم جباية ضريبة «التمتع»، انظر: المصدر السابق، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠، و: Great Britain, *Administration Report of the Revenue Department for 1919*, P. 16. ومن أجل لائحة بالضرائب التي كان يخضع لها التجار المحليون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انظر: Geary, *Through Asiatic Turkey*, I, 336-338.

(١٠٧) Great Britain, *Mesopotamia*, P. 120 and *Turkey in Europe*, P. 133; and Chīha, *La Province de Bagdad*, PP. 129-130. وكان «البنك العثماني» قد شكّل في استامبول في العام ١٨٦٣ برأسمال يبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني.

(١٠٨) كان الصرافون عبارة عن سماسرة وصرافي عملات ومصرفيين خصوصيين.

(١٠٩) مقال عن البصرة كتبه اسماعيل حقي بك بابان زاده في «طنين» بتاريخ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٠، و: *Further Correspondence, January-March 1911*, P. 8.

وأكمل الإنزال الذي جرى في العام ١٩١٤ للقوات البريطانية في العراق، وما تلاه من احتلال، عملية تحويل البلاد إلى تابع اقتصادي للامبراطورية البريطانية[١١١]. وفي العام ١٩١٩ م، بلغ حجم رأس المال التجاري البريطاني الموقوف في العراق خمسة ملايين جنيه استرليني. وإضافة إلى هذا، ففي ذلك العام نفسه، كانت قيمة مجموع واردات العراق تبلغ ستة عشر مليون ليرة تركية، منها عشرة ملايين، أو حوالى الثلثين، قيمة واردات قادمة من انكلترا[١١١]. وأصبح جملة التجار المسلمين الذين كانوا مستقلين ذات يوم، والذين لم يفلسوا، مجرد تجار وسطاء في الجوهر، أو تجاراً ـ عملاء، حتى وإن دخلوا المنافسة ضد وكلاء العمولة والتجارة بالبضائع الانكليزية المنتجة صناعياً لحسابهم الخاص، وأصبحوا مجرد أسنان خارجية في دواليب اقتصاد بريطانيا الامبراطوري.

* * *

من الملاحظات التي وردت آنفاً يتضح لماذا كانت الشركات البريطانية أو الشركات المختلطة الأنكلو ـ فرنسية أو الأنكلو ـ فرنسية ـ أميركية تشكّل أكثرية أعضاء «الدرجة الأولى» في غرفة تجارة بغداد[١١٢] منذ تأسيسها في العام ١٩٢٧، وحتى وقت متأخر يصل إلى السنة المالية ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ (كما يتضح من الجدولين ٩ ـ ٣ و٩ ـ ٤). وأعضاء «الدرجة الأولى» هم الأعضاء الذين كانت «اعتباراتهم المالية» تحدد بأكثر من ٢٢٥٠٠ دينار وتصل في الحد الأقصى إلى ٧٥٠٠٠ دينار، وكان يجري التحديد أساساً في ضوء رأس مال العضو وحجم أعماله. وكذلك فيجب ألاّ يثير الدهشة أن هذه الدرجة لم تكن تضم سوى مؤسسة تجارية عربية مسلمة واحدة، شركة ابراهيم محمود شاهبندر، الذي كان والده ـ كما هو منطقي ـ وكيلاً للشركة البريطانية «آلن براذرز أوف آبردين»[١١٣]، وكان يتحدر من عائلة من الچلبيين كانت تدين بمركزها ـ كما يدل الاسم ـ إلى مدير «بيت الجمرك» في القرن التاسع عشر[١١٤].

---

(١١٠) لفترة قصيرة فقط ـ بين العامين ١٩٠٦ و١٩١٣ ـ تهدد موقع بريطانيا الاقتصادي في العراق، ومن جهة ألمانيا، التي لم يكن لسياستها «التوجّه شرقاً» (Drang Nach Osten) على العموم أكثر من تأثير جزئي ومؤقت. حول هذا التأثير انظر: Great Britain, *Mesopotamia,* PP. 108-109.

(١١١) Great Britain, Cab. 21/204/7212, Letter of 15 November 1919 from Lt. Col. A. T. Wilson, acting civil Commissioner, Baghdad, to secretary of state for India, London.

(١١٢) كانت الغرفة قد تأسست عملياً في العام ١٩٢٦، ولكن أعضاءها لم يسجلوا حتى العام ١٩٢٧. وكانت غرفة محلية قد أسست تحت الرعاية التركية في العام ١٩٠٨ أو حول ذلك، ولكنها تشتتت عند سقوط بغداد في العام ١٩١٧. انظر: غنيمة، «تجارة العراق قديماً وحديثاً»، ص ١٤٨.

(١١٣) Despatch of 7 February 1910 from Consul General Lorimer, *Baghdād,* to Sir G. Lowther, Constantinople; *Further Correspondence, January-March 1910,* P. 133.

(١١٤) على العموم، كان لقب «شاهبندر» يطلق أيضاً على القناصل الذين كانوا يشرفون على شؤون ومصالح «الباب العالي» في البلاد الأجنبية. انظر:
Article VIII of the Anglo-Ottoman Treaty of 1809, Hertslet, *Collection of the Treaties and Conventions,* II, P. 373.

ولكن، وكما يظهر في الجدولين المشار اليهما، فإن بين مجموع يصل إلى ٢٥ عضواً مسجلين في «الدرجة الأولى» لدى الغرفة في العام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، كان هنالك لا أقل من ١٠ من اليهود. وكذلك كان الأمر بالنسبة لـ ٢١٥ عضواً، أو ٤٣,٢ بالمئة، من أصل الأعضاء الـ ٤٩٨ الذين كانوا يشكّلون إجمالي عضوية الغرفة. وبكلمات أخرى، ربما كان اليهود يشكلون في بغداد، من الناحية الرقمية، المجموعة التجارية الأكثر أهمية(١١٥)، أما من ناحية الثروة، فقد قزّموا الچلبيين والعناصر التجارية العربية الأخرى كثيراً. وهذا ما سنفسره الآن.

لم يكن حجم الوجود اليهودي في شؤون العراق التجارية شيئاً حديث الظهور أو المعرفة به. ويشير تقرير قنصل بريطاني يعود بتاريخه إلى العام ١٨٧٩، بلا لبس، إلى تمركز الكثير من عمليات بيع وشراء البضائع الانكليزية في بغداد في أيديهم(١١٦). وتقول رواية سرية أخرى صادرة عن بغداد في العام ١٩١٠ ان «اليهود احتكروا التجارة المحلية بكل معنى الكلمة ولا يستطيع المسلمون ولا المسيحيون منافستهم في هذا»(١١٧). وإذا كانوا قد لعبوا في الموصل دوراً اقتصادياً ضئيلاً جداً، فقد كان جزء جيد من تجارة البصرة تحت سيطرتهم، حتى العام ١٩٢٠ على الأقل(١١٨). وبعض الحوادث الصغيرة التي كانت تقع بين الحين والآخر كانت تدل على مدى قوة وضعهم المالي. وعلى سبيل المثال، ففي آذار (مارس) ١٩٢٦، عندما أعلن تاجر يهودي يعمل في تجارة المرور (الترانزيت) الفارسية أنه قد أفلس، حدث ما يشبه الأزمة الاقتصادية في بغداد(١١٩). وحتى في بلدات صغيرة مثل دلتاوة وشهربان، أدى رفض تجار يهود في شباط (فبراير) ١٩١٨ قبول العملات التركية الصغيرة إلى حصول تشوّش واضطراب في البازار(١٢٠).

كيف تمكّن اليهود من تشكيل عنصر بهذه القوة في اقتصاد البلاد؟ ربما كان من الضروري أن نبرز فوراً أن صعودهم التجاري ترافق مع نمو المصالح الانكليزية. وقد يكون من المفيد أيضاً أن نشير إلى ترافق آخر، وهو التزامن بين الإيقاع المحموم للدخول الانكليزي إلى السوق العراقي والتزايد السريع لعدد سكان بغداد من اليهود في النصف الثاني من القرن

---

(١١٥) لم يكن كل صغار تجار بغداد ينتمون إلى الغرفة، التي كانت تضم، كل التجار المهمين.

(١١٦) Great Britain, Foreign Office, "Report on the Trade of Baghdād for the Year 1878/79" attached to Letter of 12 June 1879 from Col. Nixon, consul general, Baghdād, to Sir Henry Layard, ambassador, Constantinople.

(١١٧) "Report on the Jewish Community at Baghdād" Prepared by H.D.S., submitted on 17 February 1910 by British consul general, and enclosed in despatch of 30 March 1910 from Sir G. Lowther, Constantinople, to Sir Edward Grey, London; *Further Correspondence, April-June 1910,* P. 4.

(١١٨) Great Britain, *Mesopotamia,* P. 11.

(١١٩) Great Britain, Colonial Office, *Report on the Administration of Iraq for 1927,* P. 38.

(١٢٠) Great Britain, *Reports of Administration for 1918 of Division and Districts of the Occupied Territories of Mesopotamia* (1919), I,23.

الجدول رقم (٩ ـ ٣)
تكوين غرفة تجارة بغداد
في العام المالي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩

الدرجة	الاعتبارات المالية[أ] الحد الأقصى بالدينار[ب]	مجموع عدد الأعضاء[ج]	بريطانيون	غربيون آخرون	يهود عراقيون	يهود آخرون	عراقيون عرب مسلمون سنّة	عراقيون عرب مسلمون شيعة	عراقيون أكراد مسلمون سنّة	عراقيون مسيحيون[د]	عراقيون صابئة	عرب غير عراقيين	آخرون
أولى	٧٥٠٠٠	٢٥	١٢	٢[هـ]	٧	٣[و]	١						
ثانية	٢٢٥٠٠	٢٢	٣		١١		١	٢[ز]		٢		٣[ح]	
ثالثة	٧٥٠٠	٨٤	٥	٢	٤٤		٨	١١	٢	٦		٤	٢[ط]
رابعة	٢٢٥٠	١٣٠	١	٣	٧٣		١٥	١٧		١٢[ي]		٢	٧[ك]
خامسة	٣٧٥	١٦٢	٢	٢	٥٨		٣٩	٣٣		١٨	٤	٥	١[ل]
سادسة	١٠٠	٧٥			١٩		١٧	٢٤	٤	٥	٥	١	
المجموع		٤٩٨	٢٣	٩	٢١٢	٣	٨١	٨٧	٦	٤٣	٩	١٥	١٠

(أ) كانت «الاعتبارات المالية» لكل عضو تحدد من قبل لجنة ادارية للغرفة في ضوء رأس مال العضو وحجم أعماله و«أمثال هذه الحقائق والظروف» مما ترى اللجنة أخذه في حسابها: المادة (١) من الأنظمة الداخلية لغرفة تجارة بغداد للعام ١٩٣٦ تشير إلى هذا.

(ب) الدينار يساوي جنيهاً استرلينياً.

(ج) تشمل العضوية شركات وتجاراً مفردين وحرفيين.

(د) يتضمن الأرمن.

(هـ) عضو واحد بريطاني ـ فرنسي، وآخر (شركة نفط العراق) بريطاني ـ فرنسي ـ أميركي ـ أرمني.

(و) عضو فرنسي ـ يهودي، واثنان بريطانيان ـ يهوديان.

(ز) يشمل شركة شيعية ـ سنية مختلطة.

(ح) يشمل تاجراً من أصل سوري ـ تركي.

(ط) فارسيون شيعة.

(ي) يشمل مصلحة مسيحية ـ يهودية مشتركة.

(ك) ثلاثة فرس وأربعة هنود.

(ل) هندي.

المصدر: غرفة تجارة بغداد، «التقرير السنوي للعام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨»، ص ١٦٦ ـ ١٨٥. وأنا مدين بصدد تحديد جنسية وأسماء أعضاء الغرفة إلى أفراد من مختلف العائلات

الجدول رقم (٩ ـ ٤)
أعضاء «الدرجة الأولى» في غرفة تجارة بغداد للعام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، أي الأعضاء الذين حددت «اعتباراتهم المالية» بأكثر من ٢٢٥٠٠ دينار وبحد أقصى يبلغ ٧٥٠٠٠ دينار[أ]

اسم التاجر أو الشركة	طبيعة العمل إن لم يكن واضحاً من اسم الشركة	الجنسية والتسمية
عدس ي. وشركاه	تجار ووكلاء سيارات وتأمين	عراقيون يهود
«آفريكان أند إيسترن»	مستوردون ومصدرون	بريطانية
«أندرو واير أند كومباني»	تجار ومقاولون	بريطانية
«بلفور بيتي أند كومباني»	مهندسون مدنيون وكهربائيون	بريطانية
«بيرش مار أند كومباني»	مهندسون	بريطانية
داود وشاؤول رجوان وأولادهما	تجار شاي	عراقيون يهود
«دافيد ساسون أند كومباني»	تجار ومقاولون	بريطانيون يهود من أصل عراقي
«إيسترن بنك»		بريطانيون يهود من أصل عراقي
«فرانك سي. ستريك أند كومباني»	وكلاء نقل بحري وتجار	بريطانية
حاييم هـ. ناثانييل	وكيل سفريات ونقل	عراقي يهودي
ابراهيم محمود الشاهبندر وشركاه	تجار عموميون	عراقيون عرب مسلمون سنة
«امبريال بنك أوف ايران»		بريطانية
«ايراك بتروليوم كومباني» (شركة نفط العراق ـ IPC)		بريطانية ـ فرنسية ـ أميركية ـ أرمنية
خضوري أ. زلخا	تاجر وصراف (نصف سمسار نصف مصرفي)، وله فرع في «وول ستريت»[ب]	عراقي يهودي
لاوي ك. وإي. إم	وكلاء سيارات	عراقيون يهود
«نيرن ترانسبورت كومباني»	وكلاء نقل وسفريات	بريطانية
«أوروزديباك استابلشمنتس»	تجار عموميون	فرنسية ـ يهودية
«أوتومان بنك» (البنك العثماني)		بريطانية ـ فرنسية
«رافدين أويل كومباني» (شركة نفط الرافدين)		بريطانية
شماش أخوان	تجار شاي	عراقيون يهود
«سنجر سوينغ ماشينز أند كومباني»	(شركة سنجر لماكينات الخياطة)	بريطانية
«ستيفن لينش أند كومباني»	مالكو بواخر نهرية وتجار ومقاولون	بريطانية
«توماس كوك أند كومباني»	وكلاء سفريات	بريطانية
صهيون س. عبودي	صراف	عراقي يهودي

تابع الجدول رقم (٩ ـ ٤)

(أ) كانت «الاعتبارات المالية» لكل عضو تحدد من قبل لجنة ادارية للغرفة في ضوء رأس مال العضو وحجم أعماله و«أمثال هذه الحقائق والظروف» مما ترى اللجنة أخذه في حسابها: المادة (١) من الأنظمة الداخلية لغرفة تجارة بغداد تشير إلى هذا.

(ب) فتح هذا الفرع في العام ١٩٤١.

المصدر: غرفة تجارة بغداد، «التقرير السنوي للعام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨»، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

التاسع عشر (انظر الجدول ٩ ـ ٥). ولا يمكن بالطبع استبعاد أن تكون تقديرات عدد اليهود أقل من الواقع في ما يخص الجزء المبكر من القرن، خصوصاً وأن الكثيرين منهم كانوا يفضلون في تلك الأيام الابتعاد عن الأنظار تجنباً لدفع ضريبة الأعناق (الجزية). ولكن، حتى لو ضوعفت تقديرات تلك الأيام مرتين أو ثلاثاً، فإن الزيادة التالية تبقى ملحوظة وهي ناجمة ـ على العموم ـ عن الهجرة من بلاد فارس[١٢١]، التي نشأت جزئياً، أو هي ازدادت، نتيجة للمعاملة السيئة التي كانوا يلقونها هناك[١٢٢].

ولكن، من الخطأ الاستنتاج من تزامن الصعود التجاري لليهود مع توسع التجارة البريطانية أنه كان أمراً يتفق، بالضرورة أو كلياً، مع الرغبات البريطانية. وصحيح أن هناك دليلاً على وجود نقاط كانت بلا شك تشير إلى انفتاح على التجار اليهود عند السلطة الحاكمة في أيام الاحتلال البريطاني، فقد كتب المفوض المدني البريطاني في العراق يقول في العام ١٩١٨: «لقد وجهت عنايتي دوماً إلى القيام بدعم ناشط للجماعة التجارية اليهودية كإمكانية ثمينة ذات قيمة سياسية كبيرة، وفعلت ما باستطاعتي لكي أظهر لهم أن ثمرة نوايانا في هذه البلاد ستكون لذيذة المذاق ومفيدة لهم؛ وربما لهم أكثر من أي فئة أخرى»[١٢٣]. في الوقت نفسه، كان التجار اليهود والبريطانيون متنافسين في ما بينهم، على الأقل منذ حوالى منتصف القرن التاسع عشر وما بعد. طبعاً، كان اليهود يتاجرون أكثر ما يتاجرون بالبضائع البريطانية، ولكنهم كانوا يتاجرون ـ إلى حد كبير ـ لحسابهم، إذ كانوا يستوردون البضائع مباشرة من الهند وبريطانيا، بينما كان البريطانيون يفضلون زرع السوق العراقي بوكلاء العمولة، أو أن تكون لمواطنيهم حصة في السوق المحلية. ومع أنه كان لوكلاء العمولة أن يضربوا جذوراً أعمق في السنوات الأخيرة، وأن يبلغوا ذروة أيامهم في زمن التفجر النفطي في الخمسينات وبعد هجرة اليهود من العراق[١٢٤]، فقد بدت الأمور لـ «اللجنة البريطانية للصناعة والتجارة» الرسمية في العام ١٩٢٤ كما يلي:

---

(١٢١) حول هذه الهجرة، انظر: *Further correspondence, April-June 1910*, P. 6.

(١٢٢) حول اضطهاد اليهود في بلاد فارس، انظر: *Geary, Through Asiatic, Turkey, I, 78-81.*

(١٢٣) Great Britain, Foreign Office, FO 882/13, Arab Bureau Papers, Mes/18/3, despatch of 4 October 1918 from Baghdād, to India Office.

(١٢٤) تجب الملاحظة هنا، بالمناسبة، أن عدداً من التجار اليهود الهامين تخلّف عن الهجرة.

الجدول رقم (٩ - ٥)
تزايد عدد السكان اليهود في بغداد
١٧٩٤ - ١٩٤٧

السنــة	العدد المقدر لسكان بغداد	العدد المقدر للسكان اليهود	النسبة المئوية
١٧٩٤	٨٠٠٠٠	٢٥٠٠(أ)	٣,٣
١٨٣٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠(ب)	١٢,٥
١٨٧٧(*)	٧٠٠٠٠	١٨٠٠٠(ج)	٢٥,٧
١٨٩٣	١٤٥٠٠٠	٥١٠٠٠(د)	٣٥,٨
١٩٠٨	١٥٠٠٠٠	٥٣٠٠٠(هـ)	٣٥,٣
١٩٤٧(+)	٥١٥٤٥٩	٧٧٤١٧(و)	١٥,٠

(*) هذا التناقص في عدد السكان يعود إلى كوارث العام ١٨٣١، ويبدو أن اليهود عانوا من هذه الكوارث بمثل ما عانت فئات السكان الأخرى. والواقع أن وباء تلك السنة انفجر أول ما انفجر في الحي اليهودي في المدينة. انظر:

J. R. Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs* (London, 1840), I, 280.

(+) يجب تذكر أنه كانت هنالك هجرة ملحوظة إلى بغداد قدمت من داخل البلاد خلال العقود السابقة.

المصادر:

(أ) Superior of Carmelites and Commercial Commissar of the French Consulate at Baghdād. See G.A. Olivier, *Voyage dans l'Empire Othoman, l'Agypte et la Perse,* IV (Paris, 1807), 324.

(ب) Anthony N. Groves, *Journals of a Residence at Baghdād* (London, 1831), 21 and 114.

(ج) Great Britain, Foreign Office, FO 78/2650, letter of 4 September 1877 from Surgeon Major W.H. Colvill, civil surgeon, Baghdād, to Colonel I. P. Nixon, resident in Turkish Arabia.

(د) Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie* (Paris, 1894), III, 90.

(هـ) Habīb K. Chīha, *La Province de Bagdād* (Cairo, 1908), 165.

(و) أرقام قام الدكتور فؤاد مسي، المدير العام للاحصاء، بتزويد المؤلف بها.

«إن تجارة التصدير والاستيراد في العراق، على حد سواء، توجد في يدي شركات تجارية قديمة راسخة وتستبعد عملياً وكيل العمولة. إنه سوق تجارة صارمة، ومنذ الحرب رفع يهود بغداد فن الشراء والبيع، إلى درجة جعلت الكثير من الشركات البريطانية تغلق مكاتبها لأن نفقات العاملين فيها أكبر من نفقات منافسيهم الشرقيين»[١٢٥].

---

(١٢٥) Great Britain, Committee on Industry and Trade, *Survey of Overseas Markets* (London, 1925), P. 247.

ومن الواضح أن القدرة الظاهرة بقوة عند التجار اليهود العراقيين على العمل بهدر قليل وبتوفير، وصفاتهم المعروفة الأخرى ـ ككدّهم ومعرفتهم بكيفية تسيير الأمور وولعهم بتكديس الأموال واستعدادهم الفطري للتعامل التجاري ـ كانت كلها عناصر ساهمت في تبوّؤهم مركزاً عالياً في تجارة البلاد.

ولكن العلاقة بين التجار اليهود والبريطانيين لم تكن دوماً علاقة منافسة. فقبل العام ١٨١٣ م، وهي السنة التي فقدت فيها شركة الهند الشرقية امتيازاتها التجارية التي كانت تحظى بها منذ مدة طويلة في الهند[١٢٦]، بدا وكأن متنافسي المستقبل كان يكمل واحدهم الآخر إلى حد ما. وبكلمات أخرى، فإن اليهود، الذين كانوا غير قادرين على المتاجرة لحسابهم بالبضائع البريطانية والهندية نظراً لاحتكار الشركة، كثيراً ما عملوا وكلاء للتجار البريطانيين، وهكذا استفادوا من كل الامتيازات الناجمة عن الوضع الملازم لـ «المحميين». ويبدو أن اليهود الذين هاجروا إلى الهند بعد العام ١٨١٣ م، ثم عادوا إلى العراق وكلاء لأبناء دينهم الذين بقوا هناك، قد تمتعوا بالمنزلة نفسها. وعلى سبيل المثال، فإنه عندما فرض باشا بغداد في العام ١٨٤١ م على بضاعة عدد من التجار اليهود «ضرائب ظالمة متكررة» كما جاء على لسان ممثل سياسي بريطاني ـ مما كان يعني عملياً أن الباشا ساوى بضائعهم ببضائع التجار المسلمين ـ احتج الممثل السياسي بأن هؤلاء التجار كانوا «يهوداً تحت حماية هذا «المقر»، أقاموا لسنوات طويلة في الهند، وكل أملاكهم هناك، وهم وكلاء لتجار بقوا حتى الآن هناك، وقد أوصيت بهم خصيصاً عند عودتهم إلى المدينة من قبل الجزيل الاحترام حاكم الهند العام أو المحترم حاكم بومباي»[١٢٧]. ولا شك في أن مثل هذا الاهتمام الدبلوماسي وحصانات «المحميين» الفعالة في العادة أعطت قسماً، على الأقل، من الجماعة التجارية اليهودية تفوقاً على التجار المسلمين. وهو ما يجب اعتباره عاملاً آخراً.. من عوامل نجاحهم الملحوظ.

وكان التجار الأوروبيون، ليس في العراق فقط، بل في بلدان أخرى من منطقة الشرق الأدنى، لا يتعاملون تقريباً إلا مع التجار غير المسلمين في القرن الثامن عشر. وقد قيل إن تحفّظ المسلمين وانغلاقهم كانا السبب في هذا[١٢٨]، بالرغم من وجود تعليمات قائمة أصدرتها شركة الهند الشرقية منذ حوالى سنة ١٨٠٠ م تخطر مسبقاً التجار الانكليز الواصلين إلى البصرة من أنه «ما ان تستقر في منزلك حتى يأتي التجار لزيارتك، وسيكون الأتراك والأرمن شديدي الفضول لمعرفة شؤونك...»[١٢٩]، وهو ما يشير إلى أن «أتراك» البصرة على الأقل ـ

---

(١٢٦) حول الغاء احتكار الشركة للتجارة البريطانية مع الهند، انظر:
G.M. Trevelyan, *History of England* (New York, 1952), P. 224.

(١٢٧) Great Britain, Foreign Office, Letter of 20 September 1841 from R. Taylor, Political agent Turkish Arabia, to the Honourable, the Secret Committee, East India House, London.

(١٢٨) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West,* I, Part I, 309-310.

(١٢٩) انظر نص التعليمات في: Milburn, *Oriental Commerce,* I, 125-126.

والبصرة هي احدى البوابات الرئيسية لتجارة أوروبا مع العراق وفارس ـ لم يكونوا بتحفظ «أتراك» المدن المسلمة الأخرى.

وبقدر ما نرى، فإن أكثر من ما مكّن اليهود من الحصول على موطىء قدم في التجارة البريطانية وضمن لهم أخيراً الارتفاع فوق كل التجار المحليين الآخرين كان امتلاكهم لرأس المال بوفرة أكبر. وكان هذا نتيجة لاحتكارهم العملي لإقراض المال و«الأعمال المصرفية»، أو أعمال «الصيرفة»، وروابطهم الحميمة مع أبناء دينهم ـ وأقربائهم في كثير من الأحيان ـ في الهند وأوروبا وأمكنة أخرى، وهو ما مكّنهم من الحصول على المال فور احتياجهم إليه، ومن توظيف الكمبيالات والأدوات الأخرى في تعاملهم التجاري، ومن تبادل المعلومات والخبرات في ميدان الأعمال، ثم، وبمرور الزمن، من استيراد البضائع من الهند وانكلترا مباشرة ومن دون وساطة التجار الانكليز.

ويُمكن معرفة مدى إثراء اليهود العاملين في تجارة الصيرفة في الثلاثينات من الجدول ٩ ـ ٦. وكان الوضع مماثلاً في الأساس في القرن التاسع عشر. وكل ما يروى عنهم يشير إليهم باسم صرافين، أي مصرفيين ومقرضي مال في باشوية بغداد[١٣٠]. وفي الواقع، فقد كان أكثرهم تاجراً ـ صرافاً، نظراً لأنهم كانوا ناشطين في الأعمال المالية والتجارية على حد سواء.

والسبب في أن المسلمين لم يكونوا يتاجرون ـ كقاعدة ـ بالمال هو منع القرآن الصريح والباتّ للربا[١٣١]. وكذلك فقد منعت الكتب اليهودية أخذ الفائدة، ولكن فقط من اليهود أنفسهم، وسمحت بأخذها في الحالات الأخرى: «للأجنبي تقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا، لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك»[١٣٢].

بالطبع، لا شك في أنه كان للربا دور كبير في جمع الثروات الضخمة التي كدسها التجار ـ الصرافون. فبينما كان كثير من الملاّكين يودعون أموالهم السائلة لديهم بلا فائدة قبل ظهور المصارف[١٣٣]، كانوا هم أنفسهم يتقاضون معدلات فائدة عالية جداً، وأحياناً فادحة. ومن هذه الناحية، كان مقرضو المال المسيحيون والمسلمون بجرأة أمثالهم من اليهود وتهورهم، وليس واضحاً ما كانت عليه معدلات الفائدة في بغداد في القرن التاسع عشر. ولكن المزارعين كانوا يدفعون في الثمانينات من ذلك القرن ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة في ولاية الموصل للأموال الجاهزة فوراً[١٣٤]. وبعد ذلك بحوالى عقدين، كان الصرافون يتقاضون

---

(١٣٠) انظر مثلاً: Geary, *Through Asiatic Turkey,* I, P. 220, and Heude, *A Voyage up the Persian Gulf,* P. 182.

(١٣١) ﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات﴾: سورة البقرة، الآية ٢٧٦.

(١٣٢) سفر التثنية، ٢٣: ٢٠. وانظر أيضاً: *Jewish Encyclopedia,* XII, ''Usury,' P. 388.

(١٣٣) Chiha, *La Province de Bagdād,* P. 130.

(١٣٤) Cuinet, *La Turquie d'Asie,* II, 787.

الجدول رقم (٩ ـ ٦)
صرّافو بغداد سنة ١٩٣٦

مجموع الصرّافين المدرجة أسماؤهم في دليل العراق ١٩٣٦	٣٩
عدد اليهود	٣٥
عدد المسيحيين	١
عدد المسلمين (شيعة)	٣

المصدر: يستند إلى جداول: «دليل العراق ١٩٣٦ ـ القسم التجاري»، ص ١٣١ و١٣٥.

٢٤ بالمئة في مدينة البصرة[١٣٥]. وحتى العام ١٩١٩، كان يتمّ تقاضي فوائد تبلغ ٥٨ بالمئة، وتصل أحياناً إلى ١٠٠ بالمئة، من مزارعي التبغ في لواء السليمانية بطرق احتيالية[١٣٦]. ولكن، في العام ١٩٠٧ م، أي بعد حوالى عقد أو ما يقرب من ذلك من ظهور المصارف، كان صرّافو بغداد يتقاضون في العادة ما يتراوح بين ١٠ و١٣ بالمئة على حسم الكمبيالات[١٣٧].

ولم تكن علاقة اليهود بأبناء دينهم خارج العراق أقل أهمية من الصيرفة في رفعهم إلى المركز التجاري السامي الذي احتلوه. فهناك في مصادرنا حول عراق القرن التاسع عشر اشارات عارضة إلى روابط مالية يهودية متبادلة، وهذا يعود إلى حدّ كبير لأن هذه الروابط تظهر في العلاقات بين السلاطين العثمانيين وولاتهم بالاسم من المماليك. وعندما كان هؤلاء الولاة يعتبرون أن لا بد من إرسال دفعات ما إلى استامبول، وكانت الطرق غير آمنة لإرسال الذهب، كانوا يطلبون الشيكات من التجار ـ الصرافين اليهود[١٣٨]. وكانت هذه الشيكات تسحب على أبناء دينهم في العاصمة العثمانية، وتعتبر صالحة وقابلة للدفع بمجرد وصولها إلى هناك. وكان تجار ـ صرافو استامبول يعوضون أنفسهم من خلال المجرى المعتاد لمعاملاتهم التجارية.

وربما كان الأمر يعود جزئياً إلى ارتباطاتهم التي لا تقدر بثمن، ومعرفتهم الجيدة بأوضاع مختلف المراكز التجارية والمالية، في أنهم كثيراً ما كانوا يعينون في منصب «صراف باشي» (رئيس المصرفيين) في بلاطات العثمانيين والمماليك[١٣٩]. وكما يظهر في مكان آخر، فإن هؤلاء

---

(١٣٥) Aleksandr Adamov, *Irak Arabskii. Bassorskii Vilaiet v ego Proshlomi Nastoyashchem* (St. Petersburg, 1912), P. 84.

(١٣٦) Great Britain, *Sulaimâniyyah Administration Report for 1919*, P. 12.

(١٣٧) *Further Correspondence, January-June 1907*, P. 110.

(١٣٨) انظر مثلاً: Heyde, *A Voyage up the Persian Gulf*, P. 182.

(١٣٩) كان صراف ـ باشيو بغداد يؤخذون في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، في كثير من =

الـ «صراف باشي» ارتقوا إلى مستويات عالية جداً في عالم السياسة.

أما في عالم التجارة فكان الشيء الذي أفاد التجار اليهود بصورة خاصة هو روابطهم مع أخوتهم اليهود في الهند، نظراً للاعتماد الكثيف لأسواق العراق وفارس على الهند. وكان كثيرون من يهود الهند من أصل بغدادي. ومن المحتمل أنه كانت هنالك هجرة يهودية من العراق إلى ساحل مالابار منذ وقت مبكر يعود إلى القرن التاسع(١٤٠). ولاحظ ناصح أخلاق يهودي بغدادي في القرون الوسطى أن كل من يرغب في أن يصبح غنياً كان يذهب إلى الهند. ولكن، قبل بداية القرن التاسع عشر لم تكن هنالك في الواقع جاليات يهودية واسعة في تلك البلاد(١٤١). وفقط بعد الغاء احتكار شركة الهند الشرقية للتجارة (١٨٣١ م) اندفع التجار اليهود البغداديون أماماً إلى الهند بأعداد كبيرة بحثاً عن الربح. واستقر البعض، مثل عائلة ساسون(١٤٢)، في بومباي، واستقر آخرون، مثل عائلتي يهودا وإزرا (أو عزرا)، في كلكوتا(١٤٣). وكان هذا يعني بالنسبة لأقاربهم الذين بقوا في العراق أنه صار بالإمكان استيراد سلع القطعة وبضائع أخرى مباشرة من الهند. ولكن، قبل مضيّ سنوات طويلة، كان لروحية التجارة أن تذهب باليهود إلى انكلترا نفسها، ومكّنهم نجاحهم هناك من تزويد تجار بغداد بالقطن البريطاني مباشرة من مانشستر. وأكثر من ذلك، فإن مصانع السلع القطنية التي نشأت في بومباي تحت رعاية اليهود البغداديين(١٤٤) أخذت تنافس لانكشاير بنجاح في الأسواق الشرقية.

ومع بداية القرن الحالي كان قد صار هنالك لكل تاجر يهودي بغدادي مهم تقريباً بيوت تجارية خاصة به في الهند وانكلترا. وهكذا، فإن عزرا ساسون سحيّق، الذي كان ذا دخل أو ممتلكات تساوي حوالى مليون جنيه استرليني في العام ١٩١٩ م، وكان له وزن كبير في عالم الأعمال، كان مالكاً لشركة «مسرز. ج. س. سايكس أند كومباني» في مانشستر(١٤٥). وكان من بين أثرياء التجار المالكين لبيوتات تجارية في مانشستر كل من: حسقيل شماش، وشاؤول معلم حسقيل (داڤيد اخوان)، ويهودا زلوف. وكان لصهيون (زيون) بيخور وعزرا

= الأحيان، من عائلة ساسون اليهودية. انظر:
The Sassoon Dynasty (London, 1941), PP. 25-26; and Stanley Jackson. *The Sassoons* (London. 1963), P. 3.

وفي استامبول كان هذا المنصب قد أصبح لفترة من الزمن العظمة التي يتكالب عليها اليهود والأرمن:
Moise Franco, *Essai sur l'histoire des Israélites de l'Empire Ottoman,* PP. 132-133.

(١٤٠) Roth, *The Sassoon Dynasty,* P. 39.

(١٤١) انظر: David Solomon Sasson, *A History of the Jews in Baghdād* (Lechtworth, 1949), P. 204.

(١٤٢) انظر الصفحات التالية.

(١٤٣) Sassoon, *A History of the Jews,* P. 210.

(١٤٤) Roth, *The Sassoon Dynasty,* PP. 75-76 and 100-101.

(١٤٥) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain,* P. 77.

اسحق صالح، وكلاهما تـاجر بغـدادي، شركات في بـومباي ولنـدن[١٤٦]. وكانت أمـوال كل هؤلاء موزعة بعناية في بلدان عدة.

ولكن البغداديين الذين قزموا كل الآخـرين، سواء بـالثروة أم بـالتفرع الجغـرافي، هم أبناء عائلة ساسون، الذين كثيراً ما أشير إليهم على أنهم روتشيلد الشرق، بالرغم من أن آل ساسون كانوا تجاراً في الجوهر، وآل روتشيلد كانـوا مموليـن. وكان مؤسس بيت سـاسون هـو داود، ابن ساسون بن صالح، الذي كان لسنوات طويلة صراف باشي مماليك بغداد. ويقـال إنه في العام ١٨٢٩ م، عندما كان في السابعـة والثلاثـين من عمره خشي انتقـام الوالي الـذي كان هو نفسه قد حرض على طرده، فهرب من البلاد، وأخيراً، وفي العـام ١٨٣٢ م، أغرتـه إمكانات الهند فأقام في بومباي وبدأ يصدر منها الأقمشة الانكليزية إلى بلاد فارس وإلى موطنه الأصلي، العراق. وعندما نمت أعماله بسرعة، أصبح ابنه الأكبر عبد الله ساسون (الذي صار في مـا بعد السـير ألبرت سـاسون) مسؤولاً عن عمليـات بغداد. وقبـل مضي وقت طـويـل، وبفضل معرفته بالأسواق المحلية ومتطلباتها، ومراسليه اليهود المعتمدين الجديرين بالثقـة، ولما وصفـه دينيس دي ريفوار بـ «الاستثـمار المنظم والعـاقل للمـوارد التجاريـة لـوديـان الفـرات ودجلة»[١٤٧]، صـار أكثر التجـارة الرابحـة بين الهنـد والعراق واقعـاً تحت سيطرتـه. وبحلول الخمسينات من القرن التاسع عشر، لم يكن سـاسون هـذا قد اكتشف سـوق الصين فحسب بل أصبح صاحب الاحتكار الفعـلي لاستيراد الأفيـون والأقمشة والغـزل القطني إلى الصـين. وكانت شركته ناشطة أيضـاً في يوكـوهامـا وناغـازاكي ومدن يـابانيـة أخرى. وعنـدما وصـل التعطش إلى القطن إلى لانكشاير في أعقاب الحرب الأهليـة الأميركيـة (١٨٦١ م) سارع داود ساسون، الذي كان أقـام له فـروعاً في انكلترا قبـل ذلك بفـترة إلى انتهاز هـذه الفرصـة غير المتـوقعة ليشحن إلى ذلـك البلد غزلاً هنـدياً بـأسعار غـايـة في الارتفـاع. وبعـد مـوت داود (١٨٦١ م) استمر أبناؤه في التوسع، وصارت سيطرتهم في الهنـد تشمل، إضـافة إلى الشركـة التجارية «دافيد ساسون أند كومباني»، شركة «سـاسـون سبيننغ أنـد ويفينغ كـومباني» (شركـة ساسون للغـزل والنسيج)، و«سـاسـون أنـد اليانس سيلك مـانيوفكتشرينـغ كومبـاني» (شركة ساسون وشركاه لصناعة الحرير)، و«پورت كانينغ أند لاند إمپروفمنت كومباني» (شركة المـرفأ لحفظ الأغذية وتحسين الأراضي) وهي شركة زراعية ضخمة كان يعمل فيهـا ١٥٠٠٠ فلاح. وكذلك فقد اشتروا حصصاً ملحوظة في شركة «أورينتال لايف انشورنس كـومباني» (الشركـة الشرقية للتأمـين على الحيـاة) و«برنس أوف ويلز فـاير إنشـورنس كومبـاني» (شركة أمـير ويلز للتأمين ضد الحريق) و«امـبريال بنـك أوف پيرشـا» (بنك فـارس الامبراطـوري) و«بنك أوف تشـاينـا أنـد جاپـان» (بنـك الصـين واليـابـان) و«امـبريـال أنـد فـورين إنفستمنت إيجنسي كوربوريشن» (شركة وكالة التوظيف الامبراطوري والأجنبي) و«ترست أند لون كومبـاني أوف

---

(١٤٦) المصدر السابق، ص ٧٧ ـ ٧٨ و٨١ ـ ٨٢.

(١٤٧) Denis de Rivoyre, *Les Vrais Arabes et leur pays* (Paris, 1884), PP. 74-75.
ولا يذكر ريفوار اسم ساسون صراحة بل يشير إليه بحرف (S.).

تشاينا، جاپان أند ذي ستريتس» (شركة الائتمان والأقراض للصين واليابان والمضائق)(١٤٨).

وعندما افتتح «إيسترن بنك ليمتد»، الذي كان مسجلاً في لندن في العام ١٩٠٩ م برأسمال يبلغ مليوني جنيه استرليني(١٤٩)، فرعاً له في بغداد في العام ١٩١٢ م، بدا على السطح وكأنه رأسمال بريطاني آخذ في توسيع عملياته إلى العراق، أما في الواقع فقد كان أبناء من كان مرة صراف باشي المماليك يعيدون إحياء وجودهم المالي في مدينة أجدادهم القدامى، سرّاً هذه المرة وعلى مستوى أكثر تطوراً.

وإذا كان كل من الامتداد الجغرافي لتجار بغداد اليهود، وروابطهم مع أبناء دينهم، واحتكارهم للصيرفة، وامتلاكهم لرأس المال، ومنزلتهم كـ «محميين» تابعين لقوة أجنبية، وفطنتهم في ميدان الأعمال، قد اعتبر سبباً في الهيمنة التي وصلوا إليها، فإن جزءاً من الفضل كان يعود أيضاً إلى التسامح النسبي والمدى الذي لا يمكن إغفاله من الحكم الذاتي اللذين كانوا يتمتعون بهما في ظل الحكم الإسلامي.

ففي ظل العثمانيين والمماليك كان يهود العراق، مثلهم مثل الطوائف الأخرى غير المسلمة، يديرون بأنفسهم شؤون مجتمعهم. وكانوا يؤلفون في ما بينهم جماعة معترفاً بها، أو «ملة»، لا تتعامل الحكومة معها ككل إلاّ من خلال قادتها المعينين. وعندما أصبح القانون العثماني في القرن التاسع عشر أقل استناداً إلى القرآن تقلصت سلطة القادة اليهود بعض الشيء ولكنهم استمروا المسؤولين الأوّلين أمام الدولة عن السيطرة السياسية على مجتمعهم.

وكان هنالك على رأس الطائفة اليهودية في بغداد مجلسان، أحدهما علماني والآخر روحي. وكان المجلسان موجودين منذ أزمنة قديمة جداً(١٥٠)، وكانا لا يزالان يقومان بعملهما في عهد الملكية. وكانا يستمدان صلاحيتهما القانونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من «إرادة» ـ أي مرسوم ـ صادرة عن السلطان في العام ١٨٦٤ م(١٥١)، وفي وقت لاحق من قانون الطائفة اليهودية رقم ٧٧ للعام ١٩٣١(١٥٢). وكان المجلس العلماني يعرف باسم «المجلس الجسماني» ويعرف المجلس الروحي باسم «المجلس الروحاني».

وفي أيام العباسيين كان «المجلس الروحاني» يتمثل بـ «جاوون»، وهو من الأعيان

---

(١٤٨) انظر: Roth, *The Sassoon Dynasty,* PP. 11, 46, 49-50, 77-79, and 184-185; and Jackson, *The Sassoons,* Passim.

(١٤٩) Roth, *The Sassoon Dynasty,* P. 102.

(١٥٠) انظر: Sassoon, *A History of the Jews,* P. 105.—

(١٥١) See Aleksandr Adamov, *Iraq Arabskii, Bassorskii Vilaiet V ego Proshlom, i Nastoyashchem* ("Arab Iraq. The Basrah Wilāyah. Its Past and Present") (St. Petrsburg, 1912), PP. 220-221.

(١٥٢) من أجل الترجمة الانكليزية لنص القانون، انظر: *Report... on the Administration of Iraq for 1931,* PP. 83-85.

الـدينيـين، وكـان «المجلس الجسماني» يتمثـل بـأبنـاء عـائـلات يهـوديـة كبـيرة، أو «رؤسـاء المنفى»(١٥٣).

وفي ظـل المماليـك كان الـ «نـاصي» ـ أي الأمير، حـرفياً ـ يـتزعم شخصيات الـطائفـة العلمانيين. وفي الثلث الأول من القرن التاسع عشر كانت له سلطة ملحوظة على أبناء دينـه، واستناداً إلى الحاخام إسرائيل ـ جوزيف بنجامين الثاني «كان يستطيع، بفضل المال وقوته، أن يمتلك حـرية كـاملة ومطلقـة في العمل وأن يستغـل هذه الحـرية في كـل ما يـلائم نزواتـه أو مصالحه»(١٥٤). والواقع أنـه كان يـدين بمركـزه هذا لـثرائه ولمشيئـة الباشـوات الحاكمـين. وفي الحقيقـة، كان الصراف بـاشي، أي المصرفي الرئيس للبـاشويـة، هو «نـاصي» أيضـاً، كـأمـر واقـع(١٥٥). وكان يشغـل مقعـد الشرف في الكنيس، ويقـود عمليـة سن تشريعـات جـديـدة للطائفة، وكان لـه الحق في فرض الغـرامات، كـان أحيانـاً يفرض العقـوبات الجسـدية عـلى المخالفين. ويبدو أن هذا المنصب كـان يميل، هـو أيضاً، إلى أن يكـون موروثـاً داخل عـائلة واحدة(١٥٦).

ولكن، بعـد تدمـير المماليـك بفترة من الـزمن، صار الـ «نـاصي» خاضعـاً للـ «حاخـام باشي» أي للـ «الحاخام الأكبر» الذي أوجد منصبه حديثـاً، والذي كـان يتسلّم تعيينه مبـاشرة من «البـاب العـالي»(١٥٧) وصـار الآن لا يشرف عـلى الشؤون الـدينيـة للطائفـة فحسب، بـل صارت له سيطرة أيضاً على شؤونها المدنية.

وكان من بين من يمثل الجانب الروحي أيضاً في القـرن التاسـع عشر ثلاثـة حاخـامات رئيسيـين كـانت الـطائفـة تمنحهم سلطة قضـائيـة، وكـانـوا يحملون لقب «ديّـانيم»، أي القضـاة(١٥٨). وكان هؤلاء يتخـذون القرارات الخـاصة بـالشؤون المتعلقـة بـالـزواج والـطلاق والشهادة على الوصايـا، وما شـابه ذلـك. أمّا في الشؤون الـزمنية فكـان هنالـك عشرة أعيان يسمـون «عسرة بنهـاريم»، أو «العشرة المفـوضـون»، يسـاعـدون الـ «حـاخـام بـاشي» والـ «ناصي»(١٥٩).

وكان «المجلس الجسماني» مكلفاً بجباية الضرائب من الطائفة وتوجيه انفاق العـائدات. وكـان مصدر دخله الـرئيسي هو «الغـابيلة»، وهي ضريبة مفـروضة منـذ القـدم، وكـانت في

---

(١٥٣) Sassoon, *A History of the Jews*, PP. 16 ff. and 105.

(١٥٤) Israel-Joseph Benjamin II, *Cinq années de voyage en Orient 1846-1851* (Paris, 1856), P. 82.

(١٥٥) Roth, *The Sassoon Dynasty*, P. 22; and Sassoon, *A History of the Jews*, PP. 122-123.

(١٥٦) Roth, *The Sassoon Dynasty*, PP. 24-25; and Sassoon, *A History of the Jews*, P. 120.

(١٥٧) Israel-Joseph Benjamin II, *Cinq années de voyage*, P. 82.

(١٥٨) المصدر السابق، ص ٨١.

(١٥٩) Sassoon, *A History of the Jews*, P. 103.

الأساس ضريبة على اللحم، وتعود في أصولها إلى أنه بعد أن تذبح الأغنام كان يجب التفتيش عليها من قبل أشخاص مدربين وخبراء مكلفين رسمياً يسمون «شوحيط»، وكان للـ «شوحيط» أن يعوّض عن عمله هذا[١٦٠]. وكانت هنالك ضرائب أخرى، مثل الرسم البالغ ½ بالمئة على شراء الأملاك ورهنها، والرسم البالغ ½ ٢ بالمئة[١٦١] على عقود الزواج، الذي كان يذهب إلى «المجلس الروحاني»[١٦٢].

وحتى بداية القرن العشرين، كان زعماء الطائفة مسؤولين عن دفع الضرائب المتوجبة للحكومة، التي كانت تعرف بمجموعها باسم «العسكرية»، أي الضريبة العسكرية. وكانت هذه في الواقع تتألف من ضريبة أعناق (جزية) تدفع عن كل ذكر بلغ الثانية عشرة من عمره وما فوق، وهي ضريبة سنوية[١٦٣]، ويفترض أنها كانت تدفع مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية. وكان عدد اليهود دافعي هذه الضريبة في العام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ ـ ١٨٩١ م) ٢٤٨٣ شخصاً[١٦٤]، مع أن عدد سكان بغداد اليهود تجاوز في ذلك الوقت ٥٠٠٠٠ نسمة[١٦٥]. وكانت مسؤولية جمع هذه الضريبة تقع على كاهل الـ «حاخام باشي». ولكن، في التسعينات من القرن التاسع عشر، ونتيجة في ما يبدو لثورة قامت ضد العنصر الديني الحاكم، انتقلت هذه الوظيفة إلى أيدي جابي ضرائب علماني[١٦٦].

ومن المثير للانتباه أن الزعماء اليهود كانوا، في الوقت نفسه، وفي أغلب الأحيان، تجاراً بارزين في الطائفة. ففي العام ١٨٤٦ م مثلاً كان واحد من الحاخامات «الديانيم»، هو ر. إلياهو عبدية، يصدّر البضائع بواسطة القوافل على مستوى كبير. وكان آخر، هو ر. عبد الله، واحداً من أبرز تجار بغداد[١٦٧]. ولم تعرف مهنة «الديان» الثالث.

وكان العنصر الديني الحاكم يتمتع بمنزلة مميزة. ولهذا، فقد كان «الحاخاميم» (الحاخامون) وأبناؤهم، والكتّاب وأبناؤهم، وكل من شغل وظيفة لديهم، يتمتعون بالإعفاء من الضرائب[١٦٨]. وكان هذا قد ساهم على ما يبدو في قيام الثورة ضد الـ «حاخام باشي» في التسعينات من القرن التاسع عشر. وعندما استلم جابي الضرائب العلماني مهمته ألغيت هذه الاعفاءات[١٦٩].

---

(١٦٠) "Report [of 17 February 1910] on the Jewish Community of Baghdād," *Further Correspondence*, PP. 5-6.

(١٦١) يبدو أنها نسبة ½ ٢ بالمئة من قيمة مهر العروس.

(١٦٢) Sassoon, *A History of the Jews*, P. 103.

(١٦٣) Israel-Joseph Benjamin II, *Cinq années de voyage*, P. 82.

(١٦٤) Sassoon, *A History of the Jews*, P. 103.

(١٦٥) انظر الجدول ٩ ـ ٥.

(١٦٦) Sassoon, *A History of the Jews*, P. 160.

(١٦٧) Israel-Joseph Benjamin II, *Cinq années de voyage*, P. 81.

(١٦٨) Sassoon, *A History of the Jews*, P. 161.

(١٦٩) المصدر السابق، ص ١٥٧ ـ ١٦٣.

وبحلول العام ١٩١٠ م كانت السلطة الحقيقية داخل الطائفة اليهودية قد تركزت في ثمانية من أغنى أعضاء الطائفة: ثلاثة تجار وثلاثة صرافين وملاك أراضٍ وصاحب أسهم[١٧٠]. وقد ورد في تقرير بريطاني معاصر: «يخضع الحاخام الأكبر لنفوذ هؤلاء الأشخاص، وهو ـ إن صح القول ـ مجرد ألعوبة في أيديهم»[١٧١].

وإذا كان دور التجار والصرافين في تسيير أمور الطائفة قد شهد أي تحول في ظل العهد الملكي فإنه يكون قد تعزز. والواقع أنه جرى عدد من التغيرات الشكلية. فقدْ أعيدت تسمية الحاخام باشي برئيس الحاخامين وصار يرأس الآن مجلساً روحياً مؤلفاً من ثمانية أعضاء، وباستطاعته أن يتبوأ، في الوقت نفسه، رئاسة المجلس العلماني الذي يتألف من عشرة أعضاء. وكان التجديد الظاهر الآخر هو انتخاب رئيس الحاخامين وبقية أعضاء المجلسين من قبل مجلس عام مؤلف من ستين عضواً، سبعة منهم حاخامون. ولم يذكر القانون الذي نص على إنشاء المجلس العام كيفية اختيار أعضائه[١٧٢].

وكان الاستقطاب الملاحظ للثروة عند بقية العراقيين يطبع بطابعه الطائفة اليهودية أيضاً. وكان تيكسيرا قد كتب في مطلع القرن السابع عشر يقول: «بعضهم ثري، ولكن معظمهم فقراء جداً»[١٧٣]. وبعد ذلك بقرنين، كان لدينيس دي ريفوار أن يصف حي اليهود الفقراء في بغداد بأنه «عالم من البؤس بكل ما فيه من أشياء رهيبة»، مضيفاً، من ناحية أخرى، أنه كان هنالك بين أبناء دينهم بعض من كانت «ثروته هائلة»[١٧٤]. وفي إحدى الوثائق اليهودية كرست فقرات طويلة لتعداد الحلي الذهبية والحريرية المختلفة التي تملكها عروس من عائلة «گبّاي» الثرية[١٧٥]، في حين أن رواية من الفترة نفسها تخبرنا بأن معظم اليهود «كانوا على حافة الجوع بشكل دائم»[١٧٦]. وقدّر تقرير أعد في العام ١٩١٠ م للقنصلية البريطانية أن التجار والصرافين كانوا يشكّلون ٥ بالمئة، ويشكل صغار التجار وباعة التجزئة (المفرق) والموظفون ذوو الدخل المتوسط ٣٠ بالمئة، والفقراء ٦٠ بالمئة، والشحاذون المحترفون ٥ بالمئة من يهود بغداد[١٧٧].

---

(١٧٠) وكان هؤلاء هم على التوالي: شاؤول حاخام حسقيل، وحزقيل يهودا، ويهودا زلوف، وشاؤول شعشوعة، وجوزيف شنتوب، وصهيون (زيون) عبودي، ومناحم صالح دانييل، ومير الياس.

(١٧١) "Report [of 17] February 1910] on the Jewish Community at Baghdād," *Further Correspondence, April-June 1910,* P. 4.

(١٧٢) المواد ٣ و٦ و٩ و١٠ من قانون الطائفة اليهودية رقم ٧٧ تاريخ ٢٦ أيار (مايو) ١٩٣١:
Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq 1931,* PP. 83-85.

(١٧٣) Pedro Texeira, *Travels,* P. 66.

(١٧٤) Rivoyre, *Les Vrais Arabes,* PP. 72 and 74.

(١٧٥) انظر: Sassoon, *A History of the Jews,* PP. 116-118.

(١٧٦) Roth, *The Sassoon Dynasty,* P. 20.

(١٧٧) "Report [of 17 February 1910] on the Jewish Community at Baghdād," *Further Correspondence, April-June 1910,* P. 4.

ولا يمكن أن ينسب فقر الطبقة الأكثر عدداً من اليهود إلى الاضطهاد الديني بالطبع، فقد كان يشاركهم في أوضاعهم تلك معظم المسلمين. وكانوا يتعرضون لشيء من التعسف بين الحين والآخر، ولكنه كان تعسفاً يعاني منه في الغالب كل العراقيين غير المميزين، مسلمون وغير مسلمين على حد سواء. وكانت أقليات بغداد، بشكل عام، تتمتع بتسامح نادر[١٧٨]. وفي شهادة الحاخام إسرائيل ـ جوزيف بنجامين الثاني في هذا المجال ما هو مقنع بما يكفي. فقد قال في العام ١٨٤٦: «ما من مكان كبغداد وجدت فيه أبناء ديني بمثل هذا التحرر الكامل من ذلك القلق الأسود وذلك المزاج الكئيب الصامت الذي هو ثمرة اللاتسامح والاضطهاد»[١٧٩]. ونقل تقرير بريطاني كتب في العام ١٩١٠ انطباعات مشابهة، وأضاف: «لقد نظر الأتراك دوماً إلى اليهود على أنهم رعايا مخلصون جداً للسلطان ووضعوا ثقتهم بهم»[١٨٠]. وكذلك، فإنهم لم يلقوا أية معاملة سيئة من قبل الحكومة في العهد الملكي. ومن الناحية القانونية، كانوا على قدم المساواة مع بقية المواطنين، ولم يعانوا من أي مضايقات حتى وصلت قضية فلسطين إلى ذروتها في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، باستثناء مرة في العام ١٩٤١ عندما انهارت السلطة في بغداد، وارتكبت أعمال عنف ضدهم قام بها رجال عشائر مهاجرون من المناطق الخارجية. وحتى يومها، عندما كانوا مهددين بالخطر، سارع جيرانهم المسلمون إلى مساعدتهم ومنحوا الملجأ لأطفالهم ونسائهم[١٨١].

ومن الأمور ذات المغزى أن العرب القوميين، الذين كانوا في مرحلتهم المبكرة وما زالوا تحت تأثير النظريات العنصرية، كانوا، أو كان بعضهم على الأقل، يعتبر يهود البلاد العربية كجزء لا يتجزأ من «العرق» العربي. وجاء في بيان لـ «اللجنة الثورية العربية» في العام ١٩١٥ م، قبل سنتين من وعد بلفور: «أيها العرب المسيحيون واليهود، ضموا صفوفكم إلى صفوف أخوتكم المسلمين. لا تنصتوا لأولئك الذين يقولون انهم يفضلون الأتراك بلا دين عن العرب من أديان مختلفة، فهؤلاء جهلة لم يفهموا المصالح الحيوية للعرق»[١٨٢].

والواقع أن الطائفة اليهودية في العراق كانت عربية تماماً، أو إذا كان القارىء يفضل، فقد كانت مستعربة. كانت لغتها عربية، وكانت العربية تستخدم حتى في طقوسها الدينية.

---

(١٧٨) Jean Baptiste Tavernier, *Les Six Voyages de...*, Part I, Book II (Paris, 1679), P. 234; Pedro Texeira, *Travels,* PP. 65-66; Longrigg, *Four Centuries*, P. 88; and Great Britain, *Mesopotamia,* P. 36.

(١٧٩) Benjamin, *Cinq années de voyage,* P. 84, also, P. 81.

(١٨٠) "Report [of February 1910] on the Jewish Community at Baghdād," *Further Correspondence, April-June 1910,* P. 6.

(١٨١) أنا مدين بهذه التفاصيل ليهودي مسنّ من بغداد لا أعرف اسمه إلّا أنه يدعى أبو ظهير.

(١٨٢) حول نص البيان، انظر:

Le Commandement de la IVme Armée, *La Verité sur la question syrienne* (Istanbūl: Imprimerie Tanine, 1916), P. 35.

وكان طعامها عربياً، وكانت خرافاتها خرافات عربية، وكذلك الأمثال التي تستخدمها[١٨٣]. وكان الكثير من عاداتها عربياً، وحتى «الحريم» كان يشكل جزءاً من أعرافها[١٨٤].

* * *

كان الجلبيون في ما يخص المال أضعف بكثير من التجار اليهود. وهذا ما اتضح مما سبق ذكره. ولكن ما يجب اضافته هنا هو أن الجلبيين اختلفوا في القرن التاسع عشر والعقدين اللذين سبقا تأسيس الملكية عن التجار اليهود في نواحٍ كثيرة مهمة أخرى.

ففي المقام الأول، كان جلبيون كثيرون يرتبطون بشكل حميم باقتصاد البلاد الرعوي وشبه الرحّلي. وكان كل تجار الجياد العربية وتجار الأغنام والإبل مسلمين بلا استثناء، مع أنه كانت لليهود والمسيحيين والتجار الأجانب حصة في تجارة الصوف[١٨٥]. وكان من بين العائلات البارزة التي تتعامل بالأغنام عائلة غنّام وعائلة القصّاب، ومن التي تتعامل بالجياد عائلة شوكت وعائلة مدلل، ومن التي تتعامل بالإبل عائلة غنام وعائلة بسام[١٨٦].

وكما يمكن أن يكون متوقعاً، فإن عدداً غير قليل من الجلبيين كان يتحدر من عائلات عشائرية عربية أو يرتبطون معها بصلة القربى. وكان الغنام مشايخ عشيرة عقيل العسكرية والتجارية[١٨٧] التي كانت في مستهل القرن التاسع عشر تتمتع وحدها بحق تسيير قوافل عبر بادية الشام[١٨٨]. وتتحدر عائلة القصاب من الشيخ درع من عشيرة جشعم، التي كانت أول من استوطن بلدة راوة الصغيرة على الفرات الأعلى في القرن السابع عشر[١٨٩]. أما عائلة شوكت فكانت ترتبط بالزواج بفرع لهيب من عشيرة الجبور[١٩٠]. وكانت عائلة المدلل من بني تميم[١٩١]. وكذلك كانت عائلة البصام التي استمدت أصولها من شيخ من عنِزة، عاصمة القصيم، وهي احدى محافظات نجد[١٩٢]. وكانت عائلة القشطيني، التي كانت لها استثمارات

---

(١٨٣) من أجل الأمثال والخرافات اليهودية انظر: Sassoon, *A History of the Jews*, PP. 190-199.

(١٨٤) Roth, *The Sassoon Dynasty*, PP. 20-21.

(١٨٥) انظر: «دليل المملكة العراقية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦»، القسم التجاري، ص ٥.

(١٨٦) إبراهيم الدروبي، «البغداديون: أخبارهم ومجالسهم»، ص ٦٣ و٦٥ و٢٠٨، و: Alois Musil, *The Manners and Customs of the Rwala Bedouins* (New Yrok, 1928) P. 278.

و: «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٩٥٩.

(١٨٧) الدروبي، «البغداديون»، ص ٦٣.

(١٨٨) انظر: Rousseau, *Voyage de Baghdād à Alep*, P. 4.

(١٨٩) عبد العزيز القصاب، «من ذكرياتي» (بيروت، ١٩٦٢)، ص ٧ ـ ٨.

(١٩٠) الدروبي، «البغداديون»، ص ٦٥.

(١٩١) المصدر السابق، ص ٦٥.

(١٩٢) «الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦»، ص ٩٥٤.

كبيرة في التجارة بين نجد والعراق وسورية، تتحدر من زعماء عشيرة العيسى[١٩٣]. وكانت عائلة عبد الواحد، التي كان لها موطىء قدم في تجارة التمور في البصرة، من بيت بني أريع من بني خالد[١٩٤].

والسمة الأخرى التي ميزت بعض الچلبيين عن التجار اليهود هي العلاقة الوثيقة التي ربطتهم بالصناعة المحلية. وهذه المجموعة كانت هي المجموعة الأكثر عراقية تحديداً من بين الچلبيين[١٩٥]. وكان من بين المتاجرين بالأقمشة الحريرية (وكانت حياكة الحرير احدى أهم الصناعات في العراق في القرن التاسع عشر) عائلات الملوكي وكبة وبغدادي والزبير[١٩٦]. وكانوا يبيعون أشياء كالإزارات، وهي العباءات الحريرية النسائية، والعباءات الحريرية أو الصوفية المطرزة بالحرير أو الذهب للرجال. وكانت عائلة كبة تتعامل أيضاً بالجوخ والأقمشة. أما عائلة المراياتي فكانت تتاجر بالمرايا كما يدل اسمها[١٩٧]. وكانت هنالك عائلة قديمة واحدة ورثت عن الأجداد فن صناعة البلور (الكريستال) فكانت تزود بائعي التجزئة (المفرق) بالأكواب والمزهريات والأباريق والأساور ومختلف أنواع الزجاج[١٩٨]. وكانت هنالك عائلات أخرى، كالرحال[١٩٩]، تملك قوارب شراعية نهرية وللمحيطات، وكانت بالتالي على علاقة بصناعة بناء السفن التي كانت تتمركز في هيت وسوق الشيوخ والبصرة وأماكن أخرى. ومن الواضح أن هذه العائلات، والعائلات المتاجرة بالخيل والجمال، عانت من ثورة وسائل النقل، تماماً كما عانى الچلبيون المتاجرون بالأقمشة المحلية من تدفق بضائع لانكشاير وبومباي القطنية.

وبالطبع، لم يكن التجار اليهود معزولين تماماً عن الصناعات الحرفية العراقية، فقد كان تحت أيديهم جزء من التجارة المتعلقة بالأشغال المعدنية الخاصة بالذهب والفضة، وكذلك تجارة «الأغباني»، وكان الأغباني عبارة عن قماش جديد يحاك ويطرز «بالشهري»، وهو نوع من الحرير الهندي، وقد ازدهر الأغباني في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر[٢٠٠].

وكذلك فقد كان الچلبيون أكثر ارتباطاً بالأرض من التجار اليهود. ونظراً للأوضاع غير المستقرة في الريف وعدم قدرة الحكومة على تأمين الحماية، فإن اليهود، كجماعة، لم

---

(١٩٣) المصدر السابق، ص ٩٥٨ - ٩٥٩.

(١٩٤) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Iraq (Exclusive of Baghdād, and Kādhimain)*, P. 9.

و: ابراهيم فصيح بن صبغة الله الحيدري، «عنوان المجد في بيان أحوال بغداد ونجد»، ص ١٦٨.

(١٩٥) قارن مع ملاحظات في الصفحات اللاحقة.

(١٩٦) الدروبي، «البغداديون»، ص ١٩١ و١٩٨ و٢٠٠ و٢١٤.

(١٩٧) المصدر السابق، ص ٢١٥.

(١٩٨) «دليل العراق ١٩٣٦»، ص ٥٥١.

(١٩٩) الدروبي، «البغداديون»، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٢٠٠) Cuinet, *La Turquie d'Asie*, III, 65-66.

يضاربوا بالأراضي في القرن التاسع عشر وقبل الاحتلال البريطاني. ولكن كان هنالك استثناءات، وعلى سبيل المثال، فإن مناحم دانييل وأفراداً آخرين من عائلته، الذين كانوا ينتمون إلى «نخبة» مجتمع بغداد اليهودي، كانوا يملكون قطعاً كبيرة من الأراضي الريفية حول الحلّة، وفي منطقة الناصرية، وعلى الغراف[٢٠١]. وكان يقال إن قيمة حيازاتهم كانت في العام ١٩١٠ في حدود ٤٠٠٠٠٠ ليرة تركية[٢٠٢]. وكان لإلياهو دنوس، مصرفي المقر البريطاني لثلاثين سنة، وشاؤول شعشوعة، وهو صراف مهم، أملاك غير منقولة محترمة في بغداد وحولها. وكذلك كان شعشوعة يملك عقارات أيضاً في البصرة وكربلاء[٢٠٣]. وإضافة إلى هذا، فإن الفترة التي تلت مباشرةً فتحَ البريطانيين للبلاد تميزت بتقدم ناشط لشراء اليهود والمسيحيين للأراضي والبيوت، في البصرة على الأقل، والجدول ٩ ـ ٧ المرفق المتعلق بهذا الموضوع يشرح نفسه بنفسه. وليست هنالك أرقام قابلة للمقارنة تخص ولايات أخرى أو سنوات تالية. واستناداً إلى الضابط السياسي البريطاني في البصرة، فإن الزيادة الملموسة في حيازات المسيحيين واليهود كانت «تماشي الوضع السياسي»[٢٠٤]. وكانت أيضاً، على ما يبدو، ناجمة عن التوقع العام لارتفاع سريع في أسعار الممتلكات. وعلى كل حال، فقد بقيت علاقة اليهود بالأرض ضعيفة نسبياً، كما بقي دورهم في تجارة التمور والحبوب متواضعاً تقريباً. ففي العام ١٩٣٦ كان هنالك ١٥ يهودياً فقط من أصل ١٠٤ مصدرين للتمور[٢٠٥]، وكان هنالك ١١ يهودياً فقط من ٧٩ مصدّراً للحبوب أو متعاملاً ببيعها بالجملة[٢٠٦]، ولم يكن أي من هؤلاء اليهود من ذوي المراكز البارزة. وكان عدد المسلمين في هذين المجالين ٥٧ و٤٣ على التوالي.

والأمر الآخر الذي لا بد من ملاحظته بالنسبة للجلبيين كان الأصل غير العراقي للكثيرين منهم. وعلى سبيل المثال، فقد كان أصل الشرشفيين من بلاد فارس، وكانت عائلات الشاهبندر والباججي والقشطيني من سورية، وعائلات الزيبق وغنام وصالح وثنيان وعسافي وبصام ومنديل وزهير وعبد الواحد من نجد[٢٠٧]. وكل هذا يشير إلى مدى الأهمية

---

(٢٠١) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain,* P. 79. وانظر أيضاً الجدول ٥ ـ ٣.

(٢٠٢) *Further Correspondence, April-June 1910,* P. 5.

(٢٠٣) *ibid., and Great Britain,* (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain,* PP. 77 and 81.

(٢٠٤) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* P. 241.

(٢٠٥) «دليل العراق ١٩٣٦»، القسم التجاري، ص ١٥٨ ـ ١٦٢.

(٢٠٦) المصدر السابق، ص ١٨٣ ـ ١٨٤. و: حسن، «التطور الاقتصادي»، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢٠٧) الدروبي، «البغداديون»، ص ٥٣ و٦١ و٦٣ و٦٦ و١٠٤ و١٨٩ و١٩٧ و٢١٩. و: Great Britain, (Confidential) *Personalities, Iraq (Exclusive of Baghdād and Kādhimain),* P. 47.
و: الحيدري، «عنوان المجد»، ص ١٦٦ و١٧٠. ومن أجل عائلات تجارية أخرى قدمت من نجد: =

الجدول رقم (٩ ـ ٧)
قيمة الأملاك المباعة في قطاع البصرة
خلال العامين ١٩١٧ و١٩١٨
(بالروبية)

	١٩١٧	١٩١٨
أراضٍ زراعية[أ]		
مباعة لمسلمين	٢٦٩٢٥١٠	١٥٢٧٨٩٩
مباعة ليهود	١٠٧٥٦١	٧٦٣٥٢٥
مباعة لمسيحيين	١٣١٦٥٩	٦٦٧١٧٧
مبانٍ[أ]		
مباعة لمسلمين	٣٦٩٨٨٣	١١٠٣٣٧٥
مباعة ليهود	٣٤١٩٨٠	١٢٨٠٠١٤
مباعة لمسيحيين	٣٩٧٨٢	٢٥٩٣٠٠
عدد سكان قطاع البصرة في العام ١٩١٩[ب]		
مسلمون	١٥٤٩٠٢	
يهود	٦٩٢٨	
مسيحيون	٢٢٢١	

المصادر:

(أ) Great Britain, *Reports of Administration for 1918,* I, PP. 241-242.

(ب) A. T. Wilson, *Loyalties, Mesopotamia 1914-1917* (London, 1930), P. 236.

التي كانت لتجارة المرور (الترانزيت) في الماضي. ويبدو أن وجود الكثير من النجديين بين الجلبيين يشير أيضاً إلى مركزية الاقتصاد الرعوي والبدوي في التجارة العربية. إضافة إلى هذا، فإن الحقائق نفسها تعكس مدى حرية الحركة الاقتصادية في الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر والقرون السابقة، وهو ما يوحي بأن غياب الحدود السياسية كان يعوض كثيراً عن فرائض الشيوخ والضرائب الداخلية الكثيرة. وكذلك فإن حالة عدم وجود الحدود مكّنت بعض الجلبيين من أن ينشطوا تجارياً على مستوى الشرق الأدنى. أو على الأقل في أكثر من بلد عربي. وعلى سبيل المثال، فقد كانت لعائلة البصام مصالح وفروع أعمال في العراق وسورية ونجد والحجاز[٢٠٨]. ولقد ثبت أن تقسيم الامبراطورية العثمانية والعقبات التي خلقتها الحدود الجديدة كانت شديدة الإضرار بهذه الفئة من الجلبيين، وخصوصاً للموصليين من

= انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٨ وما يليها.

(٢٠٨) الدروبي، «البغداديون»، ص ١٩٧.

بينهم، إذ كانت لهم علاقات ناشطة جداً مع سورية.

* * *

حتى هذه النقطة لم نذهب في الفصل الحالي إلى أبعد من العقدين الأولين من هذا القرن، إلا حيثما كان الأمر يستوجب استكمال مناقشة سلسلة من الأحداث التي كانت قد جرت فعلاً، أو فقط حيث استدعى الأمر الاستشهاد بأدلة احصائية تعود إلى فترة لاحقة تسهيلاً لفهم الاتجاهات السابقة. أما الآن فسنركز انتباهنا على مظاهر حياة الطبقة التجارية في العهد الملكي تحديداً، أي في السنوات من ١٩٢١ وحتى ١٩٥٨.

باستثناء التقلص في تجارة الموصل الذي نجم عن تقسيم الأراضي العربية، وصدمة الكساد العالمي للفترة ١٩٢٩ - ١٩٣١، وجفاف سوق التوزيع الفارسية، ونتائج أزمات عابرة أخرى، فقد كان العهد الملكي عموماً عهد نمو وحركة صاعدة بالنسبة لأهل التجارة. ولا تغيب عنا المؤشرات الدالة في هذا المجال. فعدد التجار الذين يزيد دخلهم السنوي عن ١٥٠ ديناراً ارتفع من ١٨٦٢ في العام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ م، إلى ٥٤٤٥ في العام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ م[٢٠٩]. ولكن بعض هذه الزيادة لم يكن حقيقياً ويمكن تفسيره بانخفاض القيمة الشرائية للدينار. ولكن الأمر الذي لا شك فيه هو وجود التوسع فعلاً، واستمراره، وخصوصاً بعد العام ١٩٥٣، بالرغم من المغادرة الجماعية للتجار اليهود لبغداد. ففي العام ١٩٥٥ لم يكن عدد محلات بيع التجزئة (المفرّق) يقلّ عن ٣٦٠٦٢، وكانت مؤسسات بيع الجملة تصل إلى ١٥٧٦ مؤسسة. وكان إجمالي الحركة المالية لهذه المحلات والمؤسسات للعام ١٩٥٦، مقدراً جزئياً، يصل إلى ٨٢,٦ و٥٣,٦ مليون دينار على التوالي[٢١٠]. ومن ناحية الناتج الوطني، فإن القيمة المقدرة المضافة من قبل هؤلاء وقبل الباعة المتجولين وباعة الشوارع «البسطات» والأسواق المكشوفة، ازدادت من ١٧,٣ مليون دينار في العام ١٩٥٣ إلى ٢٨,٨ مليوناً في العام ١٩٥٧، حسب الأسعار الجارية[٢١١]. ومما يشير أيضاً الى تقوية المركز الاقتصادي للعناصر التجارية (والعناصر الأخرى المالكة للمال) الارتفاع الدراماتيكي المبيّن أدناه في عدد ورأسمال الشركات العراقية الخاصة[٢١٢]، والجماعية[٢١٣]، والمساهمة العامة

---

(٢٠٩) العراق، «المجموعة الاحصائية» للأعوام ١٩٢٨/٢٩ و١٩٣٤/٣٥، ص ١٠٥، وللعام ١٩٤٣، ص ١٩٣ (بالانكليزية). والمادة ٣ من القانون رقم ٥١ للعام ١٩٣٠ المعدلة لقانون ضريبة الدخل رقم ٥٢ للعام ١٩٢٧، والمادة ١٣ من قانون ضريبة الدخل رقم ٣٦ للعام ١٩٣٩.

(٢١٠) Iraq, *Report on Census of Distribution; Retail and Wholesale Trade of Iraq for 1956* (Baghdād, 1957), PP. 6 and 19.

(٢١١) K. Hasīb, *The National Income of Iraq, 1953-1961* (London, 1964), P. 141.

(٢١٢) «الشركة الخاصة محدودة المسؤولية» عبارة عن شركة مؤلفة من اثنين أو أكثر من الأفراد المساهمين في رأسمالها، ويكون هؤلاء مسؤولين عن مديونيتها بما يساوي القيمة الاسمية لأسهمهم.

(٢١٣) «الشركة الجماعية» عبارة عن شركة مؤلفة من اثنين أو أكثر من الأفراد المسؤولين بالتكافل والتضامن عن كل مديونيتها.

المحدودة[٢١٤][٢١٥] (بالدينار):

السنـة	شركات خاصة محدودة المسؤولية		شركات جماعية		شركات مساهمة عامة محدودة	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
١٩٢٩	١٧	٧٥١٣٥٠	٢٤	١٧٢٣٢٨	٥	٨٨١٢٥
١٩٣٦	٣٨	٩١٩٧٢٥	٢١٢	١٠٢٦٠٥٥	٦	١٣٨١٢٥
١٩٥٧	٤١١	٢١٣٢١٢٧٧	٣٧٤	٥٧٠٨٦٠٣	٦٣	٢٦٣٦٧٥٠٠

وكان المؤشر الآخر ذو المغزى هو الزيادة في عدد أعضاء «الدرجة الأولى» في غرفة تجارة بغداد من ١٣ في العام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ م إلى ١٩٠ في العام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ م، وارتفع مجموع عدد أعضاء الغرفة من ٢٨٨ إلى ٢٨١٢ في الفترة نفسها (انظر الجدول ٩ ـ ٨). ولكن لا بد من نسبة بعض هذه الزيادة إلى ميل الحكومة لحصر كل عمليات الشراء والبيع خلال الحرب العالمية الثانية، وكل نشاطات الاستيراد والتصدير بعد ذلك، بتجار مسجلين في غرفة التجارة[٢١٦].

ما هي التفسيرات السببية التي يمكن اعطاؤها لهذا الاتجاه الصاعد في الثروات التجارية؟ من الواضح أنه كان هنالك تفاعل معقد لعوامل مختلفة.

فمن ناحية، وكما يتضح من الأرقام الواردة آنفاً، تخلى التجار العراقيون عن شكوكهم القديمة بالمبادرة الجماعية وزادوا من قوة تنظيمهم الاقتصادي. ولكن هذا ليس، في الواقع، أكثر من ظرف سببي فرعي.

وكان الأهم هو الفرص التي ترافقت مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، فوجود قوات كثيرة ـ أي وجود أسواق جاهزة للمنتجات الموجودة ـ والقلة التي لا بد منها، وحجب الحبوب والاستغلال، وتيار المضاربة، والارتفاع المفاجىء والسريع في الأسعار والايجارات، كلها أمور أدت إلى إعادة توزيع المداخيل وإلى تسهيل تمركز رؤوس الأموال الخاصة.

---

(٢١٤) «الشركة المساهمة العامة المحدودة» عبارة عن تجمّع لعدد من الأشخاص الذين يملكون أسهماً قابلة للتداول في رأسمال عام مساهم، وليسوا مسؤولين عن مديونية الشركة بأكثر من القيمة الاسمية للأسهم التي يملكونها.

(٢١٥) أرقام تم الحصول عليها من مديرية التجارة ومن مكتب اتحاد الصناعات العراقية.

(٢١٦) غرفة تجارة بغداد، «التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩»، ص ٢٩. و: ممدوح زكي، «الكتاب السنوي للعراق» ١٩٥٣، ص ١٧٩.

الجدول رقم (٩ ـ ٨)
أعضاء غرفة تجارة بغداد في
سنوات مختارة[أ]

السنة المالية	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة	الدرجة الخامسة	الدرجة السادسة	المجموع
١٩٢٧ ـ ٢٨	١٣	٢٥	٦٧	٦٩	١١٤	ـ	٢٨٨
١٩٣٨ ـ ٣٩	٢٥	٢٢	٨٤	١٣٠	١٦٢	٧٥	٤٩٨
١٩٤٣ ـ ٤٤	٥٩	١٧٣	٤٨١	ـ	١٨٩٦[ب]	ـ	٢٦٠٩
١٩٤٨ ـ ٤٩	١٥٦	٣٠٠	٦٦٨	١٠٣٢	٢٩٠	١٠	٢٤٥٦
١٩٥٧ ـ ٥٨	١٩٠	٣١٥	١٣١٧	٩٦١	٢٨	١	٢٨١٢

(أ) حتى العام ١٩٤٣ م كانت «الاعتبارات المالية» للأعضاء من كل درجة محدودة بحدود قصوى يبينها الجدول ٩ ـ ٣. وفي العام المذكور استبدل تعبير «الاعتبارات المالية» بتعبير «القدرة المالية» ولكن من دون تغيير في المعيار، وأعيد تحديد الحدود القصوى لكل فئة كما يلي: الدرجة الأولى ١٠٠٠٠٠ دينار، الدرجة الثانية ٣٠٠٠٠ دينار، الدرجة الثالثة ١٠٠٠٠ دينار، الدرجة الرابعة ٢٥٠٠ دينار، الدرجة الخامسة ٥٠٠ دينار، الدرجة السادسة ١٠٠ دينار.

(ب) هذا هو مجموع الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة.

المصدر: غرفة تجارة بغداد، «التقرير السنوي»، للأعوام ١٩٣٥/١٩٣٦، ص ١٧، و١٩٤٨/١٩٤٩، ص ٢٩ ـ ٣٠، و١٩٥٧/١٩٥٨، ص ١٠.

وكانت الزيادة الملحوظة للأراضي المزروعة وللفائض الزراعي القابل للتصدير في أيام الملكية قد ساهمت في عملية التراكم النقدي، فقد ارتفع وزن وقيمة متوسط الصادرات السنوية للتمور من ١٥١٨٠٠ طن و١,٥ مليون دينار في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٥ إلى ٢٤٠٠٠٠ طن و٣,٥ مليون دينار في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، وكان الارتفاع المماثل للشعير من ٥٠٥٠٠ طن و٢,٠ مليون دينار إلى ٣٤٣٧٠٠ طن و٦,٥ مليون دينار في السنوات نفسها[٢١٧]. ولكن، هنا أيضاً كان لانخفاض قيمة العملة بعض الدور في ارتفاع القيمة الاسمية للصادرات.

وكان حافز آخر قد تأتّى من خلال تحسين أوضاع النقل والسفر. ففي العام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ م كان مجموع طول السكك الحديد في البلاد يبلغ ١٥٠٣ كيلومترات وارتفع في العام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ إلى ٢٠٤٨ كيلومتراً. وبفضل توسع شبكة الطرق المسفلتة الصالحة

(٢١٧) على العموم، يجب ملاحظة أن وزن وقيمة المتوسط السنوي لصادرات القمح انخفضا من ٣٨٦٠٠ طن و٢٧٣٠٠٠ دينار، إلى ١١٢٠٠ طن و١٩٦٠٠٠ دينار. انظر: حسن، «التطور الاقتصادي»، ص ١٠٣ و١١٩.

لكل الأجواء، والطرق الترابية المعبّدة، ارتفع عدد الشاحنات الكبيرة والمتوسطة (بيك آب) من حوالى اللاشيء في العام ١٩١٧ م إلى ٤٣٧ في العام ١٩٢٧ م، وإلى ١١٥٩٤ في العام ١٩٥٧ م[٢١٨]. ومع ذلك، فإن شريانات المرور المتوفرة لم تكن تستجيب إلاّ بالكاد لحاجات الاقتصاد.

وكان تقدم التجار قد ارتبط سببياً أيضاً بحقيقة أنهم لم يكونوا مثقلين ضريبياً. وفي الواقع فإنهم لم يدفعوا أية ضريبة دخل في الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٢٧، وباستثناء رسم بسيط كانوا يدفعونه عن بيوتهم، فإنهم لم يكونوا يدفعون أي شيء إلى خزينة الدولة. صحيح أنهم ربما كانوا قد تأثروا بصورة غير مباشرة برسوم الجمارك والمكوس التي كانت تشكل جزءاً كبيراً من الواردات العامة للدولة (٢٢,١ بالمئة في السنة المالية ١٩١٨، و٤٦,٥ بالمئة في السنة ١٩٢٧)[٢١٩]. ولكن هذه الرسوم كانت في الحقيقة مفروضة على الشعب ككل، نظراً لأن قيمتها كانت تضاف إلى مواد الاستهلاك العام[٢٢٠]. وقانون ضريبة الدخل الذي أدخل في آخر الأمر ـ القانون رقم ٥٢ للعام ١٩٢٧ ـ فرض الضريبة بمستوى موحد ضئيل جداً يبلغ ٣,٦ بالمئة على المداخيل التي تزيد عن ٣٠٠ دينار[٢٢١]. وحصلت بين العامين ١٩٢٧ و١٩٥٦ تغيرات قانونية عديدة جلبت معدلات أعلى للضرائب، وسلالم تصاعد تدريجي، و«ضريبة الربح المفرط» أو «ضريبة الدخل الاضافية»[٢٢٢]. وثبتت معدلات الضريبة أخيراً بموجب قانون صدر في العام ١٩٥٦، بعد منح بعض الاعفاءات، بحيث تتراوح بين ٣ بالمئة على الـ ٥٠٠ دينار الأولى و٤٠ بالمئة على المداخيل التي تزيد عن ٨٠٠٠ دينار بالنسبة للتجار الأفراد المقيمين، وبين ١٠ بالمئة على الـ ١٠٠٠ دينار الأولى و٣٠ بالمئة عن المبالغ التي تزيد عن ٤٠٠٠ دينار بالنسبة للشركات[٢٢٣]. ومع ذلك، فإن ضرائب التجار وحدها لم تضف إلاّ القليل جداً إلى مجموع الواردات العامة للدولة[٢٢٤]. وإضافة إلى هذا، فلم يكن سراً أن

---

(٢١٨) العراق، «المجموعة الاحصائية» للسنوات ١٩٢٧/١٩٢٨ و١٩٣٧/١٩٣٨، ص ١٠٧ و١٠٣، وللسنة ١٩٥٨، ص ١٧٩ و٢٨٣.

(٢١٩) انظر الجدول ٦ ـ ٢.

(٢٢٠) Great Britain, *Report of the Financial Mission Appointed by the Secretary of State for the Colonies to Enquire into the Financial Position and Prospects of the Government of Iraq* (London, 1925), PP. 15-18.

(٢٢١) توخياً للدقة، فإن المادة ذات العلاقة من هذا القانون ـ وهي المادة ١٤ ـ نصت على ضريبة مقدارها، بعملة تلك الأيام، «٧ بايات عن كل روبية من الدخل الذي يزيد عن ٤٠٠٠ روبية»، مع العلم أن كل روبية كانت تساوي ١٩٢ باية [الباية عملة هندية قديمة كما هو واضح ـ المترجم].

(٢٢٢) انظر: كاظم السعيدي، «التشريع المالي في العراق، الضرائب» (بغداد ١٩٦٢)، ص ٢١ ـ ٣٥.

(٢٢٣) المادة ١٢ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦.

(٢٢٤) في السنة المالية ١٩٥٨ بلغ مجموع ما دفعته الشركات العراقية والأجنبية، باستثناء شركات النفط، لخزينة الدولة ١,٩ مليون دينار، أي ١,٤ بالمئة، من مجموع الواردات العامة التي بلغت ١٢٩,٣ مليون دينار. وكان مجموع ما دفعه كل الأفراد دافعي الضرائب، عدا مسؤولي الحكومة والشركات الخاصة ـ أي فئة التجار وأصحاب الأموال الآخرين ـ ١,٤ مليون دينار، أو ١,١ بالمئة. انظر

التجار نادراً ما دفعوا ما كان يترتب عليهم، فقد كانوا كلهم متمرسين بالتهرب من الضريبة وبالتلاعب بمسؤولي الدخل والعائدات. وكان يستحيل عملياً التوصل إلى معرفة الأرباح الفعلية للكثيرين من خلال الحسابات التي كانوا يقدمونها. وكان هناك مثل لاذع يقول إن التجار يحتفظون عادة بثلاثة دفاتر (للحسابات): واحد لأنفسهم، وثانٍ لشركائهم، وثالث للحكومة[225].

ولكن، العامل الأكثر حسماً في ارتقاء التجار كان التدفق الكبير لأموال النفط بعد العام ١٩٥١، الأمر الذي أدّى إلى توسّع تجارات كثيرة، وخلق فرص جديدة لم يكن أحد يحلم بها قبلًا، وتحريك مشاريع تطوير رأس المال، وتضخيم ثروات عدد متزايد من العائلات التجارية.

وكانت هناك ظروف أخرى غير بعيدة العلاقة ساهمت أيضاً في ارتقاء التجار مثل: تقدم حياة المدينة، وارتفاع مستوى معيشة العناصر الأفضل حظاً من السكان، وزيادة الطلب على السكن والسلع وأسباب الرفاه والمتعة.

ولكن، إذا كان التجار قد عملوا على مراكمة الثروات فإن معدل التراكم لم يكن بالسرعة التي كانوا هم أنفسهم يرغبون بها، وهو ما كان يعود في الأساس إلى أن الجزء الأكبر من السكان ـ الفلاحون ـ كان شديد التخلف وذا قوة إنفاق منخفضة وما زال موجوداً خارج شبكة الحياة التجارية.

وفضلاً عن هذا، فإن طريقة نمو طبقة التجار، إذا كانت مفيدة لهذه الطبقة، فهي لم تكن صحية بالنسبة للشعب بصورة عامة. إذ لم يقتصر الأمر على تمركز الثروة المستجدة في أيدي عدد قليل نسبياً من العائلات[226]، بل إن قسماً كبيراً من التجارة الجارية لم يُضِفْ إلا القليل إلى القوة الانتاجية الفعلية للبلاد. فبين العامين ١٩٢٦ م و١٩٤٥ م شكّلت السلع الاستهلاكية حوالى ثلثي مجموع قيمة الواردات، ووصلت هذه النسبة إلى ٦, ٥٥ بالمئة بين العامين ١٩٤٦ م و١٩٥١ م، وإلى ١, ٤٩ بالمئة بين العامين ١٩٥٢ و١٩٥٨ م[227].

وفي الوقت نفسه، فإن حصة الأسد من الفوائد الاقتصادية التي تولدت عن النفط وعن التجارة، بصورة مباشرة أو في النهاية، كانت تجد طريقها إلى الحسابات المصرفية للشركات الأجنبية. وكما يتضح من الجدول ٩ ـ ٩، فخلال السنوات التي أمكن الحصول على الأرقام الخاصة بها كانت الأرباح الصافية للشركات الأجنبية دافعة الضرائب ـ باستثناء شركات النفط ـ تفوق كثيراً الأرباح الصافية لمثيلاتها الشركات العراقية، إذ كانت أعلى بحوالى

= الجدول ٦ ـ ٢، و«المجموعة الاحصائية» لسنة ١٩٥٩، ص ٣٠٩.

(٢٢٥) حديث مع تاجر بغدادي لم يرغب في ذكر اسمه.

(٢٢٦) انظر الجدول ٩ ـ ١٣.

(٢٢٧) حسن، «التطور الاقتصادي»، ص ٢٥١.

الجدول رقم (٩ ـ ٩)
دخل الشركات العراقية والأجنبية
(باستثناء شركات النفط)
١٩٤٤ ـ ٤٥ وحتى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣
(بألوف الدنانير)

السنـة	جنسيات الشركات	عدد الشركات دافعة الضرائب	الدخل الخاضع للضريبة	ضريبة الدخل[أ] والضريبة الاضافية[ب]	الربح الصافي	الربح الصافي للشركات الأجنبية كنسبة مئوية إلى الربح الصافي للشركات العراقية
١٩٤٤ ـ ١٩٤٥	عراقية	٤٠	٦٠٢	٢١٣	٣٨٩	
	أجنبية	٦٦	١٥٨٠	٦٠٢	٩٧٨	٪٢٥١
١٩٤٥ ـ ١٩٤٦	عراقية	٧٥	١٢١٣	٤٥٣	٧٦٠	
	أجنبية	٨٦	١٦٨٠	٦٨٤	٩٩٦	٪١٣١
١٩٤٦ ـ ١٩٤٧	عراقية	٢٦	٧٣٣	٢٧٩	٤٥٤	
	أجنبية	٦٨	١١٤٧	٤٣٤	٧١٣	٪١٥٧
١٩٤٧ ـ ١٩٤٨	عراقية	٣٤	٨١٣	٢٥٩	٥٥٤	
	أجنبية	٩٤	١١٨٧	٤٨٨	٦٩٩	٪١٢٦
١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	عراقية	٧٠	٧٥٣	٢٧٠	٤٨٣	
	أجنبية	٩٥	١٤٤٠	٥٤٢	٨٩٨	٪١٨٦
١٩٤٩ ـ ١٩٥٠	عراقية	؟	؟	٢٨٦	؟	
	أجنبية	؟	؟	٤١٧	؟	؟
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	عراقية	٧٦	٦٠٧	٢٣٢	٣٧٥	
	أجنبية	٨٧	١١٢٧	٤١٢	٧١٥	٪١٩١
١٩٥١ ـ ١٩٥٢	عراقية	٥٧	٧٦٠	٢٦٣	٤٩٧	
	أجنبية	٩٧	٩٤٠	٣٤٦	٥٩٤	٪١٢٠
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	عراقية	٥١	١١٦٠	٤٢٥	٧٣٥	
	أجنبية	٨٣	١٥١٣	٥٦٢	٩٥١	٪١٢٩

(أ) حتى العام ١٩٥٥ كان يتم تقاضي الضريبة، بموجب قانون ضريبة الدخل رقم ٣٦ لعام ١٩٣٩، بمعدل ١٥ بالمئة من الدخل الخاضع للضريبة لأي عدد كان من الأفراد.

(ب) بموجب قانون ضريبة الدخل الاضافية، رقم ٦٣ للعام ١٩٤٣، الذي بقي ساري المفعول حتى العام ١٩٥٥ م، كانت الضريبة المضافة تجبى عن ذلك الجزء من دخل الشركات الذي كان يخضع لضريبة الدخل ويزيد عن ١٥٠٠ دينار وكان معدل هذه الضريبة بانخفاض ١٠ بالمئة للإضافي الذي يبلغ ١٠٠٠ دينار، وبارتفاع ٢٥ بالمئة لأي دخل اضافي يزيد عن ٣٠٠٠ دينار.

المصدر: يستند هذا الجدول إلى ما تفرضه قوانين الضرائب وإلى بيانات وردت في «المجموعة الاحصائية» العراقية لسنة ١٩٤٦، ص ١٩٦، ولسنة ١٩٤٨، ص ٢٣٢، ولسنة ١٩٤٩، ص ٢٦٥، ولسنة =

تابع الجدول (رقم ٩ ـ ٩)

= ١٩٥١ ص ٣٠٣، ولسنة ١٩٥٣، ص ١٥٥، ولسنة ١٩٥٥، ص ١٢٧. وحول ما تفرضه قوانين الضرائب، انظر:

Iraq, *Compilations of Laws... (1/1/1939-31/12/1939)* (Baghdad, 1941), PP. 73 ff.

و: كاظم السعيدي، «التشريع المالي في العراق، الضرائب» (بغداد ١٩٦٢)، ص ٣٣ ـ ٣٥.

الخمس في السنة المالية ١٩٥١ م، وكانت تساوي في احدى السنوات المالية ـ ١٩٤٤ م ـ ١٥١ بالمئة. ومن جهتها، ربحت شركات النفط في النصف الثاني من الخمسينات ربحاً صافياً وصل معدّله السنوي إلى ٦٢ بالمئة من استثماراتها[٢٢٨]، واندفعت إلى الأمام مسجلة دخلاً صافياً يفوق دخل كل بائعي التجزئة (المفرّق) والجملة والمصرفيين والصناعيين العراقيين مجتمعين[٢٢٩].

السنة	الأعمال المصرفية	الصناعة	النقل	التجارة	التأمين	البناء	المجموع
١٩٢٨ ـ ١٩٢٩[٢٣٠]	٣	٦	٤	٢١	٣	—	٣٧
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨[٢٣١]	٩	١٤	٣٦	٤٨	٦٤	٥٤	٢٢٥

وتشير هذه الحقائق إلى مظهر آخر للعهد الملكي، ألا وهو التقدم المستمر للنفوذ الاقتصادي الأجنبي. فمن عدد إجمالي للشركات الأجنبية كان يصل إلى ٣٧ شركة فقط في السنة ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ (غير تلك الشركات المهتمة باستخراج النفط الخام) ارتفع العدد إلى ٢٢٥ في السنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨. وهناك توضيح في الأسطر التالية لطبيعة نشاط هذه

(٢٢٨) الأسبوعية الايطالية «إل بونتو»، عدد ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، نقلاً عن تقرير «سري» وضعته الشركة الاستشارية الأميركية «آرثر د. ليتل إنكوربوريشن». انظر: *Iraq Times* of 8 January 1963.

(٢٢٩) في العام ١٩٥٨ كانت الأرباح الصافية لشركات النفط (بعد دفع حصة العراق)، واستناداً إلى تقاريرها، قد بلغت ٧٩,٨٨ مليون دينار (انظر الجدول ٦ ـ ٢)، في حين أن القيمة المضافة من تجارة التجزئة والجملة إلى صافي الناتج الوطني، واستناداً إلى تقدير يمكن الاعتماد عليه، بلغت في العام نفسه ٢٦,٧٢ مليون دينار، وبلغت القيمة المضافة من أعمال المصارف والتأمين والعقارات ٧,٣٠ مليون دينار، ومن الصناعة (حكومية وخاصة) ٣١,٩٤، بالأسعار الجارية. انظر: Hasīb, *The National Income of Iraq 1953-1961,* P. 18.

(٢٣٠) العراق، «المجموعة الاحصائية» للسنة ١٩٢٩/١٩٣٠ و١٩٣٥/١٩٣٦، ص ١٣٧.

(٢٣١) بالاستناد إلى لوائح وضعها «اتحاد الصناعات العراقي» مستخلصة من ملفات المديرية العامة للتجارة وتم الحصول عليها بفضل تلطف الدكتور طلعت الشيباني، السكرتير السابق للاتحاد.

الشركات. ومن أصل هذه الشركات الـ ٢٢٥، كان هنالك ٩٦ شركة بريطانية الجنسية (انظر الجدول ٩ ـ ١٠) تتمتع بالقسم الأدسم من العائدات النقدية. وفي الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ حققت شركة «إمبريال كيميكال إندستري» وحدها ربحاً صافياً مجموعه ١٥٢٤١٢٦ ديناراً، أو متوسطاً سنوياً مقداره ١٦٩٣٤٧ ديناراً، عن رأسمال مدفوع في العراق مقداره ٣٠٠٠ دينار فقط. وحققت شركة بريطانية أخرى، هي شركة «بيرش، مار أند كومباني» لاستيراد الآلات، في العام ١٩٥٧، ربحاً صافياً بلغ ١٩١٨٦٤ ديناراً، عن رأسمال مدفوع لا يزيد عن مجرد ١٠٠٠٠ دينار[٢٣٢]. وكان هنالك نمط لا يمكن لأحد أن يخطئه: فمن ناحية، وباستثناء حالة شركات النفط، كان هنالك في الخمسينات استثمار أجنبي ضئيل نسبياً يتوجه إلى الاقامة في العراق، وكان هنالك، من ناحية أخرى فائض أرباح يتدفق إلى الخارج بغزارة.

وباستثناء فترة الحكم العسكري القصيرة (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) فقد استمر البريطانيون في توسيع وتعميق مصالحهم التجارية من خلال تحويل مركزهم السياسي المميز إلى فوائد اقتصادية وحشد كل وسائل القوة المحلية التي يمكنها الوصول إليها لخدمة مصالحهم. وإذا كان «الانتداب» البريطاني قد وصل إلى نهايته شكلياً في العام ١٩٣٢، فإن النفوذ الاقتصادي البريطاني استمر ساحقاً. وفي العام ١٩٣٤ كتب السفير البريطاني ف. همفريس سراً إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول:

«نظراً لوجود الرابط البريطاني، فإنّ مصالح التجارة الخارجية في العراق هي مصالح بريطانية بشكل طاغ . . . والجزء الأكبر من تجارة البلاد الخارجية يتم بواسطة السفن البريطانية. ويكاد كل الرأسمال الأجنبي الموضوع في البلاد يكون بريطانياً بحتاً. ومصرفان من أصل ثلاثة هما بريطانيان كلياً، بما في ذلك «إيسترن بنك» الذي أودعت فيه كل أموال الحكومة. وأما البنك العثماني فحوالى ثلثه بريطاني وفيه عدد من المديرين البريطانيين. وكل أعمال التأمين الهامة بيد شركات بريطانية. وفي مجال آخر من مجالات النشاط هنالك «شركة الملاحة البخارية في الفرات ودجلة» وهي شركة بريطانية قديمة ترتبط بـ «بريتيش إنديا ستيمشيب كومباني» تعمل في النقل النهري في دجلة بين البصرة وبغداد، ولها منافس محلي واحد. وهي تملك اسطولاً مؤلفاً من ١٨ باخرة وتستثمر حوالى ٢٥٠٠٠٠ جنيه استرليني في العراق. ويبقى النفوذ التجاري البريطاني في كل اتجاه عظيماً بالرغم من المنافسة اليابانية الكثيفة»[٢٣٣].

وأكثر من ذلك، فإن السكك الحديد العراقية كانت مملوكة للبريطانيين وتعمل تحت

---

(٢٣٢) الملفات رقم ١/٢٢/٨٦ و١/٢٢/٩٢ و١/١٦/٨٨٨ لوزارة الاقتصاد، «إدارة تسجيل الشركات»، وارد عند: حسن، «التطور الاقتصادي»، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢٣٣) Great Britain, Foreign Office, FO 406/72E 962/190/93, Letter of 1 February 1934 from Sir F. Humphrys, Baghdād, to Sir John Simon, London.

سيطرتهم التنفيذية. ومن هذا نبعت «فوائد كثيرة» للصناعة البريطانية، كما يمكن لأيّ كان أن يتصور. وإلى هذا، فإن الموظفين البريطانيين الكبار الذين كانوا آنئذ يعملون لدى الحكومة العراقية، والبالغ عددهم ٢٤٢ موظفاً مسؤولاً، لم يكونوا يسحبون من الحكومة ٢٥٠٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً كرواتب يرسلون بعضها إلى انكلترا للاستثمار فيها فحسب، بل إن «ارتباطهم بالحكومة كان يؤدي عادة إلى طلبات تتلقاها الشركات البريطانية» كلما كان لمتطلبات الحكومة أن تشترى من الخارج، كما جاء على لسان المبعوث البريطاني نفسه. وكانت بعثة الضباط البريطانيين الملحقين بالقوات المسلحة المحلية، مدعومة بشروط ملائمة واردة في «معاهدة التحالف»، تقوم بوظيفة مماثلة عندما كان الأمر يتعلق بتسليح وتجهيز الجيش العراقي وقواته الجوية.

في العقد الأخير من العهد الملكي كانت الصورة قد تغيرت بعض الشيء طبعاً، ولم يعد البريطانيون بالرجحان الذي كانوا به في الثلاثينات في المجال المالي، إذ كانت الحكومة العراقية قد أقامت مؤسسات نقدية خاصة بها: ففي العام ١٩٣٦ م أقامت «البنك الزراعي»[٢٣٤]، وفي العام ١٩٤١ م «بنك الرافدين» وهو مصرف تجاري، وفي العام ١٩٤٦ م «البنك الصناعي»، وفي العام ١٩٤٧ م، «البنك المركزي»، هذا فضلاً عن البيوت المالية التي أوجدها رأسماليون محليون. ومنذ العام ١٩٣٦ م أصبحت السكك الحديد ملكية وطنية، ثم أصبحت منذ العام ١٩٥٢ تحت السيطرة العراقية كلياً. وإضافة إلى هذا، ففي العام ١٩٥١، خرجت من ميدان الأعمال «شركة الملاحة البخارية في الفرات ودجلة» البريطانية (لينش برودرز) نظراً لترنح حركة المرور النهرية. وفي العام ١٩٥٢ تخلت شركة «أندرو واير أند كومباني» عن احتكار كانت تملكه منذ العام ١٩٣٩ لتصدير التمور المعلّبة. ومن ناحية أخرى، كان الدينار لا يزال مرتبطاً بالجنيه الاسترليني، ولم يكن البريطانيون قد فقدوا بعد موقعهم الأهم في تجارة العراق، إذ كانوا ما زالوا يزوّدونه، كما في السابق، بـ ٤٢,٩ بالمئة من مجموع وارداته في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥١، و٣١,٢ بالمئة من هذه الواردات في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨[٢٣٥]. وكانت الشركات البريطانية، من جميع الأشكال، تلتهم، معتلية موجة النفط، أرباحاً لم تكن معروفة لأحد قبلاً. والأهم من هذا كله أن شركات النفط (التي كانت

---

(٢٣٤) من العام ١٩٣٦ م وحتى العام ١٩٤٦ م كان هذا المصرف يعرف عملياً باسم «البنك الزراعي الصناعي».

(٢٣٥) كانت حصة انكلترا من إجمالي الواردات العراقية تبلغ ٣١,٥٪ في الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢، و٢٨,٨٪ في الفترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، و١٠٪ في الفترة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥. ولكن حصة الهند البريطانية، التي كانت تصل إلى ٢٠,٤٪ و٧٪ و٣١٪ في الفترات نفسها، يجب أن تؤخذ في الحساب. وطبعاً، لقد حصلت الهند على استقلالها في منتصف الأربعينات. وانخفضت حصة الهند إلى ٧,٥٪ في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥١، وإلى ٣,٧٪ في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨. وكانت حصة الباكستان قابلة للتجاهل. انظر: حسن، «التطور الاقتصادي»، ص ٢٥٧.

الجدول رقم (٩ ـ ١٠)
جنسية وعدد ورأسمال الشركات الأجنبية
العاملة في العراق في سنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨
(باستثناء شركات النفط)

جنسية الشركة	العدد	رأس المال كما هو مسجل في بلد الأصل (بالدنانير)(*)	ملاحظات
بريطانية	٩٦	٣٨٦٣٠٣٢٠٦	
فرنسية	٢٤	٢٨٩١٢٦١٩	رأسمال ٢٣ شركة فقط
أميركية	٢٢	٢٣٥٨٣٠٢٥	رأسمال ١٦ شركة فقط
هولندية	٤	١٩٦٦٤٨٠٩	
سويسرية	٥	١٥٨٠٠٠٠٠	
ألمانية	١٥	١٠٢٦١٠٨٥	رأسمال ١٢ شركة فقط
تركية	١	١٠٠٠٠٠٠٠	
ايطالية	٥	٩٢٠٩١٩٠	
بلجيكية	٦	٥٩٢٣٢١٥	رأسمال ٤ شركات فقط
باكستانية	١	٤٥١١٢٨٠	
لبنانية	١٢	٣٥٧٥٠٦٠	
سويدية	٣	٣٤٥٥١٧٢	
هونغ كونغ	٢	٣٠٠٠٠٠٠	
أردنية	٦	٢٤٠٧٠٠٠	رأسمال ٥ شركات فقط
كندية	٢	١٠٩٠٠٠٠	
تونسية ومغربية وجزائرية	٤	٨٣٩٠٠٠	
مصرية	٢	٣٠٠٠٠٠	
يونانية	١	٢٣٨٠٩٥	
يابانية	٢	٢٠٠٠٠٠	
قبرصية	٢	٢٠٠٠٠٠	
سورية	١	١٠٠٠٠٠	
جزر الباهاما	٢	٦٥٠٠٠	
برمودية	١	٢٥٠٠٠	
ايرانية	٢	١٨٨٦٨	رأسمال شركة واحدة فقط
نرويجية	١	١٥٠٠٠	
هندية	٣	(غير متوفر)	
المجموع	٢٥٥		

(*) إن الأرقام السنوية لإجمالي الحركة المالية للشركات في العراق كانت ستكون أكثر دلالة بالإشارة إلى درجات نشاطاتها، ولكن الوصول إلى الملفات الحكومية التي تحتوي على هذه الأرقام لم يكن ممكناً.

المصدر: أرقام تمّ الحصول عليها من «اتحاد الصناعات العراقي» بفضل تلطف الدكتور طلعت الشيباني، السكرتير السابق للاتحاد ووزير التنمية في عهد عبد الكريم قاسم.

بالاسم بريطانية في ربعها فقط ولكنها كانت تخضع لإدارة بريطانية فعلية) أصبحت أول وأهم عامل فاعل في الحياة الاقتصادية للبلاد.

وكانت هنالك تطورات أخرى ذات مغزى في العهد الملكي. وكان أحدها هو تغير ظروف وتكوين الطبقة التجارية المحلية الذي نجم عن هجرة اليهود في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات. وإذا كان صحيحاً أن العنصر المسلم قد أخذ منذ العام ١٩٢١ في الارتقاء تدريجياً إلى دور أكبر يشغله في التجارة، فإن الوزن النسبي لليهود وإن كان قد تضاءل بعض الشيء، استمر ملحوظاً، وخصوصاً في حقل إقراض المال. فقبل العام ١٩٤٧ م كان للتجار المسلمون ـ باستثناء الموجودين في الذروة أو قريباً منها ـ يجدون صعوبة في الحصول على قروض من المصارف الأجنبية، وكانوا ـ نظراً لافتقار «بنك الرافدين» الحديث التأسيس إلى الأموال اللازمة ـ يلجأون في الغالب إلى الاقتراض من الصرافين اليهود، الذين كانت معدلات الفائدة لديهم تزيد نقطتين أو أكثر عن معدلات فوائد المصارف(٢٣٦). ومع مغادرة هذه الطبقة وكل رجال الأعمال اليهود تقريباً للعراق، وما رافق ذلك من هرب مالا يقل عن عشرة ملايين دينار من العراق، أصيبت السوق المالية بالكساد. وكذلك فقد تقلصت عمليات البيع والشراء بشكل ملحوظ. ولكن هذه الأزمة لم تدم طويلاً. وقبل مضيّ وقت طويل، تقدمت الحكومة، التي كانت تطفو على النفط، فصارت المصدر الرئيسي للإقراض التجاري. وملأ الرأسماليون الشيعة إلى حد كبير الفراغ الناجم في المجال التجاري البحت. ووصل هؤلاء في منتصف الخمسينات إلى شغل المراكز المسيطرة في أسواق بغداد الخاصة بالأقمشة والثياب والقمح. ووقعت غرفة تجارة بغداد تحت سيطرتهم أيضاً. وبينما كان لهم في السنة المالية ١٩٣٥ م مقعدان فقط من أصل ثمانية عشر مقعداً في اللجنة الادارية للغرفة، أصبح لهم في السنة المالية ١٩٥٧ أربعة عشر مقعداً من أصل ثمانية عشر (انظر الجدول ٩ ـ ١١). وعلى العموم، فإن التجار السنة حافظوا على التفوق الذي كان لهم دوماً في أسواق الأغنام والصوف.

وكان التطور الآخر الذي يستحق الذكر هو ظهور فئة جديدة من الصناعيين من بين ظهراني العائلات التجارية الأغنى أو الأنشط. وعلى العموم، فإن طاقاتهم وُجّهت نحو انتاج السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والمشروبات والصابون والزيت النباتي والسجائر، أو نحو مواد البناء كالإسمنت المسلّح والآجرّ والبلاط. وساهمت الاجراءات أو الشروط التي وفرتها الحكومة، وإن بتردد، في جعل هؤلاء يقفون على أقدامهم. وتتلخص هذا في: أسواق مضمونة أو أفضلية في عقود الدولة لبعض المصانع، واعفاءات كلية أو جزئية من ضريبة الدخل وضريبة الأملاك ورسوم الاستيراد الجمركية، لفترات محددة في ظروف معينة، بفضل «قانون تشجيع المشاريع الصناعية» رقم ١٤ للعام ١٩٢٩ م، والقانون رقم ٤٣ للعام

---

(٢٣٦) حديث مع محمد دامرجي، أحد كبار تجار بغداد، في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

الجدول رقم (٩ ـ ١١)
تكوين اللجنة الادارية لغرفة تجارة
بغداد في سنوات مختارة

السنة	مجموع العضوية في اللجنة	عدد العرب السنة	عدد العرب الشيعة	عدد الأكراد	عدد اليهود	عدد المسيحيين	عدد البريطانيين
١٩٣٥ ـ ١٩٣٦	١٨	٤	٢	١	٩	—	٢
١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	١٨	٤	٦	١	٧	—	—
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	١٨	٦	٩	١	٢	—	—
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	١٨	٤	١٤	—	—	—	—

المصدر: غرفة تجارة بغداد، التقارير السنوية، لسنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ص ١٤، ولسنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ص ٢٥، ولسنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ص ٩، ولسنة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، ص ١٠.

١٩٥١ م، والقانون رقم ٧٢ للعام ١٩٥٥ م، وحماية جمركية بعد العام ١٩٣٣ م، بما يتراوح بين ١١ و٢٧ بالمئة من القيمة، وفي حالات خاصة حتى ٥٠ بالمئة، وقروض من «البنك الصناعي» بشروط مسهلة نسبياً، وأخيراً، وفي الخمسينات، المشاركة المباشرة للدولة في المشاريع الصناعية الخاصة. وكانت العوامل الهامة المعاكسة تتلخص في قلة اليد العاملة الماهرة، وغياب الخبرة والمعرفة التقنية، وإغراق الأسواق بالمستوردات المنافسة بأسعار مخفضة، ومحدودية السوق المحلية نتيجة للدخل المنخفض لعامة الناس[٢٣٧]. ومع هذا كله، ففي العام ١٩٥٧ وصلت قيمة الاستثمارات التي وظفتها الشركات العراقية في الصناعة، كما يتضح من الجدول ٩ ـ ١٢، إلى ٢٧,٢ مليون دينار، متجاوزة بذلك إجمالي رأس المال الموظف في التجارة، الذي لم يكن يصل إلاّ إلى ٢٠,٧ مليون دينار. وكان هنالك ٥,٣ مليون دينار أخرى موظفة في مشاريع صناعية ـ تجارية مختلطة.

وميز عدد من السمات عنصر أصحاب المصانع الجدد: أولاً، كان هذا العنصر مؤلفاً بشكل طاغٍ من عائلات سنية. ولا يصعب فهم السبب، فأصحاب رأس المال السنّة الذين كانوا على صلات أوثق من أصحاب المال الشيعة بالبينة القائمة للدولة كانوا ـ بشكل عام ـ يجدون صعوبة أقلّ في الحصول من الحكومة على مساعدة قانونية أو مالية كان تقدُّم المصانع يعتمد عليها كثيراً، ولذلك فلقد كان هؤلاء أقل نفوراً من الاستثمار طويل الأمد الذي تتطلبه

(٢٣٧) من أجل دراستين تفصيليتين حول الموضوع قيد البحث في هذه الفترة، انظر:
Kathleen M. Langley, *The Industrialization of Iraq* (Cambridge, Mass., 1961) and Ferhang Jalal, *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965* (London, 1972).

الصناعة. وعلى العموم، فقد كان للشيعة مركز بارز في مطاحن بغداد والفرات الأوسط، ربما لثبات أقدامهم في تجارة الحبوب في وسط العراق وجنوبه.

ووجدت سيطرة السنّة على ميدان الصناعة تعبيراً لها في تكوين المجلس الاداري لاتحاد الصناعات. فمن أصل ثلاثة عشر عضواً كاملي العضوية يمثّلون قطاع الصناعة الخاصة في العام ١٩٥٦ م، وهي سنة تأسيس الاتحاد، كان هنالك عشرة سنّة وثلاثة شيعة فقط[٢٣٨].

وكان المظهر البارز الآخر لعنصر أصحاب المصانع هو الدرجة العالية لتمركز ثروته. فلم تكن الشركات الصناعية أقل عدداً وأكثر رأسمالاً من تلك التجارية فحسب (انظر الجدول ٩ ـ ١٢)، بل كانت العائلات نفسها في كثير من الحالات تتقاسم أسهم مشاريع كثيرة لا علاقة عملية في ما بينها أحياناً. ولكن كان هذا صحيحاً أيضاً بالنسبة إلى أكبر العائلات التجارية. وإضافة إلى هذا فإن من الخطأ رسم خطّ حادّ للفصل بين أصحاب المصانع والتجار والمصرفيين وملاك العقارات أو الأراضي الزراعية نظراً للترابط والتداخل في ما بينهم، أو، وبشكل أبسط، نظراً لأنه لم يكن من النادر أن يشغل الأفراد أنفسهم، أو العائلات نفسها، مواقع لهم في مختلف فروع الاقتصاد.

وكل هذا يبرز بشكل صريح تماماً في الجدول ٩ ـ ١٣ الذي يدرج أسماء العائلات العراقية البورجوازية التي كانت ثروتها تساوي مليون دينار أو أكثر في العام ١٩٥٨. واستناداً إلى معلوماتنا فإن عدد هذه العائلات كان ٢٣ عائلة، ٨ منها عرب سنّة و٧ عرب شيعة و١ أكراد سنّة و١ يهودية و٣ عرب مسيحيون و٢ أرمن مسيحيون. وكانت ١٧ عائلة بغدادية، و٣ موصلية، و٢ بصروية، و١ من الحلة. وباستثناء عائلة اللاوي فإن أياً من العائلات البغدادية الأخرى لم يكن قبل عقدين مصنفاً في «الدرجة الأولى» لدى غرفة تجارة بغداد، أي بين الأعضاء الذين تتراوح «اعتباراتهم المالية» بين ٢٢٥٠٠ و٧٥٠٠٠ دينار[٢٣٩]، وفي هذا دليل واضح على سرعة معدل تراكم رأس المال وحركية الاقتصاد في الأربعينات والخمسينات. وجاء في تقدير متحفظ أن هذه العائلات الـ ٢٣ كانت تملك، في ما بينها مجتمعة، ما بين ٣٠ و٣٥ مليون دينار هي عبارة عن ممتلكات من مختلف الأنواع، أي مبلغاً يساوي تقريباً حوالى ٥٦ ـ ٦٥ بالمئة من إجمالي رأس المال الخاص التجاري والصناعي المشترك[٢٤٠]. لقد كان هذا هو مدى تمركز الثروة البورجوازية في العراق عشية ثورة ١٩٥٨[٢٤١].

* * *

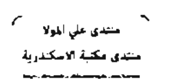
---

(٢٣٨) من أجل لائحة عضوية المجلس انظر: مكتب اتحاد الصناعات، «الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي لـ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧»، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(٢٣٩) راجع الجدول ٩ ـ ٤.

(٢٤٠) كان رأس المال الخاص التجاري والصناعي المشترك يصل إلى ٥٣,٣ مليون دينار، انظر الجدول ٩ ـ ١٢.

(٢٤١) كان الميل إلى تمركز الملكية واضحاً فعلاً منذ العام ١٩٤٥. ففي تلك السنة المالية أفادت الشركات =



الجدول رقم (٩ ـ ١٢)
رأس المال الصناعي والتجاري المشترك العراقي
في السنة المالية ١٩٥٧[أ]
(بالدينار)

طبيعة الشركات[ب]	رأس مال صناعي		رأس مال تجاري		رأس مال صناعي تجاري مختلط	
	عدد الشركات	رأسمالها	عدد الشركات	رأسمالها	عدد الشركات	رأسمالها
شركات عامة مساهمة محدودة	٤٦	١٧٦٢٢٥٠٠	١٢	٥٩٠٥٠٠٠	٥	٢٨٠٠٠٠٠
شركات خاصة محدودة المسؤولية	١٢٢	٨٥١٦٠٤٠	٢٥٩	١٠٧٢٦٧٣٦	٣٠	٢٠٧٨٥٠١
شركات جماعية	٧٠	١٠٦٩٣٥١	٢٨٨	٤١٦٥٢٥٢	١٦	٤٧٤٠٠٠
المجموع	٢٣٨	٢٧٢٤٧٨٩١	٥٥٩	٢٠٧٩٦٩٨٨	٥١	٥٣٥٢٥٠١

(أ) الجدول لا يتضمن الأموال المستثمرة في مشاريع فردية أو حكومية.
(ب) من أجل تعريف الأنواع المختلفة للشركات المذكورة في هذا العمود انظر الهوامش (٢١٨) و(٢١٩) و(٢٢٠) في هذا الفصل.
المصدر: أرقام تم الحصول عليها من «اتحاد الصناعات العراقي» بفضل تلطف الدكتور طلعت الشيباني، السكرتير السابق للاتحاد.

ماذا كان الوزن السياسي لمالكي رأس المال التجاري أو الصناعي أو المالي؟ هل كان هؤلاء يملكون أية سلطة فاعلة في بنية الدولة أو على الناس؟ تصعب الاجابة على هذه التساؤلات بوضوح من دون تذكر عدد من ميزات الوضع التاريخي المعاصر.

في المقام الأول، وعلى امتداد الجزء الأكبر من الفترة التي بدأت بسقوط المماليك عام ١٨٣١ وانتهت بانهيار الملكية عام ١٩٥٨، لم تكن الحكومة في بغداد تجد نقطة استنادها في القوى الاجتماعية المحلية. فالقرارات السياسية الهامة كان يتخذها أشخاص غير عراقيين أو كانت تتخذ خارج حدود البلاد. وفي هذا يكمن مفتاح تفسير حقيقة أنه كثيراً ما لم يكن هناك توافق بين التوزع المحلي للثروة والتوزع المحلي للسلطة.

ثانياً، لم يكن أصحاب رأس المال يشكلون طبقة متجانسة أو مستقرة. وكان هؤلاء

= العراقية الدافعة للضرائب، التي مجموعها ٧٥ شركة، عن إجمالي دخل خاضع للضريبة يبلغ ١٢١٣٦٨٧ ديناراً (انظر الجدول ٩ ـ ٩)، وكان إجمالي دخل الشركات الـ ٢٢ الأكبر يساوي نسبة ٩١,٩ بالمئة من المبلغ الإجمالي. وقد تحددت هذه الأرقام من خلال ما تنص عليه قوانين الضريبة ومن خلال معلومات واردة في «المجموعة الاحصائية» العراقية لسنة ١٩٤٧، ص ٢٠٩.

الجدول رقم (٩ ـ ١٣)

رأسماليون عراقيون كانوا يملكون مليون دينار أو أكثر في العام ١٩٥٨

اسم العائلة	الأصل الإثني والديني والطائفة	درجة العضوية في غرفة تجارة بغداد عام ١٩٣٨	الحد الأقصى لـ «الاعتبارات المالية»(أ) لدرجة العضوية عام ١٩٣٨ (بالدنانير)	المكان الرئيسي للنشاط عام ١٩٥٨	طبيعة العمل أو الممتلكات في عام ١٩٥٨
فتاح (نوري وسليمان)	عرب(ب) سنّة	ثانية	٢٢٥٠٠	بغداد	أصحاب مصنع للنسيج (شركة فتاح باشا للغزل والنسيج، رأسمالها ٦٠٠٠٠٠ دينار)، من كبار المساهمين في شركة الإسمنت المتحدة (رأسمالها ٢٢٥٠٠٠٠ دينار) وشركة الإسمنت العراقية (رأسمالها ١٧٥٠٠٠٠ دينار) والبنك التجاري العراقي (رأسماله ١٠٠٠٠٠٠ دينار) شركة استخراج الزيت النباتي (رأسمالها ٧٥٠٠٠٠ دينار) شركة صناعات الأسبستوس (رأسمالها ٣٠٠٠٠٠ دينار) شركة منصور للبناء (رأسمالها ٣٠٠٠٠٠ دينار) الشركة الأهلية للتبغ (رأسمالها ٢٠٠٠٠٠ دينار). وكان أحد أفراد هذه العائلة ـ نوري ـ رئيس مجلس إدارة البنك التجاري العراقي، وكان آخر ـ سليمان ـ رئيس اتحاد الصناعات العراقية.
الجلبي (عبد الهادي ومحمد علي)	عرب شيعة	ثالثة	٧٥٠٠	بغداد	أصحاب مطحنة للدقيق وأملاك مدينية، من المضاربين بالأراضي، تجار حبوب، وكلاء سابقون لشركة «أندرو واير أند كومباني» (وهي شركة بريطانية كانت تتمتع في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٢ بمركز قوي في تجارة الشعير وكان لها احتكار تصدير التمور المعلبة)، أصحاب بلدة الهادي الواقعة شمال غرب بغداد وعقار اللطيفية الزراعي الحديث على مستوى كبير الواقع جنوب بغداد، من المساهمين الرئيسيين في شركة تمور العراق الأوسط (رأسمالها ١٠٠٠٠٠٠ دينار) وشركة الرافدين للمطاحن والتجارة (رأسمالها ٢٥٠٠٠٠ دينار) وشركة صناعات التمور (رأسمالها ١٠٠٠٠٠ دينار)، وكذلك في شركة الإسمنت العراقية وشركة الإسمنت المتحدة. أحد أفراد العائلة ـ محمد علي ـ كان مديراً لبنك الرافدين الحكومي واستخدم في الخمسينات «سلطة دكتاتورية على شارع المصارف».

اسم العائلة	الأصل الإثني والديني والطائفة	درجة العضوية في غرفة تجارة بغداد عام ١٩٣٨	الحد الأقصى لـ «الاعتبارات» «المالية»[أ] لدرجة العضوية عام ١٩٣٨ (بالدنانير)	المكان الرئيسي للنشاط عام ١٩٥٨	طبيعة العمل أو الممتلكات في عام ١٩٥٨
غريبيان (سيمون)	أرمني مسيحي	ـ[ج]	ـ[ج]	البصرة وبغداد	مستوردو خشب وحديد (لقب في العشرينات بـ «ملك الحديد»)، صاحب ومدير شركة سيمون غريبيان (رأسمالها ٢٥٠٠٠٠ دينار)، ومساهم رئيسي في شركة منتجات بذور القطن (رأسمالها ١٠٠٠٠٠٠ دينار)، وشريك في سينما الخيّام (رأسمالها ٣٠٠٠٠ دينار)، ووكيل ـ بين أشياء أخرى ـ لسجائر «كراڤن آ» وصابون لوكس وآلات تصوير فوغلاندر.
دامرجي (محمد اسماعيل وحميد)[د]	عرب شيعة[ه]			بغداد	أصحاب مطحنتين، وأراضٍ زراعية وعقارات مدينية، أصحاب شركة دامرجي (رأسمالها ٦٠٠٠٠ دينار)، من بين المساهمين الرئيسيين في شركة صناعات التمور وفي البنك التجاري العراقي، ووكلاء لشركات «أنترناشينال هارفستر» و«فورد» و«آر. سي. اي»، أحد أفراد العائلة ـ عبد الحميد ـ عمل مديراً تنفيذياً للبنك التجاري العراقي، وآخر ـ محمد ـ عمل كعضو في اللجنة الادارية للبنك المركزي.
خضيري (ناجي وعبد المنعم)	عرب سنّة	ثالثة	٧٥٠٠	بغداد والبصرة	مصدّرو حبوب، ومقاولون، وأصحاب عقارات، وأصحاب شركة عبد المنعم الخضيري لبواخر النقل النهري (رأسمالها ٧٠٠٠٠ دينار) وشركة تخمير البيرة العراقية (رأسمالها ٤٧٤٠٠٠ دينار)، ومن بين المساهمين الرئيسيين في شركة الإسمنت العراقية.
مرجان (عبد الرزاق وعبد الوهاب)[و]	عرب شيعة			الحلّة	مقاولون وأصحاب مطحنة قمح وأراضٍ زراعية وعقارات مدينية، من بين المساهمين الرئيسيين في شركة إسمنت الفرات (رأسمالها ٢٠٠٠٠٠٠ دينار).
صابونجي	عرب سنّة	ـ[ز]	ـ[ز]	الموصل	أصحاب عقارات مدينية وأراضٍ زراعية، مقاولون عامون: مصدّرو حبوب وعفص جوزي وصوف وجلود، من بين المساهمين الرئيسيين في شركة اسمنت العراق.

اسم العائلة	الأصل الإثني والديني والطائفة	درجة العضوية في غرفة تجارة بغداد عام ١٩٣٨	الحد الأقصى لـ «الاعتبارات المالية»[أ] لدرجة العضوية عام ١٩٣٨ (بالدنانير)	المكان الرئيسي للنشاط عام ١٩٥٨	طبيعة العمل أو الممتلكات في عام ١٩٥٨
لطفي (عبد الله)[ح]	أكراد سنّة			بغداد	صاحب ومدير شركة الرافدين للتبغ والسكائر (رأسمالها ٢٠٠٠٠٠ دينار).
يونس (الحاج هاشم)	عرب سنّة	ـ[ط]	ـ[ط]	الموصل	تجار حبوب وأصحاب معمل نسيج (شركة الحاج يونس للنسيج، رأسمالها ٣٠٠٠٠٠ دينار).
إبراهيم (الحاج صالح)[ي]	أتراك سنّة	ثالثة	٧٥٠٠	بغداد	صاحب معمل نسيج وعقارات مدينية، من المساهمين الرئيسين في شركة حياكة الفانيلا والجوارب (رأسمالها ٣٢٠٠٠ دينار).
مركريان (اسكندر ستيفان)	أرمني مسيحي	ثالثة	٧٥٠٠	بغداد	مستورد آلات ومُصدِّر حبوب، صاحب مزرعة في الكوت، شريك في سينما الخيّام وفندق الخيّام، من المساهمين الرئيسين في مخابز بغداد (رأسمالها ١٣٠٠٠٠ دينار) وشركة منتجات بذور القطن (رأسمالها ١٠٠٠٠٠٠ دينار).
حنا الشيخ (ميخائيل)	عربي مسيحي	ـ[ك]	ـ[ك]	البصرة	صاحب «دوبات»، وهي مراكب نقل تجوب أنهار العراق بين البصرة وبغداد.
لاوي[ل] (خضوري وعزرا)	يهودي	أولى	٧٥٠٠٠	بغداد	أصحاب شركة خضوري وعزرا مير لاوي (رأسمالها ٢٧٥٠٠٠ دينار)، متعاملون بالعقارات، مقاولون، وكلاء سيارات «شيفروليه» و«بويك» وإطارات «غوديير» وشاحنات «جنرال موتورز» وبرادات «فريجيدير» وزيوت السيارات «موبيل أويل».
بغدادي (عبد العزيز)	عربي شيعي			بغداد	صاحب ومدير معمل تبغ وسكائر العراق، صاحب عقارات مدينية، من بين المساهمين للشركة الوطنية لصناعة الجلود (رأسمالها ١٧٥٠٠٠ دينار).

اسم العائلة	الأصل الإثني والديني والطائفة	درجة العضوية في غرفة تجارة بغداد عام ١٩٣٨	الحد الأقصى لـ «الاعتبارات المالية»[أ] لدرجة العضوية عام ١٩٣٨ (بالدنانير)	المكان الرئيسي للنشاط عام ١٩٥٨	طبيعة العمل أو الممتلكات في عام ١٩٥٨
بحوشي	عرب مسيحيون	ثانية	٢٢٥٠٠	بغداد	أصحاب شركة الرافدين للآجرّ، مستوردون، بين أشياء أخرى، لمضخات نابذة وآلات زراعية، أصحاب عقارات مدينية.
حسّو	عرب مسيحيون	ثانية	٢٢٥٠٠	بغداد	أصحاب عقارات وأحد أكبر متاجر بغداد الكبرى المنوّعة السلع، حسّو أخوان (رأسماله ١٢٠٠٠٠ دينار).
محمود[م] (عبد الجبار)	عربي سني			بغداد	صاحب أراضٍ زراعية وعقارات مدينية ومتاجر بيع الأدوات الطبية بالجملة.
حديد[ن] (عبد الحسين)	عربي سني	ـ[س]	ـ[س]	الموصل	صاحب عقارات.
الصراف (عبد الأمير)	فارسي شيعي	رابعة	٢٢٥٠	بغداد	صراف (نصف سمسار، نصف صيرفي) ومقرض للمال.
باججي (عفيفة)[ع]	عربية سنية			بغداد	صاحبة عقارات مدينية (أراضٍ زراعية أصبحت سكنية) وأملاك زراعية.
القاضي حافظ	عربي سني	ثالثة	٧٥٠٠	بغداد	صاحب مزرعة في ولاية نيويورك (الولايات المتحدة) وعقارات في بغداد، وكيل مكيفات هواء «كاريير» ووكيل سابق لـ «فورد» و«آر. سي. إي».
الدهوي (عبد النبي)	عربي شيعي	ثالثة	٧٥٠٠	بغداد	صاحب مزارع وبساتين، تاجر حبوب، من المساهمين الرئيسيين في شركة صناعات التمور (رأسمالها ١٠٠٠٠٠ دينار).

اسم العائلة	الأصل الإثني والديني والطائفة	درجة العضوية في غرفة تجارة بغداد عام ١٩٣٨	الحد الأقصى لـ «الاعتبارات المالية»(أ) لدرجة العضوية عام ١٩٣٨ (بالدنانير)	المكان الرئيسي للنشاط عام ١٩٥٨	طبيعة العمل أو الممتلكات في عام ١٩٥٨
مكية (كاظم وخزعل وقنبر)	عرب شيعة			بغداد	متعاملون بالثياب وشركاء في شركة خزعل مكية وجعفر أغا (رأسمالها ١٠٠٠٠٠ دينار).

(أ) كانت «الاعتبارات المالية» لكل عضو تُحددها اللجنة الادارية لغرفة التجارة في ضوء رأسمال العضو وحجم أعماله و«حقائق وظروف أخرى مماثلة» مما تعتبره اللجنة قابلاً لأن يؤخذ في الحساب.

(ب) جاءت عائلة فتاح من «تسعين» (وهي قرية في لواء كركوك)، وفي أيام العثمانيين كانت عائلة عربية «مستتركة».

(ج) كان سيمون غريبيان في العام ١٩٣٨ عضواً في غرفة تجارة البصرة التي لا تتوفر لنا عنها أية معلومات.

(د) حميد دامرجي هو صهر نوري فتاح (زوج ابنته).

(هـ) عبد الهادي، مؤسس ثروة العائلة ووالد الأشخاص المذكورين أعلاه، كان بهائياً.

(و) كان عبد الوهاب رئيساً للوزراء في العهد الملكي.

(ز) مصطفى الصابونجي، رأس العائلة في العام ١٩٣٨، كان عضواً في غرفة تجارة الموصل، التي لا تتوفر لنا عنها أية معلومات.

(ح) الاسم الكامل لهذا الشخص هو: عبد الله لطفي الحاج علي أغاطه.

(ط) كان الحاج هاشم يونس في العام ١٩٣٨ عضواً في غرفة تجارة الموصل، التي لا تتوفر لنا عنها أية معلومات.

(ي) كان الحاج صالح ابراهيم صهراً لنوري فتاح (زوج أخته).

(ك) كان هذا الشخص في العام ١٩٣٨ عضواً في غرفة تجارة البصرة، التي لا تتوفر لنا عنها أية معلومات.

(ل) معظم أملاك اللاوي كانت خارج العراق في العام ١٩٥٨.

(م) كان عبد الجبار محمود ضابطاً سابقاً وزوجاً للأميرة رجيحة، شقيقة الملك غازي.

(ن) كان عبد الحسين حديد والد محمد حديد، الذي كان يوماً نائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي، وكان هو نفسه مساهماً في شركة استخراج الزيوت النباتية. وترتبط عائلة حديد بالزواج بعائلة الصابونجي.

(س) ما من معلومات متوفرة عن غرفة تجارة الموصل.

(ع) عفيفة كانت زوجة حمدي الباجه‌جي، رئيس الوزراء في العهد الملكي.

المصدر: هذا الجدول وضعه المؤلف بمساعدة عدد من التجار والصناعيين والسماسرة والمسؤولين الحكوميين. والأرقام المتعلقة برأسمال الشركات أخذت من مديرية التجارة في بغداد. أما المعلومات الخاصة بدرجة العضوية في غرفة تجارة بغداد فاعتمدت على لائحة عضوية الغرفة للسنة المالية ١٩٣٨.

منقسمين لا بحسب المنزلة فقط، إلى چلبيين ومحدثي ثراء، أو بحسب الانتماء الديني أو الطائفي، إلى سنّة وشيعة ويهود ومسيحيين، بل كانوا منقسمين أيضاً - وهو الأهم - من وجهة نظر اقتصادية، إلى عناصر **تتماشى** مصالحها الأساسية، وعناصر **لا تتماشى** مصالحها الأساسية فعلياً مع الدخول الاقتصادي البريطاني، أو، ومن زاوية فهم أخرى هي زاوية الحركية، إلى عناصر صاعدة وعناصر هابطة. وفي الواقع، فعبر الفترة التي أشرنا إليها، لم يتصرّف أصحاب رأس المال بشكل موحّد سياسياً إلّا مرة واحدة، في العام ١٩٠٩، عندما وافقت الوزارة العثمانية على مشروع كان سيؤدي عملياً إلى امتصاص خدمة الملاحة النهرية الحكومية من قبل شركة (السادة لينش) «مسرز لينش» وإعادة إقامة الاحتكار القديم لهذه العائلة على قناة التجارة الرئيسية للبلاد. وكانت الوزارة قد تصرفت تحت ضغط بريطاني. وكتب السير ادوارد غراي، إلى السفير البريطاني في استامبول يومها يقول: «إذا ما قامت الحكومة التركية بأعطاء امتياز لشركة للملاحة في دجلة والفرات غير ذات رأس مال بريطاني، سواء كانت تركية أم أجنبية، فإني سأعتبر هذا عملاً غير ودي وقاتلاً للتجارة البريطانية في بلاد ما بين النهرين. وأني أترك الأمر لحكمتكم كي تحذروا الباب (العالي) بهذا المعنى إذا رأيتم ذلك مناسباً أو إذا ما ساءت الأمور»(٢٤٢). أخبار هذا المشروع جلبت لتجار بغداد من كل لون «شعوراً يصل حد الرعب»(٢٤٣). وضم المسلمون جهودهم إلى جهود التجار اليهود والمسيحيين، فاشتركوا معاً في حملة احتجاجات عامة، وأبرقوا إلى استامبول محذّرين من أنه، في غياب المنافسة، لا بد أن تزداد أجور الشحن والسفر، وأنه سيتم التلاعب بخدمة البواخر لتأمين تمييز التجارة البريطانية على التجارة الأخرى، وأن البريطانيين قد «يدفعون إلى الأمام بخطط سياسية تحت ستار التجارة»، وأن امتيازات الملاحة النهرية يجب ألا تمنح إلا لتجار عثمانيين(٢٤٤). وسافر ساسون حسقيل، وهو ممول يهودي ونائب عن بغداد، صاعداً نهر دجلة من البصرة، مستنهضاً التجار والأعيان المحليين ولافتاً انتباههم إلى الأخطار التي يمكن للمشروع أن يأتي بها(٢٤٥). وحتى إحدى الشركات البريطانية الأصغر ناشدت القنصل العام البريطاني أن يكون «كريماً فيتخذ خطوات لحمايتنا كتجار بريطانيين مستقلين من الأعمال المحتملة لهذا الاحتكار»(٢٤٦). وسرعان ما بدأ الحديث في المقاهي عن أن ثلاثة من أعضاء الوزارة التركية تلقوا من شركة «لينش بروذرز» رشوة تبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة تركية. وفي الوقت

---

(٢٤٢) Letter of 22 June 1909 from Sir Edward Grey to Sir Lowther, *Further Correspondence, April-June 1909*, P. 209.

(٢٤٣) Letter of 7 February 1910 from Mr. Cree of the British firm of Blockey, Cree, and Co., to the editor of *Truth; Further Correspondence, January-March 1910*, P. 159.

(٢٤٤) Memorandum by British Consul General J.G. Lorimer Respecting the Affaire Lunch in Iraq, December 1909-January 1910, *Ibid.*, PP. 101-102.

(٢٤٥) Letter of 30 May 1910 from H.W. Maclean of the Lynch Co., to the Foreign Office, *Further Correspondence, April-June 1910*, P. 121.

(٢٤٦) Letter from Mr. Cree to Consul General Lorimer dated 17 February 1910. *Further Correspondence, January-March 1910*, P. 159.

نفسه، ارتفع الغليان في بغداد إلى حد قام فيه رجال أعمال، وعلى رأسهم التاجران المسلمان البارزان محمود شاهبندر وعبد القادر الخضيري، مدعومين بحشد ملحوظ من الناس، باحتلال فعلي لمبنى البرق، وأصروا على أن يأتي رئيس الوزراء إلى مكتب البرق في استامبول ليناقش مسألة الامتياز معهم مباشرة. وبعد أربعة أيام، وعلى الرغم من رسائل مطمئنة أرسلها رئيس الوزراء، كان هؤلاء ما زالوا «عملياً يسكنون» المبنى. وفي ذلك الوقت، كان الوالي[٢٤٧] نفسه قد اتخذ موقفاً إلى جانبهم، وبحجة وجود «هياج جماهيري كبير» أوصى رئيس الوزراء بالاستجابة إلى مطالب التجار[٢٤٨]. وفي النهاية، استقالت الوزارة التركية، ربما ليس فقط بسبب السياسة التي سارت عليها في مسألة الامتياز، ولكن المشروع سقط بذلك على كل حال. ويبين الحادث بأسره، وبطريقة لا تدحض، كيف أنه إذا ما هددت طبقة ما في مصالحها الحيوية فإنها سرعان ما تنسجم، بغض النظر عن تنوع واختلاف عناصرها أو التباين في معتقداتهم الدينية.

وفي المقام الثالث، يجب تذكر أن الشرائح العليا والمتوسطة العليا من الطبقات التجارية والمالية في بغداد كانت، من ناحية الثروة، وفي العقدين الأولين من العهد الملكي، وربما في نصف القرن السابق أو ما حول ذلك، مؤلفة من أجانب (بريطانيين) في أكثرهم، أو غير مسلمين (يهود)[٢٤٩]، وأنه إذا كان هناك من مسلم فإنه غالباً ما يكون واقعاً في شبكة مصالح مرتبطة برأس المال الأجنبي. لذلك كان هؤلاء، بشكل عام، معزولين عن كتلة العراقيين الواعين سياسياً. وفي الوقت نفسه، فإن الضعف الاقتصادي النسبي الذي ميّز العنصر التجاري المسلم منذ أيام المماليك لم يساعد هذا العنصر في تأكيد مطالبة فعالة باعتبار ملائم من قبل النظام الحاكم أو يساعده في تنمية القدرة على ممارسة ضغط عام ثابت، مكشوف أو خلف الكواليس، دفاعاً عن مصالحه. وصحيح أن هؤلاء راكموا بعد الثلاثينات، وخصوصاً في الخمسينات، ثروات أكبر فأكبر. ولكن هذه الثروات أصبحت غير ذات معنى بالمقارنة مع موارد الدولة (وشركات النفط) المالية. فكل رأس المال الصناعي والتجاري العراقي المشترك كان قد وصل في العام ١٩٥٧ إلى ٥٣,٣ مليون دينار فقط[٢٥٠]، في حين أن مداخيل الدولة من النفط وحده وصلت في العام ١٩٥٨ إلى ٧٩,٨ مليون دينار[٢٥١]. وكما أشير سابقاً، فإن النفط كان يجعل الدولة أكثر فأكثر استقلالاً اقتصادياً عن المجتمع. وهذا كله يذهب بعيداً في تفسير الهشاشة النسبية للنفوذ السياسي الذي مارسه أصحاب رؤوس الأموال، في بغداد على الأقل.

---

(٢٤٧) حاكم بغداد.

(٢٤٨) Memorandum (of 31 January 1910) by British Consul General J. G. Lorimer Respecting the Affaire Lynch in Iraq, December 1909-January 1910, *Further Correspondence, January-March 1910,* PP. 102-106.

(٢٤٩) راجع الجدول ٩ ـ ٣.

(٢٥٠) راجع الجدول ٩ ـ ١٢.

(٢٥١) راجع الجدول ٦ ـ ٢.

غير أن التعميمات السابقة المطلقة لا تعطي التاريخ السياسي الفعلي المتعدد الجوانب لهذه الطبقة حقه. ولا بد إذاً من تناول الأمور بدقة أكبر.

* * *

في عهد المماليك، الذين كانت صيغة حكمهم أوتوقراطية حقيقية معدّلة بمراعاة معينة للقوى الاجتماعية المحلية، لم يكن لرأس التجار، أو رئيسهم، مقعد في الديوان، أي في المجمع الاستشاري للباشوية. ومن المشكوك فيه أنه كان، هو نفسه، يطمح إلى أي دور في اتخاذ القرارات في الأمور السياسية. فمصائر الباشوات المماليك كانت عرضة لتبدّلات متكررة مما كان يجعل البعد عن السياسة هو الأمر الوحيد الآمن، من وجهة نظر المصالح التجارية. ومن ناحية أخرى، فإن الكثير كان يعتمد على استنساب الباشوات، وإلى حدّ يجعل الإنسان أحياناً يتردد أمام إغراء الحصول على حظوتهم أو إقامة نوع من الودّ معهم. ومع ذلك، فإن أحد رؤوس التجار، وهو نعمان چلبي الباجچي[٢٥٢]، أصبح صديقاً شخصياً لسعيد باشا (١٨١٣ ـ ١٨١٧)، وهو ما كاد يكلفه حياته عند سقوط الباشا المذكور، ولكن حقيقة أنه «لم يتدخل أبداً في السياسة أو في الشؤون الادارية، وكان يضخّم أعماله التجارية»، لعب لصالحه وبرأه[٢٥٣].

وكان منصب الصراف باشي، أي رئيس صرافي الباشوية، الذي كان شاغلوه يؤخذون من بين التجار ـ الصرافين اليهود الأثرياء، يوفر انفتاحاً أكبر على السلطة، ولكنه انفتاح غير مباشر ومن النوع المناور. وكان النفوذ الممكن لهذا المنصب يتعزز نتيجة لأن الأشخاص ذوي المراكز العالية كثيراً ما كانت لديهم التزامات مالية تجاه الصرافين مقرضي المال، وكان ذلك ينجم إلى حد كبير عن عادة شراء المناصب بالمال التي كانت سائدة في الامبراطورية العثمانية. وكقاعدة، ونظراً لتقلبات الباشوات والتقلبات السياسية، ولمنزلتهم كأعضاء في أقلية دينية، كان الصرافون باشي يزنون مخاطرتهم بدقة ويتحركون بحذر شديد. ولكن، بعضهم مد عنقه أبعد من اللزوم وعانى نتيجة ذلك. وكان حسقيل، أحد أغنى صرافي مملوك بغداد، قد حظي، بطريقة أو بأخرى، بعطف حلت محمد سعيد أفندي، حامل أختام السلطان محمود الثاني، (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩)، فحصل على نفوذ واسع في استامبول حتى إنه كان، كما قيل، يثير لدى الناس «رعباً كالرعب الذي يثيره الانكشاريون»[٢٥٤]، وهناك من كان يؤكد بأنه كانت له يد في سقوط اثنين من باشوات بغداد، سليمان الصغير في العام ١٨١١ وسعيد باشا في العام ١٨١٧، وكذلك في ضرب عنق أحد كبار علماء المدينة[٢٥٥]. وقد كدس حسقيل أموالاً كثيرة من بيعه مناصب الباشوات والولاة لمن يدفع الأكثر. ويقول أحد المؤرخين اليهود: «كان يتجمع أحياناً ما يصل إلى خمسين أو ستين باشا في غرفة انتظار هذا اليهودي الرفيع

---

(٢٥٢) كان أبو الثناء الألوسي قد أشار، في «مقاماته»، إلى شغل نعمان چلبي الباجچي لمنصب «رأس التجار»، ص ٢٧. انظر: العزاوي، «ذكرى أبي الثناء الألوسي»، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٥٣) سليمان فائق، «تاريخ بغداد»، ص ٦١.

(٢٥٤) Moise Franco, *Essai sur l'histoire des Israélites de l'Empire Ottoman*, PP. 132-133.

(٢٥٥) *Ibid.*, and Heude, *A Voyage up the Persian Gulf*, P. 177.

المقام»[٢٥٦]. أما عزرا، فقد أصبح من ناحيته صراف باشي عند داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣١) وفي الوقت نفسه كبير مستشاريه[٢٥٧]. ولكنّ، الشقيقين واجها المتاعب في ما بعد، وفي العام ١٨٢٦ أو حول ذلك دفعا حياتيهما ثمناً لانغماسهما في السياسة.

وخلال العقود السبعة التي تلت سقوط المماليك (١٨٣١)، أو ما يقرب من ذلك، وبداية عملية مركز الإدارة في ظل نظام إصلاحي عثماني، تبدو الدلائل حول النشاطات السياسية لرجال التجارة ضئيلة ومتناثرة في تتابعها الزمني إلى درجة أنها لا تشجع على استنباط استنتاجات ذات طبيعة عامة. ومع ذلك، يبدو أن هؤلاء - كطبقة - لم يخلّفوا وراءهم إلاّ آثاراً ضئيلة في الصفحات السياسية من تاريخ العراق. ومن ناحية أخرى، فإن التجار والصرافين اليهود استمروا في لعب دور رئيسي في الشؤون اليومية لطائفتهم. وإضافة إلى هذا، فإن هنالك حالات معزولة نجح فيها تجار مفردون، بفضل ثرواتهم أو طموحهم أو براعتهم أو بفضل توفّر الفرصة، في الارتقاء إلى مراكز السلطة، ولكن نفوذهم كان قصير الأمد سريع الزوال. وعلى سبيل المثال، فإن عبد القادر بن زيادة الموصلي أصبح مقرباً من والي بغداد العثماني علي رضا باشا اللاز (١٨٣١ - ١٨٤٢) ورئيساً للجمارك عنده. وفي العام ١٨٤١ كتب المبعوث السياسي البريطاني أن الباشا:

«واقع تحت سيطرة هذا الموظف إلى درجة أنه وضع إدارة الحكومة كلياً تقريباً في يديه... ومصالح التجارة تعاني، هي أيضاً في العموم، من رئيس الجمارك، التاجر هو نفسه. ومن نفوذه على الباشا يستمد سلطة بيع أو ترتيب أي مكان أو امتياز أو احتكار أو تدخّل حسب مشيئته. ويشكل هذا مصدر ربح هائل له، ومصدر غيظ ومعاناة عميقين لكل طبقات الناس»[٢٥٨].

ولكن، ما إن استدعي علي رضا باشا اللاز إلى استامبول في العام ١٨٤٢ حتى سقط عبد القادر بن زيادة من مركزه. وكذلك، فإن عائلة دانييل، وهي عائلة من جباة الضرائب، ارتقت عالياً في ظل عطف محمد رشيد باشا الكزلكي (١٨٥٠ - ١٨٥٦)، أو أنهم، كما قال مؤرخ معاصر غفل الاسم «اختلطوا به اختلاط الماء بالنبيذ» وبهذا «ازدهروا كثيراً... وضربوا لهم جذوراً عميقة في الأعمال... حتى وصلوا حد إخفاء الوضع الحقيقي عنه واختلاس الأموال العامة... وذهبوا بعيداً إلى حد احتكار القمح والشعير والرز المزروع في ملحقات بغداد وعدم طرح المؤن إلا بعد ارتفاع الأسعار وحسب مصالحهم»[٢٥٩]. ولكن المركز الذي حصلت عليه عائلة دانييل لم يدم بعد موت الباشا في العام ١٨٥٦ م. ومن ناحية

---

(٢٥٦) Sassoon, *A History of the Jews,* P. 123.

(٢٥٧) Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan,* II, 184.

(٢٥٨) Great Britain, Foreign Office, Letter of 22 September 1841 from R. Taylor, political agent Turkish Arabia, to Lord Ponsonby, British ambassador at Constantinople.

(٢٥٩) مخطوطة تعود إلى حوالى ١٨٦٢ م أغفل اسم مؤلفها استشهد بها: عباس العزاوي، «تاريخ العراق بين احتلالين»، الجزء السابع، ١١٢ - ١١٣.

أخرى، فإنهم أضافوا الكثير إلى ممتلكاتهم من خلال المضاربة بعد ذلك بالأراضي، وأصبحوا في أيام العهد الملكي أصحاب أراضٍ غاية في الثراء[٢٦٠].

وفي البلدات العشائرية التي كانت بعيدة التناول في القرن التاسع عشر، حيث كان الناس لا يشعرون بسلطة الحكومة العثمانية إلّا قليلاً أو بشكل متقطع، راكم بعض التجار من أبناء العشائر نفوذاً ملحوظاً. وفي ما يتعلق بهذه البلدات، يبدو أن الغزوات العشائرية كانت تؤلف المرحلة الأولى من التجارة. وإحدى البلدات التي لعبت دوراً بارزاً في الجمع بين التجار والمغيرين، أو في تحويل المغيرين إلى تجّار، كانت «سوق الشيوخ»، التي كان قد أنشأها قبل ذلك بحوالى مئتي سنة زعماء اتحاد عشائر المنتفق. وفي القرن التاسع عشر، لم يكن هنالك في كل منطقة الفرات الأدنى تجار أغنى من تجار سوق الشيوخ. ولم يكن هنالك جزء، مهما كان تافهاً، من ثرواتهم إلّا وكان قد نجم عن متاجرتهم ببضائع غنموها من القوافل[٢٦١]. وقد ساعد البلدة موقعها كبوابة لوادي الفرات وللصحراء الجنوبية ـ الغربية، ومناعتها من الضرائب، وهو ما جعلها تنمو كبلدة سوق هامة، حتى أصبحت عشية الحرب العالمية الأولى عبارة عن مصغر للدولة ـ المدينة، وكان التاجر الرئيسي فيها، الحاج حسن حمداني، هو حاكمها الفعلي. وعن هذا الأخير علمنا أنه «كان يمكنه أن يكون «دوج» (دوق) البندقية في عز ازدهارها»[٢٦٢]. وكانت له تحالفات مع مشايخ كثيرين من العشائر المتاخمة وكان هو نفسه شيخاً لفرع من عشيرة البوحمدان. وكانت له كذلك علاقات أعمال على امتداد نهر الغراف صعوداً، كما كان شريكاً للتاجر الفارسي الكبير أغا جعفر البصري، مالك زورقين بخاريين سريعين يعملان في دجلة[٢٦٣]، وارتبط عبره بآل العيساوي الذين كانوا يومها أغنى عائلة مسيحية في بغداد.

* * *

وكما لاحظنا قبلاً، فقد استفاد العنصر التجاري اليهودي كثيراً من عملية التغير التي بدأت في الثلث الثالث من القرن التاسع عشر الذي نجم عن دخول السفن البخارية إلى أنهار العراق وعن افتتاح قناة السويس. ولكن هذا العنصر ازداد ثروة من دون أن يكون لذلك أية نتائج سياسية. صحيح أنه صار له صوت في مجالس ادارة البلديات والولايات التي استحدثت في السبعينات من القرن التاسع عشر، وأنه كان يستهدف، ضمن حدود محددة بعناية، مشاركة الأعيان المحليين في أعمال الحكومة، وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالضرائب وبالأشغال العامة وما شابه ذلك، ولكن دوره في هذه الهيئات كان قليل الوزن. طبعاً، كانت للتجار اليهود، كما في السابق، القدرة على شراء النفوذ لدى الدوائر الرسمية في ما يخص

(٢٦٠) حول عائلة دانييل، راجع الجدول ٥ ـ ٣.

(٢٦١) Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs*, I, 162.

(٢٦٢) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Iraq (Exclusive of Baghdad and Kā dhimain)*, P. 39.

(٢٦٣) Iraqi Police File No. 632 entitled "Ja'far Agha,".

تزييت عجلات أو دواليب تجارتهم، أو على الأقل تخليصها من المعيقات المثيرة، ولكن هذه الطريقة كانت مكلفة ولم يكن من الممكن الاعتماد عليها دوماً في تحقيق التقدم لمصالحهم أو حماية هذه المصالح. وقد يمكن لهذه الظروف أن تفسر سبب تعاطفهم مع ثورة «تركيا الفتاة» في العام ١٩٠٨، ودعمهم بالمال للنوادي السياسية ـ «لجان الاتحاد والترقي» المحلية ـ التي أدت إلى قيام هذه الثورة. ولكن ما له المغزى السببي الأهم في هذا الصدد كان عاملاً آخر، ألا وهو الوزن الخاص جداً الذي كان أبناء دينهم قد كسبوه لدى مستشاري «تركيا الفتاة» في استامبول. ويبدو أيضاً أن كاركاسّو، وهو نائب يهودي من سالونيك، أظهر في العام ١٩٠٩ «حماسة عنيفة» في الدعوة إلى السير إلى العاصمة والاطاحة بعبد الحميد، وحظي أخيراً برضى أن يكون ناطقاً بلسان الوفد المفوض الذي نقل إلى السلطان قرار عزله. ومن المثير للاهتمام أن يكون عبد الحميد قد سجن بعد اعتقاله في ڤيلا يملكها المصرفيون اليهود في «لجنة الاتحاد والترقي»[٢٦٤]. ولم يمضِ وقت طويل حتى عيّن جاويد بيك، وهو نائب يهودي آخر من سالونيك، وزيراً للمالية. وإضافة إلى هذا، واستناداً إلى السفير البريطاني في استامبول، فإن عناصر يهودية نجحت في تشكيل «حلقة لا يمكن اختراقها عملياً» في إمارة البحر ووزارة الحرب التركيتين، وإلى حدّ أن مسؤولي السفارة الألمانية بدأوا يظهرون (لهذه العناصر) «مودة خاصة»، في ما يبدو أنه كان يهدف إلى تأمين دعمهم لأغراض ألمانيا السياسية وفي ما يتعلق بالامتيازات وطلبات الأعمال[٢٦٥].

ولم تكن قليلة الأهمية التاريخية تلك المحاولة التي قام بها رأسماليون يهود عند هذه النقطة لإقناع «تركيا الفتاة» بإدخال مجموعات من المستوطنين اليهود إلى العراق وأنحاء أخرى من الأراضي العثمانية. وقد جاء في مشروع عمم بشكل خاص في العام ١٩١٠ بين أعضاء مختارين من الأتراك الشباب قادة «تركيا الفتاة»، وكان من وضع فرع برلين لـ «التنظيم اليهودي العام للاستيطان»[٢٦٦]، ما يلي:

«إننا نرغب في عدم اقتصار الهجرة والاستيطان خصوصاً على جزء واحد فقط من الأراضي العثمانية، بل بتوزيع المهاجرين اليهود على أجزاء مختلفة. ومع ذلك، يجب أن نبقي في الذهن بأن إرسال المهاجرين إلى نقاط مختلفة لا يستتبع فصلاً تاماً للأفراد وعائلاتهم أحدهم عن الآخر، لأن اليهودي مضطر إلى أن يعيش بين أبناء دينه لكي يكون قادراً على القيام بواجباته الدينية. . . إننا نرغب في رؤية أبناء ديننا وقد أقاموا في المدن تجاراً وصنّاعاً وأطباء ومهندسين ومعلمين، ونرغب لهم، في الوقت نفسه، أن ينتشروا في الولايات وأن

(٢٦٤) Letter of 27 December 1909 from Charles M. Marling, Istanbūl, to Sir Edward Grey, *Further Correspondence, January-March 1910*, P. 38.

(٢٦٥) *Ibid.*, P. 40; and Great Britain, Foreign Office, Letter of 14 February 1911 from Sir Gerard Lowther, Istanbūl, to Sir Edward Grey, (Confidential) *Turkey. Annual Report for 1910*, P. 3.

(٢٦٦) Allgmeine Jüdische Kolonisations-Organisation.

يرتبطوا بالزراعة. «والأجزاء التركية التي تبدو لنا أكثر ملاءمة لمشروعنا هذه هي: شط العرب والأناضول وسورية وفلسطين... ومع أن العراق كبير بما يكفي لاستيعاب عشرة أضعاف ما في العالم من يهود فإن برنامجنا يتضمن استيطان اليهود في قبرص ومصر... «وسيهاجر أبناء ديننا ويستوطنون على حسابهم الخاص بمساعدة المصرف والجمعيات المشكلة بهدف تسهيل الهجرة...

«وستظهر إلى الوجود حالة أعمال مربحة جداً لتركيا وتستحق أخذها في الاعتبار... وإذا فتحت تركيا أبوابها للهجرة اليهودية فإن أبناء ديننا الذين يشغلون، مراكز عالية. ومن دون الوقوف ضد الواجبات التي عليها لبلدانهم نفسها سيستخدمون كل نفوذهم من أجل التقدم السياسي والاقتصادي للحكومة العثمانية الدستورية...

«وإننا نعد بمودة وصداقة اليهود تجاه مركز الهجرة اليهودية الجديد وتجاه الحكومة التي تحمي المهاجرين، ونضمن هذه المودة والصداقة، لأننا نملك كل الوسائل لإحداث هذه المشاعر...»[٢٦٧].

وكان الأكثر كشفاً للنوايا هو كتاب الإرفاق السري الذي أرسله السفير البريطاني في استامبول إلى وزارة الخارجية في لندن:

«في إرساليتي.... بتاريخ ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٩، كان لي شرف رفع مقتطفات من «تركيا الفتاة» (Jeune Turc) حول استيطان اليهود لبلاد ما بين النهرين والتلميح إلى عرض الرأسماليين اليهود لتزويد تركيا بالأموال اللازمة لموازنة العجز الجاري في ميزانيتها كبدل للهجرة اليهودية غير المقيّدة.

«إن عقد القرض الأخير الذي توصل إليه جاويد بيك[٢٦٨] مع بيوتات مصرفية أكثرها يهودي في باريس ذكّر الدوائر التركية مرة أخرى بهذا المظهر من مظاهر «مشكلة تركيا الفتاة»، وبعضهم، وخصوصاً جاويد بيك، اليهودي هو نفسه، يشك في أن مشاريع الهجرة ترتبط بشكل ما بالصفقات التي استخدمت عملياً قبل بضع سنوات في العمل الصهيوني. لقد أعطيت مؤخراً نسخة من نشرة باللغة التركية، لي شرف إرفاق ترجمتها، صادرة عن الفرع الألماني لجمعية الاستيطان اليهودي وزّعت بشكل خاص بين أعضاء «تركيا الفتاة» الذين يحتمل أن يصبحوا من المتعاطفين مع مشاريع الهجرة اليهودية... وكذلك فقد عبّر إسرائيل زانغويل أيضاً، في عدد نيسان (ابريل) من «فورتنايتلي ريفيو» (Fortnightly Review)، عن أمله بأن يصبح تحقيق مشاريع إقامة دولة يهودية مستقلة ذاتياً في بلاد ما بين النهرين[٢٦٩] أمراً

---

(٢٦٧) كانت النشرة موقعة بأسماء: Dr. J. Ginsberg, Louis Veisst, Gerson Simon, Benjamin Hirsch, George Marks, Dr. H. Senator, and Dr. Alfred Nossig

انظر: *Further Correspondence, July-September 1910,* PP. 157-159.

(٢٦٨) وزير مالية تركيا.

(٢٦٩) التشديد مضاف هنا.

ممكناً في ظل الوزارة العظمى[٢٧٠] لحقّي باشا، الذي تتكون سكريتاريته الخاصة، وأصدقاؤه الرسميون والخاصّون، من اليهود. . . والمقصود بالنشرة المرفقة هو عرض الموضوع بطريقة غير عدائية، إن لم تكن مغرية، وتجاوز الشكوك والاعتراضات التركية. وتذكر النشرة أن المشروع عبارة عن مشروع إنساني بحت وليس مشروعاً سياسياً، وأن ليس على الحكومة التركية إلّا أن توقع عقداً، ويقوم اليهود بعمل كل شيء آخر، وأنه إذا ما وافقت تركيا فإن اليهود الذين يشغلون مناصب عالية في بلدان أخرى سيستخدمون كل نفوذهم من أجل التقدم السياسي والاقتصادي للحكومة العثمانية الدستورية، وأن فوائد هامة ستكون من نصيب تركيا، وأن طريق التحالفات المضمونة والمؤثرة ستفتح أمامها، وأن رجال الدولة العثمانيين الذين يقومون «بتأسيس هذا التحالف الدائم»، أي التحالف مع الأمة اليهودية، سيكسبون عرفان هذه الأمة بالجميل. وتقول النشرة أيضاً أنه عندما يتم الحصول على حق إنشاء مصرف عقاري (من قبل اليهود) فإن رأس المال سيتوفر بغزارة لأغراض الاستيطان.

«ولقد حققت مجموعة من اليهود وثيقي الارتباط بالكواليس الداخلية لـ «لجنة الاتحاد والترقي» نجاحاً جزئياً في الفترة الأخيرة. ومن بين أعضاء هذه المجموعة جاك ميناشيه، الذي يشغل صهره وظيفة سكرتير خاص لرئيس الوزراء، الذي لمفاتن زوجته جاذبية خاصة لسموه. . .

«وأنحاء تركيا التي تذكرها النشرة كأماكن مرغوبة للاستيطان اليهودي هي شط العرب والأناضول وسورية وفلسطين وقبرص ومصر. وهذه المناطق تشمل عملياً كل تركيا الآسيوية.

«لقد أسهبت بعض الشيء حول هذا الموضوع نظراً لما له من صلة هامة بسياسة «تركيا الفتاة» بالرغم من تنصّل حركة الهجرة اليهودية من المخططات السياسية»[٢٧١].

ويبدو أنه بالعلاقة مع هذا المشروع المذكور للتوّ، قام ناظم بيك، وهو عضو نافذ في «لجنة الاتحاد والترقي» في سالونيك، بزيارة في أواخر العام ١٩١٠ إلى فرع باريس لجمعية الاستيطان اليهودي. وكان يقال إن ناظم بيك نفسه كان يؤيد فتح العراق أمام «الملايين» من اليهود الروس المهاجرين[٢٧٢]. وفي وقت سابق، كان م. ج. نيغو، «المفتش الزراعي» للجمعية، قد وصل إلى بغداد. وبعد التشاور مع وليم ويلكوكس وهو مهندس ري استأجرته استامبول لدراسة مشاكل السيطرة على النهر، قام بجولة في وادي الفرات[٢٧٣]. ولكن، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، يبدو أن شيئاً لم يسوَّ، على الأقل في ما يتعلق بالعراق.

* * *

(٢٧٠) أي رئيس الوزارة.

(٢٧١) Letter of 31 August 1910 from Sir Gerard Lowther, Istanbūl, to Sir Edward Grey, *Further Correspondence, July-September 1910,* PP. 155-156.

(٢٧٢) Great Britain, Foreign Office, Letter of 14 February 1911 from Sir Gerard Lowther to Sir Edward Grey, (Confidential) *Turkey. Annual Repport for 1910.* P. 3.

(٢٧٣) *Further Correspondence, January-March 1910,* P. 125.

ولم يكن التجار اليهود وحيدين في الإفادة من تأثيرات المواصلات الجديدة. فالتجار العرب والأكراد، الذين كانوا يرتبطون بالزراعة، أو هم صاروا كذلك بطريقة أو بأخرى، عرفوا الازدهار هم أيضاً، وأصبح بعضهم في عدد من المدن والبلدات ـ ولكن ليس في بغداد ـ قوياً إل درجة أن اكتسبوا كثيراً من الحرية في الشؤون العامة. وكانت الوسائل التي ارتقوا بواسطتها إلى الثروة والنفوذ تختلف بحسب الشخص والظروف المحلية.

وأحد الأمثلة التي ترد إلى الذهن والتي لا تخلو من مغزى توضيحي هو مثال محمد چلبي صابونجي[٢٧٤]، الذي كان دكتاتوراً فعلياً في الموصل للفترة ١٨٩٥ ـ ١٩١١.

وكان صابونجي يتحدر من عائلة من العامة ويفاد بأن والده كان في السبعينات من القرن التاسع عشر ينادي على صابونه عند بوابة جسر المدينة. ولكنه خلف مقداراً كافياً من المال لابنه، الذي كان ـ كما ورد على لسان مسؤول قنصلي بريطاني ـ قد وُهب «دهاء غير معتاد وقليلاً من المثل العليا»، مما جعله يحول كل ذلك إلى ثروة ضخمة. وبأمواله ونزعة معينة إلى السياسة حظي بمقعد في المجلس الاداري لولاية الموصل[٢٧٥]، واستطاع، بفضل النفوذ الذي جلبه له هذا المنصب، أن يضيف الكثير إلى ثروته. وكان مقعده في المجلس انتخابياً من وجهة نظر القانون وقابلاً للاستبدال كل سنة، ولكنّه احتله بشكل دائم عملياً.

وكان أحد أسرار نجاحه سخاؤه في الضيافة وفي الوقت نفسه حصافته فيها. فقد كان عنده بيت مفتوح لكل زائر معروف، عربياً كان أو تركياً أو كردياً، والياً أو قائداً أو «سيداً» أو زعيماً عشائرياً. وكان يؤمن للمسؤولين الذين يعينون في الموصل كل أثاثهم، وأحياناً حتى البيت، طيلة مدّة وجودهم في المركز. وبهذه الطريقة خلق لنفسه شبكة من الأصدقاء المفيدين في مختلف أنحاء الولاية، حتى في استامبول. وفي الوقت نفسه، أقام له تحالفات مع بطريرك الكلدان يوسف عمانوئيل الثاني، ومع الأغوات والبكوات المجاورين، بمن فيهم زعماء عشيرتي هماوند وجاف. وكان يبقي هؤلاء الأغوات والبكوات على اطلاع على اتجاهات السياسة في مقابل هدايا يتلقاها منهم، وكان هو الذي يعيد الأمور إلى نصابها عادة بما هو في صالحهم عندما يقع هؤلاء في إشكالات مع الحكومة. ونظراً لأن الولاة كانوا يستبدلون باستمرار وكانوا ـ كقاعدة ـ يجهلون الأوضاع المحلية، ومعرضين بالتالي لأن يطاح بهم من هنا أو هنالك من قبل أي من الزمر القائمة، فقد كان يضع نفسه، بمعرفته وصلاته القيّمة، تحت تصرفهم بشكل لا يستغنى عنه. وكان الولاة يصبحون عملياً لا أكثر من ناطقين باسمه، وكانوا مثلهم مثل غيرهم من المسؤولين، كثيراً ما يدينون له بالتزامات. وإذا ما قامت في طريقه عقبات بشكل غير متوقع، كان يذللها بالرشوة «في مكانها الصحيح». وبهذه الوسائل وغيرها أصبح مركزه عملياً منيعاً على أي مساس به تقريباً[٢٧٦].

---

(٢٧٤) حول عائلة صابونجي، انظر أيضاً: الجدولان ٥ ـ ٣ و٩ ـ ١٣.

(٢٧٥) كانت ولاية الموصل تضم في ذلك الوقت ألوية الموصل وكركوك وأربيل والسليمانية.

(٢٧٦) استندت الفقرات السابقة إلى: =

وجاء الكثير من ثروة الصابونجي من بيع المنتجات الزراعية التي كانت ترده بصفته «مالكاً» أو مشاركاً في ملكية الكثير من القرى التي كان هو وشركاؤه - واحد أو آخر من الأغوات الأكراد - قد اغتصبوها من الفلاحين الذين لا حول لهم، أو، وللدقة، فإن كثيرين من فلاحي ولاية الموصل الذين لم يكونوا يملكون وسائل الحماية من الغزوات التي كان يحرّض عليها هو وشركاؤه، لم يكونوا يجدون لأنفسهم بديلاً عن ربط أنفسهم به أو بالأغوات كأتباع لهم، وعن أن يحوّلوا أراضيَهم وقراهم رسمياً إلى «حُماتهم»(٢٧٧). وكانت هنالك مصادر أخرى أيضاً لثروة الصابونجي. وقد كتب نائب القنصل البريطاني في الموصل يقول في العام ١٩١١، ان «الدفتردار»، أو خازن الولاية. . .

«قال لي إن طريقة الصابونجي في إثراء نفسه على حساب الدولة مماثلة تماماً، إلى حدّ كبير، للطرق التي يتبعها أعيان السليمانية، وهي ١) بالبقاء عضواً دائماً في المجلس الاداري (وهذا شرط لازم من شروط نفوذه)، ٢) بضمان أن يكون جباة الضرائب المحليون من مرشحيه، ٣) بدفع ضرائب اسمية فقط، ، ٤) بإجبار أشخاص على بيعه أملاكاً بسعر زهيد، ٥) بالتحالف مع أسوأ شخصيات المنطقة لكي يستطيع تنفيذ أي مشروع لديه.

«ويبدو الدفتردار عاجزاً عن التعامل مع هذا الوغد أو حتى عن اجباره على دفع ضرائبه لسبب مضحك ولكنه كاف جداً، ألا وهو أنه لا يمكن اتخاذ أي إجراء ضده إلّا بإذن من المجلس، الذي يسيطر عليه هو نفسه»(٢٧٨).

وكان أعيان السليمانية الذين أشار إليهم الدفتردار هم التجار الأثرياء ملّاك الأراضي حاجي سيد أغا وفتاح بيك، وعبد الرحمن أغا، الذين كانوا يمسكون بكل خيوط المجلس الاداري في بلدتهم(٢٧٩). وكان هؤلاء يفعلون في السليمانية ما كان الصابونجي يفعله في الموصل، وإن بشكل أكثر فجاجة. وفي كتاب أرسله في العام ١٩١١ صفوت بيك القائد العسكري للسليمانية إلى ناظم باشا، والي بغداد، اشتكى الأول من أن:

«حاجي سيد أغا وفتاح بيك وعبد الرحمن أغا. . . امتلكوا لأنفسهم بشكل غير قانوني اثنتي عشرة قطعة أرض. . . وهم يهتمون بألّا يرى أحد من خارج المجلس الاداري حسابات جباية العائدات وهذا يمكنهم كل سنة من سرقة ٩٥٠٠ ليرة من الخزينة. ولقد حصروا. . .

= Great Britain, Foreign Office, *Political Diary of the Baghdad Residency* for the Week ending 19 October 1908, P. 118; Letters of 15 and 22 October 1909 from H.E. Wilkie Young, vice-consul Mosul, to Sir G.A. Lowther, Ambassador at Istanbūl, in File FO 195/2310; *Turkey. Annual Report for 1909,* P. 46; and letter of 31 March 1910 from Vice-Consul Greig to Sir G. Lowther, *Further Correspondence, April-June 1910,* P. 68.

(٢٧٧) Great Britain, Foreign Office, FO 195/2310, Letter of 22 October 1909 from H.E. Wilkie Young, vice-consul Mosul, to Sir G.A. Lowther, ambassador at Istanbūl.

(٢٧٨) Letter of 8 March 1911 from Vice-Consul Greig, Mosul, to Mr. Marling, *Further Correspondence, April-June 1911,* P. 33.

(٢٧٩) كان هذا المجلس يخضع لإشراف المجلس الاداري لولاية الموصل.

بدائرتهم حق المزاودة على جباية ضرائب الزاب وأنزلوا القيمة إلى ٢٥٠٠٠ قرش مع أن مزاوداً من الخارج عرض ٧٥٠٠٠ قرش.

«ولقد اكتشفت قبل تسلُّم واجباتي المؤقتة هنا... أنه في حين أن مداخيل البلدية في السنة وصلت إلى ٩٨٠٠٠ قرش، قد وردت في الكشف الرسمي المقر من المجلس الاداري على أنها ٤٠٠٠٠ قرش فقط...

«هؤلاء الرجال عبارة عن ميكروبات تعتاش على حساب الخزينة...

«**علينا نحن العسكريين ألّا نتحمل اضطهاد هؤلاء الأوغاد للناس**[٢٨٠] وألا نُضعف بشكل من الأشكال شرف وجلال وقوة الحكومة»[٢٨١].

كانت هذه لغة القوى الجديدة، أي لغة عسكريّي «تركيا الفتاة» الثوريين. وكان هؤلاء هم الذين طاردوا الصابونجي في النهاية. وكان الصابونجي قد حاول صد الضربات الآتية من ناحيتهم، فأعلن دعمه لثورة ١٩٠٨ وشكّل من دون أي تأخير لجنة للاتحاد والترقي في الموصل. ومع ذلك فقد أخرج في العام ١٩١١ من «المجلس الاداري» بأوامر منهم[٢٨٢]، وزال النفوذ السياسي الذي كان يتمتع به هو ومن كان معه.

وكان التاجر ـ السياسي الآخر الذي ربما فاق حتى الصابونجي في الفطنة والخفة هو محسن شلاش، الذي كانت له في السنوات الأخيرة للنظام العثماني كلمة مسموعة في رسم مسار شؤون مدينة النجف، ولكنه كان حريصاً على البقاء في الظل وعدم الظهور سياسياً حتى الفتح البريطاني للبلاد، حين وقف أولاً إلى جانب حركة الاستقلال ـ لا اختياراً بل لضرورات الحالة العاطفية للنجف ـ ثم تحول بعد قمع انتفاضة ١٩٢٠ إلى الاتجاه الذي فرضته مصالحه التجارية، وقدّم «الكثير من الخدمات المفيدة» لقوة الاحتلال[٢٨٣]. وكان شلاش مقرضاً للمال ومضارباً وتاجراً وملاك أراضٍ ومديراً لشركة النجف لحافلات الترام ووزيراً للمالية في ظل العهد الملكي، وكانت له أصبع «في كل كعكة» في النجف. ويمكن تصوّر مدى القوة التي كان قد وصل إليها في العشرينات من القرن الحالي من خلال المذكرة التالية المأخوذة من سجلات الاستخبارات البريطانية:

«محسن شلاش هو أكبر تاجر في النجف وكعكته الأكبر هي منطقة أبو صخير. ولقد بنى ثروته من خلال إقراض المال للمزارعين بفائدة باهظة يستردها حبوباً في موسم الحصاد. وقد

---

(٢٨٠) التشديد مضاف.

(٢٨١) Telegram of 10 January 1911 from Safwat Bey, commander of the 23rd Brigade at Sulaimāniyyah to Nādhim Pasha, commandant of the VIth Army Corps, *Al-Mawsil* (Official Organ of the Mosul Wilāyah), 5 February 1911, *Further Correspondence, April-June 1911*, PP. 35-36.

(٢٨٢) Great Britain, Foreign Office, *Turkey Annual Report for 1911*, P. 37.

(٢٨٣) Great Britain, oriental secretary to the high commissioner, (Secret) *Intelligence Report No 24* of 13 December 1922, para. 1204.

اشتهر بأنه حصل من موسم حصاد تلك المنطقة في العام ١٩٢٤ على ٣٣٠٠٠ ليرة تركية. وفوق كل شيء فهو المؤتمن والمستشار الخاص ومقرض المال لفرعون، شيخ عشيرة الفتلة. وليس هناك شيء لا يعرفه في المشخاب[٢٨٤] ولقد نسي عن الفتلة (معلومات) أكثر مما على أي مسؤول أن يتعلم بعد. ويمكن العثور على يد له في كل موضوع اداري في أبو صخير، وهو لا يتردد أبداً إذا ما هدد أي قائمقام[٢٨٥] نشيط مصالحه. وهو رجل عظيم الثروة والنفوذ، وتمتد سلطته إلى أبعد من مدينة النجف بكثير. لقبه هو حجي محسن. وهو يستطيع أن يتعامل ببراعة مطلقة مع الملك والعلماء والشيوخ والعشائر والبريطانيين والحكومة طالما كان ذلك يعزز مصالح حجي محسن. وإذا ما وقف أحد في طريق أعماله فإنّه ينحطّ إلى أدنى مستويات التآمر لإزاحة العقبة. يملك أراضي في رق الحصوة وفي هور السليب. وليس هنالك من مزارع في المشخاب غير مدين له... وحجي محسن رجل جذاب يكرم ضيفه ببشاشة. مليء بالمعلومات ولا يتعب الإنسان أبداً من الاستماع إلى ثرثرته. ومن نافل القول الإشارة إلى أنه «دماغ من الدرجة الأولى». وحجي محسن يشكل خطراً بالنسبة لإدارة منطقة أبو صخير»[٢٨٦].

والطريقة التي جمع بها محسن شلاش أمواله كانت تسمى عند المزارعين «البيع على الأخضر»، وكانت وسيلة للكسب السريع تلاقي ترحيباً كبيراً لدى الصرّافين والتجار المقرضين للمال عموماً وكان المزارعون، وخصوصاً من بينهم الفلاحون من صغار الملاّك، وهم كثر في الفرات الأوسط، كثيراً ما يضطرون إلى الاعتماد على التجار للحصول على مال فوري قبل نضج المحصول، ولم يكن المال يعطى لهم إلاّ إذا وقعوا عقوداً مسبقة تنص على تسليم كذا طناً من الحبوب، أو المحصول بكامله، بسعر كذا وكذا، وهو سعر غالباً ما كان أدنى من أسعار السوق في موسم الحصاد.

* * *

خلال سنوات الهيمنة البريطانية وفي العهد الملكي، كان هنالك الكثير من الأعضاء البارزين في حركات المعارضة والعصيان من أبناء عائلات الجلبيين التي كانت ترتبط بالأشكال القديمة للصناعة أو طرق النقل. وعرفت تراجعاً في ثرواتها ولكن ليس في هيبتها، أو من عائلات چلبيين أو عائلات تجارية تأثرت سلباً بفصل الموصل وبعض الألوية الشمالية عن مناطق واسعة من سورية وتركية التي كانت ترتبط بها اقتصادياً قبل الحرب العالمية الأولى. ومن العائلات الأولى برز مثلاً جعفر أبو التّمن الذي أوحى بانتفاضة ١٩٢٠ م وكان أحد زعمائها الرئيسيين، ثم أصبح رأس الحزب الوطني وقلبه في العام ١٩٢٢ م وبين ١٩٢٨ و١٩٣٣، ومشاركاً رئيسياً في انقلاب «الأهالي» والعسكريين عام ١٩٣٦، وحسين الرحال، أبو الماركسيين العراقيين، ومحمد مهدي كبة، عضو اللجنة المركزية للحزب الوطني من

---

(٢٨٤) منطقة في الفرات الأوسط.

(٢٨٥) حاكم منطقة.

(٢٨٦) Iraqi Police (Major J.F. Wilkins') File No. 276 entitled "Muhsin ashShallāsh.".

١٩٣٠ وحتى ١٩٣٣ ونائب رئيس «نادي المثنّى» العروبي من ١٩٣٥ وحتى ١٩٤١، ورئيس حزب الاستقلال من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٩. وإلى العائلات الأخيرة كان ينتمي، بين آخرين، كل من العقيد صلاح الدين الصباغ، المحور الحقيقي بين العامين ١٩٣٦ و١٩٤١ للقسم العربيّ العقيدة من ضباط الجيش الشبان والروح المحركة لانقلابي ١٩٣٨ و١٩٤١، وصدّيق شنشل، وهو عضو هام في نادي المثنّى والنظام العسكري في العام ١٩٤١، وأصبح في الخمسينات سكرتيراً لحزب الاستقلال، ومحمد حديد، أحد مؤسسي مجموعة «الأهالي»، ونائب رئيس الوطنيين الديموقراطيين من ١٩٤٦ وحتى ١٩٦٠[٢٨٧]. وبكلمات أخرى، فإن شرائح الطبقة التجارية التي تضررت بتوسع القوة الأوروبية ورأس المال الأوروبي قدمت قادة سلسلة كاملة تقريباً من المعارضة العراقية. أما لماذا اتخذ هذا الزعيم المعيّن أو ذاك، في نشاطه ضد الأوضاع القائمة، موقفاً «يسارياً» أو «يمينياً»، أو لجأ إلى العروبة الجامعة، أو تمسك بمنظور عربي بحت، فهو ما يمكن العودة به إلى ظروف أو فرص معيّنة في حياته الشخصية. وهذا من نافل القول.

في العشرينات والثلاثينات، قلائل كانوا يتجاوزون جعفر أبو التّمن في كسب التقدير الشعبي. وفي الواقع فإنه كان يعتبر بالنسبة لطائفة واسعة من العراقيين من مختلف المعتقدات، وحتى بالنسبة للشيوعيين، رمزاً للمعارضة الصلبة للنفوذ البريطاني، وذلك حتى موته في العام ١٩٤٥. وكان جعفر رجل شجاعة ودفء أصيل، لم تكن حتى السياسة قادرة على إفساده. ولد في العام ١٨٨١ لعائلة شيعية تجارية من بغداد. وكان جدّه يملك ثروة عظيمة، ولكن كانت له استثمارات كبيرة في الجمال والسفن الشراعية[٢٨٨]، وكان طبيعياً أن يعاني من تحول البلاد إلى أشكال أخرى للنقل. وإضافة إلى هذا، فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان في الثمانينات من عمره، ونظراً لتمسّكه الشديد بالمعتقدات التقليدية، وقيامه بكل فرائض الإسلام باستثناء الجهاد، فقد أنفق بقية أمواله على تجهيز إعالة جماعة من المتطوعين حاربت إلى جانب العثمانيين ضد الغزاة الانكليز[٢٨٩]. وكما يمكن للمرء أن يتصور، فقد رفع هذا من مكانة العائلة في أعين السنة والشيعة على حد سواء. ولكن استمرت ثروة العائلة في الهبوط. وكان والد جعفر تاجراً أيضاً ولكن لم يكن له دراية حدسية بالسوق ولم يفلح فيها أبداً. وارتقى جعفر إلى رئاسة غرفة بغداد للتجارة، وبقي رئيساً لها من ١٩٣٥ وحتى ١٩٤٥، ولكنه كان يفتقر كلياً إلى غريزة حب الكسب، ومات وأوضاعه المالية ليست في أحسن حال[٢٩٠].

وأهمية جعفر أبو التّمن نابعة من دوره في أحداث ١٩٢٠. فقد شكل يومها، مع آخرين، مركزاً في بغداد لحركة استقلالية. ولكن، يعود إليه، في المقام الأول، فضل الجمع

---

(٢٨٧) لا بد، على العموم، من تذكر التضخم الحاد في ثروة عائلة حديد في الأربعينات والخمسينات.

(٢٨٨) حديث مع السيدة زوجة جعفر أبو التمن في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٢٨٩) المصدر السابق، و: «من أوراق كامل الجادرجي»، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٨٤ و٨٧.

(٢٩٠) حديث مع السيدة زوجة جعفر أبو التمن.

بين الشيعة والسنّة عند ذلك المفصل التاريخي. وتحويل رصّ الصفوف المؤقت هـذا إلى حقيقة سياسية دائمة أصبح عبئاً دائماً على تفكيره، إذ لم يكن هنالك في رأيه من سبيل آخـر إلى كسر شوكة الانكليز. وكان سياسيو الشيعة كثيراً ما حاولوا جرّه إلى سياسات طائفية، ولكنـه صب على رؤوسهم ماء بـارداً مرة بعـد الأخرى. وفي إحـدى المرات، في العـام ١٩٢٧، وفي لحظة أزمـة بين الملك فيصـل الأول والانكليز، وبعـد أن نجح الانكليـز في أن يجذبـوا إلى جانبهم الكثير من الأعضاء الشيعة في مجلس النواب، اتصـل مجتهد شيعي أكـبر[٢٩١] هو الشيـخ محمد حسين كاشف الغطاء بأبي التمن وحثه على الانضمام إلى أبناء طائفته. ولكنّ أبـا التمن رفض رفضاً قاطعاً، وقال انه يفضل حل أمثال هذه الأمور بنفسه نظراً لأنه يعرف النتـائج أكـثر من الشيخ الذي لم يكن رجل سياسة بل عالم دين. وشدَّد على هذه النقطة الأخيرة، وأضـاف أن النـواب الشيعة لم ينـظروا إلاّ إلى مصلحتهم. وعندمـا أفصح الشيـخ عن أنه قيـل بـوجـوب التوصية بأبي التمن عند الانكليز ليصبح رئيساً مقبلاً للوزراء، ابتسم هـذا الأخير وسخـر من الفكرة، وقال إنه حتى بافتراض موافقـة الانكليز فـإنه لن يستـطيع أبـداً أن يتعاون معهم من أجل مصالحهم كما يتوقعون، وهو شيء لن يفعله أبداً[٢٩٢].

وقد وجه أبو التمن الجهود الـرئيسية للحـزب الوطني بـاتجاه الهـدفين المتصلين أحـدهما بـالآخـر واللذين اختـارهمـا لنفسـه، ألا وهمـا وحـدة الشيعـة والسنّـة والقضـاء عـلى السلطة الانكليزية. وقد أغلقت أبواب الحـزب بالقـوة بعد ولادتـه مباشرة أو يكـاد في العام ١٩٢٢، وذلك في أعقاب اعتقال أبو التمن ونفيه إلى هنجام، وهي جزيرة موحشة وكئيبـة في الخليج. ولكنه أعاد تشكيل الحزب في العام ١٩٢٨. وعلى العمـوم، وبحسب ما جـرت الأمور، فـإن الحزب اتخذ لنفسه لوناً يفوق كونه حزباً وطنياً بحتاً، نتيجـة للطابع الاجتـماعي للدعم الذي لقيه. وإذا كان صحيحاً أن تجاراً متوسطين، مثل محمد مهـدي كبة وسعيـد الحاج ثـابت وأبو التمن نفسه، أو مفكرين وطنيـين أو أعضاء مهنيـين، مثل فهمي المـدرس، عميد جـامعة آل البيت، والكـاتب والشاعـر مهدي البصـير، والمحامي عـلي محمـود الشيـخ، ورئيس «جمعيـة المحامين» بهجت زينل، أو ضباطاً شريفيين سابقين متصلبـين أو مستائـين، مثل عبـد الغفور البدوي ومولود مخلص ومحمود رامز، قد شكلوا الشريحة القائـدة للحزب[٢٩٣]، فصحيـح أيضاً أن قاعدته كانت تمتد بين العمال الحرفيين وصغار التجار[٢٩٤]. ومن هنا جـاء ما أظهـره الحزب من تحسّس بأوضاع وشكاوى هذه الفئات من الشعب حتى عندما كان يعطي الأولوية للنضال

(٢٩١) مشرع.

(٢٩٢) Iraqi Police (Major J.F. Wilkins') File No. 94 entitled "Ja'far Abū-t- Timman," entry dated 29 December 1927.

(٢٩٣) Great Britain, Oriental Secretary of the High Commissioner, (Secret) *Intelligence Report No 17* of 1 September 1922, P. 19; and Iraqi Police (Major J.F. Wilkins') File entitled "The National Party." Entries dated 30 June 1928, 12 August 1930, 8 November 1931, and 18 November 1932.

(٢٩٤) *ibid.*, entry dated 13 October 1928.

الوطني. ومن هنا أيضاً جاء دوره المبادر في تأسيس «جمعية أصحاب الصنائع»[٢٩٥]، في العام ١٩٢٩ وقيادته النشطة لإضراب الأربعة عشر يوماً العام سنة ١٩٣١، الذي انطلق نتيجة لفرض ضريبة شهرية على التجار والحرفيين، الذي استخدمه الحزب أيضاً لانتقاد حكومة نوري السعيد بقبولها بمعاهدة ١٩٣٠ غير المتكافئة[٢٩٦].

ولكن كان الحزب الوطني يرتبط، في الجوهر، ارتباطاً لافكاك منه بشخص أبي التّمن. فهو الذي أوجده ونشره، وهو الذي قدم المال لمشاريعه، واضطر حتى إلى الاستدانة لإبقائه واقفاً على قدميه[٢٩٧]. وعندما أدار له ظهره في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، اختفى الحزب.

وليس من الواضح ما إذا كان للضيق المالي أيّ دور في انسحاب أبو التمن من الحزب. كان الكثيرون من زملائه يتحدثون بملء أفواههم عن «الوطن الأم»، أما عندما كان الأمر يتعلق بالمساهمة بالمال فلم يكونوا يبدون أية حماسة. وفي العام ١٩٢٨، بلغ إجمالي اشتراكات كل أعضاء الحزب ٩٥٠ روبية فقط، أي ٧١ جنيهاً استرلينياً، في حين أن ايجار مكتب الحزب وحده كان يصل إلى ١٩٠٠ روبية[٢٩٨]. ولكن، ما كان للصعوبات المالية أن تكون إلاّ عاملاً ثانوياً في قرار استقالته. وكان أحد الاعتبارات الأخرى الصغيرة اكتشافه ذات مرة في العام ١٩٣٣ أن مولود مخلص، عضو اللجنة المركزية للحزب، لم يكن يكتم سراً عن الملك فيصل الأول تحت تأثير الكحول[٢٩٩]. وأما السبب الحاسم فكان بلا شك هو الشرخ الذي شقّ الطبقة القائدة للحزب حول ما إذا كانت تجب المشاركة في الانتخابات واللعبة البرلمانية أم لا. وكان أبو التمن مقتنعاً بأنه لم يكن للعراق من النظام الانتخابي إلا الاسم، وأما الفعل فلا. ولهذا فإنه لم يكن يرى دوراً للحزب كمعارض مُخلص، مهما كان الثمن. وكان يخشى أن يتردّى الحزب إلى مستوى المساومة والمماحكة مع الحكومة حول المقاعد، مما سيحرفه عن جذوره المثالية ويشوّه سمعته. ولكن، أكثرية قادة الحزب كانت تموج في مزاج تسووي، مما جعلهم لا يلتفتون إلى اعتراضاته، لكي يجدوا أنفسهم سريعاً وقد أصبحوا قادة بلا أتباع[٣٠٠].

---

(٢٩٥) جمعية الحرفيين Iraqi Police File No. J/222 entitled "Jam'iyyat Ashāb-is-Sanāi'" (Artisans' Association), note of 16 February 1929.

(٢٩٦) حديث مع محمد صالح القزاز، رئيس جمعية الحرفيين.

(٢٩٧) حديث مع السيدة زوجة جعفر أبو التمن، و:
Iraqi Police File No. 94, entitled "Ja'far Abū-t-Timman," entry dated 25 August 1928.

(٢٩٨) المصدر السابق.

(٢٩٩) حديث مع السيدة زوجة جعفر أبو التمن.

(٣٠٠) «الوطن» (بغداد) عدد ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥. ومن أجل نص البيان العربي الذي أعلن فيه أبو التمن انسحابه المؤقت من العمل السياسي، انظر: «الأهالي»، عدد ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣.

ولا بد من إبراز أمرين آخرين يخصان الحزب الوطني. أولاً، قاد هذا الحزب المحاولة الأبكر لوضع العمال ضمن الخريطة السياسية. فـ «جمعية أصحاب الصنائع» التي أوحى بها الحزب، كما رأينا، كانت قد حملت في البداية طابع نقابة الحرفيين، ولكن الجمعية سرعان ما جذبت إليها عمالاً من ورشات السكك الحديد والدفاع في بغداد بفضل الكساد الاقتصادي الحاد للفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ وبفضل طاقة والتزام محمد صالح القزّاز، وهو ميكانيكي، ابن لتاجر صغير، مؤيد للحزب، وأول قائد عمالي في العراق، وسرعان ما اتخذت الجمعية طابع التكوين السياسي للناس العاملين[٣٠١]. وفي الواقع، فإنها أصبحت المركز المنظّم مباشرة لإضراب الأربعة عشر يوماً العام، ولهذا فقد حلت في العام ١٩٣١[٣٠٢]. ولكن القزّاز استمر في التحرك باسم العمّال، وأسس في العام ١٩٣٢ «جمعية عمال الميكانيك» أو «نقابة اتحاد العمال في العراق»، التي تبعثرت في نهاية ١٩٣٣ نتيجة لدورها في المقاطعة التي دامت شهراً لشركة بغداد للنور والكهرباء، البريطانية الملكية[٣٠٣]. وعندما انبعثت النشاطات النقابية مجدداً بعد ذلك بعقد من الزمن، انبعثت تحت رعاية شيوعية.

والأمر الذي يستحق ابرازاً مماثلاً هو أنه من صفوف الحزب الوطني خرج رجال قدموا القيادة لثلاثة تيارات أساسية معارضة في المستقبل، وهي: الاصلاحية العروبية الواعية للتقاليد التي تمثلت بنادي المثنى وحزب الاستقلال، والجناح اليساري للشعبوية العراقية المتمثلة بمجموعة «الأهالي» و«جمعية الاصلاح الشعبي» و«الحزب الوطني الديموقراطي»، والتيار الثوري الذي وجد تعبيره في «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» و«الحزب الشيوعي العراقي»[٣٠٤]. وقد رمى أبو التمن نفسه بثقل نفوذه إلى جانب رجال «الأهالي» و«الاصلاح الشعبي».

ولقد خصّت الشيوعية ومن كرسوا أنفسهم لها باهتمام كافٍ في مكان آخر من هذا

---

(٣٠١) حديث مع محمد صالح القزاز، و:
Iraqi Police File No. J/222 entitled "Jam'iyyat Ashāb-is-Sanāi'" ("The Artisans' Association"), entries dated 3 August and 25 August 1930.

(٣٠٢) Iraqi Police File No. 846, entitled "Muhammad Sālih al-Qazzāz," entry dated 3 April 1945.

(٣٠٣) Iraqi Police File No. J/223 entitled "Jam'iyyat 'Ummāl-il-Mikānîk aw Naqābat-ut-Ittihad-il- 'Ummāl fī-l-'Irāq," letter of 31 December 1933 from the minister of interior to the *mutasarrif* of Baghdād.

(٣٠٤) وهكذا، فقد كان من بين أعضاء الحزب الوطني، عدا عن محمد مهدي كبة كل من: فائق السامرائي، وهو محامٍ أيّد عن قرب رشيد عالي الكيلاني في العام ١٩٤١ وأصبح سكرتيراً أو نائب رئيس لحزب الاستقلال للفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، وعبد القادر اسماعيل، وهو محام وصحافي، وقد أسس في العام ١٩٣١ مجموعة «الأهالي»، وكان عضواً في اللجنة التنفيذية المركزية لـ «الاصلاح الشعبي» في ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، وصار شيوعياً بارزاً في الأربعينات والخمسينات، وعاصم فليّح، وهو خياط وسكرتير أول للحزب الشيوعي العراقي، وغالي زويِّد، وهو عبد ووكيل لعائلة السعدون من ملاك الأراضي، وكان في منتصف الثلاثينات عضواً قيادياً في الحلقات الشيوعية في الناصرية والبصرة.

الكتاب. أمّا التياران الآخران فليسا بعيدين عن تاريخ الطبقات التجارية والمالية، ولكن بحثهما في هذه الصفحات سيتم بلا إطالة.

بالطبع، إن حركة العروبة الجامعة سبقت الحزب الوطني، فقد ولدت في أعقاب ثورة «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨. وإلى جانب هذا، فخلال العشرينات عرّف الكثير من المنتمين إليها أنفسهم بالتماثل تماماً مع النظام الملكي. ولهذا، فإنها وجدت فقط بصيغتها الأكثر حماسة وتوقداً كتيار داخل الحزب الوطني في الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٣. أما في الجيش فقد وجدت تمثيلها الأكثر حماسة في مجموعة سرية من الضباط الشباب بدأت منذ العام ١٩٢٩ تتجمع حول صلاح الدين الصباغ، الذي كان ابناً لتاجر موصلي من أصل صيداوي[٣٠٥]، كانت له اتصالات لفترة بجعفر أبو التمن[٣٠٦]، ولكنه قدم في العام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ دعماً غير محدود لرئيس الوزراء ذي التوجه العروبي الجامع ياسين الهاشمي، واقترب في الوقت نفسه من نادي المثنى[٣٠٧]. وكان هذا النادي قد أسس في العام ١٩٣٥ والتزم علناً بـ «نشر روح القومية العربية... والمحافظة على التقاليد العربية... وتقوية الشعور بالرجولة العربية بين الشباب، وخلق ثقافة عربية جديدة تجمع إلى التراث العربي ما يستحق من حضارة الغرب»[٣٠٨]، ولكن النادي سرعان ما ربّى ميولاً ونزعات أو كشف عن غرائز قريبة من السلطوية. وكان يقف في موقع الواجهة منه رجال من أصول تجارية[٣٠٩] أو من الطبقة المهنية المتوسطة[٣١٠]، أو بما وصف في صفحات أخرى[٣١١] بكونه «أرستقراطية» المسؤولين القديمة[٣١٢]. ولكن النادي استمد قوته بصورة أساسية من روابطه مع مجموعة الجيش التي كان يرأسها العقيد الصباغ الذي بدوره كان يستمد الكثير من الدعم المتوفر له بين الضباط الكثيرين الذين أصولهم، مثله، من الألوية العربية الشمالية التي كانت لا تزال كاسدة اقتصادياً بسبب قطعها عن مناطقها التجارية في سورية وما نشأ عن ذلك من حواجز جمركية واختلاف في العملات وقوانين الأعمال وشروطها، والذين كانت مصالحهم الجدية تتّجه صراحة ـ لهذا ـ باتجاه العروبة الجامعة. ومن المؤكد أن هذا ليس كل معنى الاتجاه العروبي الجامع الذي جسده الصباغ أو الذي حافظ نادي المثنى على بقائه ايديولوجياً، بل مجرد واحد من مظاهره التي تحتمل الإبراز، من وجهة نظر هذا الفصل.

---

(٣٠٥) من صيدا، المدينة الميناء، الموجودة في لبنان الحالي.

(٣٠٦) حديث مع صدّيق شنشل.

(٣٠٧) Great Britain, Foreign Office, FO 371/23217/E 5661/72/93, personality note of 10 August 1939 on Colonel Sabbāgh by General Waterhouse of the British Military Mission.

(٣٠٨) Iraqi Police File entitled "Nādi al-Muthanna bin Hārithah ash-Shaibānī," entry of 2 September 1935.

(٣٠٩) من أمثال: محمد مهدي كبة وصدّيق شنشل والدكتور عبد المجيد القصاب.

(٣١٠) من أمثال: فائق السامرائي والدكتور فريد زين الدين.

(٣١١) انظر الفصل ٨.

(٣١٢) من أمثال: الدكتور صائب شوكت والدكتور سامي شوكت.

ووصل نادي المثنى قمة تطوره في الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٤١، أي خلال السنوات التي كان فيها لمجموعة الصباغ صوتاً في الجيش وفي إدارة البلاد. ومن الأمور ذات المغزى أن تدمير أو تفريق هذه المجموعة الذي أدى إليه التدخل العسكري البريطاني في العام ١٩٤١ أدى إلى تشتيت النادي. ولكن، مما تبقى من قيادته ظهرت في العام ١٩٤٦ النواة المركزية لحزب الاستقلال الذي عرّف نفسه بكونه «تضامنياً» و«شمولياً» و«شعبياً» و«حديثاً». وفي كلمات أخرى أعلن الحزب معارضته لـ «وجهة النظر الطبقية» ولـ «الإقليمية والطائفية والتعصب الديني»، ودعمه لـ «سيادة الأمة» ولـ «تبني روح العصر حتى مع التمسك بالخصوصيات القديمة والجليلة المميزة والمثل العليا». وفي الوقت نفسه. فقد دعا الحزب إلى عراق مستقل تماماً وإلى توحيد العملات وإدارة الجمارك والمصارف المركزية الموجودة أو المخطط لإقامتها في البلدان العربية، وإلى إنشاء دولة اتحادية عربية في النهاية(٣١٣). وسرعان ما تنامى الحزب، فأصبح يعدّ في العام ١٩٤٧ ما لا يقلّ عن ٥٤٥٠ عضواً كانوا في معظمهم، واستناداً إلى سجلات الشرطة، «من ضباط الجيش المتقاعدين ومسؤولي الحكومة المتقاعدين ومن أصحاب المهن الحرة»(٣١٤). وكان حوالى مئتين أو ثلاثمائة من أعضاء الحزب قد قضوا سنوات عدّة في المنفى أو السجون بسبب عضويتهم في نادي المثنى أو انتمائهم إلى حركة ١٩٤١ العسكرية، وهو ما أدى إلى الملاحظة نصف المازحة لوزير الداخلية في العام ١٩٤٦ حول أن حزب الاستقلال كان «حزب مساجين ومعتقلين»(٣١٥). وكانت مهنة القانون جيدة التمثيل في الحزب. وكان هنالك ستة وعشرون محامياً من خلفية من الطبقة الوسطى(٣١٦) أساساً من أصل سبعة وثلاثين عضواً في اللجنة العليا للحزب، وكان هنالك في اللجنة نفسها اثنان من الضباط السابقين(٣١٧) وأستاذا كلية سابقان وصحافيان واثنان من متوسطي ملاك الأراضي وثلاثة من التجار المتوسطين. وكانت اللجنة تضم مسيحيين اثنين وخمسة عشر شيعياً وعشرين سنّياً. ولكن الحزب كان يفتقر إلى حياة داخلية حافلة، وقد التف في أواخر الأربعينات حول رئيسه محمد مهدي كبة، ونائب الرئيس فائق السامرائي، وسكرتيره صدّيق شنشل. كبة ملاّكاً صغيراً، وتاجراً محدود الوسائل، ووطنياً من لون معتدل، وسياسياً نظيف اليد ولكن ضئيل القدرة التخيّلية القيادية. ولد في العام ١٩٠٠ في بلدة سامراء المقدسة، ابناً لعائلة

---

(٣١٣) المواد ٢ و٣ و٦ من دستور حزب الاستقلال.

(٣١٤) Iraqi Police File entitled "Hizb-ul-Istiqlāl" ("The Independence Party"), police note written in 1947.

(٣١٥) محمد مهدي كبة، «مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨»، (بيروت، ١٩٦٥)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٣١٦) وكانت الاستثناءات تشمل حازم الصابونجي من الموصل، الذي كان ينتمي إلى عائلة چلبيين ثرية، وعلي القزويني من الحلة، وحازم المفتي وعبد القادر العبيدي من الموصل، وكان هؤلاء الثلاثة من عائلات «سادة» من ملاك الأراضي.

(٣١٧) اللواء الركن المتقاعد ابراهيم الراوي الذي كان قائداً للفرقة الرابعة في العام ١٩٤١، والرائد الركن المتقاعد محمود الدرة الذي كان مديراً لمصلحة التعبئة في وزارة الدفاع في العام ١٩٤١.

جلبيين واسعة الاحترام تعود في أصولها إلى عشيرة ربيعة، وكانت لها أهميتها ذات يوم في تجارة الحرير وسلطتها في حي القشلة في بغداد، ولكن ثروتها تدنت في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. واتفق أن يعود تمسّك الكبة بالعروبة الجامعة إلى أيام شبابه المبكر والنزاعات الحادّة التي كانت تنشب بينه وبين الطلاب غير العرب الذين كانوا يشكلون الأكثرية في مدارس سامراء الدينية، ويبدو أن هذه الحقيقة كانت تغضبه[٣١٨]. أما شنشل فكان أصغر من كبّة بعشر سنوات، وكان صهراً ليونس السبعاوي، أقرب رفاق العقيد الصباغ المدنيين اليه، وكان يتحدر من عائلة موصلية سنية كانت لها قبل الحرب العالمية الأولى علاقات تجارية مزدهرة مع حلب وديار بكر، ولكنها تراجعت اقتصادياً بعد تقسيم الأراضي العثمانية وهاجرت إلى بغداد. وعلى النقيض من كبة، فقد تلقى شنشل علومه في القانون في دمشق وباريس، وهو السبب في معالجته السياسة بطريقة قانونية واضحة. وأما فائق السامرائي، الذي كان في مثل سن شنشل، فكان محامياً هو أيضاً ولكنه تخرّج من بغداد. ومثل كبة جاء من سامراء، ولكن من خلفية سنية متواضعة. وفي الثلاثينات أصبح «اليد اليمنى لرشيد عالي الكيلاني وكان يدخل الوظيفة الحكومية ويخرج منها بحسب وجود هذا الأخير في السلطة أو خارجها»[٣١٩]. ولا شك في أنه كان أقدر رجال حزب الاستقلال، ولكنه كان في الوقت نفسه من مؤيدي النظرة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة. وبين العامين ١٩٤٦ و١٩٥٢، أي خلال السنوات الأنشط من تاريخ الحزب، كان هو مصدره الرئيسي للأفكار والمبادرات. ولكن، بعد منتصف الخمسينات، لم يستطع حتى هو انقاذ الحزب من الجمود الذي وقع ضحية له والذي نجم في بعضه عن أسلوب «سياسة الصالونات» التي كان يتبعها، وفي البعض الآخر عن انتقال معظم عناصره الشابة إلى حزب البعث والتحوّل العام للمزاج السياسي لدى شباب العراق باتجاه اليسار[٣٢٠].

* * *

التيار الاصلاحي الشعبي وجد تعبيره الأبكر في مجموعة بدأت منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢ بإصدار «الأهالي» بعد أن كانت قد تكونت قبل ذلك بأشهر بتجمعها حول عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وحسين جميل وعبد القادر إسماعيل. وكان جميل وإسماعيل محامين بغداديين، وصديقين جيدين منذ أيام دراستهما الثانوية. وكان إبراهيم أيضاً من بغداد وابن عم لاسماعيل. وكان هو وحديد، الذي كان موصلياً، يعملان لدى الحكومة في تلك الأيام، وكانا زميلين في صف واحد في الجامعة الأميركية ببيروت قبل ذلك. وكانوا كلهم من مواليد ١٩٠٦ باستثناء جميل الذي كان يصغرهم بسنتين. وكانوا كلهم سنّة ـ ولكنهم غير طائفيين وذوي اتجاه علماني ـ وعرباً، إلا اسماعيل، الذي كان عربياً ـ هندياً في أصوله. وكان جميل من

(٣١٨) كبة، «مذكراتي»، ص ١٦.

(٣١٩) هذه الملاحظة مأخوذة من سيرة حياة قصيرة أعدتها الشرطة في العام ١٩٥٢:
Iraqi Police File entitled "Hisb-ul-Istiqlāl" refers.

(٣٢٠) أحاديث مع محمد مهدي كبة وجميل كبة وفائق السامرائي وصدّيق شنشل وكامل الجادرجي.

عائلة تدّعي تحدرها من الرسول. وكان أبوه قاضياً مدنياً، وجدّه قاضياً شرعياً[321]. أما من ناحية الدخل فكان ينتمي إلى الشريحة الوسطى للمجتمع. وكذلك كان إسماعيل، الذي كان ابناً لوكيل أعمال نقيب بغداد، وابراهيم، الذي كان يتحدر من سلسلة طويلة من «المدرسيين»، أو المعلمين الدينيين. وكانت خلفية حديد تجارية. فقد كانت أمه تنتمي إلى أقدم عائلة چلبيين في الموصل ـ عائلة الدباغ ـ وكانت لجده لأبيه، الذي كان چلبياً، تجارة مزدهرة مع ديار بكر. ولكن، بعد الحرب العالمية الأولى، تخلّى أبوه عن التجارة نهائياً واستثمر أمواله في الأراضي، التي أصبح الكثير منها في الأربعينات والخمسينات أراضي سكنية وارتفعت قيمتها ارتفاعاً حاداً. وكان ابراهيم وحديد وحدهما لهما معرفة عمل باللغة الانكليزية، أو كانا قد سافرا إلى البلدان الغربية. وكان ابراهيم قد قضى فصلاً دراسياً في كلية الخريجين في جامعة كولومبيا. أما حديد فقد التحق بمدرسة لندن للاقتصاد في الفترة بين العامين ١٩٢٨ و١٩٣١، واجتذبته أفكار البروفسور هارولد لاسكي، وهو اشتراكي و«لا أدري» (Agnostic) مشهور[322].

ومنذ البداية شكّل شعار «مصلحة الشعب فوق كل مصلحة» الصيحة التي استخدمتها المجموعة الجديدة بتجميع الناس حولها. وأوضحت المجموعة أنها بـ«الشعب» تعني «الأكثرية العظمى»، التي تتطلب مصلحتها احساساً مرهفاً بالاهتمام «برفع مستوى المعيشة... وخلق نظام سياسي واقتصادي صلب، ووضع المواهب الفكرية والموارد الاقتصادية للبلاد في خدمتها بالشكل الأفضل». ومن أجل هذا لا بد من «هجر الماضي» والسير إلى الأمام على «أسس جديدة» باتجاه «نهضة أصيلة» لا يمكنها أن تنبع إلّا من «فلسفة اجتماعية وقوة روحية»، ولذلك، فهي تحتاج إلى «ثورتين متزامنتين»، إحداهما «فكرية» والأخرى «أخلاقية ونفسية». ولم تكن «الأهالي» نفسها إلّا أداة من أجل النهضة المنشودة، وكان عليها أن تشكّل «مدرسة للشعب»، وعلقت آمالها بالدرجة الأولى على الشباب، ولكن على نوع من الشباب «يعمل بدل أن يعلن» ويختلط مع العامة ويشعر بمحنها وآلامها. وكان منهجها المفضّل هو «تعميم التعليم». وبكلمات أخرى، فإنها شجّعت «التغير التدريجي والسلمي بدلاً من العنف»[323].

في ما عدا ذلك، كانت الأفكار التي طرحتها «الأهالي» مبهمة وغير منسجمة، وكانت تردد صدى الفابية[324] أحياناً، والماركسية[325] أحياناً أخرى، والداروينية[326] أو الشعبوية (أو

---

(٣٢١) أي قاض بحسب الشرع الإسلامي.

(٣٢٢) أحاديث مع عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وحسين جميل وكامل الجادرجي وآخرين.

(٣٢٣) «الأهالي»، في ٢ و١٠ و١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢. وانظر أيضاً: «الأهالي»، في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٢، و١٣ أيار (مايو) و٧ حزيران (يونيو) و٢ تموز (يوليو) ١٩٣٣.

(٣٢٤) انظر، مثلاً، «الأهالي»، في ٢٨ شباط (فبراير) و١٥ نيسان (ابريل) ١٩٣٢.

(٣٢٥) مثلاً، أعداد ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) حملت كشعار فكرة أن «تاريخ كل المجتمع الموجود الآن هو تاريخ صراع طبقي».

(٣٢٦) انظر مثلاً مقالاً بعنوان «في الصراع حياة»، في «الأهالي» بتاريخ ٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٣.

النارودنيكية) الروسية بين حين وآخر[٣٢٧]. وحتى بعد تعريف المجموعة في العام ١٩٣٥ بأنها تنوّع اصلاحي وليبرالي ديموقراطي من الاشتراكية[٣٢٨]، صيغ من أجله تعبير «شعبية» (أي اشتراكية شعبية)، فإن ضبابية معينة استمرت في تمييز مبادىء المجموعة. ونشأ بعض هذا نتيجة مقاومة في صفوفها لكل ما يقترب من أن يكون التزاماً فكرياً صارماً، وبعضه الآخر من حقيقة أن مواقع مؤسسي المجموعة كانت لا تزال لم تكتمل تكويناً، وهذا ما أصبح شديد الوضوح في آخر الأمر.

ونظراً لأن معظم مريدي «الأهالي» كانوا موظفين مدنيين ولم يكن يسمح لهم، بموجب القانون، الانتساب إلى الأحزاب السياسية، فإنهم أسسوا في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ ما كان في ظاهره «جمعية مكافحة الأمية»[٣٢٩] الثقافية، وتحت ستار هذه الجمعية كسبوا دعماً متزايداً وأعضاء جدداً في البصرة وبلدات اقليمية أخرى، مثل الناصرية والكوفة وبعقوبة والحلة. وكان لهم أن يشكروا على هذا التوسع جعفر أبو التمن الذي وضع يده في أيديهم في هذه الفترة، وقبل رئاسة الجمعية، الأمر الذي زاد بشكل ملحوظ من حجمهم المعنوي. وكانوا محظوظين كذلك في تبني كامل الجادرجي لقضيتهم في السنة نفسها، إذ كان الجادرجي محامياً - صحافياً غير هيّاب، في السادسة والثلاثين من عمره، ابناً لعائلة تنتمي إلى «الأرستقراطية» القديمة للمسؤولين ولأب كان ذات مرة رئيساً لبلدية بغداد العثمانية. أما الكسب المشكوك به فكان حكمت سليمان، الذي جاء المجموعة في العام ١٩٣٥. وكان حكمت سليمان وزيراً سابقاً للداخلية، وسياسياً محترفاً من ملاك الأراضي، ابناً لقائمقام (حاكم منطقة) عثماني. وكان سليمان، الذي كان الآن في الخمسين من عمره، يشعر بالمرارة لشطبه من حكومة ياسين الهاشمي.

وكان لانضمام أبو التمن والجادرجي وسليمان أن يحوّل رجال «الأهالي» من مجموعة ذات توجه ايديولوجي إلى مجموعة ذات توجّه عملي. وكذلك فقد تضاءل بعض الشيء دور قادتها الأصليين. ويمكن النظر إلى انفصال عبد الفتاح ابراهيم عن الحركة، جزئياً، في ضوء هذا، وجزئياً، كنتيجة لعدم التوافق المزاجي مع الجادرجي. وأوضح الجادرجي في وقت لاحق أن «عبد الفتاح ابراهيم انسان يفتقر إلى الصبر ولا يملك نعمة الضحك. والأسوأ من هذا أنه

---

(٣٢٧) انظر: «الأهالي» في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، مقال يدعو إلى «تجديد اجتماعي» وإلى «تحرك الشباب إلى الريف».

(٣٢٨) انظر: «مطالعات في الشعبية» (بغداد، ١٩٣٥)، وخصوصاً الصفحات ٧ - ١٠. وقد ساهم محمد حديد وعلي حيدر سليمان، وهو موظف في وزارة المعارف أصبح في الخمسينات سفيراً لدى الولايات المتحدة، في هذا المؤلَّف الذي كان - على العموم - من بنات أفكار عبد الفتاح إبراهيم أساساً.

(٣٢٩) كانت المجموعة قد تبنت بعد ذلك بشهرين منظمة أخرى، هي «نادي بغداد»، ولكن هذا النادي وقع في أيار (مايو) ١٩٣٥ تحت سيطرة مجموعة جعلت من نفسها و«نادي المثنى» شيئاً واحداً:
Iraqi Police File entitled "Nādī Baghdād," entries dated 25 November 1933, and May and 31 August 1935.

ينظر إلى آرائه على أنها غير قابلة للمناقشة وإلى أي اختلاف معها على أنه عداء شخصي»[٣٣٠]. أمّا في رأي عبد الفتاح إبراهيم، فقد كان «الجادرجي شديد الميل إلى الجانب التكتيكي الآني للأمور». وهو يعزو إليه الارتباط مع حكمت سليمان «الذي لا يمكن الاعتماد عليه». وقال: «لقد أردت المحافظة على هوية مميزة لمجموعتنا». وكذلك فقد أكد أن السبب الحقيقي لانسحابه كان معارضته «لربط الجياد بعربة» اللواء بكر صدقي[٣٣١].

ومهما كان الأمر، فإن فكرة إقامة اتصال مع الجيش بدأت عند حكمت سليمان وقوبلت في البداية بالتوجّس، لا من عبد الفتاح إبراهيم فحسب، بل من أبو التمن والجادرجي وحديد أيضاً، الذين كانوا يشكّلون مع حكمت سليمان اللجنة القيادية لـ «الأهالي» في العام ١٩٣٦. وقال الجادرجي: «طُلب منا أن ندخل إلى مجموعتنا شخصاً لم نكن نعرف حتى شكل وجهه... وأخيراً زارني بكر صدقي في بيتي، ووجدته غامضاً شديد الحرص... وكان قراره القيام بعصيان ضد الحكومة مفاجئاً. وفي أحد الأيام جاءنا حكمت سليمان قائلاً: «صدقي يريد القيام بانقلاب، فهل نتبنّاه أم نعزل أنفسنا عنه؟»، وباختيارنا الانضمام إلى صدقي كنا نظن أنه سيكون تحت سيطرة حكمت بينما يكون حكمت تحت سيطرة أبو التمن»[٣٣٢].

ومع أن رجال «الأهالي» حصلوا على نصف حقائب الحكومة التي شُكِّلت في أعقاب انقلاب ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، وتمكّنوا في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من إقامة تنظيم علني لهم باسم «جمعية الإصلاح الشعبي»[٣٣٣]، فإنهم سرعان ما اكتشفوا أنهم - في الحقيقة - لم يكونوا يساوون إلّا قدر ما يتفق مع رغبات بكر صدقي، الذي أخضع حكمت لأغراضه واحتفظ لنفسه بالسلطة النهائية. في الوقت نفسه، لم يُبدِ صدقي تحسساً كافياً بأمزجة البلاد واحتياجاتها الحقيقية. وأخيراً، فإنه اعتمد على العنصر الكردي في سلك الضباط، ولكنه - كما ورد على لسان الجادرجي - حافظ أيضاً على «حاشية من الرعاع»، وأوجد جواً أثار خوف معارضي نظامه من التصفية الجسدية. ونظراً لعدم ثقة قادة «الأهالي» بأهدافه، ورفضهم لوسائله، فقد أداروا له ظهورهم في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٣٧. ولم يمضِ طويل وقت حتى أوقفت الصحيفة وحلت «جمعية الاصلاح الشعبي» وطورد أتباعها وتشتتوا.

وهناك نقطتان أخريان تتعلقان برجال «الأهالي» لا بد من التأكيد عليهما. الأولى هي أنه لا صحة للقول بأنهم كانوا منتسبين إلى «الأممية الشيوعية». بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر)

---

(٣٣٠) حديث مع كامل الجادرجي في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٣٣١) حديث مع عبد الفتاح إبراهيم في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٣٣٢) حديث مع كامل الجادرجي في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٣٣٣) Iraqi Police File No. J/57 entitled "Jam'iyyat-t-ul-Islāh-ish-Sha'bī" ("The Association of People's Reform").

١٩٤٨، كتب رجل يشار إليه برمز «العميل ر.» إلى «المستشار الفني البريطاني» للشرطة السياسية العراقية يقول:

«بالرغم من أن علاقتي بالوزير السوفياتي كانت ودية جداً، فإنها لم تكن لتقارن بشكل من الأشكال بعلاقتي مع لودميلا مارتينوفا، سكرتيرته الموثوقة...

«سألتها عما إذا كان الحزب الوطني الديمقراطي اسماً مستعاراً لحزب شيوعي في النهاية، فردت بأن الحزب ليس شيوعياً عملياً، ولكنه في الواقع عضو في «الكومنترن». وأوضحت بأن كامل الجادرجي كان قد انضم مع مجموعة إلى «الكومنترن» في العام ١٩٣٥ عندما عقد المؤتمر السابع للكومنترن... في موسكو لإصدار توصية بإقامة جبهة مناضلة موحدة... ضد التهديد الفاشي»(٣٣٤).

ومن الواضح أن مارتينوفا كانت تجرّ رجل «العميل ر.»، فالكومنترن، التي حُلّت في العام ١٩٤٣، لم تكن تقبل في عضويتها مجموعات غير شيوعية. وأكثر من هذا، فإن السوفيات أبدوا في العام ١٩٣٧ تحفّظات حول أهداف إصلاحيي «الأهالي»، كما هو وارد في مكان آخر.

وليس صحيحاً أيضاً القول بأنه «يمكن اعتبار الحركة الشيوعية في العراق تفرّعاً أصله حركة «الأهالي»(٣٣٥). وكانت أول مجموعة لدراسة الاتجاه الماركسي قد شكلت في العام ١٩٢٤، بينما شكلت أول مجموعة شيوعية في العام ١٩٢٧، أي قبل ظهور «الأهالي» بخمس سنوات. وإذا كان هنالك ما يقال في هذا المجال فهو أن الأمر كان على العكس من ذلك في تتابعه السببي. وتكفي الإشارة في هذا الإطار إلى أن عبد القادر اسماعيل، أحد مؤسسي «الأهالي»، كان قد انتقل بأفكاره إلى الشيوعية منذ العام ١٩٢٨(٣٣٦)، وأنه هو وشريكه عبد الفتاح ابراهيم كانا من أبناء عم محمود أحمد السيد، عضو المجموعة الشيوعية في العام ١٩٢٤. ولا بد من أن يضاف إلى هذا أن «الاتحاديين الوطنيين»، وهم أعضاء حزب ضم حوالى ٥٠٠ رجل كان عبد الفتاح ابراهيم قد نظمه في العام ١٩٤٦، وأغلقته الحكومة بالقوة في العام ١٩٤٧، كانوا صريحين في توجههم الماركسي(٣٣٧).

---

(٣٣٤) Iraq Police File entitlid "Al-Hizb-ul-Watani ad-Dimuqrati" ("The National Democratic Party"), Vol. I.

(٣٣٥) انظر: Majīd Khaddūrī, *Independent Iraq 1932-1958* (London, 1960), P. 358.

(٣٣٦) Iraqi Police File No. 479 entitled "Abd-ul-Qāder Ismā'īl."

(٣٣٧) بالرغم من أن «حزب الاتحاد الوطني» كان ماركسياً بلا شك، فإنه توجّه بشكل خاص ومحدد نحو مهمة فورية أساسية هي «وحدة القوى الديموقراطية في البلاد». وإضافة إلى عبد الفتاح إبراهيم، كان أعضاؤه المؤسسون هم: محمد مهدي الجواهري، وهو شاعر وصحافي شيعي من النجف، وموسى صبار، وهو محام شيعي نجفي، وموسى الشيخ راضي، وهو معلم مدرسة شيعي نجفي، وادوارد قليان، وهو محام مسيحي من الموصل، وعطا البكري، وهو تاجر موصلي سني، وجميل كبة، وهو محام شيعي بغدادي من خلفية تجارية جلبية.

وكان الورثة الحقيقيون لمجموعة «الأهالي»، أو بالأحرى لجناحها غير الماركسي، هم الوطنيون الديموقراطيون. وكان هؤلاء قد بدأوا نشاطهم في العام ١٩٤٦، ووضعوا لأنفسهم مهمة «اصلاح» «كل مظاهر» الحياة العراقية، بـ «وسائل ديموقراطية» وحسب «خطة علمية شاملة ومنظمة»، من أجل إقامة «دولة ديموقراطية حديثة» في النهاية. ووقفوا بشكل أكثر واقعية إلى جانب توزيع أراضي الدولة قطعاً صغيرة على الفلاحين، و«تشجيع توجيه الدولة واشرافها» على «رأس المال الوطني» و«المشاريع الخاصة» في الميدان الصناعي، وإقامة مجلس خاص شبه رسمي لكل فرع من فروع التجارة بقصد تحسين نوعية المنتجات العراقية وتسهيل نقلها وتسويقها، وتأسيس مصرف وطني مركزي لإصدار النقد ومؤسسات أخرى من أجل التمويل قصير الأمد وطويله للتجارة والصناعة والزراعة، وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والميراث، وزيادة حصة الفلاح في الانتاج الزراعي، و«ضمان حقوق العمال»، وبلوغ حياة ديموقراطية برلمانية حقيقية، و«استكمال» استقلال العراق(٣٣٨).

وسيلاحظ أن برنامج الحزب لم يذكر «الاشتراكية» أو الحيازات الزراعية الكبيرة أو الرغبة في تفتيتها. وبالتأمل، يلاحظ أن الكثير من أفكار «الأهالي» العائدة للثلاثينات كانت قد لطّفت لتتناغم عن قرب مع الاتجاهات «الوطنية» والأكثر ليبرالية لأرباب المصانع والتجار وأصحاب المداخيل العقارية في المدن. وكما جاء على لسان جميل كبّة فإن الهدف المرمى إليه كان «نقل (العراق) إلى مرحلة الرأسمالية والقضاء على مساوىء الرأسمالية في الوقت نفسه»(٣٣٩).

ومما له مغزى، أنه من أصل ثمانية من الأعضاء المؤسسين للحزب، كان هنالك ثلاثة فقط لم تكن لهم أية روابط سابقة بحركة «الأهالي»، وهم: عبد الوهاب مرجان، وهو محام من الحلة، تقلد مناصب قضائية وابن ملاك أراض يعود نسبه إلى قبيلة ربيعة. وعبود الشالجي، وهو محام ناجح من عائلة بغدادية تجارية جلبية قديمة، وعبد الكريم الأزري، وهو مساعد سابق لرئيس الديوان الملكي، متعلم في لندن، موسر وصاحب أملاك من الكاظميين. وإضافة إلى كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل، كان العضوان المؤسسان الآخران هما: يوسف الحاج إلياس، وهو محام وابن تاجر من الموصل، وصادق كمونة، وهو محام من عائلة كانت تقدم في السابق نقباء «السادة» من النجف. وكان محمد حديد، وهو رجل هادىء وحذر وأكثر قادة الحزب فاعلية، قد أصبح الآن من أصحاب المصانع، وكان يشغل منذ العام ١٩٣٩ منصب مدير «شركة استخراج الزيوت النباتية» التي كان من المساهمين المهمين فيها أيضاً. ومن ناحية أخرى، كان ينظر إلى حسين جميل، منذ مدة، على أنه أحد أفضل المستشارين القانونيين في بغداد. وأما على رأس الحزب فكان هنالك ـ طبعاً ـ كامل الجادرجي، الذي استمر يعيش كالسابق من مداخيل الأراضي التي

---

(٣٣٨) الحزب الوطني الديمقراطي، «منهج الحزب الوطني الديمقراطي»، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ١ ـ ١٠.

(٣٣٩) ملاحظة أبداها جميل كبة في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الوطني الديموقراطي الذي عقد في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، كتاب كامل الجادرجي عن الحزب، ص ٣٩.

خلفها له أبوه، والذي كان حيوياً جداً وصريحاً جداً ومحترماً جداً، ولكنه كان ضعيفاً في الناحية النظرية ومتسرعاً في أحكامه وقليل الواقعية سياسياً.

وجذب الحزب إليه أتباعاً كثيرين، وخصوصاً في بغداد والبصرة والفرات الأوسط. وفي نيسان (ابريل) ١٩٤٧ كان عدد أعضاء الحزب قد بلغ ٦٩٦١ عضواً[٣٤٠]، واستناداً إلى سكرتير الحزب[٣٤١]، فإن ما بين ٥٠ و٦٠ من هؤلاء كانوا من متوسطي الحال، وكان بينهم تجار وأصحاب دكاكين ومُلّاك صغار وحرفيون وطلاب ومعلمون ومحامون ومهنيون آخرون. وكان قسم من قاعدة الحزب يتألف من الفلاحين، ولكن الجزء الأكبر من البقية كان عمّالاً من أبناء المدن، الذين كانوا في أكثريتهم، أعضاء اسميين فقط في الحزب الوطني الديموقراطي في حين أن ولاءهم الحقيقي كان للحزب الشيوعي العراقي أو لعصبة الشيوعيين العراقيين[٣٤٢].

وكان أول تلميح للجادرجي وزملائه إلى أن الشرائح الدنيا للحزب لم تكن تستجيب تماماً لإرادتهم قد جاء في الاجتماع العام الأول للحزب الذي عقد في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٤٦، إذ كانوا قد سموا لجنة ادارية مركزية تتألف من سبعة أعضاء مؤسسين[٣٤٣]، ولكن أكثرية تبلغ ٧٦٠ عضواً من الذين حضروا الاجتماع هزمت عبد الوهاب مرجان، الذي كان من بين المرشحين، وانتخبت بدلاً منه يسارياً هو المحامي البغدادي زكي عبد الوهاب[٣٤٤]. وهذا ما أدى إلى انسحاب مرجان من الحزب، وسرعان ما جره نوري السعيد إلى جماعته ثم رفعه أخيراً إلى منصب رئيس الوزراء. وفي تعديل طرأ على اللجنة المركزية خلال المؤتمر الأول للحزب في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ رقي إلى قيادة الحزب يساري آخر هو طلعت الشيباني، وهو محام من الهويدر، وهي قرية في لواء ديالى[٣٤٥]. وعندما ظهرت إلى العلن بعد ذلك مجموعة شيوعية في صفوف الحزب («الجناح التقدمي للحزب الوطني الديموقراطي»)[٣٤٦] وانتقدت اللجنة المركزية على قرار اتخذته بالمشاركة في الانتخابات العامة لشباط (فبراير) ١٩٤٧، وعلى قبولها السابق لعرض بمقعد في وزارة انتقالية تشرف على الانتخابات يرأسها نوري السعيد، أدركت نواة قيادة الحزب - أي الجادرجي وحديد وحسين جميل - أنه صار لا

---

(٣٤٠) Letter of 5 April 1947 from assistant commissioner of police, Baghdād, to the minister of interior, Iraqi Police File entitled "Al-Hizb-ul-Watanī ad-Dīmuqrātī," Vol. I.

(٣٤١) حديث مع حسين جميل في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٣٤٢) حديث مع قاسم حسن، سكرتير الحزب الوطني الديموقراطي من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٤، في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٣٤٣) أي كل الأعضاء المؤسسين باستثناء يوسف الحاج الياس.

(٣٤٤) النشرة الداخلية للحزب الوطني الديموقراطي، العدد ١، تاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، ص ٥ - ٧.

(٣٤٥) النشرة الوطنية للحزب الوطني الديموقراطي، العدد ٨، تاريخ ١ شباط (فبراير) ١٩٤٧، ص ٨ - ١٠.

(٣٤٦) كان زعيم هؤلاء الشيوعيين هو المحامي الموصلي كامل قزانجي.

بـد من اجراء تـطهير في صفـوف منظمتهم إذا أرادوا منـع أتباعهم من الانجـرار تدريجيـاً إلى خارج اطار نفوذهم.

وفي الوقت المناسب، طرد من عرّف بنفسه على أنه من «الجناح التقـدمي» من الحزب، ولكن هؤلاء لم يشكّلوا إلّا جـزءاً من الجماعـة الكبيرة من العنـاصر الشيوعيـة أو المتعاطفـة مع الشيـوعيين. ومن وجهـة نظر الجـادرجي كـان لا بـد من اتخـاذ اجـراءات ذات طبيعـة أكـثر جذرية. وخلال اجتماعات مغلقة عقدتها اللجنة المركـزية بـين أيلول (سبتمبر) وتشرين الثـاني (نـوفمبر) ١٩٤٧، جـادل الجادرجي بـأن المصدر الحقيقي لمشـاكل الحـزب يكمن في ضبابيـة ايديولوجيته، وحث على أن يلزم الحزب نفسه بشكل لا يقبل التأويل بـ «اشتراكية ديموقراطية» أو بـ «فلسفة حزب العمال البريطاني»، كما جاء على لسانه. وأكد الجادرجي نفسـه أن هذا لن يميز الوطنيين الديموقراطيين بحدة عن الشيوعيين فحسب بل يضع حداً أيضاً للدعـاية الـزائفة التي بدأت الحكومة تبثها والتي تصوّر الحزب على أنه تنظيم شيوعي أو شبـه شيوعي. وقـال: «إن هناك فرصاً تُفتح أمام حزبنا، ويمكن استنتاج ذلك من تصميم البريطانيين في العراق على محـاربة الشيـوعية، وعـلى معارضـة حزب الاستقـلال في ظل الـظروف الـراهنـة، في الـوقت نفسه». وأضاف:

«أظن أن الانكليز يعتقدون أن قيادة حزبنا أثبتت أنها تحول الحزب باتجـاه ديموقـراطي، ولكنهم غير مقتنعين بأن الأفكار الديموقراطية تسود صفوف الحـزب. . . ولهذا، فـإني أرى أن إعلان الاشتراكية الديموقراطية كفلسفة مرشدة لنا، وأن الالتزام بها في حياتنا الحزبيـة، أصبح ضرورة أيضـاً من وجهة النـظر التكتيكية. . . ولا شـك في أن الانكليـز يـدركـون أن حـزبـاً ديموقراطياً كحزبنا لا يمكنه أن يكون معادياً بشكل شوفيني لهم أو لآخرين في أي حـال، حتى وإن كانت صداقتنا لهم لا تؤخذ على أنها مضمونة». وحذر الجادرجي ـ على العموم ـ من أن احتمالات تطور الوضع يجب ألا تؤدي إلى «أية مساومة من ناحيتنـا مع الانكليـز على حسـاب أي حزب، أو على حساب أية مطالب وطنية للشعب، أو على حساب مبادىء حزبنا»[٣٤٧].

واتخذ محمد حديد موقفاً معارضاً لتبنّي الاشـتراكية الـديموقـراطية «في الـوقت الراهن»، مؤكداً أن هذا سيعطي انطباعاً بالافتقار إلى الثبات في سياسة حزب لم ينقضِ على وجوده أكثر من ثمانية عشر شهراً وقد يؤدي إلى خسارة كبيرة لثقة الناس بالحزب. وأضـاف: «الاشـتراكيـة تعني تـأميم الصنـاعـات. . . والمصـارف. . . وتـوزيـع الأرض عـلى الفـلاحـين في المنـاطق الزراعية»، وهذا كله يتعارض مع الأهداف المعلنة للحزب. وفي الـوقت نفسه، أصرّ حـديد عـلى ضرورة اعطاء الحـزب تمايـزاً يضمن استقلالـه، وأعرب عن شعـوره بأن هـذا ما يمكن إنجـازه بإبعـاد الشيوعيـين والماركسيـين عن الحزب، وبـإيضاح أن «الحـزب يقف إلى جـانب

(٣٤٧) مذكرة كتبها الجادرجي في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٤٧ وتلاهـا في الاجتماعـات المغلقة للجنة الادارية المركزية التي عقدت بـين ١٧ و٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، كتـاب الجادرجي عن الحـزب، ص ١٤ و١٧ و٢٩ و٣٥ و٣٦.

الملكية الخاصة. . . والحريات الديموقراطية. . . وضد الدكتاتوريات. . . بما فيها دكتاتورية العمال». ودعم كذلك آراء الجادرجي في ما يتعلق بالانكليز الذين. .

«عليهم أن يفهموا. . . أنه في ما يعارض حزبنا الامبريالية البريطانية. . . فإن هدفه هو تقوية الصداقة بين الشعبين العراقي والبريطاني، وأن القضاء على المصالح الامبريالية. . . سوف يعود ـ في رأينا ـ بالفائدة على الشعب البريطاني، وأكثر من ذلك، أن حزبنا يميل إلى اشتراكية ديموقراطية. . . وأنه يؤيد انتشارها في العالم أكثر مما يؤيد سيطرة النظام السوفياتي»[٣٤٨].

وأيّد حسين جميل أساساً محمد حديد، ولكنه اعترض على إصدار الحزب لأي بيان يحمل طابعاً معادياً للسوفيات. وقال إنه لا يمكن خدمة أي غرض مفيد بمعاداة الدول الشيوعية «التي هي، في الواقع، عناصر مضادة للامبريالية في النزاع الدولي الراهن، في حين أن الحكومات الاشتراكية الديموقراطية (كالوزارة الفرنسية الراهنة، مثلاً) تحارب حركات التحرير». وشدد على أن «من الضروري التمييز بين أن يكون حزبنا غير شيوعي وأن يكون حزبنا تنظيماً لمقاومة الشيوعية. ليست وظيفة حزبنا مواجهة الشيوعية أو الشيوعيين في العراق أو خارجه»[٣٤٩].

وأعرب اليساري زكي عبد الوهاب عن استغرابه لأن تؤيد الحكومة الانكليزية حقاً مجيء رجال يختلفون نوعياً عن الشريحة الحاكمة القائمة «ويمثلون الشعب وطموحاته ومصالحه فعلاً» إلى الواجهة السياسية للعراق. وتابع قائلاً إن «الامبريالية لا تتحرك في أي مكان على أساس عواطف مثالية أو مشاعر أخوية بين الشعوب بل على أساس مصالح اقتصادية وتجارية وعسكرية معقدة ومتشابكة». ونظراً لأن «العدو الأول. . . ليس الطبقة الحاكمة بل الانكليز، وهدفنا الفوري. . . هو تحرير البلاد من نفوذهم. . . وليس تحقيق الاشتراكية»، فإن «قاعدة الصراع الوطني الشعبي يجب أن تكون قاعدة عريضة تضم كل العناصر الوطنية مهما كان لونهم». ولهذا، فقد عارض هو وشبيهه فكرياً، طلعت الشيباني، استبعاد «ماركسيين أو آخرين» من صفوف الحزب[٣٥٠]. وعندما قررت أكثرية اللجنة المركزية في النهاية أن تفعل ذلك تحديداً (أي أن تستبعد الماركسيين)، وأن تتبنى «الاشتراكية الديموقراطية» كمبدأ مرشد في تفسير برنامج الحزب وتدقيق العضوية فيه، من دون إعلان

---

(٣٤٨) ملاحظات أدلى بها محمد حديد في الاجتماعات المغلقة للجنة الادارية المركزية التي عقدت في ٨ و٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) و٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، كتاب الجادرجي عن الحزب، ص ٤٢ و٤٣ و٨٦ و١٢٥.

(٣٤٩) ملاحظات أدلى بها حسين جميل في الاجتماع المغلق للجنة الادارية المركزية التي عقدت في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، كتاب الجادرجي عن الحزب، ص ٨٢ و٨٥ و٨٧.

(٣٥٠) ملاحظات أدلى بها زكي عبد الوهاب في الاجتماعات المغلقة للجنة الادارية المركزية المعقودة في ١١ و٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، وكتابا استقالته واستقالة طلعت الشيباني المؤرخين في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، كتاب الجادرجي عن الحزب، ص ٤٩ و٩٢ ـ ٩٣ و١٢٩ ـ ١٣٢.

ذلك بشكل دعائي، استقال كل من زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني. ولم يستطع عبد الوهاب كبح نفسه عن التعبير عن الاعتقاد بأن ما كان الجادرجي يرغبه فعلاً هو «التهرب من متاعب النضال الوطني وإزالة العوائق بين الحزب والإنكليز، وخصوصاً حزب العمال البريطاني الحاكم، بأمل تقريب يوم تسلّم الحزب للسلطة»[٣٥١].

ولم يعلن الحزب التزامه بـ«الاشتراكية الديموقراطية» حتى العام ١٩٥٠[٣٥٢]، ولكن هذا الالتزام بقي شفهياً إلى حد كبير ولم يؤدِّ إلى أي تغيير في برنامج الحزب إلّا في ما يتعلق بالتعديلات الزراعية التي أدخلت في العام ١٩٥١ واستهدفت «تقليص الملكيات الكبيرة إلى حدّ معقول وتوزيع الأراضي الزائدة على الفلاحين المنظّمين في جمعيات تعاونية...»[٣٥٣]. وبحلول ذلك الوقت كان الحزب قد أصبح أكثر انسجاماً وأكثر تلاؤماً مع أغراض قيادته، ولكنه صغر حجماً بشكل ملحوظ. وفي ما عدا ذلك فقد استمر في التوجه جزئياً نحو طبقة أصحاب المصانع الجديدة، أو بكلمات مختلفة، استمرت هذه الطبقة في الحفاظ على موطىء قدم لها في الحزب. وفي الحقيقة أنه منذ أواخر العام ١٩٤٦ وحتى بداية زوال الوطنيين الديموقراطيين في العام ١٩٦٠، كان هنالك عضوان من الصناعيين في اللجنة المركزية للحزب، هما محمد حديد ورجب علي الصفّار. وعندما أسس اتحاد الصناعات العراقي في العام ١٩٥٦، أصبح كل منهما عضواً في مجلس اداراته. وكان أحد الوطنيين الديموقراطيين البارزين، وهو خدوري خدوري، صاحب «شركة منتجات بذور القطن»، عضو احتياط في المجلس الاداري[٣٥٤]. وأكثر من ذلك، فقد عمل اليساري طلعت الشيباني سكرتيراً في مكتب الاتحاد. ولهذا كله أن يفسر تحسس الحزب باحتياجات أصحاب المصانع وقلقهم، وتحسسه بشكل خاص بشعورهم بعدم توفر حماية ملائمة لهم في العقد الأخير من العهد الملكي ضد تدفّق السلع الأجنبية المصنّعة، وتلمسهم لضرورة إعادة توزيع معينة للدخل في الريف لخلق سوق محلية أوسع لمنتجات مصانعهم.

ومما له مغزى أن أصحاب المصانع لم يعرفوا ازدهاراً كالذي عرفوه في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)، الذي كانت سياساته الاقتصادية والمالية موحى بها ـ إلى درجة غير قليلة ـ من الوطنيين الديموقراطيين أو، وبدقة أكبر، من محمد حديد الذي كان له في تلك السنوات نفوذ في الحكومة حتى عندما كان خارجها.

وفي العام ١٩٦٠ انفصل حديد عن الجادرجي ليؤسس حزباً لنفسه هو «الحزب الوطني

---

(٣٥١) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٣٥٢) قرار اللجنة الادارية المركزية المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠، كتاب الجادرجي عن الحزب، ص ١٥٩.

(٣٥٣) «منهج الحزب الوطني الديموقراطي» (بغداد، ١٩٥١)، النقطة الخامسة من الأهداف الاقتصادية للحزب.

(٣٥٤) مكتب اتحاد الصناعات العراقي، «الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي لـ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧»، ص ٢٣ و٢٤ و٢٧.

التقدمي». ولكن الجادرجي نفسه بدأ يتساءل بحلول العام ١٩٦٢ عما إذا كانت اشتراكية حديد المبهمة في أيام شبابه قد تلاشت. وقال الجادرجي: «وصلت أرباح شركة استخراج الزيوت النباتية التي يديرها حديد إلى أرقام قياسية. إن اشتراكية حديد وتقدميته تنبعان من تعليمه. ولكن، هل يمكن لإنسان أن يبقى تقدمياً عندما تكبر مصالحه وتنمو؟ هذا ما لا أعرفه، ومفتاح الجواب يكمن في أن حديد نظيف ومثالي إلى الحد الذي يمكن فيه لرأسمالي أن يكون نظيفاً ومثالياً»(٣٥٥).

* * *

تم التركيز الأساسي في الأقسام القليلة السابقة من هذا الفصل على التشديد على العلاقة التي كانت قائمة في فترة الاحتلال البريطاني والعهد الملكي بين حركات المعارضة والعائلات التجارية التي ضعفت أو تأثرت سلباً بتقدم قوة الغرب ورأسماله، أو العائلات التي أصبحت لها رابطة بالصناعة العراقية الفتية والتي لم تتفق مصالحها مع القوة الشرائية شديدة الانخفاض لسواد السكان أو مع سياسة الحماية الجزئية التي اتبعتها الحكومة في الأربعينات والخمسينات. ولكن، ماذا عن الدور السياسي للعائلات التجارية وصاحبة المال التي استفادت اقتصادياً من الأوضاع القائمة؟

كانت الشرائح العليا من الطبقة التجارية اليهودية ـ التي شكلت مجموعة المستفيدين الرئيسيين حتى العام ١٩٤٨ ـ مرتاحة تماماً للسياسة البريطانية منذ الفتح البريطاني لبغداد في العام ١٩١٧ وحتى نهاية «الانتداب» في العام ١٩٣٢. وفي الشؤون السياسية، كان نوابهم في البرلمان(٣٥٦) والممول ساسون حسقيل، الذي كان صاحب حقيبة المالية في وزارات النصف الأول من العشرينات، يوافقون على ما يوافق عليه الانكليز ويعارضون ما يعارضه الانكليز(٣٥٧). وكان هذا، إلى حدا ما، نتيجة طبيعية لخط سلوك الحكومة البريطانية، وكان المفوض المدني البريطاني قد كتب منذ العام ١٩١٨ يقول: «إن العناصر التي علينا أن نشجعها أكثر ما يمكن هي الطائفة اليهودية في بغداد بالدرجة الأولى»(٣٥٨). وبعد العام ١٩٣٢ بقي التجار اليهود دوماً خارج إطار النشاط السياسي. وكانت ظروفهم الموضوعية تجعل أي طريق آخر مستحيلاً. وفي الوقت نفسه، فإنه كانت لبعضهم ـ الأغنى ـ اتصالات جيدة. وعلى سبيل المثال، فإن أبناء عائلة زلخة، الذين عملوا في الصيرفة بنجاح، وخصوصاً في إقراض المال، والذين كانوا يساوون ١٠٠ جنيه استرليني فقط في العام ١٨٩٩ صاروا يملكون بيتاً

(٣٥٥) حديث مع كامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(٣٥٦) نعيم زلخة وإبراهيم حاييم وساسون حسقيل من بغداد، واسحق أفراييم من كركوك، ويحيى سميكة من الموصل، وروبين سميكة من البصرة.

(٣٥٧) وعلى سبيل المثال، فقد أيدوا المعاهدات غير المتكافئة لسنوات ١٩٢٢ و١٩٣٠:

Great Britain, *Intelligence Report No 13* of 26 June 1924, P. 5, and *No. 13* of 25 June 1925, Appendix I, PP. 4-7.

و: عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثالث، ص ٧٨ ـ ٧٩.

مالياً له فروع في القاهرة والاسكندرية وبيروت ودمشق، وممتلكات قيمتها ١٠ ملايين جنيه استرليني، في العام ١٩٤٨، وأصبحوا مصرفيّي نوري السعيد والعائلة المالكة. وكانت عائلة زلخة تظهر أمام الملك الجانب الليبرالي فيها عندما تسنح الفرصة، فعندما ذهب الملك في زيارة له إلى مصر، مثلاً، وضعوا بتصرفه هناك منزلاً ريفياً وجياداً[٣٥٩]. وكذلك فقد كان حاييم ناثانييل، وهو مليونير متعهد نقل، صديقاً شخصياً لجميل المدفعي الذي تسلم رئاسة الوزارة أكثر من مرة. أما اللاويون فكانوا «يدهنون بالدسم أكفّ» كبار مسؤولي الدولة لحماية أو تسهيل تجارتهم بالسيارات. ويروي محمد مهدي كبة في مذكراته أنه عندما أصبح وزيراً للتموين في العام ١٩٤٨ وجد من الضروري أن يشتري لنفسه سيارة خاصة، فنبهه ممثل اللاويين إلى أن «العادة تقضي بإجراء تخفيض في الأسعار لأصحاب المعالي الوزراء وخصوصاً لوزير التموين»، وأن الشركة مستعدة لإجراء أي تخفيض يقترحه كبة نفسه[٣٦٠]. ومن المؤكد أن هذا لم يكن سلوك اللاويين وحدهم، بل كان واحداً من السبل الأكثر شيوعاً وملاءمة التي كان التجار يشترون بها النفوذ أو يحصلون على عطف رجال السلطة.

وكان التجار المسلمون أكثر انغماساً في السياسة، بالمقارنة طبعاً مع اليهود الأقوياء، مالياً. وفي الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٥٨ كان هنالك ٥٧٥ تعييناً وزارياً، خُصَّ أعضاء العائلات التجارية بـ ٩٥ منها، أي بنسبة ١٦,٥ بالمئة[٣٦١]، وطال المسلمين ٨٤ تعييناً من أصلها[٣٦٢]. وباستثناء حالات قليلة، فإن ملاءمة الأشخاص لهذه المناصب كانت تعتمد على محافظهم أكثر مما تعتمد على قدراتهم. وكذلك فقد كان يتم اختيار هؤلاء من ضمن دائرة ضيقة. فـ ٥٩ تعييناً من أصل الـ ٨٤، أو ما نسبتهُ ٧٠,٢ بالمئة، ذهب لأعضاء ٦ عائلات فقط، هي عائلات الجلبي والباججي[٣٦٣] وجعفر وبصام ومرجان وشلاّش[٣٦٤].

ومما له مغزى أن عائلتين فقط ـ عائلة الباججي وعائلة مرجان ـ من أصل العائلات الثلاث والعشرين الأغنى التي كانت تحتل قمم التجارة والمال والصناعة قدمتا رؤساء للوزارات (انظر الجدول ٩ ـ ١٣)، وأن عائلتين أُخريين ـ عائلة الجلبي وعائلة حديد ـ

---

(٣٥٨) Great Britain, CAB 27/25/7383, note of 22 April 1918 by Sir Percy Cox, civil commissioner, Baghdād, on "The Future of Mesopotamia."

(٣٥٩) حديث مع عزرا زلخة في نيويورك في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٣.

(٣٦٠) كبة، «مذكراتي»، ص ٢٤٦.

(٣٦١) انظر الجدول ٧ ـ ٣.

(٣٦٢) كان لرجل الأعمال المسيحي يوسف غنيمة ٦ تعيينات من أصل الـ ١١ الباقية، وللممول التاجر اليهودي ساسون حسقيل ٥ منها.

(٣٦٣) يجب ملاحظة أن بعض الباججيين كانوا من خلفية تجارية ولكنهم لم يكونوا تجاراً هم أنفسهم.

(٣٦٤) حصلت عائلة الجلبي على ١٧ تعييناً (انظر الجدول ٩ ـ ١٣)، وعائلة الباججي على ١٣ (انظر الجدول ٩ ـ ١٣)، وحصل ضياء جعفر، وهو مهندس ومضارب كبير من أصل فارسي، على ٩، وصادق البصام، وهو محام من عائلة تجارية شيعية موسرة، على ٩، وعبد الوهاب مرجان على ٦ (انظر الجدول ـ ٩ ـ ١٣)، ومحسن شلاش على ٥.

قدمتا وزراء ليسوا رؤساء للوزارات. وكانت عائلة واحدة، هي عائلة عبد الجبار محمود، على علاقة مصاهرة مع العائلة المالكة، إذ كان عبد الجبار زوجاً للأميرة راجحة، شقيقة الملك غازي. وهناك ست عائلات لم تخدم إلاّ في مجلس الأعيان أو مجلس النواب، في حين أن بقية العائلات، التي كانت تشكّل أكثر من النصف (انظر الجدول ٩ ـ ١٤)، وبينها خمس عائلات مسيحية وواحدة يهودية، لم تكن لها أية علاقة رسمية بالدولة. والأهم هو أن هذه العائلات الثلاث والعشرين التي كانت تملك في ما بينها مجتمعة، كما لاحظنا سابقاً، ممتلكات تصل قيمتها إلى ما يساوي لا أقلّ من ٥٦ بالمئة من مجموع رأس المال التجاري والصناعي المشترك الخاص للبلاد (وهو تمركز تعزز بنمط التحالف بالمصاهرة)[٣٦٥] لم يكن لها أي وزن تقريري داخل الحكومة. وهذا صحيح حتى بالنسبة لأولئك الذين ارتقوا من بينهم إلى رئاسة الوزراء أو كانوا مقربين من الدائرة الداخلية للسلطة. وبعض السبب في هذا يكمن في حداثة امتلاكهم للثروة الضخمة. وأما الأسباب الأخرى فقد أدرجت بشكل وافٍ وملائم في صفحات سابقة.

ولا بد من إضافة أنه بالرغم من عدم تدخل الرأسماليين المسلمين الأكثر ثراء في صناعة القرارات الحكومية الحاسمة، فإنهم كانوا رجالاً من ذوي الاتصالات ذات المستوى الأعلى التي ساعدت، إلى جانب مرونتهم تجاه أي سلطة تسلّمت الحكم، في تقدم ونمو أعمالهم، تستثنى من ذلك مواقف البعض القليل.

ويعتبر تاريخ عائلة الخضيري، التي بدأت بتجارة الحبوب وصارت من أصحاب البواخر النهرية ومالكة لمصنع للبيرة[٣٦٦] بين أشياء أخرى، نموذجياً في هذا المجال. ففي أيام العثمانيين كان أبرز ممثلي هذه العائلة هو عبد القادر الذي كانت له منزلة وطيدة عند السلطات إلى درجة أن السلطان عبد الحميد أسبغ عليه في العام ١٩٠٠ لقب «باشا»[٣٦٧]. ولكنه انحاز بعد ثورة ١٩٠٨ إلى جانب «تركيا الفتاة».. وترأس نادي «لجنة الاتحاد والترقي». وإضافة إلى هذا، واستناداً إلى سجلات الاستخبارات البريطانية، فقد كان عبد القادر في العامين ١٩١٠ و١٩١١ على ودّ تام مع الوالي ناظم باشا وحصل منه على «احتكار قيّم جداً» في تجارة الحبوب. وفي أعقاب ذلك، عندما سيطر البريطانيون على البلاد، لم يُضِعْ عبد القادر الوقت، بل أنه عكس خط سيره ليقيم «صداقة حميمة» معهم[٣٦٨]. أما قاسم الخضيري، شقيق

---

(٣٦٥) وهكذا، فقد كان نوري فتاح قريباً لعائلة الباجهجي من جهة أمه، وهو كذلك صهر (زوج أخت) ابراهيم الحاج صالح وحمو (والد زوجة) حميد دامرجي. وكذلك فقد كان أحد أفراد عائلة الدامرجي، وهو محمد، متزوجاً من عائلة الأزري، المتحالفة بالزواج مع عائلة الجلبي. وهناك أيضاً علاقات مصاهرة بين عائلتي حديد والصابونجي.

(٣٦٦) راجع الجدول ٩ ـ ١٣.

(٣٦٧) الدروبي، «البغداديون»، ص ٨٣.

(٣٦٨) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain (1920)*, P. 7, and entry entitled "Committee of Union and Progress," P. 22.

الجدول رقم (٩ ـ ١٤)
العائلات الرأسمالية الرئيسية في العام ١٩٥٨[أ]
وتمثيلها في البرلمان
وحصتها في التعيينات الوزارية في العهد الملكي

اسم العائلة	عدد النواب	عدد مرات انتخابهم	عدد رؤساء الوزارات	عدد التعيينات لرئاسة الوزراء	عدد الوزراء	عدد التعيينات الوزارية
فتاح	١	٦	—	—	—	—
چلبي	٣	١٣	—	—	٤	١٧
غريبيان	—	—	—	—	—	—
دامرجي	١	١	—	—	—	—
خضيري	٦	١٧	—	—	—	—
مرجان	١	٦	١	١	١	٦
صابونجي	٢	٣	—	—	—	—
لطفي (عبد الله)	—	—	—	—	—	—
يونس (الحاج هاشم)	٢	٧	—	—	—	—
ابراهيم (الحاج صالح)	—	—	—	—	—	—
مركريان (اسكندر ستيفان)	—	—	—	—	—	—
حنا الشيخ	—	—	—	—	—	—
لاوي	—	—	—	—	—	—
بغدادي (عبد العزيز)	—	—	—	—	—	—
بحّوشي	—	—	—	—	—	—
حسو	—	—	—	—	—	—
محمود (عبد الجبار)[ب]	١	١	—	—	—	—
حديد	٢	٤	—	—	١	١
الصراف (عبد الأمير)	—	—	—	—	—	—
باججي	٤	١١	٢	٣	٤	١٣
القاضي (حافظ)	١	—	—	—	—	—
الدهوي	١	١	—	—	—	—
مكية	—	—	—	—	—	—

(أ) انظر الجدول ٩ ـ ١٣.
(ب) كان عبد الجبار محمود زوجاً للأميرة راجحة، شقيقة الملك غازي.

إجمال الجدول

	عدد العائلات	النسبة المئوية
عائلات مصاهرة للعائلة المالكة	١	٤,٣
عائلات قدمت رؤساء وزارات	٢	٨,٧
عائلات قدمت وزراء ليسوا رؤساء وزارات	٢	٨,٧
عائلات لم تقدم غير نواب	٦	٢٦,١
عائلات أخرى	١٢	٥٢,٢
المجموع	٢٣	١٠٠,٠

عبد القادر، الذي يبدو أنه دافع في وقت مبكر من الحرب العالمية الأولى عن الرأي القائل بأن من غير المفيد للعراقيين أن يقاتلوا ضد البريطانيين قبل أن يتضح ما سيكون عليه مصير النزاع[٣٦٩]، فقد أصبح الآن أبرز الناشطين في العائلة في دعم وتأييد النظام البريطاني. وكان علي آل بازركان، وهو واحد من زعماء حركة الاستقلال في العام ١٩٢٠، قد كتب في وقت لاحق يقول:

«ما زلت أذكر ذلك اليوم (من العام ١٩١٩) الذي ذهبت فيه إلى جانب الكرخ من بغداد ورأيت قاسم الخضيري عند رأس الجسر. كان يصيح، وهو يشير إلى ورقة في يده: «إذا أردتم الحرية، وقِّعوا هنا». قلت له: «ما هذا، أبا جميل؟» وأخذت الورقة من يده. كان فيها: «نحن، شعب بغداد، نرغب في أن يصبح المستر بيرسي كوكس ملكاً على العراق، وأن يوضع استقلالنا تحت حماية بريطانية..»[٣٧٠].

ولكن، بينما كان قاسم يسير مع البريطانيين، كان ياسين، وهو شقيق آخر لعبد القادر، يقف إلى جانب الوطنيين[٣٧١]، بحيث أنه مهما كانت نتائج حركة الاستقلال يكن هنالك واحد على الأقل من أفراد العائلة في الجانب الصحيح من الخندق ليدافع عن مصالح العائلة. والسبب نفسه جر ناجي الخضيري بشكل متزايد إلى مدار نوري السعيد في العهد الملكي، كما أنه يفسر كيف أن عبد المنعم، ابن عم ناجي، راح بعد تأسيس الجمهورية في العام ١٩٥٨ يتملق سمسار الحبوب والبواخر النهرية حامد، شقيق اللواء عبد الكريم قاسم، وشاركه في كل مشروع وضع يده فيه.

---

(٣٦٩) المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣٧٠) بازركان، «الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية»، ص ٦٩.

(٣٧١) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Baghdād and Kādhimain*, P. 72.

وكانت عائلة الجلبي[٣٧٢] تسيطر على ممتلكات قدّرها عبد الهادي، الرأس الحالي للعائلة، بحوالى تسعة ملايين دينار في مطلع الستينات[٣٧٣]، ولكنها نقلت منذئذٍ الكثير من نشاطاتها إلى الخليج. وكانت هذه العائلة تمثّل حالة نموذجية أخرى، إذ كانت هذه واحدة من العائلات الشيعية القليلة التي حافظت على علاقات ممتازة مع الحكومة العثمانية[٣٧٤]. وكان سلفهم علي الجلبي جابياً لضرائب الكاظمية، وكان غاية في القسوة، عنده حرّاس شخصيون من العبيد المسلحين وسجن خاص بتصرفه. وعندما مات تنفّس أهل الكاظمية الصعداء[٣٧٥]. أما ابنه عبد الحسين، الذي أصبح رئيساً لمجلس ادارة شركة ترام الكاظمية ـ بغداد، فقد كانت له، منذ العشرينات، حقيبة في كل وزارة تقريباً لأنه كان «قابلاً للاعتماد عليه وليّن العريكة»، كما جاء على لسان السكرتير الشرقي للمندوب السامي البريطاني[٣٧٦]. وأمّا حفيده عبد الهادي فقد حظي في العام ١٩٣٨ بعطف عبد الإله الذي كان سيصبح وصياً على العرش لأنه ساعده بالقروض. وأبداً لم يسدد الأمير، الذي كان مغرماً بالرهان في سباقات الخيل، دينه لعبد الهادي[٣٧٧]، ولكنه جعله في الوقت المناسب وزيراً للأشغال العامة ثم نائباً لرئيس مجلس الأعيان. ومن ناحيته، ارتقى محمد علي، شقيق عبد الهادي، إلى ادارة بنك الرافدين الحكومي، ونظراً للأهمية الكبيرة لهذه المؤسسة في الحقل المالي، فقد حصل محمد علي في منتصف الخمسينات على سلطات شبه دكتاتورية في شارع المصارف. وفي الوقت نفسه كان عبد الهادي قد أصبح الوكيل الرئيسي لشركة «أندرو وير أند كومباني»، وهي شركة بريطانية شغلت في الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٢ الموقع الأول في تجارة الشعير. وإذ أصبح أوفر مالاً، اقتحم أعمال المضاربة بالأراضي على مستوى كبير جداً، ووسع في الوقت نفسه مصالحه في اتجاهات كثيرة[٣٧٨]. مستخدماً إلى أقصى حد المعرفة والاتصالات التي أمّنها له منصبه الرسمي. وهكذا، وبترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ سياسي والنفوذ السياسي إلى قوة اقتصادية ارتقى الجلبيون من مستوى من الثراء إلى آخر أعلى، وتجاوزوا عشية ثورة ١٩٥٨ العائلات التجارية أو الصناعية الأخرى، على الأقل في رأس المال الذي يسهل التعرف إليه.

وكذلك، فمن دون الاتصالات الصحيحة، لم يكن باستطاعة نوري فتاح، ملك

---

(٣٧٢) حول الجلبيين، راجع الجدول ٩ ـ ١٣.
(٣٧٣) حديث مع رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي، في العام ١٩٦٥.
(٣٧٤) في الأصل، كان الجلبيون سنّة، ولم يكن اسم العائلة الجلبي بل حجيجي. واستناداً إلى رواية جواد چلبي، وهي واحدة من روايات، فإنهم عرب من أربيل هاجروا الى الكاظمية قبل مئات قليلة من السنوات. أما في رواية أخرى، هي رواية أحمد چلبي، فإنهم يتحدرون من قبيلة طيّ العربية وكانوا يعيشون في جزيرة ابن عمرو في الموصل.
(٣٧٥) حديث مع جواد چلبي، في العام ١٩٦٥.
(٣٧٦) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 14* of 9 July 1925, para. 307.
(٣٧٧) حديث مع جواد چلبي.
(٣٧٨) راجع الجدول ٩ ـ ١٣.

صناعة النسيج العراقية وأول من بدأ صناعته الحديثة، أن يحوّل معملاً للغزل والنسيج لم يكن رأسماله يزيد عن ١٣٥٠٠ دينار في العام ١٩٢٦ إلى شركة تبلغ قيمة ممتلكاتها مليوناً ونصف مليون دينار في العام ١٩٦٣[٣٧٩]. وهذا لا يعني التقليل، بأي حال، من أهمية مبادرته، أو الحماسة أو الطاقة الذهنية أو العصبية التي كان يوظفها في مشاريعه، ولكن هذه العوامل وحدها لم تكن لتأخذه بعيداً جداً. وما كان أساسياً في نموه هو حقيقة أنه احتفظ مع صهره (زوج شقيقته) الحاج صالح ابراهيم[٣٨٠]، ولمدة عقدين، باحتكار تموين الجيش والشرطة العراقيين بالملابس الصوفية. ولم يكن ليستطيع أن يضمن هذه الامتياز لولا تضافر عدد من الظروف المساهمة الملائمة: أولاً، كان والده، فتاح باشا، ابناً لعربي مستترك وطبيباً بيطرياً غير مرخص من تسعين، وهي قرية تقع في جنوب غرب كركوك، مالكاً لسفن شراعية و٢٧٠٠ دونم من الأرض، وأصبح فريقاً وقائداً لفرقة في الجيش العثماني. ثانياً، أخوه سليمان كان قد خدم لفترة من الزمن كمساعد ميداني لوزير الدفاع، وكان قائداً للأكاديمية العسكرية في النصف الثاني من العشرينات، ثالثاً، كان الحاج صالح ابراهيم[٣٨١]، صهره التركي وشريكه حتى منتصف الثلاثينات، مديراً لمصنع حديث للنسيج تملكه القوات العثمانية المسلحة قبل الحرب العالمية الأولى. رابعاً، كان نوري فتّاح نفسه ضابطاً في الجيش من ١٩١٢ وحتى ١٩١٦، وكان يعرف شخصياً الكثير من رجال السلطة في أيامه باعتباره كان عضواً في جمعية «العهد» العسكرية السرية. وأكثر من هذا، فقد كان نوري السعيد حاميه ومدرّبه ومعلمه في العام ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨، كما كان «رفيق دربه»، أو «الرئيس الرفيق»، في رحلة الأربعين يوماً التي قام بها في العام ١٩٠٩ من بغداد إلى الأكاديمية العسكرية في استامبول. ومن الواضح أنه لولا هذه الحقائق لما كان من السهل على نوري فتّاح أن يحصل على عقود الجيش والشرطة التي شكلت، عاماً بعد عام، المتنفس الذي كان يحرك مصنعه. وكذلك فقد استفاد من السياسة المستنيرة للملك فيصل الأول (١٩٢١ ـ ١٩٣٣) الذي وقف إلى جانب دعم «أصحاب المشاريع (الصناعية) المحليين بطريقة عملية وفعالة»، ولاحظ ـ في مذكرة موحية ـ أنه يفضل «رؤية بناء مصنع على رؤية قصر ملكي»[٣٨٢]. وفي الواقع، فإنّه قرر في العام ١٩٣٠ أن يمدّ نوري فتاح، الذي كانت مؤسسته بحاجة إلى أن تحقن بالسيولة، بقرض من أموال الجيش بحدود ١٥٠٠٠٠ روبية، أو ١١٢٥٠ ديناراً، ولكن السفير البريطاني أبطل قرار الملك. ومع ذلك، فقد اشترك فيصل بأسهم في «محالج القطن العراقية» التي أسسها نوري فتاح في ما بعد مع شركاء آخرين. وكذلك فقد وعد الملك بمساهمة نقدية

---

(٣٧٩) إذا لم يرد ما يخالف ذلك، فإني مدين بكل الوقائع والأرقام الواردة في هذه الفقرة والفقرات التالية إلى حديث مع نوري فتاح جرى في أيار (مايو) ١٩٦٣.

(٣٨٠) حول الحاج صالح ابراهيم، انظر الجدول ٩ ـ ١٣.

(٣٨١) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Mosul, Arbīl, Kirkūk and Sulaimāniyyah (1922-1923)*, P. 35, entry relating to the Fattāhs, as amended by Major J.F. Wilkins.

(٣٨٢) مذكرة فيصل السرية في آذار (مارس) ١٩٣٣، الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء الثالث، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

في «شركة الإسمنت العراقية»، التي لم تتجسّد واقعاً إلاّ في العام ١٩٣٥، أي بعد موت فيصل، وكان من بين مؤسسيها إلى جانب فتّاح نفسه، كل من رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ورؤساء الوزارات السابقين جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي وجعفر العسكري، ورئيس الوزراء اللاحق مزاحم الباججي[٣٨٣]. ولا يصعب على المرء أن يفهم كيف انطلق نوري فتّاح من هذه البدايات البسيطة ليصبح مليونيراً متعدد الملايين إذا ما أضاف إلى كل هذا التشابك بين مصالحه ومصالح الشرائح العليا من الطبقة السياسية في العشرينات والثلاثينات الازدهار الفادح الذي حققه مصنعه ومشاريعه الأخرى خلال الحرب العالمية الثانية، والذي نجم عن الهبوط الحاد في استيراد النسيج والمواد المصنعة الأخرى. والصحيح هو أن فتّاح عانى خلال العقد الأخير من العهد الملكي، وأكثر من أي صناعي آخر، من إغراق الأسواق بالمنسوجات الأوروبية بأسعار شديدة الانخفاض، بينما كانت الحكومة تدير وجهها لكي لا ترى. وأكثر من هذا، فإن نوري السعيد جعله يدفع غالياً ثمن انتقاده له الذي جهر به. وكان قد حذره قائلاً: «سوف ألبس الجيش «گواني» ليف القنّب (الخيش) بدلاً من أن ألبسه من مصنعك». وبانتقاله من التهديد اللفظي إلى الفعل، أطلق نوري السعيد في العام ١٩٥٣ الشركة التي تسيطر عليها الدولة، المسماة «شركة المنسوجات الصوفية»، وأعطاها عقود الجيش والشرطة التي كان يحتكرها قبلاً نوري فتاح وصهره. ولكن، بحلول هذا الوقت كانت أعمال فتاح قد أصبحت غاية في التوسع والتنوع[٣٨٤]. ولهذا فقد نجح في امتصاص الضربة وفي الصمود والمحافظة على قوته[٣٨٥].

لقد قيل ما فيه الكفاية عن العائلات الرأسمالية المسلمة التي كانت تقف في أعلى قمة الثروة في العام ١٩٥٨. أما المعلومات التي تخصّ أغنى التجار المسيحيين فأقل بكثير نتيجة لالتزامهم السرية والكتمان. ولكن، ما يعرفه الجميع هو أنه كانت لهؤلاء شراكات أو روابط عمل وثيقة مع كبار رجال التجارة المسلمين، وأنهم بقوا متسترين بظل الحماية السياسية الذي كان يستريح فيه هؤلاء الرجال.

ويجب ألاّ نغفل عن الإشارة إلى أنه بينما حافظ جملة التجار في أيام العهد الملكي على اتصال عن قرب بأعمال الحكومة فإنهم حافظوا، في الوقت نفسه، على عدم ثقة فطري بكل ما له علاقة بالسياسة. والواقع أنهم كانوا ينظرون بازدراء إلى معظم ممتهني السياسة الذين كان يمكن بسهولة - في رأيهم - «تزييت» راحات أكفهم، أو كانوا، كما يقول أحد رجال الأعمال، «كِلاباً، ومن الأفضل للإنسان أن يتعامل مع الكلاب برمي العظام لهم».

---

(٣٨٣) وكان من بين المساهمين الرئيسيين في الشركة أيضاً كل من التجار البارزين: ياسين الخضيري وعبد الحسين الجلبي ومصطفى الصابونجي.

(٣٨٤) راجع الجدول ٩ - ١٣.

(٣٨٥) حديث مع نوري فتاح في أيار (مايو) ١٩٦٣.

الفصل العاشر

التاج.. والضباط الشريفيون السابقون

كان الشريفيون السابقون ضباطاً في الجيش العثماني، باستثناء عدد صغير من المدنيين أبرزهم رستم حيدر، وهو مدير مدرسة سابق يحمل اجازة في السياسة من جامعة السوربون وسليل عائلة عربية شيعية من ملّاك الأراضي في بعلبك، أصبح سكرتيراً خاصاً لفيصل الأول ورئيساً للديوان الملكي. وكان عددهم كلهم يقارب الثلاثمائة[1]. وما عدا قلة قليلة، كانوا كلهم سنّة من بغداد أو من النصف الشمالي من البلاد. وكانت قوة الرابطة التي تربطهم بالعرش تختلف باختلاف الظروف الشخصية لكل منهم. ولكن من المفيد في هذا المجال التمييز بين آخر المنضمين إلى القضية الشريفية، أي الضباط الذين التحقوا بخدمة فيصل في سورية بعد نهاية الحرب مع الأتراك في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، والمتطوعين الأبكر الذين انتظموا منذ البداية في صفوف الثورة التي أطلقها والد فيصل، الشريف حسين، من مكة في العام ١٩١٦، أو الذين كان لهم دور ناشط في الحملات الصحراوية التالية، الذين أصبحوا ـ بالضرورة ـ أكثر تماثلاً حميمياً مع العائلة الشريفية ومصالحها. والواقع أن بعض الملتحقين الأخيرين لم يمنح تأييده لترشيح فيصل لعرش العراق في العام ١٩٢١، وإلى الملتحقين بعد عام ١٩١٨ كانت تنتمي مجموعة بكر صدقي، الذي قام في ما بعد بانقلاب العام ١٩٣٦، والذي يبدو أنه كان يفكر بالتخلص من الملكية كلياً. ومن الطبيعي أن يكون فيصل قد اعتمد في المقام الأول على الضباط الذين قاتلوا لحسابه فترة أطول أو الذين وقفوا إلى جانبه عبر الأخطار أو في أيام الشدة، أي، وبكلمات أخرى، على رجال مثل جعفر العسكري ونوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي. وكلهم أصبحوا فيما بعد رؤساء وزارات.

وبالرغم من أن الكثير من الضباط الشريفيين السابقين شغل بعد تأسيس الملكية في

(١) Great Britain, Cab. 21/204/7212, note of 15 November 1919 by Gertrude Bell entitled "Syria in Ocotber 1919".

العام ١٩٢١ مناصب هامة في الحكومة والجيش، وكسب ما يوازي ذلك من منزلة، فإن أياً منهم لم يكن ابناً لعائلة غنية أو ذات موقع اجتماعي مرموق، باستثناء أمين العمري، قائد منطقة بغداد والفرقة الأولى من ١٩٣٧ وحتى ١٩٤٠، ومحمد السنوي، متصرف بغداد في العام ١٩٣٢، وجمال بابان، وزير العدل أكثر من مرة. ومما له مغزى أن الآخرين لم يكونوا يحملون كنية (اسم عائلة) موروثة في أيام العثمانيين، إذ لم تكن هذه معتادة إلا بين أعضاء الطبقة الأعلى(٢). وهكذا، فقد كان نوري السعيد ابناً لـ «مدققجي»، أي مدقق حسابات ضئيل المرتبة، واستخدم اسم أبيه الشخصي كاسم عائلة. وكذلك فعل علي جودت الأيوبي، الذي كان ابناً لرقيب أول في الدرك. أما جعفر العسكري، وهو ابن لواء عثماني، فقد أخذ اسمه الأخير من اسم الموطن الأصلي لعائلته، أي من «عسكر»، وهي قرية كردية في لواء كركوك. أما كنية جميل المدفعي فمشتقة من مهنته، إذ كان مدفعياً.

ولأن الضباط الشريفيين السابقين كانوا يتحدرون من طبقات متوسطة أو متوسطة دنيا، أو حتى من أصول أكثر تواضعاً، فإنهم لم يكونوا يحظون في العشرينات وما قبل بتعاطف العائلات الغنية أو ذات المركز الاجتماعي. ورداً على شكوى للشريف حسين، تعود بتاريخها إلى العام ١٩١٦، من أن أبناءه لم يكونوا يجدون تأييداً في المدن «إلّا بين ناس الطبقة الثالثة»، قال واحد من الذين كانوا سيصبحون فيما بعد ضباطاً شريفيين أن الأمر كان «طبيعياً وضرورياً». وأضاف هذا: «المشاهير اشتهروا بفضل ثرواتهم... التي جمعوها بلا حقّ ومن حلال ظلم الآخرين... والقضية العامة لا تهمهم، بل قد يرون فيها خطراً على أنفسهم»(٣). وبعد ثلاثة عقود، كان خط مماثل في التفكير يكمن وراء نسبة صفة الوطنية فقط إلى «الطبقة الوسطى، وعامة الناس، وبقايا قيادة انتفاضة (١٩٢٠)»، كما جاء على لسان صلاح الدين الصباغ، أحد أصغر دفعة شريفيّي ما بعد ١٩١٨ سناً، والروح المحركة وراء حركة ١٩٤١ العسكرية(٤). وبحلول ذلك الوقت، كان كثيرون من كبار الشريفيين السابقين قد ابتعدوا عن تشكيل جزء من الشرائح المتوسطة للمجتمع، إذ كانوا قد أصبحوا ملاكين وارتبطوا، بالتالي، بروابط مادية مع عائلات الطبقة العليا الراسخة اجتماعياً.

وكان الشريفيون السابقون قد تأثروا بشكل طبيعي بالميول الفكرية الجديدة النابعة من انخراطهم في العملية الأولية «للأَوْرَبة». ولا بد من الاعتراف بأن هذه الميول كانت لا تزال ناشئة بالكاد ولم تترسخ عميقاً أو يتم الشعور بها بشكل مكثف بعد. وكذلك فقد كان اتجاهها غير واضح أو محدد في حالات كثيرة. ومعظم الشريفيين السابقين ما كانوا يفهمون المعنى الحقيقي لهذه الميول أو مضامينها بالنسبة للمجتمع. ولم يكونوا كلهم يتحسسون بذبذباتها

---

(٢) أنا مدين بهذه النقطة إلى كامل الجادرجي.

(٣) من أجل نص الرد، انظر: محمد طاهر العمري، «تاريخ مقدرات العراق السياسية»، (بغداد، ١٩٢٥)، الجزء الأول، ص ٢٢٧.

(٤) صلاح الدين الصباغ، «فرسان العروبة في العراق»، ص ٢٤٨.

بالطريقة نفسها، ولا كانوا كلهم منخرطين فيها بالدرجة نفسها. وإضافة إلى التصاقهم بفكرة الاستقلال الوطني أو الوحدة الوطنية، فقد كان يسيطر عليهم احساس بأن العناصر الثقافية الجديدة النابعة من أوروبا كانت عناصر تطور أو شيء أسمى أصالة، في حين أن الانتماء إلى الطرق القديمة للحياة يتضمن اللاجدوى والاحباط في ذاته. وكان الشريفيون السابقون قد تأثروا أيضاً بفكرة أخرى تحوم في الجو، وهي فكرة تعود بأصولها إلى أيام «تركيا الفتاة». وأول ما نعثر على هذه الفكرة، وإن بصيغة متطرفة، في ملاحظات كتبها إسماعيل بابان، الذي كان نائباً عن بغداد، ونشرت بالتركية في العام ١٩١٠. وهي تطرح، عَرَضاً، كحلّ للتخلف السائد في مناطق العشائر. قال بابان: «طالما أن الحكومة لا تتدخل في الحياة الخاصة للسكان، ولا تشغل نفسها بإسكانهم، وبطعامهم، وطالما أنهم لا يقادون بالقوة، وضد رغباتهم، باتجاه التقدم، وكالجنود، فإنه لن يكون هناك ازدهار ولا حضارة. يجب أن يقادوا، وبقبضة قوية»[٥]. وبكلمات أخرى، فإنّ ما اقترحه بابان يتلخص في تحويل السكان إلى ما يشبه الجيش وتحويل الحكومة إلى مدرب وحاضن وقائد حربي. ومن المحتمل أن الضباط الشريفيين السابقين، الذين خدموا فيصل الأول وشكلوا الدعامة الأساسية لنظامه، لم يذهبوا بعيداً إلى هذا الحدّ، ولكنهم كانوا يملكون بعض مزاج بابان العسكري وشاركوه انحيازه إلى جانب التغيير الاجتماعي بالقوة، وإلى جانب الدفع من الأعلى، إن صح التعبير. وإليهم، وإلى العناصر الحضرية الحاكمة الأخرى شبه «المُتَأَوْرِبَة» أشار فيصل، عندما لاحظ في مذكرته السرية التي تعود إلى آذار (مارس) ١٩٣٣:

«إنّ شباب العراق القائمين بالحكومة، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين، يقولون بوجوب عدم الالتفات إلى أفكار وآراء المتعصبين وأرباب الأفكار القديمة... وبوجوب سَوْق البلاد إلى الأمام، بدون التفات إلى أيّ رأي كان، والوصول بالأمة إلى مستواها اللائق... طالما القانون، والنظام، والقوة، بيد الحكومة ترغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم.

إن عدم المبالاة بالرأي بتاتاً، مهما كان حقيراً خطيئة لا تغتفر. ولو أن بين الحكومة القوة الظاهرة، التي تمكّنها من تسيير الشعب رغم إرادته، لكنت وإياهم. وعليه فإننا لحين ما نحصل على هذه القوة، علينا أن نسير بطريقة تجعل الأمة مرتاحة، نوعاً ما، بعدم مخالفة تقاليدها، كي تعطف على حكومتها في النوائب»[٦].

وبعد أن يأخذ المرء في اعتباره اختلاف درجة الوعي التي ولّدتها أحداث وتجارب العقود المعترضة، يصبح بإمكانه أن يستنتج من ملاحظات فيصل أن الضباط الشريفيين السابقين الذين ساهموا في العشرينات في بناء الملكية كانوا بنفس الرغبة في التغيير والشوق إليه اللذين سيطرا على ضباط الجيش الذين أطاحوا بالملكية في العام ١٩٥٨. ولكن ما كان

---

(٥) Ismā'Il Haqqi Babān, *De Stamboul à Bagdad*, P. 28.

(٦) من أجل نص المذكرة، انظر: عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، الجزء الثالث، ص ٢٨٦ ـ ٢٩٣. ومن أجل المقطع المستشهد به، انظر: ص ٢٨٧.

جوهرياً في العشرينات هو أن القاعدة التي كان يستند إليها الشريفيون السابقون كانت رقيقة جداً أو شديدة الهشاشة، وأن القوى المحافظة كانت ـ بالمقارنة ـ قوية جداً، ناهيك عمّا كان هنالك يومها من متطلبات للسياسة الامبراطورية البريطانية، بحيث انه بدلاً من أن يُخضِع الشريفيون السابقون النظام الاجتماعي القديم، مال هذا النظام ـ في بعض مظاهره ـ إلى إخضاعهم وامتصاصهم، معطياً إياهم مصلحة في ديمومته، وبعضاً من مزاجه المحافظ.

ولكن، كان على الضباط الشريفيين السابقين في عهد الملك فيصل الأول، أن يكافحوا ضد معارضة العائلات الراسخة التي وجدت من الصعب عليها أن تقاسي برباطة جأش الصعود المفاجىء لنفوذ رجال كانت هذه العائلات لا ترى فيهم أكثر من أغرار محدثي نعمة. وتذمّر أعضاء هذه العائلات قائلين: «من هو هذا الفلان ابن فلان لكي يصبح وزيراً أو متصرفاً؟ وأبوه لم يكن إلاّ رقيباً في الجيش أو بقالاً!»[7]. وفي العام ١٩٢٢ أصر أربعون شيخاً وآغا على أن على الملك أن يختار الحكومة «فقط من أصحاب العراقة في العرق والمولد». واستاءت «الأرستقراطية» القديمة للمسؤولين من المنافسة التي صار عليها أن تواجهها للحصول على المناصب العليا في الدولة. وكان هنالك شعور أيضاً بأن الكثير من هؤلاء الضباط الشريفيين السابقين كان بعيداً عن البلاد لمدة طويلة، وما كان من المتوقع منهم امتلاك فهم جديد للاحتياجات الحقيقية للبلاد.

وكانت معارضة المشايخ و«السادة» والبيروقراطيين ـ الملاكين القدامى واحداً من العوامل التي حافظت على تماسك الضباط الشريفيين السابقين خلال حكم الملك فيصل. وشكلت تجربتهم المشتركة عامل تلاحم آخر هاماً في ما بينهم. وكان عددكبير منهم قد عمل بتناغم في الماضي، لا في حملات الحجاز فحسب، بل أيضاً في اطار جمعية «العهد» السرية. وكانت «العهد» قد شكلت في العام ١٩١٣ وطمحت إلى حالة من الحكم الذاتي للعرب في إطار الامبراطورية العثمانية، وضمت لا أقل من ٣١٥ ضابطاً من أصل ٤٩٠ ضابطاً عربياً كانوا يعيشون في استامبول في العام ١٩١٤[8]، هذا بغضّ النظر عن التأييد الذي كانت تحظى به بين العناصر العسكرية العربية في الموصل وبغداد والبصرة. وأكثر من هذا، فإن كثيرين من الضباط الشريفيين السابقين كانوا يرتبطون في ما بينهم بعلاقة قرابة أو مصاهرة. وعلى سبيل المثال، فإن إبراهيم الراوي، قائد الفرقة الرابعة من ١٩٣٧ وحتى ١٩٤١، وجميل الراوي، وزير المواصلات في العام ١٩٣٠، ورشيد الخوجة، وزير الدفاع في الفترتين ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ و١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، كانوا ثلاثتهم أبناء أعمام من الدرجة الأولى. وكانوا ثلاثتهم يرتبطون بعشيرة الجميلات التي كان ينتمي إليها جميل الوادي وشاكر الوادي، وكلاهما من الضباط الشريفيين السابقين، وأحدهما أصبح وزيراً للعدل في فترة ١٩٣٢ ـ

(٧) حديث مع رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي في آذار (مارس) ١٩٦٥.

(٨) أمين سعيد، «الثورة العربية الكبرى»، الجزء الأول: النضال بين العرب والأتراك (القاهرة، د.ت، ومنشور في منتصف الثلاثينات)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

١٩٣٣ والآخر وزيراً للدفاع في فترتي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ و١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. وكذلك، فإنّ جعفر العسكري، رئيس الوزراء، وشقيقه الأكبر علي رضا، القائد العسكري، وشقيقه الأصغر تحسين، وزير الداخلية، كانوا من الضباط الشريفيين السابقين. إضافة إلى هذا، فإن كلاً من جعفر العسكري ونوري السعيد كان متزوجاً من شقيقة الآخر، وكانت شقيقة تحسين العسكري زوجة لإبراهيم كمال، وهو ضابط شريفي سابق آخر. وكذلك فقد كانت أم جميل المدفعي من عائلة الحاج سري، التي كانت مصاهرة لعائلة علي جودت الأيوبي.

ولكن أكثر ما ساعد التقدم الاجتماعي للضباط الشريفيين السابقين كان ربط مصائرهم بفيصل الأول وبالبيت الهاشمي. إلاّ أنه لم ينبع نفوذهم المتزايد من هذا فحسب، بل أيضاً من ما يرافق ذلك من عدم استقرار مواقعهم. ويكمن التفسير في هشاشة التاج والتباس وغموض طابعه إلى حد ما، وما أثار ذلك من ازدواجية في المواقف.

* * *

ففي البداية، على الأقل، لم يكن هنالك ما يربط فيصل الأول برعاياه. فمملكيته كانت جديدة وتفتقر إلى جذور تنتمي إلى تاريخ العراق أو تقاليده تمدها بالتغذية اللازمة أو تمنحها تلك القوة غير الملموسة التي هي الهيبة. والمؤكد أن عائلته كانت ـ استناداً إلى قائمة النسب الملكية ـ من الجيل الخامس والثلاثين من المتحدرين من صلب الحسن، حفيد الرسول، وقد سعت إلى الاستفادة ما أمكن من هذا الادعاء. ومن ناحية أخرى، لم تكن هنالك ندرة في «الأشراف» في العراق. وكما لوحظ في صفحات أخرى، فإن الاحترام الذي كان يخص به هؤلاء «الأشراف» كان قد تراجع بشكل ملحوظ. صحيح أن فيصل كان أيضاً بطل ثورة مكة، ولكن عراقيين كثيرين كانوا قد شكّوا دوماً بهذه الثورة. وفي وقت متأخر، في تموز (يوليو) ١٩٢٣، صيغت عريضة تحمل أختام ٤٠٠ شخص تناشد الخليفة العثماني «انقاذ العراق من الأجانب ومن فيصل وأبيه الذي جاء ليسيطر على المسلمين بالمحاربة في صفوف الحلفاء وتفكيك المسلمين تحت راية القومية العربية خلافاً لأمر الله القائل بأن المسلمين إخوة»[٩]. ومما له مغزى أن خطبة الجمعة[١٠] في جوامع بغداد استمرت حتى العام ١٩٢٤ تدعو المصلين إلى الصلاة من أجل الخليفة العثماني بصفتيه الروحية والزمنية، بالرغم من احتجاجات فيصل بأن ابقاء الخطبة بهذه الصيغة يشكّل إهانة له[١١].

---

(٩) توجد ترجمة لهذه العريضة في ملفات الشرطة:

Iraqi Police (J.F. Wilkins') File No. 239 entitled "Al-Hizb al-Watanī" (The National Party).

وكان من بين الموقعين عليها كل من: حمدي الباججي، وهو وطني بارز ورئيس وزراء لاحق، ومحمد أمين الشرشفجي، رئيس حزب النهضة، ومحمد حسن كبة، وهو من أعيان الشيعة. أما جعفر أبو التمن، زعيم الحزب الوطني فرفض توقيع العريضة.

(١٠) خطبة صلاة الجمعة.

(١١) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report No 3* of 7 February 1924, para. 93.

ولكن ما كان أكثر تخريباً للسلطة المعنوية للتاج هو حقيقة أنها كانت تستمد أصول قوتها من إرادة غزاة العراق. ولقد حاول الانكليز أن يخفوا عن الشعب أنهم هم الذين اختاروا فيصل للعرش، وبذلوا ما في وسعهم ليكون انتخابه «هادئاً وبلا تباه»[١٢] قدر الإمكان. ولكن، كان من الصعب اخفاء حقيقة أنه لولا قوة الدعم البريطانية لكان حظ الملكية في أن توجد ضئيلاً.

وفهم فيصل نفسه حقيقة وضعه تماماً، وهو الذي كان أكثر الهاشميين دهاء. وقبل تتويجه في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٢١، كان الإنكليز قد وضعوا أمامه اقتراحاً بأن يشمل مشروع «القانون الأساسي» فقرة تترك الكلمة النهائية في الشؤون الداخلية للعراق لمندوبهم السامي. وكان سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات عندهم قد أبرق يقول: «لا نريد أن يكون فيصل (بعد تتويجه) قادراً على أن يقول انه لم يكن يعرف ما هي درجة الاشراف الذي نتوقع منه أن يخضع لها»[١٣]. ولكن فيصل اعترض بقوة على الاقتراح. وقال للمندوب السامي:

«إضافة إلى مُثُلي الشخصية تجاه القومية العربية، فأنا أداة للسياسة البريطانية. وأننا - حكومة صاحب الجلالة وأنا - نجد أنفسنا في القارب نفسه وعلينا أن نغرق معاً أو أن نطفو معاً... ولأنكم اخترتموني، إن جاز التعبير، فعليكم أن تعاملوني كواحد منكم وأن تثقوا بي ثقة حكومة صاحب الجلالة بكم. وإذا أردتم نجاحي ونجاح سياستكم فمن الحماقة أن تحكموا علي باللعنة إلى الأبد في أعين الشعب بجعلي ألعوبة مكشوفة كما سيكون الأمر... ومن مصلحتكم أكثر أن تظهروا فوراً أني ملك حقيقي، وأني موثوق، وأنكم على استعداد لدعمي. وأني أتعهد بأن أسير بموجب مشورتكم في كل الأمور الهامة»[١٤]. ولكن فيصل أصر على أن تنقل وجهات نظر المندوب السامي إليه شخصياً بصورة غير علنية، فإذا ما اتفق معها، قدّمها للعراقيين على أساس أنها أفكاره[١٥].

من الواضح أن فيصل كان بحاجة إلى الانكليز في السنوات المبكرة من حكمه. إذ كان لا بد لمركزه من الانهيار من دون دعمهم. ولكنه عرف أن الانكليز أيضاً كانوا بحاجة إليه. وحتى لو كان الأمر بسبب الأوضاع الاقتصادية فقط، فقد كان عليهم أن يمارسوا سيطرتهم بشكل غير مباشر، وأن يهدئوا العراقيين من خلال شعور زائف بالاستقلال. وكان سكرتير

---

(١٢) هذا ما اقترحه في كانون الثاني (يناير) ١٩٢١ كيناهان كورنواليس، الذي أصبح مستشاره في ما بعد:
Great Britain, FO 371/6349/E 583/100/93, note by Cornwallis of 8 January 1921 of an interview with Faisal on 7 January 1921.

(١٣) Great Britain, FO 371/6352/E 9443/100/93, paraphrase telegram of 16 August 1921 from the secretary of state for the colonies to the high commissioner, Mesopotamia.

(١٤) Great Britain, FO 371/6352/E 9483/100/93, paraphrase telegram No. 397 of 17 August 1921 from the high commissioner, Mesopotamia, to the secretary of State for the colonies.

(١٥) Great Britain, FO 371/6352/E 9406/100/93, paraphrase telegram of 16 August 1921 from the high commissioner, Mesopotamia, to the secretary of state for the colonies.

الدولة لشؤون المستعمرات، ونستون تشرشل، قد أبرق من القاهرة إلى رئيس وزرائه، في آذار (مارس) ١٩٢١، يقول:

«لا شك عندي شخصياً بأن فيصل يمثّل أفضل الفرص لتوفير أموالنا... ولا يُمكن معالجة الهدر الذي لا يصدق في ما بين النهرين إلّا بإخراج أعداد كبيرة من القوات وتوابعهم من البلاد ومن قوائم مدفوعاتنا... علينا أن نعيد الجميع إن عاجلاً أو آجلاً، وابقاؤهم ينتظرون وهم يأكلون لحم خروفنا ليس إلّا تبذيراً»(١٦).

وبمرور الزمن، وخصوصاً بعد اكتشاف كميات هائلة من النفط في الجزء الشمالي من البلاد، ازدادت قيمة فيصل بشكل واضح عند بريطانيا. وفي العام ١٩٢٧، لاحظت إدارة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات (البريطانية) أن «خسارة ودّ فيصل وتعاونه (لكي لا نذكر شيئاً عن عدائه المستتر) سيجعل مهمتنا تكاد تكون مستحيلة»(١٧).

ولم تغب أمثال هذه الاعتبارات عن فيصل. ولهذا، فكما استخدمه الانكليز لدفع مصالحهم إلى الأمام، حاول هو أيضاً أن يستخدم حاجتهم إليه لبناء موقعه الخاص به، وعلى حسابهم في أحيان كثيرة. وإضافة إلى هذا، فبينما كان يحول وجودهم العسكري لمصلحته، قدر الإمكان، كان يسعى إلى غرس جذور له في التربة المحلية وإلى تحرير نفسه أكثر ما يمكن من أعمال السياسة الاستعمارية التي كان قد تورّط فيها.

ومما أثار فزع الإنكليز أنه اتخذ موقفاً استقلالياً ولما تكد تمضي شهور ستة على تتويجه. فعندما شعر أن المصالح البعيدة المدى لأسرته تكمن في تماثله مع مشاعر وآمال شعبه، رفض السماح بعلاقة «انتدابية» بالنسبة للعراق، وإن «بصيغة مموهة». وقال للمندوب السامي في شباط (فبراير) ١٩٢٢: «إذا كنت تصرّ على اقتراح «الانتداب» علينا، فإني... لا أستطيع القبول بعار ومسؤولية ربط نفسي بمثل هذه السياسة، وستكونون بحاجة إلى جيش قوي بما فيه الكفاية لفرض إرادتكم على الناس الرافضين». ولكنه أوضح أنه بحاجة إلى بريطانيا «لاكمنتدبة بل كحليف وصديق»(١٨). وفي الوقت نفسه، غذّى فيصل الشعور المعادي للانتداب الذي كان آخذاً بالتعاظم والذي أدى إلى القلاقل الشعبية في عام ١٩٢٢، مدعوماً في ذلك من قبل الضباط الشريفيين السابقين والعلماء الشيعة المتصلبين والعناصر الوطنية. وفعل ذلك إلى درجة جعلت الانكليز يتأكدون من أن «كل ما يلزم لوقف القلاقل هو إشارة واضحة من فيصل نفسه». ووصلت الأمور حدّاً جعل الرأي السائد داخل مجلس الوزراء البريطاني يقول إنه «إذا أصبح الانسحاب من العراق ضرورياً في النهاية، فيجب ألّا يسمح

---

(١٦) Great Britain, FO 371/6350/E 4830/100/93, telegrame of 14 March 1921.

(١٧) Great Britain, FO 371/12260/E 4343/86/65, memorandum of 28 September 1927, entitled "Iraq: Suggested Treaty Revision.".

(١٨) Great Britain, FO 371/7770/E 2621/33/65, paraphrase telegram of 27 February 1922 from Sir Percy Cox, high commissioner for Iraq, to the secretary of state for the colonies.

لفيصل بالبقاء هناك في كل الأحوال»[١٩]. عملياً، كان فيصل قد انجرف إلى مواجهة مع الانكليز لم يكن قادراً على تحمّلها، فقد كان لا يزال شديد الاعتماد عليهم وكان عليه في النهاية أن يخضع لأغلال «الانتداب»، وأن يعلن وقوفه إلى جانب معاهدة لم تكن تموّه إلّا قليلاً وضع العراق شبه المستعمر.

وبإذعانه للانكليز، أبعد فيصل عنه الرأي العام الشعبي. ولم يحسّن من موقعه نفيُهُ في العام ١٩٢٣ للعلماء الشيعة المعادين للمعاهدة، أو التبريرات التي أعطيت لهذا الاجراء البالغ الخطورة الذي لم يكن قد وافق عليه إلّا بعد تردد. وكان العلماء قد نجحوا في وقف عملية انتخاب جمعية تأسيسية كانت قد دعيت للاجتماع أساساً للتصديق على المعاهدة، ولكن نفيهم تم على أساس مرسوم أوكل إلى الحكومة سلطة إبعاد «الغرباء» الذين يرتكبون جرائم سياسية، مع أن رجال الدين المتورطين الرئيسيين[٢٠] كانوا عرباً لا فرساً. وردت المعارضة في احتجاج موجّه إلى القناصل الأجانب في بغداد قائلة: «إذا كان الملك يزعم أن العلماء «أغراب» فإن هذا الوصف ينطبق أيضاً عليه لأنه حجازي أصلاً، ولأن رئيس وزرائه ـ عبد المحسن السعدون ـ حجازي هو الآخر رغم كونه من المنتفق... وإضافة إلى هذا فإن كل حاشية الملك مؤلفة من الأغراب»[٢١].

ولم يكن باستطاعة فيصل الآن أن يوسّع نطاق سلطته إلّا باستخدام المهارة وتدريجياً، نظراً لأنه صار يعاني من صدمات الانكليز من جهة، ومن المعارضة الوطنية من جهة أخرى. وبقدر ما أن مظهر السلطة لا ينفصل تماماً عن جوهرها، فإن فيصل، بتمسكه بأحدهما اكتسب الأكثر والأكثر من الآخر، مهمّشاً الانكليز كلما حانت فرصة لذلك، منتزعاً منهم درجة بعد أخرى من نفوذهم. وفي الوقت نفسه، أبقى يده على النبض السياسي للبلاد. فبينما اعتمد على الضباط الشريفيين السابقين ـ الذين أصبحوا الآن العمود الفقري للجيش العراقي الجديد ـ حافظ على الاتصال مع كل القوى القائمة وكل اتجاهات الآراء، ووضع نفسه علناً فوق الخصومات بين الأحزاب أو الطوائف أو التركيبات العشائرية.

وبحلول العام ١٩٢٧، شعر فيصل بأن الأرض تحت أقدامه أصبحت بما يكفي من الصلابة لمحاولة تحدّي السياسة البريطانية. وبدأ اختبارٌ هامٌّ للقوة بينه وبين المندوب السامي هنري دوبس. وكان لاختبار القوة هذا أن يستمر حتى العام ١٩٢٩. وكان موضوع النزاع هو السيطرة على الدفاع العسكري عن العراق. فقد كانت الحكومة البريطانية تريد أن

(١٩) Great Britain, Cab. 23/31, note that is undated but was written in late August 1922, and refers to a Cabinet conference on Iraq.

(٢٠) الشيخ مهدي الخالصي واثنان من أولاده:
Iraqi Police (J.E. Wilkins') File No. 52, entitled "Shaikh Mahdī al-Khālisī.".

(٢١) كان موقعو هذا الاحتجاج هم أنفسهم الأربعمائة الذين وقّعوا العريضة التي رفعت إلى الخليفة العثماني في تموز (يوليو) ١٩٢٣.

يتحمل العراق النفقات الإضافية لعسكرة قوة جوية بريطانية في أراضيه، ولكنها أعطت الملك أيضاً سبباً للاعتقاد بأن هذه القوة لن تكون متوفرة له في حال وقوع عدوان خارجي - أو على الأقل للشكّ بأنه لا يمكنه الاعتماد على هذه القوة في حالات الطوارىء - وأصرت في الوقت نفسه على الاحتفاظ لنفسها بالكلمة الأخيرة في ما يتعلق بتحركات وتوزيعات جيش العراق نفسه. ورفض فيصل، ومعه الضباط الشريفيون السابقون، الإذعان والقبول بأي من النقطتين. وإضافة إلى هذا، وبهدف تقوية القدرة الدفاعية للبلاد وتقليص نفقاتها، فقد سعى، مع ضباطه الشريفيين، إلى استبدال نظام التطوع القائم في الجيش بنظام الخدمة العسكرية العامة (الإلزامية). ولكن، وكما أظهرنا في مكان آخر، فإن المندوب السامي هزم مساعيَهم هذه.

وتستحق هذه القضية المتابعة، والتفحص بدقة، من حيث انها تبرز، وبشكل حادّ، الصعوبات التي كان التاج يعاني منها، ومدى تعقيد المصالح المتداخلة في اللعبة، وتكتيكات الانكليز، والطرق التي لجأ إليها فيصل:

وجد المندوب السامي نفسه في مواجهة غليان سياسي يطالب بالخدمة العسكرية العامة والاستقلال التام، يغذيه الملك ويتزعمه شريفيون سابقون من أمثال نوري السعيد[٢٢] وجميل المدفعي[٢٣]، فاعتقد أن «الأمر المرغوب جداً» هو «ايجاد الوسيلة لإبعاد جلالته عن بغداد»[٢٤]. ولذلك، قدمت له دعوة لزيارة لندن في رسالة صيغت بتعابير أعطت الملك انطباعاً بوجود نية لإعادة النظر في السياسة القائمة.

وغادر فيصل إلى انكلترا في آب (أغسطس) من تلك السنة، وأبقي عليه هناك في حالة من الحيرة مدة أربعة أشهر تقريباً لكي يتم التصدّق عليه فقط بفتات من التنازلات في النهاية. ولكن الأهم هو ما جرى في العراق أثناء غيابه.

في المقام الأول، قام أمين الشرشفجي، زعيم حزب النهضة الشيعي المنحى، بشن هجوم ضد فيصل والحكومة العراقية في صحيفته «النهضة» التي بدأ يصدرها فور مغادرة الملك[٢٥]. وكانت مقالات هذه الصحيفة المريرة قد أعدت بحيث تثير الحقد العام وزيادة مرارة المشاعر بين الشيعة والسنة. وأسهبت هذه المقالات وبالغت في التذكير بنزاعات الماضي والمظالم القديمة. وفي الوقت نفسه كان هنالك غليان مستتر ضد السيطرة السنية على الحكومة ولأجل استمرار الاشراف البريطاني دون تناقص. ورفض علماء الشيعة الرئيسيون تأييد هذه

---

(٢٢) Iraqi Police (J.F.Wilkins') File No. 103 entitled "Nūrī Sa'īd Pasha."

(٢٣) Iraqi Police (J.F.Wilkins') File No. 796 entitled "Jamīl al-Midfa'ī."

(٢٤) Great Britain, FO 371/12260/E 4343/86/65, memorandum of 28 September 1927 by Middle East Department, Colonial Office, entitled "Iraq: Suggested Tready Revision.".

(٢٥) غادر الملك إلى انكلترا يوم ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٧، وصدرت «النهضة» للمرة الأولى في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٧.

النشاطات. ولم يترك الشرشفجي نفسه أي شـك يحوم حـول الجهة التي كـان يتلقى التشجيع منها. فقد أكد تقرير استخبارات بريطاني أنه:

«يسود الفرات بـأكمله اعتقاد عـامّ بأن صـاحب السعادة المنـدوب السامي يـدعم هذا التحـرك الشيعي، وقد عمـل أمين الشرشفجي دومـاً، في كـل أحـاديثـه، عـلى إعـطاء هـذا الانـطباع. وعـلى سبيل المثـال، فعندمـا كان يتحـدث مع الشيـخ أحمد الـداود في ١٧ أيلول (سبتمبر) [١٩٢٧] قال إن سعـادته بـذل له وعـوداً تتعلق بالشيعـة، وأنه ينـوي زيارتـه لدى عودته. وكذلك فـإن الشيخ جـواد الجواهـري أخبر مفتش الشرطـة في النجف أنهم ينتظرون بتلهف عودة سعادته وأنهم مستعدون لـ «قرع الطبول» إذا رغب في أن يفعلوا ذلك»(٢٦).

وعندما أمر مجلس الوزراء العـراقي، في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبـر) ١٩٢٧، بإغـلاق صحيفة «النهضة» على أساس أنها كانت تثير الخـلافات بـين الناس، لفت هنـري دوبس نظر الملك فيصل في لندن إلى أن عمل الحكومة هذا يعتبر «حالة فاضحة من حالات الامتنـاع عن التشاور مع المندوب السامي والمستشارين البريطانيين»(٢٧).

وفي المقام الثاني، بدأ علماء سنّة باروزن ـ وكانت هذه شريحة هـادئة سيـاسياً في العـادة ـ فجأة بمناقشـة الرغبـة في إقامـة جمهوريـة. وكان المنغمسـون في هذه المنـاقشة هم: إبـراهيم الحيدري وعبد الجليل أحمد جميل وإبراهيم الراوي وإسماعيل الواعظ وعبـد الوهـاب الخطيب وغيرهم. وسعى هؤلاء إلى كسب نفوذ بين الشيعة بهدف سبر مـوقفهم المحتمل من مثـل هذا المشروع. ويقـول تقريـر الاستخبـارات الـبريـطانيـة: «يُفهم أن مـا شجعهم هـو سلسلة من المقـالات ظهرت في الصحف الـبريـطانيـة، ولكن هـذا سيحكمـه مـوقف صـاحب السعـادة المندوب السامي الذي سيتخذه من جلالة الملك عنـد عودتـه، ولن يفعلوا شيئاً إلاّ إذا كـانوا متأكدين من الدعم البريطاني»(٢٨).

وفي المقـام الثالث، عـاد عدد من مـلاكي البصرة النافـذين إلى إحياء مـطلبهم القديم بإقامة «بصرة منفصلة تحت الحماية البريطانية». و«ألمح» مروّجو هذه الحركة(٢٩) إلى أن قضيتهم تحظى بدعم عبد المحسن السعدون(٣٠)، الذي أصبح رئيساً للوزراء أكثر من مـرة والذي كـان يعتبر عموماً مفضلاً عند الحكومة البريطانية.

---

(٢٦) Great Britain, (Secret) *Supplement to Abstract of Intelligence (Iraq) No 38* of 17 September 1927, para 10.

(٢٧) Great Britain, FO 371/12260/E 4529/86/65, memorandum of a conversation at the Hyde Park Hotel on 28 october 1927.

(٢٨) Great Britain, (Secret) *Supplement to Abstract of Intelligence No 50* of 10 December 1927, para. 1.

(٢٩) حبيب الملاك وعبد الجبار الملاك بين آخرين.

(٣٠) Iraqi Police (J.F.Wilkins') File No. 1924 entitled "Movements of Separation of Basrah from Iraq.".

وفي المقام الرابع، شنّ «إخوان نجد»، الذين كان يقودهم فيصل الدّويش، زعيم عشيرة علوة مطير، هجمات متكررة في هذه الفترة على العراق، وهي هجمات استمرت بعد عودة فيصل من انكلترا. وفي أحد المضارب التي هوجمت قرب جميمة قتل كل الرعاة العشائريين العراقيين الذين وقعوا في أيدي الاخوان. ولا يستطيع دارس التاريخ العراقي إلاّ أن يلاحظ أن الدّويش كان يقوم بغاراته هذه تحديداً في المناسبات التي كان فيها العراقيون، أو حكومتهم، يرفضون الانصياع للرغبات البريطانية، أي، في العام ١٩٢٢ عندما وقف الملك ضد الانتداب، وفي العام ١٩٢٤ عندما تنامت معارضة قوية مضادة للمعاهدة داخل الجمعية التأسيسية، وأخيراً، في الظروف التي هي الآن قيد البحث. ويبدو من غير المرجح أنه ما كان للدّويش أن يهاجم، وخصوصاً في الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، لو لم يكن يعرف مسبقاً أن القوات الجوية البريطانية، التي كانت لا تزال ملزمة بمعاهدة للدفاع عن الحدود العراقية، ستعطيه حرية التصرف[٣١]. ومن المثير للاهتمام أن سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات أعطى تعليماته في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٩ إلى المندوب السامي «لتحكيم الرأي (رأيه) في استخدام الوضع القائم على حدود العراق ـ نجد للتشديد على ضرورة استمرار الدعم البريطاني، وضرورة اعتماد العراق على مثل هذا الدعم»[٣٢].

ومن الطبيعي أن البريطانيين لم يخلقوا الميول الانفصالية لملاكي البصرة، أو حقد الشيعة والسنّة أحدهما ضد الآخر، أو الحقد بين السعوديين والهاشميين، فقد كان لكل هذه المواضيع أسبابها الأعمق، ولكن يبدو أنه كانت هنالك دفعات بريطانية خفيفة بالمرفق في موقع أو آخر.

أما حول كيف كان فيصل نفسه ينظر إلى هذا كله، فإن الرسالة التالية من مدير الشرطة السياسية البريطانية إلى المستشار البريطاني لوزير داخلية العراق، تبدو، في رأيي، وكأنها تنطق بما فيه الكفاية، وخصوصاً في إلقائها الضوء على تفكير الملك وطرق تصرفه:

«في الثاني من آذار (مارس) [١٩٢٨]، واستجابة لرسالة برقية، قام أمين الچلبي الشرشفجي بزيارة القصر، حيث بقي حوالى ثلاث ساعات. ولدى عودته رفض إخبار أي كان بما جرى باستثناء أنه حظي بمقابلة صاحب الجلالة الملك الذي أقسم على عدم إشاعة ما جرى بينهما.

ولكنه أخبر الحاج حسين العلاوي[٣٣]، في ١٩٢٨/٣/٣، بالمقابلة وبقسمه لصاحب الجلالة الملك، ولكنه قال إنه لن يمانع في إخباره بما جرى لثقته به. ثم قال انه بعد

(٣١) تحدثت وزارة المستعمرات البريطانية في تقريرها. . «إلى مجلس عصبة الأمم حول ادارة العراق للعام ١٩٢٧» (ص ٥٧) عن النية لاتخاذ اجراءات معينة بخصوص ضبط غزوات دويش.

(٣٢) Great Britain, FO 371/13757/E 244/6/93, paraphrase telegram of 11 January 1929 from the Secretary of State for the colonies to the high commissioner for Iraq.

(٣٣) كان العلاوي عضواً قيادياً في حزب النهضة.

المجاملات المعتادة، قال الملك انه مهما حدث في السابق فإنه مقتنع بأنه ـ أي أمين الشرشفجي ـ ذو إدراك واضح وأنه يحبّ «البيت المقدس عليه السلام». (وقال الملك) انه لم يصدق أبداً أنه كان ضده وأن نشاطاته، وإن كانت ضد مصالح العرش، فقد جاءت عن حسن نيّة. وشكر أمين الچلبي جلالته لهذا، وطمأنه إلى أن المطلوب منه، كمسلم، أن يؤيده كسليل للرسول. ورد جلالته بأنه كان يعرف هذا، وهو ما جعله يعتمد عليه، وبعد أن جعله يقسم على «ولاية أمير المؤمنين»[٣٤] بعدم إشاعة ما جرى بينهما إلاّ لأشخاص يثق بهم ثقته بنفسه، قال إن العراق يواجه خطراً كبيراً من ناحية «الإخوان» الذين هم أعداء مريرون لأسرته وللشيعة. وبعاطفة جياشة أظهر كيف أن «الأخوان» كانوا يسعون إلى إزالة الأماكن الإسلامية المقدسة وحتى أسماء أهل بيت الرسول من العالم. والوزارة الحالية، التي يرأسها السير عبد المحسن، لن تدافع عن البلاد للأسباب التالية:

(١) ليست هنالك قوة كافية.

(٢) أنه يؤيد في السر، مع كل آل السعدون، ابن سعود ويعتقدون سراً بالمذهب الوهابي.

(٣) البريطانيون يدعمون «الإخوان»، وفي الواقع فإنهم هم الذين تسببوا في الهجوم الأخير على العراق. ولو لم يكن الأمر كذلك لكانوا سمحوا للعراق بأن يسيطر على جيشه أو كانت قواتهم الجوّية ـ وقبل ذلك ـ تعاملت معهم بشكل كامل.

«وقال (الملك) إن البلاد تواجه خطراً كبيراً، وإنهم مسؤولون أمام الله ورسوله عن سلامة أضرحة الأئمة المقدسين، ولذلك فإن عليهم أن يتخذوا خطوات فورية لحماية ما تعتمد عليه حياة دينهم ووطنهم.

«وقال أمين الشرشفجي إنه تأثر كثيراً بما قاله صاحب الجلالة وسأله عما يقترح فعله. فقال جلالته ان عليه أن يعتبر هذا الأمر منتهياً وأن يستشير العلماء، ولكنه حثّه على ضرورة اللجوء إلى أكبر حذر ممكن.

«ثم تحدث جلالته عن البريطانيين قائلاً انهم ضد تقدم البلاد وأعطى تفاصيل عن الصعوبات التي واجهها عندما كان في لندن نتيجة لموقف ومعارضة السير هنري دوبس الذي أعلن ـ كما قال ـ ان شيعة العراق وحزب النهضة يعارضون الملك ويؤيدون البريطانيين. وقال (الملك) إنه مدرك تماماً أن البريطانيين كانوا السبب في كل ما حصل من احتكاك، وأن تعامله (تعامل أمين) مع المقر[*] كان بنيّة حسنة. وأطال في الحديث بعض الشيء ثم أوضح أن البريطانيين فشلوا في تحقيق وعودهم للشيعة.

---

(٣٤) أي توالي إمارة المؤمنين بعد علي.

(*) المقرّ هو مكان مكتب وإقامة المندوب السامي (المترجم).

«وقال إن السير عبد المحسن، الذي لن يعترض على أي شيء يفعله البريطانيون، وافقهم على انتخاب مجلس نيابي موالٍ للبريطانيين لتسهيل السياسة البريطانية. . .

«وفي ما يتعلق بالحاضر الراهن، فإن أمين الشرشفجي اكتفى ـ على حد علمي ـ بنقل ما ورد أعلاه إلى حجي حسين العلاوي، الذي أخبر بدوره عميلي، الذي لا بد من أخذ العناية الأكبر لمنع اكتشافه»[٣٥].

وربما كانت مخاوف فيصل مبررة، أو غير مبررة، ولكنه نجح في تحييد الشرشفجي وحزبه. وقبل مضيّ وقت طويل اتخذ لنفسه خطاً أكثر ثباتاً وصلابة. فمن خلال وزير دفاع نوري السعيد قدم في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٨ مطالب «جذرية» تضمنت، بين أشياء أخرى، تسلّم العراق «الفوري» لـ «المسؤولية الكاملة» عن دفاعه، وضرورة موافقة حكومته على طبيعة وحجم الحامية البريطانية، والإلغاء الكامل لأي رأي بريطاني في ما يتعلق بشؤون الجيش العراقي «في أيام السلم»، وإنهاء الاتفاقية العسكرية بين البلدين في عام ١٩٣٢. وقال نوري إن «الحكومة العراقية لا يمكنها أن تكون طرفاً في التظاهر بالتقدم تاركة السيطرة البريطانية كما هي عليه بلا أي تغيير عملي»[٣٦]. وفي الوقت نفسه، جعل الملك موقف رئيس الوزراء المدعوم بريطانياً، عبد المحسن السعدون، «مستحيلاً». وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٢٩، كتب المندوب السامي مردداً كلمات السعدون نفسه: «ما زال جلالته، منذ ستة أشهر على الأقل، يخبر كل البارزين في الحياة السياسية العراقية أن كل من يقبل مبادىء الاتفاقية يكون خائناً لبلاده، والآن نما مثل هذا الشعور الذي لم يعد باستطاعة عبد المحسن بيك تحمله أكثر مما فعل»[٣٧]. واستقال عبد المحسن السعدون لهذا السبب من رئاسة الوزراء، وبقي العراق خلال الأشهر الثلاثة التالية (من كانون الثاني (يناير) إلى نيسان (ابريل) ١٩٢٩) من دون حكومة مسؤولة. وببساطة، فإن فيصل لم يسمِّ خليفة للسعدون. وعندما ضغط عليه المندوب السامي، اتخذ موقف من لا يرى بديلاً للسعدون كرئيس للوزراء، وأنه إذا ما أقنع آخرين بقبول المنصب فإنّ الناس سيتهمونه فوراً بالتآمر ضد السعدون للإتيان بمرشحه الخاص، مما سيخرب هيبته. وفي النهاية، انتهت أزمة العلاقات بين الحكومة البريطانية والملك بتغيير في السياسة البريطانية، وهو ما وجد تعبيره في نهاية الأمر في المعاهدة الأنكلو ـ عراقية للعام ١٩٣٠. مع أن هذه المعاهدة بقيت تحدُّ من استقلال العراق، فإنها حددت نهاية لـ «الانتداب» وسلمت بسيادة العراق على قواته المسلحة.

ولم يرقص فيصل أبداً على النغم البريطاني، أو على الأقل فإنه لم يكن الرجل الذي

---

(٣٥) Letter of 6 March 1928 from J.F. Wilkins to K. Cornwallis, adviser to the Ministry of Interior, Iraqi Police (J.F.Wilkins') File entitled "Personal Letters.".

(٣٦) Great Britain, FO 371/13055/E 5000/133/65, paraphrase telegram of 16 October 1928 from the high commissioner for Iraq to the Secretary of state for the colonies.

(٣٧) Great Britain, FO 371/13757/E 1131/6/93, note of 29 January 1929 by Sir Henry Dobbs entitled "Recent Conversations with' Abd-ul-Muhsin Beg and with His Majesty King Faisal.".

يرضى لنفسه هذا الدور. وبمرور الزمن، راح يتضاءل عدد الأشخاص الذين يضعون موضع التساؤل إخلاصه الأصيل لمصالح بلده بالتبني، فقد حصل بمساعدتهم، أو على الرغم من سخطهم، على نسبة من الاستقلال أو من حرية العمل بقدر ما كان يمكن الحصول عليه في تلك الظروف. وخلافاً لمعظم معاصريه في العراق، كان مدركاً لأدق نقاط الواقع السياسي وكان ينظر إلى أبعد من اللحظة الراهنة. وعرف بوضوح أهمية تحويل تلك الجملة من مجتمعات التخلف والاختلافات والانغلاق على الذات الذي كان عليه العراق إلى دولة حديثة ومنسجمة. وكان قد راقب بنفسه، وربما ليس من دون اعجاب، السهولة التي استطاع بها البريطانيون الايقاع بالقوى المختلفة لتقف إحداها ضد الأخرى، مثيرين الآمال عند الواحدة لتحطيم مقاومة الأخرى. لكن الصعوبات التي اعترضته كانت ضخمة. فمن ناحية، كانت موارده المالية ضئيلة جداً، ولم يكن مجموع دخل الحكومة سنة اعتلائه العرش يتجاوز ٣,٩ مليون جنيه استرليني، ووصل هذا الدخل في العام ١٩٣٣، سنة موته، إلى ٤,١ مليون جنيه، في مقابل دخل وصل إلى ١٢٩,٣ مليون جنيه في العام ١٩٥٨[٣٨]. ثم كانت هنالك طرق التفكير القديمة، والانتشار الواسع للأمية، ونقص المهارات، ورداءة الاتصالات، والنزاعات الإثنية (العرقية) والدينية والعشائرية، والرغبات الطبقية، ناهيك عن العلاقات المحرجة التي لا بد منها مع البريطانيين، وأنّ أصل أسرته من غير العراق، وفوضى العراقيين وصعوبة مراسهم المزمنة. وكانت يداه مغلولتين في الغالب، وجيشه دون مستوى القوة اللازمة، وآلته الادارية أقل من ملائمة، وبإمساكه بزمام التوازن بين القوى المتعارضة، التي كانت تعارضه كلها بين الحين والآخر، لم يكن بإمكانه أن يقوم بعملية البناء إلّا ببطء وصعوبة واحتراس. ويمكن وصفه بأنه كان غاية في البراعة، وغاية في التعقيد، وغاية في النزوع إلى المناورة. ولكن، وبعيداً عن التأثيرات التي فعلت فعلها فيه ـ في هذا المجال ـ أيام سنوات صباه المكية، فإن الوضع الذي وجد فيه نفسه في العراق هو الذي عزز هذه الملامح. والواقع أن سر نجاحه في علاقته المتبادلة مع طبيعة ظروفه، كان يكمن في أن أي ملك أكثر استقامة كان سيواجه الإخفاق إن عاجلاً أو آجلاً.

* * *

وكان الرجال الذين وثق فيصل بهم أكثر من الغير هم الشريفيون السابقون: جعفر العسكري ورستم حيدر ونوري السعيد. ولكن جعفر لم يكن صاحب عقلية سياسية نافذة، وكان أكثر استقامة في آرائه وتصرفاته من أن ينجح في وضع متأصل التعقيد. وكان جعفر بديناً يصعب عليه التعامل مع جسمه، وأصبح أكثر بدانة وكسلاً بمرور الوقت، حتى إن أحد المسؤولين البريطانيين الأكثر اطلاعاً وصفه في العام ١٩٢٧ بأنه «مجرد كيس هلامي»[٣٩]. أما رستم حيدر فكان إنساناً هادئاً وقادراً ومتفهماً، وما كان يعيقه هو الميل الثابت لدى العراقيين

(٣٨) انظر الجدول ٦ ـ ٢.

(٣٩) Great Britain, FO 371/12261/E 4884/86/65, memorandum of 16 October 1927 from K. Cornwallis, adviser, Ministry of Interior, to high commissioner for Iraq.

للنظر إليه كغريب[٤٠]. ومن ناحية أخرى، فقد كان نوري بغدادياً، لا بالولادة أو الروابط فحسب، بل في عاداته واختلاطه الاجتماعي وإخلاصه لأصدقائه[٤١]. وكذلك فقد كان ممتلئاً حيوية وطاقة، أو «كرة ثلجية» ـ كما وصفه رئيس وزراء سابق ـ[٤٢] واسع الحيلة ويقظاً بشكل غير معتاد[٤٣]. وفي منتصف العشرينات كان قد أصبح عملياً يد فيصل اليمنى.

وكما اعتمد الملك على نوري، اعتمد نوري على رفاقه المقربين من بين الشريفيين السابقين. وهكذا، عندما عين في العام ١٩٢٢ أول مدير عام للشرطة أدخل الكثير منهم إلى السلك كقادة أو ضباط[٤٤]. ولاحظ الرئيس البريطاني للفرع السياسي في وقت لاحق أنه «كان واضحاً أنه يريد أن يكون واثقاً من الشرطة»[٤٥]. وفعل الشيء نفسه بالجيش، الذي كانت له عليه سلطة مباشرة خلال معظم سنوات العشرينات سواء كنائب قائد عام أو كوزير للدفاع أو بالصفتين معاً. وكان منصب نائب القائد العام للجيش ـ الذي كان الملك نفسه قائده ـ قد أوجد في العام ١٩٢٤ خصيصاً لوضع نوري في موقع «القيادة الدائمة» للقوات العسكرية، مما يضمن لفيصل «أن يكون الجيش في أيد موثوقة، كائناً من كان صاحب حقيبة الدفاع»[٤٦]. وتمكن معرفة المدى الذي وصل إليه الشريفيون السابقون في تسللهم إلى المؤسسة العسكرية تحت حماية ورعاية الملك ونوري من حقيقة أن ١٢ ضابطاً، من أصل ١٩ من ضباط الجيش الكبار الذين كانوا في الخدمة الفعلية عام ١٩٣٦، كانوا من الشريفيين السابقين، بمن فيهم ٣ من أصل ٣ برتبة لواء، و٣ من أصل ٤ برتبة عميد، و٦ من أصل ١١ برتبة عقيد[٤٧].

والواقع أن السيطرة التي كسبها نوري على الجيش، إلى جانب استمرار تمتعه بعطف الملك، زادا من نفوذه السياسي بشكل ملحوظ. ومنذ العام ١٩٢٧ كان هنالك اعتقاد بأنه «صعب الاقتلاع»[٤٨]. وبعد ذلك بثلاث سنوات أصبح رئيساً للوزراء، مما أرضى فيصل بوضوح. ومما له مغزى أنه أوكل إلى الشريفيين السابقين خمسة مقاعد من أصل ستة في

---

(٤٠) Great Britain, FO 371/16903/E 6832/105/93, minute of 10 November 1933 by G.W. Rendel of the Foreign Office.

(٤١) طالب مشتاق، «أوراق أيامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨»، ص ٥٨٤.

(٤٢) حديث مع توفيق السويدي في آذار (مارس) ١٩٦٥.

(٤٣) Iraqi Police (J.F.Wilkins') File No. 103, entitled "Nūrī Sa'īd Pasha.".

(٤٤) مثلاً، عيّن صديقه تحسين علي قائداً للشرطة في الموصل، وصهره تحسين العسكري قائداً للشرطة في بغداد.

(٤٥) File No. 103.

(٤٦) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report (Iraq) No 16* of 7 August 1924, para. 542.

(٤٧) الضابط الكبير التاسع عشر كان برتبة فريق ورئيساً للأركان في العام ١٩٣٦، وهو طه الهاشمي، شقيق ياسين الهاشمي. ومن أجل لائحة كبار ضباط الجيش انظر:

The Iraq Directory... 1936, PP. 306-307.

(٤٨) Great Britain, FO 371/12261/E 4884/86/65, Letter of 21 October 1927 from E. Ellington, acting high commissioner for Iraq, to Sir J.E. Shuckburgh, Colonial Office.

وزارته، فقد جاء بجميل المدفعي للداخلية وجعفر العسكري للدفاع وعلي جودت الأيوبي للمالية وجميل الراوي للمواصلات وجميل بابان للعدل[٤٩]. وكان هؤلاء، طبعاً، هم رجال الملك أيضاً.

وليس من الواضح ما كان عليه دور سمعة نوري كرجل لا يعرف الاحجام عن أي أسلوب في رفعه إلى مركز السلطة. فقد كان بعض منافسيه يشعرون بالرعب منه، بكل ما في الكلمة من معنى. وعلى سبيل المثال، ففي العام ١٩٣٠ خشي السويديان ناجي وتوفيق على حياتهما. وفي تعليقه على هذا في اجتماع خاص قال محسن شلاش، الذي كان وزيراً للمال ذات مرة، واستناداً إلى ما ورد في سجلات الشرطة السياسية، ان باستطاعة نوري «أن يرتب بسهولة اغتيال أي من معارضيه كما فعل في حالة توفيق بيك الخالدي»[٥٠]. وكان الخالدي وزيراً سابقاً للداخلية ذا ميول معادية للشريفيين وموالية لبريطانيا، وقتل في العام ١٩٢٤ بتحريض من نوري السعيد، كما يعتقد عموماً[٥١]. وفي الفترة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٨، كان الرجل الذي اتهم باغتياله، وهو شاكر القره غولي، نقيب عسكري سابق وتابع أمين لنوري، يجلس في مقعد في مجلس النواب[٥٢]. ويبدو أن نوري كان متورطاً في قضية أخرى أقل شهرة. ففي العام ١٩٣٠، قام ضابط جيش متقاعد وهو تحت تأثير الكحول بإخبار عبد الغفار البدري، وهو أحد زعماء الحزب الوطني وناقد لا يلين لمعاهدة ١٩٣٠، بأن نوري وعده بإعادته إلى الجيش إذا ما تمت «إزاحة» عبد الغفار من الجيش[٥٣]. ولكن، لعل هذا لم يكن أكثر من محاولة من نوري لإخافة عبد الغفار وإجباره على الصمت.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن نوري استخدم اتصالاته الوثيقة والواسعة النطاق مع الضباط والمسؤولين البريطانيين لتقوية موقعه السياسي. ولكن، حتى العام ١٩٣٠، عندما تحمل مسؤولية المعاهدة الجديدة، وهو حمل كان لمعظم كبار السياسيين أن ينوءوا به، كان البريطانيون ينظرون إليه بكثير من الشك. وكان في رأيهم يتمتع «بقدرة رائعة على الركض مع الأرانب والكلاب في آنٍ واحد»(*). فبينما كان على علاقة جيدة بهم، كان يحث العنصر الوطني، وكان هنالك من يعتقد بأنه كان القوة التي تحرك القلم المتصلب لصحيفة «الاستقلال» الوطنية[٥٤]. وبكلمات أخرى، فإن تكتيكه كان يتفق مع سياسة فيصل، بالرغم

---

(٤٩) الحقيبة السادسة هي حقيبة التعليم، وقد ذهبت إلى التاجر الشيعي عبد الحسين الجلبي.

(٥٠) Letter of 24 April 1930 from. J.F. Wilkins to the adviser of the minister of interior, Iraqi Police (J.F. Wilkins') File No. 103 entitled "Nūrī Sa'īd Pasha.".

(٥١) حديث مع C.S. Edmonds في لندن، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢.

(٥٢) حديث مع توفيق السويدي في آذار (مارس) ١٩٦٥، ومع محمد فخري الجميل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١.

(٥٣) Letter of 17 July 1930 from J.F. Wilkins to the adviser of the minister of interior, Iraqi Police (J.F.Wilkins') File No. 103.

(*) هي لعبة تجري في الهواء الطلق، مأخوذة عن رياضة صيد الأرانب (المترجم).

(٥٤) Iraqi Police (J.F.Wilkins') File entitled "Al-'Ahd-'Irāqī" ("The Iraqi Covenant"), entry in Wilkins' handwriting dated 13 October 1923.

من أن عملاء البريطانيين أفادوا في العام ١٩٢٣ أنه كان يفعل كل ما بوسعه «لوضع الملك بين يديه» وليجعل من نفسه «أقوى رجل في المملكة»(٥٥). ووصل شك الانكليز في نوري ذروته خلال أزمة ١٩٢٧ في العلاقات الأنكلو-عراقية. يومها بدا أن نفوذه، ونفوذ الملك وياسين الهاشمي كذلك، يهدد المصالح البريطانية إلى درجة أن القائم بأعمال المندوب السامي(٥٦) ومستشاره(٥٧) ذهبا بعيداً إلى حد التلميح بأنه لن يكون هنالك ما يضمن «السلامة» إلا إذا طرد هؤلاء الثلاثة من العراق(٥٨). وإضافة إلى هذا، بينما كان البريطانيون يسلّمون بأن نوري داهية وأنه «استراتيجي جيد» في الحرب(٥٩)، فإنهم لم يكونوا يقيمون خلال العقد الأول للعهد الملكي قدراته السياسية بشكل عال جداً. وعلى سبيل المثال، فعندما سعى الملك إلى وضعه على رأس وزارة ائتلافية مشكّلة من كبار السياسيين في العام ١٩٢٩، اعترض المندوب السامي، ولاحظ أنه «لا يبدو أن نوري السعيد يمتلك لا المؤهلات ولا وزن التجربة الذي يمكّنه من المحافظة على وحدة مثل هذه الوزارة حتى ولو لفترة قصيرة»(٦٠). وعلى العموم، فبعد العام ١٩٣٠ غيّر البريطانيون رأيهم في نوري وتوصلوا أخيراً إلى أن ينظروا إليه «كصديق قديم ومجرب»(٦١)، مع أن بعض مسؤوليهم استمر في الاعتقاد بأنه «ما زال بطبيعته عفريت الإزعاج المشاغب» الذي اعتادوا معرفته في أيام خالية(٦٢).

بعد صعود نوري إلى رئاسة الوزارة في آذار (مارس) ١٩٣٠، وتخلّي البريطانيين عن الكثير من إمساكهم بالشؤون الداخلية للعراق، أصبحت الحكومة عملياً، وحتى العام ١٩٣٢، عبارة عن دكتاتورية اثنين، هما: الملك ونوري. وفي الواقع، فإن نوري كسب نفوذاً على آلة الدولة جعل موقف الملك غير سهل. وتحت ستار حملة «تطهير» الخدمة العامة تخلص نوري في العامين ١٩٣٠ و١٩٣١ من كثير من المسؤولين «غير الاكفاء» وملأ الشواغر بمؤيديه(٦٣) الذين لم يكونوا بالضرورة أصدقاء للملك: وهم الأصدقاء الذين لم يبق لهم، بالتالي، غير أماكن قليلة جداً. وفي الواقع، فإن المعنيين الجدد كانوا رجالاً كثيراً ما شعر

---

(٥٥) Idem, entry of 12 October 1923.

(٥٦) Air Vice Marshal Edward Ellington.

(٥٧) Mr. Bourdillon.

(٥٨) Great Britain, FO 371/12260/E 4553/86/65, memorandum of 18 October 1927 by High Commissioner Henry Dobbs.

(٥٩) Iraqi Police (J.F.Wilkins') File No. 103 entitled "Nūrī Sa'īd Pasha.".

(٦٠) Great Britain, FO 371/13758/E 3255/6/93, paraphrase telegram of 22 June 1929 from High Commissioner G. Clayton to Secretary of state for the Colonies.

(٦١) انظر مثلاً:

Great Britain, FO 406/76/E 168/84/65, Letter of 25 December 1937 from Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden; and FO 371/21847/E 6027/45/93, Mr. Baxter's minute of 12 October 1938.

(٦٢) C. J. Edmonds, adviser, Ministry of Interior, quoted in Letter of 23 December 1936 from Sir A.C. Kerr to G.W. Rendel, FO 371/20795/E 66/14/93.

(٦٣) Great Britain, FO 371/16032/E 6230/9/93, J.H. Hall's minute of 30 November 1932.

فيصل أنهم «بلا قدرة ولا أمانة»، وأن إخلاصهم لنوري كان كل سبب تبنيه لهم(٦٤). و على كل حال، ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢ بدأ القلق يساور الملك حول ضرورة ايكال زمام الحكومة «إلى شخص يمتلك ضميراً أكثر من نوري». ويبدو أنه خطرت له، ولو لفترة قصيرة، فكرة أنه ربما كان قد وضع «الكثير من السلطة»، وأكثر من اللزوم، في أيدي «عدو محتمل»(٦٥). وعزا نوري نفسه أسباب صرفه إلى ميل الملك «إلى تغيير طاقم البولينغ عندما ينجح أحد أعضاء فريقه في إصابة عدد من العلامات الخشبية كاف لتحويل انتباه الجمهور عن قائد الجناح»، كما ورد في الصورة اللفظية التي عرضها السفير البريطاني(٦٦). وكذلك فقد اعتقد نوري أن فيصل صار يغار من السمعة الدولية التي كسبها له تقديمه لقضية العراق أمام عصبة الأمم في جنيف في العام ١٩٣٢. ولكن من المشكوك فيه أن يكون مثل هذا السبب قد حرّك الملك، الذي كان رجلاً كبيراً، وكان - بالتأكيد - أكبر من نوري. ومن ناحية أخرى، من الواضح أن فيصل أراد ابقاء الادارة العليا للأمور بين يديه. وإضافة إلى هذا، وبغض النظر عن استيائه من الطريقة التي كان نوري يمارس بها محسوبيته، يبدو أن فيصل شعر بوجود قلق وتململ في جهة المعارضة السياسية، ورغب في اجراء التصحيح اللازم على المستوى الوزاري قبل أن يتفاقم استياء المعارضة وينضج.

وعلى كل حال، فبالرغم من أن العلاقات بين الملك ونوري قد شهدت بروداً ملحوظاً في السنة الأخيرة من حياة فيصل، وهو ما لم يكن من الممكن تجنبه، فقد تابع الملك اعتبار نوري صديقاً. وقد أوضح في العام ١٩٣٢ أنه ونوري كانا «كالزوج والزوجة» وكانت لهما «اختلافاتهما بين الحين والحين»، و«عليهما بين وقت وآخر أن يريا أحدهما الآخر أقل من المعتاد»(٦٧). ولكن نوري كان شديد السخط من الطريقة التي عومل بها. وقد أسرّ في العام ١٩٣٣ إلى مسؤول كبير في وزارة الخارجية البريطانية أنه لن يتحمل مرة أخرى مسؤولية رئاسة الوزارة «طالما بقي الملك فيصل في العرش»(٦٨).

* * *

وأدّى وصول غازي إلى العرش في العام ١٩٣٣، وهو الرجل الضئيل الفهم لمشاكل

---

(٦٤) Great Britain, FO 371/16032/E 6230/9/93, Letter of 17 November 1932 from Sir F. Humphrys, Baghdād, to Sir John Simon, London.

(٦٥) كان القائم بأعمال السفير البريطاني هربرت يونغ هو الذي طرح هذا القول عند نقطة ما، ولكن بالإشارة إلى مرشح الملك لرئاسة الوزارة ياسين الهاشمي، ولكن الملك طبّقه، في رده، على نوري السعيد.

(٦٦) Great Britain, FO 371/16049/E 5950/3910/93, Letter of 3 November 1932, from Sir Herbert Young to Sir John Simon.

(٦٧) Great Britain, FO 371/1604/E 5950/3910/93, Letter of 3 November 1932 from Sir Herbert Young, Baghdād, to Sir John Simon, London.

(٦٨) Great Britain, FO 371/16903/E 105/105/93, Mr. Hall's minute of 9 January 1933.

شعبه والذي يملك بالكاد أية أهلية للحكم، إلى هبوط مفاجىء في نفوذ القصر. وهذا ما أدى بدوره إلى دخول الجيش ميدان السياسة. وهو ما تم ايضاحه في فصول أخرى. أما هنا فلا بد من تكريس بعض الانتباه لتأثيرات هذه الأحداث على الشريفيين السابقين ومصائرهم.

يمكن اعتبار انقلابي ١٩٣٦ و١٩٤١، بغضّ النظر عن مظاهرهما الأخرى التي بحثت قبلاً، على أنهما حركتا عصيان وتمرد قام بهما الشريفيون السابقون الأكثر شباباً أو الذين هم من الصف الثاني، أو شريفيي ما بعد العام ١٩١٨، ضد العنصر الشريفي السابق المسيطر والذي يقدم الوزراء للحكم. فالعميد بكر صدقي والعميد عبد اللطيف نوري، اللذان قاما بانقلاب ١٩٣٦ كانا من الشريفيين السابقين من دفعة ما بعد ١٩١٨، وكذلك كان العقداء الشباب الأربعة الذين كانوا وراء حركة ١٩٤١ العسكرية، أي صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان.

وإضافة إلى هذا، فإن التمايز بين عراقويين وعروبيين، الذي ظهر في هذه الفترة داخل سلك الضباط ككل، إنما حصل، هو أيضاً، في صفوف شريحة الشريفيين السابقين في السلك.

وفوق هذا كله، فإن كلاً من الشريفيين السابقين المسيطرين كان يقوم بتنمية مجموعة عملائه الخاصة به، ومال خلال هذه السنوات التي تميزت باللاتوازن السياسي إلى أن يعمل لأهداف متعارضة مع أهداف الآخرين، ولم يتجمع هؤلاء ثانية إلاّ في ذروة أزمة ١٩٤١، عندما وجدوا أن ليس هنالك تحتهم ما يشكّل دعامة لهم، واضطروا إلى الهرب من البلاد.

بالنسبة لأوسع كبار الشريفيين السابقين حيلة، نوري السعيد، كانت الأمور قد بدأت تتجه إلى السوء حتى قبل موت فيصل، كما رأينا. ونظراً لأنه لم يكن يملك إلاّ القليل من قنوات الاتصال بغازي، فقد تراجع نفوذه أكثر وأكثر في النصف الأول من الثلاثينات. وكان مما ساهم في ذلك أيضاً تزايد أهمية ياسين الهاشمي. ولكن نوري كان لا يزال يحتفظ بوزن كاف، وخصوصاً داخل الجيش، ليجعل ياسين يعترف للسفير البريطاني في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥، خلال وجوده في رئاسة الوزارة، أنه «لا يستطيع الوقوف على قدميه من دون نوري»[٦٩]. وإضافة إلى هذا، فقد كان نوري يعتمد على دعم السفير البريطاني الذي ـ «نظراً لأن نوري تعامل بودّ دوماً مع سفارة صاحب الجلالة»[٧٠] ـ أفهم غازي «أهمية» منحه حقيبة الشؤون الخارجية[٧١]، وهو منصب شغله بما يشبه الاستمرار منذ العام ١٩٣٣ وحتى انقلاب بكر صدقي في العام ١٩٣٦. ومهما يكن من أمر، فإن ارتباطات نوري المتزايدة

---

(٦٩) Great Britain, FO 406/73/E 7470/278/93, Letter of 6 December 1935 from Sir A. Clark Kerr, Baghdād, to Sir Samuel Hoare.

(٧٠) Great Britain, FO 406/73/E 1792/278/93, Letter of 6 March 1935 from Sir F. Humphrys, Baghdād, to Sir John Simon.

(٧١) Great Britain, FO 406/73/E 1315/278/93, Letter of 25 February 1935 from Sir F. Humphrys to Sir John Simon.

بالسفارة، التي أصبحت معروفة للجميع تقريباً، قضت على أي تأييد كان يحظى به لدى الجمهور عامة. ومن ناحية أخرى، يبدو أن نوري استخدم علاقاته البريطانية لأغراضه الخاصة، تاركاً أحياناً لدى زملائه في مجلس الوزراء الانطباع بأن أفكاره كانت مستوحاة من الحكومة البريطانية عندما كان ـ في الواقع ـ لا يعبر إلاّ عن رغباته الشخصية.

وهناك أمر له مغزى رمزي. فبعد نجاح انقلاب ١٩٣٦ كان نوري هو السياسي العراقي الوحيد الذي سعى إلى اللجوء إلى السفارة البريطانية. وقد وصل هناك مع بعض متاعه وكان في «حالة هيجان عصبي حاد». وقال إن بكر صدقي ينوي تصفية ياسين الهاشمي وتصفيته، كما فعل مع صهره جعفر العسكري. وأصر كذلك على أن الملك غازي متواطىء مع انقلاب صدقي. وعندما رأى السفير البريطاني أنه «على شفير الانهيار» أرسله إلى السرير، ثم «تخلص منه» في اليوم التالي بترتيب طائرة بريطانية تنقله إلى مصر(٧٢).

ولم يعد نوري إلى العراق حتى ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧. وبحلول ذلك التاريخ كان بكر صدقي قد دُمِّر. وكان على رأس الحكومة يومها الشريفي السابق زميل نوري، جميل المدفعي، الذي مع ذلك لم يكن يشارك نوري ميله الشديد إلى القيام بعمل انتقامي ضد أنصار الانقلاب. وعندما رأى نوري أنه لم يستطع اخضاع المدفعي لرغبته، ونظراً لتلهفه إلى استعادة المنصب، بدأ العمل للاطاحة به. ولم يكن قد مضى على وجوده في بغداد أكثر من خمسة أيام عندما أقام اتصالاً مع العقيد صلاح الدين الصباغ عبر العقيد فهمي سعيد الذي كانت زوجته على صلة قرابة بزوجة نوري السعيد(٧٣). وعقد الاثنان اجتماعات كثيرة في بيت نوري، ثم انضم إلى اجتماعاتهما الشركاء الرئيسيون الآخرون للصباغ. وأخيراً، نجح نوري في اقناعهم بالتعاون الوثيق معه ومع رئيس الأركان السابق طه الهاشمي، وأقنعهم ـ استناداً إلى أقوال الصباغ ـ بأن تشكيل الحكومات يجب أن يعتمد على موافقة الجيش، الذي «سيملأ بذلك الفراغ» الذي خلفه موت فيصل(٧٤).

ولدى احساسه بالخطر، توجه جميل المدفعي، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧، لمقابلة السفير البريطاني وطلب منه استخدام نفوذه لإقناع نوري بالقبول بمنصب الوزير العراقي المفوض في لندن أو أي تعيين خاص في الخارج يؤمن مخرجاً غير ضار لطاقته. ووافق السفير على أنه «من أجل الصالح العام للسلام والهدوء في العراق يفضل أن يأخذ نوري اجازة طويلة»(٧٥). وارتاح المدفعي لأن نوري غادر البلاد بعد ذلك بوقت قصير.

---

(٧٢) Great Britain, FO 371/20013/E 6797/1419/93, telegram of 30 October 1936 from Sir A. Clark Kerr to Foreign Office; and FO 371/20014/E 7145/1419/93, Letter of 2 November 1936 from A. Clark Kerr to Anthony Eden.

(٧٣) صلاح الدين الصباغ، «فرسان العروبة في العراق»، ص ١١٣.

(٧٤) المصدر السابق، ص ٧٠.

(٧٥) FO 406/76/E 168/84/65, Letter of 25 December 1937 from A. Clark Kerr to Mr. Eden.

ولكن قبل متابعته السفر إلى لندن، اجتمع نوري في القاهرة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، بقائد السرب هندل ـ جيمس، الذي يحتمل أنه كان على اتصال بالاستخبارات السرية البريطانية. وأخبر نوري محدثه أنه كان متشوقاً إلى معرفة خط العمل الذي ستتبناه بريطانيا «في حال أصبحت الأوضاع في العراق مشوشة تماماً». وأضاف أنه إذا لم تكن لدى بريطانيا نية للتدخل فإنه يشعر نفسه مدعواً للبقاء قريباً من بغداد بحيث يمكنه، فور انفجار الاضطرابات التي يتوقع، أن يتخذ الاجراءات المناسبة «بالتشاور مع الملك عبد العزيز بن سعود». وكذلك، فقد أبلغ نوري هندل ـ جيمس أن المدفعي عبّر عن نيته في أن ينظر في شراء أسلحة من ألمانيا أو بلد آخر بدلاً من الاعتماد على بريطانيا وحدها في هذا الشأن. ونُظِر إلى تصريحات نوري، وخصوصاً النقطة الأخيرة منها، على أنها «اتهامات مثيرة بعض الشيء» ولا بد من النظر إليها «بتحفظ». وجاء في ملاحظة لوزارة الخارجية (البريطانية): «. . . ربما كان يأمل في تعزيز فضائله في أعين حكومة صاحب الجلالة بدمغ السياسيين العراقيين الآخرين بالألوان الأكثر عتمة»(٧٧).

وأخيراً، وصل نوري السعيد إلى لندن. ولكنه وصلها ـ كما قال السفير البريطاني ـ «وهو خاضع لتوق لا يهدأ للعودة إلى السلطة والنفوذ»(٧٨). وعاد إلى بغداد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨، ولم يضع وقتاً في تجديد اتصالاته بالعقيد الصباغ وأصدقائه، وفي تحريضهم على الإطاحة بحكومة المدفعي(٧٩). وبين أشياء أخرى، كان استياء الضباط أنفسهم من محاولة رئيس الوزراء موازنتهم بمجموعة عسكرية أخرى قد مهد الطريق أمام نوري. وكانت الجهود التي بذلها بعد ذلك لإخبار البريطانيين بأنه عرف بمؤامرة عسكرية «قضي عليها في مهدها» من الأمور التي عكست أساليبه(٨٠). وكان هدفه الواضح هو تبرئة نفسه سلفاً في أعين البريطانيين من أي لوم قد يوجه إليه، وتحضيرهم في الوقت نفسه للانقلاب الفعلي الذي حصل في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ وأتى بنوري إلى رئاسة الوزارة مرة جديدة.

وما إن عاد نوري إلى السرج حتى ركز اهتمامه على القصر. ولم يكن قد وافق أبداً على وجود غازي في العرش. وكان قد اعتقد ـ منذ البداية ـ أنه لم يخلق للتاج. وفي وقت مبكر يعود إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، أي قبل موت فيصل بثمانية أشهر، أفضى بما في نفسه إلى عضو في وزارة الخارجية البريطانية. وقال إنه سيكون هناك «دعم ملموس» في العراق

---

(٧٦) Great Britain, FO 371/21846/E 458/45/93, memorandum by Squadron Leader Hindle-James recording an interview he had with Nūrī in Cairo on 7 January 1938.

(٧٧) Great Britain, FO 371/21846/E 458/45/93, note of 7 February 1938 from Lacy Baggallay, Foreign Office, to J. Morgan, Baghdād.

(٧٨) Great Britain, 371/21847/E 7060/45/93, Letter of 16 November 1928 from Sir M. Peterson, Baghdād, to Viscount Halifax.

(٧٩) الصباغ، «فرسان العروبة»، ص ١٢٣.

(٨٠) Great Britain, FO 371/21847/E 7488/45/93, Letter of 21 November 1938 from Mr.G.H. Bateman, Cairo, to Sir M. Peterson, Baghdād; and Letter of 29 November 1938 from Peterson to Bateman.

لتغيير في توالي الوراثة لمصلحة زيد، الأخ غير الشقيق لفيصل[٨١]. وتزايدت حدة معارضة نوري لغازي في السنوات القليلة التالية عندما وجد نفسه غير قادر على التأثير على الملك الشاب، لا بالإقناع ولا بالضغط. وكان لرد فعله على هرب أخت غازي في العام ١٩٣٦ دلالة على مشاعره[٨٢]. فقد قال إن البيت الهاشمي أهين في شرفه إلى حد أن ليس هنالك ما ينقذ هيبته غير إبعاد غازي عن العرش[٨٣]. ولا شك في أن الاعتبارات الشخصية لعبت دوراً في كراهية نوري لغازي، ذلك أن ابنه الوحيد، صباح، أصيب بجراح خطيرة في العام ١٩٣٥ عندما كان يقوم بألعاب بهلوانية خطيرة بالطائرة لتسلية غازي[٨٤]. وربما كان نوري قد حمّله أيضاً مسؤولية قتل بكر صدقي لصهره. وكان غازي نفسه يحتقر نوري إلى درجة أنه أخبر العقيد الصباغ يوم ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، أي يوم الانقلاب، أنه على استعداد لإسناد الحكومة إلى أي رئيس وزراء يختاره الجيش، باستثناء نوري[٨٥]. وقبل ذلك، في تشرين الثاني (نوفمبر)، كان قد استقبل نوري وتركه واقفاً على قدميه من دون أن يدعوه للجلوس ثم صرفه بعد دقائق قليلة[٨٦]. وفي هذا الوقت تقريباً قال نوري لمستشار السفارة البريطانية[٨٧]: «إننا لسنا مربوطين ببيت فيصل»[٨٨]. ولم يكن هذا التفكير نزوة عابرة. ففي العام ١٩٣٧ كان نوري قد فوض صديقاً للعائلة السعودية[٨٩] بمقابلة الملك ابن سعود وإثارة احتمال ترشيح أحد أبنائه لعرش العراق[٩٠].

وبعد أن أصبحت الأزِمَّة الآن في يديه، سعى نوري إلى أن يضعف دور غازي. وكانت خطته هي أن يجعل الأمير زيد مراقباً لحسابات البيت الملكي ومنحه سلطات واسعة، بما فيها حق العمل كقناة اتصال بين غازي والحكومة من جهة، وغازي والسفارة البريطانية من جهة أخرى[٩١]. ولكن الخطة سقطت أو لم يُعْمَل بها. ومن المحتمل أن يكون زيد قد رفض إعارة نفسه لأهداف نوري. ومن المحتمل أيضاً أن غازي، الذي كان أصلاً «يغار

---

(٨١) Great Britain, FO 371/16903/E 105/93, Mr. Hall's minute of 9 January 1933.

(٨٢) أشرنا لهذه الحادثة في الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٨٣) Great Britain, FO 406/74/E 4057/3089/93, Letter of 19 June 1936 from Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden.

(٨٤) Great Britain, FO 371/23200/E 72/72/93, Foreign Office note of 3 January 1939.

(٨٥) صباغ، «فرسان العروبة»، ص ٩٥.

(٨٦) Great Britain, FO 371/21847/E 7060/45/93, Letter of 16 November 1938 from Sir M. Peterson to Viscount Halifax.

(٨٧) W. E. Houston-Boswall.

(٨٨) Great Britain, FO 371/E 281/281/93, Letter of 31 December 1938 from Sir M. Peterson to Sir Lancelot Oliphant.

(٨٩) موفق الألوسي، قنصل عام.

(٩٠) طه الهاشمي، «مذكرات»، ص ٤٧٢.

(٩١) Great Britain, FO 371/21847/E 7905/45/93, telegram of 27 December 1938 from Sir M. Peterson to Foreign Office.

بحـدة» من أي انتباه يـوجه إلى عمـه، أو إلى عبد الإلـه، ابن عمه[٩٢]، قـد قاوم أيضـاً هذه الخطة مقاومة لم يكن من الممكن التغلب عليها. وعلى كل حال، فإن نـوري لم يستطع تنفيـذ رغبته. وكان أكثر ما يزعج، من وجهة نظره، هو تزايد نفوذ رشيد عالي الكيلاني عند غازي. وفي أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ جرى تعيين رشيد عالي رئيساً للديوان الملكي بنـاءً على اصرار غـازي، وعمل رشيـد عالي عـلى اقناع الملك بـأنـه هـو، غـازي، من عليـه من الآن فصاعداً أن يصبح «العامل المسيطر»[٩٣]. وفي الوقت نفسه، حـاول الملك إعادة احيـاء الصلة مع العقيد الصباغ القوي[٩٤].

وهذه الأحداث هي التي قربت بين نوري والأمير عبد الله وجعلتهما يسيران معاً. وهـو ما كان قد بدأ بالظهور من خلال حادثة غريبة لا يمكن تجاهل الاشـارة إليها. ففي الأول من آذار (مارس) أخبر نوري السفير البريطاني باكتشاف مؤامرة عسكرية للإطاحة بغـازي وتتويـج عبـد الاله. وأن المتـآمرين اتصلوا بـالأمير الـذي لم يتفق مع نـوايـاهم فـوجـه إليهم الاتهـام فوراً[٩٥]. وفي ٦ آذار (مارس) أعلن نوري عن المؤامرة المزعومة. وحمل الإعلان تهمة إضـافية تقول بوجود اصرار أكيد على اغتيال لا غـازي فحسب، بل شخصيـات بارزة كثـيرة أخرى، من بينها نوري. وكان المتهمون، الذين أعلن عبد الاله أسماءهم، أنصاراً عسكريين ومدنيـين لانقلاب بكر صدقي ومن أعداء نوري نفسه. والأمر الذي بقي بـلا تفسير هـو: لماذا يحـاول هؤلاء التخلص من غازي، الذي عـرف عنه تـأييده لهم؟ إن النـقـطة المهمة في هـذه المسألـة كلها، التي كان يُعتَقد على نطاق واسع أنها من اختلاق نوري والأمـير، هي أنها مكنت نوري من تطهير الجيش من المعارضين لـه، ومن إحالـة عدد كبـير من الضباط عـلى التقاعـد، وهم ضباط كانت لهم أقدمية على العقيد الصباغ ورفاقه[٩٦].

ويمكن للجوّ الذي خلقه هذا الحادث أن يساعد في تفسير الشك الذي تنامى في أذهان العراقيين بوجود لعبة قذرة عندما أعلن بعد مضيّ أقل من شهر واحد - في ٤ نيسان (ابريل) - عن مقتل غازي في الليلة السابقة نتيجة لاصابات وقعت له عندما اصطدمت سيارته التي كان يقودها بنفسه بعمود للنور قرب قناة للمجارير غير بعيد عن قصره.

هل كان موت غازي حادثاً عرضياً أم تصفيـة لملك مزعـج؟ من خلال الأدلـة المتوفـرة

---

(٩٢) Great Britain, FO 371/23200/E 72/72/93, Letter of 27 December 1938 from M. Peterson to Viscount Halifax.

(٩٣) Great Britain, FO 371/23200/E 1399/72/93, telegram of 22 February 1939 from M. Peterson to the Foreign Office.

(٩٤) صباغ، «فرسان العروبة»، ص ٩٥ - ٩٦.

(٩٥) Great Britain, FO 371/23200/E 1640/72/93, telegram of 1 March 1939 from M. Peterson to Foreign Office.

(٩٦) الرائد الركن السابق محمود الدرة، «الحرب العراقية - البريطانية»، ص ٩٨. و:

Great Britain, FO 371/2300/E 1704/72/93, telegram of 6 March 1939 from M. Peterson to Foreign Office.

يصعب التوصل إلى استنتاج محدد. ولكنّ هناك عدداً من الظروف المحيطة التي لا بد من إظهارها.

أولاً، قبل موت غازي بتسعة أشهر، يوم ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٨ أو ما حول ذلك، وجد خادم شخصي لغازي مقتولاً بالرصاص داخل القصر. واستناداً إلى رواية رسمية أعطيت في اليوم التالي، أو ما يقرب من ذلك، وإلى تقرير صادر في تموز (يوليو) عن خبير تقني للشرطة البريطانية، فقد كان سبب الوفاة يعود إلى انطلاق النار بالصدفة من مسدس الخادم نفسه. ولكن الحادث زرع الرعب في قلب الملك، الذي قيل إنه بقي لأيام بعد الحادث خائفاً من «اغتيال قريب». وربما كان قد شك بأن من كان وراء الحادث هو تابع لزوجته، الملكة عالية، شقيقة عبد الإله، التي كان غازي منفصلاً عنها. وكانت الملكة تشعر بالكراهية تجاه الخادم، الذي كانت تنظر إليه على أنه «صديق المجون والفجور» لغازي. ولمّا لم يكن هناك مجال بعد إلاّ للتكهنات، بعد الحادث بحوالى عشرة أيام، كان لدى السفير البريطاني ما يكفي من الظنون حول العلاقات داخل البيت الملكي ليجعله يحذّر: «إن خطر... وقوع الملك ضحية لواحدة من مؤامرات القصر... ما زال قائماً»[٩٧].

ثانياً، حتى وقت متأخر يصل إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩، كان البريطانيون لا يؤيدون إزاحة غازي عن العرش. وعندما علموا بخطة نوري لتقليص دور الملك و«تنظيف» القصر، وبالرغم من أن السفير البريطاني لم يكن يشك بأن لنوري «خططاً مشؤومة مباشرة» أو هو لم يكن راغباً في عرقلة خطته، فقد كان لديه مخاوف من وصول الأمور إلى «نهاياتها القصوى». وأضاف: «إن النقطة التي سيكون علينا أن نستخدم المكابح فيها، على الأقل، هي خلع غازي عن العرش. فإني لن أستبدله بعبد الإله، وما زلت غير متأكد من أني قد أستبدله بزيد. وإضافة إلى هذا، فإن خلع غازي قد يشقّ البلاد بطريقة غير ملائمة وخطرة»[٩٨]. ووافقت وزارة الخارجية على استنتاجات السفير[٩٩]. ولكن ربما كان البريطانيون غيّروا رأيهم في وقت لاحق. فقد أصبحوا يشعرون بضيق واضح من ازدياد كثافة التوجهات القومية التي كانت تدافع عنها محطة اذاعة غازي الشخصية، وخصوصاً من الدعوات الموجهة إلى الكويتيين لكي يتخلصوا من شيخهم وينضموا إلى العراق. وقد كتب رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي يقول: «أذكر الاجتماع الذي عقدته (قبل موت غازي بأسبوعين) مع ر. بتلر، السكرتير المساعد الدائم لوزارة الخارجية. لقد أخبرني أن الملك يلعب بالنار وأنه

---

(٩٧) Great Britain, FO 371/21846/E 4196/45/93, Letter of 28 June 1938 from M. Peterson to Viscount Halifax and FO 371/21846/E 4638/45/93, Letter of 15 July 1938 from Peterson to Halifax.

(٩٨) Great Britain, FO 371/E 281/281/93, Letter of 31 December 1938 from M. Peterson to Sir Lancelot Opiphant.

(٩٩) Great Britain, FO 371/E 281/281/93, Letter of 11 January 1939 from L. Oliphant to M. Peterson.

يخشى أن يحرق جلالته أصابعه»[١٠٠]. والأهم من هذا، أن بتلر[١٠١] ناقش مع السفير موريس بيترسون، وبعد ذلك بأيام قليلة، «الميزات النسبية» لمختلف أفراد البيت الملكي «في حالة وقوع أي طارىء»[١٠٢].

ولكن هذه الظروف، التي تحتمل تفسيرات مختلفة، والمصاحبات الفريدة للحدث (على سبيل المثال: الأضرار الطفيفة التي لحقت بالسيارة في حادث اصطدام يفترض به أن يكون عنيفاً، والاختفاء الغامض للخادم[١٠٣] والمشرف على اللاسلكي[١٠٤] اللذين يقال إنهما كانا في المقعد الخلفي للسيارة)[١٠٥] لا تشكل في ما بينها أي أمر يؤدي إلى استنتاج حاسم، ولكنها ـ في الوقت نفسه ـ لا تزيل الشكوك التي ما زالت تحيط بالحادث.

ومهما كان الأمر، فالأكثر أهمية ليس ما حصل فعلاً بل ما ظن الناس أنه حصل، وذلك من وجهة نظر التاريخ اللاحق. والشكّ الكامن بأنهم خططوا، أو أنهم لعبوا أدوار المساعدين للنفوذ الأجنبي في موت الملك، لاحق نوري وعبد الإله والملكة عالية حتى نهاية حياتهم، وكان هذا الشك واحداً من العناصر التي دمّرت السلطة المعنوية للتاج إلى حد لا يمكن اصلاحه.

ومما يثير الدهشة، أن نوري أخبر مستشار السفارة البريطانية في وقت لاحق، أن الملكة عالية أقسمت، صباح ٤ نيسان (ابريل) أنها ستعلن وثيقة تعبر عن رغبة غازي في أن يصبح أخوها (عبد الإله) وصياً على العرش إذا ما حصل له أي حادث، نظراً لأن ابنه ما زال قاصراً[١٠٦]. ولكن لم يُسمع بهذه الوثيقة بعد ذلك. وكل ما قدمته الملكة كان عبارة عن بيان بهذا المعنى ممهور بتوقيعها وتوقيع شقيقة غازي، وقوبل هذا البيان عند إعلانه بعدم تصديق عام، لأن كل من في بغداد كان يعرف أن غازي كان يكره عبد الإله. ومع ذلك، فعلى أساس هذا البيان، وإصرار مجموعة الصباغ[١٠٧]، التي كانت لا تزال متأثرة بنوري، أعلنت وصاية الأمير عبد الإله على العرش.

---

(١٠٠) توفيق السويدي، مخطوطة، «وجوه عراقية عبر التاريخ»، ص ١٠٤.

(١٠١) الاسم مكتوب بخط اليد في المسودة الأصلية لدى وزارة الخارجية وليس مقروءاً جيداً، وقد يكون باكستر Baxter.

(١٠٢) Great Britain, FO 371/23200/E 2459/72/93, undated handwritten note of Hookwart (?) of the Foreign Office.

(١٠٣) عبد سعد.

(١٠٤) علي بن عبد الله.

(١٠٥) انظر: مشتاق، «أوراق أيامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨»، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤. وصباغ، «فرسان العروبة»، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(١٠٦) Great Britain, FO 371/23200/E 2459/72/93, telegram of 4 April 1939 from Mr. Houston-Baswall to the Foreign Office.

(١٠٧) الصباغ، «فرسان العروبة»، ص ٨٣ و٩٧.

وفي جنازة الملك التي أثارت الكثير من المشاعر كانت جماعات المشيعين تهتف: «يا نوري، أنت من سيدفع ثمن دم غازي»[١٠٨].

* * *

التغيير الذي حصل في القصر أدى إلى تقوية نوري في السنة التالية مباشرة، إذ أصبح الوصي البالغ السابعة والعشرين من عمره، والعديم الخبرة، خاضعاً كلياً له[١٠٩]. وإضافة إلى هذا فإنه كرر ما فعله في المرة الأولى التي تسلّم الحكم فيها، إذ ملأ المراكز الهامة في الحكومة برجاله[١١٠]، ولكن الواضح أن هذا خلق موجة من الاستياء. وفي هذه الفترة، وخصوصاً بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، دعمه البريطانيون إلى حد فاق كثيراً ما فعلوا سابقاً. ولكنهم لم يقدموا له دعماً غير مشروط. وهذا واضح من الموقف الذي اتخذوه في شباط (فبراير) ١٩٤٠، عندما بدا وكأن نوري يحاول توريط معارضين أبرياء في مقتل وزير ماليته رستم حيدر. وجاء في مذكرة معاصرة للخارجية البريطانية: «من ناحية، أن اللواء نوري هو الأكثر صداقة (لنا) على الاطلاق بين سياسيّي العراق، وإذا كانت الأمور الأخرى متساوية، فإن لنا أن نرغب في بقائه في السلطة أطول مدة ممكنة، وخصوصاً في الظروف الراهنة. ومن ناحية أخرى، إذا سمحنا له بالتخلص من كل معارضيه بوسائل تدعو للشك فإننا سنواجه خطر أن ينظر إلينا كشركاء له في القمع أو حتى في الجريمة»[١١١]. ولكن الدعامة الحقيقية لموقع نوري في ذلك الوقت كانت تقدمها مجموعة الصباغ العسكرية، التي استمرت في العمل عن قرب معه ومع حليفه، وزير الدفاع، طه الهاشمي حتى هزيمة فرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٤٠، عندما تطور عند المجموعة اعتقاد بأن تَوَجُّه نوري الشديد الموالاة للبريطانيين لم يعد يخدم المصلحة الوطنية. ويبدو أن نوري حاول تغيير رأي الصباغ. ويقال انه أخبره مرة أنه لو كان يعرف أن الانكليز سيخسرون الحرب فإنه سيكون أول من يسحب مسدسه ويطلق النار عليهم[١١٢]. وسعى نوري كذلك إلى جرّ البلاد رسمياً إلى الحرب. ونظراً لأنه كان يأمل، كما هو واضح، في أن يكسب رشيد عالي إلى جانب رأيه، فإنه أخلى قبل ذلك بثلاثة أشهر منصب رئيس الوزراء لصالحه، محتفظاً لنفسه بحقيبة الشؤون الخارجية فحسب، ولكن ليس قبل أن يحيل إلى التقاعد قائمة من المتعاطفين مع رشيد عالي في الجيش، أرادوا له يداً حرة أكثر مما كان نوري يرغب في منحه[١١٣].

---

(١٠٨) Great Britain, FO 371/23201/E 2820/72/93, Letter of 11 April 1939 from Mr. Houston-Boswall, Baghdād, to Viscount Halifax.

(١٠٩) السويدي، «وجوه عراقية عبر التاريخ»، ص ٩٨.

(١١٠) Great Britain, FO E 6741/72/93, telegram of 30 September 1939 from Sir Basil Newton to the Foreign Office.

(١١١) Great Britain, FO E 498/448/93, note of 9 February 1940 by Mr. Crosthwaite of the Foreign Office.

(١١٢) الصباغ، «فرسان العروبة»، ص ٢٢٦.

(١١٣) المصدر السابق، ص ١٢١ وما يليها.

وما ان سحب العقيد الصباغ ورفاقه الآن تأييدهم لنوري حتى فقد بسرعة قدرته على التأثير في الأحداث، وفقد بالتالي فائدته من وجهة النظر البريطانية. وفي نيسان (ابريل) ١٩٤١، كتب سي. جي. إدموندز إلى السفير البريطاني يقول: «إن نوري، بالرغم من كل ودّه، يمكنه عملياً أن يكون عامل تهييج ضد البريطانيين أكثر منه عامل قوة مُوالياً لهم»[١١٤].

وقد بحث مؤرخون آخرون ما أعقب ذلك بدقة تجعل من التفاهة محاولة تتبعه. ولكن لا بد من التشديد على أن فرار نوري والوصي في ذروة أزمة ١٩٤١، وعدم عودتهما من الخارج إلّا بعد أن خضعت البلاد لسلطة الانكليز جعلهما مكروهين جداً عند الناس وإلى درجة أنهما لم يستطيعا أبداً استعادة ثقة الشعب، بغضّ النظر عمّا فعلا بعد ذلك. ولم تكن لتمّحي من أذهان عامة الناس صورتهما كخادمين للمصالح الأجنبية والانطباع بأن البريطانيين كانوا وراء أعمالهما وسياساتهما.

* * *

وصار النظام الذي أوجده «الاحتلال البريطاني الثاني» في العام ١٩٤١ يتخذ لنفسه أكثر فأكثر سمات الحكم القسري وغير المسؤول الذي تكمن سلطته المرئية في الشراكة بين نوري والوصي، اللذين كانا يستمدان قوتهما من خضوعهما للقوة البريطانية ولمصالح محلية متوطدة.

وسوف تتضح قسرية النظام وقمعيته من خلال الأحداث الوارد ذكرها في الكتابين الثاني والثالث. ويكفي هنا أن نشير إلى أن بغداد لم توضع خلال العقدين الأولين من العهد الملكي، أي من ١٩٢١ وحتى ١٩٤١، في ظل الأحكام العرفية ليوم واحد، في حين أن هذه الأحكام العرفية أعلنت أربع مرات في الفترة بين ١٩٤١ و١٩٥٨، وطبقت في المدينة على مدى مجموعه ٢٨٤٣ يوماً[١١٥]، أي على مدى حوالى ثماني سنوات من السنوات السبع عشرة الأخيرة من حياة العهد الملكي.

وكان المفتاح الأساسي للسياسة البريطانية في هذه الفترة، كما كان في الماضي، وكما جاء في كلمات أ. كادوغان، من وزارة الخارجية (البريطانية) هو «الوصول إلى أغراضنا باستخدام نفوذنا بدلاً من الممارسة المباشرة للسلطة»[١١٦].

في البداية، تردد البريطانيون في توظيف نوري أداةً لهم لتنفيذ هذا الهدف. وكانوا

---

(١١٤) Great Britain, FO E 1806/1/93, Letter of 1 April 1941 from C.J. Edmonds to Sir Basil Newton.

(١١٥) في مرتين، كان السبب المزعوم لاعلان الأحكام العرفية هو حالة طوارىء ولدت خارج العراق (حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وحرب السويس عام ١٩٥٦)، ولكن قانون الأحكام العرفية استخدم أساساً لقمع الرأي المخالف ومحاربة أحزاب المعارضة. ومن أجل لائحة بالفترات التي فرضت فيها الأحكام العرفية، انظرً الحسني، «تاريخ الوزارات»، الجزء التاسع، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١١٦) Great Britain, FO E 345/37/93 minute of Sir A. Cadogan dated 12 January 1944.

ينظرون إليه كـ «إمكانية إحراج» مما جعلهم يرسلونه وزيراً مفوضاً في القاهرة[١١٧]، وأوصت وزارة الخارجية (البريطانية) بإضافة «القليل» إلى راتبه وعلاواته لـ «المحافظة عليه هادئاً»[١١٨]. وعبر الوصي، كلف البريطانيون الشريفي السابق جميل المدفعي بتشكيل الوزارة. ولكن المدفعي ظهر عاجزاً عن إدارة الوضع الداخلي بطريقة تستجيب لمصالحهم. ونظراً لأنهم لم يجدوا أي شخص آخر يملك القدرات اللازمة، ويضع نفسه كلياً بتصرّفهم في الوقت نفسه، فقد استدعوا نوري مجدداً من القاهرة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١، وجعلوه رئيساً للوزراء، وبالرغم من أن «الفكرة لم تكن تعجبهم»[١١٩] فقد بقي في هذا المنصب حتى حزيران (يونيو) ١٩٤٤.

ومن نافل القول ان نوري، بعد أن وضع قلبه «في المكان الصحيح»، تعاون مع البريطانيين تعاوناً وثيقاً، فوضع كل الوطنيين «الخطرين» في معسكرات الاعتقال، وذهب بكل المسؤولين والضباط العسكريين ذوي الاتجاهات المعادية لبريطانيا، واستثنى رجال العشائر من الخدمة العسكرية، وخفض حجم الجيش بأن جعل الكتيبة الثالثة من كل لواء كتيبة كادر فقط بلا جنود، ولكنه - إلى جانب هذا - حمى رجاله «مهما كان سجلهم سيئاً»، وشغل نفسه - كما يظن الانكليز - بحماية موقعه وتقويته داخل الجيش والحكومة[١٢٠].

ولكن البريطانيين الذين كانوا يرون أن نوري أفضل من معظم السياسيين العراقيين «وأوسعهم نظرة»، لم ينظروا أبداً بعين الرضى التام إلى الوزارات التي شكّلها في الأربعينات. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، كتب السفير كيناهان كورنواليس إلى أنتوني ايدن يقول:

«لقد هاجمت معاليه بسبب الفشل اللامتناهي لحكوماته في معالجة المشكلة الاقتصادية (التضخم اللولبي) بجرأة وأخلاص، والطريقة التي تسامحوا بها مع غياب الأمانة والفاعلية عن نشاط الخدمات العامة، وما نجم عن ذلك من ضعف وفساد في صفوف رجال الشرطة، واستحالة الاعتماد على الجيش، وإساءة التعامل مع الأكراد، ووقاحة الشخصيات البارزة في اغتصاب الأراضي، والغياب العام للقيادة الجريئة، والفجوة الواسعة القائمة بين الحكومة والشعب»[١٢١].

ولكن، من الطبيعي أن غربة الجزء الأكبر من العراقيين عن النظام كانت نابعة جزئياً

(١١٧) Great Britain, FO E 2596/204/93, report of 8 March 1942 from Sir K. Cornwallis to Mr. Eden.

(١١٨) Great Britain, FO E 3009/1/93, minutes of 9 June 1941 by Mr. Crosthwaite and of 10 June 1941 by A. Cadogan.

(١١٩) Great Britain, FO E 6476/1/93, telegram of 8 October 1941 from Sir K. Cornwallis, Baghdād, to Foreign Office.

(١٢٠) Great Britain, FO E 6477/1/93, telegram of 8 October 1941 from Sir K. Cornwallis to the Foreign Office; E 258/204/93, report of 14 December 1941 from Cornwallis to Anthony Eden; E 2596/204/93; report of 8 March 1942 from Cornwallis to Eden; and E 4722/204/93, report of 2 August 1942 from Cornawllis to Eden.

(١٢١) Great Britain, FO E 7266/489/93, Letter of 6 November 1943 from Cornwallis to Eden.

من طابعه التبعي. ومن ناحية أخرى، فقد كان سوء استخدام النفوذ سائداً بدرجة كبيرة، ونظراً لأن أعضاء الوزارة ومؤيديهم «كانوا من صفوف الطبقات المالكة، فقد كانوا هم أنفسهم بين أولئك الذين يكسبون قبل غيرهم من التضخم، وكانوا بالتالي، وفي أحسن الأحوال، فاتري الهمة في محاربته»[١٢٣]. والواقع أن الاستخبارات البريطانية التي كانت تعكس بوضوح المشاعر العامة السائدة وصفت الحكومة ذات مرة بأنها «قلة متحكمة (أوليغارشية) من مبتزّي المال». ولكن كورنواليس اعترض على هذا، وقال: «إن وصفهم بشكل لا تمييز فيه بأنهم لصوص هو أمر مبالغ فيه»، وأصر كذلك على أنه لا يمكن اتهام نوري شخصياً باقتناص الفرص السياسية لتمويل نفسه[١٢٤].

ولكن، الانكليز بدأوا بعد ذلك يشعرون بطريقة متزايدة بالحاجة إلى «إعداد» خَلفٍ لنوري يكون مقبولاً عند العراقيين. وأبرقت وزارة الخارجية (البريطانية) في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ تقول: «إن ضعف موقعنا في العراق على المدى الطويل يعتمد بلا شك على المدى الذي يبقى فيه بيضنا موضوعاً بأكمله في سلة نوري غير المستقرة نسبياً»[١٢٥]. وكان البريطانيون قد بنوا آمالهم لفترة على صالح جبر، وهو محامٍ شيعي كان وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد. ولكن هذه الآمال خابت لأسباب غير محددة. إلّا أنه من الواضح أيضاً أنهم لم يضعوه خارج حساباتهم كلياً، إذ انه ارتقى إلى رئاسة الوزراء، في العام ١٩٤٧، بالتعاون مع نوري. وكان البريطانيون قد أخذوا في اعتبارهم أيضاً ابراهيم كمال، وهو ضابط شريفي سابق وإداري ضليع، وعادوا الآن إلى تركيز انتباههم عليه، ولكنه كان خصماً لنوري منذ منتصف الثلاثينات وواحداً من الأشخاص الذين اتهموا في العام ١٩٤٠ بالتورط في مقتل رستم حيدر. ولكن إبراهيم كمال بدا عاجزاً عن كسب أتباع شخصيين أو دعم شعبي[١٢٦]. ولهذا فقد كان على البريطانيين أن يقنعوا في الوقت الراهن بنوري مع الاصرار على ادخال شيء من «الدم الجديد» في وزارته. واحتج نوري في البداية بأن «من الصعب جداً» ايجاد رجال جدد ذوي خبرة في الحكم. وأظهر تردداً في التخلي عن رفاقه الحميمين لمصلحة رجال «غير مجربين وربما كانوا نقاداً معادين». ولكنه عاد فانفتح حتى باتجاه كامل الجادرجي، من مجموعة «الأهالي»، من دون نجاح[١٢٧].

---

(١٢٢) Great Britain, FO E 345/37/93, minute of Mr. Chaplin of the Foreign Office dated 12 January 1944.

(١٢٣) Great Britain, FO E 489/489/93, extract from Security Intelligence Summary No. 48 issued on 21 December 1942 by Defence Security Office, C.I.C.I., Iraq, and Comment of Cornswallis thereon.

(١٢٤) Great Britain, FO E 489/489/93, Letter of 28 December 1942 from K. Cornwallis to General Sir Henry Maitland Wilson.

(١٢٥) Great Britain, FO E 5216/44/93, telegram of 3 September 1943 from Foreign Office to Embassy, Baghdād.

(١٢٦) Great Britain, FO E 5950/489/93, Letter of 27 September 1943 from K. Cornwallis to Sir M. Peterson.

(١٢٧) Great Britain, FO E 5632/489/93, telegram of 7 September 1943 from Mr. Thompson =

وأخيراً، وفي حزيران (يونيو) ١٩٤٤، سقطت حكومة نوري السعيد بعد أن أعيد بناؤها لا أقل من تسع مرات، وبعد أن أشاع الوصي بين خصومه أن نوري لم يعد يحظى بثقته[١٢٨].

* * *

وكان الوصي، الذي أصبح له الآن شأن أكبر في تشكيل الوزارات وحلّها، من طينة رديئة. وكان السفير (البريطاني) م. بيترسون قد كتب عن عبد الإله قبل ثلاثة أشهر من توليه الوصاية:

«إني أشك في أن تكون لديه أية قدرة على الاطلاق، حتى ولو أوجد له أي شاغل أكثر جدية من سباق الخيل أو المطاردة اللامشروعة للغزلان بالسيارات. وليست أخلاقه الشخصية فوق الشكوك، وخصوصاً في ما يتعلق برفقته المبالغ بها لـ «جوكي» (فارس) من الدليم، الذي يعتبر «غوردون ريتشاردز» حلبة سباق بغداد، بينما يحتفظ بزوجته المصرية الجذابة... مسجونة خلف الجدران كأية محظية من الحريم»[١٢٩].

ولم يكن عبد الإله قد تلقّى أبداً الكثير من التعليم. وكان تلميذاً فاشلاً. وقد انتسب لسنوات طويلة إلى كلية فكتوريا في الاسكندرية، ولكنه لم يتمكن من استكمال البرنامج المطلوب للدراسة[١٣٠]. وقبل ذلك، وحتى بلوغه الرابعة عشرة من العمر ـ في العام ١٩٢٦ ـ كان قد تلقّى تعليمه في البيت في مكة، وهو تعليم كانت تشرف عليه أساساً أمّه الشركسية، الملكة نفيسة، التي كانت قد قضت أيام صباها في واحد من قصور السلطان عبد الحميد في جو مفعم بـ «المؤامرات والقلق والخوف»[١٣١]. وإلى هذا التأثيرات التي خضع لها في طفولته يعزو أعداؤه ميله إلى الشك، وحقده، والصعوبة الظاهرة في تعامله مع الآخرين وفي إقامة صداقات دائمة. ولم تجد هذه الصفات السلبية تعويضاً لها، كما في دهاء نوري السعيد، أو في موهبة فيصل في فرز الادعاءات المتضاربة للسياسيين والأحزاب والتوفيق بين مطالبهم.

وقبل العام ١٩٤٣، كان عبد الاله كثيراً ما يذعن لنوري السعيد في شؤون الحكم، رغم أنه كثيراً أيضاً ما حصل على مناصب وزارية لرجال مخلصين له شخصياً. وعلى سبيل المثال، ففي الوزارة التي شكلها نوري في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢، كان كل من

= to Foreign Office and E 1336/37/93, Letter of 19 February 1944 from K. Cornwallis to Sir A. Cadogan.

(١٢٨) Great Britain, FO E 608/195/93, Letter of 9 January 1945 from K. Cornwallis to Anthony Eden.

(١٢٩) Great Britain, FO E 281/281/93, Letter of 31 December 1938 from Sir Maurice Peterson to Sir Lancelot Oliphant.

(١٣٠) السويدي، «وجوه عراقية عبر التاريخ»، ص ٩٧.

(١٣١) حديث مع كامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

تحسين علي، وزير التعليم، وأحمد مختار بابان، وزير الشؤون الاجتماعية، من أتباع الوصي، تماماً كما كان كل من تحسين العسكري، وزير الداخلية وصهر نوري، وعبد الاله حافظ، وزير الشؤون الخارجية، من محميي نوري، وكان صالح جبر، وزير المالية، وداود الحيدري، وزير العدل، من محظيّي السفارة البريطانية.

ولكن خلال العام ١٩٤٣، وخصوصاً بعد توسيع صلاحيات الملك التي كان يمارسها الوصي لتشمل سلطة إقالة رئيس الوزراء[١٣٢]، بدأ عبد الإله بالابتعاد عن نوري والعمل بمفرده، متصوراً لنفسه دوراً كدور فيصل الأول. وهكذا فقد اشتكى نوري في أيار (مايو) من «مشاكله» مع الوصي الذي يرفض تعيين رجل «يعتمد عليه» رئيساً للديوان الملكي[١٣٣]، أي رجلاً يرضيه شخصياً. وفي الوقت نفسه تقريباً، أخذ عبد الإله يقترب من شاكر الوادي، وهو ضابط شريفي سابق كان قد اشترك في حركة بكر صدقي مكروه لدى نوري[١٣٤]. ومنذ ذلك الحين تزايد اعتماد الوصي على مشورته. وإضافة إلى هذا، فإن نوري، الذي كان قد اعتاد أن يملأ مجلس النواب بأصدقائه، وجد نفسه في تشرين الأول (أكتوبر) يواجه بطلب موافقته على القبول بلائحة كاملة للمرشحين للنيابة أعدها الوصي عبد الإله بنفسه. وعلق السفير البريطاني بالقول: «لقد استحسن الوصي أن يكون دكتاتوراً فاختار كل النواب، ولكني لا أعتقد أنه كان كثير التأثير. والواقع أنه كاد أن يورط نفسه في مأزق صعب»[١٣٥].

ولكن البريطانيين أنفسهم كانوا، بعد حزيران (يونيو) ١٩٤٤، قد تعبوا من نوري و«تكرار توزيعه ورق اللعب من شَدَّة قديمة بالية»، مما أكسب عبد الإله يداً أكثر حرية في اختيار الوزراء. وفي الواقع، فإن الوزارات الأربع التالية كانت من صنع يده. وباسمه كذلك أطلقت تجربة ١٩٤٦ الليبرالية التي أدت إلى نتائج شديدة الازعاج للطبقات القائمة مما جعله يقلب خط سيره بشكل مفاجيء، ويسمح بسياسية قمعية لا حدود لها، مما أثار ضده كراهية كبيرة جعلته يعيد استدعاء نوري إلى الوزارة. ويستعرض الكتاب الثاني كل هذه الأمور بالتفصيل. وهكذا كانت أيضاً الظروف التي رافقت معاهدة بورتسماوث، التي أشعلت فتيل «وثبة» ١٩٤٨، التي زادت من إضعاف هيبة الوصي، لا على المستوى الشعبي فحسب، بل في أعين البريطانيين أيضاً، نتيجة فقدانه أعصابه وإنكاره للمعاهدة في ذروة أحداث الوثبة.

---

(١٣٢) Great Britain, FO E 2199/489/93, telegram of 6 April from K. Cornwallis to Foreign Office.

وكانت التعديلات في سلطة الملك قد اقترحت على البرلمان في آذار (مارس) وتمت الموافقة عليها في أيار (مايو) ١٩٤٣.

(١٣٣) Great Britain, FO E 2884/489/93, telegram of 17 May 1943 from K. Cornwallis to Foreign Office.

(١٣٤) حديث مع النائب السابق محمد فخري الجميل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١.

(١٣٥) Great Britain, FO E 6362/489/93, extract from a private letter dated 6 October 1943 from British Ambassador to Mr. Chaplin of the Foreign Office, and E 7407/489/93, Letter of 12 November 1943 from Cornwallis to Eden.

ونظراً لكل هذه الاعتبارات من ناحية، وبفضل مراس نوري الأدق، ومعرفته الأفضل برجال بلده من ناحية أخرى، فقد كان لهذا الأخير تأثيره الأكبر بكثير من تأثير عبد الإله على الخطوط العريضة للسياسة والطابع العام للدولة في العقد الأخير من العهد الملكي. وكان نوري، حتى عند وجوده خارج المنصب، يؤثر على الحكومة عبر مرشحيه داخل مجلس الوزراء او عبر أكثريته أو الاجماع الذي يؤمنه في البرلمان[١٣٦]. ومن الطبيعي أن عبد الإله استمر في الشعور بعدم الارتياح لوجود شخص بقوة نوري على المسرح، وحاول إبعاده عن مجرى الأمور في أكثر من مناسبة[١٣٧]، كما حاول تشجيع سياسيين مناوئين، مثل صالح جبر، أو ايجادهم[١٣٨]، أو إبعاد مؤيديه أو تخفيف وجوده في البرلمان باستخدام اغراءات المناصب أو باللجوء إلى التلاعب بالانتخابات[١٣٩]. وكانت العلاقات بين نوري والوصي قد تدهورت إلى حد أن تبلور في العام ١٩٥٤ لدى دوائر المعارضة في بغداد اقتناع بأن نوري كان يعمل لإزاحة الوصي من تسلسل الخلافة على العرش[١٤٠]. وإضافة إلى هذا، فقبل أشهر قليلة من سقوط الملكية ألح نوري في ما يبدو على أحمد مختار بابان، وهو صديق مؤتمن لعبد الإله، بأن وجود الوصي في العراق كان «يعقّد» الأمور، وأن من الأفضل إقناعه بقبول منصب سفير في الخارج وبوسائل تؤمّن له العيش براحة بقية حياته[١٤١].

ولا شك في أن الخلاف بين نوري وولي العهد أضعف النظام الملكي. ولكن مشكلة هذا النظام الرئيسية نبعت من مصادر أعمق من احتكاكات ومؤامرات الأفراد الموجودين في قمته. وإضافة إلى قربه الشديد أولاً، من نظام امبراطوري بريطاني آخذ في الترنح ثم تطابقه معه كلياً، فقد عانى النظام من عجز متأصل في عنصره الحاكم عن التغلب على حالات الخلل الاجتماعي الجدية التي أشارت إليها الانتفاضات المدينية المتكررة والقلاقل الزراعية المتقطعة[١٤٢] التي كانت تعود بجذورها إلى النمو السريع لعدد سكان المدن وتضخم تكاليف

---

(١٣٦) Iraqi Police File entitled "Hizb-ul-Ittihād ad-Dustūrī" ("The Constitutional Union Party") (Nūri's party) Political Police Report of 4 July 1954.

و: مصطفى العمري (مخطوطة)، «يوميات»، مدخل ١٨ آذار (مارس) ١٩٥٢.

(١٣٧) خليل كنة (نسيب لنوري ومن محميه)، «العراق: أمسه وغده»، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ١٥٨ و٢٨٤.

(١٣٨) المصدر السابق، ص ١٣٣.

(١٣٩) المصدر السابق، ص ١٥٨ و١٦٦. و: حديث مع كامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٢، ومع توفيق السويدي في آذار (مارس) ١٩٦٥.

(١٤٠) Iraqi Police File entitled "Hizb-ul-Ittihād ad-Dustūrī," Political Police Report of 4 July 1954.

(١٤١) فالح حنظل (من الحرس الملكي)، «أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق»، ص ٤٥.

(١٤٢) وكان من بين من لهم علاقة بهذه القلاقل فلاحو قرية عربت (١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ومنطقة ورموة (١٩٥٣)، والإقليم الواقع بين الرميتة والدغارة (نيسان - ابريل) ١٩٥٨، وكذلك فلاحو عشائر البومتيوت في لواء الموصل (١٩٤٦)، والأزيرج في العمارة (١٩٥٢)، ودزه ئي في أربيل (١٩٥٣)، وبني زريج في الديوانية (١٩٥٥).

المعيشة والتوسع الملحوظ في حجم الطبقة الوسطى المتعلمة وقلة الفرص المتاحة لها اقتصادياً وسياسياً، وارتفاع مستوى وعي ورغبات الفلاحين وعمال المدن. وبدايات الزراعة الرأسمالية، والإعفاء الفعلي لطبقة ملاك الأراضي من ضرائب الدخل، والتمركز الشديد لملكية رأس المال والأرض[١٤٣].

وكان عجز الشريحة الحاكمة عن التعامل مع هذه المشكلات البنيوية الأساسية ينبع من طبيعة الاضطرار في وضعها، أي من ارتباطاتها مع الطبقات الاجتماعية القائمة. وكان العراق بحاجة، لا بل بحاجة ماسة جداً، إلى تغيير يجري في نظام الضرائب، وإلى إعادة توزيع الدخل الاجتماعي، وإلى ضبط ـ ولو في الحدود الدنيا ـ لحيازة مشايخ العشائر والأغوات للأرض وسيطرتهم عليها. ولكن أحد المظاهر الثابتة للهيمنة السياسية لنوري السعيد في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ كان ما وصفه السفير البريطاني كيناهان كورنواليس في العام ١٩٤٣ بأنه ربما كان «المقاومة الطبيعية عند نوري للمسّ بالمصالح الزراعية والتجارية القوية المكتسبة»[١٤٤]. ويبرز بوضوح مدى الارتباط الوثيق الذي كان لنوري مع هذه المصالح من عضوية الإدارة العليا لـ«حزب الاتحاد الدستوري» الذي شكّله في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ (راجع الجدولين ١٠ ـ ١ و١٠ ـ ٢). ولقد استمر المشايخ والأغوات ملاك الأراضي والتجار الأغنياء، الذين كانوا يشكلون قاعدة الحزب، في تقديم لبّ ما كان يملك من دعم سياسي حتى بعد حل الحزب في آب (أغسطس) ١٩٥٤. وفي الواقع يمكن القول بأن نوري كان في العقدين الأخيرين من العهد الملكي هو الوسيط الرئيسي بين هذه الطبقات وجهازها المنفذ، بقدر ما كانت سياسته الداخلية في تلك الفترة لا تتّفق إلّا مع وجهة نظر احتياجاتهم ومصالحهم.

صحيح أن تدفق أموال النفط بعد العام ١٩٥٢ جعل الدولة، كما ذكرنا، أكثر استقلالاً عن المجتمع من الناحية الاقتصادية، ولكن نوري لم يتمكن من اقتناص الفرصة التي وفرها له هذا التطور للتخفيف من ارتباطاته مع المصالح المكتسبة وإعادة توجيه سياساته الاجتماعية. فمن ناحية كان نوري قد كبر في السن وأصبح قليل المرونة في آرائه وطرقه، وربما كان هذا ما منعه من رؤية الامكانيات الجديدة التي رافقت هذا التطور. ومن ناحية أخرى، كان نوري قد ذهب بعيداً في استبعاد الطبقات الوسطى والعاملة الحضرية، وإلى درجة أصبح معه الوقت متأخراً جداً لمحاولة تغيير المسار.

* * *

وإضافة إلى هذا، فإن نوري كان قد أصبح في هذا الوقت، مثله مثل العائلة المالكة وشريفيين سابقين رئيسيين آخرين، عضواً في النظام القائم، حتى من الناحية الاقتصادية.

---

(١٤٣) انظر الجدولين ٥ ـ ١ و٥ ـ ٣.

(١٤٤) Great Britain, FO E 7266/489/93, Letter of 6 November 1943 from K. Cornwallis to Anthony Eden.

الجدول رقم (١٠ ـ ١)
أعضاء الادارة العليا لحزب نوري السعيد «حزب الاتحاد الدستوري» في العام ١٩٤٩

الاسم	الهوية	الطائفة	لواء الولادة	المهنة أو الطبقة[أ]
نوري السعيد	تركي ـ عربي	سنّي	بغداد	رئيس وزراء وملّاك متوسط[ب]
خليل كنة	عربي	سني	بغداد	محام ـ وزير وملّاك متوسط، نسيب لنوري.
عبد الوهاب مرجان	عربي	شيعي	الحلة	وزير، ملّاك أراضي ثري وصاحب مطحنة قمح. انظر أيضاً الجدولين ٥ ـ ٣ و٩ ـ ١٣.
عبد الهادي الچلبي	عربي	شيعي	بغداد	وزير، ملّاك أراضي ثري وتاجر، انظر أيضاً الجدولين ٥ ـ ٣ و٩ ـ ١٣.
طارق العسكري	كردي مستعرب	سني	بغداد	ملّاك أراضٍ متوسط، ابن أخت نوري.
عبد الله الياسين	عربي	شيعي	الكوت	ملّاك أراضٍ غني وشيخ لعشيرةالمياح، انظر أيضاً الجدول ٥ ـ ٣.
موحان الخير الله	عربي	شيعي	المنتفق	ملّاك أراضٍ ثري وشيخ لعشيرة الحميدات.
شعلان سلمان الظاهر	عربي	شيعي	الديوانية	ملّاك أراضٍ ثري وشيخ لعشيرة الخزاعل، انظر أيضاً الجدول ٥ ـ ٣.
عبد المحسن الجريان	عربي	شيعي	الحلة	ملّاك أراضٍ ثري وشيخ لعشيرة البوسلطان، انظر أيضاًالجدول ٥ ـ ٣.
عجة الدلّي	عربي	شيعي	الديوانية	ملّاك أراضٍ وشيخ لعشيرة الظوالم.
غانم الشمران	عربي	شيعي	الحلة	ملّاك أراضٍ وشيخ لعشيرة الفتلة.
محمد حبيب الأمير	عربي	شيعي	الكوت	ملّاك أراضٍ ثري وأمير لعشيرة ربيعة، والد زوجة ولي العهد منذ العام ١٩٥٣. انظر أيضاً الجدول ٥ ـ ٣.
خميس الضاري	عربي	سني	الدليم	ملّاك أراضٍ وشيخ لعشيرة الزوبع.
خوام العبد العباس	عربي	شيعي	الديوانية	ملّاك أراضٍ وشيخ لعشيرة بني زريج، انظر أيضاً الجدول ٥ ـ ٣.
ثامر السعدون	عربي	سني	المنتفق	ملّاك أراضٍ وشيخ لعشائر السعدون.
عبد الرزاق علي السليمان	عربي	سني	الدليم	ملّاك أراضٍ وشيخ الدليم.
صدّيق ميران قادر	كردي	سني	أربيل	ملّاك أراضٍ وأغا لعشيرة مير محملي، وهي فرع من الخوشناو، انظر أيضاً الجدول ٥ ـ ٣.
علي أحمد أغا	كردي	سني	أربيل	ملّاك أراضٍ وأغا عشيرة ديزه ئي.

الاسم	الهوية	الطائفة	لواء الولادة	المهنة أو الطبقة[1]
حميد الجاف	كردي	سني	السليمانية	ملاّك أراضٍ وزعيم عشيرة الجاف.
مجيد الخليفة	عربي	شيعي	العمارة	ملاّك أراضٍ وشيخ لعشيرة البومحمد، انظر أيضاً الجدول ٦ ـ ١٣.
أمين رشيد آغا	كردي	سني	كركوك	ملاّك أراضٍ وأغا عشائري.
صگبان العلي	عربي	شيعي	المنتفق	ملاّك أراضٍ وشيخ من عشائر آل عبد السيد.
عبد الوهاب الطالباني	كردي	سني	كركوك	ملاّك أراضٍ وزعيم الطريقة القادرية الباطنية، انظر أيضاً الجدول ٥ ـ ٣.
سلمان الشيخ داود	عربي	سني	بغداد	محامٍ من عائلة ملاّكين من العلماء.
محمد صالح بحر العلوم	عربي	شيعي	كربلاء	محامٍ من عائلة ملاّكين من العلماء.
نهاد الزهاوي	كردي مستعرب	سني	بغداد	ملاّك أراضٍ ومبانٍ من عائلة من العلماء.
عز الدين ملاّ	كردي	سني	أربيل	ملاّك أراضٍ من عائلة من العلماء.
محمد يونس	تركماني مستعرب	شيعي	الموصل	ملاّك أراضٍ.
حسن النقيب	عربي	شيعي	كربلاء	«سيد» ملاك أراضٍ
عبد القادر باش أعيان	عربي	سني	البصرة	ملاّك أراضٍ، تاجر تمور، يدعي التحدر من العباسيين.
عبد العزيز عريم	عربي	سني	الدليم	تاجر ملاك أراضٍ.
كاظم الحاج رزوكي	عربي	شيعي	الديوانية	تاجر.
أحمد علي الشبوط	عربي	شيعي	الكوت	تاجر ملاّك أراضٍ.
علي كمال	كردي	سني	السليمانية	تاجر ملاّك أراضٍ، مدير سابق لشرطة بغداد.
عبد الرزاق شريف	عربي	شيعي	الحلة	تاجر ملاّك أراضٍ، رئيس بلدية الحلة سابقاً.
متي سرسم	عربي	مسيحي	الموصل	محامٍ من عائلة تجارية ثرية.
فرحان العرس	عربي	شيعي	العمارة	تاجر ملاّك أراضٍ.
عبود الشنين	عربي	شيعي	الديوانية	ملاّك أراضٍ.
عبد الله الشرفاني	كردي	سني	الموصل	محامٍ ملاّك أراضٍ من عشيرة الشرفات.
أحمد العامر	عربي	شيعي	البصرة	محامٍ ملاّك أراضٍ.
محمد حسن كبة	عربي	شيعي	بغداد	وزير، محامٍ من عائلة تجار چلبيين.
جميل عبد الوهاب	كردي	سني	بغداد	وزير، ابن مقدّم.

الاسم	الهوية	الطائفة	لواء الولادة	المهنة أو الطبقة(أ)
محمد علي محمود	كردي	سنّي	أربيل	وزير، محام، ملّاك متوسط.
سعد عمر	عربي	شيعي	كربلاء	وزير، محام، ملّاك متوسط.
عبد المجيد عباس	عربي	شيعي	المنتفق	وزير، معلم.
جميل الأورفلي	تركي مستعرب	سنّي	بغداد	وزير، محام، اقتصادي، من عائلة تجارية چلبية ثرية وبيروقراطية مالكة لأراضٍ أصلاً.

(أ) كل الأعضاء الـ ٤٦ للإدارة العليا للحزب كانوا أو سيكونون أعضاء في المجلس النيابي.

(ب) كانت قيمة بيت نوري وأراضيه في بغداد تصل في العام ١٩٥٨ إلى حوالى ٥٠٠٠٠ دينار. وكان ابنه صباح يملك أيضاً ٩٢٩٤ دونماً من الأراضي الزراعية.

(ج) فرع من عشيرة الخفاجة.

المصدر: تم الحصول على أسماء الادارة العليا للحزب من إدارة الأمن في بغداد:

Iraqi Police File entitled "Hizb-ul-Ittihād-i-Dustūrī" ("The Party of Constitutional Union") has reference.

وأنا مدين بمعرفة العضوية لكامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي ولرئيس الوزراء السابق توفيق السويدي.

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)
(اجمال الجدول ١٠ ـ ١)

الطبقـة	عدد الأعضاء
ملاك أراضٍ من المشايخ أو الأغوات	١٧
تجار وتجار ملاّكو أراضٍ ومدنيون من خلفية تجارية	٨
شريحة ملاكين قدمت وزراء	٨
ملاّكو أراضٍ أو مهنيون ملاكون من خلفية العلماء	٤
زعماء طرق باطنية وملاكون	١
«سادة» ملاكون	١
ملاكو أراضٍ آخرون	٥
آخرون من شريحة الوزراء	٢
المجمـوع	٤٦

لواء الولادة	عدد الأعضاء	الهوية والطائفة	عدد الأعضاء
بغداد	٩	عربي شيعي	٢٣
الديوانية	٥	عربي سني	٧
المنتفق	٤	كردي سني	٢
الحلة	٤	تركي ـ عربي سني	١
أربيل	٤	تركماني شيعي	١
الكوت	٣	تركي سني	١
الدليم	٣	عربي مسيحي	١
الموصل	٣		
كربلاء	٣		
العمارة	٢		
البصرة	٢		
السليمانية	٢		
كركوك	٢		
المجموع	٤٦	المجموع	٤٦

ولا بد من الاشارة في هـذا المجال إلى أن فيصـل الأول لم يكن، نسبياً، ملكـاً غنياً. وكـانت مخصصـاته في العشرينـات تساوي مـا لا يزيـد عن ٥٢٥٠ ديناراً(١٤٥). وفي العـام ١٩٢٢ كان فيصـل قد امتلك مـزرعة لـلألبان تغـطي ٢٠٠٠ آكر (أي حـوالى ٨٠٠٠ هكتار) من أراضي الدولة(١٤٦)، ولكن المفوض السامي ذكر في العام ١٩٢٧، مُـورداً عنصراً مضـافاً إلى مـا جعل الملك يقبل المشورة البريطانية، حقيقة أنه «لا يملك ما يعتاش منه, إن تنازل عن العرش»(١٤٧). وعلى العكس من ذلك، فإن فيصل الثاني كان يتقاضى في العام ١٩٥٨ راتبـاً مقداره ٤٨٠٠٠ دينـار، تضاف إليـه تعويضـات تصل إلى ١٢٠٠٠ دينـار(١٤٨)، وإضافـة إلى هذا، كـان لديـه ١٢٤٠٠٠ دولار مودعة لدى «فيرست ناشينال سيتي ترست كومباني» في نيويورك وحدها(١٤٩). وفي السنـة نفسها، كـانت العائلة المـالكة تملك ١٧٧٠٠٠ دونم من الأراضي الـزراعيـة(١٥٠)، وكانت لها استثـمارات كبيرة في مصنـع للنسيجُ وفي «شركـة المنصور لسبـاق الخيل»(١٥١). ومن ناحيته، كان نوري يملك بيتـاً فخماً عـلى دجلة. وجاءت أمـوال هذا البيت، في بعضهـا، من بيعـه في العام ١٩٥٢ لبيتـه القـديم في منـطقـة الـوزيـرية إلى السفـارة المصريـة بـ ٣٢٠٠٠ دينـار(١٥٢). وكـان قـد بنى هـذا البيت في الثـلاثينـات «في مـا يبـدو، من حصتـه في مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه استرليني وزعها أصحاب الامتيـازات الأصليون في الـ B.O.D.»(١٥٣)، التي هي عبارة عن تجمع لشركات نفط بريطانية. وإضـافة إلى هـذا، فإن ابن نـوري، صباح، الـذي كان «بلاءً واقعاً على رأس أبيه»، قد امتلك بحلول العام ١٩٥٨، ومن خلال سوء استخدام النفوذ على ما يبدو(١٥٤)، سندات أرض قيّمة مساحتها ٩٢٩٤ دونماً(١٥٥). أما في ما يتعلق برفاق نوري من الشريفيين السابقين، فإنهم جمعوا من فرصهم السياسية أموالاً أكثر بكثير مما جمع هو نفسه. وكان صهره جعفر العسكري قد وضع يده، بالاشتراك مع جميل المدفعي وعلي جودت

(١٤٥) Great Britain, *Intelligence Report No 19* of 17 September 1925, para. 492.

(١٤٦) Great Britain, *Intelligence Report No 5* of 1 March 1922, para. 199.

(١٤٧) Great Britain, FO 371/12260/E 4553/86/65, memorandum of Sir Henry Dobbs dated 18 October 1927.

(١٤٨) دار «الحياة» للنشر، «مجزرة قصر الرحاب» (بيروت، ١٩٦٠)، ص ٢٠.

(١٤٩) *L'Orient* (Beirut), 13 March 1963.

(١٥٠) انظر الجدول ٥ ـ ٣.

(١٥١) حديث مع حسين جميل في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(١٥٢) حديث مع محمد فخري جميل في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١.

(١٥٣) السفير البريطاني السير أ. كلارك كير نقلاً عن كلام رئيس الوزراء حكمت سليمان:
Great Britain, FO 371/20014/E 7624/1419/93, Kerr's minute of 20 November 1936.

(١٥٤) رسالة مفتوحة من رئيس الـوزراء السابق صـالـح جبر إلى نـوري، المؤرخة في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، والموجودة في ملفات الشرطة:
Iraqi Police File entitled "Hizb-ul-Ummah al-Ishtirākī" ("The Socialist Party of the Nation").

(١٥٥) انظر الجدول ١٠ ـ ٣.

الأيوبي على قسم كبير من شاطىء دجلة الذي تملكه الدولة في منطقة المجيدية في بغداد[١٥٦]. ومن المحتمل أن الأيوبي كان أكثر الشريفيين السابقين ثراء. وإضافة إلى حيازته في المجيدية كان يملك حوالى ٩٠٠٠٠ متر مربع في حي أمّ العظام في منطقة كرادة مريم في بغداد[١٥٧]، و٦٣٦٦ دونماً من الأراضي الزراعية[١٥٨]، ناهيك عن حصته في «شركة الإسمنت العراقية». ولم يكن جميل المدفعي يختلف عنه كثيراً من حيث الثروة، فإلى جانب العقار الزراعي الذي مساحته ٣٩٧٦ دونماً[١٥٩]، كان يملك مصنعاً للسجائر بالشراكة مع رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي وآخرين[١٦٠].

وباختصار، فإن الشريفيين السابقين الرئيسيين أصبحوا إلى حد كبير جزءاً من المصالح الزراعية والمالية المكتسبة، وأقل فأقل إدراكاً وتفهّماً لصغار الناس ولمشاكل حياتهم اليومية وصعوباتها.

ولكنّ هذا لا يعني أن نوري أو السياسيين الراسخيْن الآخرين كانوا لا يشعرون بتاتاً بحالات الخلل الاجتماعي أو الهيجان المضطرب عند المستويات الوسطى والدنيا من المجتمع. وكان لدى نوري ميل أساسي إلى ترك المسائل الاجتماعية الشائكة تتلاشى من ذاتها. وفي وقت متأخر يصل حدود العام ١٩٥٨ كان لا يزال يعتقد بأن التمركز الشديد للملكية سيعتدل من تلقاء نفسه نتيجة للفعل الطبيعي لقانون الإرث الإسلامي. وفي الوقت نفسه، فقد حاول شراء العناصر التي يحتمل أن تكون خطرة، أو ضبط موجة المعارضة المتصاعدة بالتلاعب السياسي أو بمجرد استخدام القوة. ولهذا فقد دلل سلك ضباط الجيش. وكذلك فقد أدخل في وزاراته، وبناءً على نصيحة البريطانيين له في الأربعينات، رجالاً أكثر شباباً من الطبقات الوسطى. وهذا ما يعكسه الجدول ٧ ـ ٣ في ذهاب الحصة الأعلى من المقاعد الوزارية ـ ٣٤,٧ بالمئة ـ إلى «الشرائح الأخرى»، أي إلى آخرين من غير الطبقات الراسخة في العقد الأخير من العهد الملكي، وهي نسبة أقل بقليل من نسبة ٣٥,٥ بالمئة التي كانت حصتهم في فترة الانقلابات العسكرية (١٩٣٦ ـ ١٩٤١). ولكن وكما يتضح من الجدولين ٧ ـ ٢ و١٠ ـ ٤، فإن الشريفيين السابقين والسياسيين الراسخين الآخرين لم يقللوا من قبضتهم بالدرجة نفسها على رئاسات الوزارات وحقيبتي الدفاع والداخلية الأساسيتين.

ولكن عدد الحقائب الوزارية كان محدوداً وعدد المعارضين أو الخصوم لا يحصى. وإضافة إلى هذا، لم يكن كل ضباط الجيش انتهازيين. وكانت هذه الطرق أيضاً طرقاً مسكّنة

---

(١٥٦) توفيق السويدي، «مذكراتي»، ص ١٦٦.

(١٥٧) حديث مع محمد فخري جميل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١.

(١٥٨) انظر الجدول ١٠ ـ ٣.

(١٥٩) انظر الجدول ١٠ ـ ٣.

(١٦٠) Great Britain, FO E 649/37/93, telegram of 27 January 1944 from Cornwallis fo Foreign Office.

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)
الأراضي الزراعية المملوكة
لرؤساء وزارات العهد الملكي

اسم رئيس الوزراء	المساحة التي كان يملكها رئيس الوزراء عام ١٩٥٨ بالدونم[آ]	المساحة التي كانت تملكها الذرية المباشرة لرئيس الوزراء عام ١٩٥٨ بالدونم[أ]	اللواء	ملاحظات
عبد الرحمن الكيلاني		١٣٦٦٨	الكوت والحلة	كان له حق التصرف أيضاً بأراضٍ غنية للوقف.
عبد المحسن السعدون		ـ[ب]		
جعفر العسكري		٧٦٨٥	بغداد	
يوسف الهاشمي		٥٤٧٤	الكوت	
توفيق السويدي	٨٧٠٤		بغداد	
ناجي السويدي		١١١٠	بغداد	
نوري السعيد		٩٢٩٤[ج-]	بغداد	
ناجي شوكت		ـ		
رشيد عالي الكيلاني	٢٤٥٣		بغداد	صودر معظم أراضيه في العام ١٩٤١.
جميل المدفعي	٣٩٧٦		ديالى	
علي جودت الأيوبي	٦٣٦٦		ديالى	
حكمت سليمان	١٦٦٧٦		ديالى	
طه الهاشمي				
حمدي الباججي		٣٤٣٣٧	بغداد	
أرشد العمري				
صالح جبر				كان يرتبط بالمصاهرة مع الجريان ملاك الأراضي. انظر الجدول ٥ ـ ٣.
محمد الصدر				
مزاحم الباججي	١٩٤١		بغداد	
مصطفى العمري	١٢٧٣٢		الموصل	
نور الدين محمود				
فاضل الجمالي				
عبد الوهاب مرجان	٩١٧٠		الحلة	
أحمد مختار بابان		٣٩٥٨[د]	كركوك	

تابع الجدول رقم (١٠ ـ ٣)

(أ) الدونم يساوي ٠,٦١٨ آكر (أو حوالى ٢٥٠٠ متر مربع).
(ب) كان عبد الكريم، شقيق عبد المحسن السعدون، يملك ٢٨٦٢٣ دونماً في لواء البصرة.
(ج) هذه الدونمات كانت لصباح، ابن نوري السعيد.
(د) هذه الدونمات كانت لسراب، ابنة بابان.

في أفضل الأحوال. ولم يفد كذلك تتابع حكم نوري السعيد بالقبضة الحديدية، فجوهر المرض الاجتماعي بقي على ما هو عليه، من دون أن يمسّ.

حتى الآن، تم التركيز كثيراً في هذا المؤلَّف على أحوال المستويات الاجتماعية والسياسية العليا. وقد آن الأوان لنقل المنظور وتفحُّص ما كان يحدث تحت بنية السلطة في المستويات الأدنى من المجتمع.

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)

التعيينات في منصبي وزيري الدفاع والداخلية في العهد الملكي:

حصة كل من الطبقات والشرائح الحاكمة

السنة	مجموع عدد التعيينات	حصة «السادة»		حصة الضباط الشريفيين السابقين(أ)		حصة ضباط الجيش (الكبار) الآخرين(أ)		حصة «الأرستقراطية» القديمة للمسؤولين		حصة العائلات التجارية الثرية		حصة كبار الموظفين المدنيين(أ)	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٢٦ ـ ١٩٣٢ (فترة الانتداب)	٢٨	٨	٢٨,٥	١١	٣٩,٣	١	٣,٦	٤	١٤,٣	٣	١٠,٧	١	٣,٦
١٩٣٢ ـ ١٩٣٦	١٦	١	٦,٣	٩	٥٦,٢			٦	٣٧,٥				
١٩٣٦ ـ ١٩٤١ (فترة الانقلابات العسكرية)	١٨	٨(ب)	٤٤,٤	٤	٢٢,٣			٦	٣٣,٣				
١٩٤١ ـ ١٩٤٦ (فترة «الاحتلال البريطاني الثاني»)	١٨			٩	٥٠,٠	٢	١١,١	٤	٢٢,٢	١	٥,٦	٢	١١,١
١٩٤٧ ـ ١٩٥٨	٤٠			١٧	٤٢,٥	٧	١٧,٥	٦	١٥,٠	٢	٥,٠	٨	٢٠,٠
المجموع	١٢٠	١٧	١٤,١	٥٠	٤١,٧	١٠	٨,٣	٢٦	٢١,٧	٦	٥,٠	١١	٩,٢

(أ) كان كبار الموظفين المدنيين وكبار ضباط الجيش والضباط الشريفيون السابقون الذين تتضمنهم هذه الأعمدة من أصل يعود إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى الدنيا أو إلى طبقات وضيعة.

(ب) يتضمن ستة تعيينات لـ «أسياد» كانوا في الوقت نفسه من كبار ضباط الجيش.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

http://alexandra.ahlamontada.com/forum
http://alexandra.ahlamontada.com/forum
http://alexandra.ahlamontada.com/forum
http://alexandra.ahlamontada.com/forum
http://alexandra.ahlamontada.com/forum
http://alexandra.ahlamontada.com/forum

هـذا الكـتاب

يعتبر هذا الكتاب من أبرز الكتب المرجعية التي صدرت في الحقبة الأخيرة، ويتناول وضع ملاك الأراضي ورجال المال والتجارة في عراق ما قبل الجمهورية، مركزاً البحث على الشرائح الأعلى، أو الأكثر نفوذاً في هذه الطبقات خلال العهد الملكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)، ويتجاوز هذه الفترة إلى أيام العثمانيين، لأن بعض ملامح البنية الاجتماعية لأيام الملكية يعود بجذوره إلى ماضٍ أبعد.

ويلقي الكتاب، الضوء على ملاك الأراضي، والتجار، ورجال المال، وسلطتهم وطرق تفكيرهم، وسلوكهم السياسي، وموقعهم الاجتماعي، وجذور منزلتهم أو ثرواتهم، بهدف اكتشاف ما إذا كانت المعالجة الطبقية تفتح منفذاً لرؤية علاقات تاريخية أو ملامح اجتماعية، كانت ستبقى لولا ذلك بعيدة عن النظر، أو بشكل أكثر عمومية، ما إذا كانت هذه المعالجة قادرة على إعطاء رؤى جديدة أو نتائج ذات قيمة عند تطبيقها على مجتمع عربي ما في فترة بعد الحرب العالمية الأولى.